موسوعة

التنشئة السياسية الإسلامية

التأصيل والممارسات المعاصرة

المجلد الثاني

الخبراء المشاركون
حسب الترتيب الهجائي


أ. د. السيد عمر
د. إمام حسنين خليل
د. إيمان سند
د. إيمان نور الدين الشامي
الشيخ/ جمال قطب
د. حنان عبد المجيد إبراهيم
أ. د. سعيد إسماعيل علي
أ. د. علي ليلة
أ. د. محمد المهدي

تقديم
أ. د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان
رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي



دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

موسوعة

التنشئة السياسية الإسلامية

التأصيل والممارسات المعاصرة

المجلد الثاني

الخبراء المشاركون

حسب الترتيب الهجائي

أ. د. السيد عمر — د. إيمان نور الدين الشامي — أ. د. سعيد إسماعيل علي

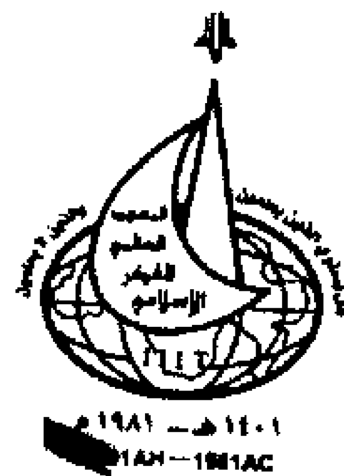
د. إمام حسنين خليل — الشيخ / جمال قطب — أ. د. علي ليلة

د. إيمان سند — د. حنان عبد المجيد إبراهيم — أ. د. محمد المهدي

تقديم

أ. د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان

رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



المعهد العالمي للفكر الإسلامي دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

وفق عقدهما

بطاقة فهرسة : فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية .

موسوعة التنشئة السياسية الإسلامية : التأصيل والممارسات المعاصرة - ط ١ . - القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٢ .
٢ مج ؛ ٢٤ سم .
تدمك ٩ ٠٦١ ٢١٤ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - التربية الإسلامية .
أ - العنوان . ٢١٢

نشر مشترك

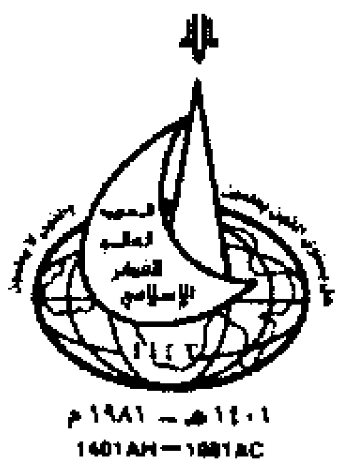
الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

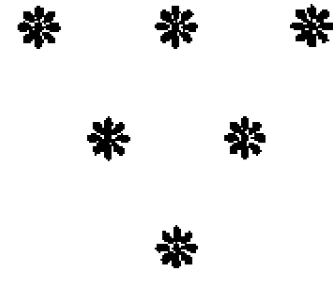
القاهرة - جمهورية مصر العربية
الإدارة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
٢٢٨٧٣٢٤٦ - فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي -
هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٦٣٩٨٦١ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الأزاريطة قسم باب شرق بجانب جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : ص.ب ١٦١ الغورية الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

U.S.A
IIIT
500 Grove Street, Suite 200
Herndon, Virginia 20170 D.O.BOX 669
U.S.A
001 703 471 1133 (O)
001 703 471 3922 (F)
iiit@iiit.org

فهرس المجلد الثاني



التنشئة السياسية

على خلفية المضامين الإعلامية

دراسة تطبيقية حول المنظومة القيمية للنشء في المجتمع المصري

د. حنان عبد المجيد إبراهيم

مدير تنفيذي لوحدة ضمان الجودة

بكلية الإعلام، جامعة القاهرة

مُقَدِّمَة

فرض التطور التقني الحديث في مجال الاتصال واقعًا إعلاميًّا يسهم في نشر قيم الثقافة الغربية في عالمنا المعاصر، وأصبحت البرامج الإعلامية أحد أهم وسائل الغزو الثقافي في المجتمع المصري، خصوصًا مع اتساع البثّ التليفزيوني عبر الفضائيات الخاصة والدولية، التي تقدم أفكارًا وقيمًا ومعايير تتناقض في معظمها مع قيم الثقافة الإسلامية.

وتبدو خطورة التأثير المباشر لبرامج التليفزيون من كونها تؤثر بدرجة كبيرة على تنشئة الطفل المصري الذي يتعرض بشكل مستمر لبرامج مختلفة، سواء ما يُقدَّم للطفل خاصة، أو ما يُقدَّم للجمهور من برامج إعلامية بوجه عامّ. حيث يُعدّ الطفل هدفًا سهلًا يمكن أن يتلقى عقائد، وقِيَمًا، وأفكارًا، وسلوكيات قد تتعارض مع القيم الإيجابية المرغوبة التي يجب أن ينشأ عليها الطفل المسلم خلال مراحل نموّه الاجتماعي، بما يعوق - إلى حدٍّ كبير - تشكيل المنظومة القِيمِيّة لديه على أسس إسلامية سليمة.

لهذا يحتاج الأمر إلى جهود بحثية وعلمية؛ للكشف عن المضامين الإعلامية التي تصل إلى النشء المصري من خلال التليفزيون، والتي تدخل في تشكيل قِيَمه واتجاهاته، وتسهم في تنشئته السياسية، واختبار مدى تطابق أو تباين هذه المنظومة مع القيم السياسية الإسلامية التي يجب أن تشكل أساسًا للبنية الثقافية، والاجتماعية، والسياسية في المجتمعات الإسلامية.

والواقع أن الخطوة الأولى - نحو بناء بديل إعلاميّ إسلاميّ موجّه للنشء المسلم - يمكن أن تتجه نحو الدراسات الاستطلاعية؛ للتعرف على الأفكار، والقيم، والاتجاهات، والمعايير التي يتبناها الأطفال، والتعرف على مدى تأثير وسائل الإعلام على التنشئة السياسية، بهدف تحديد الأسس والقواعد التي تسمح بدور فاعل للإعلام في التنشئة السياسية السليمة من خلال المواءمة بين الحفاظ على الهُوِيّة الثقافية، ومواكبة التطور العصري دون الانخراط في تبعية ثقافية، ودون الوقوع في مخاطر تهميش دور العقيدة في الحياة الاجتماعية للأمة.

قضية الدراسة:

تسهم وسائل الاتصال في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، سواء من خلال وسائل الاتصال المقروءة، أو المسموعة، أو المرئية، ويرى بعض المتخصصين في الإعلام أنه من الأهمية بمكان أن يكون الدور الذي يلعبه الإعلام في التنشئة وتربية النشء دورًا مكملًا لدور مؤسسات التنشئة الأخرى، كالأسرة، والمدرسة، والمؤسسة الدينية، وجماعات الأصدقاء،

وينبغي النظر إلى هذه الوسائل نظرة متكاملة غير جزئية؛ إذ إنه من المفترض نظريًّا أن تعمل هذه المؤسسات بأسلوب يعتمد على التنسيق[١]. أما إذا تخلت بعض مؤسسات التنشئة عن مسؤولياتها، أو تعارضت توجهات تلك المؤسسات مع بعضها البعض، فمن المتوقّع حدوث تأثيرات سلبية غير مناسبة لعملية التنشئة الاجتماعية السوية والمرغوبة. ويبدو أن هذه التأثيرات السلبية باتت تشكل إحدى المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمعات الإسلامية في ظل ما تعانيه من تناقضات بنائية، واختلال ثقافي ينعكس في التشويش المعرفي، والتعارض في القيم والمعايير التي يتلقاها الصغار عبر قنوات مختلفة في التوجهات والأهداف، تسعى جميعها إلى تشكيل اتجاهات الجماهير، والتأثير في أفكارهم وسلوكياتهم.

وقد حاولت دراسات عديدة الكشف عن دور وسائل الإعلام في تشكيل الاتجاهات، وتكوين الرأي العام، واختلف الباحثون حول أهمية ومدى تأثير وسائل الإعلام في الإقناع، وهل يترك الإعلام أثرًا محدودًا أو غير مباشر، أم أنه يترك أثرًا طاغيًا على المتلقي؟ وهل يؤدي الإعلام إلى تبديل الآراء والمواقف، أم إلى ترسيخها وتأكيدها؟ وقد تعارضت الآراء والنظريات الإعلامية تعارضًا واضحًا في النظرة إلى وسائل الإعلام، ومدى قدرتها في التأثير على السلوك والفكر. إلا أن بعض الباحثين يبالغون في التأكيد على فكرة هيمنة الإعلام على الناشئين، حيث يذهب بعضهم إلى القول بأن للإعلام آثارًا لا تُمحَى في شخصية الناشئين، وأن ما تقدمه وسائل الإعلام للصغار يمكن أن يشكل المرجعية الثقافية لأفراد المجتمع[٢].

إن وسائل الإعلام تلعب دورًا كبيرًا مؤثرًا في توجيه النشء خلال مراحل التنشئة الاجتماعية، سواء بطريقة غير مباشرة - من خلال المعلومات والآراء التي تنقلها إلى الوالدين - أو بطريقة مباشرة - من خلال ما تنقله من معلومات للأطفال[٣]، ويتجلّى هذا الدور - على وجه التخصيص - في التليفزيون الذي يتفوق على الوسائل الأخرى في التأثير على الصغار؛ حيث يتميز بخصائص عديدة تَزِيد من تعلُّق الصغار به، كونه وسيلة إعلامية اختيارية، مما يجعل الاستسلام له طوعيًّا، كما أن جاذبية الصورة التليفزيونية تُضفي على الرسالة الإعلامية رونقًا عظيمًا، وتعطي للكلمات دلالة أقوى، تجعلها أكثر تأثيرًا،

---

(١) ليلى عبد المجيد: دور الإعلام في تنشئة الأطفال وإرشاد وتوجيه الأسرة، بحث مقدم إلى: مؤتمر دور تربية الطفل في الإصلاح الحضاري، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، ٢٧ - ٢٩ يونيو ٢٠٠١م، ص ٢.

(٢) نزها الخوري: أثر التليفزيون في تربية المراهقين، بيروت، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص٢٠.

(٣) سلوى محمد يحيى العوادلي: دور الاتصال في التنشئة السياسية والاجتماعية، دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م، ص٢٣٠.

وأسهل في الوصول إلى ذهن الصغار، وعلاوة على ذلك يتميز التليفزيون بأنه لا يُصدر على مشاهديه أحكامًا، ولا يوجه إليهم ملاحظات مباشرة أو لومًا أو توبيخًا؛ لذلك أصبح المنافس الأول لمؤسسات التنشئة الاجتماعية ذات الهيمنة الإجبارية، والتي تتمثل في سلطة الأهل أو سيطرة المدرسة[١]. لذا يعتبر التليفزيون من أكثر وسائل الاتصال تأثيرًا في عملية التنشئة الاجتماعية، بالرغم من أن الدافع الرئيس لمشاهدة التليفزيون لدى معظم الصغار يتمثل في الترفيه، إلا أنه يمكن أن يحدث نوع من التعلم غير المقصود الذي يكتسبه الفرد أثناء الترفيه[٢]، وبذلك يسيطر التليفزيون على عقل ووجدان الطفل بأساليب محببة إليه، وهذا ما يعطيه مكانة متميزة بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى.

ونظرًا لتلك المكانة المتميزة التي يحظى بها التليفزيون في عملية التنشئة، يتوقع المتخصصون أن يقوم التليفزيون بأدوار إيجابية متعددة في تنشئة الصغار، إذا ما تم توجيهه واستغلاله الاستغلال الأمثل، ومن أهم هذه الأدوار، الدور الترفيهي القادر على إيجاد البدائل المناسبة لقضاء وقت الفراغ، والمساهمة في العمليات التعليمية، بمساعدة الصغار على فهم الموادّ التي يدرسونها، ومساعدة الأطفال على النموّ الاجتماعيّ السويّ، واكتشاف مواهب الأطفال وقدراتهم، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، والإسهام في تنمية الوعي السياسي لدى الطفل[٣].

وربما تشكل هذه الأدوار الإيجابية المتوقعة - من خلال الرسالة الإعلامية التي يبثها التليفزيون - صورةً مثاليةً، لا تتحقق في كثير من المجتمعات الإسلامية في الوقت الراهن، ففي ظل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد، لا تتوفر الضمانات التي تسمح للتليفزيون أن يؤدي مثل هذه الأدوار الإيجابية في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث انتهت العديد من الدراسات إلى أن بعض القائمين على توجيه الرسائل الثقافية للطفل في مجتمعاتنا العربية والإسلامية لا يعرفون - على وجه التحديد - ماذا يريدون له أو منه؟ أو كيف يؤثرون فيه؟ فهناك غياب - إلى حدٍّ كبير - لرؤية ثقافية تربوية واضحة تنسجم مع أصول الثقافة العربية الإسلامية، وتتفق - في الوقت ذاته - مع معطيات العصر[٤]. كما أكدت دراسة حديثة حول دور التليفزيون في التنشئة السياسية للطفل المصري إلى أن التليفزيون يمتلك إمكانات

(١) نزها الخوري: مرجع سابق، ص٢٩.
(٢) سلوى محمد يحيى العوادلي: مرجع سابق، ص٢٢٩.
(٣) ليلى عبد المجيد: مرجع سابق، ص٣ - ٤.
(٤) المرجع السابق، ص٧.

لا حدود لها في التأثير والتثقيف من خلال برامجه، ويلعب دورًا محوريًا في تنشئة الأطفال، وتشكيل وعيهم، ورؤيتهم لذواتهم وللآخرين. إلا أن الأهداف الإعلامية الموضوعة لا يتم ترجمتها إلى برامج عملية، إضافة إلى ما يسيطر على البرامج التليفزيونية المقدَّمة للطفل من قيم معوقة للنمو، في حين ضعف تقديم كثير من القِيَم الإيجابية التي يمكن أن تسهم في صنع مستقبل أفضل للمجتمع[١].

ومن هنا يمكن القول إن غياب، أو عدم وضوح، السياسات الإعلامية، مع تعارض المضامين الإعلامية، وتناقض المفاهيم المقدّمة للطفل من خلال التليفزيون مع التوجيهات الإسلامية، باتت تشكل خطرًا كبيرًا على المنظومة القِيمِيّة للطفل المسلم. خصوصًا حينما تتضمن بعضُ برامج التليفزيون قِيَمًا تتنافى مع ما تدعو إليه مؤسسات التنشئة الأخرى كالأسرة والمدرسة، ومن ثَمَّ يقع الطفل عُرْضة للصراع القِيمِيّ بين ما تعلَّمه واكتسبه، وبين ما يشاهده من خلال برامج التليفزيون[٢]. والخطورة هنا تكمن في أن يؤدي ذلك كلُّه إلى ترسيخ بعض القيم السلبية غير المرغوبة المناقضة لأسس الثقافة الإسلامية، وتزداد خطورة مثل هذه القيم السلبية إذا ما تعلّقت بمغزًى سياسيٍّ، مما يجعلها تشكل قاعدة للتنشئة السياسية غير الرشيدة.

بناءً على ما تقدّم يمكن التأكيد على عدة نقاط أساسية:

١ - إن التليفزيون - كغيره من وسائل الاتصال - ليس خيرًا في ذاته، ولا شرًّا في ذاته، ولكن الخير أو الشر يكمن فيما يحمله من مضامين وأفكار، وعلى ذلك تصبح الإشكالية الأساسية - متعلقة بشكل أساسي - بمدى إمكانية التحكم في هذه المضامين الموجهة للنشء.

٢ - إن التليفزيون بات يمثل عنصرًا أساسيًا ومؤثرًا في حياة الطفل، حيث كشفت الدراسات أن التليفزيون أكثر وسائل الاتصال انتشارًا بين الأطفال، وأكثرها قدرة على التأثير على الطفل[٣].

٣ - إن الأطفال في المجتمعات العربية والإسلامية بمختلف فئاتهم العمرية والاجتماعية

---

(١) إيمان نور الدين أمين: دور التليفزيون في التنشئة السياسية للطفل المصري، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٦٥.

(٢) جيهان عبد السلام عوض: أثر برامج الأطفال التليفزيونية على السلوك الاجتماعي للطفل في مرحلة الطفولة المتأخرة من (٩ - ١٢) سنة، دراسة تجريبية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ١٩٩٧، ص٢٥.

(٣) انظر: سلوى محمد يحيى العوادلي: مرجع سابق، ص٢٢٨.

- نهى عاطف العبد: أطفالنا والقنوات الفضائية، دراسة ميدانية، ماجستير، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٠٠ - ١١١.

يعيشون واقعًا إعلاميًّا متغيرًا وسريعًا؛ نتيجة للتطور الهائل والمتلاحق في تكنولوجيا الاتصال التي أتاحت الفرصة لتعرض الأطفال لمضامين إعلامية مختلفة، ومتنوعة، ومتعارضة، بل وأحيانًا متناقضة، من خلال مشاهدة القنوات الفضائية العربية والأجنبية، بما تحمله من تطبيق لآليات السوق، والسعي وراء الربح السريع، بغضّ النظر عمّا يحمله ذلك من قيم وسلوكيات غير مرغوبة تؤثر سلبيًّا على النشء والمجتمع بشكل عامٍّ. وقد أثبتت إحدى الدراسات وجود تأثيرات سلبية على النسق القيمي للنشء؛ نتيجة تعرضهم للقنوات الفضائية؛ إذ تبين وجود مفارقة قيمية بين النسق القيمي الواجب الذي يسعى المجتمع إلى تدعيمه وتنميته في نفوس المراهقين، وبين بعض جوانب النسق القيمي السائد والمتكون لديهم[١].

٤ – من المهم ألا نستسلم لهذه التحديات التي تهدد هُوِيّة الأمة وكِيان المجتمع، بل يجب أن نتصدَّى لها بشكل علميٍّ، ويتطلب ذلك دراسة كثير من جوانب العَلاقة بين التليفزيون والنشء بشكل عام، وفي هذا الإطار أصبح من المفيد استكشاف كيف تؤثر المضامين الإعلامية التي يبثها التليفزيون على التنشئة الاجتماعية للطفل؛ حتى يمكن تحديد القواعد والأسس المناسبة لتطويرٍ الرسالة الإعلامية الموجّهة للطفل المسلم كميًّا وكيفيًّا.

لذلك يركز البحث – بشكل خاصّ – على دراسة تأثير المضامين الإعلامية التليفزيونية في تشكيل القيم السياسية لدى الناشئين في المرحلة العمرية من (١٤ – ١٧) سنة، و تحددت قضية الدراسة فيما يلي: « التنشئة السياسية على خلفية المضامين الإعلامية/ دراسة تطبيقية حول المنظومة القيمية للنشء في المجتمع المصري ».

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على المنظومة القيمية للنشء في المجتمع المصري، وتأثير المضامين الإعلامية التليفزيونية في تشكيل القيم السياسية لدى الناشئين في مرحلة الطفولة المتقدمة والمراهقة. ولهذا الأمر أهمية كبيرة، حيث كشفت إحدى الدراسات إلى أن التعرض للتليفزيون يصل إلى أعلى مستوياته في المراحل الأولى من المراهقة[٢]. **وعلى ذلك تحددت الأهداف الفرعية للدراسة فيما يلي:**

١ – التعرف على الاتجاهات المعرفية والسلوكية للنشء من سنّ (١٤ – ١٧)، أثناء

---

(١) انظر: ليلى عبد المجيد: مرجع سابق، ص١١.

– أميرة محمد إبراهيم النمر: أثر التعرض للقنوات الفضائية على النسق القيمي للمراهقين من طلاب المرحلة الثانوية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، القاهرة، ٢٠٠٤. ص٢٠٤.

(٢) ليلى عبد المجيد: مرجع سابق، ص١٩.

عمليات المشاهدة التليفزيونية، والتي تتضح من خلال أسباب وعادات المشاهدة، كما تعكسها أيضًا اختيارات النشء للقنوات التليفزيونية المفضّلة لديهم.

٢ - التعرف على اتجاهات النشء (من عينة الدراسة) نحو بعض القيم السياسية المرتبطة بعملية التنشئة الاجتماعية ذات المغزى السياسيّ.

٣ - تحديد أولويات القيم السياسية لدى النشء، والتي تعبِّر عن اهتماماتهم السياسية.

٤ - الكشف عن مدى التطابق أو التباين بين القيم السياسية التي يتبناها النشء، وبين منظومة القيم الإسلامية.

٥ - التعرف على العلاقة بين اتجاهات النشء نحو القيم السياسية، وبين بعض المتغيرات المرتبطة بالمشاهدة التليفزيونية.

تساؤلات الدراسة:

١ - ما خصائص النشء من عينة الدراسة من حيث (النوع/ السنّ/ محلّ الإقامة/ الحالة التعليمية/ ممارسة الشعائر الدينية/ الظروف الاجتماعية والأسرية)؟

٢ - ما سلوكيات النشء من عينة الدراسة نحو قضاء أوقات الفراغ؟

٣ - ما خصائص عادات المشاهدة التليفزيونية لدى النشء من عينة الدراسة؟

٤ - ما القنوات المصرية والفضائية التي يحرص النشء من عينة الدراسة على مشاهدتها؟

٥ - ما البرامج التي يفضل النشء من عينة الدراسة متابعتها باستمرار؟

٦ - ما ملامح الشخصيات الإعلامية التي يتخذ منها النشء المثال والقدوة؟

٧ - ما اتجاهات عينة الدراسة نحو بعض القيم السياسية المرتبطة بعملية التنشئة السياسية والممثلة فيما يلي: القوة السياسية، المرجعية الدينية/ العلمانية، المساواة، العدالة الاجتماعية، المشاركة السياسية، الديمقراطية والشورى، المعارضة، الوحدة، الحرية، المشاركة السياسية للمرأة، الانتماء؟

٨ - ما العلاقة بين اتجاهات أفراد العينة نحو القيم الإسلامية السياسية وبين متغيرات: السنّ، نمط المدرسة، عادات المشاهدة التليفزيونية، ونوعية البرامج التليفزيونية المفضلة لدى النشء؟

* * *

الفَصْلُ الأوَّلُ

المفاهيم الأساسية

١ - التنشئة السياسية

إذا كان المجتمع حقيقة جوهرية في حياة الأفراد، فمن البدهي أن يكون الفرد في حاجة دائمة إلى المجتمع ليعيش، كما أن المجتمع يحتاج إلى الفرد ليستمر في الوجود، ومن أجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية، ولهذا يقال: إن الإنسان كائن اجتماعي ثقافي يعيش في مجتمع، وهو لهذا يجد نفسه مرتبطًا بعلاقات اجتماعية متعددة ومتشابكة مع الآخرين، وهو أيضًا الذي يخلق الثقافة التي تؤثر بدورها في حياته الاجتماعية. ويتم ذلك من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي التي تحدث عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، حيث يتم تأهيل الطفل الوليد لحياة المجتمع عن طريق عملية التفاعل التي يُطلَق عليها مصطلح « التنشئة الاجتماعية »[(١)].

وتختلف وجهات النظر - إلى حدٍّ ما - في تعريف التنشئة الاجتماعية، فهناك من يرى أن التنشئة بمثابة تَمثُّل لثقافة المجتمع Enculturation، بينما يرى أصحاب الرؤية السيكولوجية أن التنشئة هي اكتساب لدافع الضبط داخل المجتمع، في حين ينظر بعض السوسيولوجيين إلى التنشئة الاجتماعية باعتبارها عملية تدريب للمشاركة في الأدوار الاجتماعية[(٢)]. والواقع أن كلًّا من التعريفات السابقة يركز على جانب واحد من جوانب عملية التنشئة التي تبدو أشمل وأعم من كل هذه التعريفات.

ويُعرّف بعض علماء الاجتماع عملية التنشئة الاجتماعية بوصفها العملية التي يتم من خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية، بحيث يصبح عضوًا معترفًا به ومتعاونًا مع الآخرين[(٣)]، كما يتفق بعضهم الآخر على أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم للأنماط السلوكية، ولأفكار وممارسات ومعايير وقيم المجتمع الذي يعيش في إطاره الفرد؛ لذلك استخدم بعض العلماء مصطلحات مثل التثقيف Culturaliztion، والتطبيع الاجتماعي،

(١) محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٢٠٤ - ٢٠٥.

(٢) أمل عواد معروف: أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للطفل في الأسرة الجزائرية، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٧، ص٣٢.

(٣) سلوى محمد يحيى العوادلي: مرجع سابق، ص٥٧.

والتطبُّع الاجتماعي، والاندماج الاجتماعي؛ للتعبير عن معنى التنشئة الاجتماعية، إلا أن هذه المصطلحات تُعدُّ هامشية، لا ترقى إلى مستوى مفهوم التنشئة الاجتماعية في خصوبته وأصالته(١).

وفي هذا الإطار يصف « بارسونز » عملية التنشئة بأنها عملية تعلّم تعتمد على التلقين، والمحاكاة، والتوحّد مع الأنماط العقلية، والعاطفية، والأخلاقية عند الطفل والراشد، بهدف إدخال عناصر الثقافة في نسق الشخصية(٢). بينما يرى آخرون أن التنشئة الاجتماعية تشتمل على مجموعة من العمليات يوجزها « فؤاد البهي » في: التعلم الاجتماعي، تكوين الأنا أو الذات الاجتماعية، التوافق الاجتماعي، والانتقال الثقافي أو التثقيف(٣). وبذلك يتبين أن التنشئة الاجتماعية أعم من عملية التعلّم؛ إذ لا يمثل التعلم العملية الوحيدة التي تتم من خلال التنشئة - وإن كان البعض يرى أنها أهم تلك العمليات - بل تتشكل التنشئة الاجتماعية من خلال عمليات معقدة ومتشابكة، تحدث بشكل مباشر وغير مباشر، وبذلك لا يمكن التسليم بأن عملية التنشئة بما تحويه من تفاعلات تحدث من خلال أسلوب التلقين أو المحاكاة فقط، إلا إذا افترضنا أن الناشئين يمثلون طرفًا مُستقبِلًا سلبيًّا خلال عملية التنشئة، وهذا غير صحيح، حيث يشارك الصغار بالضرورة كأعضاء متفاعلين بشكل إيجابي؛ ولهذا لا تُنتج عملية التنشئة دائمًا جيلًا مطابقًا لجيل الآباء.

وهنا نتوقف عند تعريف ستواب Stuab للتنشئة الاجتماعية الذي يشير إلى التنشئة بوصفها العملية التي يتم من خلالها نقل القواعد، ومعايير السلوك، والتوقعات، والمعرفة الخاصة بثقافة الكبار إلى الأطفال، من خلال مراحل النضج والنمو، كما تشمل نقل ردود الأفعال العاطفية المقبولة، والملائمة، والدوافع المرغوبة، وتهتم بجميع مظاهر نمو شخصية الطفل وسلوكه الاجتماعي(٤). حيث يشير هذا التعريف - في مضمونه - إلى أن التنشئة الاجتماعية تتضمن نقل التراث الاجتماعي من جيل الآباء إلى جيل الأبناء، وهذه إحدى الأدوار الرئيسة لعملية التنشئة الاجتماعية دون شكّ، إلا أنه ليس من المتصوّر أن تتم عملية نقل التراث الاجتماعي بصورة أوتوماتيكية، فمن المتوقّع من التنشئة الاجتماعية - كعملية تفاعلية متبادلة - أنها تتيح فرص الاختيار أمام النشء، حتى لو تمت بأساليب قهرية

---

(١) فؤاد البهي السيد: علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٥٣ - ١٥٤.

(٢) Talcott Parsons: The Social System, London, The Free Press Of Glencoe, 1979, P 204

(٣) فؤاد البهي السيد: المرجع السابق، ص١٥٧.

(٤) أمل عواد معروف: مرجع سابق، ص٣٤.

أو استبدادية، فهي تسمح للناشئين بالانتقاء من بعض عناصر التراث، قبولًا أو رفضًا، كما أنها تتضمن - بمرور الزمن - تبديل أو تغيير بعض القواعد والمعايير المتفق عليها، حتى لو كانت هذه القواعد تمثل عناصر ثقافية مرغوبة لدى جيل الآباء، وبذلك تتسم عملية نقل التراث الاجتماعي بالمرونة والتجديد.

وعلى أيّ حال، يمكن القول إن عملية التنشئة الاجتماعية تشكل عملية كبرى تؤثر في تشكيل شخصية الصغار والنشء، و تحدد سلوكهم وقيمهم، وإنه في ضوء ظروف التنشئة الاجتماعية المحيطة بالنشء يمكن أن يتحدد مستقبل المجتمع؛ ذلك لأن التنشئة الاجتماعية، كما يذهب « سعيد إسماعيل »، تمثل العملية التربوية المركزية، أو الأم التي تتفرع منها « تربيات » أخرى تتنوع بتنوع مجالات الحياة المجتمعية، وهي ذات آليات متعددة، تختلف باختلاف المجال الذي تجري فيه[١].

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار « التنشئة السياسية Political Socialization » جزءًا من عملية التنشئة الاجتماعية، أو كما يقول « رعد حافظ »: إن التنشئة السياسية نوع خاص من أنواع التنشئة الاجتماعية[٢]، أو هي شكل خاص من أشكال التنشئة العامة تم اقتباسه من العلوم الإنسانية كالأنثربولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع، ثم أعاد الباحثون السياسيون صياغة المفهوم بما يتناسب مع موضوعهم واهتماماتهم النظرية[٣].

وهناك تعريفات مختلفة لمفهوم التنشئة السياسية، حيث يستخدم أصحاب المدخل النظامي، وأصحاب المدخل البنيوي - الوظيفي مفهوم التنشئة السياسية للتعبير عن إحدى عمليات النظام السياسي التي يترتب عليها مجموعة من النتائج المؤثرة في أداء النظام السياسي، ومن هنا ينظر هذان المدخلان إلى التنشئة السياسية على أنها وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي، وبذلك يعرفون التنشئة السياسية بأنها: العملية التي يتم من خلالها خلق قيم ومعارف مناسبة لدى المواطنين تجاه نظام سياسي معين[٤]. وفي هذا الإطار يعرف كنث Kenneth P. Langton التنشئة السياسية بأنها العملية التي يستطيع من خلالها المجتمع نقل ثقافته السياسية من جيل

---

(١) سعيد إسماعيل علي: التربية الوالدية، رؤية إسلامية، ج١، سلسلة دراسات إسلامية، العدد ١٣٢، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٦م، ص١٣.

(٢) رعد حافظ سالم: التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠م، ص١٧.

(٣) ريشارد داوسن وآخرون: التنشئة السياسية، دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبد اللّه أبو القاسم، محمد زاهي محمد بشير، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ب ت، ص٥٧.

(٤) المرجع السابق: ص٢٣ - ٢٤.

إلى آخر، كما يعرفها Geoffrey K. Roberts بأنها العملية التي يكتسب الفرد من خلالها الاتجاهات والتوجهات نحو الظواهر السياسية من جهة، وينقل المجتمع من خلالها المعايير، والمعتقدات السياسية، من الجيل الحالي إلى الجيل القادم من جهة أخرى[(١)].

وفي مقابل الاتجاه السابق، هناك من يُعرِّف التنشئة السياسية بوصفها العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة: معارفه، مشاعره، وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي. وفي هذا الإطار عرف « ريتشارد داوسن » التنشئة السياسية بأنها عملية تطورية يتمكن المواطن (أو مواطن المستقبل) خلالها من النضوج سياسيًّا، من خلال اكتسابه للمعلومات، والمشاعر، والمعتقدات المتنوعة، التي تساعده على فهم وتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به. وبهذا المعنى يشير المفهوم إلى التنشئة السياسية باعتبارها عملية تفاعل بين الفرد، وبين النظام السياسي، والقنوات الأخرى التي تقوم بالتنشئة[(٢)]. ويتميز هذا المفهوم بابتعاده عن مصطلح التلقين أو الغرس الذي يستخدم للتعبير عن نقل الثقافة السياسية خلال عملية التنشئة السياسية، باعتباره مصطلحًا يغفل حدوث عمليات تفاعلية متشابكة خلال التنشئة السياسية. ولا يضع في اعتباره أن التوجهات السياسية للفرد جزء من توجهاته الاجتماعية العامة؛ إذ ترتبط في الغالب بوجهات نظره المتعلقة بالقضايا السياسية والثقافية والدينية المختلفة[(٣)].

واستنادًا إلى ما تقدّم، يشير مفهوم التنشئة السياسية في هذه الدراسة إلى: العملية الاجتماعية التفاعلية والتطورية ذات المغزى السياسي التي يكتسب خلالها النشء: قيمهم، واتجاهاتهم، ومعتقداتهم السياسية، التي تؤثر على سلوكهم السياسي - سواء المؤيدة أو المعارضة للأيديولوجية السياسية المهيمنة في المجتمع - من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، وخصوصًا الإعلام التليفزيوني.

ويمكن تحديد المفهوم إجرائيًّا فيما يلي:

١ - العملية الاجتماعية التربوية المستمرة.

٢ - الموجهة نحو الناشئين المصريين في المرحلة العمرية (١٤ - ١٧) سنة.

٣ - المقدمة بشكل أساسي من خلال وسائل الإعلام المرئية (التليفزيون) بقنواتها المختلفة الأرضية والفضائية.

---

(١) رعد حافظ سالم: مرجع سابق، ص١٧.

(٢) ريشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص٥٥، ٦١.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص٦٠ - ٦١.

٤ - الهادفة إلى إكسابهم القيم السياسية الأساسية المتمثلة في: (القوة السياسية، الحاكمية/ العلمانية، المساواة، العدالة الاجتماعية، المشاركة السياسية، الديمقراطية والشورى، المعارضة، الوحدة، الحرية، المشاركة السياسية للمرأة، الانتماء).

٥ - تُعدّ هذه القيم قاعدة لتشكيل توجهات وسلوكيات النشء نحو الأفكار والممارسات السياسية.

٦ - تؤثر هذه العملية على توجهات الأفراد نحو القيم السياسية الإسلامية.

٢ - القيم السياسية:

القيمة هي مبدأ مجرد وعام للسلوك، يشعر أعضاء الجماعة نحوه بالارتباط الانفعالي القوي، كما أنه يوفّر لهم مستوى للحكم على الأفعال والأهداف الخاصة[١]. وتعتبر القيم - طبقًا لبارسونز - معيارًا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي تظهر في المواقف المختلفة[٢]. وبهذا تكون القيم بمثابة الأحكام العامة أو المبادئ الأساسية العليا التي تبنى عليها التصورات والسلوك الإنساني.

ويشير « أحمد زكي بدوي » إلى مفهوم القيم الاجتماعية Social Values بوصفها الصفات التي يفضلها، أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة، وتتخذ صفة العمومية بالنسبة لجميع الأفراد، كما تصبح من موجهات السلوك، أو تعتبر أهدافًا له[٣]. وتوصف القيم المرغوبة بالقيم الإيجابية، في حين توصف القيم غير المرغوبة بالقيم السلبية[٤]. ويتحدد اتجاه القيمة لدى الأفراد وَفقًا للمعايير الثقافية السائدة في المجتمع.

وتُعدّ القيم السياسية قيمًا اجتماعية ذات مغزًى سياسيّ. ويعرف «ضياء زاهر» القيم السياسية بأنها مجموعة الموجهات والمرشدات التي تحدد للفرد المستويات المقبولة داخل مجتمعه، وتزيد من درجة توافقه مع المتغيرات المجتمعية، وتنمي لديه المواطنة الصالحة[٥]. ويشير هذا التعريف، في الواقع، إلى القيم السياسية، المرغوبة لدى السلطة المهيمنة داخل المجتمع، إذ تركز على دورٍ واحدٍ للقيم السياسية يؤدي إلى دعم النظام القائم، في حين يغفل التعريف القيم السياسية الملهمة والموجهة للنهج السياسي المعارض أو المناهض للنظام السائد.

---

(١) عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص٥٠٤.

(٢) Talcott Parsons: Op. Cit, P172

(٣) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٩٨.

(٤) عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٥) ضياء زاهر: القيم في العملية التربوية، مؤسسة الخليج، القاهرة، ١٩٨٤، ص٥.

يكتسب الفرد قيمه وتوجهاته السياسية عن طريق قنوات عديدة رسمية وغير رسمية، بصورة مباشرة وغير مباشرة، فكثير من القيم والتوجّهات السياسية يتعلمها الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية بصفة عامة، ولا يكون لها علاقة مباشرة بالجوانب السياسية، ولكنها تساهم في تشكيل سلوكه السياسي فيما بعد[١]. وعلى هذا يشير « محمد زاهي » إلى القيم السياسية بأنها المبادئ والقواعد السياسية الأساسية التي يكتسبها الفرد خلال عملية التنشئة السياسية، وتُعدُّ انعكاسًا لنوعية التنشئة السياسية التي يتعرّض لها أفراد المجتمع[٢].

وعلى ذلك يشير مفهوم القيم السياسية في هذه الدراسة إلى: الأحكام العامة، والمبادئ السياسية العليا، التي يكتسبها النشء خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتحدد توجهاتهم، وتقييماتهم الإيجابية أو السلبية تُجاه البيئة السياسية السائدة في المجتمع المصري.

وقد تم تحديد مجموعة من القيم السياسية (على أساس المرجعية الإسلامية) تتمثل فيما يلي:

١ - **القوة السياسية**: القوة في المعنى الإسلامي هي القوة البناءة لا المدمرة، ولذلك يشير القرآن إلى الصبر والتقوى كمظاهر للقوة، فيصفها بأنها من عزم الأمور[٣]. وتعني القوة السياسية الوسيلة التي تُستخدم لحماية السلطة من ناحية، ولتحقيق أمن المجتمع من ناحية أخرى[٤]، والقوة السياسية الشرعية هي القوة التي يستمدّها الحاكم من الشعب الذي اختاره، وبذلك لا تمد هذه القوة الحاكم بالعصمة، أو بأي امتياز شخصي عن غيره من أفراد الأمة، إذ إن العصمة في الإسلام تكون للأمة في مجموعها[٥].

٢ - **المرجعية الدينية/ العلمانية**: المقصود بالمرجعية الدينية - في مقابل العلمانية-: الرجوع والاحتكام إلى الشريعة (المنزلة) وليست الشرائع الموضوعة، فوضع الشرائع

(١) محمد زاهي بشير المغربي: قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٤م، ص٢٢٣.

(٢) المرجع السابق: ص٢٢٢.

(٣) قال تعالى: ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

(٤) انظر: محمد مهدي شمس الدين: في الاجتماع السياسي الإسلامي، المجتمع السياسي الإسلامي محاولة تأصيل فقهي وتاريخي، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣م، ص٩٨.

(٥) يذهب « ابن تيمية » إلى أن العصمة تقع للأمة في مجموعها، فإذا أخطأ الإمام كان في الأمة من يرده إلى الصواب، وإذا أخطأ أحد الرعية رده إمامه أو نائبه. وهذا هو أساس قوة الأمة التي حددها الإسلام. انظر: أحمد شلبي: السياسة في الفكر الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، ط٥، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٧٧، ٧٨.

ليس من اختصاص البشر، وإنما هو لله وحده[(١)(٢)] وبذلك يكون الاحتكام أولًا للكتاب، والأمة تلي ذلك - وليس الأفراد أو الكهان أو الملوك، وبهذا يتنافى الحكم على أساس المرجعية الدينية مع الحكم الثيوقراطي، كما تتناقض مع العلمانية[(٣)]. وليس المقصود بالمرجعية الدينية حرمان أهل الحكم والسلطة من اتخاذ القرارات والأنظمة اللازمة لتسيير أمور الدولة، ولكنها تعني أنه باستطاعة السلطة وضع الأنظمة على النحو الذي تريد، شريطة ألا تخالف قواعد وأحكام الدين والشرع[(٤)]. وعلى ذلك يعتبر الحكم أو الخلافة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا، ولا يستمد الحاكم سلطته من الله، بل من الأمة نيابة عن النبي ﷺ - كما يقول ابن خلدون - فالأمة التي تختار الحاكم هي مصدر قوته[(٥)].

٣ - **المساواة**: علة مبدأ المساواة في الإسلام هو وحدة الأصل الإنساني، ويؤكد القرآن على أن التفاضل بين الناس يقوم على أساس التقوى[(٦)]، ولا تأثير لهذا التفاضل على تطبيق المساواة في حياة الناس؛ لأن محل التفاضل بالتقوى في الآخرة لا في الدنيا[(٧)]. وعلى ذلك فالمساواة في التصور الإسلامي تعني أن يتساوى الناس جميعًا أمام القانون، القوي منهم مثل الضعيف، ولا يعني ذلك نفي الخلاف في الألسنة، والألوان، واختلاف الطباع، والأخلاق، واختلاف المواهب والاستعدادات، وبهذا تقوم المساواة على التنوع كأساس للتعاون؛ للنهوض بجميع التكاليف[(٨)]. وتتمثل المساواة في الإسلام في أن الغني والفقير لا ترتبط قيمتهما بما لأحدهما من نعمة، وما لثانيهما من حرمان، بل ترتبط قيمة كل منهما بالعمل الصالح الذي يُنتفع به في الدنيا والآخرة[(٩)].

٤ - **العدالة الاجتماعية**: استعملت كلمة العدالة في القرآن الكريم استعمالًا لغويًا، واستعمالًا اصطلاحيًا خاصًا أو فلسفيًا، ووردت في أكثر من موضع بمعاني مختلفة[(١٠)].

---

(١) التيجاني عبد القادر حامد: أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥م، ص١١٥.

(٢) قال تعالى: ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [الشورى: ١٠].

(٣) التيجاني عبد القادر حامد: مرجع سابق، ص١١٦ - ١١٧.

(٤) سعدي أبو حبيب: دراسة في منهاج الإسلام السياسي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م، ص٤٩٠.

(٥) عبد المنعم محفوظ، نعمان أحمد الخطيب: مبادئ في النظم السياسية، الدولة، الحكومة، دراسة مقارنة، دار الفرقان، دمشق، ١٩٨٧، ص٦١، ٦٢.

(٦) قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣].

(٧) محمد سليم العوا: في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٢٣.

(٨) المرجع السابق: ص٥٤٣. (٩) المرجع السابق: ص٥٥٤.

(١٠) إحسان عبد المنعم سمارة: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، دار النهضة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٤٩.

والمعنى الشائع للعدالة في الشريعة هو الاستقامة على طريق الحق، والبعد عمّا هو محظور، والعدالة مرادفة للعدل[١]، وقد فرض القرآن الكريم العدل في الحكم والفعل والقول، فالعدالة إذًا ليست مقصورة على ميدان القضاء فقط، إنما يتسع نطاقها في الشريعة الإسلامية؛ ليشمل كافة الحياة الإنسانية[٢]. والعدل كما يشير إليه ابن تيمية هو كل ما دلّ عليه الإسلام - كتاب وسنة[٣]. لذلك قيل: إن العدالة هي المبدأ الحاكم والمسيطر على الحياة الخاصة والعامة للبشر في المجتمعات الإنسانية، ويجب أن يكون هذا المبدأ حاكمًا على الإنسان في خاصة نفسه: في علاقته باللّه، وعلاقته بالناس[٤][٥].

٥ - **المشاركة**: يشير مفهوم المشاركة السياسية إلى تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع، بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذه الأنشطة قد تكون تقليدية كالتصويت في الانتخابات والاستفتاءات، أو غير تقليدية مثل: الشكوى، والتظاهر، والاعتصام، وغيرها من أشكال الاحتجاج السياسي[٦]. وطبقًا للرؤية الإسلامية، تقوم المشاركة السياسية على العمل الجماعي الوحدوي في عمل هادف وبناء وفق معايير إسلامية صحيحة تتأسس على مصلحة الأمة لا مصلحة الفرد فقط، وتهدف إلى تربية وتوحيد وتأليف الأمة[٧].

٦ - **الديمقراطية والشورى**: الشورى تعني الاستشارة والمشاورة بين الجماعة في أمور الدنيا فيما لا وحي فيه، وتعني في الشرع التباحث من خلال الهيئة الاستشارية بحرية كاملة دون خوف من السلطة، فهي إذًا عرض أمر للتفكير فيه لاتخاذ قرار[٨]. وهي واجبة على الأمة في إدارة أمورها العامة المتصلة بالحكم والمجتمع، ودل على وجوبها النص القرآني القاطع في قول اللّه تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨]، على ألا تخالف نتيجتها حكمًا شرعيًّا ثابتًا في الشريعة[٩]. وتُعدُّ الشورى إحدى الأسس الديمقراطية التي أقرّها الإسلام، حيث يُقصَد بالديمقراطية الإسلامية: الاختيار الحر للحاكم ورجال الحكم، وحق الشعب في

---

(١) إحسان عبد المنعم سمارة: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، دار النهضة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٣٦.

(٢) محمد سليم العوا: مرجع سابق، ص٢٠١ - ٢٠٤.

(٣) إحسان عبد المنعم سمارة: مرجع سابق، ص٤٩.

(٤) محمد مهدي شمس الدين: مرجع سابق، ص١٠٤.

(٥) قال تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨].

(٦) أحمد بن يوسف: السياسي مفاهيم ومواقف، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ط١، U.S.A، ١٩٩٠، ص٨٤ - ٨٦.

(٧) المرجع السابق: ص١٠٢ - ١٠٤.

(٨) أحمد شلبي: مرجع سابق، ص٩٠.

(٩) محمد مهدي شمس الدين: ص١٠٨.

عزل الحاكم لو جدّت ظروف تستدعي عزله، والعمل بالشورى بواسطة أهل الحل والعقد. ولا يحق للنظام الديمقراطي، طبقًا للقواعد الإسلامية، أن يحدد مقاييس الرذائل أو الفضائل؛ لأنها في يد اللّه وحده، ولا يشرع النظام الديمقراطي ما يخالف الشريعة، ولا يحق للشعب الاختيار المطلق للحاكم، بل يضع الإسلام قواعد شرعية تضبط عملية الاختيار، وعلى الأمة أن تختار الحاكم من بين الرجال الذين تجتمع فيهم الشروط التي حددها الشرع[١].

٧ - **المعارضة**: المعارضة تعني عدم الموافقة على قرار سبق اتخاذه، أو مناهضة اتجاه؛ لاتخاذ قرار معين[٢][٣]، والمقصود بالمعارضة في الإسلام، الخلاف في الرأي، ولا تعني العداوة، أو الإساءة، أو القطيعة بين الفئات المختلفة، فهي تعني - في الأساس - (النصيحة)، أي: إبداء الرأي الخالص لوجه اللّه، وتهدف إلى الصالح العام، دون هوًى، ودون قصد الهدم أو الإحراج[٤]. وتتمثل المعارضة في مناقشة الأمة لرجال الدولة، ومحاسبتهم على أعمالهم، وحملهم على القيام بواجبات الشرع والنهي عن محرماته[٥]. وعلى ذلك تدخل المعارضة في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يعني النصيحة لأولي الأمر وأئمة المسلمين وعامتهم[٦]. ويُشترط في المعارضة أن تكون لوجه اللّه، وألا تقوم على المصلحة الشخصية، وأن تبنى على كلمة الحق والعدل[٧]. وبهذا تضمن المعارضة حق الأمة في مراقبة أولي الأمر، حيث تُعدُّ الأمة مصدر سلطتهم، وصاحبة النظر في ولايتهم وعزلهم[٨].

٨ - **الوحدة**: المقصود بالوحدة الاجتماع والائتلاف، والمسلمون مأمورون بالجماعة ومنهيون عن التفرقة والاختلاف بالنص القرآني الصريح في قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٦]. وأساس الوحدة الإسلامية التمسك بما جاء في القرآن الكريم، فهو حبل اللّه

---

(١) انظر: أحمد شلبي: مرجع سابق، ص٨٩ - ٩٠.

(٢) أقر الرسول ﷺ مبدأ المعارضة في كثير من المواقف، وكان يسمح بالرأي والمناقشة، وأخذ بالرأي المعارض في بعض المواقف ورفضه في مواقف أخرى.

(٣) أحمد شلبي: مرجع سابق، ص٩١ - ٩٣.

(٤) أحمد بن يوسف: مرجع سابق، ص١٢٨

(٥) انظر: محمد سليم العوا: مرجع سابق، ص١٤١، ٢٢٩.

(٦) فيما روى الإمام مسلم عن النبي ﷺ قال: « الدين النصيحة »، قلنا: لمن؟ قال: « للّه ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم ».

(٧) وروى الترمذي وابن ماجه عن النبي ﷺ قوله: « لا يمنعن رجلًا هيبة الناس أن يقول الحق إذا علمه »، وروى الترمذي في سننه قول الرسول ﷺ: « إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر ».

(٨) المرجع السابق، ص٢٢٩.

المتين، فقد روى ابن مردويه قول رسول اللَّه ﷺ: « **إن هذا القرآن هو حبل اللَّه المتين، وهو النور المبين، وهو الشفاء النافع، عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن اتبعه** »[١].

وتتجسد الوحدة الإسلامية في الجماعة الإيمانية التي تعكس الرابطة الإيمانية، ويُشكل الإيمان قاعدة تلك الرابطة ومحورها النابع من البذل، والعطاء، والعمل الصالح الخاضع لمنهاج اللَّه[٢]. وعلى ذلك يقصد بالوحدة السياسية اجتماع الأمة الإسلامية على رابطة سياسية واحدة تلتزم بالمنهج القرآني. ويمكن القول: إن الوحدة السياسية الإسلامية ترتبط بما يسميه سيف عبد الفتاح (الرابطة الإيمانية السياسية) التي تتسم - في رأيه - بالربط والارتباط؛ الربط بين أفراد الأمة في وحدة كِيانية وأخوة تستند على الإيمان، والارتباط بالعقيدة الأساسية الواحدة (عقيدة التوحيد)[٣]. وليس هناك تعارض بين الوحدة ومشروعية التنوع السياسي الذي يتجسد في التحالف الحزبي، بشرط أن تكون الأحزاب السياسية مبنية على الاجتهاد في مسائل السياسة والإدارة دون الخروج عن إطار التوجه الإسلامي العام[٤].

٩ - **المشاركة السياسية للمرأة:** ليس هناك نص قرآني صريح يمنع المرأة من المساهمة أو المشاركة في العمل السياسي، إلا أن بعض الناس يحتجون بأن العمل السياسي لا يتلاءم مع تكوين المرأة وما جبلت عليه[٥]. وقد استند بعض العلماء على مبايعة النساء للنبيّ ﷺ بحق المرأة في المشاركة السياسية. فكون النساء يبايعن رئيس الدولة أو قائد الأمة ويتلقى، ويقبل بيعتهن، يعني ويقتضي أن وضعهن السياسي في المجتمع مماثل لوضع الرجل في الحقوق السياسية[٦]. وقد أجاز العلماء حق المرأة في الانتخاب، على أساس أن الإسلام يجيز للمرأة حق التوكيل كما يجيز للرجال، واختلفوا حول تولّي المرأة شئون القضاء، لكنهم أجمعوا - السنة والشيعة على السواء -[٧] على أنه لا يجوز للمرأة أن تكون رئيسًا للدولة، واستدلوا على عدم جواز ذلك بقول الرسول ﷺ فيما رواه البخاري وأحمد والنسائي والترمذي: « **لن يفلح قوم ولَّوا أمرهم امرأة** »[٨].

وعلى ذلك يقصد بالمشاركة السياسية للمرأة - الجائزة طبقًا للإجماع الفقهي - ممارسة

(١) عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الأول، مؤسسة الريان، ط٢، بيروت، ١٩٩٦م، ص٥٠٦.

(٢) انظر: سيف الدين عبد الفتاح: التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص١٤٠ - ١٤٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص١٤٦ - ١٤٧.

(٤) انظر: محمد مهدي شمس الدين: ص١٢٩.

(٥) سعدي أبو حبيب: مرجع سابق، ص٥٨٣.

(٦) محمد مهدي شمس الدين: ص١٤٩.

(٧) انظر: السيد محمد الشيرازي: السياسة، دار العلوم، بيروت، ١٩٨٧م، ص٢٨٥.

(٨) سعدي أبو حبيب: مرجع سابق، ص٥٨٦.

كافّة أشكال الأنشطة السياسية الهادفة والبناءة وفقًا للمعايير الإسلامية الصحيحة، في شتى مجالات العمل السياسي، فيما عدا تولي منصب رئاسة الدولة.

١٠ - **الولاء والانتماء**: يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب إلى الشيء، وهو بمثابة إحساس تجاه أمر معين أو جهة محددة، يبعث على الولاء لها، والفخر بالانتساب إليها[١]. ولا يعبرّ الولاء عن مجرد عاطفة أو شعور بالحب، ولكنه بمثابة عهد أو ميثاق يؤسس للعَلاقة التي تربط المواطن (المسلم وغير المسلم) بالأمة في استنادها إلى الشرع وليس النظام، ولا يتعارض الولاء مع مقاومة الطغيان، أو الخروج على السلطة الجائرة التي لا ترعى أحكام الشرع[٢]. ولا يتعارض الانتماء الوطني مع الانتماء الديني، ومن هنا يُستمدّ ولاء المسلم لوطنه من ولائه الكامل والمطلق للّه، فلا ينشأ من العواطف أو المصالح الشخصية، بل من المنهاج الإلهي[٣]. وبذلك يعكس الانتماء للوطن الحفاظ على مقوماته، والسير في خيره، والبعد عن السلبية، والعمل على رفعة الوطن وتقدّمه[٤].

١١ - **الحرية**: قرر الإسلام الحرية السياسية، وحرية العمل، وحرية التنقل، وحرية التعبير، كما قرر الحريات الفردية على أساس مهم في التشريع الإسلامي حيث تقدم فيها مصلحة المجتمع على مصلحة الأفراد [٥]. وعلى هذا فإن الحرية الإنسانية في معناها الإسلامي واسعة النطاق، تصل إلى حدّ حرية الاعتقاد، فلا إكراه في الدين، ولا إكراه في الفكر. والحرية الإنسانية التي يقرها الإسلام هي الحرية التي توافق ما عليه المسلم من التكليف. بغير تجديف في الباطل، وغير ذلك هو التعمية المادّية التي تسوّل للإنسان أن يلغي حريته أمام الأضداد والنقائض[٦]. ومن هنا يُنظر إلى الحرية كمسئولية عقلية يتحملها الإنسان، ويقرر من خلالها الواجبات والحقوق. ولهذا فإن الحرية ليست مطلقة؛ إذ حدد الإسلام قواعد ضابطة لسلوك الفرد لحفظ كرامته، كما حدد قواعد لضبط علاقة الإنسان بغيره من أفراد المجتمع، حتى لا تضيع الحقوق أو تعم الفوضى، أو ينتشر الفساد في الأرض[٧].

---

(١) حسن خليل: الولاء والانتماء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٥٨.

(٢) انظر: سيف الدين عبد الفتاح: مرجع سابق، ص١٥٠. (٣) المصدر السابق، ص١٤٣.

(٤) حسن خليل: المرجع السابق: ص٧.

(٥) مالك بن نبي: تأملات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩١م، ص٨٠، ٨١.

(٦) عبد القادر محمود: الفكر الإسلامي والفلسفات المعارضة في القديم والحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، القاهرة، ص٤٠٨.

(٧) انظر: سعدي أبو حبيب: مرجع سابق، ص٦٨٧ - ٦٨٨.

جيهان أحمد رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، ط٢، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٣٦١.

الفَصْلُ الثَّانِي

الإطار النظري للدراسة
(المتغيرات الأساسية)

مقدمة:

هناك من يذهب إلى أن انتشار وسائل الإعلام الحديثة ساعد على التقريب بين أفراد المجتمع، وربما أدى تبادل البرامج التليفزيونية، والاتصال عن طريق الأقمار الصناعية، وانتشار وسائل الإعلام الأجنبية في مختلف دول العالم إلى التقريب بين الشعوب وعمل على خلق رأي عام عالمي حول بعض الموضوعات[1]. إلا أن ذلك لم يقضِ على الخصوصية الثقافية للشعوب والمجتمعات الإنسانية، وليس من الصحيح أن هذه الثورة الاتصالية قد جعلت العالم أكثر اندماجًا وتوافقًا، والدليل على ذلك هو تزايد حدة الصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تأججت مع بدء القرن الحادي والعشرين بين الشرق والغرب، وليس من المنظور في ظل هذه الصراعات أن تتخلى المجتمعات الإنسانية المختلفة عن هُوِيَّاتها الثقافية المميزة، بل من المتوقع أن تزداد الشعوب تمسكًا بهُوِيَّتها وأصولها الثقافية.

ولئن كان التغير الثقافي أمر حتمي، كما يرى بعض علماء الاجتماع، وإذا كانت الثقافة تحمل في طياتها بذور هذا التغيير[2]. فلا يجب أن نستسلم لموجات التغيير الوافدة، وعلينا أن نثق بقدرة الفكرة الإسلامية كموجه للتغيير الحضاري، ويستلزم ذلك - كما ذهب « مالك ابن نبي » - أن يستعيد المسلم قدرته ودوره في سياق الحضارة العالمية، وما عليه إلا أن يرتفع بفكرته إلى مستوى الأحداث العالمية الإنسانية، وأن يتعمق في فهم العوامل التي تبني الحضارة وتهدمها[3]. في هذه الحالة يرتبط التغيير بضوابط داخلية تتعلق بحرية الإنسان وبقدرته على الاختيار السليم. ولتحقيق ذلك يجب أن نعمل على تنشئة جيل يحمل القيم

(١) جيهان أحمد رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، ط٢، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٣٦١.

إسماعيل حسين عبد الباري: اتساق الهوية الثقافية عند الطفل في مجتمع متغير، (في) دور كليات التربية في إصلاح التعليم، المؤتمر العلمي السابع عشر، جامعة المنصورة، كلية التربية، ٢٠٠٥م، ص٦٦٥.

(٢) إسماعيل حسين عبد الباري: اتساق الهوية الثقافية عند الطفل في مجتمع متغير، (في) دور كليات التربية في إصلاح التعليم، المؤتمر العلمي السابع عشر، جامعة المنصورة، كلية التربية، ٢٠٠٥م، ص٦٦٥.

(٣) مالك بن نبي: شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، عمر مسقاوي، مكتبة دار العروبة، ط٢، القاهرة، ١٩٦١م، ص٢٠.

الإسلامية الصحيحة، حتى يمكنه أن يحمل عبء التغيير الثقافي والاجتماعي والسياسي استنادًا إلى المنهج الإسلامي الرشيد.

١ - التنشئة السياسية الرشيدة بين حقوق الطفل ومسئولية المجتمع:

مما لا شك فيه أن الطفل يحتاج في سنوات عمره الأولى إلى تربية أسرية رشيدة تساعد على توثيق صلاته بأسرته ومجتمعه، وتعزز لديه الولاء للقيم والمبادئ والسنن الاجتماعية التي يقرها المجتمع، ومن ثم تؤسس لديه المعايير التي تساعده على الاختيار الإيجابي في سنوات عمره المتقدمة. ومن هنا جاءت عناية الإسلام الفائقة بالطفولة، حيث سن منظومة كاملة لحقوق الطفل منذ ولادته، وخلال مراحل نموه المتعاقبة تضمن له تنشئة سليمة في شتى الجوانب الاجتماعية، والبدنية، والنفسية، والعقلية، بما يحقق مصالح المجتمع في حاضره ومستقبله.

وعلى ذلك يمكن القول: إن التنشئة الاجتماعية الرشيدة حق من حقوق الأطفال، يجب أن يكفلها لهم المجتمع. وقد اهتم الإسلام بتأكيد هذا الحق حين أقر للطفل حقوقًا مفصلة منذ مولده، كحقه في اسم حسن، وحقه في الرضاعة والحضانة والتعليم والتأديب وتوجيهه إلى العقيدة الصحيحة والقيم السليمة[١]. وتشير هذه الحقوق كافة إلى حق الأطفال في إعدادهم اجتماعيًّا وحضاريًّا؛ لكونهم صناع المستقبل وقادته، ويستدعي ذلك الاهتمام بالتنشئة السياسية الرشيدة التي تكفل للأطفال تشكيل مواقفهم الفكرية وممارساتهم العملية حيال واقع الأمة ومستقبلها تشكيلًا سويًّا بنّاءً. وبذلك تُعدُّ التنشئة السياسية الرشيدة حقًّا للطفل، ومسئولية مجتمعية؛ لما لها من دور أساسي في توثيق روابط الطفل بمجتمعه. وإذا لم تتنبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية إلى هذه المسئولية؛ فإن المخاطر التي تواجه الأجيال القادمة يمكن أن تتفاقم، مما يهدد بانتشار ظواهر اجتماعية غير مرغوبة، مثل: الاغتراب، والسلبية، وفقدان الانتماء.

وهناك دراسات عديدة أشارت إلى أن عملية التنشئة السياسية الفعالة تسهم في خلق المواطن الواعي، المشارك، المتفاعل مع قضايا مجتمعه[٢]. كما أن غياب التنشئة السياسية الرشيدة يترتب عليه آثار سلبية، نذكر منها: انتشار حالة من الأمية السياسية لدى قطاعات

---

(١) انظر: أحمد عمر هاشم: حق الطفل في رعاية والدية رشيدة، الندوة العلمية « حق الطفل في تربية والدية رشيدة »، وزارة الشئون الاجتماعية، مصر، ٢٢ - ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢م، ص٢٥ - ٢٦.

(٢) حسنين توفيق: التنشئة السياسية للطفل المصري، مجلة النيل، مركز النيل للإعلام والتعليم والتدريب، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، عدد ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦م، ص٦٨.

عريضة من المجتمع، وضعف الوعي السياسي لدى الشباب، والعزوف عن المشاركة السياسية، وأزمة الهُوِيّة التي تؤدِّي إلى الاندفاع نحو الأفكار المتطرفة، أو إلى الأفكار المستوردة، لا تصلح للتعامل مع واقعنا العربي والإسلامي، وأخيرًا يمكن أن يؤدي غياب التنشئة السياسية الجادة والفاعلة إلى عدم ثبات قيم الولاء والانتماء الوطني(١). ومن هنا فإن العناية بالتنشئة السياسية الرشيدة للطفل تُعدُّ من أهم مقتضيات أمن المجتمع ومتطلبات تقدمه. ومن ثَمَّ تبدو أهمية دراسة وتشخيص أوجه الخلل في عملية التنشئة السياسية بهدف طرح البدائل التي تضمن تنشئة سياسية رشيدة للطفل المسلم.

٢ - أثر التليفزيون في التنشئة السياسية:

من المؤكد أن العَلاقة بين الإعلام والسياسة علاقة وثيقة تُوصف أحيانًا بأنها علاقة اعتمادية تبادلية، وأحد مظاهر هذه العَلاقة تبدو بوضوح في أشكال الارتباط بين نظام وسائل الاتصال والنظام السياسي، فكلا النظامين يعتمد على الآخر في حصوله على مصادره، وفي تحقيق أهدافه. وتعتمد النظم السياسية على الرسائل الإعلامية السياسية التي تحمل مضامين موجهة تسعى إلى تقديم القضايا السياسية خلال الأداء الإعلاميّ بشكل مباشر وغير مباشر(٢)، حيث يفترض أصحاب هذا الرأي أن وسائل الإعلام تشكل مجرًى لتدفُّق المعلومات من النخبة السياسية للجماهير من جهة، ونقل مشاكل وطموحات الجماهير إلى النخبة من جهة أخرى(٣).

وربما تبدو العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإعلامي - في كثير من الأحيان - غير متكافئة؛ حيث يستغل السياسيون وسائل الإعلام بهدف السيطرة على الجماهير، ويحدث ذلك في النظم السياسية الاستبدادية مثلما يحدث في النظم الديمقراطية، ففي بعض المجتمعات التي يسيطر عليها نظم سياسية قمعية يتم نقل الرسائل الإعلامية في اتجاه واحد دائمًا. وقد كشف نيكسون كريمي (٢٠٠٣م) Nixon Karimi Kariithi أن القمع السياسي في بعض مستوياته يأخذ شكل القمع الإعلامي، حيث تدرك النظم السياسية أن الإعلام الجماهيري يمثل مصادر فعلية أو محتملة لتهديد النظام، خصوصًا مع الانتشار الواسع لأجهزة الإعلام في المجتمعات الحديثة، وتأثيرها وسيطرتها على الرأي العام،

(١) انظر: المرجع السابق، ص٧٣.

(٢) حنان يوسف: الإعلام والسياسة مقاربة ارتباطية، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٥٤، ٥٦.

(٣) المرجع السابق، ص٧٩.

ولذلك تلجأ نظم سياسية معينة إلى كبت الإعلام(١). وفي هذه الحالة، يساعد الإعلام على تسهيل السيطرة الديكتاتورية على شعب من الشعوب من خلال التحريض السياسي للجماهير، مثلما استخدم النازيُّون الراديو في حملاتهم الدعائية ما بين (١٩٣٣م - ١٩٤٥م) في بثّ الخطابات الإنشائية المؤثرة والمضللة في نفس الوقت، ونشر المعلومات الخاطئة؛ بهدف تزييف الوعي السياسي لدى الجماهير(٢).

أما في المجتمعات الديمقراطية، فلا يختلف الأمر كثيرًا، إذ تُستخدم وسائل الإعلام للسيطرة على المواطنين بالتأثير على سلوكهم السياسي، أو محاولة تغيير توجُّهاتهم الأيديولوجية، وعلى ذلك بات الإعلام محركًا أساسيًّا للسلوك السياسيّ الجماهيريّ، وعنصرًا مهيمنًا في التغطية الإعلامية للحملات الدعائية الانتخابية، وهنا يلعب التنظيم والتمويل دورًا أقوى في تقرير اتجاهات الناخبين نحو مرشح معين، وتتحدد مَهَمَّة وسائل الإعلام في أغلب الأحيان في مساعدة أحد المرشحين (الأكثر تمويلًا) وتقديمه للجمهور كسياسي بارع ومطّلع، في حين يُظهر الإعلام المرشحين الآخرين باعتبارهم غير مطلعين على الأمور السياسية(٣). وبذلك يتم تطويع وسائل الإعلام (خصوصًا التليفزيون) - لخدمة مصالح بعض الساسة - كأداة لتشكيل الرأي العام، ويعتمد ذلك غالبًا على الأساليب الخطابية المؤثرة في مشاعر الجماهير.

هذا يعني أن وسائل الإعلام في مختلف المجتمعات المعاصرة لا تشكل وسائط اتصال موضوعية أو مستقلّة، وعلى الرغم من ذلك اختلفت وجهات النظر حول تأثير الإعلام على الحياة السياسية، وهل أثرت وسائل الإعلام الحديثة تأثيرًا إيجابيًّا أم سلبيًّا على النظم والعمليات السياسية؟ وفي هذا الإطار رصد بول جوزيف Paul. Joseph Achter اتجاهين تحليليين متعارضين حول تأثير التليفزيون على الحياة السياسية الأمريكية؛ الاتجاه الأول ينظر إلى التليفزيون كوسط تقني للممارسة الديمقراطية النموذجية، ويبرز تأثيره الإيجابي الذي أدّى إلى تحسين الديمقراطية الأمريكية من خلال نشر المعلومات بين أفراد المجتمع، وخَلْق نوع من الناخبين المطَّلعين المتعلمين الذين لم يوجدوا إلا بعد ظهور التليفزيون، أما الاتجاه

(١) Nixon Karimi Kariithi: A cross-sectional time-series analysis of media repression around the world, PhD, University of Houston, 2004, P180-181.

(٢) . Frank Rybicki: The rhetorical dimension of radio propaganda in Nazi Germany,1933-1945, , PhD, University of Duquesne, 2004, P275-277.

(٣) Carrol Virginia. Hardin l: Crazy rhythm, Comparing media coverage of candidate surfacing across three presidential campaigns, PhD, The University of Carolina at Chapel-hill, 2000،299-300.

الثاني فيطرح صورة للتليفزيون كغازٍ تقنيّ اخترق الحياة الثقافية والسياسية التقليدية بما يقدمه من صور مدهشة، وإنتاج برامجيّ رائع، وقِصص مثيرة، هي في الغالب ذات تأثير سلبي على الحياة السياسية؛ حيث يقدم التليفزيون للمشاهدين التسلية، ويصرف انتباههم عن القضايا المُهمة المرتبطة بأشكال التداول الديمقراطي، ومن هنا عبرّ بعض المحللين عن مخاوفهم من التأثير السلبي للتليفزيون وللإعلام الإلكتروني على الحياة السياسية(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى التأثير السلبي المتزايد للتليفزيون على المشاهدين الصغار، خصوصًا مع الانتشار الواسع للفضائيات التي أتاحت الفرصة أمام أصحاب التوجهات السياسية المختلفة لطرح رؤاهم السياسية عبر المحطات التليفزيونية الخاصة. وبهذا أصبح النشء والمراهقون- يتعرضون لمضامينَ سياسيةٍ إعلاميةٍ مختلفةٍ، وربما متناقضة في آن واحد؛ حيث يمكن للتليفزيون أنْ يؤثر بشكل كبير في تشكيل الوعي السياسي، وربما في تزييفه أحيانًا، وذلك من خلال ما ينقله إلى النشء من تعبيرات رمزية خاصة بقيم ومعايير ومفاهيم سياسية محددة قد تتوافق مع ثقافة المجتمع أو تتعارض معها، ومن ثَمَّ قد يؤدي الاختلاف في الأهداف بين الرسائل التي يبثها التليفزيون وبين أهداف مؤسسات التنشئة الأخرى إلى إضعاف دور تلك المؤسسات في التنشئة السياسية السليمة.

وعلى هذا يمكن القول أن دراسة تأثير وسائل الإعلام - وخصوصًا التليفزيون - على النشء مهمة للغاية، إلا أن دراسة هذا التأثير صعبة؛ لأنه ليس في الإمكان دائمًا دراسة السلوك الذي يحدث نتيجة الاتصال، وهناك مستويات عديدة للتأثير، ابتداءً من الاهتمام، إلى حدوث تدعيم داخلي للاتجاهات، إلى حدوث تغيير على تلك الاتجاهات، ثم في النهاية إقدام الفرد على سلوك علني. وفي كل مستوًى من هذه المستويات الأربع تختلف درجات التأثير، من ناحية أخرى، فإن قدرًا كبيرًا من العوامل التي تسبب التأثير غير ظاهرة لنا. ويدعم هذا الرأي التعميمات التي انتهى إليها الباحث جوزيف كلابر، حيث أشار إلى أن وسائل الإعلام ليست عادة السبب الكافي أو الضروري لإحداث التأثير على الجماهير، ولكنها تعمل مع، ومن خلال، بعض العناصر والمؤثرات الوسيطة(٢).

بناءً على ما تقدّم يمكن أن نتساءل عن التأثير الذي يمكن أن يحدثه التليفزيون على أفكار واتجاهات وقيم الصغار بوجه عام، وعلى الأفكار والقيم السياسية لدى النشء على

---

(١) Paul. Joseph Achter: Television as a technological medium for American politics, 1948-1960: Representation of the political audience, PhD، The University of Georgia, 2001.P45-47

(٢) انظر: جيهان أحمد رشتي: مرجع سابق، ص٥٨٥، ٦١٣.

وجه الخصوص. ومن المعلوم أنه في بداية ظهور التليفزيون، كان هناك إيمان كبير بالتأثير القوي للتليفزيون على تحديد الفكر، ودفع الأفراد للتصرف وفقًا لأسلوب معين يسعى إلى تحقيقه، حيث اعتمد مؤيدو هذا الرأي على تصور يفترض أن لوسائل الإعلام تأثيرًا مباشرًا وقويًّا، وينظر إلى الجماهير على أنهم كائنات سلبية يمكن التأثير عليهم تأثيرًا مباشرًا بواسطة وسائل الإعلام. وقد حاولت بعض دراسات الولايات المتحدة الأمريكية اختبار مدى صدق هذا التصور، وانتهت إلى دحضه، واستبدلته بتصور آخر يؤمن بالتأثير الوظيفي لوسائل الإعلام، أي: التأثير الذي يأخذ الظروف الأخرى في الاعتبار. وبذلك أكدت هذه الدراسات أن تأثير التليفزيون غير مباشر، ويعمل من خلال مؤثرات وسيطة قد تكون خارجة على عملية الاتصال[١].

وتؤكد الدراسات الحديثة أن وسائل الإعلام الجماهيري قد تؤثر على الأفراد بشكل مستقلٍّ، ويرتبط هذا التأثير بميلهم الاقتصادي - الاجتماعي، والسياسي - الاجتماعي. حيث أثبت الباحث ماثيو لوفليز Matthew. P loveless أن الإعلام الجماهيري قد يفيد بعض الجماعات في عملية التنشئة، بينما قد يعوق بعضها الآخر[٢]. كما كشفت دراسة أجراها الباحث إدوارد هورويتز Edward. M Horowitz على عينة من المراهقين البولنديين فيما بعد سقوط الشيوعية - عن تأثير التليفزيون والصّحافة في تطوير المواقف، والمعرفة، والسلوك السياسي لدى المراهقين نحو المشاركة في المجتمع الديمقراطي، وأكد الباحث أنه برُغم الدور الحاسم الذي يلعبه التليفزيون في التنشئة السياسية، إلا أن ذلك لا يقلل من التأثير القوي للوالدين- بشكل مباشر أو غير مباشر - في التنشئة السياسية[٣].

يكشف ما سبق أن للتليفزيون تأثيرًا مهمًا في التنشئة الاجتماعية والسياسية؛ نظرًا لما يتميز به من خصائص، من أهمها الامتداد اللانهائي الذي يتيح بثّ برامج التليفزيون التعليمية والتربوية لأعداد كبيرة من الجماعات والأفراد في أنحاء متفرقة من العالم في نفس الوقت، كما أنه يتصف بالديناميكية والحركة، وعندما تخضع الحركة لخطة معينة مدروسة ومنطقية، لها هدف محدد، تزداد الرغبة في التعلّم، ويزداد الإقبال عليه، علاوة على قدرة التليفزيون

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص٥٦٥، ٥٦٨، ٥٧١.

(٢) loveless. P. Matthew: The mediated transition: Mass media and political socialization in Central and Eastern Europe, PhD, The University of Indiana, 2005. P350

(٣) . Edward. M Horowitz: Citizenship and youth in post-communist Poland: The role of communication in political socialization, PhD, The University of Wisconsin Madison, 2001.P230

على تقديم معلومات متنوعة في كافّة المجالات، وتناسب كافة الأعمار، وأخيرًا يتميز بالقدرة على تمكين النشء من الاحتكاك - غير المباشر - بالثقافات الأخرى من خلال ما يقدمه من برامج وأفلام أجنبية مترجمة أو مدبلجة(١).

٣ - الرسالة الإعلامية ودورها في تشكيل الاتجاهات والقيم السياسية:

تشير إحدى الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط بين بحث المرء عن إشباع معين لحاجاته المختلفة وتعرضه لوسائل الاتصال، وتؤكد الدراسة أن زيادة تعرض الجمهور بوجه عام لوسائل الاتصال - خصوصًا مع انتشار القنوات الفضائية وأجهزة الفيديو - يزيد من قدرته على اختيار المضامين التي تلبِّي احتياجاته، ويجعله أكثر وعيًا وتنظيمًا للوسيلة، وتتبع الإشباعات المطلوبة والمتحققة من وسائل الاتصال من ثلاثة مصادر رئيسة على رأسها محتوى أو مضمون الوسيلة، ثم التعرض للوسيلة في حدّ ذاتها، وأخيرًا من السياق الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية المحيطة باستخدام الوسيلة(٢). وعلى ذلك يمكن أن نتوقع أن مضمون الوسيلة الإعلامية يلعب دورًا مهمًّا في التأثير السياسي على الجماهير، إلا أن مارشال ماكلوهن Marshall Mcluhan قد أعطى أهمية أكبر للوسيلة نفسها، إذ رأى أن الوسيلة هي الرسالة، وليس المضمون هو الرسالة، وأن طبيعة كل وسيلة إعلامية - وليس مضمونها - هو الأساس في تشكيل المجتمعات، فالرسالة الأساسية في التليفزيون هي التليفزيون نفسه، ولا يهم إذا عرض التليفزيون عشرين ساعة يوميًّا مشاهد تنطوي على العنف والقسوة، أو برامج ثقافية راقية، فالمضمون غير مهمّ، ولكن التأثير العميق للتلفزيون هو الطريقة التي يعدل بمقتضاها الناس الأساليب التي يستخدمون بها حواسّهم(٣).

إلى حد ما، يبدو هذا القول صحيحًا حين يشير إلى قدرة وسائل الإعلام في تغيير بعض الأساليب الحسية لدى الأفراد، ولكن ذلك لا ينفي حقيقة أن المضمون الموجه من خلال الوسيلة الإعلامية ذو أهمية كبيرة في تغيير اتجاهات وسلوك المتلقي، ويعني ذلك أن الوسيلة والمضمون كلاهما قد يلعب دورًا مهمًّا في تشكيل الاتجاهات والقيم السياسية. ويعتقد « برنارد لويس » أن الرسالة السياسية لا تستهدف إرسال المعلومات كي يستقبلها المتلقي ويغني بها معارفه فقط، بل تسعى في الأساس إلى دفع المتلقي إلى القيام بسلوك معين، إلا أنه يقطع بأن تأثير الرسالة ليس واحدًا على كل المتلقين للرسالة، إذ تبرز ثلاثة

(١) انظر صالح محمد أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م، ص٢٣٤ - ٢٤٦.
(٢) نهى عاطف العبد: مرجع سابق، ص٢٤ - ٢٥. (٣) جيهان رشتي: مرجع سابق، ص٣٨٤.

احتمالات تختلف فيها اتجاهات التأثير: الأول أن يستجيب المتلقي لرغبة المرسل كليًّا أو جزئيًّا، وعندئذ تحقق الرسالة التأثير الذي رمى إليه المرسل، والاحتمال الثاني أن يرفض المتلقي المعلومات، ويحبط محاولة المرسل في التأثير عليه، أما الاحتمال الثالث أن يؤثر المتلقي عكسيًّا على المرسل، مجيبًا على محاولته في التأثير عليه بمحاولة منه للتأثير على المرسل[١]، وإمكانية تحقيق هذا الاحتمال الأخير ربما تكون أيسر في حالة الاتصال الشخصي بين المرسل والمتلقي، ولكن في ظل التقنيات الإعلامية الحديثة أصبح من اليسير أيضًا على المتلقي لبرامج البث المباشر أن يتواصل مع المرسل بمداخلات فورية تعكس أحيانًا محاولة للتأثير من قبل المستقبل على المرسل نفسه.

ويرتبط اتجاه التأثير المتوقع حدوثه من الرسالة الإعلامية بمتغيرات ثقافية واجتماعية ونفسية عديدة، وتشير « حنان يوسف » إلى بعض المتغيرات الاجتماعية كجماعات الانتماء، سواء الجماعات الأولية مثل: الأسرة، أو الصحبة، أو الجماعات الثانوية مثل: الجماعات المرجعية، وبعض المتغيرات النفسية كالمكون العاطفي، أو الفروق الفردية بين أفراد الجمهور المتلقي التي تؤدي إلى اختلاف الخصائص الشخصية، ومن ثم تؤثر في انتقاء الرسالة الإعلامية التي تتناسب مع الاهتمامات الشخصية للفرد. عَلَاوة على المتغيرات الديموجرافية - كالسن، والنوع، والتعليم - التي من شأنها أن تسهم في اختلاف التأثير المعرفي لدى الفرد[٢]. وعلى ذلك يمكن القول: إن تعرض النشء للمضامين الإعلامية قد لا يحقق دائمًا التأثير المستهدف أو المتوقّع من قبل المرسل، بمعنى أن الرسالة الإعلامية إما أن تنجح في تغيير الطريقة التي يشكل بها النشء تصوراته وقيمه السياسية، وإما أن ينتج عنها تأثيرٌ عكسيٌّ سلبيٌّ يدفعه إلى التمسك بما يعتنقه من قيم وأفكار تلقّاها في السابق من قنوات التنشئة الأخرى. ويتوقف ذلك إلى - حدٍّ كبير - بالمتغيرات التي ذكرناها فيما قبل، ولكن الأمر يرتبط أيضًا بمدى فاعلية أساليب تقديم المضمون الإعلامي. وتؤكد « جيهان رشتي » أن أساليب تقديم الموضوع لها تأثير كبير على التعليم والإقناع، فقد يصبح الإقناع أكثر فاعلية إذا حاولت الرسالة أن تذكر نتائجها أو أهدافها بوضوح، بدلًا من أن تترك للجمهور عبء استخلاص النتائج بنفسه. وقد يَزيد من تأثير الرسالة ما تتمتع به الوسيلة الإعلامية الناقلة للرسالة من مقدرة على جعل المضمون يتسم بحيوية أكبر وواقعية[٣].

(١) برنار لويس: لغة السياسة، ترجمة: إبراهيم شتا، دار قرطبة، قبرص، ١٩٩٣م، ص١٠٩.

(٢) انظر: حنان يوسف: مرجع سابق، ص٨٣ - ٩٥.

(٣) جيهان رشتي: مرجع سابق: ص٤٨٦، ٣٦٤.

ومن هنا جاء الاعتقاد بأن الرسائل المقدّمة من خلال التليفزيون أكثر قدرة في التأثير على النشء، إذ يتمتع التليفزيون بعدة مزايا جعلته ذا فاعلية فريدة، فهو أقرب وسيلة للاتصال المباشر(المواجهي)؛ لكونه يجمع بين الرؤية والصوت والحركة واللون، وهو قادر على نقل الأحداث في نفس زمن حدوثها؛ ولهذا يستحوذ على اهتمام كامل من جانب الجماهير أكثر من الوسائل الأخرى، خاصة اهتمام الأطفال(١).

٤ - نموّ التوجهات والقيم السياسية لدى النشء المسلم:

هناك اتجاهان في تفسير التنشئة السياسية، الأول: ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها نقل للتوجهات السياسية من مختلف قنوات التنشئة إلى الفرد المراد تنشئته، وطبقًا لهذا الاتجاه ينقل الوالدان تفضيلاتهما الحزبية، ومواقفهما الأيديولوجية إلى أبنائهما، وعمومًا ينقل المجتمع الثقافة السياسية من جيل إلى جيل. أما الاتجاه الثاني: فيركز بصورة أكبر على نموّ وتطور الوعي السياسي للفرد، وتكوين أسلوبه الخاص في التفكير حول القضايا السياسية، وبذلك فإن مختلف الأفراد لديهم طرق مختلفة للتفكير حول السياسة، وتبرز حاجات الفرد، وتجاربه، وقدرته على التفكير والفهم كمكونات أساسية في أي وضع من أوضاع التعلم السياسي، وبذلك يبدو التعلم السياسي مرتبطًا بتطور الإدراك لدى الفرد(٢). ويبدو أن الاتجاه الأول: يغفل سنة التغيير، ولا يراعي حقيقة الاختلاف بين الأجيال في التفكير، والاهتمامات، والاحتياجات، أما الاتجاه الثاني: فيعد أقرب إلى الواقع إلى حدّ كبير، إذ ينظر إلى التنشئة السياسية بوصفها عملية تفاعلية تتم خلال مراحل متعاقبة، وتسمح للفرد بتنمية إدراكه للقضايا السياسية بشكل مستمر.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن التنشئة السياسية تمثل عملية دينامية تتضمن مؤسسات متعددة داخل المجتمع(٣). وبهذا يمكن القول: إن التوجهات والقيم السياسية التي يتبناها النشء تنمو معه خلال مراحل نموِّه. ومن المعلوم أن نموّ الطفل يتمّ من خلال حلقات متتابعة تتحقق كل حلقة منها باتساع الدائرة التي يعيش فيها، فالطفل يستقلّ عن أمه؛ ليصبح عضوًا في مجتمع الأسرة، ثم يستقل عن الأسرة؛ ليندمج في مجتمع الرفاق والأصدقاء، ثم يتسع هذا إلى مجتمع المدرسة، ثم إلى المجتمع الأكبر الذي يعيش فيه. وهذه الخطوات متصلة، ومتداخلة، ولا يمكن أن تتحقق أي خطوة منها إلا عندما تتحقق الخطوة التي تسبقها، لذلك

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص٣٦٨، ٣٦٩.

(٢) ريشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص١٣٠.

(٣) Edward. M Horwitz: Op.Cit, p229

لا يمكن أن نضع حدودًا فاصلة بينها[١]. ومعنى ذلك أنه لا يمكن أيضًا وضع حدود فاصلة بين مراحل نمو التوجهات والقيم السياسية لدى النشء.

عمومًا يتدرج الطفل في تكيفه وفهمه للمجتمع مع تقدم عمره، واتساع مساحة احتكاكه بالمجتمع، ونمو معارفه، ويسير هذا التدرج وَفْقَ قدرات الطفل والفرص المتاحة أمامه، وخلال هذا التدرج تنمو عنده المفاهيم والمعارف، وتتطور في خمسة اتجاهات رئيسة، حددها « عبد الواحد علواني »، ويأتي على رأسها تطور القيم الاجتماعية ونموها، حيث تتسع دائرة الأخلاق والآداب والقيم التي يزود بها الطفل مع توسع نشاطاته ومهاراته ومحيطه، إذ ينطلق من قيم الداخل (في الأسرة) إلى قيم الخارج (في المجتمع)؛ ليكوّن قاعدته من المبادئ والنظم التي تتطور باستمرار نحو الاتساع والعمق[٢]. وهكذا تتشكل اللبنة الأولى من النسق القِيَمِي للطفل خلال السنوات الأولى من عمره في إطار الأسرة وجماعة الرفاق في دور الحضانة ورياض الأطفال، عَلَاوة على وسائل الإعلام - خصوصًا المرئية - التي باتت تؤثر على مدارك الأطفال، وعلى اهتماماتهم واتجاهاتهم في وقت مبكر من العمر، كما قد تؤثر في اتجاهات الوالدين أنفسهم. وبهذا تسهم عدة قنوات للتنشئة في نموّ بذور التوجهات والقيم السياسية التي تؤثر فيما بعد فيما يتبناه النشء من أفكار سياسية، مع الأخذ في الاعتبار وجود بعض الفروق الراجعة إلى المتغيرات والاختلافات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية بين النشء، التي تؤثر بدورها في نموّ التوجهات والقيم لدى النشء.

تستمر منظومة القيم السياسية لدى الفرد في النموّ خلال مراحل الطفولة والمراهقة، وحتى بعد البلوغ، وينمو معها وعيه السياسي، وكما يذهب إيستون ودينيس Easton and Dennis فإن تشكيل الذات السياسية لا ينتهي أبدًا، حيث يواجه المواطن البالغ باستمرار مواقف وأحداثًا سياسية جديدة، وقد يغير توجهاته وانتماءاته السياسية، على الرغم من تأثر تلك التوجهات بالقيم التي تم اكتسابها في السنوات الأولى، والتي قد يعتنقها الفرد بقوة وحدة. ويعني ذلك أنه في بعض الأحيان نتيجة لعديد من الظروف تنقطع صلة الفرد بالتوجُّهات المكتسبة المبكرة، ولا يصبح لها أيُّ تأثير على عَلَاقاته بالبيئة السياسية في فترات لاحقة من العمر[٣].

على ذلك تبدو القيم السياسية التي يكتسبها الفرد خلال المراحل الأولى من العمر أكثر ثباتًا من التوجهات والانتماءات السياسية المكتسبة في نفس المراحل العمرية، وخصوصًا

(١) السيد عبد القادر شريف: التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٢.

(٢) عبد الواحد علواني: تنشئة الأطفال وثقافة التنشئة، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٧م، ص١٧٨.

(٣) ريشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص٧٠ - ٧١.

إذا كانت هذه القيم مستمَدَّة من إطار مرجعي ديني. إذ يساعد الجانب الإيماني على تكامل شخصية الفرد، ويزوده بإطار من القيم والمعايير التي تعتبر موجهات للسلوك، ويقدم الدين الأسس التي تحكم حياة الفرد، وتحدد له قواعد سلوكه داخل أسرته، وبين رفاقه، وتساعده في إقامة علاقاته الاجتماعية على أسس قويمة. وتلعب الأسرة دورًا أساسيًّا في دعم هذا الجانب الإيماني، كما تؤدي المؤسسات الدينية دورًا محوريًّا في هذا السياق، كأحد وسائط التنشئة الاجتماعية، وأكثرها تأثيرًا في حياة الفرد المسلم[١].

ولئن كانت المؤسسات الدينية - وعلى رأسها المسجد - قادرة على بناء الشخصية الاجتماعية السوية، بما تحمله من قيم واتجاهات إسلامية أصيلة. إلا أنها لا تستطيع - في عالمنا المعاصر - أن تؤدي هذا الدور التربوي بدون أن تتكامل مع مؤسسات التنشئة الأخرى: كالأسرة، والمدرسة، وجماعات الأصدقاء، ووسائل الإعلام. ومن ثم يقع على عاتق هذه المؤسسات مجتمعة إبراز الجوانب الثقافية الإسلامية، بما تتضمنه من أفكار، ومفاهيم، ومعايير يمكن أن تمثل قاعدة لتشكيل القيم المجتمعية وَفْقَ المنهج الإسلامي. ومما لا شك فيه أن نموّ التوجهات والقيم السياسية الإسلامية السليمة لدى النشء يحتاج إلى تكاتف وتنسيق بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية جميعها، بهدف مساعدة النشء على النمو السليم، واكتساب الاتجاهات والقيم الإيجابية التي تجعل منه عضوًا ذا فاعلية في بناء وتقدم المجتمع.

إن نموّ القيم السياسية الإسلامية لدى النشء، واكتسابهم لها بشكل سليم، يحتاج إلى الربط بين المفاهيم النظرية والسلوك التطبيقي. فالتناقض بين القول والفعل يؤدي إلى اضطراب في إدراك المعنى الصحيح للقيم، علاوة على التناقض بين الاتجاهات والسلوك، ويحتاج أيضًا إلى التأكيد المستمر على المعنى الإسلامي الصحيح للقيم دون تحريف، ودون الخلط بين المفهوم الإسلامي والمفهوم الغربي المقابل. ويمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورًا رئيسًا في هذا المقام، وأن تصبح أداة فاعلة وقوية في إرساء القيم والقواعد الإسلامية إذا ما أُحسن توجيهها. وإذا ما تبنت رسالة الإسلام الشاملة، تلك الرسالة التي تنطوي على العقيدة والعبادة والتشريع، حيث العقيدة أصل ونظرة، والعبادة صلة وتربية، والتشريع أمن ونظام[٢]. إلا أن الإشكالية الحقيقية التي قد تعوق تحقيق ذلك، تتمثل في أن

---

(١) انظر: أحمد جمعة حسانين: التنشئة الاجتماعية في ضوء الفكر التربوي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أسيوط، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٨٧م، ص١٣٦.

(٢) السيد عبد القادر شريف: مرجع سابق، ص٤٢.

ظروف الواقع العالمي الراهن لا تسمح للنظم القائمة في المجتمعات الإسلامية بتوجيه الرسائل والمضامين الإعلامية على أسس إسلامية رشيدة، عَلَاوة على أن هذه النظم لا تَقوَى على وضع ضوابط للحدّ من انتشار القنوات الفضائية التي تبثُّ رسائلها الإعلامية من شتى أنحاء العالم، ويستقبلها النشء المسلم بسهولة ودون أية عوائق، بادّعاء أن العالم يعيش عصر السموات المفتوحة، وهو ادِّعاء باطل ظهر زيفه حينما أقدمت فرنسا على إغلاق قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب اللَّه، وبررت ذلك بأن القناة تبث أفكارًا تهدد قيم الثقافة الفرنسية.

يقودنا العرض السابق إلى مجموعة من الافتراضات النظرية يمكن أن تنطلق منها هذه الدراسة:

١ - إن تعرض النشء للقيم السياسية الغربية من خلال البثّ التليفزيوني أمرٌ لا مفرّ منه، وطالما أن هذه القيم تركز - غالبًا - على قيم الديمقراطية، والتعددية السياسية، والحرية، والمساواة، وحقوق الإنسان طبقًا للنموذج الغربي، وليس وفقًا للأصول الإسلامية، فهي دون شك تمثل أحد مظاهر الغزو الثقافي الذي يهدد بهدم ما تبقى من القيم الإسلامية الصحيحة التي يحتاج إليها النشء المسلم للحفاظ على الهُوِيَّة الثقافية للأمة. وهذا يؤكد ضرورة الإقرار بأن المعتقدات والقيم السياسية التي يتبنّاها أطفالنا يشوبها كثير من الالتباس والتشويه.

٢ - إن التليفزيونات العربية الرسمية - عمومًا - لا تسهم بشكل فعّال في نشر الوعي السياسي والديني لدى النشء، وإن التليفزيون المصري على وجه الخصوص - طبقًا لما أثبتته إحدى الدراسات - لا يهتم بعرض الموضوعات والمعلومات السياسية والدينية في برامجه المقدَّمة للأطفال والمراهقين[1]، ويلتمس النشء البديل الذي يستقي منه المعلومات والقيم عمومًا من خلال القنوات الفضائية (العربية والأجنبية)، وقد ثبت أن غالبية المراهقين

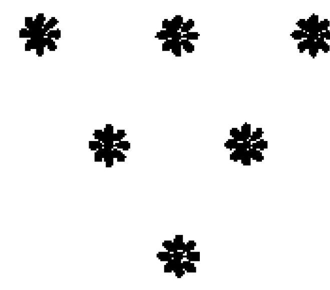
---

(١) أجرت الباحثة زينب جيلان حمزة دراسة تحليلية وتطبيقية على القناتين الأولى والثانية المصرية، دارت حول تأثير التليفزيون على النشء والشباب، وكشفت الدراسة أن الموضوعات المعروضة خلال فترة التحليل تراوحت بين موضوعات اجتماعية وعلمية وجغرافية وفنية واقتصادية وغذائية وسياسية ورياضية ونفسية ودينية وقانونية وترفيهية. حيث شكلت الموضوعات الاجتماعية نسبة بلغت ٢٥,٩٪ في حين شكلت الموضوعات السياسية نسبة ٥,٠٤٪، وبلغت الموضوعات الدينية نسبة ضئيلة بلغت ١,٢٪ فقط. وكشفت الدراسة أن المعلومات السياسية حصلت على أدنى تكرار في البث التليفزيوني خلال فترة الدراسة، كما أن الأطفال لا يضعون البرامج السياسية بين نوعية البرامج التي يفضلونها.

انظر: زينب جيلان عبد اللطيف حمزة: تأثير التليفزيون على النشء والشباب دراسة تحليلية وتطبيقية على القناتين الأولى والثانية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠٠م. ص١٣، ٣٣٩، ٥٠٩، ٥٢٠.

يتأثرون بالقيم والأنماط السلوكية المقدَّمة عبر القنوات الفضائية في معظم الأوقات[١]. وأن التعرض لهذه القنوات الفضائية ذو تأثير سلبي أكثر من التعرض للقنوات الأرضية[٢].

٣ - إن المضامين الإعلامية المقدَّمة من خلال التليفزيون ذات تأثير لا يُستهَان به على تغيير الاتجاهات والأفكار والقيم، إلا أن احتمال التغيير ليس مطلقًا، وليس أكيدًا في كل الأحوال. ويَدعَم هذا الافتراض ما أثبتته بعض الدراسات من أن وسائل الإعلام بإمكانها أن تَدعَم الآراء الموجودة بين الجمهور، أكثر من احتمال حدوث التحول في الرأي[٣]، ويقودنا ذلك إلى افتراض مؤداه أن المضامين الأكثر تأثيرًا هي المضامين الأقرب إلى المعتقدات الشخصية التي يكتسبها المرء أثناء نموّه وتنشئته من البيئة الاجتماعية المحيطة به، مما يعني إمكانية الحد من خطورة المضامين الإعلامية الغربية الوافدة من خلال دعم المؤسسات الأساسية للتنشئة بالقيم الإسلامية السليمة من جهة، ومن جهة أخرى بتقديم البديل الإعلامي الإسلامي المعتدل الذي يلبي احتياجات النشء المسلم.



---

(١) في دراسة للباحثة أميرة محمد إبراهيم النمر سعت إلى معرفة أثر تعرض المراهقين المصريين للقنوات التليفزيونية الفضائية على نوع الإدراك المتكون لديهم تجاه القيم، وعلى تبنيهم لقيم وأنماط سلوكية تروج لها هذه القنوات الفضائية، ومعرفة أثر كثافة مشاهدتهم لهذه القنوات على النسق القيميّ السائد لديهم، كشفت الدراسة أن القنوات الفضائية تحظى بنسبة مشاهدة مرتفعة بين المراهقين المبحوثين، حيث يشاهدها معظم المراهقين بانتظام. حيث يفضل المراهقون مشاهدة برامج: (هالة شو، الهوا هوانا، يا ليل يا عين). ويتأثر غالبية المراهقين ٥,٥٣٪ منهم بالقيم والأنماط السلوكية المقدمة عبر القنوات الفضائية في معظم الأوقات.

انظر: أميرة محمد إبراهيم النمر: مرجع سابق، ص٢٠٥.

(٢) نهى عاطف العبد: مرجع سابق، ص١١١.

(٣) جيهان رشتي: مرجع سابق، ص٦١٤.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

الإجراءات المنهجية للدراسة

١ - نوع ومنهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

الدراسة وصفية تحليلية، تعتمد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية البسيطة حيث يفيد منهج المسح الاجتماعي في تحديد العلاقات بين الظواهر الاجتماعية المختلفة، فضلًا عن التعرف على تأثير ظاهرة ما قائمة في المجتمع على الاتجاهات والمعتقدات والقيم الخاصة بالأفراد والجماعات المختلفة، ويناسب ذلك موضوع وأهداف هذه الدراسة.

تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسة في هذه الدراسة، واستخدمت المقابلة كوسيلة لجمع البيانات من عينة الدراسة التي شملت مجموعة من طلاب المدارس الثانوية الواقعة في حدود القاهرة الكبرى، وذلك بالاستعانة ببعض الأخصائيين الاجتماعيين الذين سهلوا عملية جمع البيانات من الطلاب. وقد اشتملت الصحيفة على (٣٥) سؤالًا، **وتضمنت المحاور التالية:**

أولًا: البيانات الأولية: وضمت خمسة أسئلة توضح الخصائص العامة للعينة.

ثانيًا: الظروف الاجتماعية: وضمت عشرة أسئلة.

ثالثًا: عادات المشاهدة التليفزيونية، وضمت اثني عشر سؤالًا.

رابعًا: القنوات والبرامج المفضلة، وضمت سبعة أسئلة.

خامسًا: مقياس لاتجاهات العينة نحو القيم السياسية، يتكون من (٧٩) عبارة تقيس إحدى عشر قيمة.

وقد وضعت عبارات المقياس على تدرج ثلاثي (أوافق تمامًا، أوافق إلى حدٍّ ما، لا أوافق)، وجاءت العبارات من (١ - ٦) لتقيس قيمة القوة، ومن (٧ - ١٥) تقيس قيمة المرجعية الدينية/ العلمانية، ومن (١٦ - ٢٣) تقيس المساواة، ومن (٢٤ - ٢٩) تقيس العدالة الاجتماعية، ومن (٣٠ - ٣٦) تقيس المشاركة، ومن (٣٧ - ٤٨) تقيس الديمقراطية والشورى، ومن (٤٩ - ٥٣) تقيس المعارضة، ومن (٥٤ - ٥٨) تقيس الوحدة، ومن (٥٩ - ٦٤) تقيس المشاركة السياسية للمرأة، ومن (٦٥ - ٧٢) تقيس الانتماء، وأخيرًا العبارات من (٧٣ - ٧٩) تقيس قيمة الحرية.

بعد الانتهاء من صياغة الاستبيان، تم التأكد من صدق الأداة، وذلك باستخدام الصدق الظاهري، والصدق الذاتي(١).

٢ - مجالات الدراسة:

١ - المجال الزمني:

أجريت الدراسة خلال فترة زمنية بدأت في شهر فبراير (٢٠٠٦م)، وانتهت في شهر إبريل (٢٠٠٧م)، وتم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل:

أ - إعداد الإطار النظري للدراسة في مدة قدرت بستة أشهر.

ب - إعداد أدوات الدراسة واختبارها وجمع البيانات في مدة أربعة أشهر.

جـ - تفريغ البيانات وتحليلها إحصائيًّا وتفسيرها، وكتابة التقرير النهائي في مدة أربعة أشهر.

وقد تم جمع البيانات الميدانية في شهر ديسمبر (٢٠٠٦م)، في مدة امتدت إلى ثلاثة أسابيع.

٢ - المجال المكاني:

تم تقسيم عينة الدراسة إلى قطاعين، حضري وريف، ووقع الاختيار على إدارتي المعادي والبساتين بالقاهرة كنموذج للقطاع الحضري، في حين اختيرت إدارة بنها في القطاع الريفي، وتوزعت العينة في القطاع الحضري على مدارس (عبد المنعم رياض الثانوية للبنين،

---

(١) للتأكد من الصدق الظاهري، تم عرض الاستبيان للتحكيم، الاستبيان لمعرفة مدى ملاءمة الأسئلة والعبارات القياسية لتحقيق أهداف الموضوع والتساؤلات المطروحة، ومدى مناسبة العبارات من حيث الصياغة والسهولة ووضوح المضمون. وذلك من قبل مجموعة من السادة أعضاء هيئة التدريس في علم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية وعلم السياسة، والإعلام وهم حسب الترتيب الأبجدي:

١ - أ.د سيف الدين عبد الفتاح أستاذ النظرية السياسية.

٢ - أ.د. عبد الناصر عوض أستاذ خدمة الفرد.

٣ - أ.د. عدلي رضا أستاذ الإذاعة والتليفزيون.

٤ - أ.د. على محمود أبو ليلة أستاذ علم الاجتماع.

٥ - أ.د. ليلى عبد المجيد أستاذ الصحافة والإعلام.

٦ - أ.د. نجوى كامل أستاذ الصحافة والإعلام.

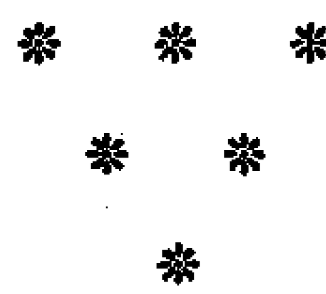
ولحساب الصدق الذاتي، تم إجراء اختبار الثبات باستخدام الاختبار القبلي، حيث تم تطبيق الأداة على عينة عمدية شملت عشر طلاب من مدرسة عبد المنعم رياض الثانوية للبنين، وتم إعادة الاختبار عليهم بعد مضي نحو ١٥ يومًا، وبحساب معامل الثبات باستخدام معامل الارتباط لـ « سيبرمان » وجد أنه يساوي ٠,٨١، وهو معامل مقبول بدرجة كبيرة، ثم تم حساب الصدق الذاتي للأداة ويساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وبلغ الصدق الذاتي ٠,٩.

المعادي الثانوية للبنات، المعادي التجريبية للغات، العلياء الخاصة للغات)، أما في القطاع الريفي، فقد طبقت الدراسة في قرية «طحلة» على مدرستي طحلة الثانوية للبنين، وطحلة الثانوية للبنات.

٣ - المجال البشري:

تحدد المجال البشري في عدد (٢٠٣) مفردة موزعة على الجنسين (ذكور وإناث) من طلاب المدارس الثانوي الممثلين للنشء المصري بالريف والحضر، واختيرت العينة بالطريقة الاحتمالية العشوائية البسيطة.

وقد تم اختيار عينة الدراسة من بين النشء في بداية ومنتصف مرحلة المراهقة، نظرًا لما تشهده هذه المرحلة من تطورات كبيرة تؤثر في المعرفة والقدرة على التفكير السياسي للفرد. وخلال هذه المرحلة تبدأ أساليب التقويم والإدراك السياسي تكشف عن نفسها بصورة واضحة، ويحاول المراهق تبرير التفضيلات السياسية بالرجوع إلى قيم عامة أو مبادئ خلقية فردية، حيث ينتقل الفرد في هذه المرحلة من الأنا الضيقة إلى الدائرة الاجتماعية الأوسع، ومن ثم تشهد هذه المرحلة بداية حمل الأفكار، وقد تكون التنشئة السياسية في هذه المرحلة تنشئة مباشرة[1]. وبناءً على هذه الاعتبارات يرى بعض الباحثين أن بداية سنوات المراهقة من أهم المراحل في التعلم السياسي؛ إذ لا يتحقق نموّ الذات السياسية إلا في نهاية فترة ما قبل البلوغ[2]، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن النشء المراهق تتكون لديهم بشكل مستقلّ منظومة قيمية values Schemata تحدد توجهاتهم السياسية، مما يجعلهم أكثر قدرة على فهم العلاقات السياسية، ويجعل باستطاعتهم تحديد انتماءاتهم السياسية إلى حدٍّ كبير.



(١) رعد حافظ سالم: مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) ريشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص٨٩.

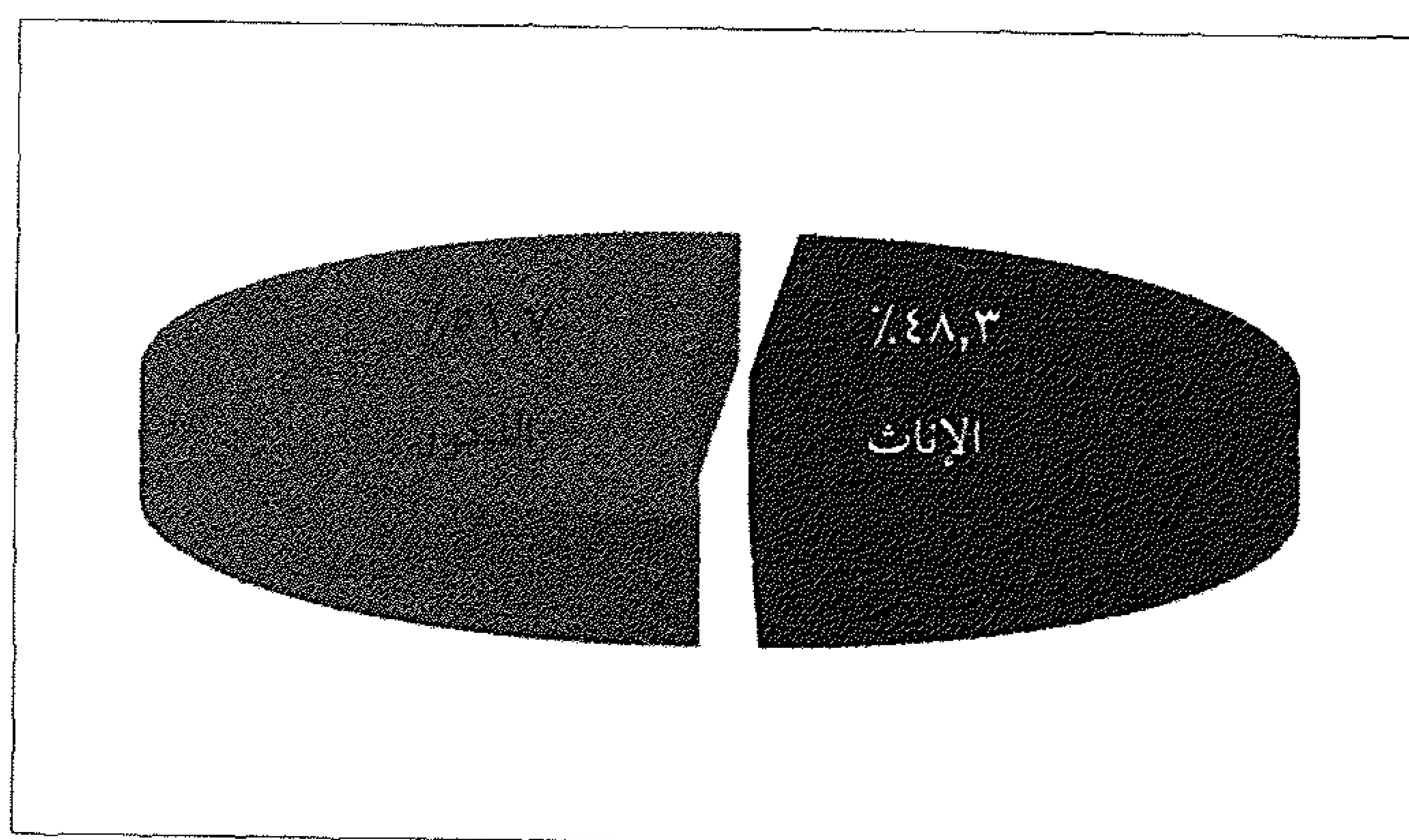
الفَصلُ الرَّابعُ

خصائص عينة الدراسة

١ - خصائص العينة من حيث النوع:

شملت عينة الدراسة (٢٠٣)مفردة، حيث بلغ عدد الذكور (١٠٥) مفردة بنسبة بلغت (٥١,٧٪)، في حين بلغ عدد الإناث (٩٨) مفردة بنسبة بلغت (٤٨,٣٪).

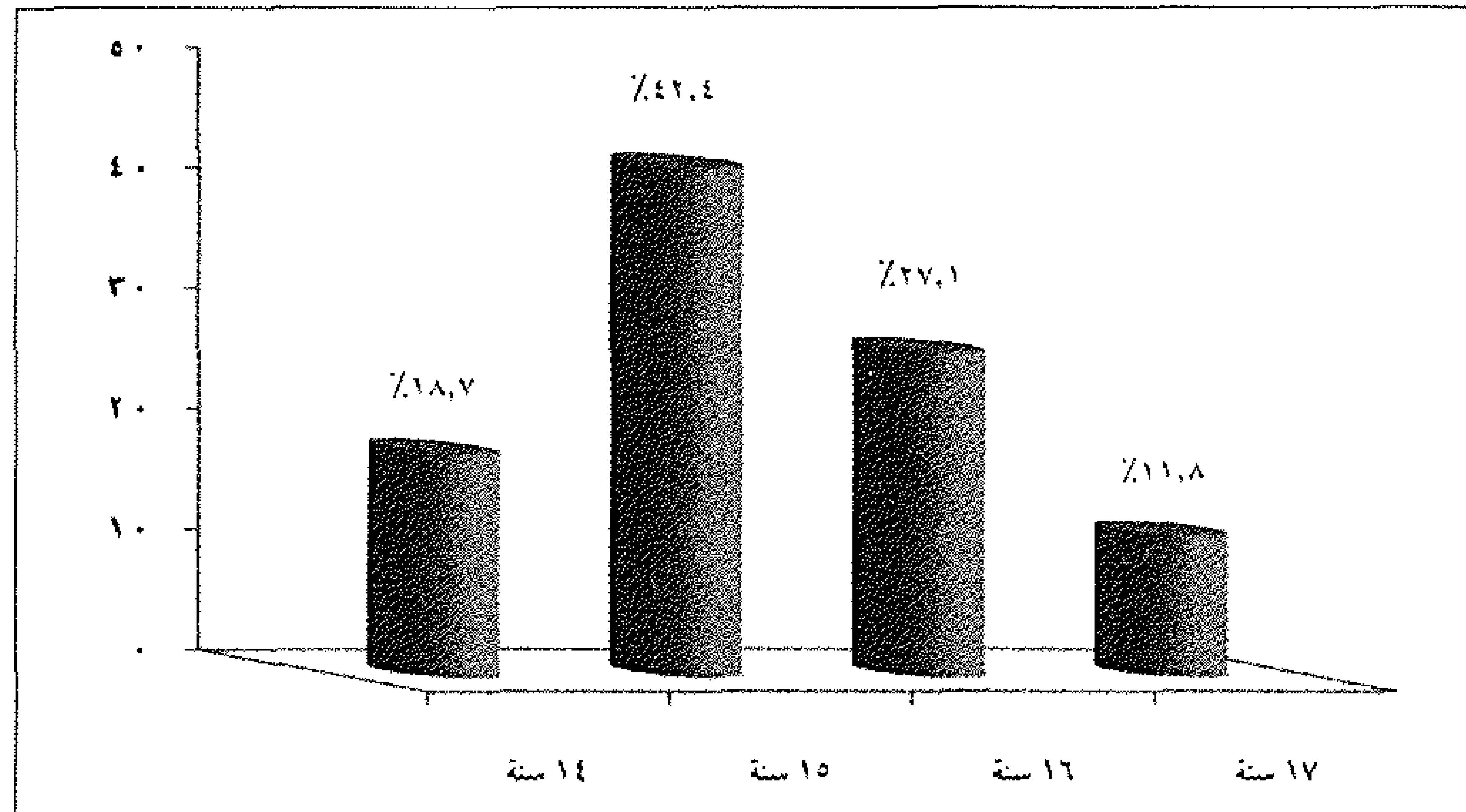
شكل رقم (١) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع



٢ - خصائص العينة من حيث السن:

كشفت النتائج الإحصائية أن المتوسط الحسابي للسن في عينة الدراسة يبلغ (١٥,٣)، بانحراف معياري (٠,٩١٩) مما يشير إلى تجانس العينة من حيث السّنّ. ويوضح الرسم (٢) أن معظم عينة الدراسة تركزت عند سن (١٥) عامًا بنسبة بلغت (٤٢,٤٪) من جملة أفراد العينة، يلي ذلك حوالي (٢٧,١٪) من جملة العينة ممن يبلغون (١٦) سنة، أما من هم في سن (١٤) سنة فبلغت نسبتهم (١٨,٧٪)، في حين بلغت نسبة من هم في سن (١٧) سنة حوالي (١١,٣٪)، وأخيرًا ضمت العينة مفردة واحدة يبلغ سنها (١٣) سنة فقط وشكلت نسبة (٠,٥٪).

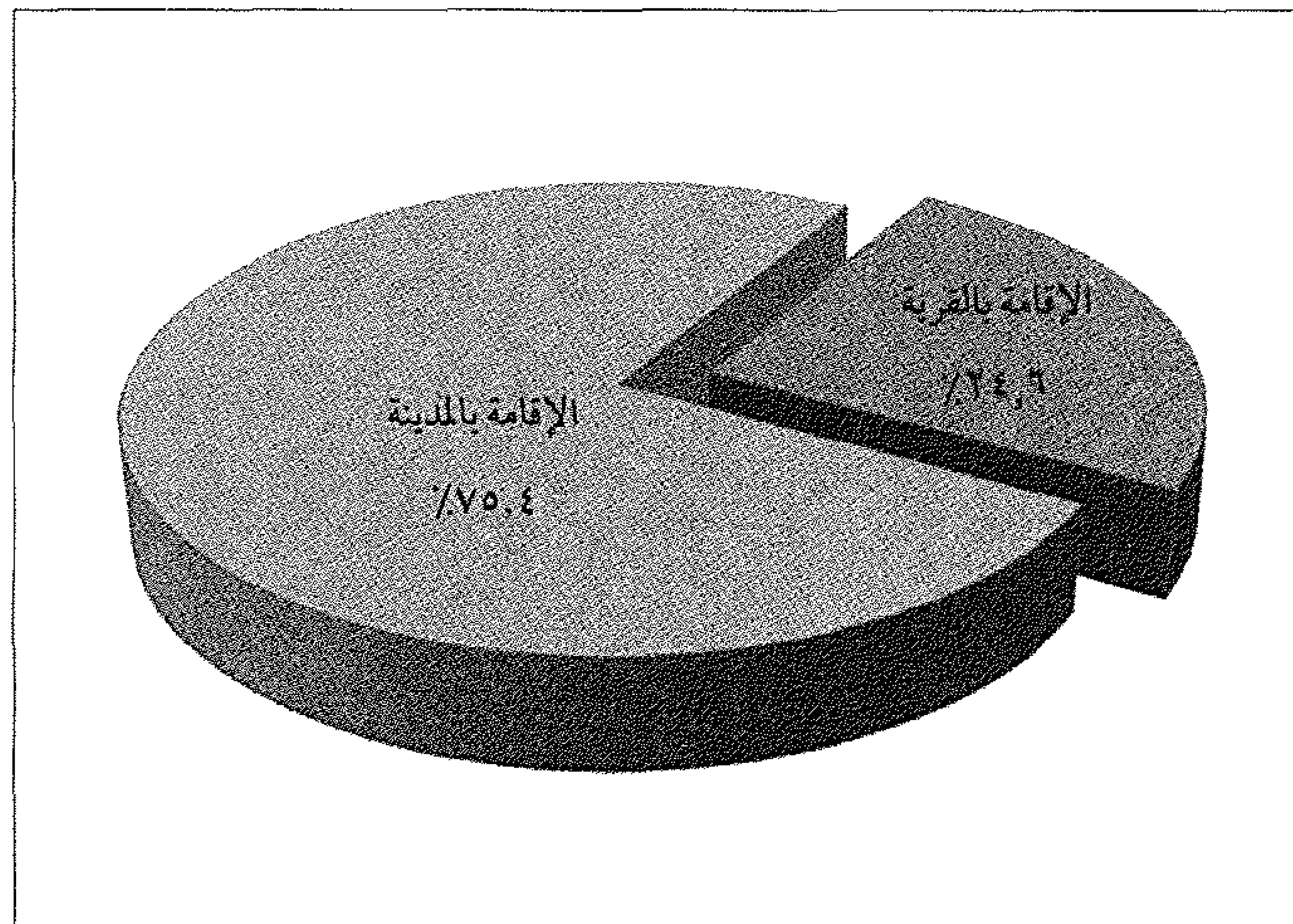
شكل رقم (٢) يوضح خصائص العينة من حيث السن



٣ - خصائص العينة من حيث الإقامة:

توزعت عينة الدراسة حسب محل الإقامة إلى قطاعين؛ قطاع حضري وقطاع ريفي، حيث كانت غالبية العينة من المقيمين في المدينة، وبلغت نسبتهم حوالي (٧٥,٤٪) من جملة المبحوثين، بينما شكل المقيمون في القرية ما يقرب من ربع العينة بنسبة بلغت حوالي (٢٤,٦).

شكل رقم (٣) يعرض توزيع أفراد العينة حسب محل الإقامة

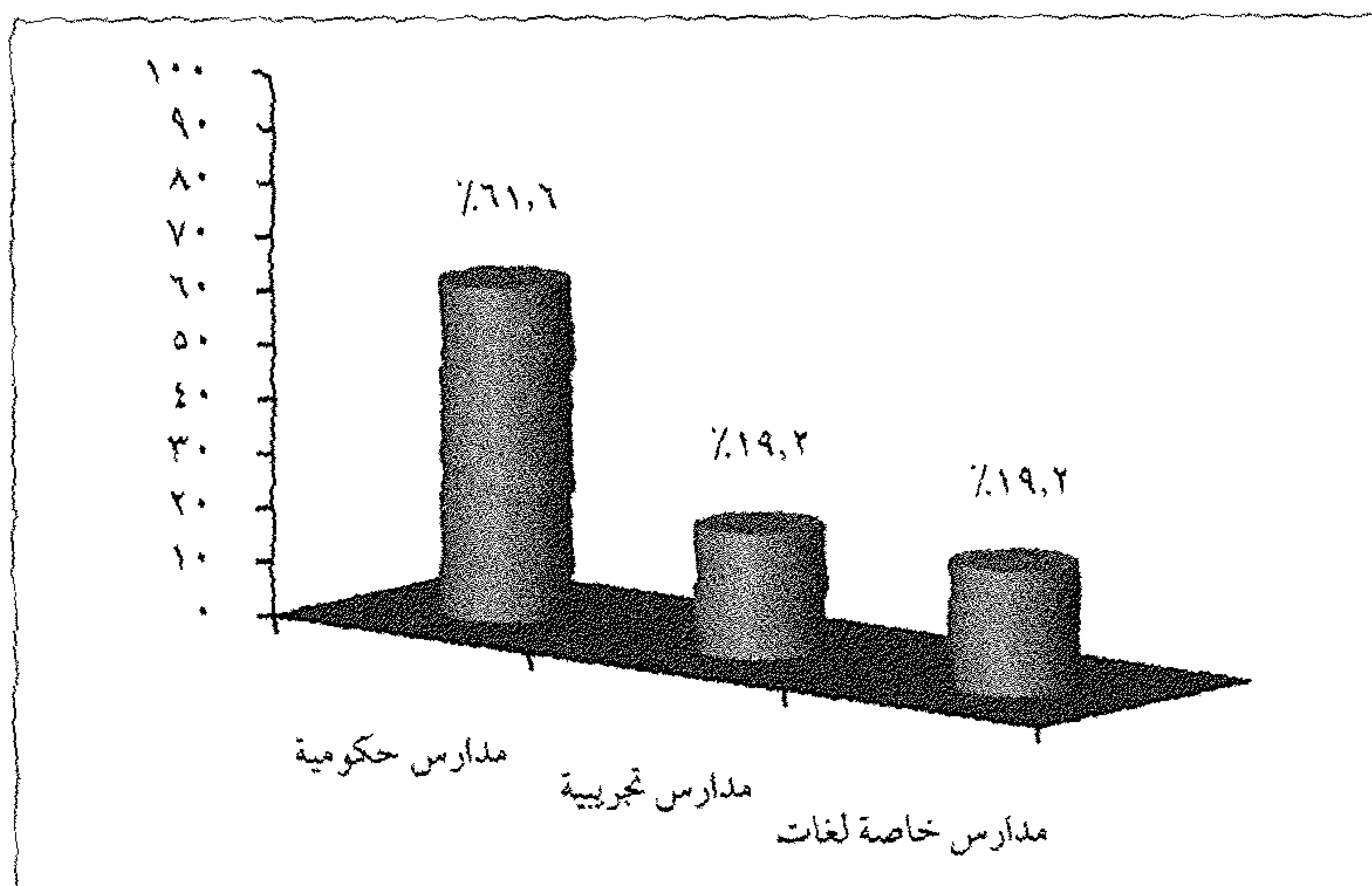


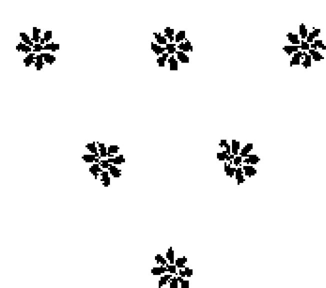
٤ - خصائص العينة من حيث نمط المدرسة:

ضمت عينة الدراسة ثلاث مجموعات من طلاب المدارس الثانوية، تنتمي كل مجموعة إلى أحد الأنماط المدرسية: المدارس العربية الحكومية، مدارس اللغات التجريبية، مدارس اللغات الخاصة. وقد بلغ نسبة أفراد العينة بالمدارس الحكومية (٦١,٦٪) من

جملة العينة، أما أفراد العينة بالمدارس التجريبية فقط شكلوا (١٩,٢٪)، في حين شكل طلاب المدارس الخاصة للغات (١٩,٢٪) من إجمالي أفراد العينة.

شكل رقم (٤) يعرض توزيع أفراد العينة حسب نمط المدرسة





الفَصْلُ الخَامِسُ
عرض ومناقشة نتائج التحليل الإحصائي

١ - الظروف الأسرية:

تُعدُّ الأسرة من أهم وأبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ويشكّل التفاعل بين الوالدين والأبناء أكثر الظروف تأثيرًا على اتجاهات وسلوك الأبناء، خصوصًا في مرحلة الطفولة. حيث يمثل الوالدان الموجّه الرئيس لكثير من تصرفات الأبناء، كما أنهما يشاركان أولادهم في كثير مما يكتسبونه من خبرات يومية. لذلك يتفق كثير من الباحثين على أهمية العَلَاقة بين الوالدين والأبناء في مراحل العمر المختلفة، وارتباطها بحسن توافقهم، وآثارها على سلوكهم[١].

ويمكن القول: إنه برغم التحوّلات الاجتماعية العميقة التي حدثت في المجتمع المصري خلال العقود الأخيرة، إلا أن الأسرة مازالت تمثل محورًا لحياة الأفراد، سواء في الريف أو في الحضر، بغض النظر عن الوضع الطبقي أو المستوى الاقتصادي، ومازالت الأسرة تشكل المصدر الأول للقيم والمعايير والاتجاهات التي يتمثلها الأبناء إلى حدٍّ كبير، والتي تؤثر بدورها في تشكيل وعيهم الاجتماعي والسياسي.

ونظرًا للأهمية الخاصة التي تمثلها الأسرة في عملية التنشئة السياسية للأفراد، عَلَاوة على الافتراض الذي يطرحه بعض التربويين من أن الترابط الأسْري، والتفاعلات الأسْرية الداخلية يمكن أن تعين على التوفيق - إلى حدٍّ ما - بين ما قد يتعرض له أفرادها من المؤثرات الخارجية المتناقضة والمتعارضة، التي تُبثّ عبر أجهزة المعلومات والإعلام، مما يعني أن بإمكان الأسرة التوفيق بين الخبرات التي يتعرض لها أفرادها[٢]. نجد من المهمّ استعراض الظروف الأسرية للمبحوثين، حتى يتسنىّ لنا معرفة ملامح الحياة الأسْرية، وطبيعة العَلَاقات داخل الأسرة، بالإضافة لطبيعة العَلَاقات الاجتماعية بين المبحوثين والبيئة المحيطة بهم. وفيما يلي عرض لذلك:

---

(١) عبد الحليم محمود السيد: الأسرة وإبداع الأبناء، دراسة نفسية اجتماعية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠، ص٩٩.

(٢) انظر، سعيد إسماعيل علي: مرجع سابق، ص ٤٩.

أ - حجم أسر المبحوثين:

قد يؤثر حجم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، وبالتالي في التنشئة السياسية للأبناء، ويُفترض أن تتيح الأسرة الصغيرة ومتوسطة الحجم للوالدين قدرًا أكبر من الاهتمام بالأبناء، مع زيادة درجة الرقابة والتوجيه المستمر. مما يَزِيد من فرص التأثير الوالدي على اتجاهات ومعارف ومعتقدات الأبناء.

جدول رقم (١) يوضح حجم أسر المبحوثين

عدد أفراد الأسرة	ك	النسبة ٪
٢	٧	٣,٤
٣	٢٣	١١,٣
٤	٤٧	٢٣,٢
٥	٥٦	٢٧,٦
٦	٣٥	١٧,٢
٧	٢٠	٩,٩
٨ فأكثر	١٥	٧,٤
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠٪

وقد كشفت نتائج التحليل الإحصائي أن متوسط حجم أسر المبحوثين يبلغ (٥,٠٨)، بانحراف معياري يبلغ (١,٦)، ويوضح الجدول (١) أن (٢٧,٦٪) من المبحوثين يعيشون في أسر متوسطة الحجم يصل عدد أفرادها إلى خمسة أفراد، بينما بلغت نسبة الذين يعيشون في أسرة صغيرة مكونة من (٤) أفراد فقط حوالي (٢٣,٢٪) من إجمالي العينة. وهناك (١٧,٢٪) يعيشون في أسر متوسطة الحجم يبلغ عدد أفرادها (٦) أفراد. في حين انخفضت نسبة الأسر الكبيرة حيث بلغت نسبة الأسر المكونة من (٨) أفراد فأكثر حوالي (٧,٤٪) من إجمالي عينة الدراسة. وبذلك يتضح أن أكثر المبحوثين يعيشون في أسر صغيرة أو متوسطة الحجم.

ب - الحالة التعليمية للوالدين:

إذا سلَّمنا بأن الطفل الذي يحظى بالرقابة والتوجيه المستمر من قبل الوالدين تتشكل قيمه ومعاييره من خلال الأسرة بشكل أساسي، ففي هذه الحالة يمكن القول بأنه إذا ما كان الوالدان من المتعلمين الذين يملكون خبرات اجتماعية، ومبادئ سياسية، ومعارف علمية

واسعة، ولديهما الوقت لنقل معارفهما وخبراتهما للأبناء، فهنا تتشكل معارف وخبرات وقيم الأبناء في إطار أسري يحد من التأثيرات الخارجية إلى حدٍّ كبير.

جدول رقم (٢) يوضح الحالة التعليمية للوالدين

الحالة التعليمية للوالدين	الوالد		الوالدة	
	ك	٪	ك	٪
أمي	٧	٣,٤	٢٤	١١,٨
يكتب ويقرأ	٣١	١٥,٣	٢٢	١٠,٨
تعليم متوسط	٢١	١٠,٣	٢١	١٠,٣
فوق متوسط	٥٧	٢٨,١	٥٧	٢٨,١
جامعي	٦٢	٣٠,٥	٦٢	٣٠,٥
دراسات عليا	٢٥	١٢,٣	١٧	٨,٤
الإجمالي	٢٠٣	٪١٠٠	٢٠٣	٪١٠٠

وباستعراض الحالة التعليمية للوالدين في إطار عينة الدراسة، يتضح ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين لدى أكثر أفراد العينة، حيث تشير النتائج - كما يوضح جدول (٢) - أن (٣٠,٥) من الآباء والأمهات من الحاصلين على مؤهل جامعي، بالإضافة إلى أن نسبة (١٢,٣٪) من الآباء من الحاصلين على دراسات عليا، بينما (٨,٤٪) من الأمهات من الحاصلات على دراسات عليا. كما أن (٢٨,١٪) من الآباء والأمهات من الحاصلين على مؤهل فوق متوسط، وبالنسبة للآباء والأمهات الحاصلين على مؤهل متوسط فتبلغ نسبتهم حوالي (١٠,٣٪)، وقد تبين أيضًا انخفاض نسبة الأمية بين الآباء، إذ بلغت نسبة الأميين (٣,٤٪) فقط، في حين ارتفعت نسبة الأمية بين الأمهات إلى حوالي (١١,٨٪).

وعلى وجه العموم يمكن أن نستنتج ارتفاع مستوى الوعي داخل معظم الأسر؛ نظرًا لارتفاع مستوى التعليم للوالدين.

جـ - عمل الوالدين:

يرتبط متغير التعليم بمتغير العمل إلى حدٍّ كبير، ففي معظم الأحوال يرتبط نوع العمل بمستوى التعليم.

جدول رقم (٣) يوضح عمل الوالدين

عمل الوالدين	الوالد		الوالدة	
	ك	٪	ك	٪
متوفًّ	٨	٣,٩	٢	١
على المعاش	٥	٢,٥	-	-
مهني	٧٠	٣٤,٥	٤١	٢٠,٢
موظف إداري	٣٢	١٥,٨	١٩	٩,٤
فني	٧	٣,٤	١	٠,٥
حرفي	٢٢	١٠,٨	-	-
عامل	٦	٣	-	-
فلاح	٥	٢,٥	-	-
ضابط	٥	٢,٥	-	-
أستاذ جامعي	٣	١,٥	٣	١,٥
سائق	٧	٣,٤	-	-
تاجر	٢٦	١٢,٨	٢	١
عامل بالخارج	٢	١	-	-
عامل بالشرطة	٣	١,٥	-	-
مقاول	٢	١	-	-
بدون عمل	-	-	١٣٥	٦٦,٥
الإجمالي	٢٠٣	٪١٠٠	٢٠٣	٪١٠٠

ونظرًا لما كشفت عنه النتائج من ارتفاع المستوى التعليمي للوالدين في أكثر أسر المبحوثين، فقد تبين ارتفاع المستوى المهني بين نسبة كبيرة من الآباء، حيث كشفت نتائج الدراسة - كما يوضح جدول (٣) - أن نسبة كبيرة من الآباء بلغت (٣٤,٥٪) يمارسون أعمالًا مهنية (مهندس، طبيب، محاسب، مدرس... إلى آخره)، وأن (١٥,٨٪) منهم يعملون في وظائف إدارية، بينما يعمل (١٢,٨٪) في التجارة، في حين أن نسبة (١٠,٨٪) من الآباء حرفيون.

أما بالنسبة للأمهات، فرغم أن الغالبية منهنّ حاصلات على مؤهلات عليا أو متوسطة، إلا أنه تبين أن النسبة الغالبة منهنّ لا يعملن، حيث بلغت نسبة الأمهات غير العاملات حوالي

(٦٦,٥٪)، بينما كانت نسبة اللاتي يمارسن أعمالًا مهنية حوالي (٢٠,٢٪)، بالإضافة لحوالي (٩,٤٪) يعملن في وظائف إدارية.

وتشير النتائج السابقة إلى تركُّز عينة الدراسة في الطبقة الوسطى، مما يعني أن غالبية المبحوثين تحكمهم القيم السائدة في هذه الطبقة، هذا إذا سلمنا بأن ثمة تباينًا ثقافيًّا موجودًا في البناء الطبقي، ينعكس غالبًا في الفروق في أسلوب الحياة بين الطبقات المختلفة، وأن ذلك لا يتنافى مع حقيقة وجود قيم عامة مشتركة بين كافة طبقات المجتمع، ولكن بدرجات مختلفة من الانتماء والالتزام[١]. ومن المعروف أن الطبقة الوسطى كانت - ومازالت - الوعاء الذي يحفظ كثيرًا من القيم الاجتماعية الإيجابية، على الرغم مما أصاب هذه الطبقة من تآكل وتدهور في أوضاعها الاقتصادية. وهي التي ساندت حركات الإحياء والنهضة الإسلامية ودعمتها. كما أنها حافظت دائمًا على وجود القيم والمعايير الدينية، وأبقت عليها حية في ضمير المجتمع.

ولما كانت القيم والمعايير الأسرية تؤثر في عملية التنشئة لدى الأبناء، حيث يتأثر النموّ النفسي والاجتماعي للمراهق بالمحيط الاجتماعي والأسري الذي يعيش فيه[٢]، على الرغم مما قد يشعر به الأبناء في هذه المرحلة من رغبة في التمرُّد على السلطة الأسرية، وما يصاحب ذلك أحيانًا من شعور بالشك والارتياب في بعض القيم الاجتماعية السائدة، ومحاولة بناء قيم ومعايير شخصية تقوم على أساس الإقناع لا على أساس التلقين من الغير[٣]. وربما يعمل ذلك على زيادة تأثر الأبناء بمؤثرات خارجة عن السلطة الوالدية، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة خروج الأبناء عن القيم والتقاليد والمعايير المرغوبة داخل الأسرة، خصوصًا إذا كانت الأسرة متماسكة متآلفة. ومن هنا يمكن أن نستنتج تأثر المبحوثين بقيم ومعايير الطبقة الوسطى. خصوصًا مع ما أوضحته النتائج من أن نسبة كبيرة من الأمهات في أسر المبحوثين متفرغات لتربية الأبناء، ولا يعملن خارج المنزل، وفي هذه الحالة يمكن افتراض تزايد الروابط الأسرية داخل أسرة التنشئة، وارتفاع درجة الرعاية والمتابعة للأبناء. مما قد يَدعَم سهولة انتقال القيم السائدة داخل الأسرة إلى الأبناء.

د - طبيعة العلاقات الأسرية للمبحوثين:

العلاقات الأسرية تشكل الأساس للعلاقات الاجتماعية الأوسع مدى، وتُعدُّ ركائز

(١) انظر: السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م، ص٣٦ - ٣٧.

(٢) عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص٥٨، ٢١١.

(٣) المرجع السابق، ص٦١.

أساسية في العلاقات الإنسانية عامة، والتماسك الأسْري مطلب مهمّ للحفاظ على تماسك المجتمع، وللإبقاء على القيم السليمة به، ولهذا فإن التفكك الأسْري يعوق تحقيق الأسرة لرسالتها المجتمعية، حيث يعوق عملية التنشئة السليمة، مما يجعل الأبناء يتأثرون بمصادر أخرى يتلقَّوْن منها القيم والمعايير والسلوك، مما قد يعرضهم لمخاطر اكتساب قيم سلبية غير مرغوبة.

وقد تكشف طبيعة العلاقات داخل الأسرة عن مدى الترابط في البناء الأسري، أو مدى التفكك والانحلال الأسري. مما يكشف بالضرورة عن المصدر الأكثر تأثيرًا على النشء.

جدول رقم (٤) يوضح طبيعة العلاقات الأسرية للمبحوثين

طبيعة العلاقات الأسرية	لا يوجد		سيئة جدًّا		سيئة		حسنة		حسنة جدًّا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العلاقة بالأب	٩	٤,٤	٣	١,٥	٥	٢,٥	٣٨	١٨,٧	١٤٨	٧٢,٩	٢٠٣	١٠٠
العلاقة بالأم	٢	١	٣	١,٥	١	٠,٥	١٩	٩,٤	١٧٨	٨٧,٧	٢٠٣	١٠٠
العلاقة بالإخوة الذكور	٣٢	١٥,٨	١	٠,٥	٤	٢,٥	٥٣	٢٦,١	١١٣	٥٥,٧	٢٠٣	١٠٠
العلاقة بالإخوة الإناث	٤٤	٢١,٧	٢	١	١	٠,٥	٣٢	١٥,٨	١٢٤	٦١,١	٢٠٣	١٠٠

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة يتمتعون بروابط أسرية قوية، حيث يوضح جدول (٤) أن غالبية المبحوثين (٧٢,٩٪) يقيمون علاقة حسنة جدًّا مع آبائهم، في حين بلغت نسبة الذين يقيمون علاقة حسنة بالوالد حوالي (١٨,٧٪)، أمَّا عن العلاقة بين المبحوثين وأمهاتهم، فقد كانت في معظمها علاقات قوية جدًّا، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يقيمون علاقة حسنة جدًّا مع أمهاتهم حوالي (٨٧,٧٪)، كما أن نسبة (٩,٤٪) كانت علاقتهم بوالدتهم حسنة، وتبين أن نسبة ضئيلة جدًّا بلغت (١,٥٪) علاقتهم بوالديهم سيئة جدًّا.

وفيما يتعلق بعلاقة المبحوثين بالإخوة والأخوات فقد بدت هي الأخرى قوية، حيث أوضحت النتائج أن حوالي (٥٥,٧٪) من المبحوثين لديهم عَلَاقات حسنة جدًّا بالإخوة الذكور، وحوالي (٢٦,١٪) علاقتهم بإخوانهم حسنة، أما العَلَاقة بالإخوة الإناث فقد كانت لدى (٦١,١٪) حسنة جدًّا، في حين كانت حسنة لدى (١٥,٨٪) من المبحوثين. وقد أشار (١٥,٨٪) من المبحوثين إلى عدم وجود عَلَاقة على الإطلاق مع الإخوة الذكور، بينما أشار (٢١,٧٪) من المبحوثين إلى عدم وجود عَلَاقة مع الإخوة الإناث، ولا يعني

ذلك بالضرورة وجود خلاف بين الإخوة، فمن المحتمل ألا يكون لديهم إخوة نهائيًا، وقد يكون للبعض إخوة إناث دون أن يكون لديه إخوة ذكور أو العكس.

وعلى أساس النتائج السابقة يمكن استنتاج أن الروابط الأسرية في غالبية أسر المبحوثين تسمح بنقل الخبرات والأفكار والمعايير والقيم والسلوك داخل الأسرة دون عوائق، حيث تساعد قوة العَلَاقات الأسرية على تعزيز دور الأسرة في التنشئة.

هـ - طبيعة العلاقات الاجتماعية للمبحوثين:

إن افتقار الفرد إلى الصديق أو الجار يعكس تفكُّك العَلَاقات الاجتماعية التي يحتاج إليها الفرد خلال مراحل التنشئة، ويكشف مستوى التواصل مع الأقارب والجيران والأصدقاء عن النموّ النفسيّ والاجتماعي للفرد. فكلما كانت العلاقات الاجتماعية للفرد متماسكة وقوية، كان أقدر على التكيُّف مع البيئة الاجتماعية المحيطة به، ويَدعَم ذلك التنشئة الاجتماعية السليمة.

جدول رقم (٥) يوضح طبيعة العَلَاقات الاجتماعية للمبحوثين

طبيعة العلاقات الاجتماعية	لا يوجد		سيئة جدًا		سيئة		حسنة		حسنة جدًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العلاقة بالجيران المسلمين	٣	١,٥	٢	١	٢	١	٥٨	٢٨,٦	١٣٨	٦٨	٢٠٣	١٠٠
العلاقة بالجيران المسيحيين	٣٢	١٥,٨	١١	٥,٤	١٠	٤,٩	٨٤	٤١,٤	٦٦	٣٢,٥	٢٠٣	١٠٠
العلاقة بالأقارب	١	٠,٥	٤	٢	٧	٣,٤	٥٠	٢٤,٦	١٤١	٦٩,٥	٢٠٣	١٠٠
العلاقة بالزملاء	-	-	١	٠,٥	٤	٢	٦٥	٣٢	١٣٣	٦٥,٥	٢٠٣	١٠٠
العلاقة بالأصدقاء	٢	١	٢	١	١	٠,٥	٣١	١٥,٣	١٦٧	٨٢,٣	٢٠٣	١٠٠

ويكشف جدول (٥) أن معظم المبحوثين استطاعوا إقامة عَلَاقات اجتماعية قوية مع الأقارب، حيث تبين أن (٦٩,٥٪) من المبحوثين لديهم علاقات حسنة جدًا بالأقارب، وأن (٢٤,٦٪) لديهم عَلَاقات حسنة بأقاربهم، في حين بلغت نسبة الذين يقيمون علاقات سيئة جدًا مع الأقارب (٢٪) فقط من المبحوثين، وأعرب مبحوث واحد عن عدم وجود عَلَاقة بالأقارب.

أما العلاقة بالزملاء فقد كانت حسنة جدًا لدى نسبة كبيرة بلغت (٦٥,٥٪)، كما أن (٣٢٪) أعربوا عن وجود عَلَاقة حسنة بالزملاء، في حين كانت العَلَاقة سيئة جدًا لدى مبحوث واحد فقط.

وفيما يتعلق بالعَلَاقة مع الأصدقاء فقد كان من الطبيعي أن تبلغ أعلى مستوًى من القوة، حيث تبين أن (٨٢,٣٪) من المبحوثين لديهم عَلَاقة حسنة بالأصدقاء، وأن (١٥,٣٪) علاقتهم بأصدقائهم كانت حسنة، وأعربت نسبة ضئيلة جدًا بلغت (١٪) عن افتقادها للأصدقاء، و كشفت نسبة (١٪) أيضًا أن علاقتهم بالأصدقاء سيئة جدًا.

وتبدو العلاقة بالجيران المسلمين قوية إلى حدٍّ كبير، حيث أعرب حوالي (٦٨٪) عن وجود علاقة حسنة جدًّا مع الجيران المسلمين، بينما كانت العلاقة سيئة جدًّا لدى (١٪) فقط من المبحوثين، وأعرب (١,٥٪) عن عدم وجود علاقات مع الجيران المسلمين. أما عن مستوى العلاقة مع الجيران المسيحيين فقد كانت متوسطة. حيث كشف حوالي (٣٢,٥٪) عن وجود علاقات حسنة جدًّا مع الجيران المسيحيين، بينما كانت العلاقات حسنة لدى (٤١,٤٪) من المبحوثين، إلا أن (٥,٤٪) أعربوا عن وجود علاقات سيئة جدًّا مع الجيران المسيحيين.

و - ممارسة الشعائر الدينية:

تنطوي المؤسسة الأسرية على مجموعة مركبة من المعايير الاجتماعية التي تنظم العلاقات داخل الأسرة، وتوجّه نشاط الحياة اليومية بها[1]، ويُعدّ الدين من أهم مصادر هذه المعايير، حيث يؤثر الالتزام بالمعايير الدينية داخل الأسرة على تنشئة الأبناء، وينعكس في توجيههم نحو القواعد والقيم الدينية، وغالبًا ما يتجسد الالتزام الديني في أداء العبادات والشعائر الدينية، ومن المفترض أن يرتبط الالتزام بأداء العبادات بالتمسك بالقيم الدينية، وعدم الخروج عن المعايير الدينية إلى حدٍّ كبير.

وعلى هذا يمكن أن نكشف عن مدى تمسُّك الأسرة بالقيم الدينية من خلال التعرّف على مدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية.

جدول رقم (٦) يوضح الالتزام بممارسة الشعائر الدينية للمبحوثين وأسرهم

ممارسة الشعائر الدينية	يمارس الشعائر		لا يمارس الشعائر		الإجمالي	٪
	ك	٪	ك	٪		
المبحوثون	١٠٧	٥٢,٧	٩٦	٤٧,٣	٢٠٣	١٠٠
الأب	١٦٨	٨٢,٨	٣٥	١٧,٢	٢٠٣	١٠٠
الأم	١٦٩	٨٣,٣	٣٤	١٦,٧	٢٠٣	١٠٠
الإخوة	١٤٧	٧٢,٤	٥٦	٢٧,٦	٢٠٣	١٠٠

(١) سامية جابر: الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤م، ص٣٧٥.

وقد أوضحت نتائج الدراسة - جدول (٦) - أن أكثر من نصف العينة يمارسون الشعائر الدينية بانتظام بنسبة بلغت (٥٢,٧٪)، وكانت نسبة الآباء الذين ينتظمون في أداء العبادات حوالي (٨٢,٨٪) من إجمالي العينة، أما نسبة الأمهات اللاتي تمارس الشعائر الدينية بانتظام فقد بلغت حوالي (٨٣,٣٪). أما الإخوة الذين يمارسون الشعائر بانتظام فقد بلغت نسبتهم في عينة الدراسة حوالي (٧٢,٤٪).

وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع درجة الالتزام بممارسة الشعائر الدينية، مما قد يشير إلى تمسك معظم أسر المبحوثين بالمعايير الدينية، ومعه يمكن أن نفترض أن التنشئة - في غالبية أسر عينة الدراسة - تقوم على أسس دينية تحترم وتَدعَم القيم الدينية.

ز - دور التليفزيون في الحياة اليومية للمبحوثين:

أوضحت التجارب التي أجريت في البيئة العربية على اهتمام الأسرة الزائد بتوجيه الطفل والمراهق نحو التحصيل الدراسي، والتركيز على هذا النشاط، والإلحاح على النجاح فيه، واعتباره أهم جوانب شخصية المراهق، وتشير بعض الدراسات إلى تركيز الآباء في الطبقات الاجتماعية الوسطى على دوافع التحصيل والإنجاز عند أبنائهم[١].

جدول رقم (٧) يوضح الأنشطة التي يمارسها المبحوثون بصورة يومية

الأنشطة التي يمارسها المبحوثون	ك	٪	الترتيب
المذاكرة	١١١	٤٠,٥	١
مشاهدة التليفزيون	٤٧	١٧,٢	٢
مصاحبة الأصدقاء	٤٢	١٥,٣	٣
القراءة	١١	٤	٦
الرياضة	٢٥	٩,١	٥
استخدام الكمبيوتر	٢٨	١٠,٢	٤
المساعدة في أعمال المنزل	٦	٢,٢	٧
الجلوس على المقهى	٤	١,٥	٨
الإجمالي	٢٧٤	٪١٠٠	-

وقد جاءت نتائج الدراسة متفقة مع ما أشارت إليه الدراسات السابقة، حيث كشفت استجابات المبحوثين- كما يوضح جدول (٧) - أن الأنشطة اليومية المعتادة التي يمارسها

(١) عبد الرحمن العيسوي: مرجع سابق، ص٢١١ - ٢١٢.

المبحوثون تتركز في المذاكرة، بنسبة تصل إلى (٤٠,٥٪) من إجمالي الأنشطة التي يمارسها المبحوثون، وفي المرتبة الثانية تأتي مشاهدة التليفزيون بنسبة بلغت (١٧,٢٪)، ثم مصاحبة الأصدقاء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٥,٣٪)، يلي ذلك في المرتبة الرابعة استخدام الكمبيوتر بنسبة (١٠,٢٪). أما ممارسة الرياضة فقد جاءت في المرتبة الخامسة حيث بلغت نسبتها (٩,١٪)، في حين انخفضت ممارسة القراءة الحرة إلى نسبة تصل إلى (٤٪) فقط.

جدول رقم (٨) يوضح كيفية قضاء المبحوثين لأوقات الفراغ

كيفية قضاء وقت الفراغ	ك	٪
قضاء وقت الفراغ في التنزه	٣٧	١١,٧
قضاء وقت الفراغ في التسامر	٥٠	١٥,٨
قضاء وقت الفراغ في النادي	٦٥	٢٠,٥
قضاء وقت الفراغ أمام التليفزيون	٨٥	٢٦,٨
قضاء وقت الفراغ في زيارات عائلية	٥٢	١٦,٤
قضاء وقت الفراغ في القراءة	٨	٢,٥
قضاء وقت الفراغ أمام الكمبيوتر	٢٠	٦,٣
الإجمالي	٣١٧	١٠٠٪

وتشير النتائج إلى أن مشاهدة التليفزيون من الأنشطة اليومية المهمة لدى عينة الدراسة، يؤكد ذلك أيضًا استجابات المبحوثين حول كيفية قضاء وقت الفراغ - جدول (٨) - حيث جاء التليفزيون على رأس الوسائل التي يلجأ إليها المبحوثون لقضاء أوقات الفراغ، وتبين أن قضاء وقت الفراغ أمام التليفزيون يحظَى بنسبة (٢٦,٨٪) من طرق قضاء وقت الفراغ، يلي ذلك قضاء وقت الفراغ في النادي بنسبة (٢٠,٥٪)، ثم في الزيارات العائلية بنسبة (١٦,٤)، وجاءت نسبة قضاء وقت الفراغ أمام الكمبيوتر منخفضة نسبيًّا ما إذ بلغت (٦,٣٪) فقط، بينما انخفضت إلى حدٍّ كبير نسبة قضاء الوقت في القراءة لتصل إلى نسبة (٢,٥٪) فقط.

جدول رقم (٩): أسباب مشاهدة المبحوثين للتليفزيون

أسباب مشاهدة التليفزيون	ك	٪
لقضاء وقت الفراغ	٥٣	١٩,٦
لافتقاد الصحبة	٢٠	٧,٤
للتسلية	١١٧	٤٣,٢

أسباب مشاهدة التليفزيون	ك	٪
لمعرفة ما يحدث في مصر والعالم	٧٣	٢٦,٩
لمتابعة البرامج التعليمية	٨	٢,٩
الإجمالي	٢٧١	٪١٠٠

وتأتي النتائج السابقة متفقة مع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في مصر وفي بعض الدول الأوروبية، والتي أثبتت أن التليفزيون أكثر وسيلة تستخدم لتمضية وقت الفراغ على المستوى الشعبي، حيث يتركز الهدف الأساسي لمشاهدة التليفزيون عند كثير من الناس في الترفيه والترويح[1]، وقد أشارت نتائج الدراسة- كما يوضح جدول (٩) - إلى أن أهم أسباب ودوافع مشاهدة النشء للتليفزيون تتحد في التسلية، حيث حاز هذا السبب على نسبة بلغت (٤٣,٢٪) من جملة الأسباب التي ذكرها المبحوثون، يلي ذلك سبب آخر هو معرفة ما يحدث في مصر والعالم بنسبة بلغت (٢٦,٩٪)، بالإضافة لما ذكره بعض المبحوثين من أن الدافع لمشاهدتهم التليفزيون هو الرغبة في قضاء وقت الفراغ، إذ حاز هذا السبب (١٩,٦٪) من جملة الأسباب المذكورة، في حين ذكرت نسبة ضئيلة تبلغ (٢,٩٪) أنها تشاهد التليفزيون لمتابعة البرامج التعليمية.

وتؤكد النتائج السابقة أن التليفزيون، وإن كان يُستَخدم عند الغالبية كوسيلة للتسلية والترفيه، إلا أنه يشبع احتياجات أخرى للجمهور تتعلق بالتثقيف والإعلام، وهذا يؤكد الدور المحوري للتليفزيون في الحياة اليومية للنشء، مما يدلل على أهميته في عملية التنشئة، وقدرته على التأثير المباشر وغير المباشر في تشكيل أو تغيير أفكار واتجاهات الصغار والمراهقين.

٢ - عادات المشاهدة التليفزيونية الخاصة بالمبحوثين:

للتعرف على عادات المشاهدة عند الصغار، يمكن طرح عدة تساؤلات تدور حول مجموعة من النقاط مثل: أين يشاهد الصغار التليفزيون؟ متى يشاهدون التليفزيون؟ هل يشاهد الصغار البرامج وحدهم أم يشاركهم آخرون؟ ومن هم المشاركون؟ وما كثافة المشاهدة التليفزيونية؟ وما مدى التركيز عند المشاهدة؟ وهل يتدخل الأهل في اختيار ما يشاهده الصغار؟ وإلى أيّ حدٍّ يتدخلون؟ هل يمنعون أولادهم من مشاهدة بعض ما يقدمه التليفزيون؟ وأخيرًا هل يناقشون أبناءهم فيما يشاهدونه؟

(١) انشراح الشال: دراسات في علم الاجتماع الإعلامي(١)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،١٩٨٥م، ص١٤٧.

وتؤثر عادات المشاهدة في حجم الأثر الذي يمكن أن يتركه التليفزيون على النشء، وسوف نتناول في السطور التالية عادات المبحوثين في مشاهدة التليفزيون.

أ - درجة التركيز في المشاهدة وأثرها في درجة التأثر بالرسالة التليفزيونية:

ربما يختلف تأثير الرسالة الإعلامية باختلاف المكان الذي يشاهد فيه النشء التليفزيون، حيث يرتبط المكان في أغلب الأحوال بالأفراد المشاركين للصغار في المشاهدة، فهؤلاء المشاركون غالبًا يقومون بدور الوسيط الذي قد يحمي الفرد من الرسائل الإعلامية السلبية، أو على العكس يَدعَم هذه الرسائل، ويثبتها في ذهن النشء، فالذين يشاهدون التليفزيون في المنزل بمشاركة الأهل يُفتَرض أن يكونوا أكثر حماية من غيرهم ممن اعتادوا المشاهدة على المقهى أو في النادي بين أقرانهم. عَلَاوة على أن الهدوء أو الضوضاء الذي يميز المكان يشكل عاملًا مهمًّا في نقل الرسالة إلى المتلقي، فإما أن يسهل استيعاب مضمونها ويؤكدها، أو يقلل التركيز، فتقل فرص الاستيعاب والتأثير. وعلى هذا الأساس تبدو المشاهدة في المنزل أكثر تركيزًا حيث يتوفر فيه الهدوء أكثر من الأماكن العامة، إلا أن ذلك لا يشكل المتغير الوحيد الذي يتدخل في تحديد مدى التركيز في المشاهدة، فهناك أيضًا متغيرات مثل وقت المشاهدة وممارسة أعمال أخرى خلال المشاهدة، ربما تعطي مؤشرًا على مدى تركيز النشء في الرسالة الإعلامية، مما يؤثر بالتالي في درجة تأثيرها على اتجاهاتهم وأفكارهم.

جدول رقم (١٠) يوضح الأماكن التي يشاهد فيها المبحوثون التليفزيون

أماكن مشاهدة التليفزيون	ك	٪
المنزل	١٩٦	٩٠,٧
المدرسة	١	٠,٥
النادي	٣	١,٤
عند أحد الأصدقاء	٤	١,٨
المقهى	١٢	٥,٦
الإجمالي	٢١٦	٪١٠٠

وقد دلت نتائج الدراسة - كما يوضح جدول (١٠) - أن الغالبية العظمى من المبحوثين اعتادوا مشاهدة التليفزيون في المنزل، حيث بلغت نسبة من يشاهد التليفزيون في المنزل حوالي (٩٠,٧٪) من إجمالي المبحوثين، بينما تبين أن نسبة قليلة بلغت حوالي (٥,٦٪)

من المبحوثين، وهم من الذكور، يشاهدون التلفزيون في المقهى، في حين كانت نسبة الذين يشاهدون التليفزيون في النادي حوالي (٤ , ١٪) فقط.

وربما يتيح ذلك للمبحوثين درجة أعلى من التركيز في مضمون الرسالة الإعلامية، إذا ما كانت أوقات المشاهدة تسمح بذلك.

جدول رقم (١١) يوضح المواعيد التي يشاهد فيها المبحوثون التليفزيون

مواعيد مشاهدة التليفزيون	ك	٪
بعد العودة من المدرسة	٤٨	١٨,٤
أثناء تناول الطعام	٩٧	٣٧,٢
بعد الانتهاء من المذاكرة	١١٠	٤٢,١
في العطلات فقط	٦	٢,٣
الإجمالي	٢٦١	٪١٠٠

وقد أوضحت النتائج - كما يبين جدول (١١) - أن نسبة كبيرة من المبحوثين تقدر بحوالي (١ , ٤٢٪) يشاهدون التليفزيون بعد الانتهاء من المذاكرة، وأن نسبة (٢ , ٣٧٪) يشاهدون التليفزيون أثناء تناول الطعام، في حين أن نسبة (٤ , ١٨٪) يشاهدون التليفزيون بعد العودة من المدرسة.

أما فيما يتعلق بممارسة أعمال أخرى خلال المشاهدة فقد تبين أن معظم المبحوثين يمارسون أعمالًا أخرى خلال المشاهدة.

جدول رقم (١٢): مدى ممارسة أعمال أخرى خلال مشاهدة التليفزيون

مدى ممارسة أعمال أخرى خلال المشاهدة	ك	٪
لا يمارس أعمالًا أخرى	٢١	١٠,٣
يمارس أعمالًا أخرى أحيانًا	١٦٣	٨٠,٣
يمارس أعمالًا أخرى دائمًا	١٩	٩,٤
الإجمالي	٢٠٣	٪١٠٠

ويوضح جدول (١٢) أن نسبة (٣ , ٨٠٪) منهم يمارسون أعمالًا أحيانًا، بينما بلغت نسبة الذين يمارسون أعمالًا دائمًا (٤ , ٩٪)، أم من لا يمارسون أي أعمال خلال المشاهدة فبلغت نسبتهم حوالي (٣ , ١٠٪) من إجمالي حجم العينة.

جدول رقم (١٣) يوضح الأعمال التي يمارسها أفراد العينة خلال مشاهدة التليفزيون

الأعمال الممارسة خلال المشاهدة	ك	٪
تناول الطعام	١٢٦	٥٢,٥
عمل الواجب المدرسي	١٩	٧,٩
القراءة	٩	٣,٧
التحدث مع الحاضرين	٨٢	٣٤,٢
التحدث في التليفون	٣	١,٣
شغل الإبرة أو التريكو	١	٠,٤
الإجمالي	٢٤٠	٪١٠٠

وقد اتَّضح أن نسبة كبيرة من المبحوثين يتناولون الطعام أثناء المشاهدة، حيث يكشف جدول (١٣) أن تناول الطعام يأتي على رأس الأعمال التي ينشغل بها المبحوثون أثناء المشاهدة التليفزيونية، بنسبة بلغت (٥٢,٥٪) من إجمالي الأعمال التي يمارسها النشء خلال المشاهدة، يلي ذلك الانشغال بالتحدث مع المشاركين له في المشاهدة بنسبة بلغت (٣٤,٢٪)، ثم يأتي الانشغال بعمل الواجب المدرسي بنسبة (٧,٩٪)، وهناك أعمال أخرى يمكن أن يؤدِّيها بعض المبحوثين أثناء المشاهدة مثل: القراءة بنسبة (٣,٧٪)، والتحدُّث في التليفون بنسبة (١,٣٪).

وربما تكشف هذه النتائج أن غالبية المبحوثين لا يتوفر لهم الجو اللازم للتركيز أثناء المشاهدة التليفزيونية، فالذين يشاهدون التليفزيون بعد الانتهاء من المذاكرة يكونون في حالة إجهاد بدني وذهني لا يسمح لهم بالتركيز، وكذلك الذين يشاهدون التليفزيون أثناء تناول الطعام أو خلال أدائهم لأعمالهم المدرسية ينشغلون نسبيًّا عما يشاهدونه، مما يجعل احتمال التأثير محدودًا.

ب - المشاركون للنشء في مشاهدة التليفزيون:

في دراسة حول أثر التليفزيون في تربية المراهقين أجرتها « نزها الخوري » على النشء في لبنان، كشفت أن للأسرة وزنًا كبيرًا؛ لأن (٩١٪) من الصغار يكونون بمصاحبة أفراد الأسرة عند مشاهدة التليفزيون، واستدلَّتْ الباحثة من ذلك على استمرار الأسرة في التثبت بموقع توجيهي بالنسبة للناشئة، مما يعين الصغار على تجاوز بعض مخاطر الرسائل السلبية[1].

(١) انظر: نزها الخوري، مرجع سابق، ص٤٥.

جدول رقم (١٤) يوضح مدى مشاركة الأسرة للمبحوثين أثناء مشاهدة التليفزيون

مشاهدة التليفزيون مع الأسرة	ك	٪
دائمًا	٧٤	٣٦,٤
أحيانًا	١٢٣	٦٠,٦
نادرًا	٦	٣
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠٪

وقد اقتربت نتائج الدراسة الحالية إلى حدّ كبير مع ما خرجت به الدراسة السابقة، حيث تبيَّن أن معظم النشء في مصر يشاركهم أفراد الأسرة في مشاهدة التلفزيون، حيث أوضحت استجابات العينة - كما يوضح جدول (١٤) - أن (٦٠,٦٪) يشاهدون التليفزيون بشكل منفرد أحيانًا، في حين أن نسبة (٣٦,٤٪) نادرًا ما يشاهدون التليفزيون وحدهم، أما الذين اعتادوا مشاهدة التليفزيون منفردين بشكل دائم فيشكلون نسبة ضئيلة بلغت (٣٪) فقط من إجمالي حجم العينة.

جدول رقم (١٥) يوضح الأشخاص المشاركون للمبحوثين في مشاهدة التليفزيون

المشاركون في المشاهدة	لا يشارك مطلقًا		يشارك نادرًا		يشارك أحيانًا		يشارك دائمًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الوالد	٢٢	١٠,٨	٤٩	٢٤,١	١٠٩	٥٣,٧	٢٣	١١,٣	٢٠٣	١٠٠
الوالدة	١٢	٥,٩	٣١	١٥,٣	١١٨	٥٨,١	٤٢	٢٠,٧	٢٠٣	١٠٠
بعض الإخوة	٤٦	٢٢,٧	١٦	٧,٩	٥١	٢٥,١	٩٠	٤٤,٣	٢٠٣	١٠٠
كل الإخوة	٤٤	٢١,٧	٣٤	١٦,٧	٥٦	٢٧,٦	٦٩	٣٤	٢٠٣	١٠٠
بعض الأقارب	١٩٧	٩٧	٥	٢,٥	١	٠,٥	-	-	٢٠٣	١٠٠
بعض الأصدقاء	٢٠١	٩٩	-	-	-	-	٢	١	٢٠٣	١٠٠

وقد أوضحت نتائج الدراسة - كما يوضح جدول (١٥) - أن (٥٣,٧٪)من الآباء يشاركون الأبناء أحيانًا في المشاهدة، كما أن (١١,٣٪) من الآباء يشاركون الأبناء دائمًا، وهناك (١٠,٨٪) من الآباء لا يصاحبون أبناءهم مطلقًا أثناء المشاهدة. أما الأمهات فتشارك الأبناء دائمًا بنسبة (٢٠,٧٪)، في حين تشارك بعض الأمهات أحيانًا بنسبة بلغت (٥٨,١٪)، في حين أن (٥,٩٪) فقط من الأمهات لا تشارك الأبناء مطلقًا في المشاهدة.

ويبدو الإخوة هم الأكثر مشاركة في المشاهدة، حيث بلغت نسبة بعض الإخوة الذين

يشاركون المبحوثين دائمًا في مشاهدة التليفزيون (٤٤,٣٪)، في حين أن نسبة الذين يشاهدون التليفزيون مع بعض الإخوة أحيانًا بلغت (٢٥,٢٪)، وأعرب (٣٤٪) من أفراد العينة أنهم يشاهدون التلفزيون دائمًا بمصاحبة كل الإخوة، بينما (٢٥,٢٪) يشاهدون التليفزيون أحيانًا بمصاحبة كل الإخوة، فيما كانت نسبة (٢١,٧٪) لا يشاركون إخوانهم مطلقًا في المشاهدة. ومن الملاحظ أن مشاركة المبحوثين للأصدقاء خلال المشاهدة التليفزيونية ضئيلة جدًّا إذ بلغت نسبة مصاحبة الأصدقاء دائمًا خلال المشاهدة (١٪) فقط، في حين أن (٩٩٪) من المبحوثين لا يشاركهم الأصدقاء في المشاهدة مطلقًا.

ومن المؤكَّد أن المشاهدة الجماعية في محيط الأسرة توفرٍّ قدرًا كبيرًا من الضبط في اختيار نوعية البرامج المشاهدة، وتسمح بالتعقيب والنقد لما يقدم على الشاشة بما يتَّفق مع المنظومة القيمة للأسرة، ويحقِّق وجود أحد الوالدين أو كليهما معًا درجة أعلى من الضبط والتوجيه القيمي، وربما يمثل الأبوين وسيطًا ينقي الاتجاهات والقيم الاجتماعية والسياسية قبل وصولها للنشء بما يتحكم في دور التليفزيون في عملية التنشئة السياسية ويدعم دور الأسرة في هذه العملية.

جـ - مناقشة الأهل للنشء فيما يشاهدونه في التليفزيون:

هناك من يرى أنه على الرغم من أن وسائل الاتصال يمكن أن تساعد في بث الرسائل، إلا أن كيفية إرسالها ومناقشتها، ثم إعادة مناقشتها بين المشاهدين تحدد بدرجة كبيرة تأثير الرسالة، أي أن تأثيرات الرسالة التليفزيونية يمكن أن يتحدد بشكل التفاعل الاجتماعي للنشء داخل الأسرة[1].

جدول رقم (١٦): مدى تدخُّل الأهل في اختيار ما يشاهده المبحوثون

مدى تدخل الأهل في المشاهدة	ك	٪
لا يتدخلون	٦٠	٢٩,٦
يتدخلون أحيانًا	١٠٢	٥٠,٢
يتدخلون دائمًا	٤١	٢٠,٢
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠٪

ومن هنا يمكن القول أن تواجد الأهل بجوار الأبناء أثناء المشاهدة لا يكون إيجابيًّا وذو قيمة إلا إذا ارتبط بدور واضح للأسرة في اختيار البرامج التي يشاهدها الأبناء،

(١) انظر: سلوى العوادلي: مرجع سابق، ص٢٢١.

والتدخل إذا لزم الأمر بالمنع من مشاهدة بعض ما يُعرض على الشاشة، مع استثمار هذا التواجد كوسيلة لإثارة المناقشات وإبداء الآراء حول ما تعرضه الشاشة خلال عرض الرسالة الإعلامية أو عقب العرض مباشرةً. وإذا نجح الأهل في شرح الأشياء الغامضة، والتشديد على القيم الإيجابية، وعدم تجاهل القيم السلبية، فإنهم يحقّقون أهدافًا تربوية مهمّة ومُؤثرَة في عملية التنشئة.

وقد دلَّت نتائج إحدى الدراسات التي أُجريتْ على الأطفال المصريين أن الآباء والأمهات لا يمنعون أبناءهم عن مشاهدة برامج الأطفال، ولكن نسبة منهم تمنع الأطفال عن مشاهدة بعض برامج التليفزيون(١).

جدول رقم (١٧): مدى تدخُّل الأهل لمنع المبحوثين من مشاهدة بعض ما يُعرض بالتليفزيون

مدى تدخُّل الأهل بالمنع من المشاهدة	ك	٪
لا يتدخلون	١٩	٩,٤
يتدخلون أحيانًا	١٣١	٦٤,٥
يتدخلون دائمًا	٥٣	٢٦,١
الإجمالي	٢٠٣	٪١٠٠

وتكشف نتائج الدراسة الحالية – كما يتبين من جدول (١٧) – أن غالبية أُسَر المبحوثين يتدخلون بمنع النشء من مشاهدة بعض ما يعرضه التليفزيون، حيث يتدخل (٦٤,٥٪) من الأهالي بالمنع في بعض الأحيان إذا لزم الأمر، بينما يتدخل (٢٦,١٪) بالمنع بشكل دائم، في حين أن (٩,٤٪) لا يتدخلون مطلقًا.

جدول رقم (١٨) يوضح أسباب منع الوالدين لأولادهم من مشاهدة التليفزيون

أسباب منع المشاهدة	ك	٪
لوجود مشاهد غير محترمة	٧٢	٢٤
لأن المشاهدة تعطل عن عمل الواجبات المدرسية	٧٩	٢٦,٢
لأن البرامج المعروضة تافهة وغير مفيدة	٢٦	٨,٦
لأن المشاهدة تدفع إلى السهر	٤٤	١٤,٦
لأن ما يعرض يخالف القيم والأخلاق السليمة	٨٠	٢٦,٦
الإجمالي	٣٠١	٪١٠٠

(١) جيهان عبد السلام عوض: مرجع سابق، ص١٦.

أما عن مبررات المنع إذا حدث، فتتركز حول عدة أسباب - يوضحها جدول (١٨) - أولها أن ما يعرض يخالف القيم الأخلاقية السليمة بنسبة (٢٦,٦٪)، ثم بسبب ما يترتب عن المشاهدة من تعطيل عن المذاكرة بنسبة (٢٦,٢٪)، ثم بسبب وجود مشاهد غير محترمة بنسبة (٢٤٪)، يلي ذلك أن المشاهدة تدفع إلى السهر بنسبة (١٤,٦٪)، وأخيرًا بسبب تفاهة ما يعرض بنسبة (٨,٦٪) فقط. مما يعني أن معظم أسباب المنع ترجع إلى مبررات أخلاقية في المقام الأول، ثم ترجع إلى اهتمام الأهل بقيم الإنجاز والتحصيل الدراسي للأبناء.

جدول رقم (١٩): مدى مناقشة الوالدين للمبحوثين حول ما يشاهدونه في التليفزيون

مدى مناقشة الوالدين للمبحوثين	ك	٪
لا يناقشونهم	٣٩	١٩,٢
يناقشونهم نادرًا	٥٤	٢٦,٦
يناقشونهم أحيانًا	٩٠	٤٤,٣
يناقشونهم دائمًا	٢٠	٩,٩
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠٪

ويبدو أن الأهل لا يلجأون للمنع في كل الأحوال، ولكنهم قد يناقشون أبناءهم حول ما يشاهدونه، حيث تبين - كما يوضح جدول (١٩) - أن (٤٤,٣٪) من أولياء الأمور يدخلون في نقاش مع الأبناء أحيانًا، ويناقش (٢٦,٦٪) من الأهل أبناءهم نادرًا، في حين أن نسبة (٩,٩٪) يناقشون الأبناء بشكل دائم، إلا أن نسبة الذين لا يناقشون أبناءهم على الإطلاق تبلغ (١٩,٢٪) من إجمالي العينة. وربما يساعد ذلك الأسرة في الحفاظ على المعايير والقيم التي تتبناها والتي تعبر عن الثقافة الدينية للطبقة الوسطى بشكل أساسي.

د - حجم المشاهدة التليفزيونية اليومية للنشء:

يتم تحديد حجم المشاهدة التليفزيونية بثلاثة مستويات هي كثيف المشاهدة (الذي يشاهد التليفزيون أكثر من أربع ساعات يوميًا)، ومتوسط المشاهدة (أكثر من ساعتين وأقل من أربع)، وقليل المشاهدة (أقل من ساعتين يوميًا). ومن المعلوم أن مواصلة النشء مشاهدة التليفزيون لساعات طويلة، وإفراطهم في الجلوس أمام الشاشة يؤدِّي إلى آثار سلبية على صحَّتِهم الجسمانية والنفسية، علاوة على المضار الاجتماعية التي تصيبهم، ومن هنا يمكن التأكيد بأن تساهل الوالدين في ترك الأبناء أمام الشاشة لفترات طويلة يعد تخلٍّ عن مسئوليتهم التربوية تجاههم، ويزيد من فرص تأثير الرسائل الإعلامية الخارجة عن القيم السائدة في النسق الأسري.

جدول رقم (٢٠): حجم المشاهدة التليفزيونية

عدد ساعات المشاهدة اليومية	ك	٪
ساعة	٦٠	٢٩,٦
ساعتان	٧٤	٣٦,٥
٣ ساعات	٢٧	١٣,٣
٤ ساعات فأكثر	٤٢	٢٠,٧
الإجمالي	٢٠٣	٪١٠٠

وقد دلَّت النتائج - كما يوضح جدول (٢٠) - أن (٣٦,٥٪) يشاهدون التليفزيون لمدة ساعتين يوميًا، وأن (٢٩,٦٪) يشاهدونه لمدة ساعة واحدة، في حين أن (١٣,٣٪) من المبحوثين يشاهدون التليفزيون لمدة ثلاث ساعات يوميًّا، أم الذين يشـاهدونه أكثر من أربع ساعات فنسبتهم (٢٠,٧٪) من إجمالي المبحوثين وهؤلاء يمثلون كثيفو المشاهدة. مما يعني أن معظم أفراد العينة من متوسطي المشاهدة، ويرجع ذلك في الأساس إلى إجراء الدراسة الميدانية خلال فترة الدراسة، وانشغال المبحوثين بالمدرسة والمذاكرة، ويمكن توقّع ارتفاع حجم المشاهدة في الأجازة الصيفية، حيث يتفرغ الصغار لمتابعة برامج التليفزيون بشكل مكثف لشغل أوقات الفراغ.

٣ - اختيارات النشء للقنوات والبرامج المفضلة:

أ - القنوات التي يُفضِّلها النشء:

يميل النشء إلى اختيار قنوات محددة يفضلون مشاهدتها بانتظام، وغالبًا ما ترجع أسباب هذا الاختيار إلى نجاح إحدى القنوات في إشباع احتياجات النشء أكثر من غيرها، وربما ترجع إلى ما تمتلكه القنوات المفضلة من عناصر جذب للشباب.

جدول رقم (٢١): القنوات المصرية الرسمية التي تحظى بالمشاهدة بشكل منتظم

القنوات الرسمية التي تحظى بالمشاهدة المنتظمة	ك	٪
القناة الأولى	٥٥	٢٠,٧
القناة الثانية	٥٩	٢٢,٢
القناة الثالثة	١٦	٦
قناة الأسرة والطفل	١٧	٦,٤
النيل للأخبار	٢٠	٧,٥

القنوات الرسمية التي تحظى بالمشاهدة المنتظمة	ك	٪
قناة المنوعات	٥٦	٢١,١
النيل الثقافية	١٧	٦,٤
قناة الدراما	١٢	٤,٥
قناة الرياضة	١٤	٥,٢
الإجمالي	٢٦٦	٪١٠٠

وتشير نتائج الدراسة-كما يُوضِّح جدول (٢١) - إلى إقبال النشء على مشاهدة بعض القنوات المصرية الرسمية، حيث تحظى القناة الثانية بأعلى نسبة مشاهدة تقدر بحوالي (٢٢,٢٪) من إجمالي المشاهدة لهذه القنوات، يلي ذلك قناة المنوعات بنسبة (٢١,١٪)، ثم القناة الأولى بنسبة (٢٠,٧٪)، في حين انخفضت نسبة المشاهدة لقناة النيل للأخبار إلى (٧,٥٪)، أما القناة الثالثة فنالت (٦٪) فقط من المشاهدة، وتساوت قناة الأسرة والطفل في المشاهدة مع النيل الثقافية حيث بلغت (٦,٤٪) من إجمالي المشاهدة، تأتي بعد ذلك قناة الرياضة بنسبة بلغت (٥,٢٪)، وأخيرًا قناة الدراما بنسبة (٤,٥٪).

جدول رقم (٢٢) يوضح مدى مشاهدة القنوات الفضائية

مشاهدة القنوات الفضائية	لا يشاهد		يشاهد نادرًا		يشاهد أحيانًا		يشاهد دائمًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دريم	٥٠	٢٤,٦	٤٤	٢١,٧	٦٤	٣١,٥	٤٥	٢٢,٢	٢٠٣	١٠٠
اقرأ	٢٩	١٤,٣	٥٣	٢٦,١	٦٩	٣٤	٥٢	٢٥,٦	٢٠٣	١٠٠
الرسالة	٧٩	٣٨,٩	٦٣	٣١	٤١	٢٠,٢	٢٠	٩,٩	٢٠٣	١٠٠
روتانا سينما	٢٦	١٢,٨	١٥	٧,٤	٥٢	٢٥,٦	١١٠	٥٤,٢	٢٠٣	١٠٠
ميلودي أفلام	٣٧	١٨,٢	١٩	٩,٤	٦٠	٢٩,٦	٨٧	٤٢,٩	٢٠٣	١٠٠
قنوات الأغاني العربية	٤٢	٢٠,٧	٣٨	١٨,٧	٤٣	٢١,٢	٨٠	٣٩,٤	٢٠٣	١٠٠
قنوات الأغاني الغربية	٥٦	٢٧,٦	٧٨	٣٨,٤	٣٧	١٨,٢	٣٢	١٥,٨	٢٠٣	١٠٠
المحور	٥١	٢٥,١	٦٣	٣١	٦٨	٣٣,٥	٢١	١٠,٣	٢٠٣	١٠٠
الجزيرة	٣٥	١٧,٢	٦٤	٣١,٥	٥٧	٢٨,١	٤٧	٢٣,٢	٢٠٣	١٠٠
العربية	٦٣	٣١	٧٥	٣٦,٩	٤٤	٢١,٧	٢١	١٠,٣	٢٠٣	١٠٠
CNN	٧٨	٣٨,٤	٩١	٤٤,٨	٢٤	١١,٨	١٠	٤,٩	٢٠٣	١٠٠
ART	٤٠	١٩,٧	٢٦	١٢,٨	٤٢	٢٠,٧	٩٥	٤٦,٨	٢٠٣	١٠٠

مشاهدة القنوات الفضائية	لا يشاهد		يشاهد نادرًا		يشاهد أحيانًا		يشاهد دائمًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
MBC	٤٦	٢٢,٧	٢٢	١٠,٨	٦١	٣٠	٧٤	٣٦,٥	٢٠٣	١٠٠
MBC3	٤٧	٢٣,٢	٥٦	٢٧,٦	٣٨	١٨,٧	٦٢	٣٠,٥	٢٠٣	١٠٠
الناس	١٧٦	٨٦,٧	١١	٥,٤	-	-	١٦	٧,٩	٢٠٣	١٠٠
الفجر للقرآن الكريم	١٩٥	٩٦,١	-	-	٨	٣,٩	-	-	٢٠٣	١٠٠

ويبدو أن النشء أصبحوا يقبلون أكثر على مشاهدة القنوات الفضائية غير الرسمية، وخصوصًا قنوات الأفلام والأغاني والمنوعات، إذ تبين أن قناة روتانا سينما على رأس القنوات التي يتابعها النشء دائمًا، حيث يوضح جدول (٢٢) أن (٥٤,٢٪) من المبحوثين يشاهدونها دائمًا، علاوة على نسبة (٢٥,٦٪) يشاهدونها أحيانًا، إلا أن حوالي (١٢,٨٪) قرروا أنهم لا يشاهدونها على الإطلاق، وتأتي قناة ART في المرتبة الثانية من المشاهدة، حيث يداوم على مشاهدتها حوالي (٤٦,٨٪) من المبحوثين، في حين أن نسبة من يشاهدونها أحيانًا حوالي (٢٠,٧٪)، بينما (١٩,٧٪) لا يشاهدونها مطلقًا، وفي المرتبة الثالثة جاءت قناة ميلودي أفلام، حيث ذكر (٤٢,٩٪) من المبحوثين أنهم يشاهدونها دائمًا، وذكر (٢٩,٦٪) أنهم يشاهدونها أحيانًا، أما الذين لا يشاهدونها مطلقًا فنسبتهم (١٨,٢٪) من أفراد العينة. ويقبل حوالي (٣٩,٤٪) من المبحوثين على مشاهدة قنوات الأغاني العربية بشكل دائم، بينما يشاهدها أحيانًا (٢١,٢٪)، إلا أن (٢٠,٧٪) قرَّروا عدم مشاهدتها على الإطلاق.

وفيما يتعلق بالقنوات الإخبارية فقد جاء ترتيبها متأخّرًا إلى حدٍّ ما، حيث أخذت قناة الجزيرة الترتيب الثامن، وتبين أن (٢٣,٢٪) يداومون على مشاهدتها باستمرار، أما قناة العربية فجاءت في الترتيب الثاني عشر، حيث تبين أن (١٠,٣٪) فقط هم الذين يشاهدونها دائمًا، بينما قررت نسبة (٣١٪) عدم مشاهدتها مطلقًا، وبالنسبة لقناة CNN فقد ذكرت نسبة ضئيلة تبلغ (٤,٩٪) فقط أنهم يشاهدونها دائمًا، في حين كانت نسبة الذين لا يشاهدونها مطلقًا حوالي (٣٨,٤٪) من المبحوثين.

كما تبين أن القنوات الدينية تحظى بنسبة مشاهدة متوسطة، وقد جاءت قناة اقرأ في المرتبة السابعة، حيث يداوم على مشاهدتها (٢٥,٦٪) من المبحوثين، ويشاهدها أحيانًا (٣٤٪) من المبحوثين، في حين أن (١٤,٣٪) قرروا عدم مشاهدتها مطلقًا. أما قناة الرسالة فجاءت

في المرتبة الثالثة عشرة، حيث يشاهدها دائمًا (٩ , ٩٪)، ويشاهدها أحيانًا (٢ , ٢٠٪)، بينما (٩ , ٣٨٪) من المبحوثين لا يشاهدونها مطلقًا، ثم جاءت قناة الناس في المرتبة الرابعة عشرة، وتبين أن (٩ , ٧٪) فقط يداومون على مشاهدتها، في حين أن (٤ , ٥٪) يشاهدونها نادرًا، وقررت نسبة كبيرة تبلغ (٧ , ٨٦٪) عدم مشاهدتها مطلقًا.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن النشء يستهويهم مشاهدة القنوات التي تعرض الأفلام والأغاني والبرامج الخفيفة أكثر من القنوات التي تعرض البرامج الثقافية والجادة، وهذا يتفق مع ما ذكره معظم المبحوثين من دوافع المشاهدة التي تركزت في التسلية وقضاء وقت الفراغ. ولنا أن نتوقع أن الدراما السينمائية والتليفزيونية ذات تأثير كبير في تشكيل اتجاهات وسلوك النشء.

ويعكس اهتمام النشء بمتابعة القنوات الدينية الرغبة في المعرفة الدينية، وربما يوضح ذلك أهمية مثل هذه القنوات في توجيه النشء نحو القيم والمعايير الإسلامية.

ب - نوعية البرامج التي يقبل النشء على مشاهدتها:

ماذا يشاهد النشء؟ تساؤل مهم يطرح بُعدًا مهمًّا يمكن أن يؤثر في عملية التنشئة بوجه عامّ، يتعلق هذا البعد باهتمامات الصغار التي تحدد أولويات الاختيار بين مختلف البرامج المعروضة في القنوات المتنوعة.

جدول رقم (٢٣) يوضح نوعية البرامج التي يحرص المبحوثين على مشاهدتها

نوعية البرامج	لا يشاهد		يشاهد نادرًا		يشاهد أحيانًا		يشاهد دائمًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أفلام كرتون	٣٦	١٧,٧	٥٦	٢٧,٦	٥٨	٢٨,٦	٥٣	٢٦,١	٢٠٣	١٠٠
برامج تعليمية	٣٨	١٨,٧	٦٧	٣٣	٦٠	٢٩,٦	٣٨	١٨,٧	٢٠٣	١٠٠
برامج الأطفال	٦١	٣٠	٨٢	٤٠,٤	٤٨	٢٣,٦	١٢	٥,٩	٢٠٣	١٠٠
برامج الأكشن والحركة	٢٦	١٢,٨	١٣	٦,٤	٣٩	١٩,٢	١٢٥	٦١,٦	٢٠٣	١٠٠
برامج الخيال العلمي	٤٢	٢٠,٧	٣٤	١٦,٧	٤٧	٢٣,٢	٨٠	٣٩,٤	٢٠٣	١٠٠
حكايات وحواديت	٦٢	٣٠,٥	٦٣	٣١	٤٩	٢٤,١	٢٩	١٤,٣	٢٠٣	١٠٠
إعلانات	٦٠	٢٩,٦	٤٥	٢٢,٢	٥٣	٢٦,١	٤٥	٢٢,٢	٢٠٣	١٠٠
مسلسلات عربية	٣٤	١٦,٧	١٦	٧,٩	٦٦	٣٢,٥	٨٧	٤٢,٩	٢٠٣	١٠٠
مسلسلات أجنبية	٤٧	٢٣,٢	٣٥	١٧,٢	٥٧	٢٨,١	٦٤	٣١,٥	٢٠٣	١٠٠

نوعية البرامج	لا يشاهد		يشاهد نادرًا		يشاهد أحيانًا		يشاهد دائمًا		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أفلام عربية	٣٠	١٤,٨	١٠	٤,٩	٤٩	٢٤,١	١١٤	٥٦,٢	٢٠٣	١٠٠
أفلام أجنبية	٣٠	١٤,٨	١٩	٩,٤	٣٥	١٧,٢	١١٩	٥٨,٦	٢٠٣	١٠٠
برامج ثقافية	٦٠	٢٩,٦	٧٢	٣٥,٥	٤٦	٢٢,٧	٢٥	١٢,٣	٢٠٣	١٠٠
برامج مسابقات	٦٣	٣١	٥٣	٢٦,١	٥٦	٢٦,٦	٣١	١٥,٣	٢٠٣	١٠٠
برامج منوعات	٦٨	٣٣,٥	٤٠	١٩,٧	٤٩	٢٤,١	٤٦	٢٢,٧	٢٠٣	١٠٠
الأخبار	٤٩	٢٤,١	٦٠	٢٩,٦	٥١	٢٥,١	٤٣	٢١,٢	٢٠٣.	١٠٠
حوارات مع النجوم	٤٥	٢٢,٢	٥٢	٢٥,٦	٤٨	٢٣,٦	٥٨	٢٨,٦	٢٠٣	١٠٠
برامج سياسية	٥٧	٢٨,١	٧٥	٣٦,٩	٤٥	٢٢,٢	٢٦	١٢,٨	٢٠٣	١٠٠
برامج دينية	٢٣	١١,٣	٣٥	١٧,٢	٦٢	٣٠,٥	٨٣	٤٠,٩	٢٠٣	١٠٠
برامج اجتماعية	٦١	٣٠	٧٢	٣٥,٥	٥٤	٢٦,٦	١٦	٧,٩	٢٠٣	١٠٠
أغاني وفيديو كليب	٣٠	١٤,٨	٣١	١٥,٣	٣٨	١٨,٧	١٠٤	٥١,٢	٢٠٣	١٠٠
برامج رياضية	٥٧	٢٨,١	٣٥	١٧,٢	٦٤	٣١,٥	٤٧	٢٣,٢	٢٠٣	١٠٠

ويوضح جدول (٢٣) نوعية البرامج التي يحرص المبحوثون على مشاهدتها، حيث تبين أن ترتيب البرامج حسب المداومة على مشاهدتها كالآتي: في الترتيب الأول برامج الأكشن والحركة، ثم الأفلام الأجنبية، فالأفلام العربية، يلي ذلك أغاني الفيديو كليب، ثم المسلسلات العربية، فالبرامج الدينية، وبرامج الخيال العلمي، والمسلسلات الأجنبية، والحوارات مع النجوم، يلي ذلك في الترتيب العاشر أفلام الكرتون. واللافت للنظر أن البرامج السياسية جاءت في الترتيب الثامن عشر، ويليها البرامج الثقافية في الترتيب التاسع عشر، وجاءت برامج الأطفال في الترتيب الأخير.

والملاحظ أن نسبة كبيرة تبلغ (٦١,٦٪) أجمعوا على مشاهدة برامج الأكشن بشكل دائم، في حين أعرب (١٢,٨٪) عن عدم مشاهدتهم هذه النوعية من البرامج. كما أن نسبة (٥٨,٦٪) من المبحوثين يداومون على مشاهدة الأفلام الأجنبية، في حين (٢٣,٢٪) لا يشاهدونها على الإطلاق. أما الأفلام العربية فيشاهدها دائمًا حوالي (٥٦,٢٪)، وذكر (١٤,٨٪) أنهم لا يشاهدونها على الإطلاق. ويداوم على مشاهدة المسلسلات العربية حوالي (٤٢,٩٪)، في حين ذكر (١٤,٨٪) أنهم لا يشاهدون المسلسلات العربية. وقد تبين أن (٤٠,٩٪) من المبحوثين يشاهدون البرامج الدينية دائمًا، إلا أن (١١,٣٪) منهم

لا يشاهدونها على الإطلاق. وفيما يخصُّ البرامج السياسية تبين أن (١٢,٨٪) فقط من المبحوثين يداومون على مشاهدتها، في حين ذكر (٢٨,١٪) أنهم لا يشاهدون البرامج السياسية على الإطلاق.

يشير ما سبق إلى انفتاح النشء على الدراما الأجنبية، سواء كانت أفلامًا أو مسلسلات، ولنا أن نستنتج الدور الذي يمكن أن تلعبه الأفكار والاتجاهات الغربية في التأثير على النشء، وأن قدرًا من التنشئة السياسية يتلقَّاها الصغار بشكل غير مباشر من خلال الرسائل الإعلامية الغربية. ويمكن أن نتوقع أيضًا أن البرامج السياسية بما تقدمه من رسائل موجهة ومقصودة، ليس في استطاعتها أن تلعب دورًا ذو تأثير في التنشئة السياسية للمبحوثين، إذ ينصرف معظمهم عن مشاهدتها، ربما لما يشعر به الصغار من رتابة الأسلوب الذي تقدم به، أو لصعوبة القضايا المعروضة في مثل هذه البرامج.

٤ - النماذج الرمزية المؤثرة على النشء من خلال التليفزيون:

هناك من يعتقد أن الصغار لا يتعلمون فقط من ملاحظتهم لوالديهم، ومدرسيهم وغيرهم من المحيطين بهم ومن يتعامل معهم وجهًا لوجه، ولكنهم يتعلمون أيضًا من مشاهدتهم ما يسمى بالنماذج الرمزية Symbolic Models مثل: الشخصيات السينمائية والشخصيات المحببة في برامج الأطفال[1]. وعلى ذلك يمثل البطل النموذج قدوة يحاول النشء تقليدها، ويميل إلى تبنِّي القيم والأفكار التي يتبناها البطل المفضل، مما يعني أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النماذج الرمزية في التنشئة بشكل غير مباشر.

جدول رقم (٢٤) يوضح أهم الشخصيات الكرتونية المفضلة لدى المبحوثون

أهم الشخصيات الكرتونية	الإناث		الذكور	
	ك	٪	ك	٪
توم وجيري	٨٠	٦٤	٣٠	٣٧,٥
المغامرون الخمسة	٢	١,٦	-	-
سلاحف النينجا	١	٠,٨	٢	٢,٥
ميكي ماوس وبطوط	١٢	٩,٦	٢	٢,٥
سوبرمان	٥	٤	١	١,٣
بكار	٧	٥,٦	٨	١٠

(١) جيهان عبد السلام عوض: مرجع سابق، ص٢٢.

أهم الشخصيات الكرتونية	الإناث		الذكور	
	ك	٪	ك	٪
يوجي يور	١	٠,٨	٣	٣,٧
تيمون وبومبا	٥	٤	–	–
كونان	٣	٢,٤	١٠	١٢,٥
الرجل العنكبوت	١	٠,٨	٤	٥
علاء الدين	١	٠,٨	٢	٢,٥
مارتن	٣	٢,٤	١	١,٣
سيمبا الملك	٢	١,٦	–	–
طرزان	٢	١,٦	٢	٢,٥
جاكي شان	–	–	٨	١٠
كابتن ماجد	–	–	٢	٢,٥
بات مان	–	–	٢	٢,٥
بينكي وبراين	–	–	٢	٢,٥
الشبح	–	–	١	١,٣
الإجمالي	١٢٥	٪١٠٠	٨٠	٪١٠٠

وفي محاولة للتعرف على مثل هذه النماذج الرمزية التي تؤثر في النشء، تمَّ سؤال المبحوثين عن أهم الشخصيات الكرتونية المفضلة لديهم، وتبين من الاستجابات الموضحة في جدول (٢٤) أن (٦٦) طالبة من إجمالي الإناث البالغ عددهن (٩٨) مفردة من جملة العينة (٦٧,٣٪ من عينة الإناث) ذكرت عدد (١٤) شخصية كرتونية اعتبرتهن الشخصيات المفضلة لديهن، في (١٢٥) تكرارًا، في حين أن (٣٢) طالبة، أي (٣٢,٧٪) من الطالبات ذكرت عدم وجود شخصية كرتونية مفضلة.

أما الذكور البالغ عددهم (١٠٥) مفردة من جملة عينة البحث، فقد ذكر (٤٥) طالبًا منهم (بنسبة ٤٢,٩٪ من عينة الذكور) عدد (١٦) شخصية كرتونية هي المفضلة لديهم، في حين ذكر (٦٠) طالبًا (٥٧,١٪) أنه لا يوجد لديه شخصية كرتونية مفضلة. وبلغت عدد تكرارات الشخصيات الكرتونية لدى الذكور عدد (٨٠) تكرارًا.

احتلت شخصية توم وجيري المرتبة الأولى، على رأس الاختيارات لدى الجنسين، إذ بلغ نسبتها لدى الإناث (٦٤٪) من جملة الاختيارات، بينما بلغت عند الذكور (٣٧,٥٪)

من جملة الاختيارات. وحازت شخصية ميكي ماوس وبطوط على المرتبة الثانية في التفضيل لدى الإناث (٩,٦٪)، في حين جاءت شخصية المتحري كونان في المرتبة الثانية لدى الذكور. واحتلت شخصية بكار المرتبة الثالثة لدى الجنسين، بنسبة بلغت (٥,٦٪) لدى الإناث، ونسبة (١٠٪) لدى الذكور.

كانت أهم الأسباب التي ذكرتها الإناث لاختيارهن توم وجيري أنها شخصية ذكية ومثيرة ومضحكة وجذابة وتثير الخيال. أما أسباب اختيار ميكي فلأنه مُسلِّي ومضحك ومهرج. أما بكار فقد اختارته الإناث لأنه على حد تعبيرهن طيب ويفعل أشياء مفيدة ويقدم النصيحة والقيم الإيجابية.

بالنسبة للذكور فقد ذكروا في أسباب تفضيلهم لتوم وجيري نفس الأسباب التي ذكرتها الإناث، أما أسباب اختيار المُحقِّق كونان فقد تحدَّدت في أنه ذكي وسريع البديهة ويساعد على التفكير ولديه ثقة بالنفس بالإضافة للإثارة. واتفق الذكور مع الإناث على أن بكار يقدم قيمًا جميلة ويساعد الآخرين ومفيد، وأضاف بعضهم أنهم يحبونه؛ لأنه مصري.

تكشف النتائج السابقة عن عدة حقائق أساسية أولها أن تأثير الشخصيات الكرتونية الأجنبية كبير جدًّا على الصغار، وذلك نظرًا لندرة الإنتاج العربي في هذا المجال. أما الأمر الثاني فيشير إلى أن عناصر الجذب الأساسية التي تروق للنشء تتعلق بالمرح والضحك والإثارة المرتبطة بالشخصية، لذلك يمكن أن نفهم لماذا جاءت شخصية بكار في المرتبة الثالثة رغم اعتزاز النشء به باعتباره مصريًّا ويقدم قيمًا إيجابية، إلا أنه شخصية جادة لا تثير الضحك، وربما لو اتَّسمت شخصية بكار بمزيد من المرح لكانت الشخصية الأكثر تأثيرًا على النشء. الأمر الثالث وهو الأخطر أن الشخصية الأولى المفضلة لدى غالبية النشء من الجنسين وهي توم وجيري، تعكس قيمًا سلبية تظهر في العدوان والعنف والصراع والتآمر، ولا تقدم أي قيمة إيجابية يمكن أن يتمثلها الصغار.

جدول رقم (٢٥) يوضح أهم النجوم المفضلين لدى المبحوثين

أهم النجوم المفضلين لدى المبحوثين	الإناث		الذكور	
	ك	٪	ك	٪
عادل إمام	٨	٨,٣	٢٦	٢٤,٨
أحمد السقا	١٩	١٩,٥	١٥	١٤,٣
كريم عبد العزيز	٨	٨,٣	٥	٤,٨

أهم النجوم المفضلين لدى المبحوثين	الإناث		الذكور	
	ك	٪	ك	٪
أحمد حلمي	٤	٤,١	٥	٤,٨
منى زكي	٤	٤,١	–	–
عمرو دياب	٣	٣,١	٣	٢,٩
محمد صبحي	٣	٣,١	٢	١,٩
نانسي عجرم	٢	٢	٢	١,٩
ساموزين	١	١	٢	١,٩
هالة سرحان	٥	٥,١	–	–
مصطفى شعبان	٢	٢	–	–
نادية الجندي	٢	٢	–	–
أحمد عز	٧	٧,١	–	–
تامر حسني	٥	٥,١	–	–
عزت العلايلي	٢	٢	–	–
الشحات مبروك	٢	٢	–	–
هاني سلامة	٣	٣,١	–	–
رامز جلال	٢	٢	–	–
سامي يوسف	٢	٢	–	–
محمود عبد العزيز	٢	٢	–	–
نور الشريف	١	١	–	–
محمود سعد	٢	٢	–	–
محمد هنيدي	–	–	٦	٥,٧
محمد سعد	–	–	٤	٣,٨
سمير غانم	–	–	٢	١,٩
روبي	–	–	١	٠,٩
توم كروز	–	–	١	٠,٩
The Rock	–	–	١	٠,٩
روبارتر دورنيرو	–	–	١	٠,٩
شكيرا	–	–	١	٠,٩

أهم النجوم المفضلين لدى المبحوثين	الإناث		الذكور	
	ك	٪	ك	٪
هيفا	-	-	٢	١,٩
عمرو خالد	٥	٥,١	٤	٣,٨
محمود المصري	٤	٤,١	٧	٦,٧
محمد جبريل	-	-	٣	٢,٩
محمد هداية	-	-	٣	٢,٩
محمد حسان	-	-	٥	٤,٨
حسين يعقوب	-	-	٤	٣,٨
الإجمالي	٩٨	١٠٠٪	١٠٥	١٠٠٪

وفيما يتعلق بالأبطال المفضلين لدى النشء من النجوم والفنانين، فقد كشف الجدول (٢٥) أن الفتيات اختارت (٢٤) شخصية بوصفهم النجوم المحببين لديهم، وقد حاز أحمد السقا على الترتيب الأول حيث اختارته (١٩,٥٪) من الفتيات، وتساوى عادل إمام مع كريم عبد العزيز حيث نال كل منهما على إعجاب (٨,٣٪)، وجاء أحمد عز في الترتيب الثالث وحاز إعجاب (٧,١٪) من الفتيات، وتساوى عمرو خالد مع هالة سرحان وتامر حسني في الترتيب الرابع، حيث نال كل منهم إعجاب (٥,١٪) من الفتيات، وفي الترتيب الخامس جاء كل من محمود المصري وأحمد حلمي ومنى زكي، حيث نال كل منهم على إعجاب (٤,١٪) من الفتيات.

أما الطلاب الذكور فقد حددوا (٢٣) شخصية مفضلة لديهم، حيث جاء عادل إمام على رأس النجوم المفضلين وحاز على إعجاب (٢٤,٨٪) من الذكور، أما أحمد السقا فقد جاء في الترتيب الثاني حيث فضله (١٤,٣٪) من الذكور، وتم اختيار الداعية محمود المصري في الترتيب الثالث، ونال تفضيل (٦,٧٪)، واختار (٥,٧٪) من الذكور الممثل محمد هنيدي وبذلك نال الترتيب الرابع، واشترك الممثل كريم عبد العزيز والممثل أحمد حلمي والداعية محمد حسان في الترتيب الخامس حيث نال كل منهم تفضيل (٤,٨٪) من الذكور.

علَّلت الطالبات أسباب اختيارهن « أحمد السقا » لأنه شيك ويؤدي أدوار الأكشن والإثارة. أما « كريم عبد العزيز » فقد ذكرت الطالبات في أسباب اختياره أن دمه خفيف ووسيم وكوميدي وواقعي ويؤدِّي حركات الأكشن. وعن أسباب اختيار عادل إمام فلأنه

كوميدي ومضحك. وحول أسباب اختيار بعض الشخصيات النسائية مثل: نادية الجندي وهالة سرحان فقد تبين أنهما تمثلان لدى الفتيات قوة الشخصية وقوة الإرادة. ويعكس ذلك رغبة بعض الفتيات في الاقتداء بصورة النساء اللاتي يتَّصفن بالجرأة والتحدِّي والخروج على نمط المرأة الضعيفة الخجول كتعبير عن التمرد على الواقع.

بعض الفتيات ذات الالتزام الديني رأين اختيار « عمرو خالد » كنجم مُفضَّل؛ لأنه كما وصفته الطالبات حريص على توعية الشباب وينشر الدين ومحترم، وبالمثل جاء اختير المغني « سامي يوسف » بسبب أنه مُتديِّن.

وقد لوحظ أن هناك تشتتًا واضحًا في الاتجاهات بين الطالبات، حول اختيار النجم المُفضَّل، وإن اتفقت الآراء غالبًا حول السبب الداعي لتفضيل شخصية ما، فجاءت معظم الأسباب متعلقة بسمات شكلية وخصائص مظهرية مثل: وصف النجم بأنه شيك، وسيم، جنتل مان، جميل، رومانسي، دمه خفيف، جذَّاب، ظريف، مُضحِك إلى آخره. وتبدو استجابات الطالبات متوافقة إلى حدٍّ كبير مع خصائص المرحلة العمرية التي تمرُّ بها عينة الدراسة، حيث تتركز اهتمامات معظم الفتيات في فترة المراهقة حول صورة الرجل الوسيم الجذاب بوصفه النموذج المثالي للرجال.

أما الطلاب الذكور الذين أجمع عدد كبير منهم على اختيار عادل إمام كنجم مفضل لديهم، فقد علَّلوا ذلك بأنه شخصية قوية ويؤدِّي أدواره جيدًا وظريف وكوميدي ويلعب أدوار الضرب والحركة بشكل جيد. أما أحمد السقا فقد وصف بأنه يجمع بين الرومانسية والأكشن، أخلاقه عالية، وابن بلد. وجاء اختيار محمد هنيدي في المرتبة الثالثة؛ لأنه مضحك وشخصية محترمة. أما بعض الطلاب الذين حددوا شخصيات نسائية مثل؛ نانسي عجرم وهيفا وروبي وشاكيرا فقد عللوا ذلك لحسن صوتهن، ولجمالهن.

ويمكن تفسير الاتفاق بين نسبة كبيرة من الطلاب حول شخصية مثل « عادل إمام » و « أحمد السقا » لأنها تمثل نموذج الرجل المرح والقوي، الخارق أحيانًا، وهو اختيار يتفق أيضًا مع سمات مرحلة المراهقة التي يعيشها أفراد العينة.

أما اختيار الطلاب الذكور لبعض الدعاة الجدد كنجوم - لأسباب حددوها في الاهتمام بالنهوض بالأمة الإسلامية، والبحث عن روح الدين. ونشر الوعي الديني بين الناس - فربما يعكس اتجاه هؤلاء النشء نحو الاقتداء بنمط السلوك الإسلامي الذي يطرحه بعض الدعاة من خلال القنوات التليفزيونية المختلفة والذي يختلف عن نمط عالم الدين الأزهري

التقليدي، ويبدو ذلك في الأسباب التي عرضها أحد أفراد العينة في اختياره الداعية « محمود المصري » كنجم مفضل؛ لأنه على حد قوله ظريف ودمه خفيف، وهذا يلفت الانتباه إلى ضرورة تطوير أساليب التنشئة الدينية بما يتيح قدرًا عاليًا من التواصل بين القائمين بالتنشئة الدينية المؤهلين لذلك وبين النشء.

٥ - اتجاهات النشء نحو القيم السياسية:

لئن كان الهدف الأساسي للتنشئة السياسية يتجه نحو إكساب الفرد للاتجاهات والقيم السياسية التي تساعده في أداء الأدوار السياسية والاجتماعية، فضلًا عما تسعى إليه عملية التنشئة من إحلال قيم جديدة محل القيم السلبية غير المرغوب فيها التي تعيق العمل السياسي وتشوه الثقافة السياسية[1]. فيمكن إذًا النظر إلى القيم باعتبارها نتاجًا للتنشئة السياسية تتأثر بظروفها وآلياتها. ومن المفترض أن تؤدِّي عملية التنشئة السوية المتوازنة إلى تمثل الفرد للقيم كمرجع يرجع إليه تلقائيًّا عند الاختيار أو المفاضلة بين ما يعرض عليه من مواقف وأحداث. لذلك يمكن القول أن التعرف على اتجاهات النشء نحو القيم السياسية يمكن أن يوضح لنا جوانب عملية التنشئة السياسية السائدة في المجتمع.

جدول رقم (٢٦) يوضح متوسطات القيم السياسية لدى عينة الدراسة

القيم السياسية	متوسط القيمة	الترتيب
القوة	٢,٢	٤
المرجعية الدينية/ العلمانية	٢,٤	٢
المساواة	٢,٤	٢
العدالة الاجتماعية	٢,٤	٢
المشاركة	٢,٢	٤
الديمقراطية والشورى	٢,٢	٤
المعارضة	٢,٤	٢
الوحدة	٢,٣	٣
المشاركة السياسية للمرأة	٢,٣	٣
الانتماء	٢,٥	١
الحرية	٢,٤	٢

(١) معن خليل العمر: التنشئة الاجتماعية، الشروق، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٢١٧.

وفي محاولة لرسم مصفوفة ترتيبية للقيم السياسية كما يتمثلها النشء، كشفت النتائج – كما في جدول (٢٦) – أن هناك تباين في اتجاهات المبحوثين نحو القيم السياسية ارتفاعًا وهبوطًا، وبحساب متوسطات القيم – تبين أن المتوسط الحسابي لقيمة الانتماء (٢,٥)، وبذلك مثل الاتجاه نحو الانتماء أعلى الاتجاهات لدى النشء، وقد تساوت متوسطات قيم: المرجعية الدينية والمساواة والعدالة والمعارضة والحرية، حيث بلغت (٢,٤)، وبذلك كانت اتجاهات المبحوثين نحو هذه القيمة في نفس المستوى. كما تساوت متوسطات قيم: الوحدة والمشاركة السياسية للمرأة، حيث بلغت (٢,٣)، مما يعني وجود اتجاه متوسط نحو هاتين القيمتين. وكذلك تبين أن أقل المتوسطات كانت لقيم: القوة والمشاركة والديمقراطية وبلغت (٢,٢)، وبذلك مثل الاتجاه نحو هذه القيم أقل الاتجاهات عند النشء.

ولكي يمكننا تفسير هذا التباين سوف نستعرض في السطور التالية اتجاهات النشء نحو مجموعة من القيم السياسية كما دلَّت عليها استجابات المبحوثين وفيما يلي عرض لذلك:

أ – اتجاهات المبحوثين نحو قيمة القوة:

تثير قيمة القوة طبقًا للرؤية الإسلامية كثير من الجدال، حيث تميل بعض وسائل الإعلام إلى تشويه هذه القيمة بادِّعاء أن الإسلام حين يدعو إلى القوة يُحرِّض أتباعه على ممارسة العنف والإرهاب ضد الآخرين، وقد يختلط الأمر على بعض المسلمين في إدراك المفهوم الصحيح للقوة كما يؤكِّده الإسلام، مما ينعكس على ما يحمله النشء من اتجاه نحو هذه القيمة بمعناها الإسلامي الصحيح.

جدول رقم (٢٧) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة القوة لدى المبحوثين (ن = ٢٠٣)

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
العلاقة بين الناظر والمدرسين يجب أن تقوم على السيطرة من الناظر والخضوع من المدرسين	٢٨	٧٨	٩٧	٤٧٥	١٥٨,٣	١٧,٢	٢
أرحب باستخدام إدارة المدرسة للحزم في توجيه سلوك التلاميذ	٦١	٦٦	٧٦	٣٩١	١٣٠,٣	١٤,٢	٦
لا أمانع في أن يستخدم المدرسون وسائل القوة للحفاظ على انضباط الفصل	٣٧	٧٨	٨٨	٤٥٧	١٥٢,٣	١٦,٦	٣
القوة الحقيقية لأي أب يستمدها من قبول أولاده له	١٣٨	٤٦	١٩	٥٢٥	١٧٥	١٩,١	١
لا أمانع في استخدام الضرب مع الطلاب المشاغبين	٤١	٧٣	٨٩	٤٥٤	١٥١,٣	١٦,٤	٥

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
أعتقد أن الأب يستمد مكانته واحترامه داخل الأسرة من قدرته على إشباع احتياجات أولاده	٤٨	٥٧	٩٨	٤٥٦	١٥٢	١٦,٥	٤
الإجمالي					٩١٩,٢	١٠٠	

وقد تبين من خلال استجابات المبحوثين - كما يكشف الجدول السابق رقم (٢٧) - وجود اتجاه إيجابي لدى النشء نحو تقدير القوة المعنوية، حيث وافق معظمهم على العبارة القائلة إن (القوة الحقيقية لأي أب يستمدها من قبول أولاده له)، كما تبين ميل معظمهم إلى رفض مبدأ سيطرة أصحاب السلطة وخضوع الآخرين لهم، وتبين انقسام المبحوثين حول استخدام العنف بحجة الحفاظ على النظام، كما انقسموا حول فكرة ربط القوة بالقدرة الاقتصادية للفرد، كما بدوا أكثر انقسامًا حول فكرة استخدام وسائل عنيفة لتأديب الخارجين عن النظام العام. ويكشف الجدول عن تشتت واضح في اتجاهات عينة الدراسة نحو العبارة (أرحب باستخدام إدارة المدرسة للحزم في توجيه سلوك التلاميذ). ويمكن أن نستنتج وجود اتجاه عام نحو رفض استخدام العنف كأحد وسائل القوة المادية، وفي المقابل هناك تأييد قوي لضرورة أن تكون شرعية السلطة مستمدة من الاختيار والرضا لا من القهر والفرض والسيطرة.

ب - اتجاهات المبحوثين نحو قيمة المرجعية الدينية/ العلمانية:

في محاولة للتعرف على اتجاهات المبحوثين نحو قيمة المرجعية الدينية في مقابل العلمانية بمعنى أن يكون الشرع هو أساس ومحور النظام السياسي، لا أن يكون القائمون على الحكم هم محور هذه السلطة، تم عرض عدد من العبارات على المبحوثين لاستطلاع مدى قناعتهم بحقِّ السلطة السياسية في وضع الأنظمة بما يخالف أحكام الإسلام. وقد تبين - كما يشير الجدول التالي رقم (٢٨) - أن اتجاهات غالبية المبحوثين إيجابية نحو قيمة المرجعية الدينية في مقابل العلمانية، حيث يبدو تمسك معظم المبحوثين بإقامة النظام السياسي على أُسُس إسلامية مستمدة من قواعد الشرع، حيث رفض المبحوثين بشدة العبارة: لا يهمني أن تعمل الحكومة على إقامة شرع اللّٰه ما دامت تضمن للناس لقمة العيش والحياة الطيبة)، كما رفض معظم المبحوثين أن تعطى السلطة حق وضع قوانين مخالفة للشريعة، حتى لو كانت هذه القوانين تُحقِّق مصلحة الناس، واتَّفق معظم المبحوثين على عدم قدسية القوانين التي يقرّها البرلمان، أما فكرة فصل السياسة عن الدين فقد ظهر انقسام في اتجاهات المبحوثين

نحوها، كما يبدو أن كثير منهم يترددون في الموافقة على اعتبار وضع قوانين مخالفة للشرع يعد شركًا بالله. مما يكشف عن تأثر بعض النشء بالأفكار التي يروج لها الإعلام والصفوة السياسية. ويشير إلى عدم وعي النشء بما ورد في القرآن الكريم من نهى عن مخالفة أحكام الله في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] وقوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الشورى: ٢١][1].

وعلى ذلك يمكن أن نستنتج أن اتجاهات النشء نحو قيمة المرجعية الدينية إيجابي، إلا أن الجانب المعرفي لديهم غير مكتمل، وربما مشوش نتيجة لما يصلهم من رسائل متناقضة عبر وسائط التنشئة المختلفة.

جدول رقم (٢٨) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة المرجعية الدينية/ العلمانية (ن = ٢٠٣)

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
ليس من الضروري مراعاة قواعد الدين في كل القوانين في المجتمع طالما أنها تحقق مصلحة للناس	٢٦	٢٢	١٥٥	٥٣٥	١٧٨,٣	١٢,٢	٣
من حق إدارة المدرسة أن تحدد قواعد ووسائل للمحافظة على نظام المدرسة حتى لو خالفت الشرع والدين	٢٠	٢٠	١٦٣	٥٤٩	١٨٣	١٢,٥	٢
أرفض قيام أعضاء مجلس الشعب بعمل قوانين مخالفة لمبادئ الدين	١١٤	١٩	٧٠	٥٤٠	١٥٠	١٠,٣	٧
أرى أن القوانين التي يوافق عليها مجلس الشعب ويقرها، لا يجوز أن يعترض عليها أي جماعة في المجتمع	٢٧	٧١	١٠٥	٤٨٤	١٦١,٣	١١	٥
الأفراد الذين يدخلون في السياسة سوف ينشغلون عن العبادة وعن الدعوة إلى اللـه	٢٧	٨٢	٩٤	٤٧٣	١٥٧,٧	١٠,٨	٦
عمل أعضاء مجلس الشعب والوزراء يجب أن يكون لخدمة الناس ولوجه اللـه فقط.	١٤٠	٤٦	١٧	٥٢٩	١٧٦,٣	١٢,١	٤
لا يهمني أن تعمل الحكومة على إقامة شرع اللـه ما دامت تضمن للناس لقمة العيش والحياة الطيبة	١٧	١٤	١٧٢	٥٦١	١٨٧	١٢,٨	١

(١) فسّر ابن كثير قول اللـه ﴿ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ بالضلالات والجهالة الباطلة التي كانوا اخترعوها في جاهليتهم من التحليل والتحريم والعبادات الباطلة والأقوال الفاسدة.

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
اتفاق أعضاء مجلس الشعب على القوانين دون الرجوع إلى رأي الدين يعد شرك باللّـه	٤٩	٧٨	٧٦	٣٧٩	١٢٦,٣	٨,٦	٩
من حق أعضاء مجلس الشعب أن يضعوا القوانين التي تنظم أمور الحياة في المجتمع في حدود القواعد الدينية فقط	٦٤	٩٦	٤٣	٤٢٧	١٤٢,٣	٩,٧	٨
الإجمالي					١٤٦٢,٢	١٠٠	

جـ - اتجاهات المبحوثين نحو قيمة المساواة:

يدرك الصغار معنى المساواة من خلال التفاعل الاجتماعي في إطار الأسرة وخارجها. وهناك من يذهب إلى أن الطفل لا يمكنه استيعاب معنى المساواة في السنوات الأولى من عمره، حيث يكون كل شيء مُكرَّسًا لخدمته، ومع تقدم العمر يميل نحو المساواة مع الآخرين، وتقبل مبدأ تكافؤ الفرص[1]. ولا يتم ذلك في الواقع إلا إذا تمَّ ترسيخ تقبُّل مبدأ المساواة من خلال المعايير الأخلاقية الدينية التي تنمِّي وعيه بالأخوة الإنسانية وتعمق لديه الإحساس بالآخرين، باعتبار المساواة قيمة سامية حثَّ عليها الإسلام وشدَّد عليها كثيرًا.

من هنا كان استكشاف اتجاهات النشء نحو قيمة المساواة طبقًا للرؤية الإسلامية يوضِّح مدى تمسكهم بالقيم الإسلامية الرشيدة، ويكشف الجدول التالي - جدول (٢٩) - اتجاهات المبحوثين نحو قيمة المساواة، إذ تبين رفض معظم أفراد العينة لفكرة التمييز العنصري، وعارضوا العبارة القائلة: (أرى أنه من حق الشعوب المتقدمة أن تتعالى على الشعوب الفقيرة المتخلفة وتتحكم فيها)، مما يعني قبولهم لمبدأ المساواة بين الشعوب.

جدول رقم (٢٩) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة المساواة (ن = ٢٠٣)

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
أرفض أن يكون شخص أو جماعة فوق القانون مهما علا مركزهم	١٣٥	٢٤	٤٤	٤٩٧	١٦٥,٧	١٢,٦	٥
أؤمن بأن مكانة الرجل يجب أن تتحدد حسب ما يملكه من ثروة	٣٢	٢٢	١٤٩	٥٢٣	١٧٤,٣	١٣,٣	٣

---

(١) عبد الواحد علواني: مرجع سابق، ص١٧٩.

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
أرى أن الحق أن يتساوى الناس في الحقوق والواجبات دون تفرقة حتى لو اختلفوا في الدين	١٣٠	٤١	٣٢	٥٠٤	١٦٨	١٢,٩	٤
عمل الأجراء لدى صحاب العمل لا يبرر تكبر صاحب العمل عليهم	٩٥	٥٦	٥٢	٤٤٩	١٤٩,٧	١١,٥	٦
أعتقد أنه من العدل أن يحصل المصري على حقوق ومكاسب أكثر من الأجنبي حتى لو كان الأجنبي مولود وعايش حياته كلها في مصر	٨٧	٥٧	٥٩	٣٧٨	١٢٦	٩,٦	٧
من حق القادة السياسيين أن يكونوا مميزين عن الناس في كل شيء	٢١	٣٨	١٤٤	٥٢٩	١٧٦,٣	١٣,٥	٢
أرى أنه من حق الشعوب المتقدمة أن تتعالى على الشعوب الفقيرة المتخلفة وتتحكم فيها.	٢٢	٢٩	١٥٢	٥٣٦	١٧٨,٧	١٣,٧	١
ليس إلزامًا على المسلم أن يساوي بين المسلمين وغيرهم في المعاملة	٣٤	٣٧	١٣٢	٥٠٤	١٦٨	١٢,٩	٤
الإجمالي					١٣٠٦,٧	١٠٠	

وقد تبين أيضًا رفض المبحوثين لمبدأ التمييز بين الطبقات، فهم لا يوافقون على تمييز النخب على أساس السلطة أو الثروة، كما أن معظمهم رفض فكرة التمييز الطائفي على أساس الدين، أيضًا وافقت الغالبية على مبدأ المساواة القانونية للأفراد والجماعات المختلفة.

إلا أن اللافت للنظر انقسام أفراد العينة حول مبدأ المساواة في المعاملات الشخصية، كالتعامل بين العامل وصاحب العمل، أو المساواة في الحقوق بين المصري والأجنبي حتى لو كان مقيمًا بمصر. وهذا يثير قضية مهمة ترتبط بعمق الاعتقاد بالقيمة، حيث يبدو الإيمان بالقيمة قويًّا على مستوى القضايا العامَّة، بينما تتزعزع القيمة إلى حدٍّ ما على مستوى المسائل الشخصية المباشرة، مما يعني عدم تطابق الاتجاهات مع السلوك، وهي مشكلة ترتبط في الأساس بعملية التنشئة الاجتماعية وما تتضمنه من تناقضات.

د. اتجاهات المبحوثين نحو قيمة العدالة الاجتماعية:

العدل في الإسلام مبدأ عامّ جامع وسلوك أساسي يجب أن يصبغ الحياة الاجتماعية على كافَّة المستويات وليس فقط على مستوى الحكم والسياسة، إذ يحثُّ القرآن الكريم على

ترسيخ قيمة العدل بين المسلمين، مُؤكدًا على إقامة العدل بين الناس في أكثر من موضع(١). لذلك يذهب الإمام ابن تيمية إلى أن اللَّه يقيم الدولة العادلة، وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. فالدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام(٢). من هنا تمثل العدالة الاجتماعية قيمة إسلامية يجب الالتزام بها في كلِّ المعاملات الإنسانية، وقد حاول بعض الناس الربط بين ما تطرحه بعض المذاهب الغربية لهذا المفهوم وبين التصوُّر الإسلامي للعدل، مما أحدث التباسًا في بعض الأذهان حول قيمة العدالة الاجتماعية إلى حدٍّ كبير على الرغم من التباين الواضح في المعنى والمقاصد بين التصوُّر الإسلامي وغيره من الأفكار الأخرى.

ويعرض الجدول التالي - جدول (٣٠) - اتجاهات المبحوثين نحو قيمة العدالة الاجتماعية، حيث تبين بشكل عامّ تأثر النشء بالرؤية الإسلامية للعدالة، ودلَّت النتائج أن معظم المبحوثين يؤمنون بعدم التمييز بين الأقران المتساويين في الحقوق، بينما يتخذ معظم المبحوثين اتجاهًا سلبيًّا نحو العدالة الاجتماعية بالمفهوم الرأسمالي. وعلى الجانب الآخر يعارض معظم المبحوثين المفهوم الاشتراكي للعدالة الاجتماعية، وبذلك يقترب تصور النشء لقيمة العدالة الاجتماعية من التصور الإسلامي، حيث تبين أيضًا أنهم لا يؤيدون مبدأ المساواة في الأجور بين الأفراد المختلفين في العلم أو العمل، ومِن ثَمَّ فقد استقرَّ في يقينهم أن الاختلافات بين البشر لا تعبر عن الظلم بقدر ما تعبر عن التمايز والتباين اللازم لاستمرار الحياة على الأرض(٣).

جدول رقم (٣٠) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة العدالة الاجتماعية (ن = ٢٠٣)

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
لا مانع من الوقوف مع واحد غير مسلم إذا ظلمه واحد من المسلمين	١٣٨	٤٠	٢٥	٥١٩	١٧٣	٢١,٢	٤
أعتقد أن على المدرس أن يساوي بين الطلاب دون تفرقة ولا يميز معارفه عن غيرهم داخل الفصل	١٦٨	٢٢	١٣	٥٦١	١٨٧	٢٢,٩	١

(١) قال اللَّه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨].

انظر: تقي الدين أحمد بن تيمية: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٥٧.

(٢) انظر: تقي الدين أحمد بن تيمية: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٥٧.

(٣) ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [البقرة: ١٥٦].

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
العدالة في نظري أن يسمح للناس أن يحتفظوا بما لهم الذي حصلوا عليه من عملهم مهما زاد ولا يطالبهم أحد أن يعطوا الغلابة	٢٠	٤٣	١٤٠	٥٢٦	١٧٥,٣	٢١,٥	٢
من العدل أن يتساوى الناس في الأجر مهما اختلفت تخصصاتهم	٢٦	٦٤	١١٣	٤٩٣	١٧٤,٣	٢١,٤	٣
اختلاف الناس في أرزاقهم وظروفهم التعليمية والمهنية أمر ضروري لاستمرار الحياة على الأرض	١٢١	٥٠	٣٢	٣١٧	١٠٥,٧	١٣	٥
الإجمالي					٨١٥,٣	١٠٠	

وقد تبين اتساع نطاق العدالة الاجتماعية في وعي النشء لتضم الناس جميعًا دون فوارق طائفية أو دينية، حيث أيَّد معظم المبحوثين فكرة مناصرة المظلوم بغض النظر عن انتمائه الديني. وبذلك تبدو اتجاهات النشء لقيمة العدالة الاجتماعية إيجابية ومتوافقة إلى حدٍّ كبير مع التصور الإسلامي الصحيح لمفهوم العدل.

هـ - اتجاهات المبحوثين نحو قيمة المشاركة السياسية:

هناك مشكلة واضحة في المجتمع المصري تظهر في عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية وعدم إقبالهم على العمل السياسي والاجتماعي، ويربط بعض المحللين ظهور هذه المشكلة ببعض الأحداث التي توالت على المجتمع المصري بعد ثورة يوليو (١٩٥٢م)، التي ساعدت على خلق فجوتين، الأولى تتعلق بافتقاد القدوة والمثل، والثانية تكمن في الفارق بين ما يقال وما يمارس، مما ألقى بظلاله الكثيفة على وسائل التنشئة المختلفة، وأدَّى إلى فقدان الثقة في جدوى المشاركة بشكل عامّ[(١)].

وفي ظلِّ هذا العزوف العام عن المشاركة، لنا أن نتساءل عن اتجاهات النشء نحو قيمة المشاركة السياسية، خصوصًا وقد دلَّت نتائج إحدى الدراسات على أن التنشئة التي يتلقَّاها النشء من خلال المدرسة لا تعمل على إعداد الفرد للمشاركة السياسية، ولا تعدهم لتحمل المسئوليات الاجتماعية والسياسية[(٢)].

---

(١) انظر: علاء الدين عبد العزيز: التنشئة السياسية في مناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي - دراسة تحليلية ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة المنوفية، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، ٢٠٠٤م، ص١٠٤.

(٢) انظر: علاء الدين عبد العزيز: التنشئة السياسية في مناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي - =

وقد أوضحت نتائج الدراسة الحالية كما يوضح الجدول التالي - جدول (٣١) - أن معظم المبحوثين يؤمنون بأن المشاركة في خدمة المجتمع، خصوصًا المحلي، واجب على كل فرد في المجتمع، كما تبين أن معظم أفراد العينة لديهم اتجاهات سلبية نحو استئثار السلطة السياسية بالقرارات السياسية دون إشراك الجماهير. ويعكس هذا الاتجاه رفض معظمهم للعبارة:(لا أمانع في أن يحدد مدير المدرسة كل ما يخص المدرسة ونظامها ويحدد كل ما يهم الطلبة والمدرسين دون مشاركة من أحد).

جدول رقم (٣١) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة المشاركة (ن = ٢٠٣)

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
من غير المقبول أن يرفض بعض الأفراد أن يشاركوا في خدمة المجتمع والناس بالجهد أو بالمال وهم يستطيعون ذلك	٩٢	٤٥	٦٦	٤٣٢	١٤٤	١٣,٦	٥
لا أمانع في أن يحدد مدير المدرسة كل ما يخص المدرسة ونظامها ويحدد كل ما يهم الطلبة والمدرسين دون مشاركة من أحد	٢٧	٥٢	١٢٤	٥٠٣	١٦٧,٧	١٥,٨	٢
أعتقد أن كل إنسان مكلف بأن يشارك مع الآخرين في خدمة الحي أو القرية التي يعيش فيها ومساعدة المحتاجين الذين يعيشون حوله.	١٤٩	٤٢	١٢	٥٤٣	١٨١	١٧,١	١
أرى أنه من الأفضل أن يمتنع الفرد عن التصويت في الانتخابات طالما لن يعود عليه ذلك بفائدة مباشرة	٤٦	٥٨	٩٩	٤٥٩	١٥٣	١٤,٥	٣
مشاركة الناس في الانتخابات لن تجعل الحكومة تحقق لهم مطالبهم	٤٨	٧٠	٨٥	٤٤٣	١٤٧,٧	١٣,٩	٤
أؤمن بأن ابتعاد الفرد عن المشاركة في الانتخابات يمثل هروبًا من المسئولية وعدم التزام بالواجب	٧٤	٥٥	٧٤	٤٠٦	١٣٥,٣	١٢,٨	٦
أعتقد أن عدم مشاركتي في الانتخابات لا يقلل من وطنيتي	٧٥	٧٠	٥٨	٣٨٩	١٢٩,٧	١٢,٣	٧
الإجمالي					١٠٥٨,٤	١٠٠	

= دراسة تحليلية ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة المنوفية، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، ٢٠٠٤م، ص١٢٨.

وقد اتَّضح تردد المبحوثين إلى حدٍّ ما حول قبول مبدأ ربط المشاركة بالمنفعة الشخصية المباشرة، كما ترددوا حول مدى جدوى المشاركة السياسية، وانقسموا حول قبول فكرة انسحاب بعض الناس القادرين من خدمة المجتمع وعزوفهم عن المشاركة، ويبدو الانقسام بين النشء واضحًا حول ما إذا كان العزوف عن المشاركة يمثل هروبًا من المسئولية وعدم التزام بالواجب، وأخيرًا كان انقسام المبحوثين أكثر حدة حول العلاقة بين المشاركة والوطنية، وما إذا كان العزوف عن المشاركة يقلل من وطنية الفرد.

تكشف النتائج السابقة أنه رغم إيمان النشء بقيمة المشاركة كواجب وتكليف على كلِّ إنسان، إلا أنهم مترددون حول استهجان عدم المشاركة أو إدانة السلوك السلبي للمواطن وانسحابه من المشاركة في العملية السياسية. وربما يتفق ذلك مع ما تكرسه وسائط التنشئة السياسية - كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام - للامبالاة وعدم الاهتمام بالشأن العامّ، مما يؤثِّر بشكل سلبي في اتجاهات النشء نحو قيمة المشاركة.

و - اتجاهات المبحوثين نحو قيمة المعارضة:

هناك من يرى استخدام مصطلح « النصح » كبديل للمصطلح الغربي « المعارضة »، على اعتبار أن النصح يتكامل مع مفاهيم إسلامية أخرى مثل: البيعة والشورى، وهي مفاهيم تؤدِّي وظيفة المفهوم الغربي ودلالاته الصحيحة ومِن ثَمَّ تؤكِّد على معان أخرى علاوة على مجموعة من القواعد والمبادئ النظامية[1][2]. وعلى الرغم من ذلك يمكن القول إن استخدام مصطلح « المعارضة » لا يتناقض مع الرؤية السياسية الإسلامية إذا ما استند على أسس الإخلاص والصدق والوحدة، وكانت مقاصده محددة في الإصلاح وتصحيح المسار وإقامة الشرع.

وفيما يتعلق باتجاهات النشء نحو قيمة المعارضة يوضح الجدول التالي - جدول (٣٢) - أن معظم أفراد العينة يوافقون على ضرورة استماع السلطة للآراء المعارضة، ويؤيدون في المقام الثاني توفير قنوات شرعية للمعارضة، يلي ذلك اتفاق الغالبية على أهمية استخدام المواطنين لحقِّهم في الاعتراض على كل ما يتعارض مع مصالحهم، وقد تبين تردد المبحوثين حول ضرورة احترام أصحاب الرأي المعارض.

---

(١) انظر: سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٣٩٤ - ٣٩٥.

(٢) قال النبي ﷺ: « إن اللّـه يرضى لكم ثلاثًا: أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل اللّـه جميعًا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه اللّـه أمركم » رواه مسلم.

كما تبين انقسام اتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بالآثار السلبية للمعارضة، حيث وافقت مجموعة على أن المعارضة قد تهدد النظام أو تؤدِّي إلى الفوضى، بينما عارضت مجموعة أخرى هذا الرأي في حين ترددت مجموعة أكبر في اتخاذ موقف محدَّد من هذه القضية.

جدول رقم (٣٢) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة المعارضة (ن = ٢٠٣)

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
من المهم توفير وسائل للتعبير عن رفض القرارات الخاطئة التي تفرضها إدارة المدرسة على الطلاب	١٢٩	٤٦	٢٨	٥٠٧	١٦٩	٢١,٣	٢
أرى ضرورة معارضة الطلاب لقرارات إدارة المدرسة التي لا تحقِّق لهم مصالحهم	١٠٥	٧٠	٢٨	٤٨٣	١٦٢	٢٠,٣	٣
على كل أب أن يستمع إلى رأي أولاده حتى لو كان معارضًا له	١٤٠	٤٣	٢٠	٥٢٦	١٧٥,٣	٢٢,١	١
تعبير الطلاب عن رفضهم لأوامر وتوجيهات إدارة المدرسة يمكن أن يهدم النظام المدرسي ويؤدي إلى الفوضى وتعطيل الدراسة	٥٩	٨٩	٥٥	٤٠٢	١٣٤	١٦,٩	٥
أحترم أمين الفصل المنتخب حتى لو تعارضت أفكاري معه	٩٤	٧١	٣٨	٤٦٢	١٥٤	١٩,٤	٤
الإجمالي					٧٩٣,٣	١٠٠	

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن النشء لديهم شعور قوي بحقِّ الجماهير في مخالفة القرارات السياسية التي لا تحقِّق مصالح المجتمع، لكنهم في الوقت نفسه ليس لديهم اتجاهًا إيجابيًّا نحو ممارسة المعارضة لما يتوقعونه من آثار سلبية هدامة يمكن أن تنجم عن هذه الممارسة. ويمكن أن نستشف تأثير وسائل الإعلام المرئية في تشكيل صورة ذهنية غير صحيحة عن المعارضة، مما يساعد في تشكيل اتجاهات سلبية لديهم نحو المعارضة وربطها بأعمال الشغب والفوضى وربما أعمال العنف. حيث يتم تكثيف العرض لمثل هذه الأحداث المثيرة، بينما لا يتمُّ التركيز على الممارسات السلمية للمعارضة، علاوة على ما تبثه وسائل الإعلام التابعة للسلطة من إيحاءات وإشارات تدين السلوك المعارض، وتتهم المعارضين بضعف الانتماء الوطني. ومن ناحية أخرى ربما يساعد في تشكيل هذه الاتجاهات السلبية لدى النشء، خلو التجربة التاريخية الحديثة في المجتمعات العربية من صور الانتقال السلمي للسلطة، أو تحول الأحزاب الحاكمة إلى موقع المعارضة، مما يضعف من اعتقاد النشء بجدوى المعارضة.

ز - اتجاهات النشء حول قيمة الديمقراطية والشورى:

يتردد مصطلح الديمقراطية في الوقت الراهن بشكلٍ يومي في وسائل الإعلام المختلفة، ويستمع النشء إلى هذا المصطلح، بل ويرددونه دون أن يدركوا أبعاده ومعانيه. وفي دراسة أجرتها سمية يوسف (١٩٩٩م) حول الاحتياجات السياسية لطلاب المرحلة الثانوية، تبين احتياج الطلاب الشديد لمعرفة معنى الديمقراطية، وكان هذا الاحتياج الأول والأكثر أولوية من وجهة نظر الطلاب أنفسهم[١]. لذلك يبدو التعرف على اتجاهات المبحوثين نحو قيمة الديمقراطية، من أهم النقاط التي يمكن أن تكشف عن الاتجاهات السياسية لدى النشء.

ويوضح الجدول التالي - جدول (٣٣) - أن غالبية المبحوثين يؤيدون مبدأ الشورى ويوافقون على أهميته في ردع التسلط القمعي الاستبدادي، وقد تبين وجود اتجاهًا سلبيًّا لمعظم أفراد العينة نحو اعتبار المنفعة الشخصية معيارًا لاختيار من ينوب عنهم أو يمثلهم، وقد أبدى معظم المبحوثين رفضهم لقبول السلطة الديكتاتورية، ووافق غالبيتهم على أن شرعية السلطة تستمد من القبول الجمعي لهذه السلطة. وقد تبين أن معظم المبحوثين يرفضون أن يتخلى المسلم عن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وبرغم وجود هذا الاتجاه الإيجابي القوي نحو هذه الفريضة، إلا أن ما يثبته الواقع هو غياب هذه الفريضة على المستوى الفردي والجماعي، مما قد يعكس التناقض بين الفكر والعمل بين المسلمين.

جدول رقم (٣٣) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة الديمقراطية والشورى (ن = ٢٠٣)

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
من حق مدير المدرسة أن يحدد وحده قواعد المحافظة على النظام حتى لو قللت من حرية الطلاب	٩٧	٧٧	٢٩	٣٣٨	١١٢,٧	٥,٧	١٢
مكانة الأب في البيت تعطيه الحق في التصرف وحده في كل شيء دون الرجوع للآخرين	٣٨	٣٨	١٢٧	٤٩٥	١٦٥	٨,٤١	٣
تضعف سيطرة أي فرد على الجماعة وحده عندما تكون هناك مشاركة ومناقشة بين أعضائها	١٤١	٣٨	٢٤	٥٢٣	١٧٤,٣	٨,٩	١

(١) سمية يوسف حسنين: الاحتياجات السياسية لطلاب المرحلة الثانوية العامة، دراسة حالة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، (ملخص الرسالة)، جامعة قناة السويس، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٩٩م، ص٣.

إذا كنت واحدًا في إحدى الجماعات فإنني أرفض أن يقود المجموعةَ شخصٌ دون موافقة الجميع	١٢٦	٣٨	٣٩	٤٩٣	١٦٤,٣	٨,٤	٤
في العالم كله يفوز في الانتخابات من يملك المال الوفير بغض النظر عن صدقه أو كفاءته	٦١	٤٨	٩٤	٤٣٩	١٤٦,٣	٧,٥	٨
مستعد أن أعطي صوتي في انتخابات اتحاد المدرسة لأي طالب يحقق لي منافع شخصية	٣٣	٤٦	١٢٤	٤٩٧	١٦٥,٧	٨,٤٤	٢
أعتقد أن الشخص المسلم العادي غير ملزم أن يدعو الناس لفعل الخير أو أن ينهاهم عن فعل الشر	٤٣	٤٣	١١٧	٤٨٠	١٦٠	٨,٢	٦
أرفض أن ينقسم الطلاب إلى جماعات مختلفة في الرأي لأن ذلك يزيد من الفرقة والخلاف بينهم	٧١	٦٥	٦٧	٤٠٢	١٣٤	٦,٨	١٠
أعتقد أن الأحزاب السياسية ضرورة في المجتمع الحديث، ولا غنى عنها لضمان العدالة والمساواة	٩١	٨٨	٢٤	٤٧٣	١٥٧,٧	٨	٧
أرى أن النظام الإسلامي لا يسمح بتقسيم الناس في أحزاب سياسية أو جماعات مختلفة	١٠٢	٦٣	٣٨	٣٤٠	١١٤	٥,٨	١١
أعتقد أن سيطرة حزب سياسي واحد على البلد يهدد مصالح غالبية الناس	٨١	٧١	٥١	٤٣٦	١٤٥,٣	٧,٤	٩
لا أرى مانع من وجود أحزاب سياسية تقوم على أسس دينية	١٠٧	٦٧	٢٩	٤٨٤	١٦١,٣	٨,٢	٥
ليس لدي مانع في الانتساب إلى أي جماعة تحقق لي أهدافي الشخصية مهما كانت أهدافها أو اتجاهاتها	٣٤	٥٧	١١٢	٤٨٤	١٦١,٣	٨,٢	٥
الإجمالي					١٩٦١,٩	١٠٠	

وفيما يتعلق باتجاهات النشء نحو الحياة الحزبية، أيَّد معظم المبحوثين مبدأ إقامة أحزاب سياسية على أُسُس دينية، في حين أظهروا رفضهم للانتساب إلى أي حزب بغير اعتقاد في أهدافه أو توجهاته. وقد تبيَّن من استجابات المبحوثين وجود تردد عند كثير من المبحوثين حول ضرورة وجود الأحزاب لضمان العدالة والمساواة، وربما يعبر هذا التردد عن الواقع السياسي في مصر الذي يكشف عن عدم إقبال الجماهير على الانتساب إلى الأحزاب السياسية، ربما لإيمانهم بعدم جدواها أو لشعورهم بعدم قدرتها على التعبير عن المصالح الشعبية. وعلاوة على ذلك فقد تبيَّن أن غالبية المبحوثين لديهم تصوُّر بأن النظام الإسلامي لا يسمح بالتقسيم الحزبي في المجتمع. وعلى الرغم من هذا الاعتقاد البارز بينهم، إلا أنه تبين وجود انقسام في الاتجاهات حول ما إذا كان وجود الأحزاب يؤدي إلى الفرقة والخلافة في صفوف المجتمع أم لا.

ويمكن أن نستنتج عدم قدرة النشء على تشكيل رؤية واضحة واتجاه مُحدَّد حول مفهوم الديمقراطية.

فهم يؤيدونها من حيث المبدأ، ولكنهم لا يتفقون على قواعد أو أشكال مُحدَّدة للممارسة الديمقراطية، وليس لديهم الوعي اللازم للاختيار الصحيح للوسائل التي تتيح للمجتمع أن يمارس الشورى والديمقراطية بما يتَّفق مع القواعد الشرعية.

ح - اتجاهات النشء حول قيمة الوحدة:

يمكن أن يشير مفهوم الوحدة إلى عدَّة أشكال بدءًا من الوَحْدَة الوطنية فالوحدة القومية ثم الوحدة الإسلامية.

وقد ثار جدل واسع بين رجال الفكر والسياسة حول هذه الأشكال:

أيها أكثر تعبيرًا عن هُويَّتنا الحضارية؟

وأيها يُحقِّق للمجتمع الاستقرار والتقدُّم؟

وأيها يجب أن نتمسك به كأساس للتضامن الاجتماعي والسياسي؟

وقد ساعد هذا الجدل الفكري والسياسي الحادُّ في نشر مجموعة من الشعارات المتناقضة التي لا تجد لها نصيبًا من الواقع، ومِن ثَمَّ لم يكن لينمو لدى العامة وعيًا شعبيًّا بأهمية الوَحْدَة كقضية مركزية ومصيرية تؤثر في حاضر الأمة ومستقبلها. وفي إطار هذا التضليل الثقافي حول مفهوم الوحدة، يمكن أن نتساءل: كيف يدرك النشء معنى الوَحْدَة وما هي اتجاهاتهم نحو قيمة الوحدة بشكل عام؟

ويوضح الجدول التالي - جدول (٣٤) - اتجاهات أفراد العينة نحو قيمة الوحدة، حيث تبيَّن أن غالبية المبحوثين يؤمنون بقيمة الوَحْدَة والتحالف بين المسلمين جميعًا من أجل تحقيق التقدُّم، فجاءت العبارة: (أرى أننا لكي نتقدَّم يجب أن نتَّحد ونتحالف مع كافَّة المسلمين في العالم) في الترتيب الأول، ثم اتَّفق معظم المبحوثين على وجوب مناصرة المسلمين المضطهدين في العالم، وتبيَّن أيضًا تأييد الغالبية لقيام تحالف سياسي وعسكري بين دول العالم الإسلامي.

وقد تبيَّن انقسام اتجاهات المبحوثين حول العبارة: (الوَحْدَة الوطنية تتطلب بالضرورة أن تكون أمور الدين شخصية وبعيدة عن أمور الحياة العامَّة)، ويشير هذا الانقسام إلى تردد البعض في اتِّخاذ موقف حول ما إذا كانت العلمانية ضرورة لضمان عدم الانشقاق والفرقة بين أفراد المجتمع.

جدول رقم (٣٤) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة الوحدة (ن = ٢٠٣)

العـبـارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
أعتقد أن مسئولية كل حكومة إسلامية تنحصر في حدود دولتها	٧٧	٥٨	٦٨	٣٩٧	١٣٢,٣	١٧,٢	٥
الوقوف بجانب المسلمين المضطهدين في العالم واجب على كل مسلم في أي مكان	١٢٢	٣٣	٤٨	٤٨٠	١٦٠	٢٠,٩	٢
الوحدة الوطنية تتطلب بالضرورة أن تكون أمور الدين شخصية وبعيدة عن أمور الحياة العامَّة	٤٢	٨١	٨٠	٤٤٤	١٤٨	١٩,٣	٤
أؤمن بأهمية التحالف السياسي والعسكري بين دول العالم الإسلامي	١٠٢	٦١	٤٠	٤٦٨	١٥٦	٢٠,٣	٣
أرى أننا لكي نتقدم يجب أن نتحد ونتحالف مع كافة المسلمين في العالم	١٣٤	٤٢	٢٧	٥١٣	١٧١	٢٢,٣	١
الإجمالي					٧٦٧,٣	١٠٠	

وربما يُظهر ذلك تأثير الرسائل الإعلامية المتكرِّرة التي تحاول إقناع الجماهير بهذه الفكرة. كما يبدو أيضًا تأثير وسائل الإعلام فيما أظهرته النتائج من تشتت آراء المبحوثين حول العبارة: (أعتقد أن مسئولية كل حكومة إسلامية تنحصر في حدود دولتها)، مما يشير إلى أن بعض الاتجاهات السياسية للنشء تنبني أحيانًا كثيرة على ما يفرضه الواقع السياسي وهنا تكون اتجاهات الأفراد أقرب إلى التسليم بالأمر الواقع.

ط - اتجاهات النشء حول قيمة المشاركة السياسية للمرأة:

قرَّر الإسلام مبدأ المساواة بين الناس، وألغى الفوارق بين المرأة والرجل في الطبيعة والدين والعنصر، كما ألغى التمييز بينهما في الحقوق الإنسانية المشتركة، إلا أن الأعراف السائدة في بعض المجتمعات أبقت على كثير من مظاهر التمييز بين الرجل والمرأة خاصَّة فيما يتعلق بالأمور السياسية في المجتمع، ومن ذلك التحيز ضد المرأة في المشاركة السياسية لصالح الرجال، مع تبرير هذا التمييز والتحيز من خلال إلباس القضية أبعادًا دينيَّة ومحاولة الاستناد إلى مبادئ الإسلام؛ لمنع المرأة من ممارسة حقوقها السياسية.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحدُّ من مشاركة المرأة في الحياة العامَّة بشكل عامّ والحياة السياسية بشكل خاصّ[(١)]، ومن أهم وأخطر هذه

(١) انظر: سلوى جمعة: الأمن السياسي، تقرير اليونيفم (تقدم المرأة العربية)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٤م،ص٢٦٦ - ٢٧٨.

العوائق وجود اتجاهات سلبية نحو المشاركة السياسية للمرأة لدى النساء أنفسهن، وهذا ما أكَّدته بعض الدراسات ومن بينها الدراسة التي أجراها « خالد أحمد » حول المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والتي دلَّت أن اقتناع المرأة الكويتية بمسألة المشاركة السياسية متوسط ويميل إلى الانخفاض. ولكنه يزداد بين النساء الأعلى تعليمًا[١].

وبناء على ما تقدم يمكن أن نتساءل إلى أي حدٍّ يتأثر النشء بمثل هذه الاتجاهات الرافضة لمشاركة المرأة في العمل السياسي؟ ويوضح الجدول التالي اتجاهات المبحوثين نحو المشاركة السياسية للمرأة.

جدول رقم (٣٥) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة المشاركة السياسية للمرأة (ن = ٢٠٣)

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
أعتقد أن المرأة ليس لها حق في أن تعطي صوتها في الانتخابات العامة	٣٢	٤١	١٣٠	٥٠٤	١٦٨	١٨,٢	١
أرى أن بعض النساء لديهن القدرة على القيادة بحكمة ومهارة	١١٣	٦١	٢٩	٤٩٠	١٦٣,٣	١٧,٧	٢
يتساوى عندي أن يكون رئيس الجمهورية رجل أو امرأة	٨٤	٥٧	٦٢	٣٨٤	١٢٨	١٣,٩	٦
أعتقد أن المرأة لا تصلح للعمل في السياسة	٤١	٦٨	٩٤	٤٥٩	١٥٣	١٦,٦	٤
أرى أن مشاركة المرأة الرجل في صنع القرارات السياسية مفيد للمجتمع	١٠٢	٦٩	٣٢	٤٧٦	١٥٨,٧	١٧,٢	٣
تولي المرأة المناصب القيادية يخالف الشرع	٥٠	٥٧	٩٦	٤٥٢	١٥٠,٧	١٦,٤	٥
الإجمالي					٩٢١,٦	١٠٠	

وقد كشفت النتائج - كما يوضح الجدول السابق (٣٥) - أن غالبية النشء يؤمنون بحقِّ المرأة في التصويت في الانتخابات العامة، حيث رفض معظم المبحوثين العبارة: (أعتقد أن المرأة ليس لها حق في أن تعطي صوتها في الانتخابات)، وقد تبيَّن اقتناع الغالبية بقدرة بعض النساء على القيادة بحكمة ومهارة، كما وافقت الغالبية على حقِّ المرأة في مشاركة الرجل في صنع القرارات السياسية.

---

(١) خالد أحمد الشلال: توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية)، بحث منشور (في) حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية السادسة والعشرون، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٥م، ص٩٩.

تباينت اتجاهات أفراد العينة حول العبارة:(أعتقد أن المرأة لا تصلح للعمل في السياسة)، مما يشير إلى ضعف الثقة في قدرة المرأة على خوض العمل السياسي، كما انقسمت اتجاهات المبحوثين حول ما إذا كان تولي المرأة المناصب القيادية يخالف الشرع، وظهر انقسام حاد بين أفراد العينة حول العبارة: (يتساوى عندي أن يكون رئيس الجمهورية رجل أو امرأة). ويكشف هذا التشتت عن انخفاض درجة الوعي بعدم جواز تولي المرأة رئاسة الدولة طبقًا للإجماع الفقهي.

يشير ما سبق أن اتجاهات النشء نحو المشاركة السياسية للمرأة إيجابية إلى حدٍّ كبير، إلا أن ثقة النشء في قدرة المرأة على النجاح في العمل السياسي محدودة، وربما يعكس ذلك اتجاهًا عامًّا في المجتمع، وبالتالي يظهر ذلك تأثير التنشئة السياسية التي تؤكِّد بعض المعتقدات التقليدية التي تشكِّك في قدرات المرأة وفي أهليتها السياسية.

ي – اتجاهات النشء حول قيمة الانتماء:

هل يعاني المجتمع المصري من (أزمة الانتماء)؟ وهل تتعلَّق هذه الأزمة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية باعتبار أن تشكيل الوعي الوطني أحد المهام التي توكل إلى وسائط التنشئة المتعددة؟ أم أن أسباب هذه الأزمة إن وجدت يعود إلى عوامل ترتبط بالتغيرات البنائية التي حدثت في المجتمع خلال عدة عقود متوالية. لقد ذهبت « إلهام عبد الحميد » إلى أن أهم أسباب هذه الأزمة تنبع من تعذُّر استيعاب النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع لمتطلبات أبنائه من حيث نوع الخدمة التعليمية المُقدَّمة لهم أو العمل أو المسكن، مما أدَّى إلى تدهور مستوى المعيشة وانعكس ذلك على اختلاط النسق القيمي وأدَّى إلى ظهور حالة من التمزُّق والشعور بالاغتراب. ومن هنا ساد الانقسام الفكري والثقافي داخل المجتمع بشكل حادّ[١].

فهل أدَّى ذلك في الوقت الراهن إلى انقسام حادّ في انتماءات النشء ما بين الانتماء المصري والعربي والإفريقي والإسلامي، فلم يعد هناك انسجام بين هذه الأبعاد الأربعة، وبناء على ذلك هل يمكن أن نقول بظهور تناقض في الشخصية المصرية فيما يمكن أن نسميه صراع الانتماءات؟ وإلى أي حدٍّ يمكن أن ينعكس هذا الصراع والانقسام إلى فقدان الهُويَّة لدى بعض الناشئة؟

(١) إلهام عبد الحميد: التنشئة السياسية في العملية التربوية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٣٥ - ١٣٦.

جدول رقم (٣٦) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة الانتماء (ن = ٢٠٣)

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
أفخر بانتسابي إلى المجتمع المصري رغم ما يعانيه من مشكلات	١٣٨	٤٧	١٨	٥٢٦	١٧٥,٣	١٣,١	٢
يشرفني أن أكون أول من يدافع عن الوطن	١٦١	٣٢	١٠	٥٥٧	١٨٥,٧	١٣,٨	١
أؤمن بأن انتمائي للدين يسمو على انتمائي لأي شيء آخر	١٣٠	٤٦	٢٧	٥٠٩	١٦٩,٧	١٢,٦	٤
تشغلني دائمًا قضايا وهموم الوطن	٨٣	٩٥	٢٥	٤٦٤	١٥٤,٧	١١,٥	٦
أعتبر نفسي جزءًا من تراب مصر ولا يمكنني الابتعاد عن الوطن	١٣٤	٤٣	٢٦	٥١٤	١٧١,٣	١٢,٨	٣
أتمنى لو تتاح لي فرصة الهجرة الدائمة لبلد متقدم لأعيش حياة أفضل	٥١	٧٥	٧٧	٤٣٢	١٤٤	١٠,٧	٧
لا يمنعني حبي لديني عن اعتزازي بعروبتي	١٤١	٤١	٢١	٥٢٦	١٧٥,٣	١٣,١	٢
أعتقد أن انتمائي مصري إفريقي فقط.	٣٣	٤٣	١٢٧	٥٠٠	١٦٦,٧	١٢,٤	٥
الإجمالي					١٣٤٢,٧	١٠٠	

يكشف الجدول السابق - جدول (٣٦) - عن اتجاه إيجابي نحو قيمة الانتماء، حيث تبيَّن أن معظم المبحوثين قد أعربوا عن شعور وطني قوي يصل إلى درجة التضحية بالنفس من أجل الوطن، كما تبيَّن أن الغالبية يفخرون بانتسابهم للمجتمع المصري رغم ما يعانيه من مشكلات، وقد وافق غالبية المبحوثين على العبارة: (أعتبر نفسي جزءًا من تراب مصر ولا يمكنني الابتعاد عن الوطن).

وبذلك يتَّضح من استجابات النشء أن لديهم اتجاهات إيجابية نحو الانتماء الوطني، ويمكن أن نفسر ذلك بأن الناشئة الذين لم يخوضوا معترك الحياة بعد، لم يتعرضوا للتمزق أو الاغتراب الذي يمكن أن ينتهي بهم إلى (أزمة الانتماء)، مما يعني أن التنشئة ليست السبب الرئيسي في زعزعة الانتماء لدى المواطنين.

وقد أبدى معظم المبحوثين اتجاهًا إيجابيًّا نحو الانتماء الديني، حيث تبيَّن أن غالبية النشء يوافقون على العبارة: (أؤمن بأن انتمائي للدين يسمو على انتمائي لأي شيء آخر)، وجاءت هذه العبارة في الترتيب الرابع مما يكشف أن شعور النشء بالانتماء الوطني أعلى من الشعور بالانتماء الديني، ولكنه يكشف أيضًا عدم التعارض بين الانتماء الوطني والانتماء الديني في اعتقاد النشء.

وقد أوضحت الاستجابات رفض الأكثرية لعبارة: (أعتقد أن انتمائي مصري إفريقي فقط)، ويشير ذلك إلى امتلاكهم رؤية واعية بهويَّتهم الحضارية.

ويظهر تردد أفراد العينة حول العبارة: (تشغلني دائمًا قضايا وهموم الوطن).

كما انقسمت اتجاهاتهم حول العبارة: (أتمنى لو تتاح لي فرصة الهجرة الدائمة لبلد متقدم لأعيش حياة أفضل).

وربما يكشف ذلك عن التناقض بين الاتجاهات والسلوك، حيث أبدى المبحوثين اتجاهًا إيجابيًّا قويًّا نحو الانتماء الوطني لكنه لا ينعكس على مستوى السلوك أو الفعل.

ك - اتجاهات النشء حول قيمة الحرية:

كفل الإسلام للأفراد حرية الرأي، وحرية العقيدة، وحرية التعليم، وحرية التملك، وحرية التنقل، وكافَّة شُعَب الحرية بغير قيود سوى ما تستلزمه مصلحة الجماعة[١].

وقد أكدَّت الشريعة الإسلامية على ضمان الحقوق السياسية للمواطنين، وعلى رأسها الحرية السياسية في حدود الضوابط الشرعية.

ومما لاشك فيه أن التربية الدينية السليمة للناشئة تساعد في تعميق فهمهم للمعنى الصحيح للحرية. كما تلعب أساليب التنشئة السياسية دورًا أساسيًّا - مباشرًا وغير مباشر - في تشكيل رؤية الصغار لمفهوم الحرية، حيث ينمو مفهوم الحرية مع الفرد في ضوء التفاعلات والعلاقات التي يدخل فيها، وما يتعرض له من مواقف مختلفة.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنه كلما توفر في المدرسة المناخ الديمقراطي السليم الذي يتيح للنشء التعبير عن الرأي والمشاركة في القضايا التي تهمه، كلما تحقَّقت لهم الحرية[٢].

ومن هنا يمكن أن نتساءل:

هل تسمح أساليب التنشئة في المجتمع المصري للنشء بتشكيل اتجاه إيجابي نحو قيمة الحرية؟ وكيف يدرك الصغار معنى الحرية؟

وإلى أي مدى يرتبط هذا المعنى بالتصور الإسلامي للحرية؟

(١) انظر: محمد سليم العوا: مرجع سابق، ص٢٠٦.

(٢) ماجدة ناصر أمين: مفهوم الحرية لدى طلاب المدرسة الثانوية في مصر - دراسة حالة لطلاب الفيوم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، قسم أصول التربية، ١٩٩٨م، ص١٧.

جدول رقم (٣٧) يوضح المتوسطات الوزنية لقيمة الحرية (ن = ٢٠٣)

العبارات	أوافق تمامًا	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	مج ك	ك المعدلة	٪	الترتيب
أرى أنه يحق لكل فرد أن يختار عقيدته كيفما يشاء	١١٢	٥٢	٣٩	٤٧٩	١٥٩,٧	١٤,٢	٥
يجب أن يكون التعبير عن الرأي مكفولًا لكل الناس	١٤٣	٤٢	١٨	٥٣١	١٧٧	١٥,٧	٢
أعتقد أن المبادئ الدينية تقيد من حرية الإنسان	٩٧	٣٢	٧٤	٣٨٣	١٢٧,٧	١١,٤	٧
حريتي تتحقق بسعادتي وشعوري باللذة حتى إذا أصابني أو أصاب الآخرين ضرر	٤٠	٣٥	١٢٨	٤٩٤	١٦٤,٧	١٤,٦	٤
أؤمن بأن تكون الضوابط الأخلاقية حاكمة لاختياراتي وقراراتي	١٤٨	٤٤	١١	٥٤٣	١٨١	١٦,١	١
من حق الفرد أن يحكم على الأفكار الجديدة بحرية تامة دون الاهتمام برأي الآخرين حتى لو كانوا أكبر منه أو أكثر منه خبرة	٦١	٥١	٩١	٤٣٦	١٤٥,٣	١٢,٩	٦
للفرد الحق أن يعتقد ما يشاء من الأفكار طالما لا تضر غيره	١٢٩	٤٧	٢٧	٥٠٨	١٦٩,٣	١٥,١	٣
الإجمالي					١١٢٤,٧	١٠٠	

وقد تبيَّن من الجدول السابق – جدول (٣٧) - اتجاهات المبحوثين نحو قيمة الحرية، وقد أوضحت الاستجابات أن غالبية المبحوثين يوافقون على العبارة: (أؤمن بأن تكون الضوابط الأخلاقية حاكمة لاختياراتي وقراراتي).

وبذلك يتَّضح أنهم يقرون بأن الحرية ليست مطلقة ولا تسير حسب الأهواء الشخصية.

وقد تبين أن معظم المبحوثين يؤيدون إطلاق حرية التعبير عن الرأي لكلِّ الناس، كما يوافق أكثرية المبحوثين على حق الفرد في حرية الاعتقاد طالما لا يلحق الضرر بالآخرين.

ويرفض أكثر المبحوثين الحرية في بمعناها الليبرالي المتطرف، حيث عارضوا العبارة:

(حريتي تتحقَّق بسعادتي وشعوري باللذة حتى إذا أصابني أو أصاب الآخرين ضرر).

وفيما يتعلق بحرية العقيـدة، تبيَّن أن مجموعة كبيرة من المبحوثين توافق على العبارة:(أرى أنه يحق لكل فرد أن يختار عقيدته كيفما يشاء)، وإن بدا التردد واضحًا لدى بعض المبحوثين في قبول هذا المبدأ.

وقد انقسمت اتجاهات المبحوثين حول حقّ الفرد في الحرية الفكرية في حال كانت تتعارض مع آراء الكبار أو أصحاب الخبرة.

وظهر انقسام حادّ في الاتجاهات حول العبارة: (أعتقد أن المبادئ الدينية تقيد من حرية الإنسان)، وربما يدلُّ ذلك على عدم إدراك النشء للفرق بين القيود التي يمكن أن تحدَّ من حرية الفرد، وبين الضوابط التي تعمل على ترشيد الحرية وربطها بالمسئولية الاجتماعية.

وعمومًا تكشف استجابات النشء عن اتجاه إيجابي نحو قيمة الحرية بالمفهوم الإسلامي، في مقابل رفض الغالبية للمفهوم الليبرالي للحرية.

٦ - العلاقة الارتباطية بين القيم السياسية التي يتمسك بها النشء:

تتميز المبادئ والقيم الإسلامية بالتكامل والوحدة مما يجعلها غير قابلة للتجزئة، ومِن ثَمَّ يجب على المسلم أن يؤمن بها جملة، وليس له أن يتخير منها أو يسقط بعضها، وعليه فلا يجوز للمسلم أن يتمسك بالقيم الأخلاقية الإسلامية ويتخلَّى عن القيم السياسية الإسلامية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نتساءل:

إلى أي مدى يتمسك النشء بالقيم الإسلامية ككلٍّ متكامل ومتشابك.

وإلى أي مدى تعبر اتجاهات النشء عن تماسك المنظومة القيمية الإسلامية لديهم؟

جدول رقم (٣٨) يوضح العلاقات الارتباطية بين القيم السياسية (ن = ٢٠٣)

القيم السياسية	الحرية	الانتماء	مشاركة المرأة	الوحدة	المعارضة	الديمقراطية	المشاركة	العدالة	المساواة	الحاكمية	القوة
القوة	* ٠,١٥٩	٠,١٣٢	* ٠,١٧٤	* ٠,١٦١	٠,٠٥٢	** ٠,١٨٢	** ٠,٢٥٠	** ٠,٢١٤	** ٠,٣٠٣	** ٠,١٩٩	-
المرجعية الدينية/ العلمانية	** ٠,٣٠٩	** ٠,٢٠٦	** ٠,٢٥٢	** ٠,٢٤٥	** ٠,٢٣٧	** ٠,٢٧٤	** ٠,٢٧٣	** ٠,٣٧٤	** ٠,٣٥٧	-	-
المساواة	** ٠,٤٧٩	** ٠,٣٨٦	** ٠,٥١١	** ٠,٢٤٦	** ٠,٢٧٤	** ٠,٤٨٦	** ٠,٣٤٦	** ٠,٤٦٧	-	-	-
العدالة الاجتماعية	** ٠,٣٢٥	** ٠,٣٣٧	** ٠,٣٦٦	** ٠,٢٠٣	** ٠,١٩١	** ٠,٣٣٠	** ٠,٣٢١	-	-	-	-
المشاركة	** ٠,٣١٣	** ٠,٢٦٠	** ٠,٢٥٠	** ٠,٢٨٦	* ٠,١٥٨	** ٠,٣٢٢	-	-	-	-	-
الديمقراطية والشورى	** ٠,٤٦١	** ٠,٣٨٢	** ٠,٤٢٦	** ٠,٢١٦	** ٠,٢٧٥	-	-	-	-	-	-
المعارضة	** ٠,٣٩١	** ٠,٢٨٢	** ٠,٣٧٦	** ٠,١٩٣	-	-	-	-	-	-	-
الوحدة	** ٠,٣٨٨	** ٠,٣٦٤	** ٠,٢٠٢	-	-	-	-	-	-	-	-
المشاركة السياسية للمرأة	** ٠,٥١٠	** ٠,٣٩٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الانتماء	** ٠,٥٠٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الحرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

* الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠٥)

** الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠١).

سبق أن تبيَّن من عرض الجداول الخاصّة بالمتوسطات الوزنية للقيم السياسية لدى المبحوثين، أن النشء لديهم اتجاهات إيجابية نحو القيم السياسية الإسلامية، وبالكشف عن طبيعة العلاقات الارتباطية بين القيم السياسية - كما في جدول (٣٨) - دلَّت النتائج على ما يلي:

١ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة القوة وكل من القيم: الديمقراطية، المشاركة، العدالة، المساواة، الحاكمية. علاوة على وجود علاقة إيجابية دالة عند (٠,٠٥) بين القوة وقيم:الحرية، مشاركة المرأة، الوحدة. كما تبيَّن عدم وجود علاقة دالة بين القوة والانتماء، والمعارضة.

٢ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة الحاكمية وبين باقي القيم الأخرى.

٣ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة المساواة وبين باقي القيم الأخرى.

٤ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة العدالة وبين باقي القيم الأخرى.

٥ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة المشاركة وبين القيم: الحرية، الانتماء، مشاركة المرأة، الوحدة، الديمقرطية، بينما كانت العلاقة إيجابية دالة عند مستوى (٠,٠٥) بين قيمة المشاركة وقيمة المعارضة.

٦ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة الديمقراطية وباقي القيم الأخرى.

٧ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة المعارضة والقيم: الحرية، الانتماء، مشاركة المرأة، الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، المساواة، الحاكمية.

٨ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة الوحدة والقيم: الحرية، الانتماء، مشاركة المرأة، الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، المساواة، الحاكمية، المشاركة.

٩ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة المشاركة

السياسية للمرأة والقيم: الحرية، الانتماء، الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، المساواة، الحاكمية، المشاركة، المعارضة.

١٠ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة الانتماء والقيم: الحرية، الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، المساواة، الحاكمية، المشاركة، المعارضة، المشاركة السياسية للمرأة.

١١ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قيمة الحرية والقيم: الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، المساواة، الحاكمية، المشاركة، المعارضة، المشاركة السياسية للمرأة، الانتماء.

وبذلك يمكن القول أن هناك علاقات ارتباطية إيجابية بين القيم السياسية الإحدى عشر، مما يشير إلى تلازم هذه القيم وتشابكها في منظومة مترابطة، على سبيل المثال، يمكن القول أنه كلما زاد الاتجاه نحو قيمة الحاكمية، تزايد الاتجاه نحو القيم السياسية الإسلامية الأخرى.

٧ - العلاقات الارتباطية بين القيم السياسية وسِنّ المبحوثين:

هل يؤثر سن النشء في درجة تمسكهم بالقيم السياسية الإسلامية؟ بمعنى آخر: هل اتجاهات النشء نحو القيم السياسية الإسلامية تزداد قوة كلما تزايد سِنّ الفرد، أم العكس؟

جدول رقم (٣٩) يوضح العلاقات الارتباطية

بين سن أفراد العينة والاتجاه نحو القيم السياسية

القيم السياسية	السن		
	ر	ت ر	الدلالة
القوة	-٠,١	٠,١٥٤	-
المرجعية الدينية/ العلمانية	٠,٢٢٣	٠,٠٠١	**
المساواة	٠,١٣٠	٠,٠٦٥	-
العدالة الاجتماعية	٠,٠٦٧	٠,٣٤٤	-
المشاركة	٠,١٤٦	٠,٠٣٧	*
الديمقراطية والشورى	٠,٢٢٢	٠,٠٠١	**
المعارضة	٠,١١٤	٠,١٠٦	-
الوحدة	٠,٢٠٥	٠,٠٠٣	**

القيم السياسية	السن		
	ر	ت ر	الدلالة
المشاركة السياسية للمرأة	٠,٠٥٣	٠,٤٥٦	-
الانتماء	٠,١٣٦	٠,٠٥٤	-
الحرية	٠,١٨٨	٠,٠٠٧	**

Pearson Correlation

* الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

** الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠١).

بالكشف عن العلاقات الارتباطية بين سِنِّ المبحوثين وبين القيم المختلفة تبين - كما يوضح جدول (٣٩) - ما يلي:

١ - عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين ارتفاع السِّنِّ والقيم: القوة، المساواة، العدالة الاجتماعية، المعارضة، المشاركة السياسية للمرأة، الانتماء.

٢ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين ارتفاع السن والقيم: المرجعية الدينية، الديمقراطية والشورى، الوحدة، الحرية.

٣ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين ارتفاع السن وقيمة المشاركة.

ويعني ذلك أنه كلما ارتفع سِنّ الفرد، وبالتالي تزايد وعيه، كلما كان أكثر قبولًا للقيم الإسلامية المتمثلة في: المرجعية الدينية والديمقراطية والشورى والوحدة والحرية والمشاركة. وتشكل قيمة المرجعية الدينية على وجه الخصوص أهمية كبيرة إذ تشكل محورًا رئيسيًّا في الممارسة السياسية. ويمكن القول أنه برغم الصورة المشوَّهة التي تبثُّها بعض وسائل الإعلام عن القيم السياسية الإسلامية وتحاول أن تطبعها في أذهان الصغار، إلا أنها لم تؤثر بشكل كبير في خلخلة القيم الإسلامية لدى النشء المسلم. وربما يرجع ذلك إلى قوة القيم الإسلامية التي يصعب إزاحتها وإحلال القيم السياسية الغربية بدلًا منها بشكل كُلِّي. كما أن هذه النتيجة ربما تُؤكِّد الملاحظات التي انتهت إليها بعض الدراسات أن أغلب ما يكتسبه الأطفال من التليفزيون وقتي في تأثيره[1]. ومعنى ذلك أن وسائط التنشئة المباشرة كالأسرة والمدرسة والمسجد يمكنها، أن تؤدّي دورًا أكثر تأثيرًا من وسائل الإعلام في تشكيل الثقافة السياسية للصغار إذا ما أحسن تفعيل دورهم.

---

(١) هادي نعمان الهيتي: ثقافة الطفل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مارس ١٩٨٨م، ص١٣٦.

٨ - تباين اتجاهات النشء نحو القيم السياسية باختلاف نمط المدرسة:

هناك من يرى أن لاختلاف نمط المدرسة أثرًا في تشكيل الثقافة السياسية للصغار، وقد انتهت إحدى الدراسات إلى أن تنوع واختلاف المدارس في مرحلة التعليم الأساسي يؤدِّي إلى اختلاف المعلومات السياسية للتلاميذ، وأن مدارس اللغات الخاصَّة لها تأثير سلبي على شعور الأطفال نحو الانتماء الوطني، ودلَّت نتائج هذه الدراسة إلى وجود فروق دالة بين المدارس حول الاتجاه نحو قيمة الديمقراطية(١).

جدول رقم (٤٠) يوضح معنوية الفروق في القيم السياسية بين طلاب المدارس الحكومية ومدارس اللغات الخاصة حيث ن١ (١٢٥)، ن٢ (٣٩)

القيم السياسية	متوسط القيم في المدارس الحكومية	متوسط القيم في مدارس اللغات الخاصة	ت المحسوبة	الدلالة
القوة	١٣,٢	١٣,١	٠,٤٩٤	٠,٦٢٢
المرجعية الدينية/ العلمانية	٢١,٦	٢١,٣	٠,٦١٠	٠,٥٤٢
المساواة	١٩,٤	١٩,٧	٠,٦٧٣-	٠,٥٠٢
العدالة الاجتماعية	١١,٩	١٢,٤	١,٧٨١-	٠,٠٧٧
المشاركة	١٥,٩	١٤,٩	١,٩٦٦	٠,٠٥١
الديمقراطية والشورى	٢٩	٢٩,٧	١,١١٩-	٠,٢٦٥
المعارضة	١١,٦	١٢,١	١,٧١٨-	٠,٠٨٨
الوحدة	١١,٣	١١,٧	١,٠٧٤-	٠,٢٨٤
المشاركة السياسية للمرأة	١٣,٤	١٤,٢	١,٦٧٤-	٠,٠٩٦
الانتماء	١٩,٩	٢٠,٥	١,١٣٩-	٠,٢٥٧
الحرية	١٦,٨	١٧,١	٠,٦٧٧-	٠,٤٩٩

* يوجد تباين دال عند أقل من (٠,٠٥).

** يوجد تباين دال عند أقل من (٠,٠١).

T - Test for Equality of Means

(١) نجدة إبراهيم علي سليمان:التنشئة السياسية في المدارس المختلفة بالتعليم الأساسي بمحافظة القاهرة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليه ١٩٩٣م، ص٢٣٤ - ٢٣٥.

جدول رقم (٤١) يوضح معنوية الفروق في القيم السياسية بين طلاب مدارس اللغات التجريبية والمدارس الحكومية حيث ن١ (٣٩)، ن٢ (١٢٥)

القيم السياسية	متوسط القيم في مدارس اللغات التجريبية	متوسط القيم في المدارس الحكومية	ت المحسوبة	الدلالة
القوة	١٢,٨	١٣,٢	-١,٢٩٩	٠,١٩٦
المرجعية الدينية/ العلمانية	٢٢,١	٢١,٦	٠,٩٩٤	٠,٣٢٢
المساواة	١٨,٨	١٩,٤	-١,٠٨٢	٠,٢٨١
العدالة الاجتماعية	١١,٤	١١,٩	-١,٥٢٧	٠,١٢٩
المشاركة	١٥,٦	١٥,٩	-٠,٥٩٣	٠,٥٥٤
الديمقراطية والشورى	٢٨,٣	٢٩	-١,١٢٧	٠,٢٦٢
المعارضة	١١,٩	١١,٦	١,١٢٥	٠,٢٦٢
الوحدة	١١,٢	١١,٣	-٠,١٧١	٠,٨٦٤
المشاركة السياسية للمرأة	١٣,٧	١٣,٤	٠,٥٧٤	٠,٥٦٧
الانتماء	١٩	١٩,٩	-١,٦٣٤	٠,١٠٤
الحرية	١٦,٧	١٦,٨	-٠,٠٩٥	٠,٩٢٤

* أقل من (٠,٠٥) يوجد تباين دال

** أقل من (٠,٠١) يوجد تباين دال

T-Test for Equality of Means

جدول رقم (٤٢) يوضح معنوية الفروق في القيم السياسية بين طلاب مدارس اللغات التجريبية ومدارس اللغات الخاصة ن١ (٣٩)، ن٢ (٣٩)

القيم السياسية	متوسط القيم في مدارس اللغات التجريبية	متوسط القيم في اللغات الخاصة	ت المحسوبة	الدلالة
القوة	١٢,٨	١٣,١	-٠,٧٢٧	٠,٤٦٩
المرجعية الدينية / العلمانية	٢٢,١	٢١,٣	١,٢٦١	٠,٢١١
المساواة	١٨,٨	١٩,٧	-١,٤١٧	٠,١٦١
العدالة الاجتماعية	١١,٤	١٢,٤	-٢,٨٠٣	٠,٠٠٦
المشاركة	١٥,٦	١٤,٩	١,١٩٣	٠,٢٣٧
الديمقراطية والشورى	٢٨,٣	٢٩,٧	-١,٩٤٩	٠,٠٥٥
المعارضة	١١,٩	١٢,١	-٠,٣٨٩	٠,٦٩٨

القيم السياسية	متوسط القيم في مدارس اللغات التجريبية	متوسط القيم في اللغات الخاصة	ت المحسوبة	الدلالة
الوحدة	١١,٢	١١,٧	-١,١٥٧	٠,٢٥١
المشاركة السياسية للمرأة	١٣,٧	١٤,٢	-٠,٩٤٠	٠,٣٥٠
الانتماء	١٩	٢٠,٥	-٢,٢٢٤	٠,٠٢٩
الحرية	١٦,٧	١٧,١	-٠,٧٠٣	٠,٤٨٤

* أقل من (٠,٠٥) يوجد تباين دال.
** أقل من (٠,٠١) يوجد تباين دال.
T-Test for Equality of Means

وقد حاولت الدراسة الحالية اختبار تأثير نمط المدرسة على اتجاهات المبحوثين نحو القيم السياسية الإسلامية، حيث كشفت النتائج - كما توضح الجداول (٤٠)، (٤١)، (٤٢) - ما يلي:

١ - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في الاتجاهات نحو القيم السياسية بين طلاب المدارس الحكومية العربي وطلاب مدارس اللغات الخاصَّة.

٢ - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في الاتجاهات نحو القيم السياسية بين طلاب مدارس اللغات التجريبية وطلاب المدارس الحكومية العربي.

٣ - لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في الاتجاهات نحو القيم السياسية بين طلاب مدارس اللغات التجريبية وطلاب مدارس اللغات الخاصَّة.

وتشير هذه النتائج إلى عدم وجود اختلافات في اتجاهات المبحوثين طبقًا لنمط المدرسة، ويعني ذلك اختلاف نتائج الدراسة الحالية مع الدراسة المشار إليها سابقًا، وربما يرجع هذا الخلاف لسببين، أولهما اختلاف سِنّ أفراد العينة في الدراستين، أما السبب الثاني فيرتبط باختلاف الفترة التي أجريت فيها الدراستين، حيث أجريت الدراسة الأولى في حدود عام (١٩٩٠م)، أي قبل أحداث سبتمبر (٢٠٠١م)، وقبل انتشار الروح المعادية للإسلام والمسلمين التي ارتبطت بما أسمته الولايات المتحدة « الحرب على الإرهاب »، ويمكن أن نستنتج أن العداء للإسلام وللمسلمين قد أسفر عن تمسك النشء المسلم - باختلاف طبقاتهم وخلفياتهم الاجتماعية - بالمبادئ الإسلامية أكثر من ذي قبل، مما يبرر الاتفاق في الاتجاهات نحو القيم السياسية الإسلامية بين النشء مع اختلاف نوع المدرسة.

٩ - العلاقات الارتباطية بين القيم السياسية وبعض المتغيرات الخاصّة بالمشاهدة التليفزيونية:

سبق أن تناولنا بعض عادات المشاهدة التليفزيونية لأفراد العينة من النشء، ونظرًا للمناخ العامّ الذي يفرض على أفراد العينة من طلاب المرحلة الثانوية التركيز الشـديد في الاسـتذكار بشكل يجعلهم يكادون يتفرغون للمدرسة والدروس الخصوصية طيلة فترة الدراسة. فقد تبيَّن من خلال النتائج أن غالبية المبحوثين من متوسطي المشاهدة، وقد تبيَّن أيضًا أن غالبية أفراد العينة لا يتوفر لهم الجو اللازم للتركيز أثناء المشاهدة التليفزيونية، كما تبين ارتفاع مستوى المشاركة الأسرية عند مشاهدة التليفزيون، مما يعني أن الأسرة المصرية ما زال في استطاعتها توجيه الأبناء أثناء متابعة قنوات التليفزيون المختلفة، كما كشفت النتائج أن أكثر الأسر تتدخل بمنع أبنائها من المشاهدة في بعض الحالات التي تستلزم ذلك.

وفي السطور التالية نحاول إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين بعض عادات المشاهدة عند المبحوثين وبين الاتجاه نحو القيم السياسية، لكي نستكشف مدى تأثير التليفزيون على تشكيل القيم السياسية لدى النشء. وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الخاصَّة بذلك:

جدول رقم (٤٣) يوضح العلاقة الارتباطية بين
مشاركة الأسرة لأبنائها في المشاهدة والاتجاه نحو القيم السياسية

القيم السياسية	مشاهدة التليفزيون بشكل منفرد		
	ر	ت ر	الدلالة
القوة	-٠,٠٤٩	٠,٤٩٠	-
المرجعية الدينية / العلمانية	٠,٠٨٧	٠,٢١٨	-
المساواة	٠,٠٦٧	٠,٣٤١	-
العدالة الاجتماعية	٠,٠٨٨	٠,٢١١	-
المشاركة	٠,١٧٦	٠,٠١٢	*
الديمقراطية والشورى	٠,١٠٠	٠,١٥٧	-
المعارضة	٠,٠٢٨	٠,٦٩٢	-
الوحدة	٠,١٠٨	٠,١٢٦	-
المشاركة السياسية للمرأة	٠,١١٠	٠,١١٨	-

القيم السياسية	مشاهدة التليفزيون بشكل منفرد		
	ر	ت ر	الدلالة
الانتماء	٠,٠١٦	٠,٨١٧	-
الحرية	-٠,٠٢٢	٠,٧٥٣	-

Pearson Correlation

* الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

** الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠١).

أ - توضح النتائج - الجدول (٤٣) - عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين مشاركة الأسرة في المشاهدة التليفزيونية وبين القيم: القوة، المرجعية الدينية، المساواة، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية والشورى، المعارضة، الوحدة، المشاركة السياسية للمرأة، الانتماء، الحرية. كما تبين وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين مشاركة الأسرة في المشاهدة وبين قيمة المشاركة السياسية.

جدول رقم (٤٤) يوضح العلاقة الارتباطية

بين التركيز خلال المشاهدة والاتجاه نحو القيم السياسية

القيم السياسية	التركيز خلال المشاهدة		
	ر	ت ر	الدلالة
القوة	٠,٠٣٥	٠,٦٢٠	-
المرجعية الدينية / العلمانية	-٠,٠٤٦	٠,٥١٨	-
المساواة	-٠,٠١٧	٠,٨٠٤	-
العدالة الاجتماعية	٠,١٠٢	٠,١٤٧	-
المشاركة	٠,٠٠٩	٠,٨٩٥	-
الديمقراطية والشورى	-٠,٠٦٠	٠,٣٩٤	-
المعارضة	-٠,١٠٦	٠,١٣٣	-
الوحدة	٠,٠٧٣	٠,٢٩٩	-
المشاركة السياسية للمرأة	-٠,٠٣٩	٠,٥٧٦	-
الانتماء	-٠,٠٠١	٠,٩٨٧	-
الحرية	-٠,٠٤٣	٠,٥٤٣	-

Pearson Correlation

* الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

** الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠١).

ب - فيما يتعلق بالعلاقة بين التركيز خلال المشاهدة والاتجاه نحو القيم السياسية، يكشف جدول (٤٤) عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين التركيز خلال المشاهدة التليفزيونية وبين جميع القيم السياسية.

جدول رقم (٤٥) يوضح العلاقة الارتباطية بين حجم المشاهدة والاتجاه نحو القيم السياسية

القيم السياسية	حجم المشاهدة		
	ر	ت ر	الدلالة
القوة	٠,٠٨٠-	٠,٢٥٩	-
المرجعية الدينية / العلمانية	٠,٠٢٠	٠,٧٧٩	-
المساواة	٠,٠٨٤-	٠,٢٣٢	-
العدالة الاجتماعية	٠,٠٩٣-	٠,١٨٥	-
المشاركة	٠,٠٥٢	٠,٤٦٥	-
الديمقراطية والشورى	٠,٠٦٩	٠,٣٢٦	-
المعارضة	٠,١٥٠	٠,٠٣٢	*
الوحدة	٠,٠٦٣-	٠,٣٧١	-
المشاركة السياسية للمرأة	٠,١٢٩	٠,٠٦٧	-
الانتماء	٠,٠٣٧-	٠,٥٩٩	-
الحرية	٠,٠٠٧	٠,٩٢٥	-

Pearson Correlation

* الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

** الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠١).

ت - فيما يتعلّق بالعلاقة بين حجم المشاهدة التليفزيونية والاتجاه نحو القيم السياسية، يكشف جدول (٤٥) عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين حجم المشاهدة التليفزيونية وبين القيم: القوة، المرجعية الدينية، المساواة، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية والشورى، المشاركة، الوحدة، المشاركة السياسية للمرأة، الانتماء، الحرية. كما تبين وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين حجم المشاهدة وبين قيمة المعارضة.

توضح هذه النتائج أن مشاهدة النشء لبرامج التليفزيون بشكل منفرد أو جماعي لا تؤثر في اتجاهاتهم نحو القيم السياسية بشكل عام، كما لا يمكننا الجزم بوجود علاقة سببية بين مشاركة الأهل للأبناء في المشاهدة وبين اتجاههم نحو المشاركة السياسية، فهناك

بالقطع عوامل وأسباب أخرى أكثر ارتباطًا تدفع النشء لتبني هذه القيمة. ويمكن تفسير غياب العلاقة بين مشاركة الأسرة للأبناء أثناء مشاهدة التليفزيون وبين تشكيل اتجاهاتهم نحو القيم السياسية، بربطه بما كشفت عنه النتائج السابقة من عدم إقبال النشء على متابعة البرامج السياسية، حيث تبيَّن أن اهتمام المبحوثين الأول يتركز في مشاهدة برامج الأكشن والحركة، أما البرامج السياسية فتأتي في الترتيب الثامن عشر من أولويات المشاهدة. وهذا لا يعني أن نوعيات البرامج الأخرى لا تحمل قيمًا سياسية، ولكنها في الغالب تأتي في هذه البرامج بشكل غير مباشر، ونظرًا لما تبين سابقًا من انخفاض درجة التركيز في المشاهدة لدى المبحوثين، فيمكن افتراض انخفاض درجة تأثير الرسائل غير المباشرة التي تحتاج إلى إعمال العقل لاستيعابها.

علاوة على ذلك فإن ما أسفرت عنه النتائج من عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين التركيز في المشاهدة وبين القيم السياسية يحتاج إلى مزيد من التأمل، مع الأخذ في الاعتبار أننا قمنا بقياس درجة التركيز من خلال مؤشر واحد يتعلَّق بمدى ممارسة المبحوث لأعمال أخرى أثناء المشاهدة التليفزيونية، وهنا يمكن أن نتوقف عند عامل آخر قد يؤدِّي إلى عدم التركيز في مضمون الرسالة التليفزيونية رغم تفرغ الفرد للمشاهدة فقط، وهذا العامل يرتبط بمتابعة الفرد لأكثر من قناة في فترة زمنية وجيزة من خلال التنقل عبر الفضائيات الكثيرة المتاحة والتي تختلف في توجهاتها إلى حدٍّ كبير، مما يساعد على تقليل أو ضعف تأثير الرسالة التليفزيونية الموجهة.

إن تشتت المشاهد بين القنوات المختلفة والبرامج المختلفة يؤثر قطعًا في درجة التركيز، وهذا الأمر أصبح سلوكًا ملازمًا لجمهور التليفزيون بمختلف أنواعه وفئاته، خصوصًا مع وجود جهاز التحكُّم عن بعد الذي سهل هذه العملية.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن الرسالة التي يبثُّها التليفزيون وما تتضمنه من صور ذهنية فقدت كثير من قدرتها في التأثير.

وعلى ذلك يمكن القول: إن التصوُّر الشائع عن التأثير المباشر والقوي للتليفزيون على توجيه الفكر والسلوك لدى الجمهور أصبح جزءًا من الماضي ولا يصف الواقع الحاضر.

ومعنى ذلك أن الافتراض القائل بأن الرسائل المقدمة من خلال التليفزيون أكثر قدرة في التأثير على النشء يحتاج إلى كثير من المراجعة.

وما قلناه عن تأثير درجة التركيز على اتجاهات النشء نحو القيم السياسية، يمكن أن يُفسِّر لنا عدم وجود علاقة ارتباطية بين حجم المشاهدة التليفزيونية وبين الغالبية العظمى من القيم السياسية المعروضة بالدراسة، فالقضية لم تعد تتعلق كثيرًا بطول أو قصر فترات المشاهدة، بعد أن تزايدت القنوات الفضائية بشكل كبير، وأصبح الوقت الذي يقضيه النشء أمام التليفزيون مُقسَّمًا بين عشرات القنوات المتنوعة والمختلفة في المشارب والأهداف والاتجاهات، ولم يعد بمقدور أي من هذه القنوات الاستحواذ على عقل وشعور المتلقي دون غيرها، ولم يعد مضمون الرسائل التي تقدمها قناة واحدة يملي على المشاهد اتجاهاته وسلوكه.

١٠ - العلاقة بين نوعية البرامج المفضلة لدى المبحوثين وبين القيم السياسية:

هل تؤثر نوعية البرامج المفضلة لدى الشباب على اتجاهاتهم نحو القيم السياسية؟

وهل يؤثر انفتاح النشء على الدراما الأجنبية سواء كانت أفلامًا أو مسلسلات - وهو الأمر الذي دلَّت عليه نتائج الدراسة - في إقناعهم بالأفكار والاتجاهات الغربية السياسية وتبنيهم لقيم الغرب؟

هذه التساؤلات يمكن أن تكشف تأثير مضمون الرسالة التليفزيونية على منظومة القيم السياسية الإسلامية.

ويعرض الجدول (٤٦) لطبيعة العلاقات الارتباطية بين نوعية البرامج المفضلة لدى النشء وبين اتجاهاتهم نحو القيم السياسية.

جدول رقم (٤٦) يوضح العلاقة بين نوعية البرامج المفضلة والاتجاه نحو القيم السياسية (ن = ٢٠٣)

القيم السياسية	أفلام الكرتون	برامج تعليمية	برامج أطفال	برامج أكشن	خيال علمي	حكايات وحواديت	إعلانات	مسلسلات عربية	مسلسلات أجنبية	أفلام عربية	أفلام أجنبية	برامج ثقافية	مسابقات	منوعات	أخبار	حوارات مع النجوم	برامج سياسية	برامج دينية	برامج اجتماعية	فيديو كليب
القوة	-٠,٠٠٩	-٠,٠١٩	-٠,١١٠	-٠,١٩٤ **	-٠,١٠٦	-٠,١٧٦ **	-٠,١٣٧ *	-٠,١٩٠ **	-٠,١٢٣ *	-٠,١٩٠ **	-٠,١٦٤ **	-٠,٠٩٢	-٠,١٣٧ *	-٠,١٥٣ **	-٠,١٥٤ **	-٠,٢٠٨ **	-٠,٠٤٧	-٠,٠٢٦	-٠,١٣٤ *	-٠,٢١٢ **
المرجعية الدينية	-٠,٠٨٢	-٠,١٤٢ *	-٠,٠٦٥	-٠,٠٨٠	-٠,٠٠١	-٠,١٤٩ **	-٠,١٠٩ *	-٠,١٢٦ *	-٠,١١٥ *	-٠,١٤٧ *	-٠,٠٣٤	-٠,٠٨٢	-٠,٠٣٤	-٠,١٠٢	-٠,٠٧٠	-٠,٠٩٠	-٠,٠١٢	٠,٠٧٢	-٠,٠٠٢	-٠,١٢٩ *
المساواة	٠,٠٦٣	-٠,٠٥٥	-٠,٠٠٣	-٠,٠٩٧	٠,٠٨٣	-٠,٠٢٠	٠,٠٠٤	-٠,٠٤٤	٠,٠٢٩	-٠,٠٩٣	-٠,٠١٠	٠,٠١٥	-٠,٠١٦	٠,٠١١	-٠,٠١٧	-٠,٠٠١	٠,٠٠٧	-٠,٠٢٤	٠,٠٠٠	-٠,٠١٦
العدالة	-٠,٠٤٦	-٠,١٣٣ *	-٠,٠٣٤	-٠,١٤٧ *	-٠,٠٥٧	-٠,٠٩٠	-٠,٠٦٨	-٠,٠٠٩	-٠,٠٦٢	-٠,٠٣٠	-٠,٠٢٧	-٠,٠٧٥	٠,٠٠٨	-٠,٠٢٢	-٠,٠٤٣	٠,٠٣٤	٠,٠٠٧	٠,٠٣١	-٠,٠٦٦	-٠,٠٥٠
المشاركة	-٠,٠٣٦	٠,٠٢٨	-٠,٠٣٧	-٠,٠٢٢	٠,٠٦٦	-٠,١٤٣ **	-٠,٠٤٤	-٠,٠٥٨	-٠,٠٦٥	-٠,٠٤٤	-٠,٠٢٨	٠,٠٠٠	-٠,٠١٢	-٠,٠٩٤	٠,٠٣٠	-٠,١٠٠	٠,٠٣٠	٠,٠٥٦	-٠,٠٣٣	-٠,٠٩٣
الديمقراطية	-٠,٠٣٦	-٠,٠٥٧	-٠,٠٠٤	-٠,٠٦٠	٠,٠٩٩	-٠,٠٤٠	٠,٠٢٠	-٠,٠٢٨	-٠,٠١٩	-٠,٠٠١	-٠,٠١٢	-٠,٠٢٧	-٠,٠٢٢	٠,٠١١	٠,٠٤٦	٠,٠٤٣	٠,٠٥٦	٠,٠٢٠	-٠,٠٢٥	٠,٠١٦
المعارضة	-٠,٠٦٩	-٠,٠١٣ *	-٠,١١٩ *	٠,٠٨١	٠,١٤٣ *	-٠,٠٢١	٠,٠٣٨	٠,٠٢٦	٠,٠٩٥	-٠,٠٥٨	٠,٠٩٩	-٠,٠٠٤	٠,٠٤٣	٠,٠٧٨	٠,٠٣٣	٠,١٢٩ *	٠,١١٦ *	-٠,٠٨١	-٠,٠٠٩	٠,١٠٧
الوحدة	٠,٠٠٩	-٠,٠٩١	٠,٠٧١	-٠,٠٨٤	٠,١٢٠ *	٠,٠٠٥	٠,٠١٧	-٠,٠٧٧	-٠,٠٠٩	٠,٠٢٧	٠,٠٥١	٠,٠٢٤	-٠,٠٠٣	-٠,٠٠١	٠,٠٣٠	-٠,٠٠٣	٠,٠٨٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٧	-٠,٠١١
مشاركة المرأة	٠,٠٢٣	-٠,٠٨٥	٠,٠٥٦	-٠,٠٧٦	٠,٠٢٧	٠,٠٢٠	٠,٠٨٤	٠,٠٣٩	٠,٠٨٠	٠,٠١٦	٠,٠٣٧	-٠,٠٥٢	٠,٠٤١	٠,١٤٦ **	-٠,١٠٦	٠,١٣١ *	-٠,٠١٠	-٠,١١١ *	-٠,٠٢٥	٠,١٦٢ **
الانتماء	-٠,٠٢٩	-٠,٠٢٩	٠,٠٢٣	-٠,١٠٢	٠,٠٦٦	-٠,٠٢١	-٠,٠٠٧	-٠,٠١٧	-٠,١٠٣	-٠,٠٢٤	٠,٠٢٧	٠,٠٠١	-٠,٠٢٣	٠,٠٣٠	-٠,٠٠٧	٠,٠٦٧	٠,٠٠١	٠,١٠٢	-٠,٠١٩	-٠,٠٣٩
الحرية	-٠,٠١١	-٠,٠٦٤	-٠,٠٠٣	٠,٠٠٨	٠,٠٩٠	-٠,٠٩٠	-٠,٠١٩	-٠,٠٩١	-٠,٠٢٥	-٠,٠٥٠	٠,٠٦٩	-٠,٠٢٨	٠,٠٣٠	-٠,٠٠٧	-٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٤٧	٠,٠٢٢	-٠,٠٢٣	٠,٠٠٦

* الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠٥).
** الارتباط دال عند مستوى معنوية (٠,٠١).
Kendall Correlation.

وبقراءة لنتائج التحليل الإحصائي يتبين ما يلي:

١ - عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو مشاهدة أفلام الكرتون وبين اتجاهات المبحوثين نحو القيم السياسية، كذلك تبيَّن عدم وجود علاقة ذات دلالة بين الاتجاه نحو مشاهدة البرامج الثقافية وبين الاتجاه نحو القيم السياسية، مع ملاحظة أن هذه النوعية من البرامج جاءت في ترتيب مُتأخِّر في أولويات المفاضلة بين نوعيات البرامج لدى المبحوثين، حيث جاءت برامج الأطفال في الترتيب العاشر، بينما جاءت البرامج الثقافية في الترتيب التاسع عشر.

٢ - وجود علاقة ارتباطية سالبة قوية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الاتجاه نحو قيمة القوة وبين الاتجاه نحو مشاهدة برامج الحركة والأكشن، والحكايات والحواديت، المسلسلات العربية، والأفلام العربية، والأفلام الأجنبية، وبرامج المنوعات، والأخبار، والحوارات مع النجوم، وأغاني الفيديو كليب. كما تبيَّن وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الاتجاه نحو قيمة القوة وبين الاتجاه نحو مشاهدة الإعلانات، والمسلسلات الأجنبية، وبرامج المسابقات، والبرامج الاجتماعية. وهذا يعني أن الإكثار من مشاهدة هذه النوعية من البرامج يضعف الاتجاه نحو قيمة القوة، مع ملاحظة أنه قد تمَّ تحديد المؤشرات الخاصَّة بهذه القيمة طبقًا للتصوُّر الإسلامي المعتدل.

٣ - وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الاتجاه نحو قيمة المرجعية الدينية وبين مشاهدة البرامج التعليمية، الإعلانات، المسلسلات العربية، والمسلسلات الأجنبية، والأفلام العربية، وأغاني الفيديو كليب. مع وجود علاقة ارتباطية سالبة قوية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الاتجاه نحو نفس القيمة وبين الاتجاه نحو مشاهدة الحكايات والحواديت.

٤ - عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين قيمة المساواة وبين نوعية البرامج المفضلة لدى النشء.

٥ - وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الاتجاه نحو قيمة العدالة الاجتماعية وبين الاتجاه نحو مشاهدة البرامج التعليمية، وبرامج الأكشن والحركة.

٦ - وجود علاقة ارتباطية سالبة قوية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الاتجاه نحو قيمة المشاركة وبين الاتجاه نحو مشاهدة الحكايات والحواديت.

٧ - عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين قيمة الديمقراطية والشورى - طبقًا للتصور الإسلامي - وبين نوعية البرامج المفضلة لدى النشء.

٨ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الاتجاه نحو قيمة المعارضة وبين الاتجاه نحو مشاهدة برامج الخيال العلمي. في حين تبين وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الاتجاه نحو نفس القيمة وبين الاتجاه نحو مشاهدة البرامج التعليمية وبرامج الأطفال.

٩ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الاتجاه نحو قيمة الوحدة وبين الاتجاه نحو مشاهدة برامج الخيال العلمي.

١٠ - وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الاتجاه نحو قيمة المشاركة السياسية للمرأة وبين الاتجاه نحو مشاهدة برامج المنوعات، وأغاني الفيديو كليب. مع وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الاتجاه نحو نفس القيمة وبين الاتجاه نحو مشاهدة برامج الحوارات مع النجوم، في حين تبيَّن وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الاتجاه نحو هذه القيمة وبين الاتجاه نحو مشاهدة البرامج الدينية.

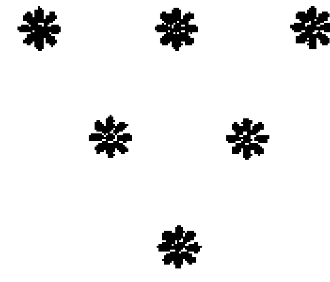
١١ - عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين قيمة الانتماء وبين نوعية البرامج المفضلة لدى النشء. وكذلك عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين قيمة الحرية - طبقًا للتصوُّر الإسلامي - وبين نوعية البرامج المفضلة لدى النشء.

تكشف النتائج السابقة عن خطورة بعض نوعيات البرامج التي يشاهدها النشء مثل: برامج الحركة والأكشن والحكايات والحواديت والأفلام والمسلسلات العربية والأجنبية وأغاني الفيديو كليب، حيث تبيَّن أن هذه النوعية من البرامج تؤثر تأثيرًا سلبيًّا قويًّا على تشكيل اتجاهات النشء نحو القيم السياسية الإسلامية، حيث يمكن أن تقل درجة التمسك بالقيم السياسية الإسلامية لدى النشء مع تزايد الإقبال على هذه النوعية من البرامج.

وقد دلَّت النتائج عن عدم وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة بين الاتجاه نحو جميع القيم السياسية وبين الاتجاه نحو مشاهدة البرامج الدينية، فيما عدا قيمة المشاركة السياسية للمرأة، وكانت العلاقة سلبية، مما قد يشير إلى أن الإقبال على مشاهدة هذه البرامج ربما يضعف قبول مبدأ مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

كما تشير النتائج الخاصَّة بعدم وجود علاقات ارتباطية بين قيمة الانتماء وبين البرامج

التليفزيونية، إلى عدم إبراز هذه القيمة في الرسائل الإعلامية، وربما يرجع ذلك إلى محاولات طمس فكرة الانتماء الوطني والديني في مقابل إفساح المجال للدعوة الأمريكية إلى العولمة. أما عدم وجود علاقات ارتباطية بين قيمة الحرية وبين البرامج التليفزيونية، فلا يشير إلى إهمال قيمة الحرية في الرسائل الإعلامية، بقدر ما يشير إلى إبراز مفهوم الحرية طبقًا للرؤية الليبرالية الغربية على حساب مفهوم الحرية طبقًا للتصوُّر الإسلامي.



خَاتِمَة

يمكن أن تقودنا النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات أساسية نعرضها بإيجاز فيما يلي:

١ - إن المبحوثين من النشء لديهم اتجاهات قوية لقبول القيم السياسية الإسلامية كأساس موجه للعملية السياسية في المجتمع، وربما ينقصهم فقط التوجيه السليم؛ لتبني هذه القيم.

٢ - إن الجانب المعرفي لدى النشء الخاص بالمبادئ السياسية الإسلامية على وجه الخصوص يحتاج إلى دعم، فهم يحتاجون إلى زيادة الوعي فيما يتعلّق بمغزى بعض القيم التي تعرَّضت للتشويه على مدى عقود طويلة، مثل: قيمة القوة والمرجعية الدينية والمعارضة والمشاركة السياسية للمرأة.

٣ - على الرغم مما أكَّدته النتائج من وجود اتجاهات إيجابية لدى النشء نحو القيم السياسية الإسلامية، إلا أنه اتَّضح عدم قدرتهم على ربط الاتجاه بالسلوك إلى حد ما، حيث يتمثل دور هذه القيم لديهم في حدود إثارة الإعجاب بالمبادئ الإسلامية دون أن تُفعَّل في إطار العمل التطبيقي، مما يعني أن هذه القيم لا تؤدِّي وظائفها المتوقعَة كموجهات للسلوك السياسي.

٤ - إن الافتراض الذي بدأت به الدراسة القائل بأن المضامين الإعلامية الأكثر تأثيرًا هي المضامين الأقرب إلى المعتقدات الشخصية التي يكتسبها المرء أثناء نموه وتنشئته من البيئة الاجتماعية المحيطة به، افتراض صحيح إلى حدٍّ كبير، خصوصًا إذا قدمت الأحداث الواقعية برهانًا يُؤكِّد هذه المعتقدات، ومن الواضح أن الهجمات الغربية الأخيرة على المسلمين قد قامت بهذا الدور، حيث أيقظت في نفوس النشء الإعجاب بالمبادئ والقيم السياسية الإسلامية، مما يعني أن المحاولات التي دامت أكثر من قرن بهدف إحلال القيم الغربية محل القيم الإسلامية لم تنجح في جعل القيم السياسية الغربية ذات سيطرة فكرية ومادية عميقة وراسخة في المجتمع رغم تبني الصفوة السياسية لها. ويعني أيضًا أن القيم الإسلامية بما تتميز به من قوة لم تمت وما زالت حية في نفوس المسلمين، إلا أنها تحولت فيما يبدو إلى ما يسميه « برنار لويس » بالقيم غير المعلَّلة موضوعيًّا[1]. وهنا تكمن المعضلة التي يعاني منها المجتمع المصري والمجتمعات الإسلامية عمومًا، والتي تتحدَّد في كيفية إعادة القيم الإسلامية إلى سيطرتها الأصلية حتى تصبح قيمًا ميدانية تلعب دورًا أساسيًّا في توجيه السلوك الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع.

---

(١) انظر: برنار لويس: مرجع سابق، ص٧٣ - ٧٤.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول إن رسم سياسة إعلامية ناجحة لتقديم البديل الإعلامي الإسلامي المعتدل الذي يلبِّي احتياجات النشء المسلم، ويستطيع أن يحقِّق أهداف التنشئة السياسية من منظور إسلامي، يجب أن تضع في اعتبارها أولًا احتياجات النشء، فالنشء المسلم في حاجة إلى تقديم صور واقعية تربط الاتجاهات والقيم الإسلامية بالممارسات السلوكية، على أن يتمَّ ذلك من خلال المناهج الإسلامية في الإقناع بالحكمة والموعظة الحسنة، علاوة على عرض الأفكار والرؤى المخالفة للإسلام عرضًا موضوعيًّا نقديًّا بهدف إزالة الالتباس الناشئ لدى بعض الناس في المفاهيم والذي أدَّى إلى الخلط بين القيم الغربية والقيم الإسلامية. على ألا تضيع القنوات الموجَّهة للمسلمين كثيرًا من الوقت في محاولات الدفاع عن الإسلام، والرد على الحملات الإعلامية المُضادَّة للإسلام بهدف تصحيح صورة الإسلام، فهذه الرسائل يجب أن توجه إلى الآخر، بينما الرسائل الأساسية التي يجب أن تقدم للنشء المسلم فينبغي أن تُركِّز على حملات التوعية لشرح المفاهيم الإسلامية الصحيحة وأحكام الإسلام خصوصًا فيما يتعلق بالحياة السياسية.

ولكي يكتسب النشء القيم السياسية الإسلامية من خلال وسائط التنشئة المختلفة، وخصوصًا التليفزيون يجب أن تُقدَّم إليه بالتدريج، كأن تعرض عليه أولًا نماذج واقعية وصور تاريخية ولا مانع من عرض نماذج خيالية، تثير لدى النشء الإعجاب بالقيم السياسية الإسلامية بما تمثله من معايير وأنماط سلوكية مثالية وفاضلة[1]، ثم يتمُّ التأكيد على هذه القيم بشكل مستمر حتى يمكن أن يتشكل لدى النشء إيمان حقيقي بها، ولا يتأتى هذا إلا حين يتأكد لدى النشء وجوب الترابط بين الاعتقاد و الممارسة السلوكية حتى تصبح الأفعال موجهة بالمعايير المرتبطة بهذه القيمة، وهذا يتفق مع قول الرسول الكريم ﷺ: « **الإيمان ما وَقَر في القلب وصدَّقه العمل** ». وهذا ما يجب أن يبرزه الإعلام الإسلامي ويُؤكِّد عليه خلال أدائه لدوره في نشر الوعي الديني الصحيح القائم على ترجمة المعايير الإسلامية السليمة إلى قيم سياسية ميدانية، بمعنى أن تكون هذه القيم ذات فاعلية مجتمعية يمكنها أن تؤثر في السلوك السياسي للأجيال الصاعدة.

---

(١) أشارت دراسة سلوى العوادلي حول دور الاتصال في التنشئة السياسية والاجتماعية ١٩٩٠م أن للراديو والتليفزيون دورًا كبيرًا في إكساب الطفل الكثير من القيم والسلوكيات المرغوبة من خلال البرامج والتمثيليات عن طريق عملية التوحد التي تحدث أثناء تجاوب الطفل مع الأبطال والأحداث. انظر: سلوى العوادلي: مرجع سابق، ص٣١.

قائمة المراجع

١ - القرآن الكريم.

٢ - إحسان عبد المنعم سمارة: مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي المعاصر، دار النهضة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٩م.

٣ - أحمد بن يوسف: السياسي مفاهيم ومواقف، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ط١، U.S.A، ١٩٩٠م.

٤ - أحمد جمعة حسانين: التنشئة الاجتماعية في ضوء الفكر التربوي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أسيوط، كلية التربية، قسم أصول التربية، ١٩٨٧م.

٥ - أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢م.

٦ - أحمد شلبي: السياسة في الفكر الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، ط٥، القاهرة، ١٩٨٣م.

٧ - أحمد عمر هاشم: حق الطفل في رعاية والدية رشيدة، الندوة العلمية « حق الطفل في تربية والدية رشيدة »، وزارة الشئون الاجتماعية، مصر، ٢٢ - ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢م.

٨ - إسماعيل حسن عبد الباري: اتساق الهُويَّة الثقافية عند الطفل في مجتمع متغير، (في) دور كليات التربية في إصلاح التعليم، المؤتمر العلمي السابع عشر، جامعة المنصورة، كلية التربية، ٢٠٠٥م.

٩ - إلهام عبد الحميد: التنشئة السياسية في العملية التربوية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٠ - أمل عواد معروف: أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للطفل في الأسرة الجزائرية، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.

١١ - أميرة محمد إبراهيم النمر: أثر التعرض للقنوات الفضائية على النسق القيمي للمراهقين من طلاب المرحلة الثانوية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٢ - انشراح الشال: دراسات في علم الاجتماع الإعلامي(١)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥م.

١٣ - إيمان نور الدين أمين: دور التليفزيون في التنشئة السياسية للطفل المصري، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.

١٤ - برنار لويس: لغة السياسة، ترجمة « إبراهيم شتا »، دار قرطبة، قبرص، ١٩٩٣م.

١٥ - التيجاني عبد القادر حامد: أصول الفكر السياسي في القرآن المكي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥م.

١٦ - جيهان أحمد رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، ط٢، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٧ - جيهان عبد السلام عوض: أثر برامج الأطفال التليفزيونية على السلوك الاجتماعي للطفل في مرحلة الطفولة المُتأخِّرة من (٩ - ١٢) سنة دراسة تجريبية، (رسالة ماجستير غير منشور)، ١٩٩٧م.

١٨ - حسن خليل: الولاء والانتماء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٩ - حسنين توفيق: التنشئة السياسية للطفل المصري، مجلة النيل، مركز النيل للإعلام والتعليم والتدريب، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، عدد ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦م.

٢٠ - حنان يوسف: الإعلام والسياسة مقاربة ارتباطية، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٢١ - خالد أحمد الشلال: توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية)، بحث منشور (في) حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية السادسة والعشرون، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٥م.

٢٢ - رعد حافظ سالم: التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي - دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠م.

٢٣ - ريشارد داوسن وآخرون: التنشئة السياسية - دراسة تحليلية، ترجمة « مصطفى عبد اللّٰه أبو القاسم، محمد زاهي محمد بشير »، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ب ت.

٢٤ - زينب جيلان عبد اللطيف حمزة: تأثير التليفزيون على النشء والشباب دراسة تحليلية وتطبيقية على القناتين الأولى والثانية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠٠م.

٢٥ - سامية جابر: الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤م.

٢٦ - سعدي أبو حبيب: دراسة في منهاج الإسلام السياسي، مؤسسة الرسالة، ط١،بيروت، ١٩٨٥م.

٢٧ - سعيد إسماعيل علي: التربية الوالدية - رؤية إسلامية، ج١، سلسلة دراسات إسلامية، العدد ١٣٢، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٦م.

٢٨ - سلوى جمعة: الأمن السياسي، تقرير اليونيفم (تقدم المرأة العربية)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٤م.

٢٩ - سلوى محمد يحيى العوادلي: دور الاتصال في التنشئة السياسية والاجتماعية - دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

٣٠ - السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي - المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

٣١ - السيد عبد القادر شريف: التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣٢ - السيد محمد الشيرازي: السياسة، دار العلوم، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٣ - سيف الدين عبد الفتاح: التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩م.

٣٤ - صالح محمد أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م.

٣٥ - ضياء زاهر: القيم في العملية التربوية، مؤسسة الخليج، القاهرة، ١٩٨٤م.

٣٦ - عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

٣٧ - عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م.

٣٨ - عبد الحليم محمود السيد: الأسرة وإبداع الأبناء - دراسة نفسية اجتماعية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م.

٣٩ - عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

٤٠ - عبد القادر محمود: الفكر الإسلامي والفلسفات المعارضة، الفكر الإسلامي والفلسفات المعارضة في القديم والحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، القاهرة.

٤١ - عبد المنعم محفوظ، نعمان أحمد الخطيب: مبادئ في النظم السياسية - الدولة، الحكومة، دراسة مقارنة، دار الفرقان، دمشق، ١٩٨٧م.

٤٢ - عبد الواحد علواني: تنشئة الأطفال وثقافة التنشئة، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٧م.

٤٣ - علاء الدين عبد العزيز: التنشئة السياسية في مناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي - دراسة تحليلية ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة المنوفية، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، ٢٠٠٤م.

٤٤ - عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الأول، مؤسسة الريان، ط٢، بيروت، ١٩٩٦م.

٤٥ - فؤاد البهي السيد: علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٣م.

٤٦ - ليلى عبد المجيد: دور الإعلام في تنشئة الأطفال وإرشاد وتوجيه الأسرة، بحث مقدم إلى: مؤتمر دور تربية الطفل في الإصلاح الحضاري، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، ٢٧ - ٢٩ يونيو ٢٠٠١م.

٤٧ - ماجدة ناصر أمين: مفهوم الحرية لدى طلاب المدرسة الثانوية في مصر - دراسة حالة لطلاب الفيوم، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، قسم أصول التربية، ١٩٩٨م.

٤٨ - مالك بن نبي: تأملات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩١م.

٤٩ - مالك بن نبي: شروط النهضة، ترجمة « عبد الصبور شاهين، عمر مسقاوي »، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط٢، ١٩٦١م.

٥٠ - محمد زاهي بشير المغربي: قراءات في السياسة المقارنة - قضايا منهاجية ومداخل نظرية، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٤م.

٥١ - محمد سليم العوا: في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٥٢ - محمد مهدي شمس الدين: في الاجتماع السياسي الإسلامي - المجتمع السياسي الإسلامي محاولة تأصيل فقهي وتاريخي، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣م.

٥٣ - معن خليل العمر: التنشئة الاجتماعية، الشروق،بيروت، ٢٠٠٤م.

٥٤ - نجدة إبراهيم علي سليمان: التنشئة السياسية في المدارس المختلفة بالتعليم الأساسي بمحافظة القاهرة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليه ١٩٩٣م.

٥٥ - نزها الخوري: أثر التليفزيون في تربية المراهقين، بيروت، دار الفكر اللبناني، ط١، ١٩٩٧م.

٥٦ - نهى عاطف العبد: أطفالنا والقنوات الفضائية - دراسة ميدانية، ماجستير، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٥٧ - هادي نعمان الهيتي: ثقافة الطفل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مارس ١٩٨٨م.

58 - Achter, Paul. Joseph: Television as a technological medium for American politics, 1948-1960: Representation of the political audience, PhD, The University of Georgia, 2001.

59 - Hardin, Carroll Virginia: Crazy rhythm, Comparing media coverage of candidate surfacing across three presidential campaigns, PhD، The University of Carolina at Chapel-hill، 2000.

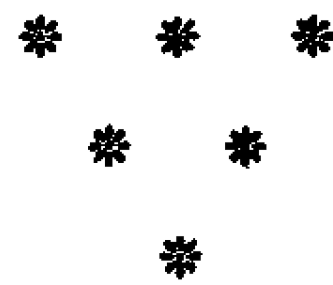
60 - Horowitz، Edward. M: Citizenship and youth in post-communist Poland: The role of communication in political socialization, PhD, The University of Wisconsin Madison, 2001.

61 - Kariithi, Nixon Karimi: A cross-sectional time-series analysis of media repression around the world, PhD, University of Houston, 2004.

62 - Matthew, loveless P: The mediated transition: Mass media and political socialization in Central and Eastern Europe, PhD, The University of Indiana, 2005.

63 - Parsons, Talcott: The Social System, London, The Free Press Of Glencoe, 1979.

64 - Rybicki, Frank: The rhetorical dimension of radio propaganda in Nazi Germany,1933-1945,, PhD، University of Duquesne, 2004.



الأبعاد السياسية
المتضمنة في خطاب بعض الدعاة الجُدُد دراسة تحليلية

د. حنان عبد المجيد إبراهيم
مدير تنفيذي لوحدة ضمان الجودة
بكلية الإعلام، جامعة القاهرة

مُقَـدِّمَة

يشهد المجتمع المصري تنامي موجة دينية جديدة يقودها بعض الدُّعَاة الجُدُد، وهي موجة آخذة في الانتشار حتى إنها أصبحت تُشكِّل أحد مظاهر الحالة الدينية الراهنة في مصر. ومما لا شك فيه أن هذه الموجة الدينية بما تقدمه من خطاب ديني جديد تؤثر في الواقع الاجتماعي والثقافي بما تتّسم به من قدرة على اجتذاب عدد كبير من الشباب إليها ومن خلال ما يتضمَّنه خطابها الديني من مقولات فكرية وقضايا اجتماعية وسياسية تعبر عن رؤية ذات ملامح خاصَّة يؤيِّدها البعض وينتقدها آخرون، وتتميز هذه الموجة باتساع نطاقها في مصر والعالم العربي كله، علاوة على التطور السريع في أساليبها ووسائلها وفي محاور اهتمامها، في طبيعة خطابها أيضًا[1].

والملاحظ أن الدعاة الجدد قدَّموا أنفسهم في بداية ظهورهم بوصفهم وعَّاظًا عصريين يهدفون إلى تصحيح المفاهيم الإسلامية لدى العامَّة، ويسعون إلى تزكية الفضائل والقيم والأخلاق النبيلة والتقوى في نفوس الشباب، بما في ذلك من إحياء لإقامة الشعائر والعبادات الإسلامية، والحضِّ على الجوانب الروحية من الدين، وفي نفس الوقت أكَّدوا بشكل صريح وواضح أنهم يتجنبون الخوض في القضايا الاجتماعية والسياسية العامَّة، ولا يتبنون الفكر الجهادي. إلا أن الخطاب الديني للدعاة الجدد أخذ في التطور تدريجيًّا فأخذ يتطرَّق إلى بعض المشكلات العصرية والاستشارات النفسية والأسرية في إطار الوعظ الفردي لفئات اجتماعية معينة (يركِّز في كثير من الأحيان على الطبقات الراقية وبعض أبناء الصفوة الاقتصادية)، ثم بدأ يخرج من هذا الإطار وتحول لدى بعضهم إلى حركة فكرية مؤسسية ترفع شعار الإصلاح وتتبنى مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تسعى لتحقيقها في إطار مشروع إصلاحي أطلقه بعض الدعاة الجدد البارزين[2].

---

(١) من أبرز الدعاة الجدد: المحاسب عمرو خالد، المهندس صفوت حجازي، الداعية الدرعمي خالد الجندي، محمد هداية المتخصص في آداب اللغة العربية، والمهندس الكويتي طارق السويدان، وهناك أيضًا بعض الدعاة السلفيين من أمثال محمد حسان (خريج إعلام القاهرة)، وحسين يعقوب (حاصل على دبلوم المعلمين)، وغيرهم.

(٢) من الدعاة الجدد الذين تحولوا إلى حركة فكرية مؤسسية الداعية المصري « عمرو خالد » الذي أنشأ مؤسسة (رايت ستارت) في لندن ثم افتتح لها فرعًا في الشرق الأوسط، وهي مؤسسة تركز على المشكلات الاجتماعية كانتشار المخدرات ومشكلات الأسرة المسلمة، وهذه المؤسسة انبثقت عن مشروع (صناع الحياة) الذي يركز على إدماج الشباب في العمل الاجتماعي العام، ويهتم بقضية التنمية وبطالة الشباب، أما الداعية الكويتي طارق السويدان فقد خطا نفس الخطوة وأنشأ مشروعًا مشابهًا أسماه (مهندسو الحياة)، وأسس قناة (الرسالة) الفضائية الدينية التي تتيح له بث أفكاره وتوجهاته عبر التليفزيون بصورة منظمة ومستديمة.

وقد حظيت قضية انتشار الدعاة الجدد باهتمام إعلامي، كما نالت اهتمام بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية، حيث ناقش بعضهم هذه القضية في سياق مناقشة القضية الأوسع؛ ألا وهي قضية تجديد الخطاب الديني ودور المؤسسات الدينية الرسمية في هذا التجديد. ويبدو أن انتشار الخطاب الديني الذي يُقدِّمه الدعاة الجدد وما يمتلكه هذا الخطاب من قدرة على التأثير في الواقع الاجتماعي والثقافي وربما السياسي أيضًا، إنما يشير إلى ضرورة الدراسة العلمية السوسيولوجية لأبعاد هذه الموجة المتنامية والآخذة في التطور شكلًا ومضمونًا.

لذلك تبدو أهمية هذه الدراسة التي تحاول تحليل الخطاب الديني الجديد بأسلوب منهجي علمي، حيث تسعى إلى فهم موضوعي للأبعاد السياسية المتضمنة في خطاب بعض الدعاة الجدد، وتهتم بتقديم تحليل سوسيولوجي لمضمون هذا الخطاب الديني الجديد حول القضايا السياسية في الوقت الراهن.

قضية الدراسة:

مع مطلع القرن الحادي والعشرين بدأت معالم مرحلة عالمية جديدة تتكشف وتتجلَّى؛ حيث مثلت الدعوة إلى العولمة اتجاهًا متناميًا يفرض نفسه بقوة على مجتمعات العالم المختلفة، واختلطت فكرة العولمة بادعاءات بعض المفكرين الغربيين أن الإسلام يمثل تهديدًا مباشرًا للحضارة الغربية، على أساس أن العولمة تتجه إلى تصعيد الهوية الحضارية نتيجة الاختلافات الحضارية التي يصعب معها المصالحة وتجاوز التهديدات التي تواجه الغرب، والتي تأتي - كما يعتقد صامويل هنتنجتون Samuel Huntington من الإحياء الثقافي والديني الذي ارتبط ظهوره بتنامي عمليات التحديث، مما أدَّى إلى إفشال جهود تحويل المجتمعات غير الغربية من حضارة إلى أخرى[1]، وطبقًا لهنتنجتون فإن المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام نفسه[2]. وهذا في رأيه يجعل

(١) صامويل هنتنجتون: صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار سطور للنشر، ط٢، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٢٩.

يرى هنتنجتون أن الصحوة الدينية غير الغربية - الإسلامية على وجه الخصوص - هي أقوى مظاهر معاداة التغريب في المجتمعات غير الغربية، وهذه الصحوة ليست رفضًا للحداثة، بل هي رفض للغرب، وللثقافة العلمانية، وهي إعلان استقلال ثقافي عن الغرب. ويعتقد هنتنجتون أن رفض التغريب يعبر عن مشكلة متأصلة بين الإسلام والغرب؛ خصومة تاريخية امتدت عبر أربعة عشر قرنًا من التاريخ كانت فيهم العلاقات بين الإسلام والمسيحية عاصفة غالبًا، كلاهما كان الآخر بالنسبة للآخر، فالإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك. انظر: ص١٦٨، ٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص٣٥٢.

الإسلام يمثل خطرًا عظيمًا على الغرب، حيث تفشل الحركات الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات الإسلامية فشلًا ذريعًا بسبب طبيعة الثقافة الإسلامية والمجتمع الإسلامي الرافض لمفاهيم الغرب الليبرالية مما يجعلها في صدام مع الغرب[١].

ويبدو أن تنامي التيار الإسلامي الثوري أدَّى إلى تزايد المخاوف التي انتابت الغرب من الإسلام، خصوصًا بعد نجاح الثورة الإيرانية، وعقب انفجار أكتوبر (١٩٨١م) (حادث المنصة)، حيث أشار « فيكتور مايلز » إلى فزع بعض الدوائر الغربية الذي ظهر في بعض الممارسات التي اتخذتها الأجهزة الأمريكية من أجل مراقبة الاتجاهات الدينية والسياسية في العالم الإسلامي بغرض التصدي لحركة الإسلام السياسي التي تتعارض مع مصالحها. وقد عبَّر بعض المحللين الغربيين عن تلك المخاوف بادعاء أن الإسلام لا يراعي الديمقراطية وحقوق الإنسان[٢]. وأبدت الحكومات الغربية وخصوصًا الولايات المتحدة تحفُّظًا في إظهار عدائها للإسلام كدين، بينما هاجمت الجماعات الإسلامية بشكل صريح، وأعلنت تعارض مصالحها مع تنامي هذا التيار الثوري[٣]. بيد أن وسائل الإعلام الغربية والأمريكية هاجمت الإسلام مباشرة ودون تحفُّظ، حيث أظهرت الإسلام على أنه دين ضد التطور ودين الاستبداد بالرأي والفقر وزرع روح التعصُّب في نفوس المسلمين، وأنه يساند الإرهاب والكراهية والتعصب والعنف ولا يعترف بالتعايش السلمي، وضد القيم الغربية، ويضطهد المرأة، وأن العالم العربي والإسلامي أصبح العدو الذي حلَّ محل الشيوعية[٤]. وبعد وصول حركة طالبان الأفغانية إلى الحكم ظهر العداء الغربي للإسلام بصورة جلية، ثم كانت أحداث سبتمبر (٢٠٠١م). هي الذريعة التي فجرت الصدام المسلح ضد المسلمين، ودفعت الغرب للبدء في المواجهة العسكرية مع العالم الإسلامي. والتي اتَّضحت في المصادمات الأوروبية - الأمريكية مع بعض الشعوب الإسلامية في أفغانستان والعراق وغيرها، وهي المصادمات التي صورها « جورج دبليو بوش » بوصفها إحياء للحروب الصليبية.

وهكذا تزايدت المخاوف من الإسلام وتحوَّلت إلى حالة من الفزع، ومِن ثَمَّ تفجر الصدام

---

(١) صامويل هنتنجتون: صدام الحضارات..، المرجع السابق، ص١٨٩.

(٢) Erskin B. Childess: The west and Islam, Amnesia antagonism Islamic Information center, Malayan Pakistani League, 1992.P 43.

(٣) Edward Georgean, The U.S.A and The Middle East in a changing world, Middle East Policy, p 21, 1992.

(٤) Jack G. Shaheen: Arab and Muslim Stereotyping in American Popular Culture, Washington, George Town University Center for Muslim Christian Understanding, 1977, P 20, 50.

العسكري بين الغرب والشعوب الإسلامية في ظلِّ اتساع العولمة التي اتَّسمت بالتوحش والعنف؛ حيث سعت إلى فرض النموذج الغربي بالقوة على المجتمعات الإسلامية، وهذا ما دعا المفكر « جلال أمين » إلى تسميتها بـ (عولمة القهر) حيث تتذرع بحُجَج باطلة تدعي حماية الحضارة من الإرهاب لكي تحقق أهدافها الرامية إلى فرض إرادتها على العالم(١). وهذا ما يشير إلى خطورة العولمة كحركة تسعى إلى فرض النموذج الغربي بالقوة على شعوب العالم، وتدعو إلى الاندماج والذوبان في الثقافة الغربية من خلال رفع شعار الإصلاح الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الإسلامية، وهو ما يعني في الأساس فرض قيم الثقافة الغربية - الأمريكية على شعوب العالم وخصوصًا - على المجتمعات الإسلامية، وفي هذا الإطار تتناقض المواقف الأمريكية مع الشعارات التي ترفعها أمريكا للإصلاح في العالم الإسلامي، حيث ترفع شعار الدفاع عن حقوق المرأة والأقليات في الوطن العربي، وفي الوقت ذاته ترفض أمريكا اتفاقية التنوع الثقافي التي أقرَّتها منظمة اليونسكو عام (٢٠٠٥م)، وهي الاتفاقية التي أكَّدت على حقِّ الدول في صياغة سياساتها بهدف حماية وتعزيز التنوع والتمايز الثقافي، ودعت إلى المحافظة على الجذور الحضارية للشعوب، وسعت إلى تنظيم حوار الثقافات على أساس الاحترام المتبادل بين جميع الدول، وإلى آلية لحماية الثقافات واللغات المحلية من خطر العولمة القائم على النموذج الأمريكي الأوحد، مما يكشف عن الإصرار الأمريكي على فرض نمط العولمة الثقافية الأمريكية(٢).

ويكشف هذا الموقف الأمريكي عن حقيقة العولمة الثقافية الأمريكية التي قاومت بشدة مساعي إضفاء الخصوصية على المنتجات الثقافية، باعتبارها سلع ذات خصوصية تعبر عن الهويات الحضارية المختلفة، مما يهدد هذه الهويات بوصفها تراثًا إنسانيًّا مشتركًا يجب حمايته والمحافظة عليه، ومن هنا باتت محاولات الهيمنة الأمريكية تهدف إلى إخضاع جميع الثقافات وتسعى للتحكم في شعوب العالم على أساس نزعة أمريكية عنصرية استعلائية.

---

(١) انظر: جلال أمين: عولمة القهر، دار الشروق، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢م.

(٢) اتفاقية التنوع الثقافي اعتمدتها ١٤٨ دولة عضو في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ما عدا الولايات المتحدة وإسرائيل، في حين تحمَّست فرنسا للاتفاقية ورأت فيها سلاحًا لمكافحة خطر الهيمنة الثقافية الأمريكية على العالم عارضت الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقية العالمية للتنوع الثقافي بحجة أنها تضر بصناعة السينما والموسيقى الأمريكية، وأنها تقيد اتفاقية التجارة الحرة وتدفق الأفكار، وقد يؤدي استخدام المعاهدة للحد من التبادل الثقافي والحرية الفردية. ولكن فرنسا وكندا وبعض الدول الآسيوية أيَّدت الاتفاقية بهدف تكريس (الاستثناء الثقافي) في مسار توحد التجارة العالمية.

انظر: فاطمة بوزيان: التنوع الثقافي وخطر الاستنساخ، بحث منشور في:

http://www.arab_ewriters.com/?action=librsry16/4/2006, P 52،53

وربما يشير ذلك إلى أن العولمة تتجه بالعالم نحو مزيد من التناقض والصدام بين الشرق والغرب، وهذا بطبيعة الحال يعرض المجتمعات الشرقية إلى فقدان خصائصها الاجتماعية والثقافية، ويُهدِّد الهُويَّة الإسلامية خصوصًا مع تفاقم حالة الانهيار الحضاري التي تعاني منها الأمة. وليس من المبالغة القول إن العولمة قد حقَّقت نجاحًا ملموسًا في المجتمعات العربية والإسلامية، في الوقت الذي بدأت فيه الجماعات الإسلامية الثورية تنكمش وتتوارى شيئًا فشيئًا مع نهاية القرن العشرين؛ تلك الجماعات التي مارست العنف ضد السلطة والمجتمع خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات تقريبًا، والتي ارتبطت في ظهورها بمظاهر الأزمة المجتمعية التي تزامنت مع التحولات الاجتماعية - الاقتصادية منذ ثورة يوليو (١٩٥٢م) وحتى نهاية الثمانينيات، وعلى رأسها أزمة الهُويَّة التي عبرت عن فشل الأيديولوجيات الغربية في مواجهة تحديات التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي. إذ تبيَّن أن التغريب شكَّل أحد العوامل المُمهِّدة لنمو وانتشار الحركة الإسلامية الثورية، وظهر ذلك واضحًا في اتجاهات شباب الجماعات الإسلامية السلبية نحو الغرب باعتباره يمثل تهديدًا للقيم الإسلامية، ورفضهم للأفكار الغربية كصيغة مقبولة للعمل السياسي[(١)].

وفي ظلِّ هذا التغلغل الثقافي الغربي داخل المجتمعات الإسلامية، ومع غياب وتراجع الدور الإصلاحي للمؤسسات الدينية وفقهاء الأمة وعلماء الدين ممن تقع عليهم مسئولية الاجتهاد والتجديد، علت أصوات تروِّج لفكرة مفادها أن العالم يعيش عصر تقارب الثقافات وتعايشها وتحاورها، خصوصًا بعد انحسار الحرب الباردة وانتهاء الاستقطاب السياسي الدولي القديم، مما أتاح - على حدِّ قول أحد الباحثين العرب - فرصًا ثقافية وفكرية يمكن أن تقلل من آفات التعصب والتربص بالآخر والإصرار على غزوه ثقافيًّا، وهذا وضع أقرب إلى التعايش السلمي والتبادل الحضاري الذي يفتح الفرص أمام جميع الأطراف[(٢)]. قد بدت هذه الأفكار متناقضة كليًّا مع الواقع العالمي الراهن الذي يمكن وصفه بعصر القطب الأوحد، مُتمثِّلًا في الولايات المتحدة التي تلعب دور شرطي العالم، وتقوم بغزوها الثقافي مواكبًا لغزوها العسكري للعالم الإسلامي - خصوصًا في العراق وأفغانستان - وتُصرُّ

(١) حنان محمد عبد المجيد: تأثير التحولات الاجتماعية - الاقتصادية على انتشار ظاهرة العنف المنظم لدى الشباب (دراسة ميدانية لبعض الجماعات الدينية في المجتمع المصري في فترة الثمانينيات)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٩٥م، ص٣٥٥ - ٣٥٨.

(٢) أحمد بن سيف الدين تركستاني: الحوار مع أصحاب الأديان: مشروعيته وشروطه وآدابه، «ورقة عمل» مقدمة (في) المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، ٢٠٠٤م، ص٣ http://www.minshawi.com 2/4/2006

على فرض الإصلاح على الأمة الإسلامية طبقًا لأجندتها الخاصة، مما يلوح بفشل حوار الحضارات في ظلِّ تصادم المصالح العالمية(١).

وفي ظل هذه المتغيرات العالمية والداخلية أصبحت المجتمعات الإسلامية في حاجة ماسَّة إلى تجديد الخطاب الديني، الموجه داخليًّا وخارجيًّا؛ لمواجهة الهجمة الغربية الشرسة على المسلمين، ولتصحيح المفاهيم الملتبسة والمغلوطة حول الإسلام التي يروجها بعض الغربيين وخصوصًا فيما يتعلق بالقضايا السياسية. وباتت القضية الجوهرية التي تفرض نفسها في كلِّ المجتمعات الإسلامية هي: كيفية تجديد الخطاب الديني على أُسُس شرعية سليمة، ومن هم الموكلون للقيام بالتجديد والاجتهاد الفقهي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة الإسلامية؟

وعلى الرغم من الأهمية المحورية لهذه القضية إلا أنها لم تلقَ الاهتمام الكافي من قبل أولي الأمر والمؤسسات الدينية الرسمية التي باتت تعاني من الجمود وعدم الفاعلية، الأمر الذي جعلها لا تستطيع القيام بدورها المأمول، وأفقدها القدرة على قيادة حركة الاجتهاد الفقهي وتجديد الخطاب الديني إلى حدٍّ كبير(٢). ولذلك ذهب الباحث « إبراهيم البيومي » إلى أن الخطاب الديني الرسمي لم يعد يسهم وحده في تشكيل الوعي الجماهيري، حيث أوضح استطلاع للرأي أجراه على عينة من الجمهور المصري تجاه الخطاب الديني أن الخطاب الديني الذي يقدمه الإعلام الرسمي لا يحظى بقبول من جمهور المتلقِّين؛ لعدم ثقتهم في مقدميه، باعتبارهم يمثلون الحكومة فضلًا عن وصفه بالمُعقَّد وصعوبة الفهم وفق ما ذكره عموم العينة(٣).

وقد ساعد ذلك على صعود موجة دينية جديدة أخذت تسري في المجتمع من خلال

(١) في حديث للرئيس « حسني مبارك » نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٦م، أشار إلى أن حوار الحضارات فشل في أول اختبار حقيقي بسبب تداعيات الرسوم المسيئة للرسول ﷺ، موضحًا أن هناك تصادمًا للمصالح تغذيه قضايا عالقة طال انتظارها لتسوية عادلة، وأن هناك إحساسًا بالظلم والاستهداف وازدواج المعايير في الشارعين العربي والإسلامي، وهناك غضبًا من محاولات ربط العالم العربي والإسلامي بالإرهاب.

(٢) من دلائل ذلك ما جاء على لسان شيخ الأزهر « سيد طنطاوي » حين سئل عن رأيه في الدعاة الجدد (عمرو خالد وخالد الجندي) فأجاب بأنه: لا يعرف واحدًا منهما، ولم يره ولم يسمعه. والحقيقة أن اعتراف شيخ الأزهر بعدم الاستماع إلى أي من الدعاة الجدد يؤكد تقصير الأزهر في واحد من أهم أدواره التي أشار إليها شيخ الأزهر حين ذكر أن على الأزهر أن يصحح أخطاء هؤلاء الذين يتكلمون في الدين بما يخالف أحكام الشريعة.

راجع: دنيا الوطن (صحيفة إلكترونية) ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٦م عرض لحلقة من برنامج العين الثالثة المقدمة بتاريخ ١٨/ ٦/ ٢٠٠٥م.

(٣) تجديد الخطاب الديني.. بين التدخل الغربي والضرورة الإسلامية/ عرض لفعاليات مؤتمر (تجديد الخطاب الديني: بين التدخل الغربي والضرورة الإسلامية) في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٥ - ١٦ يونيو ٢٠٠٥م، ص٤

http://gwadmhs.ios.st/Front/Forms/form.asp?id=3941</FONT 3/4/ 2006.

مجموعة من الشباب، بعضهم من غير المتخصصين في العلوم الشرعية، حيث قاموا بتقديم خطاب ديني جديد من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت والقنوات الفضائية، وحقَّقوا انتشارًا واسعًا بين الشباب، حتى أصبحوا يمثلون أحد مظاهر التحوُّل في النسق الديني في المجتمعات الإسلامية عمومًا وفي مصر بشكل خاص.

ومن هنا يمكن القول أن الفراغ الذي سببه عجز المؤسسة الدينية في جذب جمهور الشباب إلى خطابها الديني أتاح المجال أمام الدعاة الجدد؛ لكي تحظى بالقبول والانتشار في المجتمع، وساعدهم على ذلك أيضًا أنهم اعتمدوا على مخاطبة الشباب باللغة العامية التي يعتبرها بعضهم سهلة وبسيطة ويمكن أن تصل إلى العامَّة بيسر، فهُم – كما يقول بعضهم – يتحدثون بلغة العصر ويطرحون مواضيع تهم الشباب ولذلك تميزوا عن غيرهم من الدعاة التقليديين بقدرتهم على إيصال رسالتهم بسهولة[(١)]. فزاد إقبال الشباب عليهم، خصوصًا وهم يميلون إلى أسلوب القصص والاعتماد على أساليب الترغيب دون الترهيب. وبناءً على ذلك ذهب بعض المحللين إلى أنهم يمثلون نموذجًا ذكيًّا للدعوة، من خلال عرض الدعوة المناسبة للجمهور المناسب في الوقت المناسب بالطريقة المناسبة[(٢)].

وهناك من يرى أن الدعاة الجدد يمثلون ظاهرة جديدة محمودة وصحِّية، على الرغم من التحفُّظات الكثيرة عليهم والتي وصلت إلى حدِّ الانتقاد من بعض المتخصصين في العلوم الشرعية؛ لكونهم لا يهتمون بالتدقيق في المراجع والمصادر التي يأخذون عنها، ولا يقدمون فهمًا صحيحًا لبعض النصوص التي يستندون إليها في دعوتهم. ومن جهة أخرى انتقدهم بعض المحللين لكونهم يقدمون جانبًا من الدين ويستبعدون جوانب المسئولية الاجتماعية والسياسية، وبذلك يبتسرون الدين وينتقصون من شمولية الإسلام[(٣)]، إلا أن بعض العلماء المشتغلين بالمؤسسات الدينية عارضوا الرأي السابق إلى حدٍّ كبير، حيث رأى رئيس لجنة الفتوى بالأزهر أن ذلك يمثل أحد مزايا الدعاة الجدد لكونهم يتكلمون بعيدًا عن السياسة في تربية النفوس وتهذيبها[(٤)]. في حين انتقد الشيخ « حسين محمود خضر » خطاب الدعاة

---

(١) غادة عبد القادر: موجة جديدة من الدعاة الجدد: إسلام يتحدث بلغة العصر، (مقال) بجريدة الأهرام ويكلي، موقع منتديات المهدي ١٦/ ١/ ٢٠٠٦م.

(٢) صلاح عبد المتعال: الدين اللذيذ.. لغة الدعاة الجدد، حديث أجراه « صباح هاشم » لباب قضايا معاصرة، إسلام أون لاين. نت http:/www.islamonline.net, 6/1/2005,p

(٣) المرجع السابق، ص٢.

(٤) مروة مرعي: نجوم الدعاة، حوار مع علي أبو الحسن رئيس لجنة الفتوى بالأزهر لمجلة الأهرام العربي، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٣م. http:/www.amrkhaled.net

الجدد باعتباره أشبه بالأغاني الهابطة، ويحتاج لمزيد من المراقبة، ولكنه في نفس الوقت لم ير في ابتعاد الدعوة الإسلامية عن السياسة انتقاص من دور الدين، فرسالة الداعية - حسب تصوُّره - هي تبليغ الدعوة الدينية كمفهوم الدين وأحكامه وشتى الأمور الدينية التي تهم المسلم، أما السياسة فلها رجالها المتخصصون(١).

وعلى ذلك ذهب بعض رجال المؤسسة الدينية إلى أن وجود مثل هؤلاء الدعاة أمر جائز، فحسب قول الشيخ « محمد إبراهيم الحبشي » الدعوة في مفهومها الأصلي مسئولية كل مسلم، حيث يشمل مفهوم الدعوة مضامين دينية وسياسية وتاريخية متعددة ولكن استعماله الأساسي في القرآن هو رغبة اللّه بأن ينشر المسلمون دعوته(٢). وطبقًا لهذه الآراء لا يمثل الدعاة الجدد خطرًا على جوهر الدين طالما أنهم يكتفون بالوعظ ولا يقحمون أنفسهم في مجال الفتيا ويلتزمون بأمانة الحفظ والأداء ولا يقولون شيئًا خاطئًا.

على جانب آخر وُجهت اتهامات للدعاة الجدد مضمونها أنهم أناس تصدوا وتصدروا لتعليم الناس ولإقامة المحاضرات والندوات وهم أساسًا لم يُحصِّلوا العلم الشرعي لإصلاح أنفسهم، ووجه لبعضهم انتقادات لاذعة على أساس أنهم تحولوا إلى حالة محورية استقطابية لكثير من الشباب الذين لا يعرفون من الشرع شيئًا ويظنون أن ما يقدم لهم هو الشرع(٣).

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للدعاة الجدد إلا أن خطابهم الديني بات خطابًا مؤثرًا يمكن أن يساهم في تشكيل اتجاهات وقيم الشباب والناشئة على وجه الخصوص، وإن اختلفت حوله آراء المتخصصين، ومع اتساع الجدل حول الدعاة الجدد ظهرت بعض الكتابات حاولت إلقاء الضوء على الأبعاد والعوامل الاجتماعية والسياسية لهذه الموجة الإسلامية الجديدة؛ حيث ربط الكاتب « وائل لطفي » ظهور هؤلاء الدعاة بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، وأرجع التفاف الناس حول بعض الدعاة إلى حالة الفراغ السياسي والديني الذي يشهده المجتمع، علاوة على ارتباط الدعاة الجدد ببعض الجوانب الاقتصادية من خلال رجال الأعمال الذين يتولون رعاية ودعم وتقديم بعض هؤلاء الدعاة، أو عبر شركات الكاسيت الإسلامي التي يملك الدعاة الجدد أجزاءً منها، وتحقق أرباحًا هائلة. ولهذا أطلق عليهم البعض وصف (بيزنس ديني)(٤). مما يعني أنهم دعاة محترفون

---

(١) حديث صحفي مع وكيل وزارة الأوقاف « حسين محمود خضر » لجريدة العربي (الطبعة الإلكترونية) العدد ٩٨٠.
http:/www.al araby.com 16/3/2006

(٢) غادة عبد القادر: مرجع سابق، ص٢.

(٣)عمرو خالد في ميزان الشريعة: http:/www.sunna.info/books/amr_khaled_34.html

(٤) وائل لطفي: ظاهرة الدعاة الجدد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥م، ٢٥ - ٢٧.

وليسوا هواةً يمارسون الدعوة دون أن يتقاضوا عليها أجرًا[١]، بل إنهم يتكسبون من الدعوة بطرق مختلفة[٢]، وهذا ما أثار حولهم الشبهات خصوصًا مع اتساع مظاهر الثراء التي بدت على بعضهم.

وقد اهتم بعض الدعاة الجدد بالرد على ما أثير حولهم من شبهات وانتقادات متعددة[٣]، خصوصًا ما يتعلق بعدم تخصصهم في العلوم الفقهية والشرعية، ودافعوا عن أنفسهم بأنه ليس من المنطقي أن تكون الدعوة حكرًا على بعض خريجي الأزهر، وأنهم يقومون بواجب التبليغ دون أن يقحموا أنفسهم في الفتيا الشرعية[٤]، ولذلك حرص بعضهم على التفريق بين مصطلح الدعوة ومصطلح الفتوى، فالفتوى في رأي الداعية « طارق السويدان » هي ما يحتاج إلى تمكن علمي عميق، أما التبليغ أو الدعوة فلا يشترط ذلك. وقد اتفق معه « عمرو خالد » مشيرًا إلى أن الإسلام لم يكن حكرًا على فئة دون فئة، وكل الأمة مكلفة أن تبلغ عن الرسول ﷺ بشرط ألا تتجاوز ما لا تعرف وهذا ينطبق على الفتوى[٥]. في حين ذهب « محمد هداية » إلى أن الدعاة الجدد حقَّقوا نجاحًا كبيرًا في الدعوة بدليل أن بعضهم استطاع أن يأتي بالناس من المقاهي والنوادي إلى المساجد[٦].

---

(١) انظر: صلاح عبد المتعال: مرجع سابق.

(٢) من ذلك استغلال التفاف بعض الجماهير حول الدعاة الجدد في الترويج التجاري لبعض المنتجات، وتحويل الدعوة إلى تجارة، حيث تحولت الأحاديث الدعوية إلى حفلات تخصص لها تذاكر وبطاقات دخول بأسعار عالية وبذلك تحولت الدعوة إلى تجارة، وشرائط وأسطوانات تنتجها شركات الصوتيات والمرئيات.

(٣) سأل سائل الشيخ محمد حسين يعقوب: من أين يأكل الدعاة؛ الشيخ أبو إسحاق الحويني، والشيخ محمد حسان، وحضرتك من أين تأكلون؟! فأجابه إجابة مبهمة غير محددة قائلًا: (أليس قد قال اللّـه تعالى: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، وقد يقول القائل ولكن يظهر أن هؤلاء المشايخ أغنياء، وأنا أجيب: هل نلام على رزق ساقه اللّـه إلينا دون تشوف أو مسألة؟!! هل نلام على ستر اللّـه وفضله وعافيته؟! ثم وجه الشيخ للسائل نصيحة على لسان رسول اللّـه ﷺ حين قال: « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه »، فانشغل بنفسك وأصلح حالك. انظر: حسين يعقوب: مقالة بعنوان (من أين يأكل الدعاة) http://www.almokhtsar.com/go.php?from=forum&link=1041.

(٤) يقول الدعاة الجدد أنهم لا يقدمون فتيا شرعية، ولكنهم في الواقع يفتون في محاضراتهم دون الاستناد إلى قاعدة شرعية، فعمرو خالد يقول: (التدخين طلع مش حرام طلع مكروه، لكن بما إن الشخص يشرب أكثر من خمس سجائر في اليوم فإنه بذلك يصبح حرامًا، وده حتى في الكورة كان القانون أنه أربعة كورنر (أي ضربة ركنية) يحتسبوا جون)، وبذلك أفتى عمرو خالد دون الاعتماد على قاعدة شرعية بل استعان بالقياس على قانون كرة القدم. أما خالد الجندي فقد خالف الفتيا التي أعلنها مفتي الديار المصرية بتحريم التبرع بالأعضاء ونقلها، وأفتى الجندي بأن التبرع بالأعضاء واجبًا. وهذا مما نقله عنه الوطن في ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٣م. يمكن الرجوع إلى: - عمرو خالد: شريط كاسيت بعنوان « الأمانة ». وأيضًا - رجاء بن سلامة: الدعاة الجدد من التحريض إلى التنويم، (مقال) في: http://www.kefaya.org/9/2/2004 .

(٥) دنيا الوطن: مرجع سابق، ص٥.

(٦) أحمد عبد اللّـه: حوار مع الداعية « محمد هداية »، جريدة الشرق الأوسط، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤م.

وبغض النظر عما وجّه إلى الدعاة الجدد من انتقادات، أو ما لقيه هؤلاء الدعاة من قبول جماهيري لدى بعض الشباب، أو ما حظي به بعضهم من رعاية من قبل بعض رجال الأعمال والمستثمرين، فالقضية الأساسية التي يجب أن تُناقش هي: هل خطاب الدعاة الجدد يمكن أن يحل كبديل للمراجع الدينية المتخصصة؟ وهل هؤلاء الدعاة يمكنهم تجديد الخطاب الديني بما يتفق مع الأسس الشرعية، بما يسمح باستكمال الجهود الإصلاحية التي بذلها رواد التجديد الديني في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أمثال السيد « جمال الدين الأفغاني » والإمام « محمد عبده » و « عبد الرحمن الكواكبي » والشيخ « محمد رشيد رضا » وغيرهم من رواد النهضة الإسلامية الحديثة، وما هي الأبعاد السياسية المتضمنة في خطاب الدعاة الجدد البارزين؟

الواقع أن الإجابة على هذه التساؤلات تحتاج إلى تحليل الخطاب المقدم من هؤلاء الدعاة حتى يمكننا الحكم بمدى استطاعة بعض أصحاب هذا الخطاب الديني الجديد المساهمة في تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر وما الدور الذي يلعبونه في التنشئة السياسية للشباب؟ وإذا كانت أحد المآخذ التي وجهت إلى الدعاة الجدد أنهم يركزون على العبادات والتقوى أكثر من تركيزهم على القضايا المصيرية والعامَّة، بينما يتجنبون طرح المشاكل الحقيقية المرتبطة بوجود عوائق اجتماعية وسياسية تحيط بأفراد المجتمع، ويتعمدون تمويه الشباب لكي يديروا وجوههم عن قضايا البؤس والفقر وعدم المساواة. فإننا نتوقف عند هذا الانتقاد لنتساءل هل الخطاب الديني للدعاة الجدد، الأكثر تأثيرًا على الشباب، بما يحمل من مضامين سياسية واجتماعية مُحدَّدة يمثل دعوة إصلاحية حقيقية تتفق مع منهج الإصلاح الاجتماعي الإسلامي القائم على دعم روح الحرية الإنسانية والمسئولية الاجتماعية والعدالة والمساواة؟ وكيف يمكن ترشيد الخطاب الديني الجديد؟

وبناء على ما تقدم تنطلق هذه الدراسة من عدة نقاط أساسية:

١ - إن تصاعد حركة العولمة ومحاولات فرضها على المجتمعات الإسلامية ارتبط بالمخاوف الغربية من الإسلام بوصفه يمثل تهديدًا مباشرًا للحضارة الغربية الحديثة.

٢ - إن هذه المخاوف تطورت إلى حالة من الفزع دفعت الغرب إلى مزيد من التغلغل الثقافي في العالم العربي والإسلامي.

٣ - إن الغزو الثقافي الغربي يتجه نحو فرض الإصلاح الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الإسلامية طبقًا للنموذج الغربي الأمريكي.

٤ - إنه وسط هذه الضغوط الغربية والهجمة الأمريكية (العسكرية والثقافية والسياسية) تنامت موجة دينية ذات ملامح جديدة، تتبنى خطابًا إسلاميًّا يثير كثيرًا من التحفظات والانتقادات، مما يدعو إلى تحليل وتقييم مفردات ومضمون هذا الخطاب للتعرف على ما يحمله من أبعاد سياسية واجتماعية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد السياسية المُتضمَّنة في خطاب بعض الدعاة الجدد، وتتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي:

١ - التعرف على ملامح وسمات الخطاب المقدم من الدعاة الجدد الأكثر انتشارًا في الوقت الراهن.

٢ - التعرف على إشكاليات تجديد الخطاب الديني المعاصر.

٣ - الكشف عن دور الدعاة الجدد في تجديد الخطاب الإسلامي.

٤ - تحليل الأبعاد السياسية المتضمنة في الخطاب الديني للدعاة الجدد، للكشف عما يتضمَّنه من مفاهيم وقيم سياسية يمكن أن تؤثر في اتجاهات الشباب الذين يتابعون هذا الخطاب.

تساؤلات الدراسة:

١ - ما أهم ملامح وسمات الخطاب الديني المعاصر لدى بعض الدعاة الجدد؟

٢ - ما الإشكاليات التي تواجه تجديد الخطاب الديني المعاصر؟

٣ - ما مدى مساهمة الدعاة الجدد في تشكيل الخطاب الديني المعاصر؟

٤ - ما أهم الأفكار المطروحة لفهم الواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر المتضمنة في الخطابات المركزية للدعاة الجدد ؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

أ - ما أهم المفاهيم والقيم الاجتماعية والسياسية التي يركز عليها كل منهم في رسائله الموجهة للجمهور؟

ب - هل يتجه الخطاب نحو إعادة إنتاج الخطاب الإسلامي التقليدي، أم يحاول تشكيل خطابًا جديدًا يقدم قيمًا ومفاهيم مستحدثة؟

جـ - ما أهم الأبعاد السياسية التي تميز الخطاب الديني الجديد؟

الفَصْلُ الأوَّلُ

المفاهيم الأساسية للدراسة

١ - الخطاب الديني:

هناك تعريفات متعددة ومختلفة لمصطلح (الخطاب) Discourse ولا يوجد اتفاق على تعريف موحد يستقرّ عليه الباحثون في مختلف العلوم الاجتماعية، وقد فرق بعض علماء السيمولوجيا Semiology بين (الخطاب) ومصطلحات أخرى ترتبط به مثل (اللغة) و (الحديث) و (الكلام) و (النص)، وهي مصطلحات تستخدم بالضرورة عند تعريف مفهوم الخطاب.

وينظر عالم اللسانيات « فرديناند دي سوسير » إلى الخطاب كمرادف لمفهوم الكلام، أما اللغة فتعني عند سوسير: مجموعة بِنَى مضمومة إلى بعض، وقواعد تعمل بين العناصر داخل الكلمات، وأصغر العناصر الأولية لأية لغة هي الوحدات الصوتية الصغرى« فونيمات » Phonemes، بينما تمثل الجملة أصغر وحدة في الخطاب[١]. ورغم الفارق الأساسي بين الخطاب واللغة إلا أن العلاقة بينهما قوية، وهذا ما أشار إليه « ميشيل فوكو » موضحًا أنه لا يمكن فصل مفهوم الخطاب عن مفهوم اللغة[٢].

وتطرح مدرسة تحليل الخطاب الفرنسية مفهوم الخطاب بوصفه منطوقًا أو تلفظًا Enunciation على أساس أن التلفظ يقتضي بالضرورة التحول الفردي للغة لتكون خطابًا، ووفقًا لهذا التصور يعتقد بنفينيست Benevenist أن الخطاب في أوسع معانيه يمثل تلفظًا يفترض متكلمًا Acuter ينوي التأثير على مستمع Auditor بطريقة ما[٣].

ولا يختلف هذا المعنى كثيرًا عن مفهوم الخطاب في الأصول العربية؛ حيث جاء في المعجم الوجيز أن الخطاب هو الكلام والرسالة، والخطبة هي الكلام الذي يخاطب به متكلم فصيح جمعًا من الناس لإقناعهم[٤]. والخطابة كما يشير إليها ابن رشد هي: قوة

(١) حبيب مال اللّه إبراهيم: مفهوم الخطاب وسماته،
http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4,25/7/2006.

(٢) محمد شومان: تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص٥٠.

(٣) المرجع السابق، ص١١٩.

(٤) المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٢٠٢.

تتكلف الإقناع الممكن في كل واحد من الأشياء المفردة. وهي فيما يرى بعض المحدثين: نوع من فنون الكلام غايته إقناع السامعين واستمالتهم والتأثير فيهم بصواب قضية أو بخطأ أخرى[1]. وقد عرف « سعيد مراد » الخطاب – مستندًا إلى التفسير القرآني لبعض المواضع التي ورد فيها لفظ (الخطاب) – بوصفه الكلام الذي يتكلم به المتكلم لإظهار حجة وإيراد دليل وتوضيح معنى والفصل في القول[2].

ويشير « محمود عكاشة » إلى الخطاب بوصفه مجموعة من النصوص التي تحمل مضمونًا؛ فالنص رسالة يقدمها الكاتب إلى القارئ تتضمّن فكرة أو وجهة نظر معينة في موضوع معين، وهذا هو الخطاب، والقارئ يتلقّى هذه الفكرة فيستخلصها من النص بالطريقة التي يختارها، وهذا هو تأويل الخطاب، فالخطاب له جانبان: ما يقوله منشئ الخطاب، وما يفهمه المتلقّي من الخطاب[3]. ومن هنا يمكن اعتبار النص Text فرعًا من الخطاب، حيث يتكون النص من فرعين: التجليات والجوامع، لكنها تبقى مجرد جوامع متناثرة حتى يجمعها الخطاب، وبهذا تصبح هوية الخطاب أشمل من هوية النص[4]. حيث يضم الخطاب بالإضافة إلى النص مفردات أخرى كالصوت والصورة وغيرها مما يشكل مجموعة من المفردات التواصلية المعبرة عن رسالة اتصالية يتداولها الشركاء في أية منظومة اجتماعية محددة، وتتضمن هذه الرسالة الموقف العملي لصاحب الخطاب من كافَّة أبعاد الحياة الاجتماعية المشتركة بين أعضاء تلك المنظومة المحددة، استنادًا إلى مرجعية صاحب الخطاب وظرفه التاريخي وتصوره عن ذاته[5].

وفي هذا الإطار يذهب فيركلاو Fairclough إلى أن الخطاب هو (اللغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعية محددة من وجهة نظر معينة، والخطابات تشكل وتعيد إنتاج الهويات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، وتعمل على تكوين وتمثيل نظم المعرفة

---

(١) موسوعة المفاهيم الإسلامية: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر، ٢٦ يوليو ٢٠٠٧م.
http://www.islamic-council.com/mafaheemux/9/6.asp

(٢) سعيد مراد: الخطاب الإسلامي المعاصر ومقوماته، ندوة « الإسلام وتطوير الخطاب الديني » جامعة قناة السويس، ط١، سلسلة فكر المواجهة، رابطة الجامعات الإسلامية، العدد الثالث، ٢٠٠٢م، ص٣٨.

(٣) محمود عكاشة: خطاب السلطة الإعلامي، مكتبة دار المعرفة، ط٢، ٢٠٠٧م، ص٨٥.

(٤) عز الدين المناصرة: التناص والتلاص في النقد الحديث. ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٥م.
http://www.jehat.com/Jehaat/ar/JanatAltaaweel/maqalatNaqadeya/a_aldeen_almounasra.htm.

(٥) وسام فؤاد: الخطاب الإسلامي.. الماهية ودلالات التجديد.
http://wessamfauad.modawanati.com/2581. 25/10/2005

والاعتقاد لمستخدمي تلك اللغة)، فالخطاب ينتج بالضرورة في إطار اجتماعي وثقافي وتاريخي مُحدَّد[(١)].

وعلى ذلك يمكن القول أن محتوى أي خطاب يعكس بالضرورة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لمنشئ الخطاب، علاوة على ارتباط الخطاب بالملامح المميزة للعصر الذي نشأ فيه، كما يحمل الخطاب رسالة أو رسائل متعددة تعبر عن التوجهات الفكرية لمقدم الخطاب. ويحفل المجتمع بأنواع مختلفة من الخطابات: اجتماعية وسياسية وثقافية ودينية وغيرها، ويسعى أصحاب هذه الخطابات إلى إقناع الجمهور المُخاطب بوجهة نظرهم حول قضايا وموضوعات متنوعة.

بعد استعراض بعض معاني مصطلح الخطاب، يمكن طرح بعض التعريفات التي تناولت مفهوم (الخطاب الديني)، ثم ننتهي إلى التعريف الذي تتبناه هذه الدراسة وفيما يلي عرض لذلك:

١ - قدم « محمد الخطيب » معنى الخطاب الديني باعتباره (كل بيان ينشر لتبيين حقائق الإسلام وشرائعه وتاريخه وتراثه في شتى مجالات الحياة عبر مختلف الوسائط والوسائل الإعلامية، وعلى رأسها المسجد، ولكنها لا تنحصر فيه، ويدخل في مفهوم الخطاب المحتوى والأسلوب كما يشمل الوسائل والتقنيات)[(٢)].

٢ - عرّف « يوسف القرضاوي » الخطاب الديني بأنه: (كل بيان باسم الإسلام يوجه للناس سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين لتعريفهم بالإسلام، وقد يأخذ هذا الخطاب شكل الخطبة، المحاضرة، الرسالة، المقال، الكتاب، المسرحية، والأعمال الدرامية)[(٣)].

٣ - قسّم « عبد اللّه المالكي » الخطاب الديني الإسلامي إلى نوعين: الأول المتمثِّل في الوحي المقدَّس الذي جاء به النبي ﷺ من القرآن والسنة الصحيحة، علاوة على ما انعقد عليه إجماع السلف الصالح؛ وهذا النوع من الخطاب يجب قراءته وتفسيره بلا تأويل، وهو خارج دائرة العقل البشري ولا يخضع للنقد ولا للمراجعة. أما النوع الثاني فيراد به اجتهاد العلماء فيما لا نصَّ فيه من القرآن والسنة، ولم ينعقد عليه إجماع السلف الصالح، ويدخل

---

(١) محمد شومان: مرجع سابق، ص٩٥، ٣٢.

(٢) محمد الخطيب: تجديد الخطاب الديني: ضروراته وضوابطه

http://www.sabeelnet.com/news.php?id=10854.

(٣) يوسف القرضاوي: تجديد الخطاب الديني كيف ولماذا؟ ندوة بنقابة الصحفيين المصرية، القاهرة، ١/ ٩/ ٢٠٠٣م.

http://www.islamonline.net/arabic/daawa/2003/09.

في هذا الفتاوى المبينة على عُرْفٍ معيّن أو وصفٍ متغير (زماني أو مكاني)، وهذا الخطاب عملٌ بشريٌّ غير معصوم داخلٌ في دائرة النقد والمراجعة(١).

٤ - فرق « حسن الصفار » بين الخطاب الديني والنص الديني، معرِّفًا النص الديني بأنه: كل ما ثبت وروده عن اللّه تعالى في الكتاب والسنة الشريفة الثابت ورودها بالضوابط العلمية المقررة عند الفقهاء. أما الخطاب الديني فهو: كل ما يستنبطه ويفهمه الفقيه، والعالم، والمفكر من النص الديني أو من مصادر الاجتهاد والاستنباط المعتمدة، فالخطاب الديني ليس مُقدَّسًا أو معصومًا(٢).

أما مفهوم (الخطاب الديني) كما تتبناه هذه الدراسة فالمقصود به: (نسق من الكلام يشمل مجموعة من الرسائل النصية التي تحمل أفكارًا دينية ترتبط بوجهة نظر منشئ الخطاب، وتعكس الإطار الاجتماعي والثقافي والتاريخي المحيط به، وتتضمَّن هذه الرسائل أدلة من النصوص الدينية المُقدَّسة - القرآن الكريم والسنة الشريفة - بالإضافة إلى مجموعة من الحُجَج والبراهين الأخلاقية والعقلية والتاريخية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وتسعى إلى إقناع الجمهور المتلقي بهدف إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي وفقًا لمرجعية صاحب الخطاب).

وعلى أساس هذا التعريف فإننا نقصد بالخطاب الديني كلامًا بشريًّا غير معصوم يحمل بين طيَّاته رسائل متعددة اجتماعية وثقافية وسياسية وغيرها، يوجه للمسلمين أو لغير المسلمين، إما أن يقوم على تفسير النصوص الدينية أو تأويلها، وإما أن يهدف إلى نشر حقائق الإسلام أو إلى تشويهها، وقد يُقدم الخطاب الديني من قبل الفقهاء أو العلماء أو المفكرين أو الدعاة، سواء من داخل المؤسسة الدينية أو خارجها. وسوف تختص هذه الدراسة بالخطاب الديني المقدم من الدعاة الجدد - الذين لا ينتمون إلى المؤسسة الدينية، ولذلك نطرح في السطور التالية المقصود بمصطلح الدعاة بوجه عامّ، والدعاة الجدد على وجه الخصوص.

٢ - الدعاة الجدد:

﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]. تتضمن هذه الآية الكريمة أمرًا مباشرًا للمسلمين بالدعوة إلى اللّه. والدعوة إلى الشيء في

(١) عبد اللّه بن محمد المالكي: نقد الخطاب الديني بين مفهومين.
http://www.alqlm.com/index.cfm?method=home/1/5/2005, p1

(٢) حسن الصفار: الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢٠.

اللغة تعني الحثّ على قصده، والدَّاعِية هو من يدعو إلى دين أو فكرة[(١)]. وجاء وصف الدَّاعِية في قول اللَّه تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [فصلت: ٣٣]. وفسَّرها ابن كثير بقوله: (أي دعا عباد اللَّه إليه وهو نفسه مُهتدٍ بما يقوله فنفعه لنفسه ولغيره لازم ومتعدٍّ، وليس هو من الذين يأمرون بالمعروف ولا يأتونه وينهون عن المنكر ويأتونه)[(٢)].

وهناك مرادفات عديدة للدَّاعية من بينها: الواعظ، المُبشِّر، المُنذِر، المُحْتَسِب (القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)[(٣)]. وهذه المرادفات جميعها تشير إلى من يقوم بالدعوة إلى الدين، ونعني بالدعوة (حثّ الناس على الخير والهدي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ليفوزوا بسعادة الدارين. وهناك تعريف حديث للدعوة يصفها بأنها اتصال ناجح بالجماهير لنقل وتبادل الحقائق والخبرات والمعلومات والشعور والإحساس والاتجاهات وطرق الأداء والأفكار بواسطة رموز، من فرد أو جماعة أو هيئة إلى فرد آخر أو إلى مجموعة أفراد)[(٤)].

وفيما يتعلَّق بمصطلح الدَّاعي أو الدَّاعية فهناك من يرى أنه يشير إلى من يقوم بدعوة حركية تسعى لتحقيق أهداف معينة حدَّدَها مُقدَّمًا وأعلن عنها كمحور للنشاط المنبعث من مذهبه، وهناك من يعرفه بأنه من يقوم بدعاية منظمة وفق أسس فنية تهدف إلى أغراض معينة ومحددة، ويقال أن مصطلح الدعاة ارتبط بظهور التشيع على مسرح الحياة الإسلامية[(٥)]. مما يشير إلى وجود أبعاد سياسية في جذور هذا المصطلح، إلا أنه في المجتمعات المعاصرة لم يعد مصطلح الداعية قاصرًا على أصحاب المذهب الشيعي فقط، بل اتَّسع حتى أصبح يطلق على (كل شخص مؤمن بفكرته يدعو إليها بالكتابة والخطابة والحديث العادي والعمل الجدي وبكل ما يستطيع من وسائل الدعاية)[(٦)].

أما مصطلح « الداعية الديني » فيعرفه « محمد منير حجاب » بأنه: (شخص يستهدف

---

(١) المعجم الوجيز: مرجع سابق، ص٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) أبو الفداء إسماعيل ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد ٤، مؤسسة الريان، ط٢، بيروت، ١٩٩٦م، ص١٢٦.

(٣) محمد منير حجاب: مرجع سابق، ص٢١٠، ٢١١.

(٤) محمد منير حجاب: الإعلام الإسلامي: المبادئ - النظرية - التطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م، ص١٠٨، ١٠٩.

(٥) موسوعة المفاهيم الإسلامية: مرجع سابق

http://www.islamic-council.com/mafaheemux/9/6.asp.

(٦) محمد منير حجاب: مرجع سابق، ص٢١٠.

التأثير في الناس بأفكار لديه خلفية واسعة عنها، يؤمن بها ويصدر عنها في سلوكه وتصرفاته، ويستخدم لذلك كافةً إمكانيات وسائل الإعلام المتاحة ومختلف الأساليب الإقناعية من أجل تكوين رأي عامّ صائب علمي للحقائق الدينية، وذلك وفق منهج علمي وفني مدروس ومُخطَّط ومستمر دون أن يبغي بذلك منصبًا أو جاهًا)[١].

يشير التعريف السابق إلى أن الدعاة هم الأشخاص المؤهلون للدعوة المتفرغون لها، وهم بذلك المذكورون في قول اللَّه تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. فهذه الجماعة المكلفة بالدعوة يجب أن تتفرغ وتتعمق وتمتلك الأدلة التفصيلية حتى تتمكن من تبليغ الناس بحقائق الدين من خلال خطاب ديني يتَّسم بالمصداقية الواجبة؛ ولذلك يجب أن تكون على بصيرة بما تدعو إليه، فالذي يدعو إلى اللَّه على غير بصيرة لا يتبع الحق ولا يتبع النبي ﷺ[٢][٣].

وعلى ذلك فهناك بعض الشروط الواجب توافرها في الدعاة طبقًا للأسس الإسلامية، وتتعلق هذه الشروط بجملة من المقومات والصفات الفطرية والمكتسبة، علاوة على ضرورة امتلاكه زمام السيطرة على الأطر المرجعية المُقدَّسة، وأن يفقه كل معطيات عصره جملة وتفصيلًا، وأن يتحلَّى بأخلاق الإسلام خلال ممارساته الدعوية والحياتية كلها، وأن تكون لديه القدرة على استخدام الوسائل التي تمكنه من الدعوة[٤]. وهذه الشروط شكلت عنصرًا أساسيًّا لإعداد الدعاة في إطار المؤسسة الدينية في السابق، وربما اختلفت الأمور مع ظهور دعاة من طراز جديد لا يرتبطون بالمؤسسة الدينية في الغالب؛ لذلك فمن المهم توضيح مصطلح الدعاة الجدد.

المقصود بالدعاة الجدد في هذه الدراسة: مجموعة من الدعاة يختلفون عن الدعاة التقليدين أو الأزهريين في كثير من النواحي، فهم يمثلون جيلًا من الشباب المستقلين

---

(١) محمد منير حجاب: مرجع سابق، ص٢١٠.

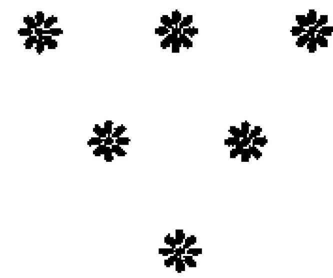
(٢) راجع محمد راتب النابلسي: الخطاب الديني، محاضرة في (ندوة تجديد الخطاب الديني)، ١٠ - ١٢ شباط ٢٠٠٤م، جامعة دمشق. http://www.nabulsi1.com/10nadwat/912-14.doc, pp1-2

(٣) يقول الشيخ محمد راتب النابلسي: (لا يرفع ذلك عن عامة المسلمين فرض الدعوة إلى اللَّـه، فكل مسلم مُكلَّف أن يبلغ من حوله كلمة الحق التي سمعها في حدود ما يعلم ومع من يعرف، وذلك تسليمًا بقول اللَّـه تعالى: ﴿ وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [العصر: ١ - ٣] ولهذا يكون التواصي بالحق من أجل الحفاظ على كيان الدين ومن أجل نمو الدين، ومن أجل تضييق دوائر الباطل.

(٤) أحمد عيساوي: محاولة لرسم سمات ومعالم ثقافة الإمام الداعية، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة الكويت

http://alwaei.com/topics/current/article.php?issue=483&sdd=945

عن المؤسسة الدينية الرسمية، يستخدمون في مخاطبة الجماهير وسائل الاتصال الحديثة كالمواقع الإلكترونية وشبكات التليفزيون الفضائية والهواتف المحمولة، ويركزون في الغالب على مخاطبة الشباب واستقطابه، ولكنهم يختلفون فيما بينهم في الخصائص العامة من حيث الأصول الاجتماعية، والمظهر الخارجي، وطريقة الأداء اللغوي والخطابي، والخلفيات العلمية والتعليمية، والتوجهات الفكرية.



الفَصْلُ الثَّانِي
الإطار النظري للدراسة

١ - الخطاب الديني الجديد بين المرجعية الغربية والمرجعية الإسلامية:

يبدو الخلاف بين المرجعية الغربية والمرجعية الإسلامية حول معنى وطبيعة التجديد الديني خلافًا جوهريًّا عميقًا، فالرؤية الغربية عمومًا على اختلاف توجهاتها تربط بين الإصلاح الديني والعلمانية، بينما ترفض الرؤية الإسلامية العلمانية كما ترفض نقيضها، إذ تؤمن بقيام دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية في الأساس.

وربما يعد « ماكس فيبر » من أبرز العلماء الذين أسَّسوا للرؤية الغربية الخاصَّة بالعلاقة بين الدين والمجتمع، حيث ارتبط النموذج الرأسمالي الحديث في رؤية فيبر بالعلمانية، ورأى أن التقدم والحضارة أصبحت ممكنة بالتقدم العلمي، مما يعنى أنه لم تعد هنالك حدود طبيعية أو غير ممكنة لحياة الفرد. والعلمنة طبقًا لفيبر هي النتاج الاجتماعي للرأسمالية والبروتستانتية. ومن جهة أخرى رأى فيبر أن العلمانية أدخلت تغيرًا نظاميًّا على الدين وتركته للاختيار الشخصي الخالص[1]. وبذلك استندت معالجة فيبر للعلمانية إلى فكرة أو تصور عدم خلود اللَّه. وعلى ذلك جاء تحليله للوعي الحديث مشتملًا على ثلاثة جوانب مهمة في تطور العلمانية هي الرشد والتمزق والصراع بين وجهات النظر الجزئية للعالم[2].

ويمكن القول أن الرؤية الغربية لم تطرح قضية التجديد الديني كما ظهرت في الوعي الإسلامي الحديث، ولكنها بالأحرى ركزت على فكرة (تطور الدين)، وهي الفكرة التي برزت في أعمال كثير من علماء الاجتماع الغربيين، وقد تناول « تالكوت بارسونز » هذه الفكرة؛ حيث عالج العلمانية كجزء من التعقيد المتزايد والمتنوع للمجتمع الصناعي الحديث. وقد أصر بارسونز وروبرت بيلا Robert Bellah، على أن المؤسسات في العالم الغربي تطورت تحت تأثير الأخلاق المسيحية والرؤية العالمية للمسيحية.

---

(١) براين تيرنر: علم الاجتماع والإسلام، دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر، ترجمة: أبو بكر أحمد، دار القلم، ط١، بيروت، ١٩٨٧م، ص٢١٤ - ٢١٧.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٤.

واعتقدا أن التدين سوف يستمر بشكل كبير في التأثير على السلوك العام، ولكن معظم تأثير الدين سوف يكون في الضمير(١).

ومن الواضح أن أفكار فيبر وبارسـونز حول تطور الدين أثرت إلى حد كبير في صياغة نظريات التحديث التي ادَّعت انتشار النموذج العلماني الغربي كنموذج حتمي للتغير الاجتماعي العالمي؛ حيث صاغ مجموعة من علماء الاجتماع الغربيين نظريات التحديث من خلال قبولهم للإطار العام لعلم الاجتماع الديني عند فيبر(٢). ومن الواضح أن نظريات التحديث قلَّلت عمومًا من الدور الاجتماعي للدين، إلا أن منظري التحديث انقسموا فيما بينهم حول العلاقة بين الدين والتحديث إلى فريقين: الفريق الأول اشترط زوال الدين كأساس للتقدم، مثلما افترض دونال يوجين سميث Donal Eugene Smith أن الدين عمومًا يشكل عقبة في اتجاه التحديث(٣). أما الفريق الثاني فرأى أن التحديث ربما لا يتطلب اختفاء الدين بالضرورة، إلا أنه يؤكِّد على ضرورة تطوير الأديان بشكل عصري - بمعنى تضييق دائرة الدين فى الحدود الروحانية دون التعرض للجوانب الدنيوية- حتى لا يشكل عقبة أمام التحديث، وعلى هذا الأساس ادَّعى ماكنترى أن الدين الأمريكي بقى في مجتمع صناعي فقط في مقابل أن يصبح علمانيًّا(٤). ويعني ذلك أن مفكري التحديث أرادوا التقليل من دور الدين كرابط اجتماعي، وحصروا دوره في حدود الضمير الفردي لكل إنسان.

ويبدو أن منظري التحديث الغربي اعتقدوا أن رؤاهم حول تطور الدين لا تنطبق على المسيحية والمجتمعات الغربية فقط، بل يمكن فرضها على الإسلام والمجتمعات الإسلامية أيضًا باعتبار أن نموذج التحديث الغربي يمثل نموذجًا حتميًّا للتطور العالمي، وبحجة أن التقدم العالمي يستدعي أن تتجه كافَّة المجتمعات من المحلية إلى الانفتاح على العالم، ومن النموذج المقدس إلى النموذج العلماني، وفي هذا الإطار قدمت مجموعة من النظريات التي أكَّدت على فكرة عالمية العلمانية، ورسمت خطًّا حتميًّا ينتهي إلى صورة المجتمع الصناعي الغربي(٥).

---

(١) Suliman W. Michael: Islam And Arabs in America, The other of the other, Journal of Muslim Minority Affairs, April 1999, Vol.19, No.1, p307.

(٢) محمد الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر، ط٢، عمان، ١٩٩٦م، ص١٧٨.

(٣) Keith A. Roberts: Religion In Sociological Perspective, Wadswor, The Publishing Company, California, 1990.p20.

(٤) براين تيرنر: مرجع سابق، ص٢٢١.

(٥) انظر: حنان محمد عبد المجيد: مفهوم التغير الاجتماعي في الفكر الاجتماعي الإسلامي في العصر الحديث، (دكتوراه غير منشورة)، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٥م، ص٢٥ - ٢٦.

وعلى أساس هذه الرؤية الحتمية لاتجاه التقدم نحو النموذج الغربي، تمَّ الترويج لفكرة مفادها أن الليبرالية الغربية هي النموذج الوحيد للتقدم والتنوير وأنها المعيار الذي يجب أن يُقاس به الآخرون[١]. وهكذا طابق أصحاب هذه الرؤية مصطلح التحديث Modernization مع مصطلح التغريب Westernization. حيث قام المُفكِّرون الأوروبيون والأمريكيون بالتوحيد بين تحديثهم والحداثة بشكل عامّ، وكأن القطيعة مع الماضي وتشكيل نخبة رأسمالية خالصة هي الشروط الضرورية والمركزية لتشكيل مجتمع حديث في أي زمان ومكان[٢]. وعلى هذا رأى بارسونز وليرنر وباول وغيرهم أن التنمية ستحدث في العالم الثالث عن طريق نقل الأفكار والقيم من الغرب، وعن طريق التصنيع الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية، وبذلك يجعل العالم الثالث حديثًا أي غربيًا في طبيعته[٣].

وقد ظلَّت هذه الرؤية مسيطرة على الفكر الغربي حتى بدأت تنتشر الحركة النقدية في علم الاجتماع داخل الولايات المتحدة وأوروبا بشكل واسع منذ أوائل الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين؛ حيث مثلَّت الحركة النقدية موجة قوية ساعدت على دحض الاتجاهات التحديثية، وبهذا تراجعت هذه الأفكار إلى حدٍّ كبير أمام الانتقادات العديدة التي شكَّكت في صدق النموذج التنموي الغربي. وعلى الرغم من التشكيك في صدق مقولات التحديث من قبل الحركة النقدية، بل ورفضها كليًّا بعد ذلك عن طريق أنصار تيار « ما بعد الحداثة »، وبالرغم مما كشفت عنه الأحداث والوقائع العالمية من أن القرن العشرين لما يكن عصرًا للتقدم، ولكنه كان قرن الأزمة، وقرن الانحطاط أو الكارثة على حد قول « آلان تورين »[٤]، بالرغم من كل ذلك فقد ظهرت محاولات جديدة لإعادة صياغة مثل هذه الأفكار مع نهاية الحرب الباردة في أواخر القرن العشرين، حيث طرح « فرنسيس فوكوياما » أطروحته (نهاية التاريخ) التي تزعم أن العالم يشهد نهاية التاريخ بما هو نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية وتعميم الليبرالية الديمقراطية الغربية على مستوى العالم كشكل نهائي للحكومة الإنسانية[٥].

---

(١) Bernard Lewis: Islam in History – Ideas, People, and Events in The Middle East, Open Court, Chicago, 1993, p397.

(٢) نصر محمد عارف: نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي الإسلامي، سلسلة رسائل جامعية (٦)، دار القارئ العربي، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٢٣٨ - ٢٣٩.

(٣) آلان تورين: مرجع سابق، ص٥١.

(٤) آلان تورين: مرجع سابق، ص١٣٩.

(٥) صامويل هنتنجتون: مرجع سابق، ص٥١.

إلا أن هذه الأطروحة سرعان ما سقطت؛ حيث كشفت التطورات العالمية أن الديمقراطية الليبرالية لا تجد قبولًا في بعض المجتمعات غير الغربية وخصوصًا في المجتمعات الإسلامية، ولذلك خرج صامويل هنتنجتون برؤيته حول (صدام الحضارات) التي تتعارض مع أطروحة (نهاية التاريخ)، وانتقد « هنتنجتون » هذه الأطروحة معبرًا عن اعتقاده بأن لحظة الشعور بالبهجة في نهاية الحرب الباردة ولدت وهمًا بالتوافق والانسجام الذي سرعان ما تكشف أنه وهم بالفعل. وعلى ذلك أقرَّ « هنتنجتون » بفشل محاولات التحديث في المجتمعات الإسلامية طبقًا للنموذج الغربي، ومن ثَمَّ الفشل في ترسيخ الديمقراطية الليبرالية في هذه المجتمعات، إلا أنه عزى هذا الفشل - في جزء منه على الأقل - إلى طبيعة الثقافة الإسلامية والمجتمع الإسلامي[١].

لقد رفض « هنتنجتون » أن يكون التحديث متطابقًا مع التغريب بالضرورة، ورأى أن المجتمعات غير الغربية يمكنها أن تتحدث دون أن تتخلى عن ثقافتها المحلية الخاصَّة. لذلك عارض ما ذهب إليه « دانييل بيبس » من أن أمام المسلمين خيار واحد، حيث إن التحديث يتطلب التغريب.. والإسلام لا يقدم طريقًا بديلة للتحديث.. والعلمانية لا يمكن تجنبها.. ولا بد من الاعتراف بهيمنة الحضارة الغربية حتى يمكن التعلم منها... وعندما يقبل المسلمون بالنموذج الغربي صراحة، سيكونون في وضع يمكنهم من استخدام التقنية ومِن ثَمَّ أن يتقدموا[٢].

وخلافًا لذلك يدعو « هنتنجتون » الغرب إلى التوقف عن محاولات تغريب المجتمعات الإسلامية، حيث يعتقد أن المسئولية الرئيسة على قادة الغرب ليست هي محاولة إعادة تشكيل الحضارات الأخرى على صورة الغرب فهذا ليس في مستطاع قدراتهم المتدهورة، وإنما في الحفاظ على الصفات الفريدة للثقافة الغربية وتجديدها، ولأن الولايات المتحدة هي أقوى دولة غربية، فإن هذه المسئولية بكاملها تقع على عاتقها. ولكي تحقَّق المصالح الغربية، فعليها - في رأيه - أن تعترف بأن التدخل الغربي في شئون الحضارات الأخرى يمكن أن يكون المصدر الوحيد والأشد خطرًا لعدم الاستقرار والصراع الكوني المحتمل في عالم متعدد الحضارات، فالإبقاء على الولايات المتحدة والغرب يتطلب تجديد الهُويَّة الغربية، وأمن العالم يتطلب قبول التعددية الكونية، وتجنب الصدام الحضاري الكوني قد

(١) صامويل هنتنجتون: مرجع سابق، ص١٨٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٩، ١٢٢.

يكون ممكنًا في حال قيام نظام عالمي متعدد الثقافات[١]. وقد يتصوَّر المستمع إلى فكرة « هنتنجتون » حول نظام عالمي متعدد الثقافات أنه ربما يدعو إلى الدفاع عن حقوق شعوب العالم المختلفة في التمسك بالخصوصية الثقافية والحضارية، ولكن الحقيقة أنه يقدم في النهاية دعوة إلى العولمة حسب النموذج الأمريكي، فينادي بحضارة عالمية تقوم على أساس التعايش بين الحضارات من خلال القيم والمؤسسات والممارسات المشتركة بين شعوب العالم المختلفة[٢]. وهذا يجعلنا نعتقد أن فكرة « هنتنجتون » عن التعايش تسير في اتجاه العولمة خصوصًا وقد حدَّد غايته النهائية في الحفاظ على الحضارة الغربية ذات الخصائص الفريدة من وجهة نظره، بالإضافة إلى دفاعه عن مصالح الغرب الذي يراه متميزًا بتفوق أفكاره وقيمه ودينه. وعلى ذلك يقصد بالتعايش بين الحضارات إدماج حضارات العالم في الحضارة الغربية، والدليل على ذلك قوله: (للحفاظ على الحضارة الغربية في وجه القوة الغربية المتدهورة يصبح من صالح الولايات المتحدة والدول الأوروبية أن تكبح القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية)[٣]. وبذلك يتضمن مصطلح التعايش الذي يستخدمه « هنتنجتون » إشارة إلى اندماج حضارات ضعيفة يسهل التأثير عليها - على رأسها الحضارة الإسلامية - في نطاق الحضارة الغربية المهيمنة.

وعلى ذلك ينتهي « هنتنجتون » إلى مجموعة من الافتراضات يُفسِّر من خلالها طبيعة العلاقات بين الإسلام والغرب يمكننا تلخيصها فيما يلي:

١ - إن مشروعات التغريب قد فشلت في تغيير المجتمعات الإسلامية، ولم تنجح في ترسيخ الليبرالية الديمقراطية.

٢ - إن تحديث المجتمعات الإسلامية قد ساعد على نمو الصحوة الدينية والإحياء الإسلامي.

٣ - إن تحقيق التعايش بين الإسلام والغرب طبقًا للشروط الغربية لن يتم إلا ببناء قاعدة مشتركة بينهما، ويتطلب هذا تطوير المكون الأساسي والجوهري في الثقافة الإسلامية، ألا وهو الدين الإسلامي الذي استمر ما يزيد عن أربعة عشر قرنًا يمثل العامل الأساسي المحرك للصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية.

---

(١) صامويل هنتنجتون: مرجع سابق، ص٥٠٤، ٥١٥.

(٢) المرجع السابق، ص٥١٨.

(٣) المرجع السابق: ص٥٠٤.

٤ - إن إحداث مثل هذا التطوير في الثقافة الإسلامية يجب أن يحدث دون التدخل الغربي المباشر الذي حذَّر منه « هنتنجتون » باعتباره يولد العداء للغرب ويزيد من انتشار الأصولية الإسلامية.

والجدير بالذكر أن أهمية هذه الأفكار التي طرحها « هنتنجتون » تكمن فيما تميزت به من سطوة على رؤية صانعي القرار الغربي، إذ باتت بمثابة اللبنة الأساسية التي شكَّلت بناء الإستراتيجية الغربية للتعامل مع المجتمعات الإسلامية في بداية الألفية الثالثة، ومِن ثَمَّ ترجمت هذه الإستراتيجية في خطط جدية تسعى إلى تطوير صيغة جديدة للإسلام تقبل التعايش مع القيم الغربية تحت مسمى (تجديد الخطاب الديني) لنشر ما يعرف بـ (الإسلام الديمقراطي المدني)، و(الإسلام الليبرالي)[1].

وتقوم فكرة تطوير الإسلام الديمقراطي على فرضية غربية مفادها: إن المجتمع الإسلامي المثالي كما يراه العالم الخارجي يجب أن يكون ديمقراطيًّا، قابلًا للنمو الاقتصادي، مستقرًّا سياسيًّا، متقدمًا اجتماعيًّا، ويتبع قواعد ومعايير السلوك الدولي. وأنه لكي يتمكن المجتمع الإسلامي من الوصول إلى هذا النموذج المثالي المفترض فلا بد من إيجاد قوى دينية داخلية تؤدِّي هذا الدور بنجاح، ومِن ثَمَّ يستلزم ذلك بناء شبكات من داخل بعض التيارات الفكرية المستغربة لقيادة عملية التطوير الديني. وعلى هذا تبنت مؤسسة راند الأمريكية هذه الفكرة، واختارت تيار الحداثة بوصفه المرشح الأول والأفضل - من وجهة النظر الأمريكية - للقيام بهذه المهمة، نظرًا لتجانس أنصار هذا التيار مع قيم وروح المجتمع الديمقراطي[2].

---

(١) بدأت بعض المؤسسات الغربية النشطة في التخطيط لتطوير صيغة جديدة للإسلام تقبل التعايش مع القيم الغربية، وهذا ما ترجمه تقرير « شيرلي بينارد » Cheryl Benard الذي نشرته مؤسسة راند الأمريكية في عام ٢٠٠٣م، تحت عنوان: الإسلام الديمقراطي المدني... الشركاء والموارد والإستراتيجيات، ويقدم هذا التقرير خطوات عملية لمشروع غربي بديل للنموذج التحديثي التقليدي القائم على إقصاء الدين وترسيخ العلمانية بصورتها الغربية في المجتمعات غير الغربية، فمشروع « شيرلي بينارد » لا يتجه نحو بنية المجتمع الإسلامي بقدر ما يستهدف الإسلام نفسه، إذ يرسم صورة لما أسمته الباحثة بـ (الإسلام الديمقراطي المدني). وتعد مؤسسة راند مركزًا للبحوث والدراسات الإستراتيجية بدأت عملها تابعة لسلاح الجو الأمريكي ثم تحولت إلى مركز عام للدراسات الإستراتيجية الشاملة، وتعمل على رسم السياسات الأمريكية في التعامل مع الأحداث العالمية وتقدم تقاريرها بهدف تقديم تحليلات سياسية وتوصيات عملية لأصحاب القرار السياسي.

(٢) CheryBenard:Civil Democratic Islam Partners, Resources, and Strategies, RAND Corporation. 2003.

http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/MG574.gif[/IMG.

أعدت مؤسسة راند تقريرًا صدر عام ٢٠٠٧م، بعنوان « بناء شبكات مسلمة معتدلة Building Moderate Muslim Networks »، ويدعو التقرير إلى تطوير « خريطة طريق » لتعزيز بناء شبكات مسلمة معتدلة يتحدد دورها فيما أسماه معدو التقرير بـ « ضبط الإسلام » ليكون متوافقًا مع ما يتطلبه النظام العالمي المعاصر. وتمشيًا مع هذا الهدف يرى الباحثون أن مثل هذه الشبكات =

وقد تضمَّنت فكرة تطوير ما يسمى (الإسلام الديمقراطي المدني) محاولات منظمة لتطوير إسلام جديد؛ إسلام يختلف بنائيًّا ووظيفيًّا عن جوهر المنظومة الإسلامية السائدة، بمعنى إعادة تشكيل الإسلام بمعايير أمريكية حتى يتفق في توجهاته مع النظام العالمي، وذلك من خلال تعزيز ما يسمى بالتيار المسلم الليبرالي المعتدل Moderate and liberal Muslims، على أن يلتزم هذا التيار بالمواصفات الأمريكية للاعتدال، بأن يقبل بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية، ويؤمن بالحرية المطلقة للمرأة دون قيود شرعية، ويؤمن بحق الآخر الديني في تولي المناصب العليا في المجتمعات الإسلامية ويؤمن بالمبادئ الليبرالية، ويعارض الفكر الوهابي. وهذا ما حدَّده تقرير راند عام (٢٠٠٧م) لخصائص الشركاء الموكَّلون بتطوير الإسلام، وعلاوة على ذلك اقترح التقرير الآليات التي تنظم عمل هؤلاء الشركاء، حيث رأى ضرورة إنشاء دعوة علمانية secular، بمعنى إنشاء مؤسسات علمانية تقدم نفس الخدمات التطوعية التي تقدمها المنظمات الإسلامية، سواء كانت قوافل طبية أو كفالة يتيم أو دعمًا أسْريًّا وغيرها[(١)]. وهذا يقتضي بالطبع دعم بعض الدعاة من خارج المؤسسات الدينية الرسمية ممن يسهل إدماجهم في التيار الجديد لكي يعملوا على نشر الإسلام الديمقراطي المدني عن طريق تبني خطاب ديني جديد، على أن يتم ربط هذا الخطاب بمؤسسات مدنية تطوعية تحمل الطابع الإسلامي الليبرالي الذي يبشر به الغرب.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن المشروع الغربي يطرح مصطلح « تجديد الخطاب الديني » بمعنى إعادة تشكيل الإسلام؛ لكي يكون مقبولًا لدى الغرب حتى لو خالف قطعيات الشريعة الثابتة المتفق عليها. وهذا يفتح الباب لنقد اجتهادات الفقهاء بدون منهج علمي وبدون نظر في دلائل النصوص، بحجة أن هذه الاجتهادات تراثًا لم يعد مناسبًا لحضارة العصر[(٢)]. ويعتقد أنصار مشروع إعادة تشكيل الإسلام أن ما يقدمونه من تأويل تحريفي يمثل الخطاب الإسلامي المعتدل، في حين أن الرؤية الإسلامية التجديدية المعتدلة لا تقبل

= الليبرالية الديمقراطية (المعتدلة من وجهة نظرهم) يمكنها التصدي للشبكات الإسلامية الأخرى - الشبكات المتطرفة والمتعصبة للإسلام - التي اكتسبت أرضية واسعة في السنوات الأخيرة. على أساس أن هذه الشبكات المعتدلة يمكن أن تؤدي نفس الدور الذي لعبته شبكات مماثلة خلال الحرب الباردة في مواجهة الشيوعية.

(١) Angel Rabasa, Cheryl Benard, Lowell H. Schwartz, Peter Sickle: Building Moderate Muslim, Networks, 2007,

http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/MG574.gif [/IMG]

(٢) عبد اللّـه بن محمد المالكي: نقد الخطاب الديني بين مفهومين.

http://www.alqlm.com/index.cfm?method=home/1/5/2005,p1.

مطلقًا الخروج على الثوابت الإسلامية، حيث ينطلق الفهم الإسلامي للتجديد من مبدأ الاجتهاد بضوابطه الشرعية المتفق عليها من قبل الفقهاء. على أساس أن النقد والمراجعة فكرةٌ إسلامية أصيلة، وخلقٌ إسلامي عاشه صالحو هذه الأمة من القادة والعلماء والمفكرين قبل أن يكون ممارسةً لدى دول الغرب، فلا خلاف إذًا ولا إشكال في مشروعية وأهمية النقد وتصحيح المسار(١).

وتتفق الرؤية الإسلامية المعاصرة على أن تجديد الخطاب الديني عاملٌ رئيسي في تجديد الحياة السياسية والاجتماعية بأسرها في المجتمعات الإسلامية. ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الرؤية الكونية World view الإسلامية مطلوبة لكي تصبح المجتمعات الإسلامية تقدمية. ولذا اقترحوا ضرورة تجديد الفكر الديني كمنطلق لتطوير وتنمية المجتمعات الإسلامية. حيث تعتمد عملية التجديد على مجموعة من القواعد الأساسية التي تبدأ بـإعادة بيان المفاهيم الشرعية الواردة في القرآن والسنة من حيث دلالاتها وحدودها ومقاصدها، والتمييز بين تلك المفاهيم الشرعية وبين ما يختلط بها من مفاهيم مبتدعة، ثم تنقية المفاهيم مما يختلط بها من مفاهيم غربية معاصرة وبيان وجه الافتراق بينها، بالإضافة إلى مراجعة كثير من المفاهيم المعاصرة الشائع استخدامها في الواقع الإسلامي مثل: النهضة والصحوة واليقظة والبعث وغيرها(٢).

وعلى ذلك ترتبط عملية التجديد الديني في الرؤية الإسلامية بعملية أخرى هي تأصيل المفاهيم، بمعنى العودة إلى الأصول الإسلامية الصافية للمفهوم. وتشكل هذه العملية بُعْدًا منهجيًّا مهمًّا في صياغة الرؤية السوسيولوجية الإسلامية المعاصرة. حيث يتميز المنهج التغييري الإسلامي بكونه منهجًا إلهيًّا، يمتاز بالشمول والترابط والتوازن في وحدة متناسقة لا تستطيع أن تفصل جزءًا عن جزء، وعلى هذا يبدو منهج التغيير الإسلامي منهجًا شاملًا لتحريك طاقات الإنسان كافة(٣). وعلى هذا الوجه فإن أي حركة لتجديد الخطاب الديني يجب أن تلتزم بمقاصد الشريعة، بمعنى الالتزام بالمقاصد التي حدَّدها القرآن الكريم وبيَّنتها السنة النبوية الشريفة؛ أي الالتزام بحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهذه المقاصد الخمس اعتبرها العلماء من الضروريات التي لو اختل منها واحد لاختلت

---

(١) عبد اللّـه بن محمد المالكي: نقد الخطاب الديني بين مفهومين، المرجع السابق، ص٢.

(٢) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: في النظرية السياسية من منظور إسلامي (منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٨٦.

(٣) المرجع السابق، ص١٧.

لأجله الحياة؛ لذلك شرع اللّٰه لحفظ هذه الضروريات الخمس أحكامًا لوجودها وأخرى للمحافظة عليها[١]. وعلى هذا تُعَدُّ أيُّ دعوة لإقصاء بعض أو كل أحكام الشريعة من واقع الحياة الإسلامية إهدارًا لمقاصد الشرع، وإخلالًا بالأسس السليمة التي أقرَّها الإسلام لتنظيم الحياة الإنسانية.

من هذا المنطلق يمكن التمييز بين التجديد التأصيلي الإحيائي السائغ شرعًا والتجديد التحريفي الذي يدعو إلى تطوير وتغيير محتوى الخطاب الديني ومضمونه، وليس الطريقة والأسلوب؛ ليجاري التغيرات السريعة في واقع المجتمعات داخليًّا وفي العلاقات بين الدول خارجيًّا، بحيث تصير قضية التجديد الديني هي: إقرار هذا الواقع وتسويغه وتسويقه والتجاوب معه كلما تغير[٢].

وطبقًا للمرجعية الإسلامية المعتدلة يمكن تحديد عدة ضوابط ينبغي الالتزام بها في عملية تجديد الخطاب الديني religion discourse renewal من أهمها:

- التسليم بأن القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة هما ميزان النقد والتجديد والإصلاح.

- ألا يؤدي تجديد الخطاب الإسلامي بدعوى مواكبة التطورات والمتطلبات والمعطيات العصرية، إلى تغيير الثوابت أو التخلِّي عن أي مبدأ من مبادئ الإسلام أو الأحكام الشرعية المُقرَّرة.

- أن ينطلق تجديد الخطاب الديني من مبدأ الدعوة إلى اللّٰه بالحكمة والموعظة الحسنة، عملًا بقول اللّٰه تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥]. أي مخاطبة العقل بالدليل العلمي، واستمالة العواطف وتحريك القلوب. (٤١ : ٢).

- أن يكون الهدف من تجديد الخطاب الديني تحقيق الإصلاح الاجتماعي والسياسي بما يتفق مع الثوابت الإسلامية والأحكام الشرعية.

٢ - إشكاليات الخطاب الديني المعاصر:

طبقًا لما سبق لا يمكننا الفصل بين تجديد الخطاب الديني وقضايا الإصلاح الاجتماعي والسياسي الشامل في المجتمع، حيث يعد تجديد الخطاب الديني أحد وسائل الإصلاح الاجتماعي والسياسي الهادف إلى التغيير الاجتماعي الإيجابي الشامل الذي يدعونا إليه

---

(١) انظر: يوسف حامد العالم: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، ١٩٩١م، ص٨.

(٢) عبد اللّٰه بن محمد المالكي: مرجع سابق، ص١ - ٣.

القرآن في قول اللّٰه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [الرعد: ١١]. ويستمد الخطاب الإسلامي الإصلاحي الشامل مشروعيته من الرؤية الشاملة للإسلام كعقيدة ينبثق عنها نظـام كامل للحياة الإنسانية؛ حيث يُنظر إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية باعتبارها عناصر تدخل ضمن الرؤية التفسيرية للإسلام، وبذلك تتجاوز الرؤية الإسلامية النظرة الضيقة القائمة على التفسير الأحادي لأحداث التاريخ، تلك النظرة التي ركَّزت في التفسير على علة واحدة وأهملت العوامل الأخرى، وبهذا تنطلق هذه الرؤية الإسلامية في خطابها من نظرة تفسيرية كلية للعوامل والأسباب المؤثرة في حركة التاريخ والمجتمعات الإنسانية[١].

وعلى هذا الوجه يمكن القول: إن المنهج الإسلامي يطرح مبدأ التجديد على أساس التفاعل مع الواقع الإنساني المعاصر، من خلال دعم حركة التجديد الفكري الإسلامي بما يهدف إلى تجديد وإصلاح الحياة الاجتماعية الإسلامية ودفعها إلى الأمام، استنادًا إلى قاعدة ثابتة تعتبر الدين أحد المتغيرات الأساسية لعملية التغير الاجتماعي. وطبقًا لذلك يدخل تجديد الخطاب الإسلامي في إطار عملية تجديدية أشمل تستهدف الخروج من دائرة التخلف التي تميز واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وبناء نهضة حضارية إسلامية عصرية تحافظ على الثوابت الإسلامية.

بيد أن مشروع تجديد الخطاب الإسلامي يصطدم في الواقع بأزمة الخطاب الإسلامي المعاصر ذاته. تلك الأزمة التي تشير إلى وجود خلل في الخطاب الإسلامي بشأن الثوابت الإسلامية وتمثلها في واقع حياة الأفراد وحياة الأمة، وهو أمر يمكننا تحديد أسبابه - كما يذهب « عبد الحميد أبو سليمان » - فيما أصاب الرؤية الكونية للأمة من تشوه، وما أصاب منهج معرفتها وفكرها من خلل، وما أصاب ثقافتها من تلوث، وما أصاب وجدانها من تأثير الأساليب التربوية التسلطية والممارسات الاستبدادية[٢].

وتبدو أزمة الخطاب الإسلامي المعاصر متعددة الأبعاد، حيث تظهر أبرز ملامحها في انفصال مضمون الخطاب عن واقع الأمة ومشكلاتها الملموسة، وذلك باستعارة قضايا وإشكاليات لا تعبر عن أولويات المجتمع، إما لأنها منقولة عن السلف أو منقولة من الخارج. **حيث يظهر هذا الانفصال في صورتين:**

---

(١) حنان محمد عبد المجيد: مفهوم التغير الاجتماعي في الفكر الاجتماعي الإسلامي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص٣٧٣.

(٢) عبد الحميد أحمد أبو سليمان: تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر.. الثابت والمتغير: نظام العقوبات نموذجًا، (بحث)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٧م، ص٤.

الصورة الأولى تبدو في الخطاب التقليدي الذي يخلط أحيانًا بين النصوص المقدسة (القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة) وبين التراث الفكري الإسلامي المتراكم من خلال إبداعات المفكرين المسلمين والذي قد يحمل بين طياته رواسب من الماضي وتأويلات لا تصلح في تشخيص مشكلات وقضايا العصر الحاضر.

أما الصورة الثانية فتتمثل في محتوى بعض الخطابات التحديثية المنتسبة إلى الفكر الإسلامي ولكنها تعبر عن خطاب تأويلي يطرح الاهتمامات الغربية ويستعير موضوعاته وأولوياته من الأجندة الغربية. وهذا الخطاب يُطلِق عليه أصحابه « خطاب التجديد » ويتم صياغته عبر إشكاليات مفتعلة تخدم مصالح الغرب ولا تهتم بمعاناة ومشكلات الأمة الإسلامية.

إذًا يمكن القول: إن الساحة الفكرية الإسلامية تعاني من أزمة تحديد الأولويات والقضايا:

فلدينا فريق يطرح إشكاليات الماضي ويطرح خطابًا تقليديًّا يقف خارج التاريخ ولا ينسجم مع مستجدات العصر الحالي، وهو الفريق الذي أشار إليه الشيخ « محمد الغزالي » بقوله: (ما زال بعض الدعاة يهمل قضايا عصرية مُلحَّة، وينشغل بقضايا تدخل في فقه الفروع التي طالما اختلف حولها الفقهاء في شتى المذاهب). وطبقًا للشيخ محمد الغزالي فإن غلو بعضهم في فقه الفروع أنتج خللًا في ميزان الدين، ومزق شمل الأمة، حيث أدى الانشغال بقضايا مثل (حكم الصلاة في النعال وجواز دخول المساجد بها.. إلخ) يعبر عن إغماء عقلي وهوس ديني[١].

أما الفريق الثاني فيحاول فرض إشكاليات خارجة عن السياق الاجتماعي، ويدعي أنها قضايا حاسمة تعبر عن هموم الأمة، ولذلك نجد أن هذا الفريق يفسح مساحة واسعة لقضية هامشية كقضية ختان الإناث، كما يؤكِّد في خطابه على أولويات تعبر عن اهتمامات غربية في الأساس. ويقدم رؤية دينية موالية للغرب، تركز على إشكاليات يصفها الشيخ « جمال قطب » بأنها موضوعات مقطوعة من سياقها تمّ تجزيئها من الفكر الإسلامي حسب الرؤية الغربية، ومن هذه الموضوعات (الجهاد، المرأة، الحرية، التسامح، الإرهاب والعنف، وخلافه)[٢].

---

(١) محمد الغزالي: فلنجتهد في ترشيد صحوتنا، مقال (في) مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي، كتاب الأمة، الدوحة، ط١، ١٩٩١م، ص١٥١.

(٢) جمال قطب: خرائط الخطاب الديني، ورقة عمل (في) الخطاب الديني في ظل المتغيرات الدولية، الملتقى العلمي الثامن، ٢٥ - ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٦م، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، ص١٠.

ويمكن القول أن مواقف الدعاة التقليديين قد أهدرت كثيرًا من الجهود التي بُذلت من خلال المشروع الحضاري الإسلامي الذي أخذ في الاتساع منذ الربع الأخير من القرن العشرين، وسعى إلى إحياء وتأصيل العلوم والمفاهيم الإسلامية في المجتمع المعاصر. ومثلما تسبب الخطاب التقليدي في إعاقة المشروع الإحيائي الإسلامي، فقد ساعد أيضًا على إفساح المجال للخطاب التحديثي التأويلي لكي يبشر بالمشروع الأمريكي المسمى (الإسلام الديمقراطي المدني)، هذا المشروع الذي يروج لإعادة إحياء المشروع التحديثي الغربي في المجتمعات الإسلامية بحجة أن الحاجة إليه لا تزال قائمة، في عصر تجاوز العالم حقبة الحداثة ذاتها، ودخل إلى أفق جديد مختلف السمات والقسمات؛ عصر العولمة وما بعد الحداثة[١].

والواقع أن أصحاب الرؤية التحديثية الجديدة لا ينكرون أن الإسلام يشكل جزءًا أساسيًّا في تكوين تراث الأمة العربية، وإن لهذا التراث تأثيره المهم في إضفاء ملامح وخصائص معينة على الشعوب العربية تميزها عن غيرها من الشعوب[٢]، إلا أنهم برغم اعترافهم بذلك يصنفون الفكر الإسلامي في نطاق الفكر التراثي فقط، ومِن ثَمَّ قرروا التوجه إلى الحداثة كهدف وككلٍّ متكامل، على أساس أن الحداثة - في رأيهم - تعني تبني سلطان العقل على النقل، والفصل بين الخطابين الديني والسياسي، والتخلِّي على الشعارات والأوهام، وفهم اتجاه الحقبة التاريخية المعاصرة، والدعوة إلى التحديث السياسي باعتباره المدخل الحقيقي لأي تحديث آخر، والدفاع عن المواطنة التي قوامها المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والتمسك باحترام الحقِّ في الاختلاف انطلاقًا من نسبية المعتقدات والقناعات[٣]. وبهذا تشير الحداثة في تصوُّرهم ضمنًا إلى تخلِّي المجتمع عن المنهج النظري والعملي الذي جاء به الوحي الإلهي، بدعوى الاستفادة من معطيات الحداثة ومكوناتها العقلية. ولهذا اقترح بعض التحديثيين الجدد ضرورة مراجعة مسألة الرقابة الدينية على حرية

---

(١) عبد اللّـه التركماني: أسس الحداثة ومعوقاتها في العالم العربي المعاصر، ورقة عمل، مقدمة (في) ندوة مؤسسة الشجرة للذاكرة الفلسطينية، المركز الثقافي العربي بمخيم اليرموك، دمشق، ٦ - ٩ ديسمبر ٢٠٠٤م، ص٥.

http://www.ibn-rushd.org.

ذهب بعضهم إلى أن الحداثة أكثر من أن تكون نتاجًا لمرحلة تاريخية منقضية، إنما هي أقرب؛ لأن تكون برنامجًا لم يكتمل بعد ولا يزال قادرًا على أن يلعب دورًا إيجابيًّا في المجتمعات المعاصرة. ومن هنا ذهب أصحاب هذا التوجه التحديثي الجديد إلى ضرورة تقبل الحداثة ككل لا يقبل القسمة أو التجزئة، فلا يمكن أن نقبل الحداثة في المجال الاقتصادي والتقني ونهمل الحداثة في الفكر والسياسة.

انظر: المرجع السابق، ص٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٨.

التعبير من خلال الأزهر، وهو اقتراح ينبع من عدم الاعتراف بالمرجعية الدينية كموجه لحركة التغيير في المجتمع، ويتضمن دعوة إلى تقليص دور المؤسسة الدينية الرسمية في الحياة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق جاءت بعض الدعوات للحثِّ على البدء في مراجعة مضامين الخطاب الديني السائد في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وتطويرها بما يجعلها تتلاءم مع مشاكل العصر[١].

والواقع أن هذه الدعوة لمراجعة الخطاب الديني استندت إلى مجموعة من المقولات والمفاهيم ذات الأبعاد الأيديولوجية الليبرالية، بهدف تهيئة العقل المسلم لتقبل عناصر الثقافة الغربية بوصفها عناصر منسجمة مع المفاهيم والمعايير الإسلامية. وفي هذا السياق هناك من يقترح تصوُّرًا لحلِّ ما يُعرف بإشكالية الإسلام – الليبرالية، يتضمن هذا التصور دعوة القوى السياسية ذات المرجعية الإسلامية إلى تقبل الفكر الليبرالي من خلال الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية الليبرالية، والقبول بالقاعدة القائلة: (حيثما مصلحة الجماعة فثم شرع اللّه) والاحتكام إليها بديلًا للقاعدة الفقهية:(حيثما شرع اللّه، فثمة مصلحة الجماعة)[٢]. ومن الواضح أن هذا الاقتراح في حقيقته يمثل دعوة إلى تفريغ الخطاب الديني من مضمونه الإسلامي، وإلزامه بالمبادئ الغربية حتى لو خالفت أحكام الشريعة بحجة أنها تحقِّق ما يراه الليبراليون مصالح الجماعة، في حين أنها في الواقع لا تحقِّق سوى مصالح جماعة صغيرة ترتبط بالغرب.

على هذا الوجه يلعب الخطاب الديني الليبرالي دورًا أساسيًّا في محاولة تحويل الأفكار والمفاهيم الإسلامية عن سياقها الحقيقي حتى تتوافق مع المصالح الغربية، مع الإيحاء بأن هذا الخطاب يمثل جزءًا من طبيعة الإسلام، وذلك من خلال محاولات إثبات أن هناك توحدًا بين القيم الدينية الإسلامية والقيم المدنية الليبرالية، قيم مثل: الفرد المسئول ونفع الناس والضمير الإنساني وحقوق الكفاءة والمواطنة والحرية وكراهية الظلم. وهذا التوحد – من وجهة نظر الليبراليين الجدد – قد يعقد مُصالحة بين طرفي الإشكالية (الإسلام والليبرالية)، ويعيد اكتشاف الإسلام المدني[٣].

---

(١) دارت هذه الفكرة في بعض المنتديات الفكرية، مثل منتدى (الإصلاح العربي وحرية التعبير) الذي أقيم بمكتبة الإسكندرية. http://www.alwatanvoice.com 27/9/2004, p1.

(٢) رفعت لقوشة: الليبرالية والمجتمع المصري (الأزمة والدليل)، مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٧٦، ٨٤.

(٣) المرجع السابق، ص٨٣ – ٨٤.

وربما تكشف هذه الأفكار عن أخطر ما تواجهه المجتمعات الإسلامية اليوم، ألا وهو توجيه الخطاب الديني والتحكم فيه وفق الأيديولوجية الليبرالية، في إطار المشروع الأمريكي لضبط الإسلام أو تحريفه بمعنى أدقّ، وقد تنبه بعض رجال الفكر لخطورة هذا التوجيه الأمريكي الساعي لتطوير الإسلام، حيث أشار المفكر الإسلامي « محمد عمارة » إلى أن المطالب الأمريكية بتجديد الخطاب الديني لا تقوم على أسس موضوعية وإنما على منطق واحد هو حماية المصالح الأمريكية في المنطقة؛ فلقد تعايشت أمريكا والغرب مع الخطاب الديني الإسلامي في المجتمعات النفطية ثلاثة أرباع القرن الماضي عندما كان هذا الخطاب واقفًا عند إطالة اللحى، وتقصير الثياب، وتحريم شرب الدخان والتصوير، وعندما كان ولاء هذا الخطاب للأوضاع والنظم التي تهيئ لأمريكا استغلال ثروات المسلمين وبسط هيمنتها السياسية على العالم الإسلامي، كما تعايشت أمريكا مع خطاب الرفض والاحتجاج عندما تعارض مع مصالحها إبان الجهاد ضد الشيوعية. فلما انشق عن التيار السلفي « نبت جديد » له « أجندة فكرية وسياسية » جديدة، وخطاب جهادي مختلف يتحدث عن تحرير الأرض وتطهير المقدسات، وتحرير ثروات المسلمين ومقدراتهم وإرادتهم، وخالف بذلك التراث السلفي السابق « سلفية الخضوع للسلطان » هنا أصبحت السلفية الجهادية عنفًا وإرهابًا وظلامية فكرية وتخلفًا. ثم انطلقت دعاوى تجديد الخطاب الديني بعدما أعلن بوش حملته الصليبية في (١٦ سبتمبر سنة ٢٠٠١م)، وكان العالم الإسلامي صدى لهذه الدعوة من خلال المثقفين ومؤسسات المجتمع المدني الممولة غربيًّا، التي وقفت ضد الإسلام المقاوم للصهيونية ولأمريكا والمُطالب بالتحرير، ووقفت ضد الخطاب الإسلامي الذي يقدم الإسلام منهجًا شاملًا للحياة؛ وذلك لتحويل الإسلام بعلمنته إلى صيغة نصرانية مكتفية بإسلام الشعائر والطقوس والمناسك والعبادات[1].

ويبدو أن الدعاوى الليبرالية تحاول دعم رؤيتها من خلال الاستناد إلى بعض الاعتبارات الواقعية التي تتعلق بالأوضاع السياسية والدينية في المجتمعات الإسلامية، وتعمل على تأسيس مبررات خطابها التأويلي انطلاقًا من هذه الاعتبارات، حيث يذهب بعضهم إلى أن وقوع الناس بين مطرقة الحكم المستبد والسلطة الدينية المتخلفة يتطلب إعادة النظر في الخطاب الديني المقدم من قبلهم ونقده ووضع بديل ينبع من القرآن الكريم وحده يتمشى مع ما أقرَّته مبادئ القرآن الكريم من حرية وعدل مطلقين، وهذا الدور التنويري لا يتأتى إلا من

(١) محمد عمارة: الخطاب الديني بين التجديد الإسلامي والتبديد الأمريكاني، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٠.

خلال المجتمع المدني بأفراده وجمعياته ومؤسساته[١]. وعلى ذلك يعرب أصحاب الخطاب الديني الليبرالي عن قناعتهم بأن ما أسموه (الخطاب الإسلامي الديمقراطي المدني) بات قضية إستراتيجية في العالم العربي والإسلامي، وأن الحاجة لمثل هذا الخطاب تندرج في إطار بناء ثقافة سياسية جديدة يتفق عليها مختلف الفاعلين السياسيين[٢].

وانطلاقًا من هذا الطرح يتناول أصحاب هذا الخطاب الديني الليبرالي بعض الإشكاليات التي تُركِّز على قضايا مثل: الحوار مع الغرب والمجتمع الأمريكي خاصَّة، التعاون والتعايش السلمي مع كافة الحضارات، التركيز على ثنائية الإصلاح الديني والسياسي). ويدعون إلى تمكين الحركات الإسلامية المعتدلة من حق الوجود السياسي إذا قبلت بالديمقراطية الغربية كخيار استراتيجي وأقرت بمبادئ وقيم المجتمع المدني[٣]. وهي قضايا تطابق ما يطرحه المشروع الأمريكي لتجديد الخطاب الإسلامي.

ومن أبرز الإشكاليات التي يركز عليها الخطاب الديني الليبرالي قضية العلاقة بين الدين والدولة، ويشدِّد بعضهم على أن الإسلام والدولة في المجتمعات الإسلامية يتعين فصلهما مؤسسيًّا، إذا أردنا أن نضمن لتلك المجتمعات أن تصبح مسلمة انطلاقًا من قناعتها الذاتية وليس انسياقًا وراء إرادة الدولة القهرية، فتطبيق الشريعة الإسلامية من خلال سلطة الدولة القهرية غير مرغوب فيه كما لا يمكن تحقيقه[٤]. وبهذا يشير ضمنيًّا إلى ضرورة ترسيخ العلمانية، وهو المطلب الذي أكَّده بعض دعاة العلمانية الجدد بوضوح، مثلما جاء في قول « طلعت رضوان »: (إن المطلوب هو تغيير الخطاب الثقافي وليس (تجديد الخطاب الديني) المطلوب أن تكون مرجعيتنا الأساسية للعقل، وأن تكون قبلتنا الأولى للوطن، وهذا لن يتحقق إلا بعد ميلاد تيار يؤمن بمبادئ العلمانية وآليات الليبرالية...)[٥]. وبهذا يشترط

---

(١) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية: إصلاح ديني.. دور المجتمع المدني في التجديد الديني، نشرة المجتمع المدني،العدد ١٢٤ السنة الحادية عشر، مارس ٢٠٠٥م.

http://www.eicds.org/arabic/publicationsAR/csAR/05/march/reformsix.htm

(٢) راجع البيان الختامي لمؤتمر الخطاب الإسلامي الديمقراطي

http://alkhoei.org/?l=6&b=6&p=33&c=550

(٣) بيان ملتقى الإسلام والإصلاح: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ٥ - ٦/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

http://www.islamonline Net/arabic

(٤) عبد اللَّه أحمد النعيم: الإسلام والدولة والسياسة جدلية الفصل والوصل، بحث مقدم (في) مؤتمر (حقوق الإنسان وتجديد الخطاب الديني): كيف نستفيد من خبرات العالم الإسلامي غير العربي؟ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الإسكندرية ١٨ - ٢٠ إبريل ٢٠٠٦م، ص٢٣ - ٢٤.

(٥) طلعت رضوان: تجديد الخطاب الديني أم تغيير الخطاب الثقافي، نشرة المجتمع المدني، العدد ١٣٦ إبريل ٢٠٠٦م، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

=

لتجديد الخطاب الديني إقصاء المرجعية الدينية كمرجعية أساسية في المجتمع.

ويبدو أن أصحاب الخطاب الديني الليبرالي يحرصون على تنظيم جهودهم من خلال تشكيل شبكات تهدف إلى تطوير ما يعرف بالخطاب الإسلامي الديمقراطي المدني[١]، بحيث يكون هذا الخطاب قادرًا على التأثير في وعي الجماهير، وقد حدَّدت هذه الشبكات أهدافها في عدَّة نقاط رئيسية تشمل إعادة صياغة نسق معرفي جديد للفكر الإسلامي يكون واضحًا ومُوحَّد المفاهيم - على حدِّ قولهم، ومراجعة التراث الإسلامي مراجعة جذرية، واعتماد النص القرآني مرجعية حاكمة وحيدة لبقية المصادر التراثية الإسلامية، والتصدي لأفكار المؤسسات التي تحتكر الحديث باسم الدين[٢].

والمقصود هنا بالطبع المؤسسات الدينية الرسمية. ومن الواضح أن المشاركين في هذه الشبكات يحرصون على إبراز تصوراتهم وأهدافهم في معظم الأطروحات التي يقدمونها في الوقت الراهن، وهي لا تخرج في الغالب عن تسعة أهداف عبر عنها « عبد الحميد الأنصاري » بوصفها أهم عناصر تجديد الخطاب الديني[٣]، **وتتلخَّص هذه الأهداف فيما يلي:**

١ - إحياء النزعة الإنسانية بغض النظر عن التقسيم الديني أو العرقي أو الطائفي.

٢ - التركيز على القواسم المشتركة بين الأديان والمذاهب وإضاءة أوجه الشراكة النافعة وتجنب الخلافات.

٣ - الانفتاح علي واقع المجتمعات وآفاق المعرفة الإنسانية وأفق المقاصد الشرعية.

٤ - تعزيز قيم المواطنة والانتماء وإعلاء حقوق الإنسان واحترام التعددية.

٥ - تبني مفهوم إنساني رحب للجهاد، فالجهاد الحق هو أن نحيا ونعمّر ونتنج ونتقدم في سبيل اللَّه.

٦ - تفكيك تحالف السلطة الدينية مع السلطة السياسية التي توظف الخطاب الديني لأهدافها.

= http://www.eicds.org/arabic/publicationsAR/csAR/06/april/tagded.htm.

(١) حرص المجتمعون في ملتقى الإسلام والإصلاح الذي نظَّمه مركز ابن خلدون على الإشارة إلى اعتبار هذا الملتقى نواة أساسية لشبكة من المجددين والإصلاحيين في العالم العربي والإسلامي، وكذلك نظَّم بعض الليبراليين مؤتمرًا بعنوان: (الإسلام الديمقراطي المدني) في عَمان بتاريخ ٢٧/ ٢٩ مايو ٢٠٠٦م، وطالبوا في البيان الختامي بتأسيس شبكة تضم المثقفين والنشطاء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي للعمل من أجل تطوير (خطاب إسلامي ديمقراطي).

(٢) يمكن الرجوع إلى البيان الختامي لملتقى الإسلام والإصلاح: مرجع سابق.

(٣) عبد الحميد الأنصاري: كيف يمكن تجديد الخطاب الديني، مقال، الراية القطرية، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٦م.
http://faylee.org/2006/611042.htm.

٧ - إعادة تثقيف الأئمة والخطباء وتطوير المناهج الدينية وتخصيبها بأفكار المجددين.

٨ - تبني المنهج النقدي وإشاعته والانفتاح على المعارف الإنسانية.

٩ - التمييز بين تاريخ المسلمين والإسلام، وعدم الخلط بين الدَّعَوِي والسياسي.

ويمكن ملاحظة التقارب الكبير بين هذه العناصر التسعة وبين التوصيات التي وردت في تقريري مؤسسة راند الأمريكية السابق الإشارة إليهما، وبالرغم من ذلك يزعم بعض أصحاب الخطاب الديني الليبرالي أن الإشكاليات التي يطرحونها لا تدخل في سياق الضغوط الأمريكية.

ويدَّعي « نصر حامد أبو زيد » أن الإشكاليات المُقدَّمة تمثل أسئلة وقضايا مؤجَّلة منذ عصر النهضة، وهي في رأيه قضايا تأجلت وتوقف حسمها من أمد ليس بالقريب، وأن أكثر الأسئلة المؤجَّلة تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الأقليات، وهي الحقوق التي يمكن تصنيفها تحت مفهوم العدل، وثمة أسئلة تتعلق بقضايا التعليم والحرية والديمقراطية والتقدم والنهضة. إلخ[1].

والواقع إن بعض هذه الإشكاليات - كما يثيرها أصحاب الخطاب الديني الليبرالي الجديد - تبدو كقضايا لم يتم حسمها وفق الصيغ التي طرحها الليبراليون القدامى الذين فشلوا في محاولاتهم إحلال المفاهيم الغربية بديلًا للمفاهيم الإسلامية وفرضها على المجتمع المسلم كخيار وحيد لمسار التقدم الاجتماعي، حيث تعثرت التجربة الليبرالية ولم تحظ بالقبول الجماهيري بسبب محاكاتها للمفاهيم الغربية المناقضة للثوابت الإسلامية، ورغم الإخفاقات التي واجهت الأفكار الليبرالية، إلا أنها ظلت تتردد من خلال النخبة السياسية والثقافية حتى مع تنامي الإحياء الديني في المجتمعات الإسلامية.

وهكذا ظلَّ أصحاب الخطاب الليبرالي ينظرون إلى تلك القضايا والإشكاليات بوصفها أسئلة مؤجَّلة؛ لذلك عادوا مرة أخرى لتكرار المحاولة الهادفة لاستعارة منظومة المفاهيم الغربية وإقصاء المنظومة المفاهيمية الإسلامية. ولكنهم في المرة الأخيرة يحاولون إضفاء صبغة إسلامية على الأفكار الليبرالية كوسيلة لكسب الجماهير الذين ثبت تمسكهم بالإسلام كموجه للفكر والسلوك.

---

(١) نصر حامد أبو زيد: ما قبل أيلول سبتمبر ٢٠٠١م وليس ما بعده... تجديد الخطاب الديني ضرورة معرفية وليس استجابة لاستحقاقات ١١ سبتمبر.

http://aslimnet.free.fr/ress/muntada/nasr-hamed.htm

وهنا ينبغي الإشارة إلى الاختلاف الشاسع بين منظومة المفاهيم الإسلامية ومنظومة المفاهيم الغربية؛ إذ يتباين في الغالب معنى المصطلح الواحد تباينًا كليًّا، رغم تطابق المسمَّى الاصطلاحي في المنظومتين، فمصطلحات مثل: الحرية وحقوق الإنسـان وحرية العقيدة والإرهاب والتقدم وحقوق المرأة وحقوق الآخر الديني وغيرها تحمل دلالات خاصَّة في الرؤية الإسلامية تتناقض مع الدلالات التي تقبل بها الرؤى الغربية.

ومن هنا يمكن القول أن الخلط بين المفاهيم الإسلامية والمفاهيم الغربية يعد خطأً منهجيًّا فادحًا[١].

واستخلاصًا مما سبق يمكن القول إن المشروع الغربي الساعي إلى تطوير الخطاب الإسلامي يمثل خطرًا حقيقيًّا على هُويَّة الأمة وخصوصية الثقافة الإسلامية؛ حيث يتمثل هذا الخطر في تهديد (الذاتية الإسلامية) أو الموقف الذي يتَّخذه الإسلام من كافَّة شئون الحياة، حيث شكَّلت هذه الذاتية الإسلامية الدَّعامة الأساسية لبناء الشخصية الإسلامية المستقلة، وهي التي أسَّست قواعد الحضارة الإسلامية التي سادت العالم لقرون طويلة[٢].

ومِن ثَمَّ فإن التأكيد على استعادة هذه الذاتية الإسلامية هو السبيل لإحياء الوعي الحضاري الإسلامي. وذلك يستدعي بالضرورة دفع حركة الاجتهاد المنضبط وفق القواعد المنهجية الراسخة التي وضعها الفقهاء، من أجل إعادة اكتشاف المنظومة الإسلامية بكلِّ جوانبها القيمية والمعرفية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما تبرزه من خصوصية وتمايز عن المنظومة الغربية الحديثة. وهذا يدعونا إلى التأكيد على ضرورة مراجعة الإشكاليات

---

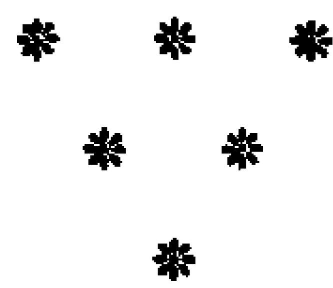
(١) يوضح ذلك الملاحظات التي أبداها « عبد الوهاب المسيري » حول الدعوة إلى إحياء فكرة المجتمع المدني وبناء نظام ديمقراطي إسلامي، إذ أوضح المسيري أن مصطلح المجتمع المدني، الذي يعود في جذوره إلى الفلسفة الهيجيلية، يدل في سياقه الغربي على الانقلاب الاجتماعي الهائل الذي شهدته أوروبا الغربية كنتيجة لظهور الدولة القومية، وصعود البرجوازية وانتقال مراكز الثقل الاجتماعي من الإقطاعيات إلى المدينة، وتفكك العلاقات التقليدية العائلية لصالح مجتمع الأفراد، فالمجتمع المدني إذًا هو المجتمع الذي حلَّ فيه الفرد محل علاقات الاجتماع التقليدية، وحلَّ فيه صراع المصالح الفردية محل الولاء التقليدي للعائلة والقبيلة. ومِن ثَمَّ يبدو الخلل في الدعوة الدينية الليبرالية الجديدة لإحياء المجتمع المدني في المجتمعات العربية والإسلامية التي لا يزال معظمها – بعد أكثر من قرن ونصف القرن من التعرض لموجات التحديث– يتميز بوجود التكوينات التقليدية القوية الفاعلة، بما في ذلك عصبيات الطائفية والعرق والعائلة الممتدة والقبلية، إضافة لعصبيات البيئة المشتركة والتجمعات المهنية. وإذا استثنينا حفنة من المدن العربية – الإسلامية فإن من الصعب الحديث عن مجتمع أفراد، مما يجعل الاستعارة الاصطلاحية للمجتمع المدني استعارة مضطربة وغائمة التوجه؛ مضطربة لأنها تخلط بين تجربة الأمة المدنية التقليدية، وبين خصوصيات الانتقال الغربي من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع المدني. وغائمة التوجه لأن المفترض في فكرة المجتمع المدني أنها تفترض انهيار التكوينات والعصبيات التقليدية. انظر عبد الوهاب المسيري: معالم الخطاب الإسلامي الجديد، ٣/ ٢/ ٢٠٠١م.

http://www.qudsway.com/more.php?type=PrintNews&id=1173.

(٢) انظر: محمد منير حجاب: مرجع سابق، ص٩٣ – ٩٤.

والقضايا التي يُقدِّمها الخطاب الإسلامي المعاصر بتياراته المختلفة، على أن تتم هذه المراجعة على أساس ثوابت الشريعة التي حدَّدتها الأطر المرجعية الإسلامية - القرآن والسنة والإجماع الفقهي العام، من خلال الجهود العلمية الفاعلة لإعادة إحياء المشروع الحضاري الإسلامي الشامل.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتركز على تحليل الخطاب الإسلامي المقدم من أبرز الدعاة الجدد في الفترة الراهنة.



الفَصْلُ الثَّالِثُ

الإجراءات المنهجية للدراسة

١ - نوع الدراسة والأدوات المنهجية:

الدراسة وصفية تحليلية، تعتمد على أسلوب تحليل الخطاب، وتهتم بدراسة الخطاب الديني دراسة تحليلية نقدية. إذ يفترض تحليل الخطاب وجود منتج مُحدَّد له وجهة نظر أو رأي يقدم بشأن مسألة خلافية، ويتوجه إلى جمهور تتنازع بشأن إقناعه بصحة مواقفها عدة رؤى متباينة، في واقع اجتماعي وسياسي وثقافي مُحدَّد يؤثر في بنية هذا الخطاب ومضمونه[١].

وتركز هذه الدراسة على نموذجين مختلفين للخطاب الديني يُفترض أنهما متنافسان، يحاول كل منهما إقناع الجمهور بوجهة نظره، ويسعى كلاهما في نفس الوقت إلى تفنيد أو نفي الخطاب الآخر. كما تبحث الدراسة علاقة هذين الخطابين بالواقع الاجتماعي الذي تتشكَّل فيه، مع محاولة ربط كلٍّ منهما بالظروف الموضوعية المؤثرة في تشكيل توجهاتهما الأساسية.

يركز التحليل على الفهم والتأويل ولا يهتم بالمؤشرات الكمية، حيث يفيد تحليل الخطاب في فهمه فهمًا يتناسب والسياقات الاجتماعية ويعتمد على بعدين: النص Text أي بنية الخطاب، والسياق Context أي البيئة والعالم الخارجي وظروف إنتاج الخطاب والمشاركين فيه وزمانه ومكانه[٢]، ويتناول التحليل الأجزاء الأكثر أهمية في الخطاب أي المقولات الأساسية أو (الأطروحات المركزية)؛ لذلك يعتمد التحليل بشكل أساسي على أداة (مسار البرهنة)[٣]؛ حيث يسمح بتحليل الأيديولوجية داخل الخطاب، من خلال التعامل مع أطروحات مركزية داخل الخطاب وتفسيرها، ثم البحث عن تسلسل الحجج التي يطرحها مُقدِّم الخطاب لإثبات هذه الأطروحات وتدعيمها، وترويج الأفكار التي يركز عليها

---

(١) هشام عطية عبد المقصود: علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وتأثيرها في أنماط الأداء الصحفي في التسعينيات، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م، ص٣٩.

(٢) محمود عكاشة: مرجع سابق، ص٢٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول أداة مسار البرهنة وإجراءاتها يمكن الرجوع إلى:

- محمد شومان: مرجع سابق، ص١٢٣ - ١٢٥.
- هشام عطية: مرجع سابق، ص٤٨ - ٤٩.

في خطابه. بالإضافة إلى تحليل (القوى الفاعلة) في الخطاب، من خلال تحديد الفاعلين ذوي الأهمية من وجهة نظر مقدم الخطاب والكشف عن تصوره عن هؤلاء الفاعلين وتقييمه لخصائصهم وأدوارهم سلبًا أو إيجابًا، حيث يفيد ذلك في تحليل طبيعة التصوُّر المقدم عنهم، سواء كان مؤيِّدًا أو معارضًا، مما يكشف عن توجهات الخطاب.

وعلاوة على ذلك يهتم التحليل بالكشف عن الإطار المرجعي للخطاب الذي يمثل القاعدة الأساسية للأطروحات المقدمة، حيث يصطبغ مضمون الخطاب - غالبًا - بالإحالات المرجعية الدائمة التي يستند إليها صاحب الخطاب؛ **لذلك يركز التحليل على عِدَّة عناصر توضح ملامح الإطار المرجعي وتتضمن:**

١ - لغة الخطاب التي تعبر عن اختيارات أيديولوجية معينة بما تتضمنه من ألفاظ وصيغ ومصطلحات ومفاهيم يستخدمها مقدم الخطاب بشكل مُتكرِّر.

٢ - نمط الخطاب ونظامه وتسلسله وتأثير ذلك على إبراز ودعم الطرح المركزي في الخطاب.

٣ - القيم السياسية المركزة في الخطاب.

وقد تمَّ تطبيق مسار البرهنة على **ثلاثة عناصر أساسية:**

١ - القضايا التي تمثل الطرح المركزي الجدلي في الخطاب الديني محل التحليل.

٢ - المواقف التي تعبر عن المعتقدات الخاصَّة بمقدم الخطاب الديني.

٣ - الحجج المدعمة للمواقف والأطروحات المركزية في الخطاب الديني محل التحليل.

٢ - عينة الدراسة:

نظرًا لتركيز الدراسة على النصوص المركزية في الخطاب الديني الجديد، فقد تمَّ اختيار عينة محدودة تسمح بالتعمق في النصوص الخاضعة للتحليل، مما يساعد على تقديم رؤية نقدية للخطاب الديني الجديد ويتيح الفرصة في الوقت نفسه لإجراء عملية التفسير الاجتماعي للعمليات المحيطة بالخطاب. لذلك تمَّ اختيار مجموعة من الأعمال المكتوبة، واقتصرت المادة المُحلَّلة على النصوص المكتوبة (في شكل مقالات أو محاضرات أو خطب أو كتب) سواء المنشورة أو المعروضة في الموقع الإلكتروني، وتمَّ الاكتفاء ببعض النصوص المدونة دون رصد المواد المسموعة والمرئية؛ نظرًا لأن بعض هذه المواد المطبوعة تمثل في الأصل تسجيلات صوتية يتم تحويلها إلى مواد مكتوبة بعناية ودقة.

ومن المؤكد أن اختيار نصوص بعينها لعرضها مرة أخرى في صورة مكتوبة لا يتم بشكل عشوائي بل يرجع إلى اعتبارات يحدِّدها مُقدِّم الخطاب، وغالبًا ما تكون هذه النصوص المختارة الأكثر تعبيرًا عن القضايا المركزية التي يرغب في تأكيدها وإبرازها وتدعيمها.

ولذلك يحرص على بثِّها عبر وسائل مختلفة سمعية وبصرية ومطبوعة. بالإضافة إلى ذلك فإن المواد المكتوبة قد يكون لها أهمية خاصَّة لدى مُقدِّم الخطاب، لاعتبارات تتعلق بالمتلقِّي أو الجمهور المستهدف من الخطاب.

فالخطاب المكتوب يُوجه لشريحة مميزة من المتعلمين القادرين على القراءة، وهؤلاء في الواقع يمثلون الجمهور الأكثر أهمية بالنسبة لمُقدِّم الخطاب، لما لهم من قدرة على إعادة نشر وترويج أفكاره على مستوى أوسع، حيث يشكلون في الغالب قادة الرأي في بيئاتهم الاجتماعية المحدودة، ويتسمون بخصائص تمكنهم من عرض الأفكار وإعادة بثِّها مرة أخرى عن طريق الاتصال المباشر بأشخاص آخرين مما يسمح بالتأثير الواسع للتصورات والأفكار التي يطرحها الخطاب[1].

ورُصدت مجموعة محددة من القضايا ذات الأهمية والتي يمكن أن تكشف عن توجهات الخطاب نحو الإشكاليات السياسية والاجتماعية المعاصرة في المجتمعات الإسلامية، وتمَّ اختيار القضايا على أساس عدد من المحددات هي:

١ - أن تكون القضية ذات أبعاد دينية وسياسية في نفس الوقت.

٢ - أن تطرح القضية أفكارًا جدلية مثيرة للاختلاف بين مختلف الخطابات الإسلامية.

٣ - أن تمثل القضية أحد الإشكاليات الدينية والسياسية المعاصرة المطروحة على المستويين المحلي والدولي.

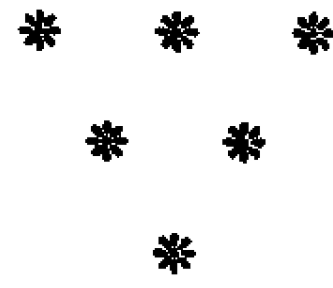
٤ - أن تكون القضية كاشفة عن موقف مُقدِّم الخطاب وإطاره المرجعي.

---

(١) تم اختيار عدة كتب: سلسلة صناع الحياة، على خطى الحبيب، حتى يغيروا ما بأنفسهم، خواطر قرآنية، الخطب المنبرية، سيف اللّـه المسلول، صرخات من القدس، وخواطر على طريق الدعوة.. جراح وأفراح. بالإضافة لعدد من البيانات التي صدرت في مواقف مختلفة وهي: كلمة إلى شباب الأمة من الداعية عمرو خالد حول قضية العراق، توصيات مؤتمر لندن، بيان مؤتمر الدعاة بالقاهرة، بيان مؤتمر كوبنهاجن، ماذا حققنا. بالإضافة لعدد من الخطب المكتوبة المعروضة على مواقع إلكترونية دعوية: حق المستضعفين في أفغانستان وفلسطين، أفحكم الجاهلية يبغون، إن الدين عند اللّـه الإسلام، مهلًا يا دعاة الهزيمة، زوال الهيمنة الأمريكية سنة كونية، سماحة الإسلام والإرهاب الدولي، هذا هو الإسلام، الهزيمة النفسية، الإسلام قادم، حضارة العبيد.

٣ - المجال الزمني للدراسة:

سعت الدراسة إلى رصد موقف الخطاب الديني الجديد من القضايا الاجتماعية والسياسية الأكثر تأثيرًا على واقع الأمة الإسلامية الراهن؛ لذلك ركزت على الخطاب المقدم من خلال بعض الدعاة الجدد فيما بعد (١١ سبتمبر ٢٠٠١م)، لما لهذه الفترة من أهمية خاصَّة ترتبط بالتحولات الكبيرة في شكل ولغة واتجاه الخطابات الدينية في المجتمعات الإسلامية، والتي كشفت عن تمايز كبير بين مختلف الخطابات الدينية الممثلة للتيارات الإسلامية المتفرقة.



الفَصْلُ الرَّابعُ

تحليل الخطاب الديني لدى بعض الدعاة الجدد

مقدمة:

يغلب على كثير من الدعاة الجدد عدم التأهيل العلمي الأكاديمي الشرعي، وإن كان من بينهم من درس على أيدي بعض الشيوخ السلفيين، أو التحق بأحد معاهد إعداد الدعاة، وهم على قناعة بأن فهم الدين على وجهه الصحيح قد لا يحتاج إلى الدراسة بالأزهر، فالأئمة الأربعة - كما يذهب محمد حسان - الذين نسير على هديهم ونتربى على آرائهم الفقهية لم يتخرجوا من الأزهر(١).

وعلى الرغم من إقرار هؤلاء الدعاة بالدور الريادي للأزهر(٢) بوصفه المؤسسة الدينية الرسمية المنوطة بأمور الدعوة والفتوى، إلا أنه من الملاحظ أن الدعاة الجدد في الآونة الأخيرة قد سعوا إلى تكوين كتلة دينية جديدة تتميز بخطاب ديني مستقل في مقابل الخطاب الدعوي الرسمي، وقد ظهر ذلك بوضوح في الوصف الذي أطلقه أحد الدعاة على نفسه وقرنائه من غير الأزهريين بـ(الدعاة الأحرار)، كما قدَّم داعية آخر نفسه كممثل لما أسماه (المؤسسة الدينية الشعبية) التي طرحها في مقابل (المؤسسة الدينية الرسمية)، فهو - كما يقول - يذهب إلى الشعوب وليس للحكومات، ويقوم بالدور الشعبي الذي لم يقم به أحد من قبل(٣). ولعلَّ هذا التمييز لدور الدعاة الجدد ووصفه بالموقف الشعبي إنما يعبر عن تحول جوهري في مضمون الخطاب المُقدَّم من الدعاة الجدد، فبعد أن كانوا يؤكِّدون حرصهم على تجنب الخوض في أمور الفتوى والسياسة ويعرفون أنفسهم كوعَّاظ ودعاة

---

(١) فقه الدعوة على طريقة الشيخ حسان: حوار لجريدة العربي، النسخة الإلكترونية العدد ٩٨٣، ٢٤ يوليو ٢٠٠٧م.

(٢) يقول الداعية عمرو خالد: (من جانبي أكن للأزهر كل احترام وتقدير وأرى أن علماءه هم أصحاب الفتوى الحقيقيون في مصر، ولا أخجل أن أعلن ذلك دائمًا في كافة أحاديثي وتصريحاتي، أما بالنسبة لموقف الأزهر مني فلم يحدث ما يعكر صفو العلاقة ولم تصلني أية انتقادات عنه، خاصة بعد اندماجي في الجانب التنموي بالنسبة لصناع الحياة، والذي ابتعد قليلًا عن القضايا والأمور الخاصة بالأزهر).

أما محمد حسان فيقول عن الأزهر: (إن الأزهر قلعة إسلامية كبيرة.. ولا ينبغي لجاحد أن ينكر دوره).

انظر: حوار جريد الأهرام مع الأستاذ عمرو خالد

http://www.amrkhaled.net/articles/articles907.html.

- فقه الدعوة على طريقة الشيخ حسان، حوار الجريدة العربي، مرجع سابق.

(٣) عمرو خالد: مجلة صناع الحياة إبريل ٢٠٠٦م، ص٧.

إلى الله فحسب[١]، فإذا بهم يقدمون أنفسهم بوصفهم ممثلين للمؤسسة الدينية الشعبية.

ويكشف ما سبق أن الصورة التي استقرت في أذهان بعض الناس عن الدعاة الجدد على أنهم مجرد وعَّاظ يدعون إلى مكارم الأخلاق، ليست دقيقة إلى حدٍّ كبير؛ إذ إنهم في الواقع أظهروا اهتمامًا بالعمل الحركي التنظيمي وإن ابتعدوا عن النشاط السياسي المباشر، ومِن ثَمَّ توجه بعضهم إلى تأسيس حركة اجتماعية تعمل في إطار مؤسسات المجتمع المدني، وكان هناك حرص من هذه المؤسسات على أن تستقطب الجماهير الشابة الذين يمثلون في الواقع أهم قطاع في المجتمع المصري، فضلًا عن أنهم يشكلون قوة ثورية محتملة. وسوف نحاول في الصفحات التالية الكشف عن الأبعاد السياسية لنموذجين متباينين من الخطاب الديني الجديد يعبر كل منهما عن توجُّه سياسي مختلف.

الأطروحات المركزية المقدمة في الخطاب الدعوي الجديد:

لما كان الخطاب - المكتوب منه والمنطوق- بمختلف مرجعياته يسعى إلى تأكيد أفكار معينة أو دحض أفكار أخرى، ويحاول إثبات أو تعزيز افتراضات وتفسيرات محددة للواقع الاجتماعي وطرحها كحقائق، كما يحرص على استخدام ألفاظ ومفاهيم تخدم غايته المتمثلة في إقناع المتلقين بصدق خطابه، فإن ذلك يجعلنا نعتقد بأن هناك علاقة وطيدة بين الأطروحات المقدمة في الخطاب وبين الأيديولوجيا التي يتبنَّاها مُقدِّم الخطاب. وإذا كنا نسعى إلى تحليل الخطاب الدعوي الجديد، فمن الحق أن نقرَّ بأنه ليس هناك خطابًا إسلاميًّا واحدًا، بل خطابات متعددة يخضع كل منها لمجموعة من المعايير والمبادئ والأفكار التي تميزه عن غيره من حيث التوجهات الاجتماعية والسياسية على وجه الخصوص.

ومما لا شك فيه فإن الخطاب الديني الإسلامي يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر - حسب التيار الفكري الذي يفرزه - بالخطاب السياسي، فلا يخلو خطابًا إسلاميًّا من التعرض للأمور السياسية؛ إذ إن طبيعة الإسلام التي تحتم على المسلم الربط بين الديني والدنيوي في شمول وتناغم تفرض على رجال الدعوة التطرق إلى أمور الاجتماع والسياسة والاقتصاد والأخلاق وكافَّة جوانب الحياة، وإلا أصبح الخطاب منقوصًا أو مبتورًا لا يعبر عن مجمل القضايا الدينية التي تناولها القرآن الكريم؛ ولهذا فليس هناك داعية إسلامي يمكنه أن يدعي ابتعاده عن القضايا السياسية، وليس من الغريب إذًا أن تكون الأطروحات المركزية

---

(١) انظر: الحوار الصحفي مع عمرو خالد في نوفمبر ٢٠٠٢م.

http://www.aluae.net/vb/showthread.25/1/2003.

المقدمة في الخطاب الدعوي الجديد تحمل بين طياتها مفاهيم وقيمًا سياسية تسعى لنشرها بين الجماهير.

ونظرًا لطبيعة الدراسة فسوف يتم التركيز على الأطروحات المركزية التي تحمل مفاهيم ودلالات سياسية واضحة ومحددة، تعبر عن موقف تيارين مختلفين مؤثرين في الساحة الفكرية حيث يقدمان القضايا الأكثر تداولًا على الساحة الدولية والمحلية، وتتمثل في خمسة محاور:

أولًا: الموقف من التغيير الاجتماعي والسياسي.

ثانيًا: الموقف من الغرب ومفهوم التعايش.

ثالثًا: الموقف من تطبيق الشريعة الإسلامية وفكرة المجتمع المدني.

رابعًا: الموقف من الحرية والديمقراطية.

خامسًا: الموقف من قضية الجهاد.

أ - الموقف من التغيير الاجتماعي والسياسي:

طُرحت قضية التغيير الاجتماعي والسياسي في الخطاب الدعوي الجديد من خلال رؤيتين متباينتين تكشف كل منهما عن اختلاف التوجهات الأيديولوجية، وتنطلق الرؤية الأولى من فكرة « النهضة » تحت شعار حماسي صيغ في شكل معادلة فحواها (شباب + إرادة = نجاح ونهضة)[1]. لذلك سنطلق على هذا النوع من الخطاب « خطاب النهضة »، أما الرؤية الثانية فيمكن تسميتها بـ « الخطاب السلفي » وتتميز بتقديم قضية التغيير الاجتماعي والسياسي برؤية مختلفة تركز على فكرتين محوريتين: الأولى تتعلق بتشخيص حالة التردي الثقافي والاجتماعي والسياسي السائدة في المجتمعات الإسلامية، والثانية ترتبط بالهيمنة الغربية وبشائر انهيار الحضارة الغربية.

وحسب الرؤية الأولى التي يتبناها خطاب النهضة تمثل النهضة الفرصة الأخيرة للنجاة، كما أنها واجب لا يجوز التخلِّي عنه، حيث يتوقف نجاح مشروع النهضة على التعاون بين (حماس الشباب) و (الخبرة) التي تمثلها الحكومات، و (المال) الذي يمثله رجال الأعمال والمؤسسات الدولية[2]. لا تهتم هذه الرؤية بتوضيح طبيعة وحدود التعاون بين الشباب والحكومات ورجال الأعمال والجهات الغربية والدولية، ولا تكشف عن كيفية

---

(١) مجلة « صناع الحياة » الإلكترونية: مايو ٢٠٠٥م، ص١٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٨.

تلاقي هؤلاء جميعًا حول هدف واحد أو مصالح متبادلة، ولا توضح الوسائل العملية لتنفيذ الشراكة بين هذه العناصر من أجل تحقيق النهضة، وبهذا تبدو فكرة النهضة غير مكتملة المعالم، إلا أنها تحمل آمالًا عريضة تبشر بأن المائة عام الحالية شكَّلت مرحلة سقوط الأفكار العظمى وصعود التجديد. ومِن ثَمَّ تمَّ تصوير مشروع النهضة بوصفه مدرسة فكرية جديدة يشارك فيها بعض الدعاة الجدد، وهي مدرسة (بناء المستقبل) حيث تتركز معركتها الأساسية في الإصلاح(١).

هكذا ركزت هذه الرؤية على الإصلاح كهدف لمشروع النهضة، إلا أنها لم تحدد معنى الإصلاح المنشود بدقة، ولم تحدد ملامح أو مضمون مصطلح النهضة بشكل واضح، وقد ترتب على هذا الغموض في المفاهيم غياب البرنامج الواضح القادر على طرح أسس وسُبُل الإصلاح، بل لم تقدم الخطوط العريضة للإصلاح والنهضة، على أساس أن الخطوات التدريجية تتحقق بسهولة أكثر(٢).

وربما افتقدت فكرة النهضة في هذا السياق التخطيط العلمي اللازم لإعداد وتنفيذ المشروع، وبالتالي افتقد المشروع عنصرًا مهمًّا يجب تحديده في أي مشروع تنموي، ألا وهو وضوح الأهداف المرحلية. غير أن مشروع النهضة لم يتوقف عند طرح بعض الأفكار النظرية، بل دخل في تنفيذ مجموعة من الأنشطة التنموية ساعد الشباب على تنفيذها في أكثر من قطر عربي، وفي بعض الدول الأوروبية(٣)، غير أن هذه الأنشطة كلها لم توضع في إطار برنامج تنموي إسلامي قائم وفق معايير موضوعية محددة وحسب أولويات واضحة من شأنها إتاحة الفرصة لقياس عوائدها، ولذلك يصعب تقييم نتائجها ومدى مساهمتها في تحقيق النهضة الإسلامية المنشودة، ومن هنا لا يمكن اعتبارها أساسًا للتقدم الاجتماعي الإسلامي.

ولهذا كان لزامًا أن تتطور هذه الرؤية؛ لتكتسب مصداقية لدى الجماهير، ومن هنا طرح خطاب النهضة غاية أساسية يستهدفها تتمثل في: (غرس فكرة النهضة في كلِّ الأمة؛ ليخرج جيل يحمل فكرة النهضة في كل مكان)، وركَّز الخطاب على دور الشباب الريادي في تنفيذ برنامج الإصلاح، بوصفهم صناع الحياة المكلفين بالتبشير بفكرة النهضة(٤). وبذلك شكَّل

---

(١) مجلة « صناع الحياة » الإلكترونية: مايو ٢٠٠٥م، ص٦.

(٢) المرجع السابق، ص٥.

(٣) التفاصيل: مجلة صناع الحياة (٥٩: ٦، ١٥، ٢٦، ١٧)، (٦١: ١٩)، (٦٢: ٢٨).

(٤) مجلة صناع الحياة: فبراير ٢٠٠٥م، السنة الأولى، العدد الثاني، ص٣.

الشباب فاعلًا أساسيًّا ومحورًا مركزيًّا تُوجه إليه معظم الأطروحات المقدمة في خطاب النهضة الذي اعتمد في ترتيب أولويات الإصلاح على أفكار الشباب العربي الذين تفاعلوا مع المشروع وأرسلوا بمقترحاتهم عبر الإنترنت.

هنا بدا الشباب كعنصر فاعل في الخطاب يشارك في ترتيب أولويات النهضة، ومِن ثَمَّ يأتي الخطاب ليسلط الأضواء على قضايا المرأة بوصفها تدخل ضمن اهتمامات الشباب الذي يطالب بأن تنخفض نسبة الأمية بين النساء، وبرفع الظلم الاجتماعي عن المرأة، وبرفع الظلم المالي عن المرأة، وأن تتساوى فرصة حصول المرأة على العمل مع فرصة الرجل، ورفع الظلم السياسي عن المرأة[(١)]. مع التأكيد على أن هذه القضايا تعبر عن مطالب الشباب أنفسهم؛ لترسيخ فكرة محورية يركز عليها خطاب النهضة تشير إلى أن هذه القضايا تشكل حاجة شعبية ملحة[(٢)].

على ذلك قدَّم خطاب النهضة نفسه بوصفه انعكاسًا لأفكار شباب الأمة، وهذا في الواقع يمكن أن يساعد في دعم الأفكار المطروحة وترسيخها بين الشباب أنفسهم، ولكنه لا يقدم برهانًا علميًّا على أن هذا التسلسل في القضايا يمثل الأولويات الحقيقية للنهضة الإسلامية[(٣)]؛ ذلك لأن ترتيب الأولويات يتطلب الاستعانة بالخبرات العلمية المتخصصة لإجراء دراسة علمية تستطلع آراء الجماهير حول مشكلات الشباب ومطالبهم، علاوة على استطلاع آراء الخبراء والمتخصِّصين، كما يتطلب بحث أسباب وعوامل التخلُّف في العالم الإسلامي، ودراسة كافَّة جوانب الواقع الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الإسلامية، ودراسة تجارب النهضة الحديثة في المجتمعات الإسلامية وأسباب فشلها في تحقيق التقدُّم، ومِن ثَمَّ

(١) مجلة صناع الحياة: العدد الأول، السنة الأولى، يناير ٢٠٠٥م، ص٣.

(٢) لما كانت هذه القضايا تعبر عن اهتمامات الحركات النسوية ذات المرجعيات الغربية فقد يفهم البعض أن ثمة تطابق بين اهتمامات هذه الحركات وبين اهتمامات الجماهير الشعبية الواسعة، وقد كشفت دراسة حول قضايا المرأة على شبكة المعلومات الدولية عن ضعف اهتمام النساء العربيات بالقضايا السياسية بوجه عام وقضية المشاركة السياسية للمرأة بوجه خاص.

انظر: حنان محمد عبد المجيد: قضايا المرأة المسلمة على شبكة المعلومات الدولية دراسة تحليلية لبعض المواقع الإلكترونية، بحث منشور بمؤتمر «المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة» من ١٤ – ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م، بقسم الاجتماع كلية الآداب جامعة عين شمس.

(٣) بافتراض أن الأولويات التي ركَّز عليها خطاب النهضة تعبر بدقة عن رؤية بعض الشباب من مستخدمي الإنترنت، فإن هذه العينة من الشباب غير مُمثِّلة لكافَّة شباب المجتمع، بل تمثل عينة متحيزة لا يمكن الاعتماد عليها من الناحية العلمية لتقرير أولويات مشروعات النهضة الإسلامية، بالإضافة لذلك يمكن القول أن خطاب النهضة لم يسعَ إلى إيجاد دليلٍ علميٍّ واحدٍ يقطع بأهمية هذه الأولويات لبناء نهضة إسلامية حديثة.

حول هذا الموضوع انظر مجلة صناع الحياة: العدد الأول، السنة الأولى، يناير ٢٠٠٥م، ص٣.

يمكن بعد ذلك تقرير أولويات النهضة طبقًا لرؤية علمية وواقعية تستند إلى الآليات والرؤى الإسلامية في الإصلاح والتغيير. وفي هذه الحالة يمكن أن تكتسب مصفوفة الأولويات التي يطرحها المشروع الأهمية العلمية التي تساعد على نجاح التغيير وفقًا للمنهج الإسلامي. أما ترتيب أولويات النهضة بهذه الكيفية فإنه يقلِّل من قيمة مشروع النهضة ذاته، ويقلل من فرص نجاحه في إحداث الإصلاح[١].

يركز خطاب النهضة على مشكلة البطالة، باعتبارها المشكلة الرئيسية في المجتمع الراهن، ومِن ثَمَّ يلخِّص الحل لهذه المشكلة ببساطة في توفير فرص العمل للشباب، دون أن يحاول البحث في الجوانب الجوهرية العديدة المتسببة في وجود البطالة[٢]. والملاحظ أن الخطاب لم يخرج بحلول تتسم بالجدة أو الإبداع، بل دار في نفس الدائرة التي تدور فيها الأجهزة الحكومية لمواجهة البطالة، متمثلة في تنفيذ بعض المشروعات الصغيرة للشباب، كما أنه تعاطى مع قضية البطالة بمعزل عن الظروف الموضوعية المتعلقة بها، ولم يلتفت إلى المشكلة بوصفها حلقة من سلسلة كبيرة من المشكلات ترتبط بعملية التخلف كعملية تاريخية كليَّة شاملة ومستمرة في المجتمعات الإسلامية، مركِّزًا جُلّ اهتمامه على تأكيد الشراكة مع الغرب لمواجهة هذه المشكلة على أساس أن (هذه المشروعات الضخمة تتعلق بالتنمية الشاملة؛ لذلك يجب أن يكون هناك تنسيق مع بعض الجهات الدولية وبعض الحكومات العربية لاستحالة نجاح الجهود الفردية وحدها[٣][٤].

---

(١) انظر: غازي التوبة: مقال « ردًّا على التعقيبات: لا يقوى برنامج صناع الحياة على إحداث نهضة وإليكم الدليل ».
http://www.al-ommah.org/web.

(٢) انظر: مزيد من التفاصيل (في) مجلة صناع الحياة يونيو ٢٠٠٥م، ص٢.

(٣) مجلة صناع الحياة: فبراير ٢٠٠٥م، السنة الأولى، العدد الثاني.

(٤) يبدو مشروع النهضة بهذه الصيغة أشبه بمشروع اتكالي يماثل المشروعات التنموية التقليدية؛ إذ يعود إلى المسار التنموي الذي تبنته مؤسسات الأمم المتحدة وحاولت الحكومات في البلدان النامية تطبيقه منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين وحتى الآن. ومن المحقَّق أن هذه الرؤية قد أخفقت في الخروج بالعالم الإسلامي من دائرة التخلُّف ولم تؤدِّ إلا لمزيد من التشويش الثقافي ومزيد من التبعية التي أعاقت التقدُّم، ولهذا تعرضت لانتقادات كثير من علماء الاجتماع، حيث لاحظ خبراء التنمية أن الدور الذي تلعبه الهيئات الدولية في السياسات الاقتصادية للدول النامية ليس دورًا حياديًّا على الإطلاق، وأن شعار الموضوعية الذي تتبناه بعض الهيئات الدولية كالبنك الدولي إنما هو شعار خاصّ يخفي وراءه ذاتية مستترة. وقد أكدت بعض الدراسات أن سياسات الهيئات الدولية في الدول النامية تتبنى أفكارًا اقتصادية ليبرالية، وتتمسك بالمبادئ الدولية التي حدَّدها الغرب في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى أن الهيئات الدولية تفرض رؤيتها الخاصَّة على برامج التنمية التي تقوم بتمويلها رغم أنها تعجز عن فهم المشكلات النوعية التي تعاني منها الدول المتخلفة. وبذلك يمكن القول أن رؤية خطاب النهضة حول الأهداف التي يسعى لتحقيقها تتطابق - إلى حدٍّ كبير - مع الرؤية الغربية التحديثية التي ترى في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي التطور التكنولوجي غايات لتقدم المجتمع، وهذه الرؤية تعد تبسيطًا مخلًّا لفكرة النهضة.
انظر: السيد الحسيني: التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م، ص١٤٥ - ١٤٩.

من هنا يمكن القول أن خطاب النهضة يبدو أكثر تناغمًا مع المنهج الذي تبنته مؤسسات الأمم المتحدة منذ منتصف القرن العشرين وثبت فشله في تحقيق التنمية الشاملة في معظم مجتمعات العالم الثالث، وعلى الرغم من تأكيد هذا الخطاب على البعد الروحي والأخلاقي في الإسلام، إلا أن مشروعه للخروج من التخلف لا يؤكد بصورة أساسية على الأسس الإسلامية للإصلاح، ويتجاهل مناقشة جوانب الإصلاح السياسي في المجتمعات الإسلامية، الأمر الذي يتعارض مع فكرة التنمية الشاملة التي لا يمكن أن تتحقَّق إذا أغفلنا أحد النظم الاجتماعية المهمة والأساسية في البناء الاجتماعي مثل النظام السياسي. وبذلك فإن أهم ملامح هذا الخطاب أنه يميل إلى تجزئة عملية الإصلاح، ويتغافل بعض القضايا المركزية المؤثِّرة في مسار واتجاه التغيير في المجتمع.

أما « الخطاب السلفي » فيربط فكرة التغيير في المجتمع المسلم بفكرة التداول بين الأمم، ويركز على فكرة مركزية مفادها أن تقدم الحضارة الإسلامية مشروطٌ بانهيار الحضارة الغربية، ومِن ثَمَّ تسعى الرؤية السلفية حول التغيير إلى تقديم براهين تؤكِّد صدق الافتراض القائل بقرب انهيار أمريكا والغرب وتحول الدفة في صالح المسلمين، من خلال سرد بعض الأخبار المنسوبة إلى بعض الصحف الغربية، بغية توصيل رسالة للمستمع مضمونها أن الغرب نفسه يعلن عن إفلاسه ويروي وقائع انهياره. ومِن ثَمَّ يثير هذا الخطاب في نفوس مستمعيه أن التغيير قادم لا محالة بدليل ما يحدث في الغرب والذي يبدو تأكيدًا لما بشَّر به القرآن الكريم[١].

يربط الخطاب السلفي باستمرار بين القضايا الدينية الأساسية كقضية التوحيد والإيمان وطاعة اللَّه وبين الأزمة الاجتماعية والسياسية، وعادةً ما يتخذ من الحديث عن عالمية الإسلام وأخلاقه مدخلًا للخوض في قضية التخلف والجمود الذي أصاب المجتمع، وحين يتحدث عن أسباب هذا التخلف يختزل كافة عوامل التخلف السياسي والاجتماعي في عامل واحد يتمثل في انحراف البشرية عن شريعة اللَّه، وعلى ذلك يقدم تفسيرًا أحاديًا لتردِّي وتخلُّف المجتمعات الإسلامية على أساس أن هذا التخلف نتيجة حتمية لإعراض الناس عن منهج اللَّه تبارك وتعالى[٢].

---

(١) على سبيل المثال في خطبة بعنوان (حق المستضعفين في أفغانستان وفلسطين) جاء أن تقريرًا رُفع للبيت الأبيض يقول بأنه من تاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، إلى تاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٠١م، أسلم ٣ آلاف من الأمريكان، ثم يأتي التعقيب على الخبر بالآية القرآنية: ﴿ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [النور: ١١]، إنه وعد اللَّه: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [التوبة: ٣٢].

(٢) محمد حسان: الخطب المنبرية، ج٣، (هذا هو الإسلام)، مكتبة فياض، المنصورة، ٢٠٠٦م، ص٧ – ٨.

وعلى الرغم من ذلك يبدو الخطاب السلفي متفائلًا إذ يبشر مستمعيه دومًا بحتمية التغيير، ولهذا يلحُّ على فكرة محورية تدور حول الصراع الأزلي بين الحقِّ والباطل وتداول الحضارة على الأرض، وهذه الفكرة تستخدم عادةً كتمهيد لإثارة فكرة أخرى تتلخص في أن أهم مظاهر تخلف الأمة يتمثل في (الهزيمة النفسية) أو (اليأس من إمكانية التغيير)[١]. ومِن ثَمَّ يتجه الخطاب نحو إزالة عناصر الشك والقنوط لدى المسلمين في إمكانية التغيير، من خلال المقارنة بين الماضي والحاضر مستغرقًا طويلًا في وصف أمجاد الماضي، واستعراض مآسي الحاضر، حتى يصل بالمستمعين إلى آمال المستقبل المشرق، مذكِّرًا إيَّاهم بوعد اللَّه بحفظ هذا الدين، وبنصر الإسلام، مُؤكِّدًا أن المستقبل للإسلام لا ريب. ويستخدم الخطاب السلفي مجموعة من البراهين لإقناع المتلقي برؤيته تلك، يبدأها بإشارات من القرآن الكريم كقول اللَّه تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [الصف: ٨]، ثم يستخدم الحجج التاريخية التي تثبت أن الإسلام واجه خلال تاريخه حروبًا كثيرة خرج منها منتصرًا قويًّا، ثم يعود لرواية بعض الأحاديث النبوية المُبشِّرة بتمكين اللَّه للمسلمين في مغارب الأرض ومشارقها[٢][٣]. وهكذا يعتمد على البرهان الديني والتاريخي؛ لكي يثبت صدق مقولاته، وهذا الأمر يتسق تمامًا مع المنهج السلفي.

على هذا يمكن القول أن الخطاب السلفي يحفى بإشارات كثيرة تدور حول حالة التردي الثقافي والاجتماعي والسياسي السائدة في المجتمعات الإسلامية الآن، ولكنه يميل في الغالب للانسحاب نحو الماضي التاريخي المُضيء للمسلمين وبهذا يعمل على إخراج المستمعين من حالة اليأس والقنوط التي تجعلهم يرضخون للواقع المتردِّي ويقبلون به بل ويشاركون في صنعه أحيانًا. ومن هنا فإن استحضاره للتجربة التاريخية قد يساعد على شحذ الهمم للتمرد على الأوضاع المتدهورة التي تحياها الأمة، أو يستدعي لدى الجماهير الحركة بغية تغيير الواقع، لكنه يفشل في تحقيق هذا الهدف؛ لأنه يقدم حلولًا غير فاعلة في عملية التغيير الاجتماعي؛ لكونها حلولًا فردية على شاكلة ابدأ بنفسك؛ ولذلك يفشل الخطاب في حثِّ الجماهير على الحركة من أجل التغيير ونبذ الجمود والتخلف.

بالإضافة لذلك يفتقد الخطاب - في بعض الأحيان - القدرة على توجيه الجمهور نحو

---

(١) محمد حسان: الخطب المنبرية، المرجع سابق: (مهلًا يا دعاة الهزيمة)، ص٧٥ - ٧٦.

(٢) المرجع السابق: (هذا هو الإسلام)، ص١٩ - ٢٢.

(٣) من بين هذه الأحاديث حديث الرسول ﷺ: « إن اللَّه تعالى زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها ».

الهدف بدقة، ويبدو ذلك بوضوح عندما يبدأ الحديث بالتركيز على أزمة (الأمة المنكوبة)، ثم ينتقل بدون مقدمات للحديث عن أزمة (البشرية المنكوبة)[١]، وبذلك يشتت أذهان مستمعيه ما بين أزمة الأمة التي تشير إلى مشكلة مجتمعية تمسُّ كلَّ فرد من أفراد المجتمع بشكل مباشر، وبين الأزمة الأوسع نطاقًا (الأزمة الإنسانية العالمية) التي تشارك فيها كافَّة المجتمعات البشرية، ومِن ثَمَّ قد يُضعف ذلك من إدراك الجماهير لجدوى التمرد على الواقع ويقلل من استعدادهم لتغييره.

ومن الملفت للنظر أن الخطاب السلفي يشخص واقع الأمة المتخلف على أنه تعبير عن (الهزيمة النفسية)، على الرغم من أن هزيمة الأمة تطال كافة نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية... إلى آخره، وربما يكشف ذلك مدى اهتمام الرؤية السلفية بالتقليل من أهمية الجوانب المادية للقضية على حساب الجانب الروحي المتمثل في العقيدة. ولكنها في النهاية لا يمكنها تجاهل الجوانب المادية بشكل مطلق، ولا تجد مفرًّا من الاعتراف بضرورة معالجة الجوانب المادية، إلا أنها تضعها في الترتيب الأخير، حيث يُؤكِّد الخطاب السلفي دائمًا أن الحلَّ يكمن في العودة إلى العقيدة الصحيحة كخطوة أولى للحلَّ، بينما يأتي الاعتزاز بالإسلام كخطوة ثانية، ثم الوحدة الإسلامية، فالعودة إلى أخلاق هذا الدين، ثم إعداد الكوادر العلمية والدعوية المتخصصة، وأخيرًا يطرح الخطاب قضية الجهاد كخطوة أخيرة على طريق الحلَّ[٢]. والملاحظ أن الخطاب يتطرق إلى اقتراح الحلول، في حين يسكت عن توضيح الكيفية التي يمكن بها تنفيذ هذه الحلول، حيث يساهم الطابع الإنشائي الذي يغلب عليه في ابتعاده إلى حدٍّ كبير عن مناقشة الجوانب العملية والمادية المتعلقة بعملية التغيير كأسلوب التغيير ووسائله، ومن أين يبدأ، وكيف يحدث... إلى آخره، وعلى ذلك يبدو استعراضه لبعض الحلول النمطية التي تتكرر في كافة أشكال الخطاب الديني التقليدي مجرد استكمال لعناصر النص، ولكن تظلّ الرسالة المركزية التي يسعى لإبلاغها لمستمعيه هي إقناعهم بإمكانية التغيير بل وبحتميته أيضًا، وبكونه مشروطًا بالانهيار الغربي.

ب – الموقف من الغرب وفكرة التعايش:

يُركِّز خطاب النهضة على مسألة التنسيق مع النظام الدولي والمؤسسات الغربية، وبهذا

---

(١) انظر: محمد حسان: حضارة العبيد، ص٣١ – ٣٥.

(٢) محمد حسان: الخطب المنبرية، ج٣، مرجع سابق، (مهلًا يا دعاة الهزيمة)، ص٨٨ – ٩٢.

يجعل فرص الإصلاح متوقفة على العالم الغربي، وهو ما يجعل « الغرب » يبدو كقوى فاعلة مؤثرة في واقعنا بشكل لا يمكن الفكاك منه، حيث يدعو هذا الخطاب إلى مزيد من الارتباط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتقليص مبدأ الاكتفاء الذاتي أو التعاون الإقليمي، وبهذا يغفل الطابع الجدلي الذي يميز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول الغربية والدول النامية، ويتجاهل الأبعاد التاريخية لهذه العلاقات التي تأسست على التبعية وتكريس التخلُّف نظرًا لسيادة مصالح مُعقَّدة لبعض الأطراف في الدول المتقدمة والدول المتخلفة على السواء.

يثير خطاب النهضة عِدَّة قضايا يريد تعزيزها وترسيخها في أذهان الشباب، كقضية الديمقراطية وحرية الرأي والمشاركة الجماهيرية، وذلك حتى يبدو مشروعه الإصلاحي مشروعًا عصريًّا ملائمًا للتعايش مع القيم الغربية، وهو المبدأ الذي يلحُّ عليه في خطابه بصورة منتظمة من خلال استخدامه لمصطلح « التعايش مع الآخر »[(١)]. حيث تبدو هذه الفكرة أحد أهم الأفكار المركزية في خطاب النهضة، ومن الملاحظ أن هذا الخطاب يؤكِّد على ضرورة التعايش مع الغرب على أساس أن الإنسانية في حاجة إلى التعايش مع الآخر وبناء الجسور بين أبناء الأعراق والثقافات والأديان.

يتكرر استخدام مفهوم التعايش مع الآخر Coexistence في خطاب النهضة في مواقف مختلفة، في إشارة إلى الغرب بوصفه الآخر، وهنا يبدو تأكيد قيمة التعايش مع الغرب كفكرة مركزية إلا أنها طُرحت بعمومية شديدة دون توضيح للمعنى الاصطلاحي لهذا المفهوم[(٢)]. ويستند خطاب النهضة في دعمه لهذه الفكرة إلى النص القرآني: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ١٣]، ليؤكِّد أن الإسلام يؤمن بالتعايش مع الآخر وقبول الآخر والحوار مع الآخر[(٣)].

ربط خطاب النهضة بين فكرتي التعايش مع الغرب والنهضة[(٤)]، فصوَّر للشباب أن

(١) من الدروس التي يستخرجها كتاب « على خطى الحبيب » من السيرة النبوية أن: (التعايش مع المجتمع مهما كانت ديانته وفي ذلك تحقيق لمعنى الوطن... هل نتعاهد على العيش للرسالة وتحقيق النهضة؟).

(٢) مفهوم التعايش غربي في الأساس يعبر عن نظرة متحيزة للعلاقة بين الحضارات تهدد هُوِّية الأمة وخصوصيتها الثقافية ولا تتفق إلى حدٍّ كبير مع الرؤية الإسلامية لأسس العلاقات الإنسانية بين الجماعات المختلفة. ويُستخدم المصطلح على ثلاثة أوجه، الأول: يشير إلى الاتجاه نحو الانصهار بين الطوائف بحيث يؤثر بعضها في الآخر، ويفقد كل منها خصائصه، والثاني: يعني الاتجاه نحو الاندماج Integration بحيث يزول بعضها ويذوب في البعض الآخر، أما المعنى الثالث: فيعبر عن الاتجاه نحو المحافظة على التفرقة العنصرية بحيث تقيم كل جماعة من عاداتها وقوانينها ونظمها حواجز فاصلة بين بعضها البعض.

انظر: أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية،مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م، ص٦٨.

(٣) راجع مجلة صناع الحياة، إبريل ٢٠٠٦م، ص٧، وكذلك عمرو خالد: نص بيان مؤتمر الدعاة بالقاهرة.

(٤) عادةً ما يستفيد مقدم الخطاب من بعض المواقف؛ لكي يعبر عن معتقداته الخاصَّة، وقد كانت أزمة الصور الكاريكاتيرية المسيئة =

نجاح النهضة معقودٌ على هذا التعايش، على أساس أن النجاح في العمل يحتاج إلى تعايش وشراكات[(١)]. لكن خطاب النهضة رغم ذلك يدافع في أكثر من مناسبة عن المحافظة على هُويَّة الأمة، ويُقرُّ بأن شرط نجاح حوار الحضارات هو عدم فرض ثقافة الآخر علينا، وأن الغرب لن يستطيع طمس ثقافة المسلمين، طالما كان التعايش يقوم على احترام ثقافة الآخر[(٢)]. ومن هنا يميل الخطاب في أكثر من موقف إلى تأكيد ضرورة التبادل الشبابي؛ لتحقيق التعارف المطلوب بين الحضارات، والشراكة مع الغرب في مشروعات مفيدة للجانبين[(٣)].

يميل خطاب النهضة إلى تحسين صورة الغرب باستبعاد فكرة التمييز العنصري ضد المسلمين في الغرب، فالصورة التي يطرحها الخطاب عن الغرب أنه يقاوم العنصرية؛ لأنه فهم معنى العنصرية وخطورتها فرفض معاداة السامية، وقاوم العنصرية[(٤)(٥)]. واستخدم الخطاب هذه الحجة لدعم وتعميق فكرة التعايش بدلًا من خيار الصدام، ولدعم الفكرة أكثر احتج الخطاب بمبدأ ترجيح المصلحة، على أساس أن فكرة الصدام ليست في صالح المسلمين أو الدول العربية، مما يجعل الحوار ليس هدفًا في حدِّ ذاته إنما وسيلة؛ لتحقيق هدف التعايش. الذي يعدُّ مصلحة للعالم كله.

من جهة أخرى بحث خطاب النهضة عن قاعدة مشتركة بين المسلمين والغرب يمكنها أن تساعد على دعم فكرة التعايش، فركَّز على إظهار القواسم المشتركة مع الآخر في إطار تعميق ثقافة السلام، مثل: أخوة الإنسانية.. وإعلاء قيمة الأخلاق الفاضلة « من صدق وأمانة وشرف وعزة وإيجابية وكرامة وحرية »، والاعتزاز أننا نعيش في عالم يسوده التنوع في الفكر والثقافة والدين، والاتفاق بين المسلمين والغرب على فوائد التبادل المادي والثقافي

= للنبي ﷺ التي نشرتها صحيفة « يولاندز بوستن » الدنمركية في سبتمبر ٢٠٠٥م، وفجرت موجة عارمة من الغضب الشعبي في العالم الإسلامي، حدثًا مثيرًا حاول مجموعة من الدعاة الجدد الاستفادة منه للتأكيد على الربط بين فكرتي التعايش مع الغرب والنهضة.

(١) مجلة صناع الحياة، إبريل ٢٠٠٦م، ص٧.

(٢) مجلة صناع الحياة إبريل ٢٠٠٦م، ص٥.

(٣) عمرو خالد: بيان مؤتمر كوبنهاجن، ماذا حققنا. http:/www.amrkhaled.net.

(٤) تؤكِّد الشواهد الواقعية عدم صحة هذا التصوُّر، وهذا ما أكَّده مفتي الديار المصرية الشيخ « علي جمعة » حين ذكر أن هناك تمييزًا عنصريًّا ضد المسلمين في الغرب وأنه يطالب الغرب باعتذار فِعْلي وليس بالقول فقط... من خلال تغيير المناهج الدراسية التي تشوِّه صورة الإسلام والمسلمين في أذهان الأطفال في الغرب، وهو ما يعد تمييزًا عنصريًّا ضد الإسلام والمسلمين، وتجاوزًا لقرارات الأمم المتحدة.. ودعا إلى حصار القوانين سيئة السمعة التي تُخالف القرارات التي اتفق عليها البشر. كما دعا إلى التفريق بين حرية الرأي وحرية التعبير، حيث استغلت الأخيرة في الإساءة إلى الآخرين.

(٥) راجع مجلة صناع الحياة، فبراير ٢٠٠٥م، السنة الأولى، العدد الثاني.

والمعرفي والتجاري والحضاري[١]. ومن هنا استهدف الخطاب إقناع الشباب بفكرة التعايش التي تفترض إمكانية التلاقي والاندماج بين الحضارات على أُسُس مشتركة، إلا أن هذا الخطاب تجاهل إثارة ما تتميز به الثقافة الإسلامية من خصوصية يجب التمسك بها حفاظًا على الاستقلالية الثقافية وتأكيدًا على الهوية الإسلامية. فضلًا عن تجاهله لمساعي الغرب لفرض الهيمنة الثقافية على العالم الإسلامي ووقوف أمريكا كحجر عثرة في وجه التنوع الثقافي مدعيًا أننا نعيش في عالم يسوده التنوع الفكري والثقافي.

ويبدو أن طرح القضية على هذه الصورة وإن بدا مدافعًا عن مصالح الأمة إلا أنه في الواقع يخدم في الأساس فكرة العولمة؛ لأنه يبرز إمكانية اندماج المجتمعات المسلمة في المجتمع العالمي الكبير دون تحفظات، وهذا ما يفتح المجال واسعًا لمزيد من التبعية. وقد كان من الملائم في ظلِّ الصراع العالمي القائم اليوم أن تركز الدعوة على المطالبة بالاعتراف والاحترام المتبادل بين الجانبين الإسلامي والغربي. والملاحظ أن فكرة التعايش مع الغرب على هذا النحو الذي يدور في دائرة العولمة لا تتفق مع فكرة الإسلام حول « العالمية »، والتي تركِّز على إبراز الخصوصية والتفرد في إطار وحدة إنسانية ترفع شعار العدالة والمساواة، كما تركِّز على الخط الفارق بين الإسلام وغيره من الأديان وفقًا لقول اللَّه تعالى: ﴿ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤]

يستخدم خطاب النهضة مجموعة من الأساليب الإقناعية للتأثير على المتلقي حيث ينتقي من آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ما يدعم به فكرة قبول الآخر والتعايش مع الغرب ويستخدمها وفقًا لتأويله الخاص، ومن ذلك الآية القرآنية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [المائدة: ٥١][٢]، وذلك خلافًا للخطاب السلفي الذي يستخدم نفس النص بغرض التحريض ضد الغرب والتنفير من التعامل معه.

فالعلاقة بين الإسلام والغرب كما يصوِّرها الخطاب السلفي تعبر عن الصراع بين الحق والباطل، والغرب دائمًا هو (العدو الظالم)، أما المدخل لانتصار الأمة على هذا العدو فيتمثل في العودة إلى عقيدة الإسلام، بالرجوع إلى اللَّه والعمل والعطاء من أجل تقدُّم الأمة،

---

(١) عمرو خالد بيان مؤتمر كوبنهاجن، مرجع سابق.

(٢) ينظر: خطاب النهضة إلى هذه الآيات باعتبارها لا تهدف إلى تحفيز تسفيه الأديان الأخرى، إنما تهدف للحفاظ على هُويَّة المسلم، فهي دعوة إلى تحقيق الانتماء الكامل إلى الإسلام... فالتسامح والرحمة مع أهل الكتاب أمر مطلوب، لكنه لا ينبغي أن يؤدي إلى ضياع هوية المسلم وانتمائه.

انظر: عمرو خالد: خواطر قرآنية، مرجع سابق، ص٨٩.

والإبداع في مواقع الإنتاج[١]. ويمتلئ الخطاب بالهجوم على الحضارة الغربية، والإرهاب الذي يمارسه الغرب في حقِّ الأمة[٢].

يترجم الخطاب السلفي كراهيته للغرب إلى هجوم سافر على أمريكا بوصفها (رائدة الحضارة الغربية)، وبذلك تعرض الرؤية السلفية صورة لأمريكا بوصفها الصورة النمطية للغرب، وهي صورة بغيضة تصف الغرب بأنه (خالٍ من الإيمان)، (لا يرعى الضعفاء)، (مقبرة للمبادئ)... إلى آخره، وعلى ذلك يركز الخطاب على فكرة مركزية مُؤدَّاها أن الإسلام والغرب لا يمكن أن يلتقيا، فالكفر والإسلام لا يلتقيان[٣]. ومِن ثَمَّ يعارض فكرة التعايش التي يدعو إليها بعض خطاب النهضة، وطبقًا لهذا الخطاب فإن الفروق بين الإسلام والكفر لا يمكن الالتقاء عليها بالمصالحة أو المصانعة أو المداهمة، وإن الذين يحاولون تمييع هذه المفاضلة الحاسمة باسم التسامح أو التقريب بين الأديان أو التعايش السلمي يخطئون في فهم الدين الإسلامي وفهمهم لمعنى التسامح الذي يقرُّه الإسلام[٤].

يظهر رفض الخطاب السلفي لفكرة التعايش مع الآخر، في معارضته للدعوة إلى تعايش المسلم مع المجتمع الذي يعيش فيه أيًا كان دينه، على اعتبار أن ذلك يؤدِّي إلى انصهار المسلمين في بوتقة المناهج الغربية[٥]. وهذا الانصهار الفكري يمثل أحد أسباب تخلُّف المجتمعات الإسلامية، وبذلك يحمل الغرب جانبًا من المسئولية فيما تعانيه الأمة من تردٍّ، كما يحمله مسئولية تخلي الأجيال المعاصرة عن الماضي المشرق للأمة[٦].

هكذا يعمق الخطاب السلفي في أذهان مستمعيه أن الماضي جامع للفضائل والخير والنور، وأن المستقبل متوقف على تبني قوالب الماضي، فازدراء الماضي هو الجهل والحقد، أما الحاضر - من وجهة النظر السلفية - فيعبر عن (حضارة العبيد) أي الحضارة الغربية، ومن هنا يحاول يستثير الخطاب مشاعر الجماهير ضد الغرب معتمدًا على المبالغة في تصوير شرور الحضارة الغربية التي يصفها بـ (الحضارة الكافرة) التي تجرَّدت من كلِّ خلق ومن كلِّ فضيلة، وبهذا يميل إلى المبالغة لإقناع المتلقِّي بضرورة معاداة الغرب.

---

(١) محمد حسان: الخطب المنبرية، ج٣، مرجع سابق، (زوال الهيمنة الأمريكية سُنَّة كونية)، ص١٤٧.

(٢) محمد حسان: خطبة (سماحة الإسلام والإرهاب الغربي). www.mohamedhassan.org.

(٣) المرجع السابق، ص٣.

(٤) انظر: محمد حسان: خواطر على طريق الدعوة، مرجع سابق، ص٥٧.

(٥) انظر: محمد حسان: (مهلًا يا دعاة الهزيمة)، مرجع سابق، ص٧٩.

(٦) انظر: محمد حسان: حضارة العبيد، مرجع سابق، ص٣١.

ولا يتوقف عند هذا بل ينتقد الشعارات الغربية التي يرفعها قادة العالم الغربي للإعلان عن تقدم الحضارة الغربية كحقوق الإنسان والديمقراطية وحرية المعتقدات والنظام العالمي والسلام العالمي، ويصفها بأنها شعارات رنَّانة جوفاء وبأنها دعاوي كاذبة لم تعد تنطلي إلا على السُّذَّج(١). ويسعى الخطاب السلفي إلى استثارة مشاعر الكراهية لدى الجماهير نحو الغرب، باستعراض مجموعة من الصور المفجعة والمؤلمة التي تحدث للمسلمين ولغير المسلمين في ظلِّ الحضارة الغربية، مستخدمًا التكرار في عرض الصور المفجعة من الماضي القريب للتأثير على وعي الجماهير(٢).

يركزِّ الخطاب السلفي على فكرة (زوال الهيمنة الغربية)، ويلجأ الخطاب إلى تقديم الشواهد التي تؤكِّد صحَّة تصوره معتمدًا على مقولات لعدد من المفكرين الغربيين، ومستعينًا ببعض الإحصاءات المنشورة في بعض وكالات الأنباء الغربية، وخلال استعراضه لهذه الشواهد يستحضر بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية حتى يستقر في ذهن المُتلقِّي أن ما يقوله هو اليقين الحتمي. وعلى هذا يبشر الخطاب السلفي بقرب انهيار الحضارة الغربية على لسان أحد المفكرين الغربيين؛ حيث ينقل عنه قوله: « إن الحضارة الغربية الآن في الطور الأخير من أطوار حياتها.. »، ويستخدم هذا القول كحجة قوية تثبت صحَّة توقعاته وكأنه يقول لمستمعيه (شهد شاهدٌ من أهلها)(٣). وفي مقابل فكرة زوال الهيمنة الغربية، تطرح الرؤية السلفية فكرة أخرى تتمثل في (تمكين اللَّه للمسلمين)، وهي الفكرة التي تُبشِّر بأسلمة أوروبا.

جـ - الموقف من تطبيق الشريعة الإسلامية وفكرة المجتمع المدني:

يعكس خطاب النهضة اهتمامًا بالشأن السياسي من خلال تعرضه لقضية « المجتمع المدني »، ويكشف ذلك عن تصوره لطبيعة النظام السياسي وموقفه من تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع المسلم، حيث يلخص هذا الخطاب أهم ملامح المجتمع الإسلامي من وجهة نظره في عدَّة نقاط: لا طائفية ولا عنصرية، الاعتراف بحقوق المواطنة، حرية الاعتقاد، الديمقراطية والشورى دستور دولة المسلمين(٤). وعلى ذلك يركِّز الخطاب على فكرته الافتراضية حول التطابق بين خصائص المجتمع الإسلامي الأول وبين خصائص

---

(١) انظر: محمد حسان: حضارة العبيد، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص٣٤.

(٣) انظر: محمد حسان: رحلتي إلى أمريكا بين الحقائق والآمال والواجبات، ص٦٨، ٦٩

(٤) انظر: عمرو خالد: في ظلال السيرة النبوية.. على خطا الحبيب ﷺ، مرجع سابق، ص١٣٠.

« المجتمع المدني » الحديث، لكنه يهمل الإشارة إلى خصوصية النظام الإسلامي التي تميزه عن مختلف النظم المدنية الحديثة، حيث تبرز أهم ملامح المجتمع المسلم في تمكين الشريعة الإسلامية كمرجعية في الحكم[١].

يتحاشى خطاب النهضة التطرق إلى فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع، ويميل إلى إبراز فكرة الامتثال إلى أحكام الشريعة على المستوى الفردي، وبذلك يتجه نحو تضييق معنى الحكم بما أنزل اللَّه في حدود السلوك الشخصي، ويخضعه للاختيار الشخصي، وبهذا لا يبرز المبدأ الذي يقرِّرُه القرآن فيما يتعلق بالاحتكام إلى الشريعة كقواعد وأحكام اجتماعية وقانونية عامَّة وضابطة وملزمة للمجتمع. وبهذا أخرج قضية الحكم بما أنزل اللَّه من سياقها الاجتماعي العام[٢][٣].

أما الخطاب السلفي فإنه خلافًا لخطاب النهضة يميل إلى التأكيد - بشكل متكرر - على أن أزمة المجتمع المسلم سببها الأساسي هو غياب تطبيق شرع اللَّه واصطباغ نظم الحكم في المجتمعات الإسلامية بالصبغة العلمانية المأخوذة عن الفكر الغربي. ومن الملاحظ أنه يطرح هذه القضية دائمًا بأسلوب التعميم مستخدمًا الإحالة التاريخية، فهو لا يحدد واقعًا اجتماعيًّا بعينه، بل يتحدث عن المجتمعات الإسلامية بصفة عامَّة، وفي هذا السياق يعود بالمتلقِّي إلى مرحلة تاريخية مُبكِّرة منذ ظهور الإسلام؛ ليقارن بين ماضي الأمة المشرق وواقعها المُؤسِف، ولهذا نجد الخطاب السلفي يضع المتلقي أمام صورتين متناقضتين، الصورة الأولى هي صورة المجتمع المسلم في صدر الإسلام، وترمز إلى التزام المجتمع المسلم بالأمر الرباني والأمر النبوي وبأحكام الشريعة، أما الصورة الثانية فهي صورة معاكسة للصورة الأولى وتعرض وضع الأمة المتدهور الذي نتج عن عدم التزام المجتمع بتطبيق شرع اللَّه[٤].

يُلقي الخطاب السلفي بالتبعة على أولي الأمر أو الحُكَّام باعتبارهم على رأس المتسببين في تدهور حال الأمة، مُحمِّلًا زعماء وحكام المسلمين مسئولية ما يلاقيه المسلمين من

(١) جاء في أصل الصحيفة النبوية لأهل يثرب: (وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى اللّـه ﷺ وإلى محمد). (وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى اللّـه ﷺ وإلى محمد رسول اللّـه).

انظر: نص الصحيفة النبوية (في) ابن هشام بن عبد الملك: السيرة النبوية، دار الفكر، دمشق، د.ت، ص٥٠١.

(٢) المتأمل في قول اللّـه تعالى في سورة المائدة ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] يلاحظ أن القرآن جاء بصيغة الجمع حيث يقول ﴿ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، مما يعني أن الخطاب موجه إلى الجماعة وليس إلى الأفراد.

(٣) انظر: عمرو خالد: خواطر قرآنية نظرات في أهداف سور القرآن، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٩٠.

(٤) محمد حسان: الخطب المنبرية، ج٢، ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾، مكتبة فياض، المنصورة، ٢٠٠٦م، ص١٤٦.

هوان[١]. ومِن ثَمَّ يربط بين قضية التغيير وبين مبدأ (الحاكمية)، حيث يطرح سؤالًا محوريًا هو:كيف تقوم للإسلام دولة في الأرض مرة أخرى؟ لكنه يحرص في نفس الوقت على رفض مبدأ الصدام مع السلطة أو الانقلاب على النظام السياسي[٢]. بل على العكس من ذلك يدعو إلى ضرورة احترام الحكام وإسداء النصح لهم[٣].

د - الموقف من الحرية والديمقراطية:

من أبرز ملامح خطاب النهضة تأكيده على فكرة الحرية وقبوله بمبدأ «حرية التعبير» بوصفه مفهومًا حضاريًا وإنسانيًا عظيمًا لم يصل إلى مستوى الجودة لدى المسلمين نتيجة تطبيق معين، ولهذا بقيت فكرة احترام حرية التعبير عند المسلمين غير واضحة الوضوح الكافي[٤]. ويلحُّ هذا الخطاب على نشر مفاهيم الحرية والديمقراطية وتداول السلطة وحرية التعبير واحترام المرأة وصيانة حقوقها وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان، على أساس أن انتشار هذه المبادئ كفيل بأن يمهد لوجود أوطان حُرَّة وشعوب حُرَّة تستحق أن تحيا في كرامة وعِزَّة وحرية[٥].

على الجانب الآخر يقف الخطاب السلفي لينتقد النظم السياسية الديمقراطية، حيث يمتلئ هذا الخطاب بإشارات متكررة للتدليل على فشل النموذج الديمقراطي الغربي، ومن ثم يصف الديمقراطية بالمزعومة، وينعتها أيضًا بالأسطورة[٦]. ثم يربط بين الديمقراطية والعلمانية والخروج عن شرع اللَّه، ويعتبرها صورة لحكم الجاهلية والاحتكام إلى الطاغوت، مُقرِّرًا أن على الأمة إما أن تحتكم إلى اللَّه وإما أن نحتكم إلى الطاغوت وقد أَمَرَنا اللَّهُ أن نكفر به[٧].

وبرغم أن الخطاب السلفي يهاجم الديمقراطية، إلا أن قضية الديمقراطية لا تُشكِّل أطروحة مركزية في هذا الخطاب؛ حيث يأتي ذكر الديمقراطية في سياق قضية (العداء للغرب) بوصفها القضية الأكثر إلحاحًا في الرؤية السلفية، ولا يبدو الهجوم على الديمقراطية دفاعًا

---

(١) انظر: محمد حسان: الخطب المنبرية، ج٥، مرجع سابق، ص١١١ ، ١١٢ ، ١١٤.

(٢) محمد حسان: خواطر على طريق الدعوة... جراح وأفراح، مكتبة فياض، المنصورة، ٢٠٠٦م، ص٦٠.

(٣) محمد حسان: حضارة العبيد، ص٣٨. www.mohamedhassan.org.

(٤) راجع مجلة صناع الحياة، فبراير ٢٠٠٥م، السنة الأولى، العدد الثاني.

(٥) انظر: عمرو خالد: توصيات مؤتمر لندن.

http://www.amrkhaled.net/articles/articles989.html,10/10/2005.

(٦) محمد حسان: الخطب المنبرية، ج٣، مرجع سابق، (مهلًا يا دعاة الهزيمة)، ص٨٧ ، ٨٨.

(٧) محمد حسان: خواطر على طريق الدعوة، مرجع سابق، ص٩، ٥٨، ٥٩.

عن نظم الحكم الاستبدادية، حيث يمجد الخطاب السلفي صور تداول السلطة في صدر الإسلام، كما يؤكِّد مبدأ الشورى الإسلامية[١].

هـ - الموقف من قضية الجهاد:

يدعو خطاب النهضة إلى ثقافة السلام وقبول الآخر، ويأتي ذلك على حساب تقليص فكرة الجهاد الإسلامي؛ حيث يوجه رسالة غير مباشرة للشباب تحثُّه على نبذ فكرة المقاومة باستخدام القوة، من خلال إقراره بأن موجة العداء للإسلام أصبحت عالية جدًّا، وفي نفس الوقت يؤكِّد أن ردود الأفعال من المسلمين تجاه هذا العداء بعضها معتدل، وبعضها بعنف غير مقبول. وبالرغم من أن الخطاب لا يتجاهل الحديث عن « الجهاد » بصورة عامَّة، إلا أنه يحاول في تناوله لهذه القضية أن يبتعد بالمفهوم عن المعنى الاصطلاحي الجامع لمعنى الجهاد في القرآن، وكثيرًا ما يختزل فكرة الجهاد في العمل الدعوي، ونصرة الإسلام، ويُحمل الآية الكريمة ﴿ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [التوبة: ٨٧] معنى السلبية وعدم التحرك لخدمة الإسلام، فيبعد عن ذهن المتلقي فكرة القتال المقصودة في النص القرآني ويوجه نحو قضية أخرى.

من جهة أخرى يستخدم خطاب النهضة الآيات القرآنية الداعية إلى الجهاد لتعزيز مفهوم ثقافة السلام، على سبيل المثال حينما يقدم الآية الكريمة ﴿ وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠] يصف الإرهاب المذكور في الآية باعتباره وسيلة لمنع القتال لا إلى سفك الدماء، فالمطلوب هو أن تكون للمسلمين قوة رادعة ترهب أعداءهم فتكون النتيجة وقف القتال، فالإسلام يدعو إلى السلم حتى في الحرب على عكس ما يعتقد الكثيرون عن هذا الدين[٢].

يميل خطاب النهضة إلى اختزال فكرة الجهاد في الإسلام بوصفه وسيلة دفاعية فقط استخدمت في صدر الإسلام لنصرة المستضعفين، وهنا يحيل مستمعيه إلى الآية الكريمة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُوا۟ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٣٥] للبرهنة على هذه الرؤية المختزلة حول الجهاد، وبذلك يصرفهم عما ذكره بعض المفسرين من أن الآية تأمر المؤمنين بقتال الأعداء من الكفار والمشركين الخارجين عن الطريق المستقيم والتاركين للدين القويم[٣]. ويصرفهم عمَّا أشار إليه مفسرون آخرون

(١) محمد حسان: سيف اللّه المسلول، مكتبة فياض، المنصورة، ٢٠٠٥م، ص٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٣١.

(٣) انظر: تفسير سورة الأنفال، أبو الفداء إسماعيل بن كثير: مرجع سابق،٢/ ٧٥.

حول دعوة المؤمنين إلى أن يجاهدوا أعداء الإسلام الذين يقاومون دعوته وهدايته للناس، أي أن الآية حدَّدت هدف الجهاد في مواجهة القوى الطاغية التي تحول دون نشر رسالة الإسلام في ربوع الأرض، فالجهاد إذًا لا ينحصر في الدفاع عن المستضعفين، فأي جهد يحمله الإنسان في الدفاع عن الحق والخير والفضيلة، أو في تقريرها وحمل الناس عليها، هو جهاد في سبيل اللَّه[(١)(٢)]. وهذا المعنى لا يوضحه خطاب النهضة بصورة قوية، خصوصًا وأنه قد انشغل بالدعوة إلى إقصاء فكرة الصدام مع الغرب، أو مقاومة طغيانه، أو الاشتباك معه تحت أي ظرف؛ ولذلك بدت الوسائل التي دعا الشباب لاستخدامها في مواجهة الغزو الغربي للعراق، وسائل غاية في الضعف والوهن ولا تخرج عن الدعاء والمقاطعة الاقتصادية الجزئية والمواساة والاحتجاج السلمي[(٣)].

على الجانب الآخر يطرح الخطاب السلفي قضية الجهاد برؤية معاكسة؛ حيث تسيطر عليه فكرة زوال الهيمنة الغربية ويربط بين هذه الفكرة وفكرة (تمكين اللَّه للمسلمين)، وعلى هذا يبشر المسلمين بإسلام أوروبا، مستندًا إلى نبوءة نبوية تُبشِّر بدخول الأوروبيين إلى الإسلام بفتح روما[(٤)]، على أيديهم[(٥)]. لكن الخطاب يستبعد أن يكون هذا الفتح بأيدي العرب، بل بأيدي مسلمي الغرب أنفسهم، بذلك تبدو القضية محسومة بالرغم من ضعف الأمة الإسلامية، ومن هنا يبشر الخطاب بأن مستقبل نظام العالم سيكون دينيًّا وسيسود النظام الإسلامي على الرغم من ضعفه الحالي[(٦)]. وخطورة هذه الفكرة أنها قد توحي إلى المستمع

---

(١) فسر « ابن جرير الطبري » الآية الكريمة ﴿ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٣٥] بالقول: (.. وجاهدوا - أيها المؤمنون - أعدائي وأعداءكم في سبيلي، يعني في دينه وشريعته التي شرعها لعباده، وهي الإسلام.. أتعبوا أنفسكم في قتالهم وحملهم على الدخول في الحنفية المسلمة لعلكم تفلحون. وقال « رشيد رضا » في تفسير المنار: (وجاهدوا في سبيله) أي جاهدوا أنفسكم بكفها عن الأهواء، وحملها على التزام الحق في جميع الأحوال، وجاهدوا أعداء الإسلام الذين يقاومون دعوته وهدايته للناس؛ فالجهاد من الجهد، وهو المشقة والتعب، وسبيل اللَّـه هي طريق الحق والخير والفضيلة.

(٢) انظر: محمد رشيد رضا: تفسير المنار، تفسير سورة المائدة، الهيئة المصرية للكتاب، ٦/ ٣٠٦.

(٣) يتضح ذلك في الرؤية التي طرحها على الشباب لنصرة شعب العراق بعد الغزو الأمريكي، حيث انحصرت عناصر هذه الرؤية في عدة نقاط هي: الدعاء أن يحفظ اللَّـه إخواننا في العراق وفلسطين، نشر الوعي بقضايا الأمة، مقاطعة المنتجات الأمريكية الكمالية، الإغاثة المادية بكل أشكالها عند الحاجة إليها من خلال القنوات الشرعية، الاحتجاج المنطقي الذي يتناسب مع رقي الإسلام عبر سفارات الدول المعتدية، ومقاطعة أي عمل إعلامي يدعو الأمة إلى الانحلال أو المجون أو الغفلة عن قضاياها، ومواساة العراقيين. انظر: عمرو خالد: كلمة إلى شباب الأمة من الداعية عمرو خالد حول قضية العراق ١٠/ ٤/ ٢٠٠٣م.

http://hiedge.org/arabic/daawa/2003/04/article06a.shtml.

(٤) يستند الخطاب إلى الحديث الذي رواه أحمد والدارمي وابن أبي شيبة والحاكم وصحَّحه ووافقه الذهبي، عن أبي قبيل قال: سئل رسول اللَّـه ﷺ أي المدينتين تفتح أولًا: قسطنطينية أو رومية؟ فقال: « مدينة هرقل تفتح أولًا » يعني قسطنطينية.

(٥) محمد حسان: حق التعريف بالإسلام، الخطب المنبرية، مرجع سابق، ٥/ ٢٣.

(٦) محمد حسان: هذا هو الإسلام، مرجع سابق، ص٢٢.

بأن هذه النبوءة تعفي مسلمي الشرق من التقصير في الدعوة أو التخاذل عن الجهاد، مما قد يخلق لدى العامة اعتقادًا شبيهًا بعقيدة الانتظار يقود إلى الجمود والتعلق بالحلم دون سعي لتحقيقه.

ولا يعني ذلك أن الخطاب السلفي يخلو من إشارة إلى الجهاد، فهو يلحُّ على إبراز فكرة الجهاد كقيمة يجب أن يتمسك بها المسلمون، على أساس أن الأمة ما ذلت إلا يوم تركت العقيدة والجهاد[1]. والخطاب هنا يستند إلى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية لتأكيد فكرته، كقول النبي: « **ما من نبي بعثه الله في أُمَّة قبلي، إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل** »[2]. وهكذا يطرح الخطاب السلفي قضية الجهاد بوصفها قضية أمة وليست قضية شعب، ولهذا لا يقدم المقاومة في فلسطين أو أفغانستان أو الشيشان كوسيلة لتحرير الوطن بل بوصفها جهادًا لرفع راية الإسلام[3]. ومن هذا المنطلق يستبعد الخطاب السلفي أن تكون المقاومة من أجل الوطنية أو القومية أو من أجل الحرية جهادًا، فالجهاد طبقًا لهذه الرؤية يجب أن يبذل بهدف واحد لتكون كلمة الله هي العليا[4].

يتسم الخطاب السلفي حول الجهاد بالطابع الحماسي الاحتجاجي، إلا أنه رغم ذلك لا يصل إلى حدِّ الصدام مع الواقع، وبذلك يمكن القول أنه خطاب توافقي إلى حدٍّ كبير، حيث يتدرج الخطاب عادة فيبدأ بنبرة حماسية عالية تشحن الجماهير وتحثُّهم على رفع راية الجهاد بوصفه الوسيلة الوحيدة لاستعادة كرامة الأمة وعزتها، وتطالبهم بالجهاد بالنفس، ثم تنخفض النبرة الحماسية تدريجيًا إلى حدِّ الاكتفاء بالتضامن الوجداني مع المستضعفين في العراق والصومال والشيشان وأفغانستان بالدعاء والتضرع إلى الله طالما أن الظروف تعوق المشاركة في الجهاد بالنفس، وبهذا يقوم بتفريغ الشحنات الحماسية مرة أخرى، ويحاول إرضاء مستمعيه فلا يحملهم ما لا يطيقون وفي نفس الوقت ينقل إليهم الإحساس بعدم التقصير. فهم ليسوا مطالبين في الوقت الراهن – وفق ما يذهب إليه الخطاب – إلا بجهاد

---

(١) محمد حسان: مهلًا يا دعاة الهزيمة، الخطب المنبرية،مرجع سابق، ٣/ ٨٧.

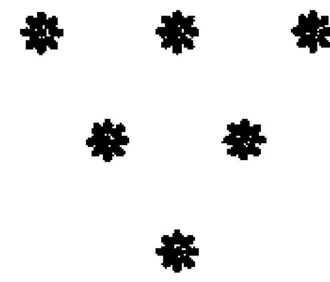
(٢) محمد حسان: حق التعريف بالإسلام، الخطب المنبرية، مرجع سابق، ٥/ ١٩.

(٣) محمد حسان: حق الأجيال في التعرف على اليهود، الخطب المنبرية، مرجع سابق، ٣/ ٤٠.

(٤) محمد حسان: إن الإسلام قادم.

النفس والهوى، فهو بداية الطريق للعودة إلى الإسلام، أما الجهاد بالنفس الذي به عزَّ الإسلام الذي جعله النبي ذروة سنام الإسلام فيأتي ثانيًا بعد جهاد النفس، عند هذه النقطة يتوقف الخطاب ليقدم تبريرًا لدعوته تأجيل الجهاد بالنفس على أساس أن المسلم إذا كان عاجزًا عن أن ينتصر على شيطانه وهواه فكيف يزعم أنه قادر على الجهاد في سبيل اللَّه؟!(١).

بهذا يميل الخطاب السلفي إلى الإبقاء على قضية الجهاد في وعي جمهوره مجرد قيمة نظرية مجردة، أكثر من كونها قيمة عملية واقعية. ولذلك يبدو الجهاد كحلمٍ منتظر تصبو إليه الأمة، وأملٍ مؤجل ينبغي انتظاره حتى يأتي القائد المخلص، وعلى الجماهير أن تثق في قدوم هذا المخلص المنتظر(٢). ومِن ثَمَّ تبدو قضية الجهاد معقودة على قادة الأمة، فهم الذين غيبوا الجهاد عن ساحة الأمة، وعليهم فقط يقع عبء استعادته مرة أخرى(٣). وبذلك يلقي الخطاب في وعي مستمعيه بأن القادة هم الفاعلين الأكثر أهمية وليس على الجماهير سوى التمني والانتظار.



(١) محمد حسان: مهلًا يا دعاة الهزيمة، مرجع سابق، ص٩٢.

(٢) المرجع السابق: ص١٧٤.

(٣) محمد حسان: لا تحسبوه شرًّا لكم، الخطب المنبرية، مرجع سابق، ٣/ ١٠٦، سماحة الإسلام والإرهاب الغربي، www.mohamedhassan.org.

خَاتِمَة

في ضوء التحليل السابق يمكن استخلاص ما يلي:

١ - يمكن القول إن الساحة الفكرية الإسلامية تحفل بخطابات متعددة ومختلفة ترتبط بتوجهات مقدميها الاجتماعية والسياسية، وعلى ذلك ترتبط ملامح الخطاب الإسلامي المعاصر بأزمة الخطاب نفسه التي تتجلَّى في انفصال مضمون الخطاب - الأكثر رواجًا بين الجماهير - عن هموم المجتمع ومشكلاته إلى حدٍّ كبير، وإن حاول بعض الدعاة الظهور بعكس ذلك، فالخطاب الإسلامي الأوسع انتشارًا والأكثر قبولًا لدى الجماهير يقدم في الغالب شكلًا من أشكال الفكر المتأزم، حيث يتمثل في شكلين بارزين هما الأكثر شيوعًا بين الشباب على وجه الخصوص: الأول يقدم نفسه بوصفه خطاب نهضوي، لكنه يميل إلى الأفكار الليبرالية، وهو خطاب يطرح إشكاليات خارجة عن السياق الاجتماعي العام، بوصفها قضايا مُلحَّة وحاسمة تمثل أولويات التقدم والإصلاح الاجتماعي، أما الخطاب الثاني فيتمثل في الخطاب السلفي الذي يتميز بتمجيد الماضي والسخط على الحاضر، وهو خطاب يحاول أن يأخذ سمة الخطاب التجديدي، إلا أنه يميل غالبًا إلى إعادة إنتاج ما خلفه السلف باستمرار ويستعير أفكار الماضي دون فحص لأدلتها، أو تدقيق في مدى توافقها مع ظروف العصر، ويعرضها كأنها نصوص مُقدَّسة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها لكي يفسر بها أحداث الحاضر، ويتناول القضايا السياسية كقضايا عامَّة ومشتركة بين كافة شعوب الأمة الإسلامية، ويناقشها بعمومية شديدة، كما يحرص على عدم الخوض في القضايا السياسية الداخلية أو توجيه أي نقد يمسُّ السلطة السياسية. لذلك يقدم تشخيصًا مبتسرًا لظروف الواقع الاجتماعي، وحلولًا تقليدية غير فاعلة للمشكلات الراهنة.

٢ - يساهم الدعاة الجدد بدور ملموس في تشكيل الخطاب الإسلامي الجديد إلى حدٍّ كبير، بما يمتلكون من قدرة على التأثير في الجماهير، وقد تزايد هذا الدور مع انتشار المعاهد الخاصَّة لتخريج الدعاة التي باتت تنافس المعاهد والكليات الأزهرية، وبعد تحول بعض الدعاة للعمل في إطار مؤسسات مدنية ترفع شعار الإصلاح والنهضة وتتبنى مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد ساعد على دعم هذا الدور تراجع المؤسسات الدينية الرسمية عن دورها في حركة التجديد والاجتهاد.

٣ - يطرح الخطاب الديني الجديد بشكل عام مفهومي الإصلاح والتغيير بتبسيط مفرط

يفتقد التعمق العلمي والمعرفي، فخطاب النهضة يغيب عنه وضوح المقاصد والأهداف، ويعتمد على رؤية تنموية تقليدية تقيس التقدم بمعايير النمو الاقتصادي، وهي رؤية لا تسهم بشكل جاد في تشكيل صيغة إسلامية عصرية لتغيير الإنسان المسلم وما يحيط به من أوضاع اجتماعية واقتصادية منافية لمبادئ وأحكام الإسلام، وهذا لا يتفق مع كثير من الثوابت الدينية التي تميز الرؤية الإسلامية. أما الخطاب السلفي حول التغيير الاجتماعي فيبدو شديد العمومية وغير مكتمل العناصر، يميل غالبًا إلى تفسير أحادي العامل لظاهرة التغير الاجتماعي، كما يميل إلى شرح مظاهر وأسباب التخلف دون أن يقدم رؤية تغييرية واقعية وعملية.

٤ - يلتقي خطاب النهضة في بعض خطوطه الأساسية بالأفكار الداعية إلى تجديد الخطاب الديني لكنه يقترب إلى الفكر الليبرالي، إلى حدٍّ تفريغ الخطاب الإسلامي أحيانًا من مضمونه بدعوى التجديد والتقدُّم وتشكيل ما يعرف بالإسلام المدني. في حين يبدو الخطاب السلفي مرتبطًا بالماضي ينسحب إليه كثيرًا حتى خلال معالجته لإشكاليات الواقع الراهن، وهو خطاب يتَّسم بمعاداته الشديدة للغرب بصورة مبالغ فيها لا تتفق مع الرؤية الإسلامية الوسطية المعتدلة.

٥ - يهتم الخطاب الديني لدى بعض الدعاة الجدد بشكل عامّ بمجموعة من الإشكاليات التي تمثل اهتمامات كافَّة التيارات الفكرية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، إلا أننا نلحظ اختلافًا واضحًا في معالجة الإشكالية الواحدة بما يتناسب مع رؤية كل خطاب، فعندما يعالج خطاب النهضة قضية التغيير الاجتماعي يستعير بعض المفاهيم الغربية ويحاول تعزيزها، وعلى رأس هذه المفاهيم يبرز مفهوم التعايش مع الآخر، والمواطنة، والديمقراطية، والشراكة مع الغرب، وثقافة السلام، وقبول الآخر، ويسعى من خلال مناقشة أفكار النهضة إلى التركيز على قضايا بعينها مثل قضية المرأة وقضية البطالة، كما يتجه إلى تحسين صورة الغرب في ذهن الشباب المسلم، ويميل إلى اختزال عناصر النهضة مما يجعل نموذج الإصلاح الذي يقدمه أقرب إلى التنمية التابعة، حيث يربط مسار التقدم في العالم الإسلامي بالشراكة الاقتصادية مع الغرب وبناء الجسور بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية.

٦ - أما الخطاب السلفي فيجعل من الحديث عن قضية التغيير الاجتماعي وسيلة لتعزيز مبدأ (الحاكمية) ويعالج من خلالها قضية تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع، كما يتَّخذ من قضية تخلف الأمة مدخلًا للهجوم على الغرب وإدانة الحضارة الغربية؛ حيث

يستثير الجماهير ضد الهيمنة الغربية ويشجع على معاداة الآخر، ويرفض فكرة التعايش مع الآخر بشكل مطلق، كما ينتقد بعض المفاهيم الغربية مثل الديمقراطية، والعلمانية، وحقوق الإنسان، ويهدف من طرحه لقضية التغيير العمل على إزالة القنوط واليأس لدى الجماهير؛ حيث يسعى إلى إقناعهم بحتمية التغيير والتبشير بمستقبل مشرق تكون فيه الغلبة للإسلام والمسلمين، وتنتهي فيه الهيمنة الغربية مع انهيار الحضارة الغربية الحديثة، وكأن نهضة الحضارة الإسلامية لا بد أن تبنى على أنقاض الحضارة الغربية.

٧ - رغم التباين الواضح بين اتجاهات خطاب النهضة والخطاب السلفي نحو الغرب واختلافهما في الموقف تجاه السياسة الخارجية، إلا أنهما يتفقان حول النظام السياسي الداخلي؛ إذ يحرص كل منهما على عدم الصدام مع السلطة، وحثِّ الشباب على نبذ العنف، ويعزز كلاهما فكرة قبول الأمر الواقع واحترام النظام السياسي، إلا أننا نلمح في الخطاب السلفي محاولات لتسليط الضوء على سلبيات النظم السياسية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة بشكل عام.

٨ - يلجأ كلٌّ من خطاب النهضة والخطاب السلفي إلى التمثل بالنماذج التاريخية الإسلامية المثالية، ولكنهما يختلفان في استغلال هذه النماذج في التبرير لبعض الأفكار المتباينة التي توضح عمق الاختلاف الأيديولوجي بينهما، فالخطاب السلفي يستخدم النماذج الإسلامية المثالية بهدف مقارنتها بالواقع المتردِّي للأمة ومِن ثَمَّ نقد هذا الواقع، ومن ناحية أخرى يضع مستمعيه أمام مقارنة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، بهدف إبراز مسالب وعيوب الغرب، وعلى العكس من ذلك يستخدم خطاب النهضة بعض النماذج التاريخية الإسلامية؛ لكي يؤكد إمكانية التعايش بين المسلمين والحضارة الغربية الحديثة، كما يستخدمها لتعزيز مفاهيم قبول الآخر، وحرية العقيدة، والمواطنة، والديمقراطية وغيرها من المفاهيم التي يريد نشرها بين الشباب.

٩ - يميل خطاب النهضة إلى بثِّ فكرة الجهاد الإسلامي كمبدأ دفاعي شرع لحماية الضعفاء من أي اعتداء، ويحاول من خلال معالجته لقضية الجهاد أن يدافع عن فكرة الحرب على الإرهاب ويتَّخذ من الحديث عن الجهاد مدخلًا لتعزيز ثقافة السلام بين الشباب، وأحيانًا يختزل مفهوم الجهاد في النشاط الدعوي الذي يحثُّ عليه الشباب. أما قضية الجهاد في الخطاب السلفي فتظهر كقيمة نظرية أكثر منها قيمة عملية، وهي وإن كانت تبدو في طرحه كقضية أُمَّة هدفها رفع راية الإسلام في الأرض، إلا أنها تبدو كأمل بعيد ووعد مؤجل معقود على قدوم المخلص المنتظر.

١٠ - يظهر التباين بين خطاب النهضة والخطاب السلفي بشكل واضح في الموقف من الغرب، حيث يبشر خطاب النهضة بأن مستقبل التقدم في الأمة الإسلامية متوقِّف على التعاون مع الغرب والتقاء الحضارتين الغربية والإسلامية، ويعزِّز فكرة التعايش مع الغرب والشراكة معه وتلاقي الأديان وإبراز القواسم المشتركة بين الأديان، وذلك خلافًا لما يبشِّر به الخطاب السلفي من أن مستقبل التقدم في الأُمَّة يتوقف على تبني قوالب السلف، وانهيار الحضارة الغربية، ويُؤكِّد أن الإسلام والحضارة الغربية لا يمكن أن يلتقيا أبدًا. فهو خطاب يميل إلى السلفية وينظر إلى التراث الإسلامي نظرة مُقدَّسة، ولا يجرؤ على نقد الذات.

ترشيد الخطاب الدعوي الجديد:

مما سبق يتَّضح أن الخطاب الدعوي الجديد يمكن أن يعمق من أزمة الخطاب الإسلامي المعاصر؛ لذلك يحتاج إلى ترشيد في مساره حتى لا يكون خاضعًا لضغوط الواقع والظروف العالمية التي قد تدفع بعض الدعاة الجدد إلى اتخاذ مواقف تجعل الخطاب الإسلامي في بعض الأحيان يبدو خاضعًا لتأثيرات الفكر الغربي، أو تجعله - في أحيان أخرى - يميل إلى السلفية وتقديس التراث، لا يجرؤ على نقد الذات ويحيل مشكلات الأمة ومعوقات نموها إلى عوامل خارجية تدفع إلى معاداة الغرب بصورة مفرطة، مما يمثل أيضًا تفريطًا في حقوق الأمة ومكتسباتها.

ومن هنا فإن حاجتنا إلى ترشيد الخطاب الديني الجديد أمرٌ ضروري ومُلحّ، حيث يؤثر هذا الخطاب في تشكيل وعي الشباب ممن تنبني عليهم الآمال في حمل رسالة الأمة وقيادة حركة التغيير الحضاري الإسلامي، **ويمكن أن نحدد بعض النقاط الأساسية التي يمكن أن ينطلق على أساسها هذا الترشيد فيما يلي:**

١ - إن الدعاة الجدد مدعوون إلى ترشيد خطابهم إن أرادوا أن يدعوا الناس إلى سبيل اللَّه، وأولى خطوات الترشيد تبدأ بأن يكون خطابهم متوازنًا متفقًا مع مقاصد الشرع، وأن يدقِّق كل داعية في المراجع والمصادر الفقهية والعلمية التي يستقي منها أفكاره وخطبه التي يلقيها على الجماهير، وأن يعالج قضايا الاجتماع والسياسة في إطارها الإسلامي الصحيح دون إفراط أو تفريط ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [فصلت: ٣٣].

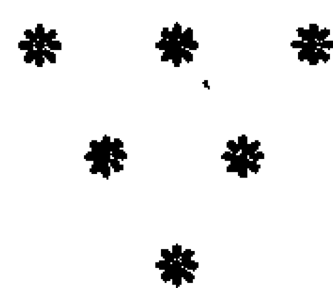
٢ - البعد عن تأويل النصوص الإسلامية بهدف اتخاذ مواقف تبريرية في مواجهة الضغوط والمتغيرات الدولية، فمن المهم أن يتمسك الدعاة بالثوابت الإسلامية في مواجهة

الحملات الإعلامية المعادية للإسلام، وأن يكونوا على قناعة بأن الشرع حاكمٌ للواقع وليس محكومًا به، وأن مصالح الأمة لا يمكن أن تتحقّق إلا بالتزام الحكم الشرعي وإن خالف أهواء المهيمنين على النظام الدولي. وهذا يتطلب انتقال الخطاب الإسلامي الراهن من موقف ردِّ الفعل إلى موقف المبادرة؛ لتأكيد دور المسلم كفاعل رئيس في التفاعل العالمي.

٣ - يجب أن يعاد النظر في الخطاب الإسلامي السائد وإتاحة المجال للخطاب القائم على المرجعية الإسلامية الوسطية دون تجاذب نحو السلف أو الانجرار نحو أفكار الآخر والالتحاق بالمنظومة الغربية. وهذا يحتم تطوير المؤسسات الدينية الرسمية بما يؤهِّلها للقيام بتوجيه الدعاة والإشراف على إعدادهم من خلال دورات علمية وفنية؛ لتطوير أدائهم بأساليب عصرية ووفق مناهج علمية حديثة، مع ضرورة التخطيط للعمل الدعوي بناء على أُسُس علمية بما يراعي تطورات الواقع ومتغيرات الزمان والمكان.

٤ - إذا سلَّمنا بأن الخطاب الدعوي الجديد قد تولد كخطاب بديل للخطاب الديني الرسمي التقليدي، فلا بد أن نقرَّ بأن هناك من حاول توجيه بعض الدعاة الجدد لتبني إستراتيجية مماثلة لإستراتيجية الإصلاح الديني البروتستانتي القائمة على إعادة إنتاج العلاقة بين الفرد والنص الديني المقدس بشكل حرّ يكرس دور العقل كمرجعية مطلقة في فهم أحكام الدين. وهذا ما أدَّى إلى التأويل التحريفي وفوضى الفتوى دون ضوابط فقهية، لهذا ينبغي أن يشمل ترشيد الخطاب الدعوي الجديد إيجاد آليات فاعلة لضبط حركة تفسير النصوص القرآنية ووضع ضوابط ملزمة للدعاة بعدم الخوض في أمور الفتوى دون فقه سليم بأحكام الاجتهاد وطرق الاستدلال.

٥ - إن ترشيد الخطاب الديني يحتاج إلى تأسيس بعض المؤسسات الإسلامية التطوعية تقدم الدعم العلمي والفني والمادي؛ لتمكين الخطاب الإسلامي الوسطي المعتدل العصري، الملتزم بالثوابت الإسلامية، المستوعب لمتغيرات الواقع، القادر على إنتاج الأفكار، وتعمل على توفير عناصر الاستقلالية والجدية والإبداع الاجتهادي والحرية لأصحاب هذا الخطاب المعتدل، بما يضمن عدم استغلال الدعوة في أغراض تجارية يمكن أن تخرج بها عن الأهداف والمقاصد الإسلامية.



قائمة المراجع

١ - ابن هشام أبو محمد بن عبد الملك: السيرة النبوية، دار الفكر، دمشق، د. ت.

٢ - أبو الفداء إسماعيل ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد٤، مؤسسة الريان، ط٢، بيروت، ١٩٩٦م.

٣ - أبو زيد الليبي: مؤتمر الحوار في كوبنهاجن بين الحقائق والأماني، اللجنة الأوروبية لنصرة خير البرية ١٨/ ٣/ ٢٠٠٦م.

٤ - أحمد بن سيف الدين تركستاني: الحوار مع أصحاب الأديان: مشروعيته وشروطه وآدابه، « ورقة عمل » مقدمة (في) المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، ٢٠٠٤م. http://www.minshawi.com 2/4/2006

٥ - أحمد زايد: علم الاجتماع/ الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٨١م.

٦ - أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية،مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.

٧ - أحمد عبد اللّـه: حوار مع الداعية « محمد هداية »، جريدة الشرق الأوسط، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤م.

٨ - أحمد عيساوي: محاولة لرسم سمات ومعالم ثقافة الإمام الداعية، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة الكويت.

http://alwaei.com/topics/current/article.php?issue=483&sdd=945

٩ - البراء أشرف: مقال حول عمرو خالد وصناع الحياة.

http://www.20at.com/article.php?sid=1051،8/3/2005

١٠ - براين تيرنر:علم الاجتماع والإسلام، دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر، ترجمة: أبو بكر أحمد، دار القلم، ط١، بيروت، ١٩٨٧م، ص٢١٤- ٢١٧.

١١ - البيان الختامي لمؤتمر الخطاب الإسلامي الديمقراطي

http://alkhoei.org/?l=6&b=6&p=33&c=550

١٢ - بيان ملتقى الإسلام والإصلاح: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ٥ - ٦/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

Net/Arabic http://www.islamonline

١٣ - تجديد الخطاب الديني.. بين التدخل الغربي والضرورة الإسلامية/ عرض لفعاليات مؤتمر (تجديد الخطاب الديني: بين التدخل الغربي والضرورة الإسلامية) في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٥ - ١٦ يونيو ٢٠٠٥م، ٣/ ٤/ ٢٠٠٦م. http://gwadmhs.ios.st/Front/Forms/form.asp?id=3941</FONT

١٤ - جلال أمين: عولمة القهر، دار الشروق، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٥ - جمال قطب: خرائط الخطاب الديني، ورقة عمل (في) الخطاب الديني في ظلِّ المتغيرات الدولية، الملتقى العلمي الثامن، ٢٥ - ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٦م، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية.

١٦ - حبيب مال اللّـه إبراهيم: مفهوم الخطاب وسماته

http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4,25/7/2006

١٧ - حديث صحفي مع وكيل وزارة الأوقاف « حسين محمود خضر » لجريدة العربي (الطبعة الإلكترونية) العدد ٩٨٠. http:/www.al araby.com 16/3/2006

١٨ - حسن الصفار: الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥م.

١٩ - حنان محمد عبد المجيد: تأثير التحولات الاجتماعية - الاقتصادية على انتشار ظاهرة العنف المنظم لدى الشباب (دراسة ميدانية لبعض الجماعات الدينية في المجتمع المصري في فترة الثمانينيات)، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٩٥م.

٢٠ - ــــــــــــــــ: مفهوم التغير الاجتماعي في الفكر الاجتماعي الإسلامي في العصر الحديث، (دكتوراه غير منشورة) جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٥م.

٢١ - ــــــــــــــــ: قضايا المرأة المسلمة على شبكة المعلومات الدولية « بحث منشور بمؤتمر » المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة « من ١٤ - ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م، بقسم الاجتماع كلية الآداب جامعة عين شمس ».

٢٢ - حوار صحفي مع عمرو خالد في نوفمبر ٢٠٠٢م.

http://www.aluae.net/vb/showthread.25/1/2003

٢٣ - حوار جريدة الأهرام مع الأستاذ عمرو خالد.

http://www.amrkhaled.net/articles/articles907.html

٢٤ - دنيا الوطن (صحيفة إلكترونية) ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٦م عرض لحلقة من برنامج العين الثالثة المقدمة بتاريخ ١٨/ ٦/ ٢٠٠٥م.

٢٥ - رفعت لقوشة: الليبرالية والمجتمع المصري (الأزمة والدليل)، مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٢٦ - سعيد مراد: الخطاب الإسلامي المعاصر ومقوماته، ندوة « الإسلام وتطوير الخطاب الديني » جامعة قناة السويس، ط١، سلسلة فكر المواجهة، رابطة الجامعات الإسلامية، العدد الثالث، ٢٠٠٢م.

٢٧ - السيد الحسيني: التنمية والتخلف/ دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م.

٢٨ - سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: في النظرية السياسية من منظور إسلامي (منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢٩ - صامويل هنتنجتون: صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار سطور للنشر، ط٢، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٠ - صباح هاشم: الدين اللذيذ.. لغة الدعاة الجدد، حديث مع د. صلاح عبد المتعال: لباب قضايا معاصرة.

http:/www.islamonline.net, 6/1/2005

٣١ - طلعت رضوان: تجديد الخطاب الديني أم تغيير الخطاب الثقافي، نشرة المجتمع المدني، العدد ١٣٦ إبريل ٢٠٠٦م، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

٣٢ - عباس العقاد: عبقرية المسيح في التاريخ وكشوف العصر الحديث، موسوعة عباس محمود العقاد الإسلامية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ب. ت.

٣٣ - عبد الحميد أحمد أبو سليمان: تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر.. الثابت والمتغير: نظام العقوبات نموذجًا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٧م.

٣٤ - عبد الحميد الأنصاري: كيف يمكن تجديد الخطاب الديني، مقال، الراية القطرية، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٦م.

http://faylee.org/2006/611042.htm

٣٥ - عبد اللّـه أحمد النعيم: الإسلام والدولة والسياسة جدلية الفصل والوصل، بحث مقدم (في) مؤتمر (حقوق الإنسان وتجديد الخطاب الديني): كيف نستفيد من خبرات العالم الإسلامي غير العربي؟ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الإسكندرية ١٨ - ٢٠ إبريل ٢٠٠٦م.

٣٦ - عبد اللّـه بدر: اتق اللّـه يا عمر، بدون ناشر، بدون تاريخ.

٣٧ - عبد اللّـه بن محمد المالكي: نقد الخطاب الديني بين مفهومين.

http://www.alqlm.com/index.cfm?method=home/1/5/2005

٣٨ - عبد اللّـه التركماني: أسس الحداثة ومعوقاتها في العالم العربي المعاصر، ورقة عمل، مقدمة (في) ندوة مؤسسة الشجرة للذاكرة الفلسطينية، المركز الثقافي العربي بمخيم اليرموك، دمشق، ٦ - ٩ ديسمبر ٢٠٠٤م.

http://www.ibn-rushd.org

٣٩ - عبد الوهاب المسيري: معالم الخطاب الإسلامي الجديد، ٣/ ٢/ ٢٠٠١م.
http://www.qudsway.com/more.php?type=PrintNews&id=1173
٤٠ - عز الدين المناصرة: التناص والتلاص في النقد الحديث. ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٥م.
http://www.jehat.com/Jehaat/ar/JanatAltaaweel/maqalatNaqadeya/a_aldeen_almounasra.htm
٤١ - عمرو خالد: في ميزان الشريعة (مقال):
http:/www.sunna.info/books/amr_khaled_34.html,p1-5
٤٢ - عمرو خالد: بيان مؤتمر كوبنهاجن، ماذا حققنا http:/www.amrkhaled.net
٤٣ - عمرو خالد: كلمة إلى شباب الأمة من الداعية عمرو خالد حول قضية العراق ١٠/ ٤/ ٢٠٠٣م.
http://hiedge.org/arabic/daawa/2003/04/article06a.shtml
٤٤ - عمرو خالد: مؤتمر الدعاة بالقاهرة، ٦/ ٣/ ٢٠٠٦م http:/www.amrkhaled.net
٤٥ - عمرو خالد: توصيات مؤتمر لندن.
http://www.amrkhaled.net/articles/articles989.html,10/10/2005
٤٦ - عمرو خالد: خواطر قرآنية.. نظرات في أهداف سور القرآن، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
٤٧ - عمرو خالد: في ظلال السيرة النبوية.. على خُطَى الحبيب ﷺ، أريج للنشر والتوزيع، ط٢، القاهرة ٢٠٠٦م.
٤٨ - غادة عبد القادر: موجة جديدة من الدعاة الجدد: إسلام يتحدث بلغة العصر، (مقال) بجريدة الأهرام ويكلي، موقع منتديات المهدي ١٦/ ١/ ٢٠٠٦م.
٤٩ - غازي التوبة: مقال « ردًا على التعقيبات: لا يقوى برنامج صناع الحياة على إحداث نهضة وإليكم الدليل ».
http://www.al-ommah.org/web.
٥٠ - فاطمة بوزيان: التنوع الثقافي وخطر الاستنساخ، بحث منشور في:
http://www.arab_ewriters.com/?action=librsry16/4/2006
٥١ - فقه الدعوة على طريقة الشيخ حسان: جريدة العربي، النسخة الإلكترونية، العدد ٩٨٣، ٢٤ يوليو ٢٠٠٧م.
٥٢ - كلمة مساعد وزير الخارجية البريطاني في مؤتمر لندن http://www.amrkhaled.net
٥٣ - مجلة صناع الحياة: مجلة إلكترونية، الأعداد (يناير ٢٠٠٥م، فبراير ٢٠٠٥م، مايو ٢٠٠٥م، يونيو ٢٠٠٥م، إبريل ٢٠٠٦م).
٥٤ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٥٥ - محمد الخطيب: تجديد الخطاب الديني: ضروراته وضوابطه
http://www.sabeelnet.com/news.php?id=10854
٥٦ - محمد الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر، ط٢، عمان، ١٩٩٦م.
٥٧ - محمد الغزالي: فلنجتهد في ترشيد صحوتنا، مقال (في) مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي، كتاب الأمة، الدوحة، ط١، ١٩٩١م.
٥٨ - محمد حسان: الخطب المنبرية، ج٣، مكتبة فياض، المنصورة، ٢٠٠٦م.
٥٩ - ــــــــــ: الخطب المنبرية، ج٥، مكتبة فياض، المنصورة، ٢٠٠٦م.
٦٠ - ــــــــــ: الخطب المنبرية، ج٢، مكتبة فياض، المنصورة، ٢٠٠٦م.
٦١ - ــــــــــ: حضارة العبيد www.mohamedhassan.org
٦٢ - ــــــــــ: خطبة (سماحة الإسلام والإرهاب الغربي)، www.mohamedhassan.org
٦٣ - ــــــــــ: خواطر على طريق الدعوة... جراح وأفراح، مكتبة فياض، المنصورة، ٢٠٠٦م.

٦٤ - ـــــــــ: رحلتي إلى أمريكا بين الحقائق والآمال والواجبات، www.mohamedhassan.org

٦٥ - ـــــــــ: سيف اللـه المسلول، مكتبة فياض، المنصورة، ٢٠٠٥م.

٦٦ - محمد راتب النابلسي: الخطاب الديني، محاضرة في (ندوة تجديد الخطاب الديني)، ١٠-١٢ شباط ٢٠٠٤، جامعة دمشق، http://www.nabulsi1.com/10nadwat/912-14.doc, pp1-2

٦٧ - محمد شومان: تحليل الخطاب الإعلامي - أُطُر نظرية ونماذج تطبيقية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١ ٢٠٠٧م.

٦٨ - محمد عمارة: الخطاب الديني بين التجديد الإسلامي والتبديد الأمريكاني، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٦٩ - محمد منير حجاب: الإعلام الإسلامي: المبادئ - النظرية - التطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م.

٧٠ - محمد يوسف: حوار مع عمرو خالد http://yousef733.maktoobblog.com

٧١ - محمود عكاشة: خطاب السلطة الإعلامي، مكتبة دار المعرفة، ط٢، ٢٠٠٧م.

٧٢ - مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية: إصلاح ديني.. دور المجتمع المدني في التجديد الديني، نشرة المجتمع المدني، العدد ١٢٤ السنة الحادية عشر، مارس ٢٠٠٥م.
http://www.eicds.org/arabic/publicationsAR/csAR/05/march/reformsix.htm

٧٣ - مروة مرعي: نجوم الدعاة، حوار مع علي أبو الحسن رئيس لجنة الفتوى بالأزهر لمجلة الأهرام العربي، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٣م. http:/www.amrkhaled.net

٧٤ - المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٧٥ - منتدى (الإصلاح العربي وحرية التعبير) الذي أقيم بمكتبة الإسكندرية.
http://www.alwatanvoice.com,27/9/2004

٧٦ - موسوعة المفاهيم الإسلامية: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر، ٢٦ يوليو ٢٠٠٧م.
http://www.islamic-council.com/mafaheemux/9/6.asp

٧٧ - موقع جماعة أنصار السنة المحمدية http://www.elsonna.com/_index.ASP

٧٨ - نصر حامد أبو زيد: ما قبل أيلول سبتمبر ٢٠٠١م وليس ما بعده... تجديد الخطاب الديني ضرورة معرفية وليس استجابة لاستحقاقات ١١ سبتمبر. http://aslimnet.free.fr/ress/muntada/nasr-hamed.htm

٧٩ - نصر محمد عارف: نظريات التنمية السياسية المعاصرة/ دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي الإسلامي، سلسلة رسائل جامعية (٦)، دار القارئ العربي، القاهرة، ١٩٩٣م.

٨٠ - هشام عطية عبد المقصود:علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وتأثيرها في أنماط الأداء الصحفي في التسعينيات، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

٨١ - وائل لطفي: ظاهرة الدعاة الجدد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥م.

٨٢ - وسام فؤاد: الخطاب الإسلامي.. الماهية ودلالات التجديد
http://wessamfauad.modawanati.com/2581,25/10/2005

٨٣ - يوسف القرضاوي: تجديد الخطاب الديني كيف ولماذا؟ ندوة بنقابة الصحفيين المصرية، القاهرة، ١/ ٩/ ٢٠٠٣
http:/www.islamonline.net, 6/1/2005

٨٤ - يوسف حامد العالم: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، ١٩٩١م.

85 -Bernard Lewis: Islam in History-Ideas, People, and Events in The Middle East,Open Court,Chicago,1993.

86 - Cheryl Benard:Civil Democratic Islam Partners, Resources, and Strategies, RAND

Corporation.2003.

87 -Edward Georgean,The U.S.A and The Middle East in a changing world, Middle East Policy,1992.

88 - Erskin B. Childess: The west and Islam, Amnesia antagonism, Islamic Information center، Malayan Pakistani League, 1992.

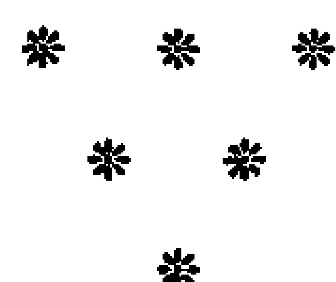
89 - http://www.rand.org/pubs/monographs/2007/MG574.gif[/IMG.

90 - Angel Rabasa, Cheryl Benard, Lowell H. Schwartz, Peter Sickle: Building Moderate Muslim Networks,2007.

91 - Jack G. Shaheen: Arab and Muslim Stereotyping in American Popular Culture، Washington, George Town University Center for Muslim Christian Understanding,1977.

92 - Keith A. Roberts: Religion In Sociological Perspective, Wadswor The Publishing Company, California،1990.

93 - Suliman W. Michael: Islam And Arabs in America / The other of the other, Journal of Muslim Minority Affairs, April 1999, Vol.19, No.1.



دور أئمة المساجد
في التنشئة السياسية
(الواقع المرغوب فيه)

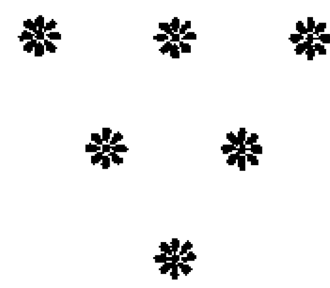
أ.د. السـيـد عـمـر
أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان

مُقَدِّمَة

ثمة حاجة ماسة لأن تنخرط الجماعة العلمية المصرية في دراسة جادة للدور السياسي لأئمة المساجد من منطلق التأسيس لترشيد الخطاب الديني؛ لأهميته البدهية في عملية التنشئة السياسية، في ضوء حقيقة تعرضه الآن لعملية مسخ، ربما تكون غير مسبوقة على مدى التاريخ الإسلامي كله، في كثافتها وآليات تفعيلها والعواقب المحتمل أن تترتب عليها، في ظلٍّ فوضى ناجمة عن الافتقار إلى الضوابط والمعايير الفاعلة المجمع عليها، مع تيسر سُبُل انتشار الخطاب الديني للأئمة عبر كافة وسائط ثورة الاتصالات الكوكبية الراهنة، وعكوف مراكز بحثية غربية على تحليله، من مدخل خلق ذرائع لإعادة إنتاج القطيعة بين صحيح الدين والشأن السياسي العام في العالم الإسلامي، والتسلل من هذه البوابة إلى تقزيم المعطى الإسلامي ذاته في تشكيل الهُوِيَّة الحضارية لمجتمعاتنا، واستبدالها بقيم وافدة تستبطن أجندات خارجية.

وتسعى هذه الدراسة الأولية إلى تقديم مقاربة تحليلية لأبعاد هذا الدور من منظور سياسي إسلامي.

يعمل ورشة عمل ثم من خلالها إجراء مقابلة بحثية معمقة بين الباحث واثنين وعشرين إمامًا وخطيبًا من شتى أرجاء جمهورية مصر العربية.



تَمْهِيد

رتَّب الباحث ورشة عمل مع اثنين وعشرين إمامًا من أئمة المساجد المصرية، سبعة منهم حاصلون على ليسانس الدعوة الإسلامية، وخمسة حاصلون على ليسانس أصول الدين، وخمسة حاصلون على ليسانس الشريعة والقانون، واثنان حاصلان على بكالوريوس تجارة من جامعة الأزهر، وإمام واحد حاصل على ليسانس لغة عربية، وآخر في التربية، وثالث في الدراسات الإسلامية شعبة اللغات والترجمة. وبين هذه العينة إمام واحد يدرس بمرحلة الماجستير في تخصص الدعوة الإسلامية.

وشملت استمارة استقصاء الرأي المعمق سبعة وعشرين سؤالًا تدور حول: قنوات التمكين العلمي للدعاة، والموضوعات المتضمنة في رسالة المسجد، وثقل المصادر التي يعتمد عليها الأئمة، وأساليبهم في تأدية دورهم داخل المسجد وخارجه، ونطاق رسالة المسجد، وأنسب أسلوب لإدارته، وتعليل انصراف الشباب عن المسجد والمخرج منه، وتحديد طبيعة العلاقة بين إمام المسجد وجمهوره، وموقف الأئمة من الاستقلال والتبعية، ومن عملية الإصلاح في الداخل الإسلامي، ومدى وعيهم بطبيعة الخطاب الديني في أطراف العالم العربي، وبالأخصِّ في الخليج، وبأوضاع الجاليات المسلمة بالخارج، وتصورهم لدورهم في إعادة قراءة الماضي الإسلامي والحاضر الإسلامي، ولدورهم في التنشئة السياسية للأطفال، ونوعيات قراءاتهم، وموضوعات خطبهم، وأفضل الدعاة والزعماء المعاصرين من وجهة نظرهم. وفي معظم هذه الأسئلة كان السؤال يطرح عن تصورهم للواقع، ثم يُعاد بحثًا عن تصورهم لما ينبغي أن يكون. وستكشف الجداول المرفقة عن طبيعة هذه الاستمارة، كما يمكن وضع نصها في ملاحق هذه الدراسة فيما لو كان هناك متسع لذلك[١].

وسنسعى فيما يلي إلى استعراض أهم نتائج هذه الورشة، في محاور أربعة: فضاء رسالة المسجد، ومضمون رسالة المسجد، وقنوات التشكيل الفكري للأئمة المساجد، وسمات العلاقة بين الأئمة والأمة، في الواقع المتصور لعينة البحث، وفي رؤيتها لما ينبغي أن تكون عليه.

---

(١) يرى الباحث أن هذه الاستمارة يمكن أن تستخدم كمقياس مستوى للأئمة في بداية الدورات التدريبية، يتم في ضوئه تحديد ما هم بحاجة إليه، ويمكن أن تستخدم في نهاية الدورات التدريبية للوقوف على ما تم تحصيله فيها، كما يمكن استخدامها كوسيلة لاستثارة حافزية الأئمة لتحصيل ما يجب تحصيله في واقع العالم الإسلامي الراهن للقيام بدورهم على نحو أكثر فاعلية.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

فضاء رسالة المسجد

طرح الباحث عدة أسئلة على عينة البحث تتعلق بمدى الوعي بعمق مفهوم الجامع، وفضاء رسالة المسجد ووظيفته. وجاءت النتائج على النحو التالي:

١ - مدى الوعي بعمق مفهوم الجامع:

أسفرت الدراسة عن النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (١): مدى الوعي بعمق مفهوم الجامع

مرافق الجامع	استبعاد	موافقة	المرتبة												
			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
يوجد فرق بين المسجد والجامع	١٧	٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجامع يضم مرافق تربوية ثقافية	٨	١٤	٧	-	-	-	١	-	-	-	٣	١	١	١	-
الجامع يضم قاعة محاضرات	٧	١٥	٦	٤	-	-	٢	١	-	-	-	٢	-	-	-
الجامع يضم مركز إرشاد واستشارات	٨	١٤	٥	٢	١	١	-	٢	-	-	٢	١	-	-	-
الجامع يضم سكنًا لطلاب العلم المنقطعين	١١	١١	٤	١	٣	-	-	-	٢	١	-	-	-	-	-
الجامع يضم نزلًا لابن السبيل الغريب	١٠	١٢	٢	١	١	١	١	١	١	٢	١	-	-	١	-
الجامع يضم مقرًّا لإقامة الإمام	٥	١٧	١٢	-	-	-	٣	١	-	١	-	-	-	-	-
الجامع يضم دارًا للزكاة	٥	١٧	٧	-	٢	٣	-	٢	١	-	٢	-	-	-	-
الجامع يضم ناديًا للمسلم الصغير	٥	١٧	٥	٢	-	٢	٣	-	١	٢	-	٢	-	-	-
الجامع يضم وحدة للتكافل المهني	٨	١٤	٣	٢	١	١	١	٣	١	-	٢	-	-	-	-
الجامع يضم مقارَّ لأسر مسجدية متخصصة	١١	١١	٢	-	-	-	-	-	٢	٢	-	٢	١	-	٢
الجامع يضم مكتبة علمية جامعة لكل التخصصات	٨	١٤	٤	-	١	٢	-	١	١	٢	٢	١	-	-	-
الجامع يضم مقارَّ للالتقاء بالمسؤولين التنفيذيين والبرلمانيين	٩	١٣	٣	-	٢	١	١	-	٢	-	-	١	٣	-	-
الجامع يضم مرافق أخرى (برجاء ذكرها)	-	٢	كُتَّاب ومستوصف خيري - مقرأة للقرآن الكريم												

ويتَّضح من الجدول السابق أن أقل من ربع العينة يدرك أن هناك فرقًا بين (المسجد) و (الجامع). ورغم ذلك فإن نسبة لم تتعدَّ النصف في أعلى مستوياتها، رأت عدم إلحاق المرافق المذكورة بالجامع، ربما من منطلق الاعتقاد أنه مفهوم يصحُّ إطلاقه على كل مكان يخصص لغير صلاة الجمعة.

وعلى صعيد من رأوا عدم استبعاد تلك المرافق تبين أنهم: يضعون مقرَّ إقامة الإمام في المقام الأول، تليه المرافق التربوية الثقافية، ثم دار الزكاة وقاعة المحاضرات، ثم نادي المسلم الصغير ومركز الإرشاد والاستشارات، ثم سكن لطلاب العلم المنقطعين، ثم مقر لوحدة التكافل المهني وللالتقاء بالمسؤولين التنفيذيين والبرلمانيين، ثم مقار للأسر المسجدية المتخصصة، ثم يأتي نُزل الغريب النائي في ذيل القائمة، في ضوء نسبة من اختاروه كخيار في المرتبة الأولى. وتؤشر هذه النتائج على تدنى مكانة دار الزكاة، ووحدات التكافل، فضلًا عن تدنى الوعي بدور المسجد لمن انقطع به السبيل.

٢ - فضاء رسالة المسجد:

استقصت الدراسة الصورة الإدراكية لدى عينة البحث لفضاء رسالة المسجد، وجاءت النتائج على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٢): فضاء رسالة المسجد

الـدور	عدد المستبعدين	عدد الموافقين	الـدور	عدد المستبعدين	عدد الموافقين
حفظ مقاصد الشريعة الخمسة	٤	١٧	التوعية بمنظومة حقوق وواجبات أمة الإجابة	١٢	١٠
نقل منظومة القيم عبر الأجيال	٧	١٥	التوعية بمنظومة حقوق وواجبات أمة الدعوة	١١	١١
غرس القيم وتربية وجدان المسلم	٥	١٧	التعريف بخصائص مجتمع ما قبل الإسلام	١١	١١
تنمية التعارف بين الشعوب	٧	١٥	التعريف بفقه الصلاة	٦	١٦
التوعية بمنظومة الحقوق الأسرية	٦	١٦	التعريف بأركان الإسلام	٥	١٧
التوعية بمنظومة حقوق وواجبات الجماعة	٧	١٥	التربية على الوعي بالسنن الكونية	٦	١٦
التوعية بمنظومة حقوق وواجبات المجتمع	٩	١٣	بيان الأساطير والبدع وتحرير العقل الإسلامي منها	٨	١٤

ويكشف هذا الجدول أن ما لا يقل عن نصف العينة رأوا أن فضاء رسالة المسجد يتسع لكافة المجالات المتعلقة بحفظ مقاصد الشريعة، وعملية نقل منظومة القيم، وتنمية

التعارف بين الشعوب، والتعريف بأركان الإسلام، وبالسنن الكونية، وتحرير العقل المسلم من الأساطير. إلا أن من النتائج ذات الدلالة السلبية هنا أن أقل من نصف العينة رأوا أن من مهمة المسجد التوعية بمنظومة الحقوق والواجبات على صعيد أمة الدعوة، الأمر الذي يعني عدم وعي العينة بأن جوهر رسالة الأئمة على صعيد أمتي الدعوة والإجابة هو: القيام بمهمة البلاغ المبين. وعلاوة على ذلك فإن نصف العينة بالكاد رأوا أن من مهمة المسجد التوعية بمنظومة الحقوق والواجبات على صعيد أمة الإجابة ذاتها. وتعمد الباحث تضمين الأسئلة المطروحة سؤالًا مُكرَّرًا بصيغة مجزأة، في مقابل تلك الصيغة الكلية، كشف بدوره عن نوع من التناقض، يؤشر على أن مفردات العينة لم تقدم إجابات متسقة. فلقد وافق أكثر من ثلثي مفردات العينة على أن من وظيفة المسجد تنمية التعارف بين الشعوب، وتنمية الوعي بمنظومة الحقوق والواجبات على مستوى كل من الأسرة والجماعة والمجتمع.

٣ - وظيفة المسجد:

حدَّدت عينة البحث تصورها لوظيفة المسجد في الواقع الراهن، على النحو التالي:

جدول رقم (٣): وظيفة المسجد: الواقع

درجة الأهمية / الوظيفة	استبعاد	المرتبة															
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
إقامة الشعائر	٩	١٢	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوعظ في حدود خطبة الجمعة	١٠	١١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المشاركة في تسوية مشكلات المجتمع	٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جعل المسجد نموذجًا مصغرًا للمجتمع	٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التكامل مع المدرسة	١٣	٧	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التكامل مع دور الحضانة	١٦	١	١	١	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١	١	-	-
التكامل مع المدرسة الأولية العامة	١٠	٢	٤	-	٤	-	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-
التكامل مع المدرسة الأولية الخاصة	١١	-	١	٣	٢	١	-	١	-	-	١	-	٢	-	-	-	-

درجة الأهمية / الوظيفة	استبعاد	المرتبة ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
التكامل مع المدرسة الثانوية العامة	١٠	٢	١	١	٤	١	١	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	–
التكامل مع المعهد الأزهري الأوّلي	١٥	–	١	١	١	١	١	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–
التكامل مع المعهد الأزهري الثانوي	١٦	–	–	١	–	١	٢	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–
التكامل مع الجامعة الدينية	١٥	–	–	–	–	–	١	١	١	٢	–	–	–	–	–	–	–
التكامل مع النقابات	١٤	–	٤	–	–	–	١	–	–	١	٢	–	–	–	–	–	–
التكامل مع نوادي الشباب	٩	٢	٢	٤	٣	١	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–
ترشيد المقاهي	١٦	–	١	–	–	١	–	–	–	–	١	–	–	–	١	٢	–
ترشيد الجمعيات الأهلية	٨	–	١	٣	٤	١	١	١	١	١	–	–	١	–	–	–	–
ترشيد المصالح الحكومية	١١	١	١	–	١	٢	١	–	–	١	١	–	١	١	١	–	–
التوعية في المواصلات العامة	١٤	–	–	–	١	–	١	١	–	–	–	٣	–	–	١	–	١
التوعية في الجامعات غير الدينية	١٢	٥	–	١	–	–	–	١	١	٢	–	–	–	–	–	–	–
التوعية في السجون وأقسام الشرطة	١٧	٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التأسيس لفقه المجالس العرفية	٢١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التوعية برسالة المستشفيات	١٨	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التكامل مع الجمعيات النسائية	٢١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التكامل مع الكتاتيب	٢١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التكامل مع دور الأيتام	٢٠	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التكامل مع مجالات مجتمعية أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

ويتبين من هذا الجدول إجماع العينة على أن المسجد لا يقوم حاليًّا بدور في تسوية مشكلات المجتمع، ولا يمثل نموذجا مُصغَّرًا للمجتمع. وتأكد ذلك أيضًا لدى طرح السؤال بطريقة تفصيلية، في ضوء ارتفاع نسبة من استبعدوا لعب المسجد دورًا متكافلًا مع دور هذه المؤسسات الحيوية، فضلًا عن دوره في التعاطي مع رسالتها وتغذيتها بالتوجيهات الدينية. كما تبين أن عينة الدراسة ترى أن دور المسجد في وضعه الراهن يكاد يقتصر على إقامة الشعائر، والوعظ في حدود خطبة الجمعة، والدروس المقررة. بل إن أكثر من نصف العينة قد رأت أن المسجد لا يقوم في الوضع الراهن بوظيفة الوعظ في تلك الحدود بالشكل المناسب، ورأى نصف العينة أنه لا يقوم أيضًا بمهمة إقامة الشعائر على النحو المطلوب. ووضعت أغلبية مفردات عينة البحث مسألة مشاركة إمام المسجد في تسوية مشكلات المجتمع ضمن ما ينبغي أن يكون، وإن كان ستة من أفراد العينة رفضوا إدراج ذلك ضمن دور الإمام المرتقب.

أما عن وظيفة المسجد التي ترغب عينة البحث في تحقيقها، فيبينها الجدول التالي:

جدول رقم (٤): وظيفة المسجد: ما ينبغي أن يكون

درجة الأهمية / الوظيفة	استبعاد	المرتبة															
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
إقامة الشعائر	٩	١٢	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوعظ في حدود خطبة الجمعة	١٠	١١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المشاركة في تسوية مشكلات المجتمع	٦	١٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جعل المسجد نموذجًا مصغرًا للمجتمع	٣	١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التكامل مع المدرسة	١٣	٧	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التكامل مع دار الحضانة	١٥	-	١	١	١	١	-	١	-	-	-	-	-	١	١	-	-
التكامل مع المدرسة الأولية العامة	١٠	١	٥	-	٤	-	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-
التكامل مع المدرسة الأولية الخاصة	١١	١	-	٣	٢	-	-	١	-	-	١	-	٢	-	-	-	-
التكامل مع المدرسة الثانوية العامة	١٤	-	-	١	١	١	٢	٢	١	-	-	-	-	-	-	-	-

درجة الأهمية / الوظيفة	استبعاد	المرتبة															
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
التكامل مع المعهد الأزهري الأوّلي	١٥	-	-	١	١	١	١	١	١	١	-	-	-	-	-	-	-
التكامل مع المعهد الأزهري الثانوي	١٦	-	-	١	-	-	١	١	١	١	١	-	-	-	-	-	-
التكامل مع الجامعة الدينية	١٧	-	-	-	-	-	١	١	١	١	١	-	-	-	-	-	-
التكامل مع النقابات	١٥	-	٤	-	-	-	-	-	-	١	٢	-	-	-	-	-	-
التكامل مع نوادي الشباب	١١	٢	-	٤	١	١	-	١	١	-	-	١	-	-	-	-	-
ترشيد المقاهي	١٧	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١	-	-	-	١	١	-
ترشيد الجمعيات الأهلية	٨	-	١	٣	٤	١	١	١	١	١	-	-	١	-	-	-	-
ترشيد المصالح الحكومية	١٢	١	١	-	١	٢	-	-	-	-	١	١	١	١	١	-	-
التوعية في المواصلات العامة	١٥	-	-	-	١	-	١	١	-	-	-	٣	-	-	-	-	١
التوعية في الجامعات غير الدينية	١٠	٥	-	٢	-	-	١	١	١	١	١		-	-	-	-	-
التوعية في مجالات عامة أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التوعية في السجون وأقسام الشرطة	١٧	١	-	-	-	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-
التأسيس لفقه المجالس العرفية	٢١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التوعية برسالة المستشفيات	١٦	٤	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التكامل مع الجمعيات النسائية	٢٠	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-
التكامل مع الكتاتيب	٢٠	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التكامل مع دور الأيتام	٢٠	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

ويؤكد هذا الجدول، مرة أخرى، أن أئمة المساجد يرون أن واقع المسجد الراهن مؤسس على استبعاد دوره من كثير من المرافق والمؤسسات الرسمية. وفي ذات الوقت، فإنهم يؤكدون، في ضوء ارتفاع معدل الاستبعاد في وضعية ما ينبغي، أن شريحة مهمة منهم لا ترى بأسًا بذلك، الأمر الذي يؤشر على توجه لعدم توسيع دور المسجد.

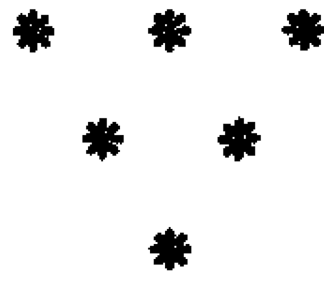
ورأى تسعة عشر إمامًا من هذه العينة أنه ينبغي السعي إلى جعل المسجد نموذجًا مصغرًا للمجتمع، بإلحاق نماذج رمزية ممثلة لكافة مؤسسات المجتمع وفعالياته به، تمثل بؤرة لنشاطه، وتحقق انفتاحه على واقع مجتمعه، وتصير بمثابة أطر إرشادية لضخ رسالته في جسد الأمة.

ومعنى ذلك أن عينة البحث ترى بوجه عام أن إقامة الشعائر أمر ممكن في كل مكان، بما أن الأرض كلها مسجد للأمة الإسلامية وتربتها طهورًا، كما أن تلقِّي المعرفة الدينية ممكن من مصادر أخرى غير المسجد. ومِن ثَمَّ فإن الدور الأهم للمسجد أن يكون نموذجًا مُصغَّرًا للمجتمع، وأن يكون دور إمامه هو دور القائد المجتمعي. إلا أن طرح ذلك السؤال على نحو تفصيلي، أشار معه الباحث، إلى أنه يستفتي مفردات العينة حول مدى ملاءمة قيام المسجد بدور تكافلي مع مؤسسات المجتمع الأخرى، من خلال واحد من ثلاثة سُبُل: مسجد المؤسسة، توعية جمهوره بدورها، التنسيق بين دوره ودورها عبر لجان تمثيلية مشتركة وبناء نماذج إرشادية قابلة للمحاكاة، كشف عن غياب تصور واضح لديهم لمتطلبات تحقيق ذلك. بل إن الارتفاع المذهل لنسبة المستبعدين لدور المسجد التكافلي والإرشادي، يستدعي القول بعدم الاتساق بين وقوف نسبة غير الراغبين في لعب المسجد دورًا في تسوية مشكلات المجتمع، وتمثيله نموذجا مُصغَّرًا له، في حدود الخُمْس، وارتفاع تلك النسبة في المتوسط التكراري لها في الأسئلة الجزئية إلى الثلثين.

وتكشف الدراسة عن اتجاه عام للحد من دور الأئمة في السجون والمستشفيات، في ضوء المقارنة بين تصورهم للواقع، ولما ينبغي أن يكون. ولم يقف الباحث على تفسير لذلك، وعما إذا كان يعكس إحساسًا بعدم علاقية دور الأئمة في تصحيح انحرافات المسجونين، وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب أجهزة الأمن، وكذا دور الأئمة في التأسيس للمعاملة الطيبة للمرضى ولتخفيف آلامهم، ولنشر الوعي الصحي من مدخل كون المحافظة على السلامة الجسدية والنفسية والعقلية، داخلة في نطاق حفظ الأمانات. ويتأكد هذا المعنى بشكل أكبر في ضوء قلّة عدد من رأوا لإمام المسجد دورًا في دور الأيتام، وكذا في الكتاتيب.

ولاحظ الباحث أن المتخصصين في الشريعة والقانون هم الذين اختاروا المجالس العرفية والكتاتيب والسجون ودُور الأيتام كمجالات لأنشطتهم، بينما اختار المتخصص في التربية

الإسلامية الزيارات المنزلية. ولوحظ أن السجون بالذات حظيت باهتمام المتخصصين في الشريعة والدعوة وأصول الدين والتجارة، مع ملاحظة أن عدد من أعربوا عن اعتقادهم بأن للمسجد دورًا في كافة هذه المجالات، ثمانية أفراد فقط.



الفَصِلُ الثَّانِي

قنوات التشكيل لأئمة المساجد

طرح الباحث عدة أسئلة على عينة البحث تتعلق بمصادر إنشاء الخطبة، وثقل الموضوعات المختلفة في رسالة المسجد، في الواقع، والمرغوب، والثقل النسبي لأحداث الأمة.

١ - مصادر التكوين الفكري للأئمة:

طلب الباحث من عينة البحث إبداء رأيهم في اثني عشر مصدرًا للتكوين الفكري للأئمة، مع بيان مرتبة كل مصدر بالقياس بغيره، وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٥): قنوات التشكيل الفكري لأئمة المساجد

درجة الأهمية / المصدر	استبعاد	المرتبة											
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
الدراسات العليا	١٦	٤	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-	-
المكتبات العامة	١٥	-	٣	٢	٢	-	-	١	-	١	-	-	-
المكتبة المنزلية الخاصة	٣	٧	٥	٤	٢	١	-	-	-	-	-	-	-
مكتبة الأصدقاء	١٣	-	١	١	٤	١	٢	-	-	-	-	-	-
المقارئ	١٤	-	-	٢	-	٢	١	١	-	-	١	١	-
المنتديات	١٤	١	-	١	١	١	٢	-	-	-	١	-	١
الدورات التأهيلية	٩	-	-	٢	٤	٥	١	-	-	-	-	١	-
الأئمة الآخرون	١١	١	-	-	١	٣	٤	-	١	-	-	-	١
الكمبيوتر	٨	-	٥	١	٣	١	١	١	-	٢	-	-	-
وسائل الإعلام المسموعة	١٠	٢	١	١	-	-	٣	٢	٢	-	١	-	-
وسائل إعلام مرئية	١٠	١	١	١	-	٢	٢	٣	-	-	٢	-	-
وسائل إعلام مقروءة	١٤	-	-	-	٢	-	١	٢	٢	-	-	-	١
الإنترنت	١٤	-	١	١	١	٣	-	-	-	١	-	١	-

ويكشف هذا الجدول عن ظاهرة استبعاد معظم مفردات العينة، لمعظم المصادر المذكورة، باستثناء المكتبة المنزلية الخاصة، وإلى حدٍّ ما مكتبة الأصدقاء، في حين أبدت العينة اهتمامًا نسبيًّا بالكمبيوتر والدورات التدريبية، وعزوفًا واضحًا عن المكتبات العامة

والإعلام المرئي والمسموع. وتؤشر هذه النتائج على اتجاه بين الأئمة لعدم تنويع مصادر تكوينهم الفكري، الأمر الذي يصبُّ في اتجاه جمود خطبة الجمعة، والتأثير السلبي على الدور السياسي لأئمة المساجد.

٢ - الدعاة والزعماء المفضلون:

لتحديد أهم مصادر التأثير على الفكر الديني والسياسي لأئمة المساجد، طُلب من كل منهم تحديد أهم ثلاثة دعاة، وأهم ثلاثة زعماء تركوا بصمة مهمة على تفكيرهم، وجاءت الاختيارات على النحو التالي:

جدول رقم (٦): الدعاة والزعماء المفضلون

الدعاة	عدد الاختيارات	الزعماء	عدد الاختيارات
الغزالي	١٣	لا يوجد زعماء على الإطلاق	١٠
الشعراوي	١٣	حسن نصر اللّـه	٥
القرضاوي	١٣	الشيخ زايد بن خليفة	٣
محمد حسان	٤	خالد مشعل	٣
سيد سابق	٣	سعد زغلول	٢
علي جمعة	٢	الملك فيصل	٢
عطية صقر	١	هوجو تشافيز	٢
جمال قطب	١	محاضر محمد	٢
محمد أحمد المسير	٢	السادات	١
محمد عبده	١	جمال عبد الناصر	١
عبد اللّـه الأشعل	١	مصطفى كامل	١
سيد قطب	١	مبارك	١
عبد اللّـه نصيف	١	أحمد سيكوتوري	١
إسماعيل الدفتر دار	١	هواري بومدين	١
إبراهيم عزت	١	القذافي	١
حسن أيوب	١	أحمد ياسين	١
وجدي غنيم	١	محمود أحمدي نجاد	١
محمود المصري	١	عبد اللّـه سمك	١
محمد حسين يعقوب	١	عمر عبد الكافي	١

والملاحظ على نتائج هذه الاختيارات أنه باستثناء الغزالي والشعراوي والقرضاوي، يظهر التشتت في اختيارات العينة، واعتبرت إحدى مفردات العينة، الدبلوماسي المصري عبد اللّٰه الأشعل داعية إسلامي، وجاء عدد الزعماء المفضلين عند مستوى قريب من ثلث العدد المطلوب، مما يعكس إحساس العينة بعدم وجود زعامات ملهمة ومحركة لوجدانهم، وهو ما يتضح بجلاء في استبعاد قرابة نصف العينة وجود زعماء مفضلين جملة وتفصيلًا، واكتفاء البعض بذكر زعيم واحد أو زعيمين فقط، رغم أن مطلوب السؤال كان ذكر أفضل ثلاثة دعاة وأفضل ثلاثة زعماء. ولوحظ أيضًا أن عددًا من الخيارات تمحورت حول بعض الدعاة الجدد؛ حيث حصل محمد حسان مثلًا على نسبة تعادل عدد اختيارات محمد عبده، عطية صقر، وسيد قطب، وعلي جمعة، وتناهز ما حصل عليه سيد سابق، محمد أحمد المسير على سبيل المثال، وتناظر أربعة أمثال محمد عبده. كما تضمنت العينة دعاة جددًا آخرين، من أمثال: محمد حسين يعقوب ووجدي غنيم، وستكشف الدراسة لاحقًا عن مدى خطورة إعادة إنتاج الأئمة لخطاب الدعاة الجدد، كما ستكشف أن التدقيق في الكتب الأكثر تأثيرًا على الأئمة يُبيِّن بجلاء عدم انفتاحهم على مؤلفات الغزالي والشعراوي والقرضاوي رغم إعجابهم بهم(١).

أما عن الزعماء فتكشف حقيقة عزوف قرابة نصف العينة عن تحديد أي زعيم مفضل عن أزمة اغتراب بين الأئمة. كما تكشف الأسماء الواردة بهذه القائمة عن: مركزية الصراع مع إسرائيل في ضوء تصدر حسن نصر اللّٰه لتلك القائمة، فضلًا عن تضمنها لخالد مشعل وأحمد ياسين والملك فيصل ونجاد وتشافيز. كما تكشف الإجابات عن وجود نزعة لدى الأئمة للانزواء في دائرة الانتماء المصري، في ضوء تمركز اختياراتهم حول العديد من الزعماء المصريين، في مقابل تدنى النزوع إلى اختيار زعماء من شتى أرجاء العالم الإسلامي، حيث اقتصروا على ذكر محاضر محمد، وأغفلوا زعماء آخرين من أمثال: سوار الذهب، و محمد خاتمي.

---

(١) على سبيل المثال، كُتُب يوسف القرضاوي في موضوعات سياسية عامة، على مستوى الأمة، لم نجد لها أي صدى هنا، من عناوينها الدالة بذاتها: إنجازات البشرية وإخفاقاتها في القرن العشرين، إنجازات أمتنا في القرن العشرين، إخفاقات الأمة خلال القرن العشرين، تحديات الأمة في القرن الحادي والعشرين، الأقليات الدينية والحل الإسلامي، مستقبل الأصولية الإسلامية، بينات الحل الإسلامي، محاورات حول قضايا الإسلام والعصر، الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط، الفتوى بين الانضباط والتسيب، في فقه الأولويات، كيف نتعامل مع القرآن، كيف نتعامل مع السنة النبوية. انظر: د. يوسف القرضاوي، أمتنا بين قرنين، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠م.

٣ - الكتب الأكثر تأثيرًا على التكوين الفكري للداعية:

حول تحديد عناوين الكتب الخمسة الأكثر تأثيرًا على التكوين الفكري للداعية، جاءت إجابات مفردات العينة على النحو التالي:

جدول رقم (٧) عناوين الكتب الخمسة الأكثر تأثيرًا على التكوين الفكري للداعية

مفردات العينة	عناوين الكتب				
	الكتاب الأول	الكتاب الثاني	الكتاب الثالث	الكتاب الرابع	الكتاب الخامس
١	خلق المسلم	حصاد الغرور	الحق المر	الحلال والحرام	في ظلال القرآن
٢	الفقه الواضح	الترغيب والترهيب	-	-	-
٣	قوت القلوب	إحياء علوم الدين	شرح ابن عجيبة لحكم ابن عطاء	-	-
٤	خلق المسلم للغزالي	تفسير القرطبي	في ظلال القرآن	فقه السنة	الفقه الواضح
٥	دعاة لا قضاة	-	-	-	-
٦	-	-	-	-	-
٧	لم يذكر عناوين، واكتفى بقوله: مؤلفات الغزالي والقرضاوي والشرباصي ومحمد عمارة.				
٨	-	-	-	-	-
٩	تفسير القرطبي	تفسير الرازي	إحياء علوم الدين	روح المعاني للألوسي	فتح الباري
١٠	لم يذكر عناوين، واكتفى بقوله: اعتمد على: القرآن وصحيحي البخاري ومسلم والفقه والسيرة				
١١	الجامع لأحكام القرآن	فتح الباري	الكشاف	-	-
١٢	الترغيب والترهيب	رياض الصالحين	الفقه على المذاهب الأربعة	شرح صحيح البخاري	الدين والحياة
١٣	الترغيب والترهيب	رياض الصالحين	الفقه على المذاهب الأربعة	الدين والحياة	-
١٤	تفسير ابن كثير	فقه السيرة للبوطي	خلق المسلم للغزالي	تربية الأولاد في الإسلام عبد اللّه ناصح علوان	رياض الصالحين
١٥	تفسير ابن كثير	الفقه الواضح	هذا الحبيب محمد يا محب	الأذكار	رياض الصالحين
١٦	البداية والنهاية	تفسير ابن كثير	رياض الصالحين	وأضاف قوله: وبعض كتب الغزالي	
١٧	-	-	-	-	-
١٨	إحياء علوم الدين	الرحيق المختوم	فقه السنة	فقه الدعوة	فقه السيرة للغزالي
١٩	فقه السنة	فقه السيرة للغزالي	العبادة في الإسلام للقرضاوي	الهجرة للدكتور سعد جاويش	-

مفردات العينة	عناوين الكتب				
	الكتاب الأول	الكتاب الثاني	الكتاب الثالث	الكتاب الرابع	الكتاب الخامس
٢٠	فقه السنة	رياض الصالحين	الرحيق المختوم	صحيح البخاري	إحياء علوم الدين
٢١	تفسير ابن كثير	الفقه الواضح	تهذيب سيرة ابن هشام	رياض الصالحين	-
٢٢	-	-	-	-	-

وتؤكد النتائج المرصودة في هذا الجدول، مرة أخرى، أن عينة البحث غير منفتحة على معظم أدبيات الفكر الإسلامي المعاصر، ونسبة قراءتهم للقرضاوي والغزالي متدنية رغم تصدرهما قائمة الدعاة الأكثر ريادة في نظرهم. وتؤكد النتائج أيضًا الغياب المطلق لأدبيات إسلامية المعرفة، وللإنتاج الفكري لرموز تلك المدرسة الفكرية، سواء بالنسبة للجيل المؤسس من أمثال: الدكاترة إسماعيل الفاروقي، وطه العلواني، وعبد الحميد أبو سليمان، وجمال عطية، أو الجيل الثاني، من أمثال الدكاترة: منى أبو الفضل، وعلي جمعة، وعبد الوهاب المسيري، وسيف الدين عبد الفتاح، وعبد الرحمن النقيب، ونادية مصطفى. ومن المؤشرات الخطيرة أيضًا عجز قرابة ربع العينة عن تذكر عناوين أية كتب تأسيسية لتكوينهم الفكري.

٤ - متطلبات التأهيل لإمام المسجد:

حول سؤال يتعلق بمدى الحاجة من عدمه لكل، أو لبعض ثمانية متطلبات للتأهيل للقيام بدور إمام مسجد، مع فتح المجال لإضافة أية متطلبات أخرى يرون إضافتها، جاءت الإجابات على النحو التالي:

جدول رقم (٨): متطلبات التأهيل لدور إمام المسجد

المتطلبات	عدد المستبعدين	عدد الموافقين	المتطلبات	عدد المستبعدين	عدد الموافقين
إجادة لغة أجنبية أو أكثر	٦	١٦	الاطلاع على المقررات الدراسية قبل الجامعية في التخصص	١٣	٩
معرفة أساسيات الحاسب الآلي	٢	٢٠	الاطلاع على مقررات جامعية في تخصصات أخرى	١٤	٨
متابعة الخطاب الديني في الفضائيات	٥	١٧	دورات تدريبية في معارف إنسانية عامة	٤	١٨
متابعة خطاب الدعاة الجدد	٥	١٧	أخرى(يُرجى ذكرها)	-	-

وتكشف هذه النتائج عن توجه عالٍ لدى العينة للإحساس بأهمية المعرفة باللغات وبالحاسب والحاجة إلى دورات تدريبية عامة، فضلًا عن متابعة الفضائيات، ومتابعة خطاب الدعاة الجدد. إلا أن أقل من نصف العينة اتفقوا على ضرورة الانفتاح على المقررات الدراسية قبل الجامعية، وعلى المقررات الجامعية في التخصصات الأخرى، الأمر الذي يعني عدم الوعي بأن التكوين المعرفي والوجداني والسلوكي لهم، والتمكن من تطوير دورهم الدعوي شكلًا ومضمونًا، يقتضي الوقوف على الجديد في مقررات ما قبل الجامعة ذات الصلة المباشرة بتخصصهم، والسعي إلى امتلاك أسباب المعرفة الموسوعية عبر الانفتاح على التخصصات الأخرى وتحصيل الحد الأدنى منها الذي لا يعذر الجاهل به. وفضلًا عن ذلك، فإن الانفتاح على العملية التربوية والتنشئة غير متصور فيما لو كانت العينة قد تعمدت الإجابة على هذا النحو.

وعلى صعيد تحديد الدورات التدريبية الجديرة بالأولوية، كسؤال وجه لمن لم يستبعدوا تلك الدورات، تبين أن هناك إلحاحًا على دورات الكمبيوتر حيث شملت سبع اختيارات، في حين لم تحظَ أية دورة أخرى بأكثر من خيارين، ومنها دورات في: الإدمان والمخدرات، وحول القيم السياسية والحضارة، والإدارة والعلوم الإستراتيجية، وعلم الاجتماع والفلسفة الإسلامية، والسكان وتنظيم الأسرة، والإعجاز العلمي في القرآن، والاتصال الجماهيري، وفن الدعوة وتصحيح المفاهيم.

٥ - مصادر إعداد الخطبة:

حددت استمارة البحث ستة عشر مصدرًا لإعداد خطبة الجمعة، وطلبت من مفردات البحث استبعاد ما ترى استبعاده منها، وكذا إضافة أية مصادر أخرى تراها، مع بيان مرتبة كل مصدر يقع عليه الاختيار بالمقارنة بالمصادر الأخرى. وجاءت النتائج فيما يتعلق بالواقع الراهن على النحو التالي:

جدول رقم (٩): مصادر إعداد خطبة الجمعة: الواقع

درجة الأهمية / المصادر	استبعاد	لا رأي لهم	المرتبة															
			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
دواوين الخطب القديمة	١٢	-	١	١	-	-	١	١	-	١	٢	-	-	١	٢	-	-	-
دواوين الخطب الحديثة	٦	-	٢	١	١	-	-	٢	٤	١	-	-	١	١	١	-	-	-
التفاسير القرآنية	١	-	١	٧	٦	٤	٢	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-

درجة الأهمية / المصادر	استبعاد	لا رأي لهم	المرتبة															
			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
الفقــه	٦	-	-	٥	٤	٥	٤	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-
القرآن الكريم	٢	-	١٨	١	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الحديث النبوي	٢	-	-	١١	٣	٤	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-
السير والمغازي	٥	-	-	٢	٤	٤	٥	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	١
التاريخ	٥	-	-	٢	٤	٤	٥	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مراجع علمية	٧	-	-	-	-	-	٢	-	٢	٢	٢	٥	-	٢	-	-	-	-
مجلات دينية	٣	-	-	-	١	١	١	١	٧	٣	-	١	٢	-	-	-	-	-
وسائل إعلامية عامة	٩	-	-	-	-	-	-	-	٢	١	١	٢	٣	١	٢	١	-	-
إذاعة القرآن الكريم	٧	-	-	-	١	-	-	-	١	-	١	١	٣	٤	-	-	-	-
مطبوعات وزارة الأوقاف	٧	-	-	-	-	٢	٢	٢	-	١	١	١	١	١	٢	١	-	-
الأحداث المهمة في الحي	٨	-	-	-	-	١	-	-	-	٢	٣	-	١	٢	٢	٢	-	١
الأحداث المهمة في مصر	٧	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٢	٢	-	-	١	٤	٥	-
أحداث العالم الإسلامي	٦	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	١	٢	١	٢	٣	٢	٣
مصادر أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

ويتضح من الجدول السابق أن قرابة نصف مفردات العينة، ترى أن دواوين الخطب القديمة لا تزال تمثل أحد مصادر الخطبة في العصر الحديث، مع ملاحظة أن من رأوا ذلك، سلم معظمهم بتدني مرتبتها. وتصدرت التفاسير القرآنية مصادر إعداد الخطبة. ومن اللافت للنظر أنها جاءت سابقة للقرآن والحديث النبوي، مما يعنى ميل العينة إلى عدم الاعتماد المباشر على القرآن والسنة. وتبين أيضًا تدني مكانة المجلات الدينية، وكتب الفقه، ودواوين الخطب الحديثة، وأحداث العالم الإسلامي، مع سبقها في نفس الوقت للمراجع العلمية، ومطبوعات وزارة الأوقاف، والأحداث المحلية والقومية الهامة، ووسائل الإعلام العامة، مما يؤشر مرة أخرى على الانفصام بين الخطبة ومعطيات الواقع الراهن للأمة.

أما عن رؤية العينة لما ينبغي أن تكون عليه مصادر إعداد خطبة الجمعة، فقد جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (١٠): مصادر إعداد خطبة الجمعة: ما ينبغي أن يكون

درجة الأهمية / المصادر	استبعاد	لا رأي لهم	المرتبة															
			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
دواوين الخطب القديمة	١٧	٤	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-
دواوين الخطب الحديثة	١٠	٤	-	-	١	-	٣	١	١	-	١	-	-	-	-	-	١	-
التفاسير القرآنية	٢	٤	١	٤	٧	١	١	١	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-
الفقه	٩	٥	-	-	١	٣	٢	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القرآن الكريم	-	٤	١٧	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الحديث النبوي	-	٤	-	١١	٣	٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السير والمغازي	٦	٤	-	١	٣	٥	٢	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التاريخ	٦	٤	-	-	٣	٥	٢	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-
المراجع العلمية	١٠	٤	-	-	-	١	-	٣	١	١	١	-	١	-	-	-	-	-
المجلات الدينية	٩	٤	-	-	-	-	١	١	٢	١	١	٢	-	١٢	-	-	-	-
وسائل إعلامية عامة	١٣	٤	-	-	-	-	-	٢	١	-	-	١	-	-	١	-	-	-
إذاعة القرآن الكريم	١١	٤	-	-	١	-	-	١	١	١	-	-	١	١	-	-	١	-
مطبوعات وزارة الأوقاف	١٢	٤	-	-	١	١	١	-	-	-	٣	-	-	-	-	-	-	-
الأحداث المهمة في الحي	١٢	٤	-	-	١	١	١	-	-	-	٣	-	-	-	-	-	-	-
الأحداث المهمة في مصر	١١	٤	١	-	-	-	١	١	-	١	-	٢	-	-	-	١	-	-
أحداث العالم الإسلامي	١١	٤	-	١	-	١	-	١	٢	-	-	-	١	-	١	-	-	-
مصادر أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

ويتبين من هذا الجدول أن هناك شبه إجماع على استبعاد دواوين الخطب القديمة كمصدر لإعداد خطبة الجمعة، إلى جانب ميل واضح إلى التركيز على الرجوع المباشر للقرآن الكريم وصحيح السنة والفقه، مع استمرار الميل إلى: العزوف عن اللجوء إلى مطبوعات الأوقاف ووسائل الإعلام. وتبين النتائج أيضًا أن ثمة ميلًا إلى: هجر الواقع، في

ضوء العزوف عن التركيز على الأحداث المحلية والقومية والعالمية؛ لصالح التركيز على: السِّير والمغازي والتاريخ.

٦ - الثقل النسبي لأحداث الأمة:

حول سؤال يتعلَّق بمدى أهمية الأحداث المحلية والقومية، والأحداث المتعلقة بالعالم الإسلامي كله في الواقع، وفيما ينبغي أن يكون، جاءت النتائج على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (١١): الثقل النسبي لأحداث الأمة

درجة الأهمية / نوعية الأحداث	الواقع					ما ينبغي أن يكون				
	استبعاد	لا رأي	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	استبعاد	لا رأي	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة
أحداث الحي	٨	-	١٠	٢	٢	١٢	٤	٤	١	١
أحداث مصر	٧	-	٢	١١	٢	١١	٤	٢	١	٤
أحداث العالم الإسلامي	٦	-	٤	٢	١٠	١١	٤	٢	١	٤

والملاحظ أن عينة البحث رأت في حدود ثلث مفرداتها تقريبًا أنه لا أهمية لأحداث العالم الإسلامي في كافة مستوياتها في الواقع الراهن، وحازت أحداث مصر المرتبة الأولى، تليها أحداث الحي، ثم أحداث العالم الإسلامي. وحين حددت العينة ما ينبغي أن يكون عليه الوضع، قفزت نسبة من يرون استبعاد أحداث الأمة من الخطاب الديني إلى النصف. بل إننا حين نضيف شريحة من لا رأي لهم تصل النسبة إلى أكثر من الثلثين، وهو مؤشر بالغ الخطورة، يصب في اتجاه رؤية مستبطنة اتجاهها هو: عدم الجمع بين فقه النص وفقه الواقع. وتبين أيضًا أن العينة تميل إلى: تقديم الأحداث المحلية على الأحداث القومية، والأحداث المتعلقة بالأمة ككل، مما يؤشر أيضًا على: غياب رؤية مفهوم الأمة الواحدة.

٧ - علاقة المفاهيم السياسية بدور أئمة المساجد:

تبحث الدراسة هنا في موقف عينة البحث من مجموعة من أهم المفاهيم السياسية المعاصرة، من حيث رؤيتها لوجوب استبعادها، أو تضمينها، في التشكيل الفكري اللازم لقيام أئمة المساجد بدورهم، فضلًا عن فتح السبيل لإضافة مفاهيم أخرى تقترحها مفردات العينة. وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

جدول رقم (١٢): علاقة المفاهيم السياسية بدور أئمة المساجد

المفهوم	استبعاد	موافقة	المفهوم	استبعاد	موافقة	المفهوم	استبعاد	موافقة
السياسة	٤	١٨	التنشئة السياسية	٨	١٤	الدولة المارقة	١٥	٧
الحداثة وما بعد الحداثة	١٠	١٢	الإصلاح السياسي	١١	١١	الإسلام السياسي	١١	١١
السيادة الشفافة	١٤	٨	المجتمع المدني	٩	١٣	حقوق الإنسان	٥	١٧
اليمين المحافظ الجديد	١٧	٥	العولمة	٩	١٣	الشرعية الدولية	١٣	٩
الأصولية الدينية	٧	١٥	صراع الحضارات	١٠	١٢	الشرق الأوسط الكبير	١٤	٨
العلمانية	١٠	١٢	المواطنة	٩	١٣	الإسلام الليبرالي	١٧	٥
الديمقراطية	١١	١١	حوار الحضارات	٩	١٣	القوة الناعمة	١٩	٣
النسوية	١٤	٨	الفقه الحضاري	٥	١٧	الفصام الحضاري	١٩	٣
ثقافة السلام	٦	١٦	العمران الحضاري	١٢	١٠	النخب المتنافية	١٨	٤
التسامح الديني	٥	١٧	إسلامية المعرفة	١١	١١	الاستلاب الحضاري	١٦	٦
التربية السياسية	٩	١٣	المعرفية المتقابلة	١٥	٧	مفاهيم أخرى مقترحة	-	-

ويتبين من هذا الجدول أن العينة محل البحث رتبت هذه المفاهيم حسب رؤيتها لمدى علاقتها بدورهم على نحو وضع في المقدمة: مفاهيم السياسة وحقوق الإنسان والتسامح الديني، والفقه الحضاري، وثقافة السلام والأصولية الدينية والإصلاح السياسي. وحظى عشرون مفهومًا بموافقة نصف العينة، بينما وصل عدد المفاهيم التي حصلت على سبع اختيارات حتى عشر اختيارات سبعة مفاهيم من بينها: الشرق الأوسط الكبير، والشرعية الدولية، وجاءت خمسة مفاهيم في ذيل القائمة وهي: الإسلام الليبرالي، والقوة الناعمة، والفصام الحضاري، والنخب المتنافية، والاستلاب الحضاري. ومن غرائب هذه النتائج أن المفاهيم المتعلقة بالحضارة توزعت على الفئات الثلاث.ولم تقترح العينة إضافة أية مفاهيم أخرى.

وحول سؤال لمن قرروا علاقة هذه المفاهيم السياسية بدورهم كأئمة مساجد عن فحوى تلك العلاقة أجاب أربعة فقط بأن هذه المفاهيم يتعين الحصول على محاضرات عنها؛ ليتمكن الخطيب من بيانها لجمهوره وإزالة ما يشتبه عليه بشأنها لتجديد الخطاب الديني ومعالجة القضايا المعاصرة وأسلمة هذه المفاهيم.

٨ - علاقة المصادر السياسية بدور أئمة المساجد:

حول رؤية عينة البحث للعلاقة بين دورهم والانفتاح على المصادر السياسية، وجَّهت الدراسة سؤالًا لهم حول ثُلَّة من تلك المصادر. وطُلب ممن يرون أن ثمة صلة بين هذه المصادر ودورهم، بيان أهم أساليب تفعيل هذه العلاقة، وجاءت الإجابات على النحو التالي:

جدول رقم (١٣): علاقة المصادر السياسية بدور أئمة المساجد

المصـــادر	استبعاد	موافقة	طبيعـــة العلاقـــة	استبعاد	موافقة	أساليب التفعيل
طبائع الاستبداد وأم القرى	١٣	٩	الوعي بها.	١٥	٧	• أسلمة المفاهيم السياسية المعاصرة.
مقدمة ابن خلدون	٦	١٦	التوعية بها.	١٣	٩	• ندوات للتعريف بالمفاهيم السياسية.
المرأة الجديدة وتحرير المرأة	١٥	٧	تصحيحها من مرجعية إسلامية.	١٣	٩	• لم يحدد أحد طبيعة العلاقة بين المصادر المذكورة، ودور الإمام، من حيث أساليب تفعيلها.
فقه للأقليات جديد لجمال الدين عطية	١٢	١٠	أخرى(تذكر).	٢٢	–	• بخصوص تنشئة الأئمة لجيل جديد من الأئمة طرح عشرة من أفراد العينة أساليب هي على سبيل الحصر: التدريب العملي - حلقات تعليمية لاكتشاف مواهب جديدة - رعاية خاصة للعناصر الواعدة - التركيز على فقه الواقع والأولويات المعاصرة - تعزيز الوعي بآداب الإسلام.
الدستور الإسلامي ١٩٥١م	١٥	٧	الإمام ينشئ جيل أئمة جديد.	٥	١٧	
البيان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٨١م	١١	١١	أساليب تنشئة الجيل الجديد.	١٥	٧	
إعلان القاهرة لحقوق الإنسان ١٩٩٠م	١٥	٧				
إعلان روما لحقوق الإنسان ٢٠٠٠م	١٥	٧				

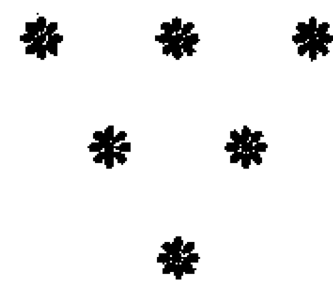
ويتبين من هذا الجدول أن الأئمة يشعرون أنهم على وعي بالمفاهيم السياسية، وأن موضع طموحهم هو: التوعية بها وتصحيحها من مرجعية إسلامية، مع ملاحظة أن نصف العينة على الأقل لم ترَ داعيًا لذلك.

أما بالنسبة للمصادر السياسية المشار إليها، فقد رأى ستة من أفراد العينة أنه لا علاقة لهذه المصادر بدورهم، كما رأى ستة عشر فردًا منهم أنه لا علاقة لطبائع الاستبداد وأم القرى بدورهم.

ورأى أربعة عشر منهم أنه لا علاقة لكتابي المرأة الجديدة وتحرير المرأة بدورهم، وهو ما يأتي مناقضًا لما أبدوه من اهتمام في أسئلة أخرى بموضوع الاختلاط وقضايا المرأة.

وربما يؤشر ذلك إلى اعتمادهم في هذه القضايا على مصادر ثانوية.

ومن المفارقات المذهلة هنا تدني اهتمام أفراد العينة بوثائق وبيانات حقوق الإنسان في الإسلام، واطراد هذا التدني في ضوء الخط الهابط للاهتمام بالوثائق الأكثر حداثة.



الفَصْلُ الثَّالِثُ
مضمون رسالة المسجد

تضمنت استمارة المقابلة المعمقة سؤالين أساسيين في هذا الصدد: ثقل الموضوعات المختلفة في رسالة المسجد، والموضوعات الأولى بتركيز الخطاب الديني عليها في نظر عينة البحث.

١ - ثقل الموضوعات المختلفة في رسالة المسجد:

حول درجة أهمية ثمانية موضوعات، تمثل أهم فروع المعرفة المعاصرة، بالنسبة لرسالة المسجد في واقعها الراهن، جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (١٤): ثقل الموضوعات المختلفة في رسالة المسجد: الواقع

درجة الأهمية / الموضوعات	استبعاد	المرتبة							
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
الموضوعات الدينية	-	١٦	٢	٢	٢	-	-	-	-
الموضوعات الاقتصادية	٢	١	١	٦	٩	٢	١	-	-
الموضوعات الاجتماعية	١	٢	١٣	٣	-	٢	١	-	-
الموضوعات الثقافية	٢	١	٢	٧	٣	٤	٣	-	-
الموضوعات الإعلامية	٢	١	٢	٢	-	٥	٨	٢	-
الموضوعات السياسية	٣	١	-	٢	٥	٥	٥	١	-
المذاهب الفقهية	١١	-	٢	-	١	-	-	٧	١
الأديان المقارنة	١١	-	-	-	-	-	-	٢	٩

أما عن ثقل هذه الموضوعات في رسالة المسجد، في ضوء ما ينبغي أن يكون، فجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (١٥): ثقل الموضوعات المختلفة في رسالة المسجد: ما ينبغي أن يكون

درجة الأهمية / الموضوعات	استبعاد	لا رأي لهم	المرتبة							
			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
الموضوعات الدينية	-	٤	١٧	-	١	-	-	-	-	-
الموضوعات الاقتصادية	٤	٤	١	٥	٤	٣	١	-	-	-

درجة الأهمية / الموضوعات	استبعاد	لا رأي لهم	المرتبة							
			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
الموضوعات الاجتماعية	١	٤	–	١١	٥	–	–	١	–	–
الموضوعات الثقافية	٥	٤	١	١	٣	٥	٢	١	–	–
الموضوعات الإعلامية	٦	٤	–	–	١	٢	٦	٣	–	–
الموضوعات السياسية	٥	٤	–	–	١	٣	٢	٦	١	–
المذاهب الفقهية	١٠	٤	–	–	–	١	–	–	٥	٢
الأديان المقارنة	١٠	٤	–	–	–	–	–	–	٢	٦

وتكشف قراءة معطيات الجدولين السابقين عن نتائج هامة، من بينها:

أ - وجود شبه توافق عام على أولوية الموضوعات الدينية سواء في الواقع، أو فيما ينبغي أن يكون. بل إن من لم يحددوا موقفهم، بينوا أنهم قد تركوا الأمر لمقتضيات الحال، بمعنى مراعاة الظروف الموقفية التي قد تستدعي التركيز على موضوع في وقت معين ومكان معين، على موضوع آخر في زمان ومكان آخر. وتبين أن الموضوعات الاجتماعية تلي الموضوعات الدينية سواء في الواقع، أو في تصوُّر ما ينبغي أن يكون، في حين كشفت الدراسة عن وجود اتجاه إلى تقليص الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية، والعزوف عما اعتبرته العينة تقديمًا راهنًا لها على الموضوعات الثقافية.

ب - كشفت الدراسة عن توجُّه لمزيد من الاستبعاد للموضوعات الإعلامية مع بقائها في المرتبة الخامسة، في مقابل توجُّه لمزيد من الاستبعاد للموضوعات السياسية بحيث تكون في المرتبة السادسة.

جـ - وجود توجه قوي للغاية لاستبعاد المذاهب المقارنة كمصدر، الأمر الذي وصل أحيانًا إلى تأكيد بعض المُستطلَع رأيهم على الاكتفاء بمذهبه وحده، واستبعاد المذاهب الأخرى، كمصدر معرفي. ووضعها من رأوا الإبقاء عليها، في المرتبة قبل الأخيرة.

وجود توجه قوي لاستبعاد الأديان المقارنة، تجسَّد في احتلالها المرتبة الأخيرة.

هـ - من حيث مؤشرات مؤهلات من رأوا استبعاد الموضوعات المختلفة، تبين أن الحاصلين على ليسانس التربية وأصول الدين يميلون إلى استبعاد الموضوعات الاقتصادية، بينما يميل الحاصلون على التخصص في الدعوة الإسلامية والتربية إلى استبعاد الموضوعات الاجتماعية والثقافية. ويميل الحاصلون على ليسانس أصول الدين إلى استبعاد الموضوعات

الإعلامية والسياسية، في حين أجمعت كلُّ التخصصات على استبعاد الأديان المقارنة. وأبدت كافة التخصصات عدا متخصص في التربية رغبتها في استبعاد المذاهب المقارنة.

والملاحظ أن المتخصصين في التربية كانوا أكثر من مالوا إلى استبعاد العديد من الموضوعات، حيث استبعدوا الاقتصاد والثقافة والسياسة والأديان المقارنة، يليهم تخصص الدعوة الإسلامية الذي استبعد كل الموضوعات باستثناء الاقتصاد والإعلام.

بالنسبة لتخصصات من وضعوا القضايا الدينية في الواقع في مرتبة دون الأولى، لوحظ أنهم منتمون إلى تخصص اللغة العربية وأصول الدين وضعوها في المرتبة الثانية، ومتخصص في الشريعة وآخر في التربية وضعاها في المرتبة الثالثة، ووضعها متخصص في أصول الدين وفي التجارة في المرتبة الرابعة، من حيث الصورة الإدراكية للواقع. إلا أن متخصصًا في الشريعة والقانون انفرد بإبداء الرغبة في وضع تلك الموضوعات في المرتبة الثالثة في تحديد ما ينبغي أن يكون.

وتجدر الإشارة إلى أن من آثروا عدم ترتيب تلك الموضوعات حسب أهميتها، وترك الأمر للمقتضيات الموقفية انتموا إلى تخصصات: الدعوة وأصول الدين والتجارة.

وأما عن تخصصات من رأوا أولوية موضوعات غير الموضوعات الدينية في الواقع الراهن، فقد تبين أن متخصصًا في اللغة العربية رأى أولوية القضايا الاقتصادية، في حين رأى متخصص في أصول الدين أولوية القضايا الاجتماعية، ورأى متخصصان في الدعوة الإسلامية أولوية قضايا الثقافة والإعلام، في حين رأى متخصص في التجارة أولوية القضايا السياسية.

وتكشف خريطة الاستبعاد والأولوية أن التخصص غير دالٍّ في هذا الصدد. وفي حين كشفت الدراسة عن عجز مذهل لعينة البحث في ترتيب مصادر المعرفة حسب ما ينبغي أن يكون، مما يعكس قصورًا في إدراك معايير ومؤشرات الأوعية المعرفية، فإن أربعة فقط من عينة البحث لم يرتبوا الموضوعات حسب ما ينبغي أن يكون، وإن كان ثمانية منهم فقط رتبوا كل الموضوعات، في حين أعرب اثنان عن رغبتهما في حذف نوعيتين من الموضوعات. وأعرب واحد في كل شريحة عن رغبة في اقتصار الخطبة على ثلاثة موضوعات، أو أربعة، أو خمسة، أو سبعة موضوعات من المبينة في الجدول السابق. واللافت للنظر أن معظم من رتبوا الموضوعات التي يستعان بها في خطبة الجمعة في الواقع رأوا أنها لا تتجاوز أربعة نوعيات من الموضوعات المبينة في الجدول السابق.

٢ - الموضوعات الأُولى بتركيز الخطاب الديني عليها:

سُئلت مفردات عينة البحث عن أهم الموضوعات التي يرون أنها الأولى بتركيز الخطاب الديني عليها، فجاءت الإجابة كما يلي:

جدول رقم (١٦): الموضوعات الأولى بتركيز الخطاب الديني عليها

المجال	الموضوع	عدد الاستجابات	الموضوع	عدد الاستجابات	الموضوع	عدد الاستجابات	الموضوع	عدد الاستجابات
الجامعة	المخدرات	٤	التدخين	١	البطالة	٢	العفة	١
	الحرية	١	غض البصر	١	الحب والألفة	٢	المغالاة في المهور	١
	الزواج العرفي	٥	العلم وفضله	٤	الحرية	١	الأخلاق	٢
	الصداقة	١	الأمانة	١	الإيثار	١	التفوق العلمي	٢
	الاستنساخ	١	المظاهرات	١	الإرهاب	٢	أهمية الوقت	١
	سماحة الإسلام	١	العبادات	١	المحافظة على الصلاة	١	ربط العلم بالإيمان	
المدارس	الأمانة	٤	المخدرات	٢	محاسن الأخلاق	٣	المحبة	١
	التفوق الدراسي	١	احترام الكبير ورحمة الصغير	٢	فضل العلم	٢	التحذير من العادات السيئة	١
	الاختلاط	١	التعاون	١	التربية	٣	الوفاء واحترام المدرس	٥
	المحافظة على المرافق	٢	حسن معاملة الطلبة	٢	الغش	١	النظافة	١
المنشآت الاقتصادية	إتقان العمل	٧	الإنتاج وأصول العمل	٤	المخدرات	٢	الحفاظ على البيئة	١
	الإخلاص	١	التعاون	١	الاقتصاد	١	الانتماء	١
	عمارة الكون	١	حسن الخلق	١	المراقبة	١	التدريب المستمر	١
	الإدارة	١	المال	١	المستهلك	١		
القرية	أخلاق القرية	٧	الزراعة	٥	الحفاظ على البيئة	٢	حق الجوار	٢
	الزواج	٢	الزواج العرفي	١	المهور	١	الاكتفاء الذاتي	١
	الرفق بالحيوان	١	بركة البكور	١	إتقان العمل	١	الصلح بين العائلات	١
	التوعية الدينية	١	الحب والألفة	١	التأمل في الكون	١	المحافظة على الصلاة	١

المجال	الموضوع	عدد الاستجابات	الموضوع	عدد الاستجابات	الموضوع	عدد الاستجابات	الموضوع	عدد الاستجابات
مدينة بالوجه البحري	الأخلاق الحميدة	١٥	التاريخ الإسلامي	٤	الصناعة والزراعة	٤	العلم	١
	الصلاة	١	الأسرة	١	الحب في اللّـه	١	النفاق	١
	المواريث	١	التجارة	١	المخدرات	١	المحليات	١
	توجيه الشباب	١	حرمة الإنسان	١	العقيدة	١		
مدينة بالوجه القبلي	مكارم الأخلاق	٥	الثأر	٦	حقوق المرأة	٥	العصبية	٤
	الميراث	٤	الغلظة في المعاملات	٢	الشباب	٢	المهور	١
	المخدرات	٣	الإخلاص في العمل	١	التنشئة الاجتماعية	١	الصلح بين العائلات	٢
	تثقيف المرأة	١						

ويتبين من هذا الجدول، الذي تتمثل الغاية من سؤاله، في استبانة مدى وعي العينة محل البحث، بضرورة مراعاة الخطاب الديني لمتطلبات الجمهور المُتلقِّي له، في ضوء التمييز المقارن بين الموضوعات التي يرون وجوب تركيز رسالة المسجد حولها في حالة وجوده في واحدة من ست ساحات هي: الجامعة والمدرسة، والمنشآت الصناعية، والقرى، ومدن الوجه البحري، ومدن الوجه القبلي.

وطلب من المُستطلَع رأيهم أن يحددوا خمسة موضوعات لرسالة المسجد في كل ساحة منها في الوقت الحاضر. وأسفرت نتيجة الاستطلاع عن عزوف خمسة من أفراد العينة عن تحديد موضوعات تختلف من ساحة إلى أخرى، مما يعكس عدم تسليمهم بضرورة اختلاف نوعية موضوعات الخطاب الديني حسب الجمهور المتلقِّي. ولم يستطع أي من أفراد العينة أن يحدد ثلاثين موضوعًا مكتملة، حيث حدد ثمانية أفراد ما هو أقل من واحد وعشرين، وحدد تسعة أفراد ما بين الرقم الأخير وثمانية وعشرين موضوعًا.

وجاءت عناوين الموضوعات المطروحة، بلا استثناء، تقليدية للغاية، وغاب من بينها أي موضوع عن: الحقوق والواجبات السياسية، وطبيعة العلاقة بين الأنا الإسلامي، على صعيد: الاهتمام بقضايا الأمة الإسلامية، والعلاقات بين الدول الإسلامية، ناهيك عن الاهتمام بقضايا الجاليات الإسلامية بالخارج، والعلاقة بين الأمة الإسلامية والآخر.

وتعبر العناوين المطروحة عن إحساس قوى لدى عينة البحث بخطورة قضايا المخدرات

والزواج العرفي في كل الساحات الواردة في هذا السؤال، فضلًا عن الإحساس بمعاناة الوجه البحري من النفاق والروتين، ومعاناة الوجه القبلي من عادة الثأر. وتكشف النتائج عن نوع من التشتت البالغ بين أفراد العينة في اختيار الموضوعات، حيث انفردت معظم الموضوعات باختيار واحد أو اثنين من العينة. وباستثناء موضوعات الأخلاق الحميدة، وحقوق المرأة، والثأر، وأخلاق القرية، وإتقان العمل والزراعة، لم يحز أي موضوع آخر على ما يصل إلى خمس مفردات.

ومن أهم مواطن التركيز في الاختيارات: قضايا المرأة التي ظهرت في مفردات عديدة كغض البصر، والاختلاط، وتثقيف المرأة، وحقوقها، والزواج العرفي، والمغالاة في المهور. وفي حين وردت ضمن الاختيارات عدة قيم وأخلاق هامة كالعفة والأمانة والتعاون والحب والتكافل والتسامح والإخاء والإتقان والتقوى، فإنه قد لوحظ غياب مفاهيم العدالة والمساواة والشورى كأهم قيم بعد التوحيد في المنظور الإسلامي. وباستثناء الصلاة لم تتضمن اختيارات العينة أية إشارة لأركان الإسلام الأخرى، وبالأخص الزكاة، ولا لمفهوم فروض الكفاية، ولا لمفهوم الهُويَّة، ولا لقضايا الأمة الإسلامية الراهنة واستشراف مستقبلها.

٣ - موضوعات آخر خمس خطب جمعة:

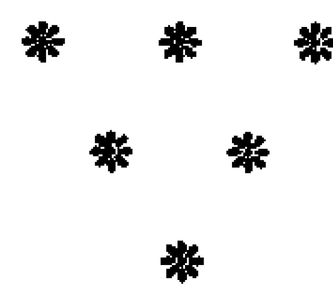
حددت عينة البحث هذه الموضوعات على النحو التالي:

جدول رقم (١٧): عناوين موضوعات آخر خمس خطب جمعة

مفردات العينة	عناوين الخطب				
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
١	الإساءة للرسول	الإخلاص	الأمانة	قضايا المرأة	الهجرة
٢	أهمية الوقت	-	-	-	فضل المحرم
٣	عاشوراء رمز الفداء	الصلاة	جهاد النفس	-	الهجرة نقل من الدعوة إلى الدولة
٤	البعد الإيماني للحج	البعد السياسي للحج	البعد الاقتصادي للحج	البعد الاجتماعي للحج	فضل عاشوراء
٥	-	-	-	-	-
٦	الهجرة	معاداة الدعاة	الصداقة	الإيثار	النصر عند اليقين
٧	وقفة مع النفس	لعن اللّـه اليهود	القرآن منهجنا	لمن المشتكى	الهجرة
٨	-	-	-	-	-

مفردات العينة	عناوين الخطب				
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
٩	الهجرة	الهجرة والواقع	بناء الدولة الإسلامية	-	-
١٠	الحج	عشر ذي الحجة	الأضحية	الهجرة	فضل الأشهر الحرم
١١	الهجرة النبوية	أسس المجتمع الإسلامي	-	-	-
١٢	المولد النبوي	الإسراء والمعراج	استقبال شعبان	تحويل القبلة	صوم رمضان
١٣	المولد النبوي	الإسراء والمعراج	تحويل القبلة	صوم رمضان	غزوة بدر وليلة القدر
١٤	الحج	الحج	الحج	فضل عرفة	دروس الهجرة
١٥	الهجرة النبوية	-	-	-	-
١٦	الحج	فضل عرفة	العام الجديد	الهجرة	-
١٧	دروس الهجرة	البذل والتضحية	رجال صدقوا	تعريف المهاجر	الهجرة الحقيقية
١٨	الحج	العمل الصالح	دروس الهجرة	دروس الهجرة	دروس الهجرة
١٩	الصدق	الاستقامة	هجرة الطائف!	التخطيط	التوكل
٢٠	الصلاة	الصدق	السيرة	الحديث	التفسير
٢١	دروس الهجرة	الدولة هي الهدف الأول للهجرة	الأمانة	الأسوة في إبراهيم	فضل يوم عرفة
٢٢	الحج	الموت	دروس الهجرة	-	-

وتراكم المعطيات الواردة في الجدول السابق، على ذات النتيجة التي تمَّ التوصل إليها في قياس مدى وعي العينة بآفاق الترابط بين المسجد والمؤسسات الأخرى من جهة، وبين الخطاب الديني وكافة مجالات التنمية الشاملة، من جهة أخرى. فلقد تأكدت هذه النتيجة بشكل أكبر في إجابة مفردات العينة على سؤال حول عناوين آخر خمس خطب ألقاها كل منهم؛ حيث عجز اثنان عن تذكر عنوان أي خطبة، وعجز سبعة آخرون عن مجرد تذكر عناوين آخر خمس خطب لهم، كما أن أحد المفردات خلط بين عنوان الخطبة ومجالاتها، فأورد فيها: السيرة والحديث والتفسير. وتبين من عناوين الخطب الغياب شبه الكامل لفروض الكفاية ولفقه الأمة.



الفَصْلُ الرَّابِعُ

الصورة الإدراكية للعلاقة بين الأئمة وشركاء دور المسجد في التنشئة

نتناول في هذا المحور عدة نقاط، من أهمها: تصور أئمة المساجد للعلاقة بين المسجد والمؤسسات الدينية الأخرى، والعلاقة بين رسالته والمؤسسات المجتمعية الأخرى، وطبيعة العلاقة بين إمام المسجد وجمهوره، وتوجهات الأئمة نحو الإصلاح السياسي في قلب العالم الإسلامي، وعلاقتهم بالمفاهيم السياسية والمصادر السياسية، ورؤيتهم لسبل التناغم بين رسالة المساجد وضبط محتوى الخطاب الديني، وأساليب تعزيز الأئمة للسلوكيات الإسلامية المرغوبة. **وفيما يلي تفصيل لهذه المحاور:**

١ - العلاقة بين المؤسسات الدينية بين الواقع والمرغوب فيه:

يوضح الجدول التالي رؤية مفردات العينة لنوعية العلاقة بين المساجد والمؤسسات الدينية الأخرى، على صعيد: الدور المباشر، والدور غير المباشر الناتج عن العلاقة بين المسجد أو تلك المؤسسات، ومؤسسات المجتمع الأخرى، وسُبُل تعزيز دور المسجد:

جدول رقم (١٨): العلاقة بين المؤسسات الدينية: الواقع والمرغوب

نوعية العلاقة	استبعاد	موافقة	سبل تعزيز دور المسجد
العلاقة المثلى هي ربط المساجد بالأزهر	١٢	١٠	إشراف كامل للأزهر.
طلبة الأزهر هم أهم شريحة ينبغي أن يهتم بها إمام المسجد	١٧	٥	علاقة تعليم وتعاون مع طلبة الأزهر وتدريب عملي أثناء الدراسة.
أفضل نظام لتقويم أداء الأئمة هو التبعية للأزهر	١٦	٦	متابعة علماء الأزهر للأداء في المساجد بشكل مباشر - التوجيه المستمر من الأزهر - التنسيق بين الأزهر والأوقاف.
وجوب إشراف إمام المسجد على كتاتيب تحفيظ القرآن	١١	١١	العمل كمحفظ للقرآن الكريم - تنمية الكتاتيب وتوجيهها.
ضرورة ارتباط إمام المسجد بجمعيات المحافظة على القرآن	١٢	١٠	التوجيه والمشاركة في أنشطة تلك الجمعيات وتنظيم مسابقات دينية.
الرقابة المتبادلة بين أجهزة الحكم المحلي وأئمة المساجد	١٣	٩	ندوات وتفعيل دورها في خدمة الجماهير وتبصيرها بمشاكلها وحلولها.

نوعية العلاقة	استبعاد	موافقة	سبل تعزيز دور المسجد
الرقابة المتبادلة بين المسجد والمؤسسات التعليمية	١٣	٩	التوجيه المتبادل لتعزيز الدور المشترك – التقويم المتبادل.
لتعظيم مهمة المسجد يلزم إنشاء مسجد في كل مؤسسة	١٢	١٠	يكفي إنشاء مصلى في كل مؤسسة.
لتعظيم مهمة المسجد يلزم إنشاء مساجد نوعية	١٨	٤	-----
لتعظيم مهمة المسجد يلزم إنشاء جامع في كل قرية	٧	١٥	يتولى المسجد الجامع توجيه أئمة المساجد الأخرى في المحليات ويجمعها على إمام واحد في الجمعات بقدر الإمكان.
لتعظيم مهمة المسجد يلزم ربط المساجد بمجمع البحوث الإسلامية والجامع الأزهر	١٢	١٠	ربط المساجد بمجمع البحوث لإمدادها بالجديد في البحث الإسلامي.
لتعظيم دور المسجد يلزم قصر مهمته على إقامة الشعائر	٢٢	-	-----
لتعظيم دور المسجد يلزم نقل أدوار مؤسسات أخرى إليه	٢٠	٢	-----
لتعظيم دور المسجد يلزم تحويله إلى نموذج مصغر للمجتمع	٧	١٥	-----
توجد مساجد ضرار الآن	١٠	١٢	* خطاب هذه المساجد له توجه مذهبي، يهتم بالأمور الثانوية بإحداث بلبلة فكرية، ويؤسس لعبادة القبور، والتفرقة بين المسلمين، ولا يستند إلى أي مرجعية. * وقنوات تفعيله هي الشباب المغرر بهم ووسائل الإعلام والزوايا المفرقة للمسلمين وأصحاب الأهواء المتاجرون بالدين. * أساليب التحصين: تثقيف الشباب ونشر الوعي الديني الصحيح.
لا شأن لدور أئمة المساجد الأخرى بمساجد الضرار	١٢	١٠	
أعرف معالم الخطاب الديني في مساجد الضرار	١٥	٧	
أعرف قنوات تفعيل الخطاب الديني في مساجد الضرار	١٧	٥	
أعرف أساليب للتحصين من خطاب مساجد الضرار	١٧	٥	
أعرف خصائص المسجد المؤسس على التقوى	١٧	٥	* المسجد المقابل هو المسجد الجامع القائم على صحيح القرآن والسنة.

ومن أهم الملاحظات على النتائج المتضمنة في الجدول السابق، أن أغلبية أفراد العينة حددوا العلاقة بينهم وبين الأزهر والكتاتيب والمساجد الأخرى، على نحو يخلو من أي إحساس بالترابط بين رسالة المساجد من جهة والأزهر والمساجد الأخرى من جهة ثانية. وجاءت معظم تصوراتهم عن دورهم تجاه مساجد الضرار على نحو

بالغ التعميم، بل إن أحدهم ربط القيام بدور تجاهها بتأمين أجهزة الأمن له. وباستثناء استشعار عدد محدود بخطورة الزوايا والطابع التفريقي للخطاب الديني فيها، فإن أساليب التحصين، وخصائص المسجد المؤسس على التقوى، ودور الأئمة في التفاعل مع: الكتاتيب وجمعيات حفظ القرآن والمؤسسات التعليمية والأجهزة الشعبية المحلية، لم يقدم فيما نرى ما يدل على وجود تصور لدى العينة للواقع ولا للارتقاء النوعي به، من أرضية العبرة التاريخية، فضلًا عن تعميم خبرة نماذج لمساجد مصرية رائدة من أمثال مسجد مصطفى محمود.

٢ - سبل الربط بين رسالة المسجد في التنشئة، والمؤسسات المجتمعية الأخرى:

عن سؤال حول ما إذا كان من الواجب الربط بين رسالة المسجد والمؤسسات المجتمعية الأخرى، مع بيان أساليب ذلك في حالة الإجابة بالإيجاب، كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

جدول رقم (١٩): الربط بين رسالة المسجد في التنشئة السياسية والمؤسسات المجتمعية الأخرى

المؤسسة المجتمعية	ع	م	أسلوب الربط
الأسرة	١٠	١٢	ندوات للآباء - دروس للسيدات - نادي الأطفال الصيفي - زيارات منزلية - التركيز في الخطاب على الترابط الأسري - التعريف بالحقوق والواجبات الأسرية المتبادلة - القيام بدور توجيهي.
المؤسسات التعليمية	١٠	١٢	محاضرات وندوات ضمن الأنشطة المدرسية - التركيز على آداب العلم في الخطاب الديني - ندوات دينية توجيهية.
السوق	٧	١٥	التركيز على فقه السوق في الخطاب الديني وعلى الإخلاص والأمانة - الندوات والإرشاد الديني - القيام بدور رقابي تصحيحي - التأكيد على الحق في الإعلام عن أوضاع السوق - التأكيد على إقامة الميزان ومكارم الأخلاق في المعاملات - التوعية بفقه المال.
المؤسسات الأهلية المعنية بتربية النشء	٥	١٧	العناية بالكتاتيب - المشاركة المباشرة في مؤسسات تربية النشء الأهلية - القيام بدور رقابي تصحيحي على مستوى الإعلام - التركيز في الخطاب الديني على الفضيلة والقيم والأخلاق - المشاركة في تلك المؤسسات.
المؤسسات الإعلامية	٦	١٦	ندوات حول أمانة الكلمة والحق في الإعلام - القيام بدور رقابي تصحيحي.

المؤسسة المجتمعية	ع	م	أسلوب الربط
الترابط بين الخطاب الديني والتنمية الشاملة المستدامة	٢	٢٠	الارتقاء بالوعي بالحقوق والواجبات كفريضة دينية - التدريب النوعي للأئمة - عقد ندوات نوعية بالمساجد يطرح فيها المتخصصون الجديد في كافة تلك المؤسسات المجتمعية وفي كافة أبعاد التنمية الشاملة - تعزيز علاقة المسجد بالجديد في هذه المجالات - تعزيز دور المسجد ذاته في تلك المؤسسات - الاجتهاد في بيان حكم الشرع في مستجدات تلك المجالات - الانفتاح المتبادل بين المسجد وتلك المؤسسات بالاحتكاك المباشر والتلقي من الثقة - تنظيم حلقات تعليمية مسجدية في فقه الواقع وأولوياته - التوعية والتربية على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والملاحظ على نتائج الجدول السابق هو ظاهرة استبعاد وسائل الربط الواضحة، حيث لم يبذل غير تسعة أفراد فقط من العينة محاولة لتحديد أساليب للربط بين تلك المؤسسات ورسالة المسجد، ودارت معظم الإجابات في دائرة الأساليب التقليدية التي لم نجد في داخلها على سبيل المثال لا الحصر أساليب من نوعية: التدريب النوعي للأئمة للتعمق في طبيعة دور تلك المؤسسات وصلتها بالمسجد، والارتقاء بوعي الأئمة بمنظومة الحقوق والواجبات المرتبطة بتلك المؤسسات، وعقد ندوات نوعية بالمساجد لمتخصصين حول الحد الأدنى الذي يجب عدم الجهل به لأي إنسان فيما يتعلق بتلك المؤسسات، فضلًا عن الجديد فيها، وتعزيز صلة المسجد بها، ودور المسجد ذاته في تلك المؤسسات، وطرق الارتقاء بالواقع وإنزال النصوص الشرعية عليه، والاجتهاد في بيان حكم الشرع فيما تفرزه تلك المؤسسات من قضايا جديدة، وإجراء مسابقات حول آفاق التكافل بين تلك المؤسسات والمسجد في سياق: النصيحة، والتناصح، والصبر، والمصابرة، والتربية على الانفتاح المتبادل بين المسجد وتلك المؤسسات.

ومن اللافت للنظر، أن عشرين من أفراد العينة سلموا في ردهم على سؤال من الباحث حول ما إذا كانوا يرون أن لنوعية التربية الأسرية، ولموضوعات الزكاة، والمواريث، والصدق والأمانة، واستقرار السوق، مضامين اجتماعية ودينية في آن واحد، بضرورة ربط رسالة المسجد بكافة المؤسسات ذات الصلة بها.

ومع ذلك فإنهم قد أظهروا في تعاطيهم مع أساليب تحقيق ذلك ما يمكن أن نسميه بغياب الوعي بآليات وأسس وآفاق الربط بين المسجد وبين المؤسسات المجتمعية.

وعلى صعيد رؤية الأئمة، لأهم أساليب الربط بين: رسالة المسجد، والمؤسسات المجتمعية الأخرى، العاملة في نطاق التنشئة السياسية، والمؤثرة عليها، تبين أن العينة موضع البحث متدنية الإدراك للآصرة الحميمة بين المسجد وكافة مؤسسات المجتمع، في ضوء حقيقة أن عدد من رأوا أن ثمة ارتباطًا، وطرحوا اجتهاداتهم في مجال أساليب الربط وآلياته، لم يصل في كل الأحوال إلى نصف العينة، بل كان قريبًا من ربعها في ثلاث مجالات.

ومن مفارقات النتائج التي أسفرت عنها إجابات هذا السؤال، أن عينة البحث كادت تجمع على الآصرة القوية بين:الخطاب الديني ومختلف مجالات التنمية المستدامة، والتي تتم بالطبع عبر المؤسسات المجتمعية التي رأت أغلبية مفردات العينة أن لا ارتباط بينها وبين رسالة المسجد.

والأغرب من ذلك، أن الأساليب التي طرحت في سياق الربط بين المسجد وكل مؤسسة على حدة جاءت تقليدية وبعيدة عن الابتكار، في حين جاءت آليات الربط في سياق العلاقة بين الخطاب الديني والتنمية، متضمنة لكثير من الأُطر التي كان من الممكن طرحها في معرض بيان العلاقة بين المسجد وكافَّة المؤسسات.

٣ - الربط بين دور المسجد وأدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية:

حول سؤال خاص بما إذا كان من الواجب الفصل بين دور المسجد وأدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأخرى، وترتيب المؤسسات حسب ثقل العلاقة بين دورها ودور المسجد في حالة الاعتقاد بوجوب الوصل بين الدورين، وبيان مبرر الربط، جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٢٠): الربط بين دور المسجد وأدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

طبيعة العلاقة / المؤسسة	الفصل بين الأدوار	الوصل بين الأدوار	ترتيب المؤسسة حسب ثقل العلاقة بين دورها ودور المسجد	مبرر الربط
أجهزة الإعلام الرسمي	١٥	٧	لم يرتب أحد	شمولية المنهج الإسلامي وضرورة التخلي عن الفصل من أجل تنشئة أمة وسط
السلطة التنفيذية	١٣	٩		
السلطة التشريعية	١٥	٧		
السلطة القضائية	١٥	٧		
أجهزة الشرطة	١٤	٨		
القوات المسلحة	١٧	٥		
الجهاز المدني للدولة	١٨	٤		
المؤسسات التعليمية الحكومية	١٦	٦		
الأحزاب السياسية	١٢	١٠		
جماعات المصالح والضغط	١٧	٥		
الجمعيات الخيرية الأهلية	١٣	٩		
المؤسسات التعليمية الأهلية	١٤	٨		
وسائل الإعلام غير الرسمية	١٥	٧		
الوحدات الإنتاجية الخاصة	١٧	٥		
الأجهزة الشعبية	١٨	٤		

ويتَّضح من هذا الجدول أن أغلبية مفردات العينة تتبنى فكرة الفصل بين دور المسجد وأدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على السواء، وأن ترتيب تلك المؤسسات الرسمية على هرم اختيارات الوصل بين الأدوار، تتصدره: السلطة التنفيذية والشرطة على مستوى المؤسسات الرسمية، ثم السلطتين التشريعية والقضائية، ثم الجيش ثم الجهاز المدني للدولة.

وبالمثل اختار أكثر من نصف العينة الفصل بين دور المسجد والمؤسسات غير الرسمية، وتمثل هرم الأثقال النوعية لهذه المؤسسات من حيث الربط بين دورها ودور المسجد في اختيارات من رأوا الوصل في: تصدر الأحزاب ثم الجمعيات الخيرية الأهلية، ثم المؤسسات التعليمية الأهلية، ثم تتساوى في المكانة: جماعات المصالح والوحدات الإنتاجية الخاصة، ثم تأتي الأجهزة الشعبية في ذيل القائمة.

وكما يتبين من الجدول لم يقم أي مبحوث اختار الوصل بين هذه الأدوار بتحديد الوزن النسبي لكل مؤسسة في علاقتها بالمسجد، واتسم المبرر المقدم للوصل بين تلك الأدوار بالعمومية البالغة التي لم تبين طبيعة الصلة بين دور المسجد ودور كل مؤسسة على حدة.

٤ - طبيعة العلاقة بين إمام المسجد وجمهوره:

بحثت استمارة المقابلة المعمقة المطبقة في هذه الدراسة في العديد من أبعاد هذه العلاقة، وفي مركز تفكيرها مدى تأثير تلك الطبيعة على الدور السياسي لأئمة المساجد. وذلك على النحو التالي:

أ - رؤية أئمة المساجد لأسلوب إدارة المسجد:

يركز هذا المحور على تصور أئمة المساجد للأسلوب الأمثل في إدارة المسجد، ودور الجمهور في تحديد الموضوعات الأولى بالمعالجة، كما يتبين من الجدولين التاليين:

جدول رقم (٢١): طبيعة العلاقة بين إمام المسجد وجمهوره

درجة الأهمية / طبيعة الدور	استبعاد	المرتبة															
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
انفراد الإمام بإدارة المسجد	٦	١٣	١	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تولي أهل الحي إدارة المسجد	١٨	٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تولي الأوقاف إدارة المسجد	١٤	٥	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تولي الأزهر إدارة المسجد	١٤	٤	٣	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تولي مجلس محلي من كافة التخصصات إدارة المسجد	١٣	٨	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تولي المسجد العالمي بمكة إدارة المساجد	٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجمع بين أكثر من طريقة مما سبق	١١	١١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مقترحات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (٢٢): جدلية تحديد الموضوعات الأولى بالمعالجة

الخيـــارات	[illegible]	[illegible]	[illegible]
اختلاف دور الإمام حسب الجمهور والمكان والزمان	١٥	٥	٢
انفراد الإمام بتحديد القضايا الأولى بالمعالجة	٦	١٦	-
مشاركة الجمهور في تحديد القضايا الأولى بالمعالجة	١٦	٦	-
الإمام يقدم المعرفة من طرف واحد	٧	١٥	-
الإمام يتبادل المعرفة مع جمهوره	١٦	٦	-

ويتبين من الجدولين السابقين، وجود توجه لدى الأئمة للانفراد بعملية إدارة المسجد، بل لتحبيذ تنحية وزارة الأوقاف والأزهر عن هذه المهمة، مع تفضيل وزارة الأوقاف إلى حدٍّ ما على الأزهر، والعزوف بدرجة أكبر نسبيًّا عن أسلوب إدارة المسجد بشكل لا مركزي عن طريق أهل الحي. ويبدو لأول وهلة أن هذا يعكس وعي العينة بأن طابع وزارة الأوقاف يجعلها ألصق بعملية الإدارة بالمقارنة بالأزهر. إلا أن تحليل بقية النتائج يستبطن مفارقة:حرص الأئمة على الانفراد بالإدارة تارة، والميل تارة أخرى إلى: مجلس إدارة من كافة التخصصات من أهل الحي كخيار حاز على ثمانية اختيارات في المرتبة الأولى، في مقابل تسعة اختيارات في هذه المرتبة للأوقاف والأزهر مجتمعين، مما يعني التناقض الذي قد يعكس عدم الوعي بأبعاد الإشكالية المطروحة هنا. ويعبر الاستبعاد المطلق للمجلس العالمي بمكة لإدارة المساجد، عن عدم تحبيذ العينة لأية رموز تعكس وحدة الأمة الإسلامية. وفي حين انقسمت العينة بالتساوي بين دعاة عدم الجمع بين أكثر من طريقة مما سبق، وبين دعاة الجمع بين أكثر من طريقة، فإنه قد لوحظ أن العينة لم تطرح أية مقترحات أخرى، ولم يقدم دعاة الجمع أكثر من اقتراح بخضوع الإمام لتوجيه الأزهر، أو خضوعه لتوجيه كل من الأوقاف والأزهر مع أولوية التوجيه من الأزهر، أو انفراد الإمام مع تشاوره مع النخبة من أهل الحي الذي يوجد به مسجده.

ومِنْ جهة أخرى، تبين فيما يتعلق بتحديد الموضوعات الأولى بالمعالجة، أن أغلبية مفردات العينة، ترى أن دور الإمام يختلف باختلاف الجمهور والمكان والزمان، وأنه يجب عليه أن يشرك جمهوره في تحديد تلك القضايا، وأن يتبـادل المعرفة مع جمهوره.

ب - **علة انصراف الشباب عن المسجد:** تسلم معظم مفردات عينة البحث بوجود ظاهرة انصراف الشباب عن المسجد، باستثناء صلاة الجمعة، إلا أنها ترى أن نوعية الخطاب الديني ليست هي العلة الأولى لها. ويتضمَّن الجدول الآتي رؤية العينة لأسباب هذه الظاهرة:

جدول رقم (٢٣): تفسير ظاهرة انصراف الشباب عن المسجد في غير يوم الجمعة

السبب في الانصراف	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ليس هناك انصراف للشباب عن المسجد	٢	٢٠	-
مضمون الخطاب الديني	١٠	١٢	-
مضمون المقررات الدراسية	٨	١٤	-
مضمون الخطاب الإعلامي	١٥	٧	-
أسباب أخرى	-	-	-
قصور دور الوالدية	٣	-	-
غياب الوازع الديني في المدارس	١	-	-
الجهل الجماهيري المقترن بروح نقد عالية	١	-	-
أسباب الانصراف مؤقتًا	٧	-	١٥
أسباب الانصراف دائمًا	١	-	٢١
وسيلة التخلص من تلك الأسباب	٨	-	١٤
التربية الأسرية	٣		
الاهتمام بالشباب	١		
الدعوة بالتي هي أحسن	١		
تدريب الأئمة أثناء الدراسة	١		
إعادة صياغة مضمون الخطابين الديني والإعلامي من منطلق إسلامي	٢		

ويظهر من هذا الجدول أن العينة محل البحث شبه مجمعة على انصراف الشباب عن المسجد في غير يوم الجمعة، كما أنها ترجع ذلك بالأساس إلى مضمون الخطاب الإعلامي يليه مضمون الخطاب الديني، بينما تأتي بمضمون المقررات الدراسية في النهاية، الأمر الذي يعكس مرة أخرى حاجة الأئمة إلى الاطلاع على مضمون المقررات الدراسية في كافة مراحل التعليم، وبالأخص في مرحلة ما قبل الجامعة، والتي لا تزال تحتوي على مواد تؤسس للانفصام المعرفي، والازدواجية في عقلية الشباب، على الأقل فيما يتعلق بمسألة النشوء والتطور، وبقضية التحقيب التاريخي من أرضية التاريخ الأوروبي، ناهيك عن ما تتضمنه تلك المقررات من مضامين مؤسسة على مقولات استشراقية، وعلى أساطير وخرافات غزتْ العقل الإسلامي.

ومن المفارقات أن عينة البحث قد رأت بحق أن أسباب هذا الانصراف غير دائمة، إلا أنها

ترددت في ذات الوقت في اعتبارها مؤقتة، حيث لم يصرح بذلك غير سبعة أفراد من العينة. وعندما طلب الباحث ممن رأوا أنها أسباب مؤقتة طرح تصورات للتخلص منها، جاءت المقترحات بالغة التعميم، باستثناء: المطالبة بالاهتمام بالتربية الأسرية، وتدريب الأئمة على مهام دورهم أثناء الدراسة بالجامعة على غرار التدريب الذي يتلقاه طلاب كليات التربية، وإعادة صياغة مضمون الخطاب الديني والإعلامي من مرجعية إسلامية.

جـ - أساليب الأئمة في مخاطبة الجماهير:

تضمن السؤال الخاص بذلك، التنقيب المعرفي في ست حقائب، تتعلق بالواقع وما ينبغي أن يكون عليه على صعيد: الوعد والوعيد، والتدرج والتغيير الحاسم، ونوعية اللغة، ونوعية القصص، وموضع الأولوية فيما يتعلق بالسند والمتن والنص والواقع، وإشكالية الاختيار بين التركيز على مواطن الإجماع، ومواطن الغرائب. وجاءت النتائج على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٤): أساليب الأئمة في مخاطبة الجماهير

درجة الأهمية / الأسلوب	المراتب													
	استبعاد	الواقع						لا رأي	ما ينبغي أن يكون					
		١	٢	٣	٤	٥	٦		١	٢	٣	٤	٥	٦
الوعيد	٥	١١	٦	-	-	-	-	١٧	١	٣	١	-	-	-
الوعد	٧	٦	٧	٢	-	-	-	١٧	٤	١	-	-	-	-
الجمع بين الوعد والوعيد	٤	٥	٤	٩	-	-	-	١٦	٥	٢	-	-	-	-
التدرج	٥	١٣	٤	-	-	-	-	١٨	٤	-	-	-	-	-
التغيير الفوري	١٢	٥	٥	-	-	-	-	٢٠	٢	-	-	-	-	-
الجمع بين التدرج والتغيير الفوري	١٨	٤	-	-	-	-	-	٢٠	٢	-	-	-	-	-
استخدام اللغة الفصحى	١٤	١	١	٦	-	-	-	٢١	١	-	-	-	-	-
استخدام اللغة العامية	٧	١١	٣	١	-	-	-	١٨	١	٣	-	-	-	-
الجمع بين الفصحى والعامية	٧	٩	٦	-	-	-	-	١٥	٦	١	-	-	-	-
القصص في حدود ما ورد في القرآن	١٠	٩	٢	-	-	١	-	١٩	٢	١	-	-	-	-

درجة الأهمية / الأسلوب	المراتب													
	استبعاد	الواقع						لا رأي لي	ما ينبغي أن يكون					
		١	٢	٣	٤	٥	٦		١	٢	٣	٤	٥	٦
القصص في ضوء كل المأثورات	٧	١٣	١	-	-	١	-	١٧	٤	١	-	-	-	-
القصص النبوي	٤	٦	٩	٣	-	-	-	١٦	٢	٤	-	-	-	-
حكايات الصالحين	٥	٢	٤	٧	٤	-	-	١٨	٢	٢	-	-	-	-
أقوال المتصوفة	١٢	٢	-	١	٣	٤	-	١٩	-	-	١	١	١	-
حكايات الواقع المعاش	٨	٢	١	١	٤	٤	٦	١٦	٢	-	-	٢	٢	-
جعل الأولوية للسند	١٤	٥	-	-	٢	١	-	١٨	٢	١	-	-	١	-
جعل الأولوية للمتن	١١	٤	٣	٢	١	١	-	١٨	٢	١	-	١	-	-
جعل الأولوية للواقع	١٧	-	١	٣	-	١		٢١	١	-	-	-	-	-
جعل الأولوية للنص	١٤	٣	٣	-	٢	-	-	٢١	-	-	١	-	-	-
الجمع بين فقه النص والواقع	١١	٦	٣	١	-	١	-	١٥	٥	٢	-	-	-	-
التركيز على مواضع الإجماع	١٥	٦	١	-	-	-	-	١٩	٣	-	-	-	-	-
التركيز على الغرائب	١٤	٤	٤	-	-	-	-	١٩	١	٢	-	-	-	-
الجمع بين مواضع الإجماع والغرائب	١٧	٥	-	-	-	-	-	٢٠	٢	-	-	-	-	-

ويتبين من هذا الجدول أن الصورة الإدراكية لأساليب الأئمة في الوضع الراهن في مخاطبة الجماهير، تتمثل في: الاعتقاد بأن الخطاب الديني يركز على: الوعيد، ولا يميل إلى الجمع بين الوعد والوعيد، في حين يركز ذلك الخطاب على: التدرج في عملية التغيير، والبعد عن التغيير الفوري مما يعنى الميل إلى التيسير. أما عن لغة الخطاب الديني في الواقع الراهن، فهناك تفضيل واضح للغة العامية على حساب الفصحى، بل حتى على خيار الجمع بين الفصحى والعامية.

وإذا انتقلنا إلى القصص بصوره الست الواردة في استمارة البحث، فإن عينة البحث رأت أن الواقع الراهن يميل إلى معالجة القصص القرآني، بالاستعانة بكافة المأثورات، يلي ذلك القصص القرآني في حدود ما ورد بالقرآن ذاته، ثم القصص النبوي، ثم حكايات الصالحين، في حين لوحظ نوع من عدم الحزم بخصوص أقوال المتصوفة، وإن كانت قد

ظلت في مرتبة أعلى من الحكايات المستقاة من الواقع المعاش والتي أتت في المرتبة الأخيرة.

أما من حيث مسألة العناية بالسند والمتن وبجدلية النص والواقع بمراتبها الخمس الواردة باستمارة البحث، فقد لوحظ: تقديم المتن على السند، يلي ذلك خيار الجمع بين فقه النص والواقع، ثم يأتي خيار تقديم النص، ويحتل الواقع المرتبة الأخيرة على هرم الأولوية، الأمر الذي يعكس رؤية غارقة في الماضي على حساب معطيات الواقع الراهن.

- **نتائج ورشة العمل:**

وعلى صعيد رصد ما ينبغي أن تكون عليه أساليب الخطابة في كافة بنودها سالفة الذكر، **أسفرت النتائج عن ما يلي:**

١ - على صعيد الاختيار بين أسلوب الوعيد، وأسلوب الوعد، أو الجمع بينهما أبدى خمسة مبحوثين فقط، رغبتهم في تغيير الوضع الراهن في اتجاه التركيز على الوعد بنسبة أربعة إلى واحد، والتركيز على الوعيد بنسبة واحد إلى أربعة، والجمع بين الوعد والوعيد بنسبة أربعة إلى واحد، مما يعني نبذ أسلوب الوعيد، والموافقة بدرجة مماثلة على أسلوب الوعد، أو على أسلوب الجمع بين:الوعد والوعيد.

٢ - بخصوص التفضيل بين التدرج في التغيير، والفورية والحزم، أعرب اثنان فقط عن رغبتهما في التغيير الفوري، في مقابل خمسة أكَّدوا رغبتهم في أن يكون التدرج هو القاعدة، وأن يكون الحزم خيارًا تاليًا لذلك. وتبين أن ثمة غيابًا للوعي بالبديل الأمثل في هذا الصدد، وبتعليق الجمع بينهما، أو تقديم أحدهما على الآخر، على: مقتضيات الزمان والمكان، والجمهور، وطبيعة القضايا.

٣ - كشف البحث عن تدنِّي وعي الأئمة، على صعيد ما ينبغي أن يكون، بخصوص محورية العربية الفصحى؛ حيث رأى مبحوث واحد فقط، وجوب أن تكون الفصحى في موقع الصدارة، في حين رأى مبحوث واحد أيضًا أن تكون الأولوية للعامية، ورأى ثلاثة آخرون تفضيل بديل: الجمع بين الفصحى والعامية، ولم يستطع بقية أفراد العينة تحديد رأي في هذه المسألة.

٤ - فيما يتعلق بما ينبغي أن يكون عليه الوضع في التعاطي مع القصص بصورها الست الواردة باستمارة البحث، لوحظ أيضًا عجز أغلبية أفراد العينة عن اتخاذ موقف. فلقد رأى اثنان فقط التسوية بين معالجة القصص القرآني في حدود ما ورد بالنص، أو بكل

المأثورات الواردة بكتب التفسير، في مقابل واحد فقط رأى عدم تجاوز ما ورد في القرآن في معالجِة القصص القرآني، في حين رأى ثلاثة آخرون ضرورة تفسير ذلك القصص بكل المأثورات.

وانفرد واحد فقط بتقديم القصص النبوي، وحكايات الصالحين، على القصص القرآني. وأفصح أربعة فقط عن وجوب مجيء القصص النبوي في المرتبة الثانية، في مقابل اثنين جعلا تلك المرتبة لقصص الصالحين، واثنين جعلا قصص الصالحين في المرتبة الثالثة.

ولم يحدد موقفًا بخصوص أقوال المتصوفة غير ثلاثة، وضعها أحدهم في المرتبة الثالثة، والثاني في المرتبة الرابعة، والثالث في المرتبة الخامسة.

وحدد أربعة فقط رأيهم فيما ينبغي أن يكون عليه التعاطي مع حكايات الواقع المعاش، حيث وضعها اثنان في المركز الأول، وواحد في المركز الثاني، وواحد في المركز الثالث.

٥ - فيما يتعلق بأولوية السند والمتن، وجدلية النص والواقع، لوحظ أيضًا عزوف معظم أفراد العينة عن تحديد ما ينبغي أن يكون. فعلى صعيد السند رأى اثنان أن تكون له المرتبة الأولى، ووضعه ثالث في المرتبة الثالثة.

أما عن المتن فوضعه اثنان في المرتبة الأولى، وثالث في الثانية، ورابع في الرابعة. وعلى صعيد أولوية الواقع حدد واحد فقط رأيه، فوضع الواقع في المرتبة الأولى، ووضع واحد فقط النص في المرتبة الثالثة. أما عن مسألة الجمع بين النص والواقع، فاختار ذلك خمسة أشخاص كخيار أول، واختار سادس الجمع كبديل يأتي في المرتبة الثانية بعد السند، واختار سادس الجمع على أن يأتي في المرتبة الثانية بعد المتن.

وعلى صعيد التركيز على المشترك ومواطن الإجماع، في مقابل التركيز على الغريب، لوحظ أن الاستجابات وقفت عند خمس استجابات، اختار ثلاثة منها أولوية المشترك، واختار واحد أولوية الغريب، واختار الخامس عدم الخوض في الغريب.

وخلاصة النتائج السابقة، أن ارتفاع مستويات الاستبعاد في كافة بنود هذا السؤال، تمثل مؤشرًا على عدم وعي عينة البحث بوضعية هذه الإشكاليات في واقع الخطاب الديني المعاصر؛ حيث تراوحت مستويات الاستبعاد بين نصف العينة وثلاثة أرباع العينة. ولم يزد عدد من أعرضوا عن تأييدهم للوضع الراهن صراحة عن خمسة في المائة، في حين لم يزد عدد من أعربوا عن رغبتهم في تغيير ما في هذا الواقع عن خمسة وعشرين في المائة من العينة. والأخطر من هذا كله، أن اتجاهات التغيير المطلوبة جاءت بالغة الغرابة، حيث

صارت في اتجاه: درجة أعلى من تهميش كل من السند والمتن، لصالح درجة أعلى من الأولوية للواقع، ودرجة أدنى من الأولوية للجمع بين فقه النص وفقه الواقع، ودرجة أدنى من الأولوية لمواضع الإجماع الإسلامي، مع التساوي بين نسبة من يرون التركيز على الغرائب والآراء الشاذة، ومن يرون عدم الخوض في الغريب.

د - توجهات الأئمة نحو المؤسسات الدينية وجمهور المسجد:

تسعى الدراسة في هذا المحور إلى التعرف على موقف أئمة المساجد من وزارة الأوقاف والأزهر، إلى جانب توجهاتهم نحو دور جمهور المسجد في تحديد نوعية الخطاب والأنشطة المسجدية. وكشفت الدراسة عن النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٥): توجهات الأئمة نحو المؤسسات الدينية وجمهور المسجد

التوجه المفضل	استبعاد	موافقة	التوجه المفضل	استبعاد	موافقة
الحصول على مرتب أعلى مع التبعية للسلطة التنفيذية	١٨	٤	من الأفضل تخصيص مساجد للمرأة	١٩	٣
تقاضي مرتب أدنى من وقف إسلامي أهلي	١٣	٩	الأفضل أن يضم رواد المسجد كافة المستويات الثقافية	١٢	١٠
تفضيل التبعية لوزارة الأوقاف	١٧	٥	توحيد الخطاب لكل شرائح المجتمع	٢٠	٢
تفضيل التبعية للأزهر الشريف	١٢	١٠	خطاب خاص لكل شريحة حسب مواصفاتها	١٢	١٠
تفضيل الإمامة في مسجد أهلي	٢٢	-	توحيد أسلوب التوعية بالعبرة المستفادة بالنسبة لكل شرائح المجتمع	١٣	٩
قصر أئمة المساجد على أئمة الأزهر	١٠	١٢	التأكيد على خصوصية العبرة المستفادة لكل شريحة على حدة	١٩	٣
تنظيم الدعوة بواسطة هيئة مركزية على مستوى الدولة	١٩	٣	من الأفضل التسوية في الاهتمام في الخطاب الديني بين كبار السن والشباب والأطفال	١٥	٧
حرية الخطيب في اختيار أسلوب الخطاب الديني وموضوعه	١٢	١٠	من الأفضل اختصاص النشء باهتمام خاص	١١	١١
تنظيم الدعوة بتوجيهات يسيرة من الأزهر والأوقاف، مع ترك حرية واسعة في ظلها لأئمة المساجد	٢٠	٢	الإمام أعلم بمصلحة جمهوره من الجمهور نفسه	٩	١٣
الأفضل أن يكون كل رواد المسجد من شريحة عمرية واحدة	٢١	١	الجمهور أعلم بمصلحته	٢٠	٢

التوجه المفضل	استبعاد	موافقة	التوجه المفضل	استبعاد	موافقة
الأفضل أن يكون رواد المسجد من كافة الشرائح العمرية	٨	١٤			
			موافقة مشروطة		
من الأفضل تجنيب الصبيان المساجد	١٤	-	٨	تهذيب الصبيان وتعليمهم آداب المسجد أولًا.	
من الأفضل ربط المرأة بالمسجد	٥	١٥	٢	مكان خاص للسيدات مع تولى المرأة عملية تحفيظ القرآن للمرأة.	
يقوم المسجد بدور خاص في العطلة الصيفية	٦	١٦	-	التوعية وتحفيظ القرآن في الصيف ومسابقات شاملة.	
من الأفضل تركيز الخطاب على النخبة	١٤	٨	-		
من الأفضل التركيز على النخبة والنشء	١٥	٧	-		

ويسعى السؤال المعروضة نتائجه في هذا الجدول، إلى قياس: مدى ميل الأئمة إلى الانتماء إلى مؤسسة دينية لها استقلاليتها، وكذا رؤيتهم لمدى الحرية التي يرون وجوب تمتعهم بها في الخطاب الديني، ومدى رغبتهم في الانفراد بالدعوة، والتعرف على تصوراتهم لإشكالية أساسية يواجهها الخطاب المسجدي تتمثل في: تنوع الأعمار والمستويات الفكرية والاهتمامات.

ويتبين من نتائج هذا الجدول أن قلة من مفردات العينة وافقت على مقايضة رفع مستوى الاستحقاقات المالية بالخضوع للسلطة التنفيذية. وفضلت نسبة أكبر الحصول على مرتبات أدنى من وقف إسلامي أهلي، يتيح لهم الفرصة لأن تحتاج السلطة السياسية إلى علمهم، ولا يحتاجون هم إلى مالها ودنياها، إلا أنه من الملاحظ، مرة أخرى، تدني نسبة من تبنوا هذا الخيار عن نصف العينة، واختار التبعية للأزهر ضِعف من اختاروا التبعية للأوقاف، وإن كانت نسبتهم في الحالتين دون نصف العينة، إلا أن العينة أجمعت على عدم تحبيذ المساجد الأهلية، فيما يؤشر على إحساسهم بحاجة الخطاب الديني إلى ناظم، وإن كان من الممكن تنظيم المساجد الأهلية ذاتها بحد يسير من التوجيه الرسمي.

وعلى صعيد قصر الخطاب على خريجي الأزهر مال أكثر من نصف العينة بقليل إلى ذلك. إلا أن النتائج جاءت بالغة الغرابة فيما يتعلق بالاختيار بين التوجيه المركزي للدعوة، وترك حرية اختيار كاملة في ذلك للخطيب، والأخذ بصيغة وسط كاحتمالات ثلاثة شبه مستوعبة لكافة الظروف. فلقد فضل عشرة أفراد فقط ترك الحرية كاملة للخطيب، في مقابل تأييد ثلاثة لمركزية الدعوة، وتأييد اثنين للأخذ بصيغة وسط، مما يعني أن سبعة أفراد لم يوافقوا على أي من هذه الاختيارات الثلاثة.

وعلى صعيد فكرة المساجد ذات الجماهير النوعية، بمعنى: أن تكون هناك مساجد للشباب، وأخرى للمرأة، على سبيل المثال، تبين أن أكثر من نصف مفردات العينة، يؤيدون بقاء الوضع على ما هو عليه بأن يكون رواد المسجد من كافة الشرائح. ورأى قرابة نصف العينة أن من الأفضل أن يكون رواد المسجد من كافة المستويات الثقافية، وأن يعطى الأئمة أولوية في الاهتمام بالنشء، بينما رفضوا بدرجة عالية أن يكون جمهور المسجد من شريحة واحدة، أو قاصرًا على المرأة. ومرة أخرى، تكشف النتائج عن نوع من التناقض، إذ أعربت الأغلبية العظمى عن رفضها لتوحيد الخطاب لكل شرائح المجتمع، ورفضها كذلك لأن يكون هناك خطاب خاص لكل شريحة. ولم تحسم مسألة ما إذا كانت العبرة المستفادة تختلف من شريحة إلى أخرى. وأبدت العينة قدرًا من انتفاخ الذات، تمثل في استبعاد معظمها لإمكانية أن يكون جمهور رواد المسجد أعلم بمصلحتهم، ورأى أكثر من نصف العينة أن الإمام أعلم بمصلحة جمهوره من معرفة الجمهور نفسه بمصلحته. ورأى اثنان فقط أن تحديد الصالح يجب أن يكون شركة بين الجمهور والإمام.

ومن الملاحظات المهمة، أن العينة أبدت تحفظًا بالغًا بخصوص شروط ذهاب الصبيان إلى المساجد، كما أبدت تحفظًا بخصوص آفاق ربط المرأة بالمسجد كاشتراط الحشمة، وعدم حدوث ضرر من وراء ذلك. ولم يدعو إلى التسوية بين الرجل والمرأة في المسجد إلا اثنان فقط.

هـ - اتجاهات الأئمة صوب الإصلاح السياسي في قلب العالم الإسلامي:

السؤال الجوهري هنا، هو رصد توجهات الأئمة بخصوص قضية الإصلاح السياسي في مصر والسعودية والشام، بوصفها قلب العالم الإسلامي. وجاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (٢٦): اتجاهات الأئمة صوب الإصلاح السياسي في قلب العالم الإسلامي

التوجه	استبعاد	موافقة	التوجه	استبعاد	موافقة
القبول المطلق للديمقراطية	٢٢	-	الإصلاح النابع من الداخل المتعدد المرجعيات	١٣	٩
التمسك بالشورى الإسلامية	٥	١٧	الإصلاح النابع من الداخل الأحادي المرجعية	١٩	٣
الجمع بين الديمقراطية والشورى الإسلامية	١٢	١٠	إعادة النظر في التراث الإنساني كله	١٤	٨
التغيير السياسي السلمي المتدرج	١٠	١٢	إعادة النظر في التراث الغربي فقط	٢١	١

التـوجـه	استبعاد	موافقة	التـوجـه	استبعاد	موافقة
التغيير السياسي الفوري الشامل	٢١	١	إحياء مشروعات إصلاحية إسلامية سابقة	١٧	٥
التغيير السياسي من أعلى	١٧	٥	بناء مشروع إسلامي جديد	١٣	٩
التغيير السياسي من القاعدة الجماهيرية	١٢	١٠	مشروعات الإصلاح يجب أن تختلف من مكان إلى آخر	١٤	٨
الإصلاح على الطريقة الغربية	٢٢	-	مشروعات الإصلاح يجب أن تختلف من زمان إلى آخر	١٥	٧

ويتبين من ذلك، توفر إجماع على رفض تبني الخيار الديموقراطي بحذافيره، وتحبيذ الأخذ بنظام الشورى الإسلامية. بل إن أقل من نصف العينة وافقوا على الجمع بين الديمقراطية والشورى. وعلى صعيد الاختيار بين التغيير السلمي المتدرج، والتغيير الفوري الشامل، تبين رفض شبه إجماعي للأخير. إلا أن من الغرابة بمكان، أن قرابة نصف العينة استبعدت أيضًا أسلوب التغيير السلمي المتدرج، مما يعنى وجود اتجاه لانقسام العينة بين: راغبين في التغيير المتدرج، وراغبين في بقاء الوضع على ما هو عليه، وهو ما تؤكده أيضًا نسبة من وافقوا على التغيير من أعلى، ومن أدنى، حيث لم يزد عددهم معًا عن ثلثي مفردات العينة. وتبين أن التغيير من أدنى أعلى مقبولية من التغيير من أعلى. وفي حين أجمعت عينة البحث على رفض الإصلاح المستورد من الخارج، وحبذت نسبيًّا الإصلاح النابع من الداخل المتعدد المرجعيات، فإن حقيقة استبعاد قرابة ثلثي العينة لمختلف أشكال الإصلاح، تؤشر أيضًا على الموافقة على بقاء الوضع على ما هو عليه. ويتضح من تفضيل خيار الإصلاح المتعدد المرجعيات، وجود ميل واضح للانفتاح على التيارات السياسية، والمرجعيات الأخرى؛ لتحقيق التوافق الداخلي.

وعلى صعيد مراجعة التراث تبين أن الموافقين على ذلك - وإن كانوا أقل من نصف العينة - يفضلون أن تشمل المراجعة: التراث الإسلامي والغربي، على السواء.

وعلى صعيد التفضيل بين: إحياء مشروعات إصلاحية سابقة، وبين: بناء مشروع إصلاح إسلامي جديد، كشفت النتائج عن تحبيذ الخيار الأخير، وإن كان معظم أفراد العينة استبعدوا خيار الجمع بين الإحياء والبناء، حيث لم يعلن رغبته في ذلك إلا ثلاثة أفراد. وتبين من النتائج، أن معظم مفردات عينة البحث لا يرون أن مشروعات الإصلاح يجب أن تتحدد في ضوء اعتبارات فقه المكان وفقه الزمان.

و - وعي الأئمة بحالة الخطاب الديني خارج العالم الإسلامي، وموقفهم من التاريخ الإسلامي:

ترصد الدراسة في هذا المحور مؤشرات مدى وعي الأئمة بحالة الخطاب الديني في مناطق الثغور، وفي أوساط الجاليات الإسلامية، وموقفهم من التاريخ الإسلامي. وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

جدول رقم (٢٧): وعي الأئمة بحالة الخطاب الديني في مناطق الثغور، وفي أوساط الجاليات الإسلامية، وموقفهم من التاريخ الإسلامي

التوجه	استبعاد	موافقة	التوجه	استبعاد	موافقة
تفكيك الصورة النمطية للإسلام بخطاب دعوي	١٥	٧	الماضي الإسلامي مبرأ من أي عيب	١٨	٤
تفكيك الصورة النمطية للإسلام بإجراءات عملية سلوكية	٦	١٦	الماضي الإسلامي مليء بالعيوب	٢٢	٠
تفكيك الصورة النمطية للإسلام بتفعيل دروس الخبرة التاريخية السابقة	٩	١٣	من واجب أئمة المساجد عدم الخوض في الماضي	٢١	١
لثغور العالم الإسلامي وضعية خاصة	١٥	٧	من واجب أئمة المساجد المفاصلة مع الماضي	٢٠	٢
لي تجربة في العمل في مناطق الثغور الإسلامية	٢١	١	من الأفضل قراءة الماضي وفق المنهجيات الغربية الحديثة	١٩	٣
لدى معرفة من الرفاق بنمط الخطاب الديني في مناطق الثغور الإسلامية	١٩	٣	من الأفضل قراءة الماضي على طريقة المستشرقين	٢٠	٢
لديّ معرفة بدور إمام المسجد في مناطق الثغور الإسلامية	-	-	من الأفضل قراءة الماضي من مصادر تراثية قديمة فقط	١٩	٣
لإمام المسجد المصري دور تجاه مناطق الثغور وإفرازاتها في المجتمع المصري	١٩	٣	لا بأس بتوظيف الماضي الإسلامي لأغراض مذهبية	٢١	١
التاريخ الإسلامي مقدس	٢١	١	من الأفضل التركيز على العبرة المستفادة من الماضي فقط	٦	١٦
التاريخ الإسلامي هو فقط تاريخ شخصيات عبقرية	١٦	٦			

ورافق هذا الجدول سؤال مفتوح وجه لمن رأوا أن لأئمة المساجد المصرية دورًا تجاه الثغور الإسلامية، وعلى رأسها منطقة الخليج، وكذا تجاه الجاليات الإسلامية، حول تصورهم لأبعاد دور إمام المسجد في تلك المناطق، وطبيعة الإشكاليات التي يجب أن يتضمنها خطاب الأئمة في مصر في هذا الصدد. وجاءت الإجابات كاشفة عن درجة عالية

من افتقاد الرؤية. ولا يمكن تفسير هذه النتائج بحقيقة أنه لم يعمل بالخليج غير شخص واحد من العينة، كما تبين من البحث، ولم يعرف طبيعة الخطاب الديني هناك من الرفاق إلا ثلاثة أفراد آخرين.

فالعمالة المصرية في منطقة الخليج عالية الكثافة، وإفرازات تلك العمالة عِلى مستوى الاستقرار الأسري وإشكاليات التنشئة الأسرية، وانعكاسات التحويلات المالية على النسيج المجتمعي بكامله، كان ينبغي أن تجعل هذا الموضوع في دائرة وعي الأئمة، على الأقل، بخصوص إفرازات الفكر الوهابي، والثراء النسبي المفاجئ، على سلوكيات أسر من عملوا سنوات بمنطقة الخليج، من جراء مصاحبة عائلهم والاحتكاك المباشر بالبيئة الخليجية، أو من جراء فقدان الأبناء لرعاية أحد الأبوين أو كلاهما، معظم شهور السنة، في حالة عدم اصطحاب العائل لأسرته.

وحول ترشيد الخطاب الديني في مناطق الثغور، أجاب خمسة أفراد فقط، بإجابات فحواها: التوعية بقضايا الأمة، ومناقشة ما في هذه المناطق من ثغرات وعثرات، وتبادل الخبرات عن طريق المؤتمرات الدولية، وتبصير الجمهور بأهمية تلك الثغور كجزء من العالم الإسلامي. وقال ثلاثة آخرون: إنهم لا يمكنهم الخوض في أساليب ترشيد دور الأئمة في مناطق الثغور، إلا بعد أن يتوفر لهم العلم بأوضاعها، وهم وإن كانوا يعرفون من رفاقهم أن نمط الخطاب في الثغور يملي على الخطباء، مما يضعف من فاعلية دور أئمة المساجد، فإنهم لا يعرفون ما هو المخرج من ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن الدراسة كشفت عدم إدراك الأئمة لأوضاع وقضايا فقه الجاليات الإسلامية التي تشكل خمس مُسلمي العالم، ولأساليب ربطها بالعالم الإسلامي، وتأهيلها لأن تكون مفارز متقدمة لنشر الإسلام بالأسوة الحسنة، ولتجسير الفجوة المعرفية بين البلدان الإسلامية والبلدان الغربية المتقدمة.

- فَحَوْلَ السؤال الخاص بتصور الأئمة لما ينبغي أن يكون عليه دور نظرائهم في مجتمعات الجاليات الإسلامية، طرحت العينة المهام التالية: عقد ندوات لعرض الإسلام بصورته الصحيحة، ودراسة فقه الأولويات، والتوفيق بين المسلمين وغير المسلمين عبر أجهزة الإعلام والإنترنت والبعثات والتقريب بين المذاهب، والتعاون في كل المجالات. ورأت بعض المفردات أن أئمة مساجد الجاليات يهتمون بالقشور والأمور الخلافية، والأطرف من ذلك أن أحدهم رأى وجوب عدم تسميتها جاليات، مبررًا ذلك بأنها (لا تنوي الجلاء) وأنه من الأفضل أن نسميها: أقليات.

- وحول سؤال خاصّ بتصوُّرهم لدور إمام المسجد في تحقيق التعارف والتكافل بين الجاليـات الإسلامية ومُسلمي العالم الإسلامي، قدم خمسـة أفراد فقط اقتراحات بالغـة التعميم، تتمثل على سبيل الحصر في: نقـل ما لدى الخارج من علـوم للعالم الإسلامي، وإقامة الشعائر الدينية، وتنظيم زيارات متبادلة للـدعاة، والتعاون الاقتصادي وفق الشريعة الإسلامية، وتحقيق التعارف عن طريق الجمعيات الإسلامية ومجمع البحوث.

- وبخصوص دور الأئمة في تحقيق التكافل بين الجاليات الإسلامية وغير المسلمين في مجتمعاتهم، لم يجب غير اثنين. وكان اقتراحهما في هذا الصدد، هو: حثّهم على الاندماج في مجتمعهم مع الحفاظ على هُويَّتهم الإسلامية، والمشاركة الوجدانية.

- وبخصوص الدور الذي يمكن أن يلعبه الإمام في توثيق العلاقات بين تلك الجاليات والمجتمع المصري، أجاب خمسة فقط، بإجابات تنحصر في: القيام بجهود وساطة لتقريب وجهات النظر والتبليغ والدعوة، والتعاون الاقتصادي، وإنشاء جمعية مشهرة للتبادل المعرفي.

- وفيما يتعلق بنظرة الأئمة للماضي الإسلامي، تبين أن أغلبيتهم تحبذ التركيز على العبرة التاريخية. وتدنَّت نسبة الموافقين في كافة الأسئلة التي طُرحت بخصوص التعاطي مع الماضي، وكشفت النتائج عن ميل واضح لدى عينة البحث لنبذ فكرة تقديس الماضي واعتباره خاليًا من العيوب واختزاله في مجرد شخصيات عبقرية، فضلًا عن رفض الأغلبية لفكرة عدم الخوض في الماضي أو المفاصلة معه، وكذا قراءته من مدخل استشراقي أو تراثي أو مذهبي.

ز - توجهات الأئمة إزاء قضايا المرأة:

فيما يتعلق برؤية مفردات عينة البحث لقضايا المرأة بوصفها واحدة من أهم محاور الجدل المعاصر بخصوص حقوق الإنسان والإصلاح السياسي والمجتمعي، جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (٢٩): توجهات الأئمة إزاء قضايا المرأة

التوجه	استبعاد	موافقة	التوجه	استبعاد	موافقة	أساليب التفعيل
من الأفضل الاهتمام المباشر بقضايا المرأة في المقررات الدراسية بكل المراحل	١٩	٣	الأئمة يهتمون بالصحافة النسوية الإسلامية	١٨	٤	اقترح خمسة فقط الأساليب التالية: - الاطلاع الصحافة النسوية والرد عليها سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية. - تفعيل حديث الرسول (خيركم خيركم لأهله). - التوجيه الإسلامي. - متابعة قضايا المرأة على الإنترنت، وفي المؤتمرات النسوية. - القيام بزيارات وعقد ندوات في المؤسسات النسوية حول قضايا المرأة.
الأفضل الاهتمام بقضايا المرأة في الكتب الدراسية بشكل غير مباشر	١٤	٨	الأئمة يهتمون بالصحافة النسوية العلمانية	١٨	٤	
الأفضل عدم الاهتمام بقضايا المرأة في الكتب الدراسية مطلقًا	١٤	٨	لتعليم المرأة آثارٌ سياسية	١٧	٥	
أعتمد في خطابي على مصادر تهتم بالمرأة بشكل مباشر	١٤	٨	للحجاب مضمون سياسي	٢٠	٢	
أعتمد في خطابي على مصادر تهتم بالمرأة بشكل غير مباشر	١١	١١	المسجد يجسّد الآن المساواة بين المرأة والرجل	١٢	١٠	
لا تهتم مصادر خطابي بالمرأة مطلقًا	٢٢	-	دور الأئمة تجاه المرأة يختلف في حالة السلم، عنه في حالة الحرب	١٢	١٠	
العلاقة جيدة بين الأئمة والمنظمات النسوية في وضعها الراهن	٢٠	٢	إنصاف المرأة، يختلف عن تمكينها	١١	١١	
ينبغي تحسين العلاقة بين الأئمة والمنظمات النسوية	١٨	٤				

ومن الملاحظ أن نصف العينة على الأقل استبعد الاهتمام بقضايا المرأة، وبعلاقتها بعملية تأهيل الأئمة، وطبيعة خطابهم، فضلًا عن الانفتاح على المنظمات النسوية الأهلية. واتضح

من النتائج أن معظم مفردات العينة، ترى أن المقررات الدراسية مقلة في الاهتمام بقضايا المرأة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن خطاب الأئمة لا يعتمد على مصادر مباشرة بهذا الصدد في الغالب، وأن العلاقة متدنية بين الأئمة والمنظمات النسوية والصحافة النسوية بكل توجهاتها. والغريب أن معظم مفردات العينة لا ترى بأسًا من بقاء الحال على ما هو عليه، رغم أن معظمها رأى أن المسجد لا يجسد حاليًّا المساواة بين المرأة والرجل. وكشفت النتائج أيضًا عن غياب الوعي بحقيقة أن ما يواجه المرأة من مشكلات في حالة السلم والاستقرار، يختلف عما يواجهها في حالات الحروب الأهلية وفي المناطق التي تشهد عنفًا. وجاءت الأساليب المقترحة للقلة التي رأت تفعيل العلاقة بين أئمة المساجد والمؤسسات النسوية بالغة التعميم.

ح - النظام المفضل للحلقات المسجدية:

يستطلع هذا المحور رؤى عينة البحث لمسألة استعادة الحلقات المسجدية، وأطر تنظيمها وتحديثها. وجاءت نتائج الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٣٠): النظام المفضل للحلقات المسجدية

النظام المفضل للحلقات المسجدية	أوافق	لا أوافق	مراتب أساليب الحلقات						
			١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
من المفضل استعادة الحلقات المسجدية	١٨	٤	-	-	-	-	-	-	-
من المفضل تعميم الحلقات المسجدية	٩	١٣	-	-	-	-	-	-	-
من المفضل اقتصار الحلقات المسجدية على المسجد الجامع	٥	١٧	-	-	-	-	-	-	-
لإمام المسجد دور إشرافي فقط على الحلقات المسجدية	١١	١١	-	-	-	-	-	-	-
اتخاذ الحلقة المسجدية شكل المحاضرة	١٥	٧	٩	٢	١	١	٢	-	-
اتخاذ الحلقة المسجدية نمط القراءة على شيخ	١٢	١٠	٨	٣	١	-	-	-	-
اتخاذ الحلقة المسجدية نمط المناظرة العلمية	٩	١٣	٢	-	٤	-	١	٢	-
من الأفضل تنظيم حلقات مسجدية عامة	١٣	٩	٣	٣	١	٦	-	-	-
من الأفضل تنظيم حلقات مسجدية متخصصة	١٠	١٢	٣	٢	-	-	٥	-	-
يمكن أن تأخذ الحلقة بنمط المحاكاة والمباراة العلمية	٥	١٧	-	-	٢	-	-	٣	-
يمكن أن تأخذ الحلقة بأسلوب التدريب الذاتي	٦	١٦	-	-	-	٢	-	-	٤
استخدام وسائل التدريس التقليدية في الحلقات المسجدية	٢	٢٠	-	-	-	-	-	-	-
استخدام وسائل التدريس الحديثة في الحلقات المسجدية	٩	١٣	-	-	-	-	-	-	-
يمكن أن تأخذ الحلقة بأساليب أخرى (رجاء ذكرها)	-	-	-	-	-	-	-	-	-

ويتضح من نتائج المعطيات الواردة، في هذا الجدول، أن أغلبية مفردات العينة ترى وجوب استعادة الحلقات المسجدية. إلا أن الغريب هنا، أن الأغلبية أيضًا لا ترى تعميم هذه الحلقات، ولا ترى اقتصارها على المسجد الجامع، في آنٍ واحد، كما أنها منقسمة بشأن حدود دور الإمام في توجيهها. وبالمثل، فإن معظم مفردات العينة لم توافق لا على وسائط التدريس الحديثة، ولا التقليدية، ولم تقترح بديلًا ثالثًا، من قبيل المزاوجة بينهما. وذكر مبحوث واحد فقط أنه يمكن قصر هذه الحلقات على المسجد الجامع في حالة الضرورة وعدم كفاية القائمين على شأنها. وأظهرت العينة تفضيلها لوسائط التدريس الحديثة، بالقياس لوسائط التدريس التقليدية، رغم أن مجموع الاستجابات تمثل نصف العينة فقط.

ط - سبل التناغم بين رسالة المساجد وضبط محتوى خطاب الأئمة:

يبحث هذا المحور في آليات التناغم والضبط ذات الصلة برسالة المسجد وخطاب الأئمة. وجاءت الإجابات على النحو التالي:

جدول رقم (٣١): سبل التناغم بين رسالة المساجد وضبط محتوى خطاب الأئمة

آليات التناغم والضبط	أوافق	لا أوافق	آليات التناغم والضبط	أوافق	لا أوافق
التنسيق بين المساجد بواسطة مجلس عالمي للمساجد	٥	١٧	رقابة نظراء الإمام	٩	١٣
التنسيق بين المساجد بواسطة الجامع الأزهر	١٣	٩	رقابة أرباب الأسر	١	٢١
التنسيق بين المساجد بواسطة الأوقاف	٤	١٨	رقابة رجال التربية والتعليم	٥	١٧
التنسيق بين المساجد بواسطة الجمعية الشرعية	٦	١٦	رقابة الإعلام	٤	١٨
التنسيق بين المساجد بواسطة المرشد العام للإخوان المسلمين	٤	١٨	صندوق اقتراحات يوضع بالمسجد	١١	١١
كل إمام مسجد يحدد دوره وأسلوبه منفردًا	٣	١٩	إفادات غير رسمية لتوجيه الأئمة	١	٢١
توجيهات من الأزهر والأوقاف مع حرية اختيار الأسلوب	-	٢٢	تقارير تصحيحية مباشرة	٢	٢٠
بدائل أخرى للتنسيق	-	-	تقارير تصحيحية غير مباشرة	٣	١٩
ضبط محتوى الخطاب بواسطة رواد المسجد	٢	٢٠	طرح القضايا الخلافية للنقاش والمناظرة	٦	١٦
ضبط محتوى الخطاب بضوابط ذاتية يحددها كل إمام مسجد	٣	١٩	تقارير رسمية من الأزهر حول أداء الإمام	١٠	١٢
رقابة الأزهر على المساجد	١٤	٨	تقارير رسمية من الأوقاف	٤	١٨

آليات التناغم والضبط	أوافق	لا أوافق	آليات التناغم والضبط	أوافق	لا أوافق
رقابة الأوقاف على المساجد	٥	١٧	أساليب رقابية أخرى (تذكر)	–	–
رقابة المحليات على المساجد	–	٢٢			

ويتضح من بيانات الجدول السابق، أن الأئمة يفضلون الأزهر سواء كمنسق، أو كرقيب على الأداء على كافة الأُطُر الأخرى. إلا أن النتائج تبين أن نسبة من يوافقون على قيام الجمعية الشرعية بالتنسيق تفوق نسبة من يرغبون في تولي الأوقاف وكذا المرشد العام للإخوان تلك المهمة. ومن اللافت للنظر، التساوي في وزن الأوقاف والإخوان المسلمين، مع الوضع في الحسبان أن أغلبية العينة تستبعد الدور التنسيقي لهما. وتظهر النتائج أيضًا، رفضًا كاملًا لرقابة المحليات، ورفضًا شديدًا في ذات الوقت لرقابة النظراء ورقابة الأوقاف والشركاء الآخرين في عملية التنشئة. وتظهر النتائج قبولًا نسبيًّا للتقارير الرسمية من الأزهر كاختيار يلي مباشرة أسلوب الرقابة بمجرد وجود صندوق للاقتراحات كتوجيه غير مباشر لأئمة المساجد. وأيد ثلاثة أفراد فقط الجمع بين تقارير رسمية من الأزهر والأوقاف كأسلوب للرقابة، بينما رأى فرد واحد أن تتولى مهمة الرقابة لجنة من العلماء تتابع أداء الإمام وخطبه بشكل سري. ويتضح من النتائج أيضًا أن هناك ميلًا لمساجد الجمعية الشرعية يفوق نظيره بالنسبة لمساجد الإخوان المسلمين، وهناك تفضيل أيضًا لتفضيل رقابة التربويين ورفاق الدور بالمقارنة برقابة الإعلاميين.

ي – أساليب تعزيز الأئمة للسلوكيات الإسلامية المرغوبة:

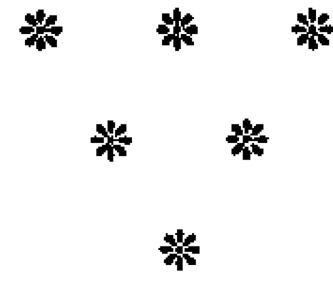
غاية البحث هنا هي التعرف على طرق تعزيز السلوكيات الإسلامية، وأهم قضاياها، ودور أئمة المساجد في هذا الصدد. وكشفت الدراسة عن النتائج التالية:

جدول رقم (٣٢): أساليب تعزيز الأئمة للسلوكيات الإسلامية

طرائق التعزيز وقضاياه	أوافق	لا أوافق	أساليب مقترحة للتعزيز من الموافقين عليه
التربية بالقدوة	٢	٢٠	نماذج للقدوة من التاريخ – الإمام نفسه كقدوة
تفريغ طاقة الشباب في تجسيد مقاصد الشريعة	٢	٢٠	تفريغ الطاقات في مهارات مرغوب في اكتسابها
مساعدة الأسرة في التربية الإسلامية للنشء	٢	٢٠	التوجيه الأسري المباشر
القيام بدور مباشر في تنشئة الأطفال	–	٢٢	توعية الآباء قبل تربية الأبناء
القيام بدور غير مباشر في تنشئة الأطفال	٥	١٧	– – – – – –

طرائق التعزيز وقضاياه	أوافق	لا أوافق	أساليب مقترحة للتعزيز من الموافقين عليه
الجمع بين الدور المباشر وغير المباشر في تنشئة الأطفال	١٠	١٢	------
تعليل الاختيار لأحد الأساليب الثلاثة السابقة	٢	-	------
التعريف بقيم التنشئة الإنسانية	٤	١٨	التركيز على قيم الأمانة والصدق والحب - القيم والعمران والتزكية
مناقشة القضايا العامة في خطبة الجمعة	٨	١٤	------
أهم القضايا التي يجب التركيز عليها في خطبة الجمعة الآن	١٠	-	الأوضاع الدولية المتردية - المخدرات - غلاء المهور - تصحيح المفاهيم - العراق ولبنان وفلسطين - القضايا المعاصرة - القضايا الاجتماعية - الحلال والحرام - الاقتصاد

وتكشف معطيات هذا الجدول عن حاجة الأئمة إلى التوعية بأساليب التنشئة السياسية. فمن الغرابة بمكان أن تتدنى نسبة الموافقين على الطرائق الواردة بهذا الجدول إلى حدٍّ لا تبلغ معه نصف العينة في أي منها، ناهيك عن سذاجة الأساليب التي طرحوها للتفعيل، والقضايا العامة التي أشاروا إليها. بل إن أحد مفردات العينة رأى وجوب عدم استحواذ القضايا العامة على خطبة الجمعة.



خَاتِمَة

العبرة المستفادة واستشراف المستقبل

كشفت هذه الدراسة، عن حاجة أئمة المساجد، إلى خطة جديدة للتأهيل للقيام بدورهم في التنشئة السياسية لأجيال الأمة. فمن طريق البحث الميداني، الذي اعتمد على عينة محدودة، تمَّ التوصل إلى مؤشرات تكفي للقول بتعرض أئمة المساجد لبيئة فقيرة للغاية في وسائل التنشئة السياسية السوية، وغنية في المقابل بالوسائل المناقضة لتلك التنشئة. وهم مفعول به وفاعل في آنٍ واحد، في حالة التيه الراهنة. فهم فقراء للغاية في مجال: الانفتاح المعرفي الموسوعي، والوعي بمتطلبات فقه الواقع وفقه النص وفقه الأولويات، والانفتاح على عملية الإصلاح السياسي لأُمَّتي الدعوة والإجابة، من مرجعية إسلامية تستوعب فضاء النسق القرآني كله، وكذا نسق السنة الصحيحة كلها، بوصفهما جملة واحدة، مضافًا إليهما موجبات الفطرة الإنسانية السوية، والحكمة المستقاة من السير في الأرض والاعتبار بالسنن الاجتماعية، واستكشاف السنن الكونية، والإبداع في أساليب التعارف والتكافل مع الجمهور المُتلقِّي في أداء رسالة المسجد في عملية التنشئة السياسية. وتكشف عناوين خطب الجمعة التي اختاروها، والكتب التي ذكروا أنها أساس تكوينهم الفكري عن الانفصام فيما بينها وبين العديد من رموز قائمة الدعاة المفضلين بالنسبة لهم، والغياب المذهل لفروض الكفاية وفقه الأمة في تحديدهم لما ينبغي أن يكون عليه الخطاب الديني.

ودون دخول في تفصيلات ليس هذا محلها، تكفي الإشارة هنا إلى أن التنشئة السياسية في المنظور الإسلامي تتعلق بعملية السعي عبر التكافل العام إلى رعاية مجموع الأوامر التكليفية الإلهية وفق الشرع الإسلامي. هي بتعبير آخر، عملية تدبير وترويض مخططة لكسب وإكساب قيم المجتمع ومعتقداته ورموزه المحددة لهُويَّته ولعلاقته بالآخر، على نحو قد يأخذ شكل التجدد التلقائي حينًا، والتربية والتجديد المخطط حينًا آخر، في مساحة زمنية تسبق فترة وجود الإنسان في بطن أمه، وتستمر إلى الحياة الآخرة، وغايتها هي: اكتساب وضعية الرشد الفردي والجماعي عبر التنشئة الذاتية، أو بفعل الغير. ولتلك التنشئة أبعاد ثلاث: بُعد معرفي يتمثل في تحصيل الفرد أو الجماعة أو الأمة لمعرفة جديدة عن ماضي الأمة وحاضرها ومستقبلها، وبُعد عاطفي يتعلق بصورة الأنا والآخر، وبُعد عقيدي محوره هو نبذ القيم السلبية، واحتضان القيم الإيجابية وانتقال تلك العمليات الثلاث من جيل إلى آخر.

والتنشئة السياسية بهذا المفهوم تشتمل على سياسة الإنسان لنفسه ولغيره، وتتسع للسياسة المطلقة والمدنية والنفسية، وتتعانق مع قواعد الحركة السياسية في المنظور الإسلامي، وفي مقدمتها توحيد وتكريم الإنسان، والربط بين الدين والسياسية، والتدبير المخطط للأمر العام. ومنهج الحركة القائم على سلامة الفطرة الإنسانية والكرامة الإسلامية، والاستخلاف المقيد، والقصور البشري، وكون الدين علاقة بين الإنسان وربِّه، لها مقتضيات تتعلق بكل مكلف تمثل الثوابت، ومقتضيات دنيوية تابعة قوامها: القيام المعاشي بمتطلبات الخلافة والتمكن في الأرض، والقوة المرهبة من مقاييس العصر، والحركة في نطاق ما لا يخالف ما نطق به الشرع(١).

ومن الملاحظ أيضًا أن تحديد حالة أئمة المساجد على النحو السالف، ليست بالأمر العارض. فمن يقرأ على سبيل المثال دراسات نُشرت من أكثر من ربع قرن، وأُعيد طبعها منذ خمس سنوات(٢) ، يدرك أننا أمام مشكلات مزمنة، أو أننا أمة من المندهشين، في عصر مدهش، يتطلع للإمام، بينما ننشغل نحن بنبش قبورنا بأيدينا، والنظر إلى الماضي، والاكتفاء عن الفعل بمجرد شعارات لا تصلح كأساس لأية برامج عمل أو للإصلاح. وفي الوقت الذي يتقارب فيه المختلفون في الثقافة والرأي والمصالح خارج العالم الإسلامي، نتقاتل نحن حول قضايا تاريخية ثانوية نتوارث الخلاف حولها، ونستهلك فيها طاقتنا الفكرية والنفسية دون أية عزيمة للنسيان أو الحسم.

وفي أوساطنا تتفاعل مدارس فكرية، تدعو إحداها إلى: الجمود على الموجود، وتصوير الجديد على أنه باطل، بدعوى أن ما صلح عليه أول الأمة هو ما سيصلح عليه آخرها. وهذه كلمة حق يراد بها باطل، حيث أنها لا تفرق بين المعنى والمبنى، وبين الوسيلة والغاية، ولا تقيم وزنًا لحقيقة أن كل زمان يحتاج إلى اجتهاد نابع من معطياته. وثمة مدرسة أخرى تدعو إلى القطيعة مع الماضي كله وتتعجل اللاحق بالغرب بكل الأساليب والتأويلات. وكلتا المدرستين تجرّنا إلى جدل عقيم، وإلى ساحة التفريط الموغر للصدور والمعطل للعقول.

---

(١) انظر: في التفصيلات: د. السيد عمر، التنشئة السياسية في منظور مدرسة المنار، مقاربة أولية، النهضة، العدد ١٨ يناير ٢٠٠٤م، ص٦٣ - ٦٤. وانظر: أيضًا د. علي الحبيبي، د. السيد عمر، مبادئ علم السياسة، القاهرة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، ٢٠٠٦م، ص١٣ - ٨٠.

(٢) انظر: دراسة قيمة في هذا الصدد: د. كمال أبو المجد، حوار لا مواجهة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م. وهو كتاب قيم يقع في قرابة ٣٠٠ صفحة، سنشير في هذه الخاتمة إلى العديد من أفكاره التي لا تزال تمثل استحقاقات على الأمة حتى الآن.

ولا تزال الأمة بحاجة إلى مشروع حضاري تستعيد به هُويَّتها وقيمها الإسلامية، وتستعيد فقه الجملة الإسلامية على حدِّ قول الرافعي(١)، الذي يتحدث بلغة إيمانية جديدة تنتفي معها الثنائيات التقليدية الموهومة التي لا تزال تشغل الفكر الإسلامي، وتعوق انطلاقه، كثنائية العقل والنقل، والتخلص من الكبائر الأربع المعاصرة: تغييب العقل بما يترتب على ذلك من انتشار الخرافة وقصور المعرفة وفساد منهج التفكير، وقلة الاحتفاء بحرية الإنسان، وفساد ذات البين، وإسقاط قيمة العمل من أجل التمكين والعزة في الأرض.

وتحتاج الأمة، لتستعيد فطرتها السوية، وتتأهل للإقلاع الحضاري، للقيام بدورها كخير أمة أُخرجت للناس، من جديد إلى خطاب يؤدي إلى حسم القضايا المعلقة المزمنة، التي تستهلك طاقة الأمة، وتُلقي بظلالها على سلوكياتها السياسية. ومن هذه القضايا: حسم العلاقة بين الدين والسياسة، بوصف ذلك مفتاحًا لا بد منه لحسم عشرات القضايا الأخرى. وحل هذه القضية لا يمكن أن يتم إلا بالجمع بين صحيح النقل، وصريح العقل. وهو وحده الذي سيحسم قضية الهُويَّة، التي لن تخرج الأمة من حالة التيه، ما دامت غير محسومة.

ومن القضايا المعلقة أيضًا قضية استعادة تطبيق الشريعة الإسلامية، والطريق إلى تحقيق ذلك. فالأمة تعاني من النظرة الاختزالية لتيارات متعددة في هذا الصدد، أحدها يرى أنه لا دور للعقل في فهم النصوص، ولا في أساليب تفعيلها، ويسوي بين تحريك العقل في دائرة الفهم والتفعيل، وفي دائرة تنظيم المباح في ضوء مقاصد الشريعة، وينظر إليه على أنه بمثابة خروج عن مبدأ القدوة بالسلف الصالح، غير مكترث بحقيقة أن العقل والنقل مصدرهما واحد. وهناك في المقابل من يزعم بتاريخية النصوص، والحاجة إلى الاكتفاء بالعقل الإنساني وحده.

ومن القضايا المعلقة أيضًا قضية إمكانية تعدد الولاءات بالنسبة للفرد والجماعة المسلمة. فثمة من يرى المفاصلة بين العروبة والإسلام، أو بين الأعراق، أو حتى بين المرأة والرجل والطفل. وهناك من يختزل الولاءات في ولاء واحد للإسلام، نافيًا أن تكون هناك ولاءات فرعية تؤطِّر بذاتها أنساق الرعاية والمسؤولية والنصيحة. ويبقى البديل الأساسي الجامع بين عدة ولاءات، سقفها هو الإسلام، هو وحدَه الكفيل باحترام كرامة الإنسان، والتأسيس للتكافل في عملية التزكية والعمران في الأرض.

ومن الأمور التي يحتاجها الخطاب الديني أيضًا، التأسيس لخطاب منهجي علمي، حيث

---

(١) انظر: مصطفى صادق الرافعي: الجملة القرآنية، تصحيح وتعليق: عبد البديع القادري، بيروت: دار القادري للطباعة والنشر، ١٩٩٢م، ص٢٤ - ٢٥. فهو يرى أن من يهجر الجملة القرآنية بمثابة من يميت أجداده في الإسلام ميتة جديدة.

لم تعد الدعوة مجرد هواية وفن، وإنما بات من المتعين أن تكون علمًا يستند على أُسُس منهجية، ويستفيد من كافة العلوم التي أفرزها العقل الإنساني حتى الآن في كل المجالات، كأساس لوصف الواقع، وتحديد الأوزان النسبية لثوابته ومتغيراته، واستشراف المستقبل، فيما لو تُرك أمره لتأثير معطيات الواقع والتأثيرات الخارجية، وما تحتاج إليه الأمة لتحاشي سلبيات ذلك من جهة، وتعزيز إيجابياته من جهة أخرى، على نحو يوظف الماضي لخدمة الحاضر، ويوظفهما معًا لخدمة المستقبل.

وتحتاج الأمة أيضًا إلى التحرُّر من الخوف من الأشباح، سواء في ذلك شبح التخوف من التحول في حالة اللجوء إلى الحلِّ الإسلامي، إلى وضعية الدولة الدينية،، نتيجة الخطأ في التطبيق، وشبح التخوف من أن يؤدِّي الانفتاح على الآخر إلى الوقوع في آفة التبعية. فالتفكير المحاصر بالخوف لا ينتج إلا التشدد والإفراط والتفريط.

وتحتاج الأمة كذلك إلى التحرر من الفكر الاختزالي الذي يهرب من مستحقات الاجتهاد للواقع، بحلول من واقع تاريخي مغاير. فنحن نعاني من طرح شعارات مختزلة، لا تتأسس على إنتاج خريطة إجرائية تبين الطريق إلى ذلك، وإنما تكاد تطرح فكرة الوصول إلى السلطة أولًا، ثم التفكير آنئذٍ في مشروع سياسي للأمة. ولا يسعى من يطرحون هذه الشعارات إلى قراءتها في ضوء معطيات الواقع والسنن الكونية، وسنن قيام الأمم وهبوطها، مما يجعلها مجرد شعارات وليس برنامج عمل.

وفي المقابل يطرح بعض المتصوفة مقولة أن عِلّة الأمة هي في قلبها وليس في عقلها، وأن المخرج هو الإيغال في العبادة والزهد في الدنيا، مفارقين بذلك متطلبات وظيفة الأمة، وعلة وجود الإنسان على الأرض. وتحتاج الأمة كبديل عن هذه القراءات المختزلة إلى التأسيس للاجتهاد في الأصول وفي الفروع على نحو يكشف حقيقة الإسلام كنظام للحياة، يقدم الكليات، ويترك التفصيلات للظروف الموقفية، وينشئ علاقة تسبيح مشترك، وليس علاقة صراع بين المسلم وكل ما في الكون، ويرفض تمامًا الذهنية الانعزالية والصراعية.

ويحتاج هذا الاجتهاد إلى تفكيك المصطلحات والمفاهيم التي بُنيت في لحظات وهن الأمة، والتي أفرخت مفاهيم التكفير والتفسيق والعزلة، وفك أسر المفاهيم الإسلامية، وفي مقدمتها مفهوم الخلافة، ومفهوم الشورى، من أسر الفكر الاختزالي، الذي لا يتحرك على سبيل المثال، في نطاق تعدد البدائل والمتصلات السياسية في تحديد المستشير وطبيعته واختصاصه، وتحديد نطاق الشورى وموضوعها ومتعلقها، وإعادة تحرير مفهوم الشورى، والوصول من ذلك إلى أن متصل الشورى لا يقف عند حدّ ثنائية كونها مُلزمة أو مُعلمة.

ومن المراجعات المهمة في هذا الصدد، وجوب التمييز بين كون الفرد المجتهد مأجورًا حتى إن أخطأ، وكون خطئه يجر وبالًا على أمته. وبمعنى آخر، فإن الأمة تحتاج إلى الاجتهاد المُؤَسَّسي، حتى تكون هي المسؤولة عن الخطأ، والمتحملة لجريرته مقابل الثواب عليه. وبالمؤسسية وحدها، وبالتأسيس من جديد لاستقلالية المؤسسة الدينية، ولقدرتها على ضبط الخطاب الديني، يمكن إعادة ترتيب أولويات الأمة، وبالأخص إعادة ترتيب القيم في إطار الرؤية الكلية للإسلام، مع عدم إغفال الواقع الاجتماعي الراهن، والانفتاح على القوى السياسية الأخرى من بوابة القاسم المشترك معها، في استهداف التبعية الجديدة لكل عناصر الأمة وتياراتها السياسية، والتمكن من تشخيص أزمة الإنسان المعاصر في ظلّ الحضارة الشيئية الراهنة، التي ترتبت عليها آثار إنسانية جانبية خطيرة، على نحو يمكن معه استعادة إحساس الأمة بدورها، وإحساس أمة الدعوة بحاجتها إلى دور أمة الإجابة، على ركيزة كرامة الإنسان وحريته، واستعادة الهُويَّة الإسلامية من موقع الندية والاستقلال والتميز والانفتاح في آنٍ واحد، والتحرر من آفة التفكير المقولب الأحادي، الذي يغيب معه الإبداع والهدف، وتنتكس عمليات التصحيح الحضاري. فالأمة بحاجة إلى استعادة الوعي بنموذجها المعرفي، وبرؤيتها الكلية، وبعافيتها الفكرية التي كانت لا ترى في الرواية ما يُغني عن الدراية، ولا في اجتهاد السلف ما يمنع الاجتهاد المعاصر، ولا في صحيح المنقول ما يناقض صريح المعقول، ولا في حرية الحاكم ما ينفي حرية الأمة ومؤسسية الدعوة.

وأودُّ في نهاية هذه الدراسة الأولية، الإشارة إلى حاجة أئمة المساجد إلى الانفتاح على المدارس الفكرية الإسلامية المعاصرة، وبالأخصِّ على مدرستي حامد ربيع وإسلامية المعرفة، لامتلاك مقومات القراءة الكلية للتراث الإسلامي والإنساني، والشروع في السير من جديد على درب استعادة دورهم المحوري في التنشئة على العزة الإسلامية والأمة القطب. ومن مقتضيات هذا التحول إعادة قراءة مفكرين من أمثال: ابن القيم وابن تيمية وسيد قطب، حمل فكرهم ما لا صلة له به، واستخرجت منه بقراءات مريضة، افتراءات أنهكت المناعة الفكرية للأمة، وفتحت سُبُلًا واسعة للعبث بمقدراتها. ويكفي التمثيل لذلك بنموذج واحد في تعميق الوعي بآفاق مفهوم الكليات الإسلامية. فلقد سبقت الإشارة في هذه الدراسة مرارًا إلى ضرورة تخليص خطبة الجمعة من التفكير الجزئي، والتركيز عوضًا عن ذلك على: الكليات الفكرية الإسلامية. وفيما يلي معالم عريضة لنموذج بناه سيد قطب من سورة الفاتحة:

ويرى سيد قطب، في تأصيله للكليات الفكرية الإسلامية من فاتحة الكتاب المبين، أن الإسلام يتأسَّس على كليات مفتاحية ثلاث: العقيدة الإسلامية، التصوُّر الإسلامي، المشاعر والتوجهات. ويستخرج من فاتحة الكتاب خمس كليات فكرية فرعية تدور في رحاب تلك الكليات الجامعة الثلاث، على النحو التالي:

أولًا: كلية القراءة بسم اللَّه:

قوام هذه الكلية هو البدء من التسليم باستغراق اسم اللَّه - تعالى - لكافَّة معاني الرحمة ومجالاتها وحالاتها؛ حيث يصير حمد اللَّه هو البداية والنهاية للتصوُّر الإسلامي، وتصير الربوبية المطلقة الشاملة ركيزة للعقيدة الإسلامية في مستوى خلق الكون ورعايته والتصرُّف فيه بالإصلاح على وجه الدوام، والوعي بتوجه العوالم جميعًا إلى ربٍّ واحد دائم الرعاية لها، وتحرير أمر العقيدة من تيه العقائد والتصوُّرات والأساطير والفلسفات والأوهام، بالتحديد الدقيق لعلاقة الخالق بالمخلوق، والإتيان بالقول الفصل في ذات اللَّه وصفاته، وفي أسس تحرير الضمير البشري.

ثانيًا: كلية الاعتقاد بالآخرة:

تتجاوز هذه الكلية نقطة الإقرار بألوهية اللَّه - تعالى - وبكونه فاطر السموات والأرض، إلى الاعتقاد بيوم الحساب. وتؤدِّي هذه الكلية إلى تعليق أنظار البشر وقلوبهم بعالم آخر بعد عالم الأرض. ويؤدي ذلك إلى عدم استبداد ضرورات الأرض بهم، واستعلائهم عليها، وعدم قلقهم من فوات عائد سعيهم، حيث يصير العمل للَّه، ويصير انتظار الجزاء منه في الدنيا والآخرة. وهذه الكلية هي بمثابة نقطة فارقة بين: العبودية لتصوُّرات الأرض وموازينها، والاستعلاء على تصوُّرات الأرض بالتعلُّق بالقيم الربانية. وهي بذلك مفترق طرق بين: الإنسانية في حقيقتها العليا التي أرادها اللَّه، والصورة المُشوَّهة المنحرفة للإنسانية.

فالإنسان في ظلِّ هذه الكلية كائن مُكرَّم بدرجة لم تعرفها البشرية من قبل ولا من بعد، بنفخة من روح اللَّه، هو بها مُستخلَف حرٌّ، مسؤول مُبتلَى، مُسخَّر له كلُّ ما في الأرض، مرتبط بجنسه كُلِّه من مدخل العقيدة، عريق في نسبه، في نسق النبيين والمرسلين والأمة الواحدة، فيما لو دخل في أُمَّة الإجابة، يواجه موكبه الإنساني مواقف وأزمات وتجارب متشابهة عبر الزمان والمكان، تستدعي التعلُّق الواثق بالرجاء في نصر اللَّه، في مواجهة كافَّة دواعي الانحراف عن الفطرة، وجوده مؤسس على حكمة لا موضع فيها للمصادفة العمياء، وهذه الحكمة قد لا تتكشف للنظرة الإنسانية القصيرة، وهو أحد قوى الوجود المرتبطة

بسُنن اللَّه - تعالى - الشاملة للوجود كله، وقوته تصير سلبية المردود إن هي صادمت قوى الوجود الأخرى المُسخَّرة، وإيجابية المردود إن تناسقت معها. والإرادة الإلهية الطليقة هي التي تنشئ الأسباب والمقدمات والنتائج والآثار، وعلى المرء أن يأخذ بالأسباب. أما النتائج فيقدِّرها اللَّه تعالى. والعلاقة بين البشر محكومة بالتدافع بين الصلاح والإفساد، وبين الصلاح والإفساد والابتلاء.

والإنسان قد يرتقي في مدارج التكريم، إن هو التزم بالنهج القرآني. فهو في هذه الحالة يتلمس مكانة على مستوى ذلك التكريم، من خلال تصوُّر كُلِّي شامل للوجود وفق السنن الكونية. فيرتقي بذلك إلى مستوى التسبيح المشترك، الذي يوصله إلى التناغم مع عالم الغيب والشهادة، ويصير الموت بمثابة مرحلة على الطريق إلى الجزاء الأوفى في كون حي مُسبِّح للَّه تعالى.

أما إن هو صار على نهج الجاهلية، فإنه ينشغل باهتمامات عابثة هزيلة، تورثه الصمم عن النداء المُزكِّي له، فيهبط في درك مظلم مصادم للفطرة الصحيحة، فلا يدرك إلا عالم الشهادة وحده، ولا يدركه إلا ككون يسوده الصراع، ويعتبر الموت نهاية أمره، فيفوته خير الدنيا والآخرة.

وفي ظلِّ هذه الكلية تصير شريعة اللَّه بمثابة طرف من قانونه الكلي في الكون. فيد اللَّه حاضرة في كلِّ حادثٍ وفي كلِّ أمرٍ. ومن وجوده - تعالى - يستمد كلُّ موجود حياته. وصفاته تعالى إيجابية وفعالة وهي الإرادة المُدبِّرة والمشيئة المطلقة وراء السنن الكونية. ويد اللَّه تعمل بطريقتها الخاصَّة، التي تأبى استعجال الإنسان لها، أو اقتراحه عليها شيئًا.

والمنهج الإلهي موضوع للإنسان، وموافق للفطرة، وغايته هي أن يحيا في هذه الأرض بيسر وسعادة. والحقُّ في نهج اللَّه أصيلٌ في بناء هذا الوجود. والخيرُ والصلاح والإحسان والحق قيمٌ باقية في الأرض ما بقي منهج اللَّه فيها. فلا صلاح في الأرض إلا به.

والبشرية من صنع اللَّه، ولا تُفتح مغاليق فطرتها إلا بمفاتيح من صنعه بينها القرآن الكريم. ولا موضع للثنائيات المفتعلة. فالالتزام بمنهج اللَّه لا ينفي الحاجة إلى الإبداع الإنساني في عالم المادة، وإنما يوجهه في الاتجاه الصحيح، ويجعله عبادة. كما أنه لا أساس للفصل بين القوى الطبيعية والقيم الإيمانية. فالقيم الإيمانية سُنَن إلهية متداخلة مع القوانين الطبيعية، والواقع النفسي للناس يرتبط بالواقع الخارجي، حيث لا يغيرُ اللَّه ما بقومٍ حتىَّ يغيروا ما بأنفسهم.

ثالثًا: ميلاد التحرُّر البشري الكامل الشامل:

القاعدة المؤسسة لهذه الكلية هي قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]. فهي تحرِّرُ الإنسان من عبودية الأوهام والنظم والأوضاع والأشخاص، وتخلِّص الضمير البشري من كافَّة مظاهر الاستضعاف.

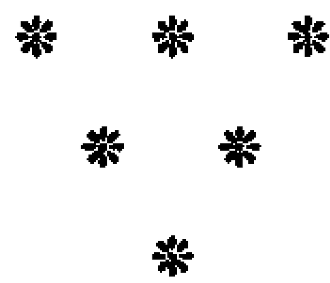
رابعًا: الموقف من القوى الإنسانية والطبيعية:

تحدِّدُ فاتحة الكتاب ما ينبغي أن يكون عليه موقف المسلم من القوى الإنسانية. فهي إن كانت مهتدية فهي جديرة بالمؤازرة وطلب الانتماء إليها، وإن كانت ضالَّة، أو مغضوبًا عليها، من اللَّه تعالى، فهي فاقدة للقوة الحقيقية، وجديرة بالهَجْر مهما بدت ضخمة في الظاهر. فالقوة التي تفقدُ الصِّلة باللَّه يَنضبُ معينُ عزَّتِها. والقوة التي تتصل باللَّه تظلُّ منتصرة، مهما قلَّ حجمها، تستمد من تلك الصلة العزة وأسباب التمكين.

أما عن علاقة المسلم بالقوى الطبيعية، فينبغي أن تتأسَّس على التعارف والصداقة، بما أن قوته وتلك القوة صادرتان من مشيئة إلهيـة واحدة، ومحكومتان بها، ومتناسقتان في الحركة والاتجاه. وهي لا تؤذي إلا من لا يتدبرها، ولا يتوجه معها إلى ربِّها وربِّه. ولا موضع هنا لمقولة: قاهر الطبيعة، وإنما لـ :علاقة الحب المتبادل والتسبيح المشترك.

خامسًا: طلب المدد من اللَّه:

جوهر هذه الكلية هو: عدم الاعتماد على الأسباب لذاتها. ويتجلَّى ذلك في دعوة اللَّه تعالى، من أجل معرفة الطريق المستقيم المُوصِل إلى مرضاة اللَّه - تعالى - ودعوته إلى التوفيق للاستقامة على ذلك الطريق، بعد معرفته، والإيمان بأن المعرفة به والاستقامة عليه، ثمرة لرحمة اللَّه تعالى وهدايته ورعايته[1].



(١) سيد قطب: مرجع سابق، ص١١ - ٢٦. ومن النماذج التي يمكن أن يهتدي بها أئمة المساجد أيضًا، التقليد الذي يسير عليه سيد قطب في بداية كل سورة من سور القرآن الكريم؛ لبيان المحور الرئيس لها، وربط السورة كلها بهذا المحور، قبل أن يبدأ في تفسيرها آية آية، وهو تقليد يطبقه أيضًا في مقاطع السورة. انظر: على سبيل المثال تحديده لمحور سورة البقرة بموقف بني إسرائيل من الدعوة الإسلامية، وربطه لهذا المحور بالهجرة، وبطبيعة القرآن الكريم وبخصال بني إسرائيل، وبسمات المتقين والمنافقين، وبأشكال الفساد في الأرض، ومعالم الخطاب القرآني في التعامل مع سلوكيات بني إسرائيل، والعبرة المستفادة منها. المرجع السابق، ص٣٨ - ١٠٠.

الإطار الرسمي
لعملية التنشئة السياسية

د. إمام حسنين خليل
خبير بالمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية

مُقَـدِّمَة

التنشئة السياسية هي أحد المحاور المهمة لعملية التنشئة الاجتماعية بشكلٍ عامّ، والتنشئة السياسية للأطفال من أهم أولويات العلوم الاجتماعية والسياسية منذ ستينيات القرن الماضي التي شهدت بداية الانتفاضات الطلابية والشبابية في أوروبا الغربية.

وموضوع التنشئة السياسية تتقاطع فيه دراسات علوم السياسة والتربية والاجتماع والنفس، ولا يمكن إغفال العلوم القانونية، حيث يتعامل القانون مع آليات التنشئة السياسية المختلفة، ويرسم أدوار كل منها وكيفية وضعها موضع التطبيق.

وهناك العديد من المؤسسات التي تلعب أدوارًا رئيسية في عملية التنشئة السياسية للطفل منها المدرسة والأسرة ودور العبادة، وجماعة الأصدقاء والإعلام، وتلك المؤسسات يختلف الباحثون في تقدير الوزن النسبي لكلٍّ منها بالنسبة للآخر، إلا أن الأمر المتَّفق عليه أن هذه المؤسسات تعمل في إطار منظومة قانونية وتوجهات سياسية تتبنَّاها النخبة الحاكمة، قد تدفع إلى تفعيل عملها في الاتجاه الإيجابي أو العكس، ومِن ثَمَّ فلا يمكن تقييم مدى كفاءة عمل هذه المؤسسات في مجال التنشئة السياسية دون الإحاطة بطبيعة وتوجهات السياسة العامَّة في الدولة، والأيديولوجيات الرسمية التي تتبنَّاها النخبة الحاكمة[1]، وانعكاس أو حدود هذه السياسات والأيديولوجيات والتي تظهر في صورة تشريعات ولوائح وقرارات تضع موضعها التطبيق الفعلي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى قراءة مضمون الإطار الرسمي - القانوني والسياسي - لعملية التنشئة السياسية للأطفال للوقوف على كيفية تعامله مع آليات ومفردات هذه العملية، وتقييم فاعلية أدائه في غرس وتعميق مفاهيم مهمة في تلك العملية مثل: المشاركة والمواطنة والانتماء والولاء، والعمل، والنظرة إلى الآخر.. إلخ، ويتفرَّع عن هذا الهدف الرئيسي جملة أهداف فرعية هي:

١ - دراسة التعامل الدستوري مع عملية التنشئة السياسية وآلياتها.

٢ - دراسة التشريعات الصادرة من البرلمان والتي تتعلَّق بمؤسسات عملية التنشئة

---

(١) أحمد ثابت: التنشئة السياسية للطفل المصري وصورة المستقبل، سلسلة بحوث سياسية، رقم ١١١، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، أكتوبر، ١٩٩٦م، ص٤.

السياسية للطفل، ومنها: قانون الطفل، وتشريعات التعليم العامّ والأزهري، وتشريعات الصحافة والإعلام (المسموع والمرئي)، وكذلك اللوائح التنفيذية لهذه التشريعات، فضلًا عن القرارات الوزارية التي تصدر تطبيقًا لتلك التشريعات، ولوائحها التنفيذية.

٣ - دراسة توجهات السياسة العامَّة للدولة إزاء عملية التنشئة السياسية من خلال دراسة بيانات رئيس الجمهورية والحكومة، وكذلك تقارير اللجان الخاصَّة لمجلس الشعب عن بيان الحكومة في الفترة من (٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٧م).

٤ - الوقوف على مدى كفاية وكفاءة الإطار القانوني والسياسي لعملية التنشئة السياسية للأطفال في ضوء ما هو مُستقر عليه في الأدبيات المُتعلِّقة بهذه العملية، وكذلك المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة.

٥ - استظهار المنظور الإسلامي لعملية التنشئة السياسية للأطفال في الإطار القانوني والسياسي الحاكم والمُطبَّق على تلك العملية حاليًّا، إن كان موجودًا، والوقوف على ما إذا كانت التشريعات والسياسات تَسِير في إطار هذا المنظور أم تنسلخ عنه.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة الإطار القانوني والسياسي لعملية التنشئة السياسية للأطفال مِن عِدَّة اعتبارات أهمها:

١ - ضرورة وجود رؤية مشتركة لعملية التنشئة السياسية نظرًا لتعدد آلياتها، الأمر الذي يفرض ضرورة وجود توجهات سياسية واضحة تجاه هذه الآليات وكيفية استخدامها لدعم هذه العملية، حيث تتم صياغة هذه التوجهات السياسية في بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك السنوي لمجلسي الشعب والشورى، وكذلك بيان رئيس الوزراء سنويًّا عن برنامج الحكومة، والذي يناقشه مجلس الشعب ويقرُّه بعد إعداد تقرير عنه من قبل لجنة خاصَّة تشكل لهذا الغرض سنويًّا، ثم تتمُّ ترجمة هذه التوجهات فعليًّا في مجموعة من التشريعات التي تتقدَّم بها الحكومة أو نواب الشعب للمجلس لمناقشتها وإقرارها، وكذلك اللوائح التنفيذية لهذه التشريعات، والقرارات الوزارية المطبقة لها، ومِن ثَمَّ يبدو الربط الطبيعي بين السياسات التي تصوغها الدولة والتشريعات التي تصدر تطبيقًا وإعمالًا لها، الأمر الذي تبرز معه أهمية دراسة هذه السياسات وتلك التشريعات بوصفها الإطار الحاكم والذي يوحِّد - أو من المفترض ذلك - الرؤى إزاء هذه العملية.

٢ - أهمية وضرورة وجود إطار مؤسَّسي ينظِّم مشاركة البشر في عملية التنمية بكافَّة جوانبها، ومنها التنمية السياسية والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعملية التنشئة السياسية، وهذا الإطار لن يكون إلا بوجود سياسات واضحة ومُحدَّدة، وتشريعات ولوائح قابلة للتطبيق السليم المستنير.

٣ - أهمية التعرف على توجهات السياسة العامة إزاء عملية التنشئة السياسية للأطفال في عصر الاقتصاد الحُرِّ، والعالم المفتوح، والدعوات لمزيد من الديمقراطية والمشاركة والحوار، وتبنِّي النظام الحاكم في مصر لعملية تعديلات دستورية وتشريعية كثيرة لم تشهدها الحياة السياسية المصرية من قبل، وما إذا كانت تلك التعديلات تضع في اعتبارها هذه العملية وآلياتها أم لا ؟!

٤ - حرص السلطة السياسية في مصر - في نظر البعض - على أن يكون التعليم بوصفه أحد أهم الآليات في عملية التنشئة السياسية في مصر مجرد أداة لإعادة إنتاج الأيديولوجيات والخطاب السياسي الرسميين مع ما يتعرض له من تغيرات وتقلبات حادَّة، وأن يكون التعليم إعادة إنتاج للقيم والمعارف والاتجاهات السائدة في المجتمع وهي في مجملها سلبية، وتحضُّ على الطاعة وكون الناس رعية وليسوا مواطنين وتوظيف النصوص الدينية بما يدعم هذه القيم السلبية[1]، الأمر الذي يفرض دراسة توجهات السلطة السياسية حول عملية التنشئة السياسية بمختلف آلياتها، وكذلك التشريعات الحاكمة لها للوقوف على فلسفة المُشرِّع فيها.

٥ - أنه على الرغم من الاتفاق حول أهمية وجود إطار مُؤسَّسي لعملية التنشئة السياسية إلا أن معظم الدراسات في هذا الموضوع تتركَّز حول الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وكذلك المدرسة والأسرة، ووسائل الإعلام وما يصدر عنها من أعمال تتعلَّق بعملية التنشئة السياسية، إلا أن العديد من الدراسات لا يتعرَّض للتشريعات الحاكمة لعمل هذه المؤسسات، ولا يدرسها دراسة مُتعمِّقة على الرغم من أن هذه التشريعات هي التي تحكم عمل هذه المؤسسات، ولا يمكن لهذه المؤسسات تجاوزها، ومِن ثَمَّ فقد تكون أحد معوقات عملها أو سببًا في تفعيل دورها في إطار هذه العملية.

٦ - ندرة الدراسات التي تتناول عملية التنشئة السياسية في الخطاب السياسي الرسمي للدولة على الرغم من أهميته؛ حيث يحدِّد سياسة الدولة في مختلف المجالات

(١) أحمد ثابت: التنشئة السياسية للطفل المصري وصورة المستقبل، المرجع السابق، ص١٣.

ويضع البرامج التنفيذية والتشريعات اللازمة لوضع هذه السياسة موضع التطبيق.

٧ - يرى البعض أن التنشئة السياسية هي مسئولية الدولة وعلى رأسها السلطة السياسية ومن الصعب تركها للمؤسسات غير الرسمية، فينبغي أن يخضع الشخص لنوع من التعليم السياسي بغرض تحقيق درجة أكبر من الارتباط بالسلطة السياسية والولاء لها والخضوع لأوامرها، كما يسعى كلُّ نظام سياسي إلى غرس القيم والاتجاهات والسلوك الملائم لبقائه واستمراره في نفوس المواطنين، وتبدأ هذه العملية منذ مرحلة الطفولة وتستمر في الكبر ودون توقف بحيث تصبح الآراء التي يحملها البالغون لا تعدو أن تكون المحصلة النهائية لعملية التنشئة السياسية في الصغر[١].

٨ - أن آليات التنشئة السياسية ترتبط بطبيعة النظام السياسي القائم؛ ففي النظم الديمقراطية تكون التنشئة لا مركزية وغير موجهة من أعلى ويكتسب المواطنون من خلالها المعرفة السياسية من مصادر متعددة قد يكون بعضها مؤيدًا للنظام وبعضها الآخر معارضًا له، أما في النظم غير الديمقراطية فتكون التنشئة مركزية وموجهة من أعلى[٢]، الأمر الذي تبرز معه أهمية دراسة توجهات السياسة العامة وتطبيقاتها كمحدِّد لآليات التنشئة السياسية، حيث تحدد هذه السياسة طبيعة نظام الحكم نظريًّا وعمليًّا.

٩ - أن القوانين هي من وجهة نظر علماء المسلمين هي مناط ضبط عمل الأمة وقوابل كل أمة تتحدد بدرجة معرفتها ومِن ثَمَّ فالقوانين تختلف من دولة إلى أخرى بل في الأمة الواحدة باختلاف درجتها في الجهالة وقدرتها على النظر، ولا قيمة عملية لقوانين لا تُراعي عقلية وطبع وحال من تُوضَع لهم وتتجنب الصرامة المُولِّدة للفتن وتتحاشى أن تكون هي بقصورها وإجمالها وغموض أساليبها بابًا للإضرار بالصالح العام والخاص والإخلال بالنظام، وأحوال الأمم بنفسها هي المشرع الحقيقي[٣]، ومِن ثَمَّ يتَّضح دراسة الإطار القانوني لعملية التنشئة السياسية للأطفال وذلك في إطار دور القانون نفسه وتأثره وتأثيره في حياة الشعوب حتى من وجهة النظر الإسلامية.

---

(١) عائشة محمد خالد: التنشئة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٩.

(٢) لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية، التقرير المبدئي حول « نحو مزيد من المشاركة الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية » غير منشور، مجلس الشورى، دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون، ٢٠٠٣م، ص٦٤ - ٦٥.

(٣) السيد عمر: التنشئة السياسية لدى مدرسة المنار، مقاربة أولية، ندوة المنار المنعقدة في القاهرة يومي ٨، ٩ أكتوبر ٢٠٠٤م، بحث غير منشور.

صعوبات الدراسة:

تجلت أبرز صعوبات هذه الدراسة على الجانب القانوني في ندوة الدراسات التي تناولت التشريعات المتعلقة بعملية التنشئة السياسية، فضلًا عن تعدُّد وتنوُّع آليات هذه العملية فمنها ما يتعلق بالمدرسة، والأسرة، ودور العبادة، والإعلام (المسموع والمقروء والمرئي)، وعلى الرغم من ذلك فمن بين هذه الآليات ما لا تحكمه تشريعات محددة فلا يوجد - حتى الآن - قانون مُوحَّد للأسرة، وإن كان توجد تشريعات تتعلَّق بالطفل ومحاكم الأسرة، والأحوال الشخصية، ومن بين هذه الآليات ما تحكمه تشريعات متناثرة مثل الإعلام والذي تحكمه جملة تشريعات لا يجمعها رباط واحد ولا فترة زمنية واحدة، ومنها ما لا يمكن دراسة تشريعات خاصَّة به إلا في إطار منظومة متكاملة مثل المدرسة فيوجد قانون للتعليم، كما يوجد قانون الطفل الذي - أيضًا - ينظم تعليمه، وكذلك يوجد التعليم العام والتعليم الأزهري ولكلٍّ منهما قانون خاصّ به، هذا فضلًا عن أن معظم التشريعات التي تحكم مؤسسات التنشئة السياسية صدرت في فترات زمنية مختلفة، اختلفت فيها التوجهات السياسية والأيديولوجيات من فترة إلى أخرى، كما أن تلك التوجهات السياسية والأيديولوجية كانت مختلفة تمامًا عما هو عليه الحال الآن.

وعلى جانب دراسة الإطار السياسي تجلَّت أهم الصعوبات في الحصول على المادة العلمية من جهة، والبحث عن مفردات عملية التنشئة السياسية فيها من جهة أخرى؛ ذلك أن الحصول على البيانات الخاصّة برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة من مصادرها الأصلية استغرق وقتًا وجهدًا بدنيًّا وماديًّا كبيرًا، فضلًا عن الحصول على تقارير اللجنة الخاصَّة المُشكَّلة لدراسة بيان الحكومة بمجلس الشعب، ذلك أن بيان رئيس الوزراء الذي يلقيه بالجلسة قد يختلف في قليل أو كثير عن البيان الأصلي الذي تمَّ إعداده، فضلًا عن أنه في السنوات الأخيرة أصبح رئيس الوزراء يلقي بيانه أمام المجلس، ثم يودع أمانة المجلس بيانًا تفصيليًّا عمَّا ورد في بيانه من برامج وأهداف عامة، أو يلحقه ببيان عمَّا تمَّ تنفيذه من سياسات وبرامج طرحها الرئيس في برنامجه الانتخابي، الأمر الذي ضاعف من صعوبة الحصول على هذه البيانات وكذلك دراستها، بالإضافة إلى أن اللجنة الخاصَّة تعدُّ تقريرًا عن برنامج الحكومة، وتلقى رئيس اللجنة الخاصة بيانًا عنه أمام المجلس تختلف - قليلًا أو كثيرًا - عن التقرير، فضلًا عن أن هناك مُلحق بالتقرير يتضمن توصيات اللجان النوعية عن البيان، وقد يصدر مُنْفصِلًا عن التقرير.

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

تتضمَّن هذه الدراسة ثلاثة مفاهيم أساسية هي: مفهوم التنشئة السياسية، مفهوم الإطار القانوني للتنشئة السياسية، مفهوم الإطار السياسي للتنشئة السياسية، **وسوف نعرض فيما يلي للمفهوم الإجرائي لكلٍّ منها في خصوص هذه الدراسة:**

١ - مفهوم التنشئة السياسية:

ليس هناك اتِّفاق على تعريف واحد للتنشئة السياسية[١]، رغم الاهتمام المتزايد من جانب مختلف فروع العلم بها، ومِن ثَمَّ تعددت التعريفات بتعدد الكُتَّاب الذين تناولوها ومن تخصُّصات متباينة، وبعض هذه التعريفات واسع يجعل منها تعبير عن اكتساب الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تتعلَّق بالإنسان كعضو في نظام سياسي واجتماعي معين وكمواطن داخله، والآخر ضيق ينظر إليها على أنها عملية تلقين مقصود للمعلومات السياسية والقيم والممارسة الفعلية عن طريق الهيئات التعليمية المسئولة عن ذلك رسميًّا[٢].

والتنشئة السياسية هي عملية دينامية؛ لأنها تتعلَّق بالقيم اكتسابًا أو تكريسًا أو تدعيمًا لما هو قائم، وهذه القيم تتَّسم بالدينامية والنسبية الثقافية[٣].

فالتنشئة السياسية هي العملية التي يتمُّ بموجبها نشر وترسيخ الاتجاهات والقيم السياسية والقيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية وهي عملية مستمرة يتعرَّض لها الإنسان طيلة حياته، وهناك علاقة وثيقة بين الثقافة السياسية لأي مجتمع وبين الطريقة التي تتمُّ بها تنشئة أبنائه؛ فالتنشئة الديمقراطية تلعب الدور الأساسي في إيجاد ثقافة تُعلي من شأن المشاركة في الشئون العامة والانفتاح على الآخر المختلف سياسيًّا أو فكريًّا أو عقائديًّا والترحيب بالحوار كوسيلة لحل الخلافات السياسية[٤].

والتنشئة السياسية في الإسلام لها ثلاثة مدارات، الأول: معرفي يتمثل في تحصيل معرفة جديدة من الماضي والحاضر والمستقبل، والثاني: عقدي يتمثل في التأثير على القيم باستعادة القيم الإيجابية ونبذ السلبية، والثالث: عاطفي يتمثل في تكريس صورة عن الذات والآخر، فالتنشئة السياسية تشمل التربية السياسية التي تشير إلى عملية التلقين والإكساب

---

(١) عبد المنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، العين، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٨م، ص٢٤٠.

(٢) عائشة محمد خالد: مرجع سابق.

(٣) كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٤٣.

(٤) لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية: مرجع سابق، ص٦٤.

والنقل المخطط للقيم والمعايير المجتمعية، سواء نقل رسمي أو غير رسمي عضوي وغير مباشر[١].

ويعرفها البعض بأنها عملية يتعلم الفرد عن طريقها أنماطًا اجتماعية بواسطة مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعد على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكيًّا ونفسيًّا[٢]، ويعرفها فريد جرينستين بأنها عملية التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وسمات الشخصية ذات الدلالة السياسية في كافَّة مراحل حياة الإنسان عن طريق المؤسسات المختلفة التي يتضمنها المجتمع[٣].

وتعدُّ التنشئة السياسية الوسيلة التي عن طريقها تنتقل الثقافة السياسية لأعضاء المجتمع، فهي عملية تعلم الحياة السياسية وهي الوسيلة التي عن طريقها تبقى الثقافة السياسية أو تتغير، ويتعلم من خلالها الأفراد أن يحترموا السلطة أم لا. ويشاركوا أم لا، وأن يتسامحوا أم لا.

والبعض يرصد اتجاهين في تعريف التنشئة السياسية - هما مُلخَّص للعديد من التعريفات الواردة في هذا الشأن:

الأول: يتَّسم بطابع سكوني ويعتبر التنشئة هي مجرد تشرب الأطفال للثقافة السياسية للمجتمع الذي ينتمون إليه.

والثاني: ذو طابع دينامي؛ حيث تعتبر التنشئة السياسية مؤشرًا على تعديل الثقافة السياسية أو بناء ثقافة جديدة في إطار جهود وخطط التنمية الشاملة لضمان تقدم المجتمع واستمراره[٤]، وهذا الاتجاه هو ما ينبغي تأييده وهو ما ننحاز إليه باعتبار التنشئة السياسية عملية تتعلق بالقيم وهي دينامية بطبيعتها، ونسبية أيضًا من الناحية الثقافية.

ونرى أن التنشئة السياسية هي العملية التي يكتسب الفرد خلالها جملة القيم والأفكار والمعارف والمعلومات والاتجاهات التي تتصل بالحياة السياسية للمجتمع الذي يعيش فيه، فهي توضِّح وتجسِّد إلى حدٍّ كبير مفردات ومقومات وقيم التنشئة الاجتماعية.

وفي خصوص هذه الدراسة يصبح المقصود بالتنشئة السياسية للأطفال مجموعة القيم والأفكار والمعارف والمعلومات والاتجاهات التي تتعلَّق بالنسق السياسي للمجتمع

---

(١) السيد عمر: مرجع سابق.

(٢) تعريف هربرت هايمان، مشار إليه في أحمد ثابت، مرجع سابق، ص٣.

(٣) الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، ١٩٦٨م.

(٤) أحمد ثابت: مرجع سابق، ص٣.

والتي يعكسها الخطاب السياسي الرسمي للدولة، وكذلك التشريعات الدستورية والعادية، والفرعية الصادرة من النخبة الحاكمة، وذلك فيما يتعلَّق بمرحلة الطفولة وخاصَّة التعليم ما قبل الجامعي، ومِن ثَمَّ سيخرج من إطارها ما يتعلق بالشباب بصفة عامَّة والتعليم الجامعي على وجه الخصوص، سواء ورد في الخطاب السياسي الرسمي أو في منظومة التشريعات، وعلى جانب آخر سيدخل فيها ما يتعلَّق بمفردات هذه العملية طالما ورد بشكل عام لا يخصُّ فئة عمرية معينة بوصفه موجهًا للأطفال والشباب والكبار على السواء.

٢ - الإطار القانوني للتنشئة السياسية للأطفال:

تتعدَّد وتتنوَّع مفردات الإطار القانوني لعملية التنشئة السياسية بشكلٍ عامّ، فهناك التشريعات المتعلقة بالتعليم والأسرة، والإعلام.. إلخ، ولكننا في خصوص هذه الدراسة سوف نُركِّز على تلك التشريعات المكتوبة التي تصدر عن السلطات المختصة بوضعها، ومِن ثَمَّ يخرج ما عدا ذلك من مصادر القاعدة القانونية مثل: العرف والمبادئ العامة للقانون. **ويقصد بالتشريعات محل الدراسة ما يلي:**

أ - الدستور المصري الحالي والصادر عام (١٩٧١م) وما أدخل عليه من تعديلات، فضلًا عما يتمُّ طرحه حاليًّا من تعديلات كبيرة شملت أكثر من (٣٢) مادة به، وسيكون التعرض للدستور هنا في حدود ما ورد به متعلقًا بالتنشئة السياسية للأطفال، وتحديده لطبيعة وأدوار آليات التنشئة السياسية المختلفة مثل: نظرته للأسرة والمدرسة ودور العبادة والإعلام والصحافة، إلخ، فضلًا عن موقف المحكمة الدستورية بخصوص تفسير تلك المواد، أو بصدد الطعن أمامها بشأن مخالفة بعض القوانين لأحكامها.

ب - التشريعات الصادرة من البرلمان سواء كانت عادية أو قوانين أساسية، أشار إليها الدستور بصدد تنظيمه لمسائل معينة على أن تصدر بقانون أو بناء على قانون، مثل: قوانين الانتخاب، ومباشرة الحقوق السياسية، ومجلس الشعب، والانتخابات الرئاسية، وكذلك اللوائح التنفيذية الخاصَّة ببعض التشريعات مثل: تشريعات التعليم العام والأزهري، وقانون الطفل.. إلخ.

وسوف يتمُّ تقسيم هذه التشريعات واللوائح والقرارات إلى مجموعات تتعلَّق كل منها بآلية أو أكثر من آليات التنشئة السياسية بالنظر إلى دورها في هذه العملية وتتمثل هذه التشريعات في الآتي: قانون الطفل رقم (١٢) لسنة (١٩٩٦م)، قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة (١٩٨١م)، واللائحة التنفيذية لكلٍّ منهما، قانون رقم (١٣) لسنة (١٩٧٩م) بإنشاء اتحاد الإذاعة والتليفزيون، والقانون رقم (٦٥) لسنة (١٩٧٥م) بإنشاء اتحاد الكُتَّاب، وقوانين

الصحافة والنشر والتشريعات المكملة لها خاصَّة القانون رقم (١٤٨) لسنة (١٩٨٠م) بشأن سلطة الصحافة، وقانون رقم (٩٦) لسنة (١٩٩٦م) بشأن تنظيم الصحافة، هذا فضلًا عن التشريعات السياسية مثل: قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون مجلس الشعب، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، وقانون الانتخابات الرئاسية.

ويخرج من هذا الإطار التشريعات النقابية مثل: تشريع نقابة الصحفيين، وكذلك القانون رقم (٨٤) لسنة (٢٠٠٤م) بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية؛ لأنها قوانين إما تتعلق بمن يمارسون المهنة والدفاع عنهم، أو بوضع نظام لمؤسسات المجتمع المدني على مختلف أشكالها، فلا صلة مباشرة لها بعملية التنشئة السياسية، وإن كان هذا لا يمنع قيام جمعيات أهلية لهذا الغرض.

وسيكون تناول هذه التشريعات وغيرها مُحدَّدًا بإطار ما تتضمَّنه من أحكام تتعلَّق بالتنشئة السياسية بوجهٍ عامٍّ، وخاصَّة ما يتعلَّق منها بالأطفال أقل من (١٨) سنة.

٣ - الإطار السياسي للتنشئة السياسية للأطفال:

تتمثَّل مفردات الإطار السياسي في هذه الدراسة **فيما يلي:**

أ - بيانات رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، حيث يعدُّ ذلك البيان التزامًا دستوريًّا سنويًّا على رئيس الجمهورية (م١٣٢)، فهو المختص دستوريًّا (م١٣٨) بوضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء، ويشرفان معًا على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور؛ حيث يحدِّدُ في هذا البيان السياسة العامَّة للدولة في مختلف المجالات، ويُحدِّد فيه ملامح عمل الحكومة وأولويات العمل الوطني خلال عام، وذلك في الفترة من (٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٧م).

ب - بيانات رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة والذي يحدِّدُ في كلٍّ منها خطَّة عمل الحكومة خلال عام مقبل، ومن خلال هذا البيان يتمُّ وضع البرامج والخطط الكفيلة بوضع السياسة العامَّة التي صاغها بيان رئيس الجمهورية موضع التنفيذ، حيث يمكن لأعضاء مجلس الشعب محاسبة الحكومة في ضوء هذه البرامج والخطط، وذلك أيضًا في الفترة من (٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٧م).

جـ - تشارك السلطة التشريعية في السياسة العامة للدولة من خلال التزامها بمناقشة بيانات رئيس مجلس الوزراء السنوية عن برنامج الحكومة، حيث يلتزم مجلس الشعب بتشكيل لجنة خاصَّة لدراسة بيانات رئيس مجلس الوزراء وإعداد تقرير عنه يعرض على

المجلس ويخضع للمناقشة المستفيضة من جانب مختلف النواب على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية وصفاتهم الانتخابية ودوائرهم، ومِن ثَمَّ يكون فرصة لمناقشة سياسات وبرامج وخطط الحكومة في كافَّة المجالات، وسوف تخضع هذه التقارير للجان الخاصَّة للتحليل خلال الفترة ذاتها من (٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٧م).

ويرجع اختيار هذه الفترة إلى أنها توافق بداية ألفية جديدة تشكل فيها أول مجلس تشريعي في مصر في إطار إشراف قضائي كامل على الانتخابات طبقًا لنصوص الدستور والقانون من الناحية النظرية، فضلًا عمَّا شهدته هذه المرحلة من تعديل دستوري للمادة (٧٦) من الدستور - على الرغم مما اعتراه مِن قصور كبير - لتجعل اختيار رئيس الجمهورية - ولأول مرة في مصر - يتم بالانتخاب من بين أكثر من مرشح، ومن الناحية الاقتصادية شهدت هذه الفترة تسارعًا نحو الخصخصة والاتجاه نحو السوق الحر، وحمل الخطاب السياسي الرسمي ما يفيد التحول من مرحلة المعاناة إلى جني ثمار الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه حدثت أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة والتي اعترف بها الخطاب السياسي الرسمي في غير مرَّة، وما حملته هذه الأحداث من ظهور الدعوات الغربية لمزيد من الديمقراطية، والمشاركة وحرية الرأي في دول كثيرة ومنها مصر، ومحاولة تدخلها في بعض السياسات مثل سياسات التعليم بتعديل المناهج بدعوى تطويرها.

وعلى صعيد آخر صدرت عِدَّة تشريعات تدعم الاتجاه نحو التحرُّر الاقتصادي وتعطي ضمانات وحوافز للمستثمرين بشكلٍ مستمرٍّ ومتواتر، الأمر الذي انعكس على الحياة الاجتماعية للمواطن فارتفعت الأسعار وزادت معدلات البطالة وظهر في الخطاب السياسي الرسمي مصطلحات مثل: « محدودي الدخل »، و « الفئات الأشد فقرًا » و « المعوزين » وأنشئت وزارة خاصَّة لذلك هي وزارة التضامن الاجتماعي، فأين كانت التنشئة السياسية من هذا كله، سواء في الخطاب السياسي الرسمي أو في التشريعات التي صدرت أو في التعديلات الدستورية التي أُدْخِلت أو المطروحة حاليًّا.

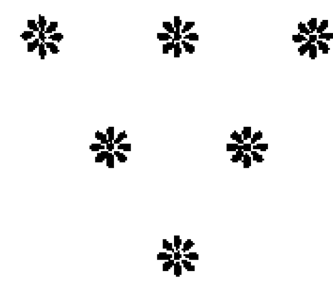
وهل من المتوقع أن يتمَّ إجراء جملة تعديلات تشريعية للقوانين القائمة الفاعلة في عملية التنشئة السياسية: لتتوافق مع طبيعة المرحلة الراهنة؟! أم أن القوانين الحالية كافية بذاتها، أم أن السياسة العامَّة في اتجاه والتشريعات في اتجاه آخر؟! هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة.

تقسيم الدراسة:

سوف تتم دراسة الإطار الرسمي للتنشئة السياسية للأطفال من خلال فصلين:

الفصل الأول: الإطار السياسي لعملية التنشئة السياسية للأطفال.

الفصل الثاني: الإطار التشريعي لعملية التنشئة السياسية للأطفال.



الفَصْلُ الأَوَّلُ

الإطار السياسي لعملية التنشئة السياسية للأطفال

مقدمة:

السياسة العامة للدولة يضعها رئيس الجمهورية، بوصفه يتولَّى السلطة التنفيذية، وذلك بالاشتراك مع مجلس الوزراء، ويشرفان معًا على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور (م١٣٧ و ١٣٨ من الدستور).

ويتولَّى مجلس الشعب سلطة إقرار السياسة العامَّة للدولة والتي يحدِّدُها بيان رئيس الجمهورية - الذي يلتزم بإلقاءه - أمام مجلس الشعب في اجتماع مشترك مع مجلس الشورى في بداية كلِّ دور انعقاد، ثم يعقب ذلك بيان رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب عن برنامج الحكومة خلال عام مقبل، والذي يتضمَّن برامج تفصيلية لوضع السياسة العامة موضع التطبيق بوصف الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة (م١٥٣ من الدستور) وعقب إلقاء بيان الحكومة يأتي دور مجلس الشعب في مناقشة وإقرار السياسة العامة للدولة، من خلال تشكيل لجنة خاصَّة تتولَّى دراسة بيان الحكومة وإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس لمناقشته؛ حيث تكون هذه المناقشة فرصة لمختلف التيارات السياسية داخل المجلس لمناقشة كافَّة الموضوعات سواء وردت في البيان أم لا، وسواء أشار إليها تقرير اللجنة الخاصَّة أم لا.

وعلى ذلك فإن وضع وإقرار السياسة العامَّة للدولة من اختصاص كلٍّ من السلطتين التشريعية والتنفيذية معًا، الأمر الذي يستلزم دراسة كل من بيانات رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك، وبيانات رئيس الوزراء عن برامج الحكومة أمام مجلس الشعب، وكذلك تقارير اللجنة الخاصَّة التي تُشكِّل دراسة بيان رئيس مجلس الوزراء، وذلك للوقوف على الإطار السياسي الحاكم لعملية التنشئة السياسية للأطفال.

ولا يمكن الوقوف على السياسة العامَّة للدولة - كذلك - دون دراسة تقارير اللجان النوعية بمجلس الشعب والتي تعدُّ كلٌّ منها تقريرًا منفردًا عمَّا جاء في بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة مما يدخل في اختصاصها، وإما أن يدخل هذا التقرير في صلب تقرير اللجنة الخاصَّة وتعتبره الأخيرة جزء لا يتجزأُ منه، وإما أن ترد تقارير اللجان النوعية في ملحق خاصّ بتقرير اللجنة الخاصَّة ولا يشير تقرير الأخيرة إلى أن تلك التقارير جزءًا منه،

ويأتي دور اللجان النوعية في هذا الصدد استنادًا إلى أن مجلس الشعب عقب إلقاء رئيس الوزراء لبيانه يحيل هذا البيان إلى اللجنة الخاصَّة لدراسته وكذلك يحيله إلى اللجان النوعية كلٌّ فيما يخصُّها ومِن ثَمَّ فهي ملزمة بدراسة هذا البيان.

وعلى هذا يتحدَّدُ نطاق الدراسة في هذا الفصل في مجموعة من الوثائق هي:

١ - بيانات رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧م).

٢ - بيانات رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة أمام مجلس الشعب من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧م).

٣ - تقارير اللجنة الخاصَّة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧م).

٤ - تقارير اللجان النوعية بمجلس الشعب ذات الصلة بموضوع التنشئة السياسية وعمَّا ورد في بيان الحكومة ويدخل في اختصاصها من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧م)، وهذه اللجان هي: لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، لجنة التعليم والبحث العلمي، لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف، لجنة الشباب، ولجنة حقوق الإنسان.

والوثائق المشار إليها يجدر ملاحظة أنها مرتبة بحسب موعد إلقاء أو إعداد كل منها، فمع بداية دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب قبل يوم الخميس الثاني من شهر نوفمبر يُلقي رئيس الجمهورية بيانه كل عام (م١٠١ من الدستور)، ثم يعقب ذلك في شهر ديسمبر - غالبًا - أو يناير على الأكثر إلقاء رئيس الوزراء لبيانه عن برنامج الحكومة، والذي تشكل لدراسته اللجنة الخاصَّة التي تعرض تقريرها للمناقشة - عادة - في شهر فبراير من العام التالي، ويكون مع هذا تقارير اللجان النوعية.

كما تجدر ملاحظة أن هذه البيانات والتقارير تكون عن خطة عمل لعام مقبل وليس عن عام مضى.

خطة الدراسة:

تمَّ تجميع البيانات والتقارير السابق الإشارة إليها وملاحقها وعمل قراءة في مضمون كلٍّ منها للوقوف على مدى اهتمامها بموضوع التنشئة السياسية عمومًا وللأطفال بصفة خاصَّة، وطريقة وأسلوب هذا الاهتمام وسياقه، وقد اتَّسم البحث فيها ببعض الصعوبة بالنظر إلى أن بعض بيانات رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة قد يكون لها ثلاثة مصادر؛ أولها:

هو البيان الذي يلقيه في الجلسة وتثبته مضبطة الجلسة وثانيها: البيان المطبوع الذي يتم توزيعه على الأعضاء في الجلسة أو يودع أمانة المجلس، وثالثها: البيان الذي تنشره هيئات أخرى من الهيئة العامة للاستعلامات، كما أن هناك ملاحق للبيانات بعضها يتضمَّن انجازات الحكومة خلال عام مضى أو يتضمَّن برامج تفصيلية للإستراتيجيات التي أشار إليها البيان، أو يتضمَّن ما تحقَّق من البرنامج الانتخابي للرئيس خلال عام أو اثنين.

وبالنسبة لتقارير اللجنة الخاصَّة المُشكَّلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة فهناك التقرير المطبوع الذي يوزَّع على الأعضاء قبل الجلسة لمناقشته، وهناك التقرير الذي يتلوه رئيس اللجنة الخاصَّة في الجلسة، وعادة يكون مختصرًا شاملًا النقاط الأساسية دون الدخول في تفصيلات، كما أن هناك تقارير اللجان النوعية للمجلس وعددها كان ثماني عشرة لجنة ثم أضيف إليها لجنة حقوق الإنسان، وهذه التقارير إما أن ترد مع تقرير اللجنة الخاصَّة ويشير إليها التقرير ويتبنى كلَّ ما ورد بها من توصيات، وإما أن تصدر في ملحق خاص بالتقرير الأصلي ولا يشير إليها الأخير.

وإزاء هذا التعدد في المصادر لكلِّ بيانٍ أو تقريرٍ فقد اعتمدنا في التحليل على البيانات التفصيلية لرئيس مجلس الوزراء، وكذلك تمت دراسة ما ألحق بها من برامج تفصيلية أو تقارير عن إنجازات أيضًا، وبالنسبة لدراسة تقارير اللجنة الخاصَّة فقد اعتمدنا - بالأساس - على التقرير المطبوع المفصل الذي يوُزَّع على الأعضاء قبل بدء مناقشته وليس البيان الذي يلقيه رئيس اللجنة بالجلسة عن التقرير نظرًا لكونه مختصرًا.

وبالنسبة لتقارير اللجان النوعية فقد اقتصرنا على دراسة تقارير اللجان التي يدخل ضمن اختصاصها المؤسسات الفاعلة في عملية التنشئة السياسية وهي لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، ولجنة التعليم والبحث العلمي، ولجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف ولجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ولجنة حقوق الإنسان ولجنة الشباب.

وقد كانت أمامنا صعوبة أخرى في طريقة دراسة هذه الوثائق التي تزيد عن ثلاثين بيان وتقرير؛ فهل تتم دراستها بشكل زمني وتتبع التطورات بها من عام إلى آخر، أم هل تتم دراسة كل نوع منها على حِدة في صورة مُجمَّعة؛ أي بيانات رئيس الجمهورية ثم بيانات رئيس مجلس الوزراء.. وهكذا، أم يتمُّ تقسيمهم إلى مجموعتين الأولى: تضم بيانات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بوصفهما الحكومة، والثانية: تضم تقارير اللجنة الخاصَّة واللجان النوعية بوصفهم يمثلون مجلس الشعب المختص بإقرار السياسة العامَّة للدولة.

وقد آثرنا اتباع منهج موضوعي والذي اعتمد على النظر إلى عملية التنشئة السياسية على أنها عملية دينامية تشارك فيها العديد من المؤسسات، ومِن ثَمَّ سيتم تقسيم هذا الفصل إلى عِدَّة محاور يضمُّ كلٌّ منها أحد مؤسسات التنشئة السياسية للوقوف على السياسة العامَّة للدولة، حكومية أو شعبية، بشأن هذه المؤسسة ودورها في عملية التنشئة السياسية لمعرفة ما إذا كان هناك إدراك حقيقي لهذا الدور أم لا، وفي أي اتجاه جاء هذا الإدراك وما هي الأساليب المتبعة لتحقيق عملية التنشئة السياسية من خلال تلك المؤسسة.

وقد اتَّضح من قراءة مضمون الوثائق أن المؤسسات الفاعلة في عملية التنشئة السياسية يمكن تقسيمها من وجهة نظرنا إلى ثلاثة أقسام: هي: الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، المؤسسة التعليمية، والمؤسسة الإعلامية والثقافية.

ولكن قبل ذلك ينبغي أن نعرض لبعض قيم التنشئة السياسية التي يتضمَّنها الخطاب السياسي الحكومي - رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء - مثل: التعددية والمشاركة وحرية الرأي واحترام الآخر والمساواة. **ومِن ثَمَّ سنُقسِّم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي:**

المَبحَثُ الأَوَّلُ

قيم التنشئة السياسية في الخطاب السياسي الحكومي

من قراءة مضمون الخطاب السياسي الحكومي - رئاسي ووزاري - يتَّضح أن الحكومة تجعل من ضمن الإستراتيجيات الملزمة لها مزيدًا من الحوار مع المخالفين في الرأي والمجتهدين والراغبين في المشاركة بالقول والعمل، ومزيدًا من الاحترام والشفافية للباحثين عن الحقائق، ولكنها تربط حب الوطن بحبِّ الزعيم (رئيس الجمهورية) في ذات الوقت[1].

وكأن قيمة الوطن أصبحت مزيجًا من الولاء للوطن والولاء لرئيس الدولة.

بل يرى هذا الخطاب أن تعميق المسار الديمقراطي رهن بتوسيع قاعدة المشاركة ولا يعتبرها مجرد شعار دون اجتهاد في تنظيم وتقنين ووسائل تطبيقية، ويعتبر ذلك مسئولية يتحمَّلها كلُّ مواطن وكافَّة مؤسسات المجتمع المصري المؤهَّلة للمشاركة في تطوير الجهد الوطني وتعظيم عائده، ويطالب المثقفين وسكان الحضر بمزيد من الاهتمام بالمشاركة؛ لأن الديمقراطية تفتح باب المشاركة أمام الجميع[2].

---

(١) بيان د. عاطف عبيد عن برنامج الحكومة، ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م.

(٢) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٠م.

ويلاحظ أن الدعوات إلى المشاركة والحوار والاستماع للرأي الآخر تزداد بصورة واضحة إبان الانتخابات البرلمانية، أو عند قرب التجديد للفترات الرئاسية، وقد كان هذا واضحًا في بيان الحكومة حتى بداية عام (٢٠٠١م) لمجلس الشعب الجديد، حيث اعتبرت الحكومة الاستماع لكلِّ رأي والاحترام الكامل لحرية الاختلاف في الرأي وفي الرؤى والحلول وإجراء الحوار تِلو الآخر حول القوانين، والترحيب وبلا حدود بكلِّ نقد أو انتقاد والالتزام بالردِّ الهادئ والحُجَّة القاطعة أو البيِّنة المؤكَّدة - اعتبر ذلك - من ثوابت عملها[١].

وقد ظهر جليًّا في بيانات رئيس الجمهورية في الفترة من (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥م) التركيز على قيم المشاركة والحوار مع الآخر، وذلك - فيما يبدو - تمهيدًا لما كان مزمعًا القيام به من تعديل المادة (٧٦) من الدستور لتهيئة المشاركة السياسية لها، وكذلك استجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م)، ومِن ثَمَّ فقد اعتبر الخطاب السياسي أن أبرز التحديات الداخلية وأولها وأهمّها في نفس الوقت توسيع رقعة المشاركة الشعبية لكافَّة فئات المجتمع في العمل الوطني على نحو يعمق من جذور الديمقراطية والحرية ويضمن تفعيل الحياة الحزبية وتطويرها ويكفل التواصل والتلاحم مع القواعد الشعبية العريضة في أُطُر مؤسسية تقوم على العدالة والمساواة والكفاءة كأساس لتقييم العمل الفردي والحزبي الطموح، ويحاول الخطاب أن يجعل من هذه المبادئ نظامًا تبناه منذ البداية فيذكر بما كان عليه الحال عند بدء فترة الحكم والجهود المبذولة لدعم الديمقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية الحزبية وتدعيم أسس حرية الكلمة والفكر والتعبير وتعزيز سيادة القانون، كما يؤكِّد على ارتباط الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي لضمان مجتمع مفتوح يناقش ويراقب ويُصحِّح في إطار مشاركة واسعة تضمُّ جميع فئاته وكافَّة طوائفه[٢].

ثم يعود الخطاب ويؤكِّد على ما قامت به الحكومة من خلق مناخ ديمقراطي يضع المواطنة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير عن الرأي كحقوق أساسية تكفل المساواة التامَّة بين أبناء الوطن وتضمن لهم ممارسة كل الحقوق الدينية والسياسية التي يكفلها الدستور والقانون في إطار من الحرية والشرعية، كما يعتبر سيادة القانون كمنهج أساسي للعمل الوطني هي دعم لمسيرة الإصلاح السياسي والديمقراطية، وترسيخ لمفهوم دولة المؤسسات،

---

(١) بيان د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء، عن برنامج الحكومة، مضبطة الجلسة ١٦، ٢٢/ ١/ ٢٠٠١م.

(٢) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ١٦/ ١١/ ٢٠٠٢م.

من خلال الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات[١]، ثم يأتي بيان الحكومة في نفس السياق؛ ليؤكد أن الحكومة هي حكومة كل المصريين وتحرص على الحوار المتواصل مع المستقلين وأحزاب المعارضة، كما تسعى لتوطيد علاقاتها الدولية والإقليمية والعربية لجذب الاستثمارات[٢].

ويأخذ الحديث هذه القيم مساحات أوسع من البيان الرئاسي والوزاري كلما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، حيث يؤكِّد الخطاب الرئاسي أن المعارضة جزء لا يتجزأ من البناء الديمقراطي للدولة تضيف لرصيد العمل السياسي، فالجميع يعمل تحت مظلة واحدة يجمعهم الانتماء والولاء لهذا الوطن، بل يدعو إلى حوار مجتمعي بناء حول كافة السياسات التي سيقوم عليها العمل الوطني في المرحلة القادمة وخطط تنفيذها، وحول الممارسات الانتخابية التي يتعين تطويرها؛ لتتيح أكبرَ فُرصةٍ من العدالة والمساواة لجميع المرشحين في الوصول للناخبين، ولتوفر أكبر قدر من الحرية للناخبين في اختيار المرشح الذي يتفق مع اتجاهاتهم السياسية، كذلك دعا الخطاب لتطوير القوانين التي تحكم الحياة السياسية لتعزيز القدرة على المضي قدمًا بخُطى ثابتة في الإصلاح السياسي وتعميق الممارسات الديمقراطية في إطار تشريعي متطور؛ لأن تحقيق إقبال جماهيري على المشاركة في الترشيح والانتخاب يتطلب أُطرًا تشريعية أكثر تطورًا وواقعية[٣].

وقد جاء بيان الحكومة الجديدة مُؤكِّدًا على تنفيذ سياسات جادة؛ لتشجيع المشاركة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة وتنقية وتحديث الجداول الانتخابية وتشجيع الشباب على العمومية وتنمية الوعي وأهمية المشاركة السياسية، وتطوير القوانين المرتبطة بالممارسة السياسية ونظمها؛ لتقوية المناخ السياسي وتعميق المشاركة الديمقراطية لكافَّة الفئات[٤].

وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية، التي أتت على عكس ما يشتهي نظام الحكم؛ حيث فازت جماعة الإخوان المسلمين بثمانية وثمانين مقعدًا في البرلمان فضلًا عن المستقلين الآخرين والمعارضة التي وصلت إلى أربعة عشر نائبًا آخر، وأكَّد الخطاب الرئاسي أن العزم الذي لا رجعة فيه على طريق الديمقراطية والإصلاح، وذكرَ إيجابيات التجربة الانتخابية، وطالبَ بتعظيم الاستفادة منها، واعترف كذلك بسلبياتها والاستفادة منها والتعامل معها بكلٍّ

---

(١) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ٩/ ١١/ ٢٠٠٣م.

(٢) بيان د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الوزارة، الجلسة ١٦، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٣م.

(٣) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ١١/ ١١/ ٢٠٠٤م، (تولي حكومة جديدة).

(٤) بيان د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، الجلسة ١٥، ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م.

الجدية والحسم ترسيخًا لثقافة الديمقراطية والنأي بالتجربة الديمقراطية عن أية ممارسات غير مقبولة، وأكَّد الخطاب على الالتزام الراسخ بمبدأ المواطنة كأساس للمساواة بين جميع المصريين بغض النظر عن الفكر والجنس والعقيدة، وكذلك احترام الحقوق الأساسية للمواطن وحقِّه في حياة آمنة تسودها الحرية وتحفظها المساواة أمام القانون(١)، وهنا ظهر مفهوم المواطنة ـ بشكل واضح وصريح ـ في الخطاب السياسي الرسمي والذي أعاد بيان الحكومة كذلك التأكيد عليه(٢)، ويبدو أن هذا كان تمهيدًا وتهيئة للرأي العام للتعديلات الدستورية المطروحة حاليًّا للنقاش والتي تستبدل المواطنة بتحالف قوى الشعب العاملة.

وتحدَّث الخطابُ الرِّئاسي عن هذه التعديلات الدستورية والتي يجب أن تأخذ في اعتبارها مصالح الأجيال القادمة للأبناء والأحفاد، وأكَّد على ضرورة المشاركة الشعبية من كُلِّ أبناء الوطن وجعلها عنوانًا للمرحلة الجديدة ومتطلبها وشرطًا لنجاحها(٣).

ويبدو من قراءة مضمون بيانات رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء التركيز على المشاركة من جانب الشباب، وظهر ذلك بصورة أكثر وضوحًا في خطاب السلطة التشريعية وذلك في كلٍّ من تقارير اللجنة الخاصَّة واللجان النوعية بمجلس الشعب، حيث طالبت تقارير هذه اللجان بوضع خطَّة عمل مع الشباب ترتكز على خمسة محاور هي: المصداقية في الأداء، وتحقيق الانتماء لمراكز الشباب والمدرسة وصولًا للانتماء لمصر، ودعم القيم الدينية والاجتماعية لمواجهة الغزو الثقافي(٤)، وتؤكِّد اللجنة الخاصَّة في أول تقرير لها، في ظلِّ تشكيل مجلس (٢٠٠٠م) - بمناسبة ارتفاع نسبة الشباب في هذا المجلس - على ضرورة بذل أقصى جهد لوضع وتعزيز المشاركة السياسية للشباب، الأمر الذي يطرح مُجدَّدًا قضية التربية السياسية للشباب التي يجب أن تجمع بين الفكر النظري والممارسة الفعلية في الواقع الحياتي ومؤسساته المجتمعية(٥)، وكانت لجنة الشباب بمجلس الشباب أكثر تحديدًا في مطالبتها بضرورة سَنِّ تشريعات تضمن وتؤكِّد وتحمي مشاركة الشباب في صنع وتنفيذ السياسة العامة للدولة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال الحرية السياسية وإتاحة المجال أمام الشباب للتعبير عن طموحاته وآماله وآرائه في مناقشة القضايا الحيوية(٦)، ثم

---

(١) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٥م.

(٢) بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، ٣/ ١/ ٢٠٠٦م.

(٣) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ١٩/ ١١/ ٢٠٠٦م.

(٤) تقرير لجنة الشباب بمجلس الشعب - ملحق تقرير اللجنة الخاصة، فبراير، ٢٠٠٠م، ص١١٥.

(٥) تقرير اللجنة الخاصة المشكَّلة لدراسة بيان الحكومة الذي ألقاه رئيس الوزراء ٢٢/ ١/ ٢٠٠١م، فبراير ٢٠٠١م.

(٦) تقرير لجنة الشباب، مرفق تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان الحكومة، فبراير ٢٠٠٢م، ص١٧٥.

بدأ الخطاب الرئاسي يتحدَّث عن ضرورة زيادة الاعتماد على الشباب (الأجيال الشابة) في العمل السياسي وإعطائهم فرصة تولِّي مواقع المسئولية في ظلِّ سنٍّ مُبكِّرة، ثم أكَّدت لجنة الشباب على غرس قيم العمل الحرّ لدى الشباب، حتى إن الخطاب الرئاسي جعل من المشاركة الفاعلة للشباب أحد أهم دعائم بناء المجتمع العصري، الأمر الذي يتطلَّب تمكين الشباب من تحمُّل مسئولياته كاملة بدءًا من المشاركة في قيادة العمل الحزبي بكوادره ومستوياته المختلفة وإتاحة الفرصة له لطرح أفكاره ورؤاه للمستقبل وصولًا إلى مساهمته في صياغة السياسات العامَّة التي ننتهجها على المستويين الحزبي والقومي والمشاركة في تحمل مسئولية تنفيذها على نحوٍ يُحقِّق التواصل بين خبرة الماضي وطموح المستقبل[١].

ويبدو أن هذا الخطاب كان يمهد لأحد الكوادر الشابة في الحزب الحاكم لتولي مسئولية كبيرة داخل الحزب أو يضع التبرير لذلك وإمكانية مساهمته في صنع السياسات العامَّة للدولة من خلال لجنة السياسات في الحزب.

هذا على عكس الخطاب الحكومي الذي ركَّز على برامج رعاية الشباب وتوسيع مشاركتهم في العمل التطوُّعي وترسيخ قيم الانتماء والولاء للوطن لديهم وقيمة ومكانة العمل الحر وتشجيعهم على الحوار مع المتخصصين في جميع المجالات التي تهمهم وتأكيد مشاركتهم الوطنية من خلال المجلس القومي للشباب[٢].

وقد كانت لجنة الشباب أكثر إدراكًا لحقيقة العمل مع الشباب فأكَّدت على أن العمل مع الشباب يبدأ منذ الطفولة؛ حيث يتعاظم دور مؤسسات التنشئة التربوية في غرس القيم والمُثل العليا التي يرتضيها المجتمع لإعداد البنية الأساسية التي يمكن أن تسهم في دعم وتطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية[٣]، كما طالبت اللجنة في تقرير تالٍ لها بضرورة تفعيل دور الهيئات الشباب من خلال تهيئة فرص النمو المتكامل للنشء والشباب روحيًّا وعقليًّا وبدنيًّا، وتحقيق مزيد من الحوار الموضوعي البناء مع الشباب بالكلمة الصادقة والمصارحة الواجبة بالحقائق حتى يكتسب الشباب الثقة في نفسه وفي مجتمعه[٤].

---

(١) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٣م.

(٢) بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م.

(٣) تقرير لجنة الشباب بمجلس الشعب، ملحق تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى في ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م، فبراير ٢٠٠٥م، ص١٤٥.

(٤) تقرير لجنة الشباب، ملحق تقرير اللجنة الخاصَّة المشكَّلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقَى في ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٦م، فبراير ٢٠٠٧م، ص٢٧١.

وبذلك يبدو أنه من المفيد بعد عرض مفهوم الخطاب السياسي بشكلٍ عامّ لبعض القيم السياسية مثل؛ حرية الرأي واحترام الآخر، والمساواة والمشاركة لكافَّة الفئات والممارسة الديمقراطية السليمة وسيادة القانون.. إلخ، وتركيزه بصفة خاصَّة على مشاركة الشباب وتحمله المسئولية في القطاعات المختلفة - من المفيد - أن نرى الآليات التي تبنَّاها الخطاب السياسي الحكومي وخطاب السلطة التشريعية لوضع هذه القيم موضع التطبيق من خلال رؤيته لمؤسسات التنشئة السياسية المختلفة التي تضطلع بشكل أساسي بالدور الأكبر في غرس وترسيخ وتنمية هذه القيم، ذلك أنه كما رأينا فإن الخطاب السياسي الحكومي قد تبنَّى جميع القيم السياسية الحميدة وأكَّد وشدَّد على ضرورة الالتزام بها ويظهر هذا بصورة أكبر مع الأحداث السياسية الكبرى، سواء للتمهيد لها أو التعليق عليها أو كردٍّ فعلٍ لحدوثها، وقد زاد خلال فترة الدراسة من (٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٧م) لما شهدته من أحداث سياسية متلاحقة - وتعديلات دستورية متعاقبة - ولكن يبقى الواقع العملي شاهدًا على عدم وجود أي نوع من المشاركة في الحياة السياسية من جانب ما يقرب من ثلاث أرباع من لهم حق مباشرة الحقوق السياسية، فضلًا عن الممارسات غير الديمقراطية إزاء بعض الأحزاب والأفراد وبعض الصحف؛ الأمر الذي يؤكِّد على حقيقة أن المشاركة لا تأتي من خلال النداءات والخطابات والبيانات الرسمية، ولكن تأتي من خلال غرس قيم التنشئة السياسية منذ الصغر وهو ما لم يتبنَّاه الخطاب السياسي الحكومي صراحة بل لم يشر إليه في العديد من بياناته، ويبقى أن نقف على رؤية هذا الخطاب لطبيعة عمل ودور المؤسسات المختلفة التي تضطلع بدور أساسي في التنشئة السياسية وهل نظر إليها على اعتبار أنها يمكن أن تقوم بهذا الدور؟ وفي أي اتجاه يمكن أن تقوم به؟ ووسائلها في ذلك رؤية لخطاب، هذا ما سوف يخضع للدراسة في المباحث التالية.

المَبْحَثُ الثَّاني

دور الأحزاب والمجتمع المدني في التنشئة السياسية

تلعب الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني دورًا فاعلًا في عملية التنشئة السياسية وقد اعترف تقرير اللجنة الخاصَّة بمحدودية دور الأحزاب السياسية بسبب عدم اهتمام أغلبها بعملية التربية السياسية للكوادر والقيادات بداخلها[1]، وفي تقريرها التالي

(١) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى بتاريخ ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م، فبراير ٢٠٠٠م، ص١٣.

أشارت اللجنة بوضوح - وللمرة الأولى - إلى أن قضية دعم وتعميق المشاركة السياسية في المجتمع المصري ما زالت في حاجة إلى المزيد من الجهود المخلصة كي تصبح المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية أسلوبًا حياتيًّا وسلوكًا أصيلًا؛ حيث أظهرت الانتخابات ضعف النظام الحزبي وضعف عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مختلف مؤسسات المجتمع، وأوصت اللجنة الأحزاب القائمة بالاهتمام الدائم بتكوين كوادر حزبية، والتواصل مع الشباب بلغة يفهمها وتعبر عنه وتجتذب الكتلة العريضة من الشباب إلى دائرة المشاركة السياسية كناخبين ومرشحين(١).

وتبنَّى برنامجُ الحكومة في العام التالي سياسةَ إرسال جميع مشروعات القوانين إلى جميع الأحزاب قبل صياغتها كاملة طلبًا للمشورة وقبل عرضها على مجلس الوزراء(٢).

ثم ظهر اهتمام الخطاب الرئاسي بدور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التعاون مع الحكومة ومجلس الشعب والمؤسسات الرسمية من أجل توعية المجتمع بطبيعة المرحلة الجديدة والأخطار والمصاعب المُتوقَّعة(٣).

وبذلك يبدو نظر الخطاب الرئاسي للأحزاب السياسية والمجتمع المدني كجهات معاونة للحكومة في تحقيق أهدافها وليس قيامها بدورها الأصيل في التوعية والتنشئة، ولكن « التوعية بطبيعة المرحلة الجديدة » التي يمرُّ بها النظام فهي مِن ثَمَّ تعمل مع أجهزته وفقًا لأهدافه، وفي الخطاب الرئاسي التالي أشار إلى الأحزاب السياسية وتشكيل عدد كبير منها كدليل على اتساع نطاق الممارسة الديمقراطية بوصفها تمثل مختلف الاتجاهات السياسية وأتاحت فرص المشاركة لمختلف قطاعات المجتمع بوصفها منابر شرعية وضعت اللبنات الأولى للتحول نحو مجتمع ديمقراطي صحيح يقوم على مبادئ أساسية هي أن الحرية أولى سمات المجتمع المُتحضِّر، وأن الديمقراطية أساس لخلق المناخ الملائم للتنمية، وأن العدالة هي الضمان الحقيقي لاستقرار المجتمع ونمائه وتطوره، بل إنه اعتبر أحد ركائز المجتمع العصري الحديث استكمال بناء التعددية الحزبية الصحيحة التي تقوم على أحزاب قوية قادرة على التواصل مع الجماهير والتحاور مع بعضها البعض(٤)، وقد رسم لذلك طريقًا

---

(١) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠٠١م، فبراير ٢٠٠١م.

(٢) بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، ٨/ ١/ ٢٠٠٢م.

(٣) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ١١/ ١١/ ٢٠٠٢م.

(٤) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ٩/ ١١/ ٢٠٠٢م.

هو تطوير قانون الأحزاب، وقانون مباشرة الحقوق السياسية من خلال الحوار للوصول إلى أفضل صيغة لتطوير العمل الحزبي والسياسي في إطار تشريعي يتلاءم والتطور الذي تشهده التجربة الحزبية[1].

كما حاول الخطاب الرئاسي كذلك استخدام مؤسسات المجتمع المدني لزيادة الدعم الجماهيري لبرامج الإصلاح السياسي التي يتبناها ليحقق الاندماج المطلوب بين العمل التنفيذي والعمل التشريعي والرؤية المجتمعية المتكاملة للجهود التنموية، ولكنه اشترط لذلك التزام منظمات المجتمع المدني بمبادئ العمل الوطني وبأطره القانونية[2].

وبذلك تبدو نظرة الخطاب الرئاسي للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني - في قيامها بدورها - حيث يجب أن يكون هـذا الدور في إطار محددات العمل الوطني وأولوياته التي يطرحها بيان الرئيس سنويًا، ويجب أن تلتزم في عملها بالأُطُر الشرعية التي يصيغها النظام، وليس التي تتبناها الجماهير في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

ومِن ثَمَّ فلم يجد الخطاب الرئاسي في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلا معاونًا له وبشروطه، ولم يشر إلى ما يمكن أن تلعبه من دور في عملية التنشئة السياسية للأطفال منذ الصغر، ولكنه ركَّز على ضرورة دعم الكوادر داخل الأحزاب والتزامها بالحوار فيما بينها وفيما بينها وبين السلطة.

ويبدو أن الحديث عن الأحزاب والمجتمع المدني منطقة محظورة على بيان الحكومة اللَّهم إلا بعض الصياغات العامَّة والجمل التكرارية لما ورد في بيان الرئيس، كما كانت هذه المنطقة أيضًا محظورة ـ نسبيًا ـ على اللجنة الخاصَّة المُشكَّلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، وكذلك اللجان النوعية للمجلس، إلا أن هذا لم يمنع اللجنة الخاصَّة في أكثر من تقرير من الإشارة إلى الأحزاب السياسية، ودورها في التنشئة السياسية كما سبق أن ذكرنا، وكذلك التنويه بدور مؤسسات المجتمع المدني في تأكيد قيم الحرية والعدالة وتعبئة المواطن للمشاركة في الحياة العامَّة، الأمر الذي يمثل في مُجمَله نشاطًا مُكمِّلًا ومساندًا لنشاط الأحزاب السياسية الفاعلة[3]، كما أوصت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشعب في تقريرها بإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية للوصول إلى مجتمع ديمقراطي تتأكد فيه حرية الرأي والتعبير والممارسة الديمقراطية.

---

(١) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ٩/ ١١/ ٢٠٠٢م.

(٢) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ١١/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٣) تقرير الجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦م، فبراير ٢٠٠٦م، ص١٥.

ونَخْلُص مما سبق إلى أن الخطاب السياسي الحكومي - رغم كثرة حديثه عن الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني مقارنة بتقارير مجلس الشعب - كان ينظر إلى الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني بوصفها جهات معاونة له، ودورها هو ترديد سياسات النظام ودعم توجهاته في إطار من الشرعية أيضًا، وهذا بلا شك يتنافى مع فكرة قيام أحزاب سياسية أصلًا تعي للوصول للسلطة، كما أن فكرة قيام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني يدور في عملية التنشئة السياسية - كمدخل أساسي لعملية المشاركة السياسية التي طالما دعا إليها الخطاب الرئاسي - غير موجودة أصلًا، وفي المقابل ورغم قِلَّة تعرض تقارير اللجنة الخاصَّة واللجان النوعية لقضية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، خلال فترة الدراسة إلا أن اللجنة الخاصَّة بالمجلس تنظر مع هذه المؤسسات في إطار وظيفتها الأساسية، وخاصَّة في مجال الاضطلاع بدورها في التنشئة السياسية[1].

اَلمَبْحَثُ اَلثَّالِثُ

السياسة التعليمية التنشئة السياسية للأطفال

احتلَّ التعليمُ مكانةً بارزة في الخطاب السياسي الرسمي سواء الرئاسي أو الوزاري أو البرلماني؛ حيث لم يخلُ منها بيان أو تقرير من الوثائق المشار إليها سابقًا، مع الاختلاف في موضع هذه القضية ضمن أولويات كل منها واختلاف هذه الأولوية من عام إلى آخر، ولكن اختلفت النظرة إليه بوصفه أحد أهم أدوات التنشئة السياسية.

أولًا: الاهتمام بالتعليم في رؤية الخطاب السياسي لأهمية التعليم ودوره:

يمكن القول أن الاهتمام بالتعليم في الخطاب السياسي الرسمي ينبع من اقتناع النخبة الحاكمة بأهمية التعليم وإمكانية استخدامه لإعادة إنتاج المجتمع وتشكيله وفقًا لتوجهاتها، كما أن وجود لجنة خاصَّة بالتعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب يجعل من التعليم قضية مطروحة دائمًا كما أن تطويره مسألة ينشغل بها العديدون من المُفكِّرين والباحثين والغالبية العظمى من أفراد المجتمع، ومنذ البداية فقد اعتبرتْ اللجنةُ الخاصَّة المدرسةَ هي إحدى أهم المؤسسات التربوية الاجتماعية العامَّة التي أنشأها المجتمع لصالحِه ولصالح

(١) تقرير لجنة حقوق الإنسان، ملحق تقرير اللجنة الخاصَّة لدراسة بين رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى في ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٦م، فبراير ٢٠٠٧م، ص٢٧٥.

أبنائه، كما أكَّدت على دور الأزهر الشريف ومؤسساته في نشر الثقافة الإسلامية[١]، ويُؤكِّد الخطاب الرئاسي على اعتزازه بالدور الوطني لأساتذة الجامعات والمُفكِّرين والمثقفين في تعميق وعي المواطنين بالقضايا الوطنية والقومية وإعداد الأجيال الشابَّة للنهوض بمسئوليتها في المرحلة القادمة باتِّباع المنهج العلمي في التفكير والبحث، وطالب بتطوير المدارس والمعاهد لإعداد الإنسان القادر على المشاركة في التنمية؛ لتكون حقيقية وشاملة ومستديمة[٢]؛ بل إن بيان الوزارة يجعل من تحديث وتطوير مؤسسات التعليم أحد برامجه الأساسية من خلال التوسع في بناء المدارس والالتزام بمجانية التعليم[٣]:

ثم كانت نظرة الخطاب الرئاسي للتعليم على أنه مدخل أساسي لا غنى عنه؛ لبناء القدرة العقلية والبدنية للمواطن المصري منذ صباه لكي يمكن إعادة صياغة وتكوين المورد البشري، الأمر الذي يتطلب رفع مستوى التعليم في كلِّ المراحل والتوسع في الخدمة التعليمية والارتقاء بمستواها؛ لكي تضطلع العملية التعليمية بدورها في تنمية العنصر البشري وصقل مواهبه منذ الصغر بما يواكب روح العصر، مشيرًا إلى أنه يأمل في أن يكون لكلِّ طفل مدرسة عصرية تُنمِّي قدراته ومواهبه وتعلمه كيف يفكر وكيف يناقش وكيف يستخدم عقله بعيدًا عن أساليب الحفظ، وأن يجدَ كلُّ موهوبٍ ومُبدعٍ ومُبتكرٍ موقعه المناسب الذي يشبع طموحاته ويمكنه من تحقيق ذاته وإفادة المجتمع[٤].

وأكَّد على ذلك بيان رئيس الوزراء التالي؛ حيث أشار إلى أن برنامج تحديث مصر لا بد وأن تكون البداية فيه تطوير شامل للتعليم[٥]، وفى نفس السياق جاء تقرير اللجنة الخاصَّة بمجلس الشعب عن نفس العام ولكن بشيء أكثر تفصيلًا وبرواية واضحة حول دور المؤسسة التعليمية في عملية التنشئة السياسية وتدريب أفراد المجتمع منذ الصغر على أساليب الممارسة الديمقراطية من خلال تدريب الطلاب على كيفية التعبير عن آرائهم بشكل موضوعي، وتعويدهم على العمل الجماعي المنظم، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في تقييم الأداء في مدارسهم. ويقتضي ذلك فكرًا وممارسة جديدين[٦]، واعتبر تقرير اللجنة

(١) تقرير اللجنة الخاصَّة المشكَّلة لدراسة بيان مجلس الوزراء الملقى في ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م، فبراير ٢٠٠٠م، ص٥٥، ٧٠.
(٢) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٠م.
(٣) بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م، ٢٢/ ١/ ٢٠٠١م.
(٤) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى، ١٠/ ١١/ ٢٠٠١م.
(٥) بيان د. عاطف عبيد رئيس الوزراء عن برنامج الحكومة، الجلسة السابعة عشرة بمجلس الشعب، ٨/ ١/ ٢٠٠٢م.
(٦) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس الوزراء عن برنامج الحكومة يوم ٨/ ١/ ٢٠٠٢م، فبراير ٢٠٠٢م، ص٩.

الخاصَّة التالي قضية التعليم وتطوير الخدمة التعليمية أحد أهم قضايا التنمية الاجتماعية[١]، كما اعتبره الخطاب الرئاسي مشروعًا قوميًّا لمصر، ووعد بتوفير كلِّ الإمكانات الملائمة؛ للتوسع في إقامة البنية الأساسية للمؤسسة التعليمية لضمان الارتقاء بجودة التعليم بمختلف مراحله كمًّا وكيفًا؛ وذلك انطلاقًا من أن العلم والمعرفة هما السبيل لمواكبة ركب التطور العلمي[٢]، وأعاد بيان رئيس الوزراء التأكيد على سياسة الحكومة إزاء التعليم وهي الجودة والتميز والتأهيل لسوق العمل[٣]، ثم تناولت اللجنة الخاصَّة التعليم في تقريرها ضمن قضايا البعد الاجتماعي في إطار حديثها عن دعم القدرات البشرية، وذلك من خلال التعليم والصحة، مشيرة إلى تراجع ترتيب مصر بين الدول إلى (١٢٠) لانخفاض معدل معرفة القراءة والكتابة فيها؛ حيث وصلت النسبة إلى (٥٥,٦٪) عام (٢٠٠٢م)[٤].

وفي تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي الملحق بتقرير اللجنة الخاصّة أشارت إلى عدم وجود خطط موازية لتطوير التعليم الأزهري مثل المعمول به في التعليم العام رغم وجود (١,٥) مليون طالب بالمعاهد الأزهرية، مطالبة بضرورة الربط بين مؤسسات التعليم الأزهري وما يتمُّ في التعليم العام[٥].

وأعادت اللجنة الخاصَّة تأكيدها في تقريرها الأول - في مجلس الشعب (٢٠٠٥م) على ضرورة تعزيز دور المؤسسة التعليمية في غرس ثقافة المشاركة السياسية من خلال البعد عن أسلوب التلقين وتعويد الطالب على إبداء رأيه ودعمه بالحجج، والمناقشة العقلانية والموضوعية لآراء الآخرين[٦]، واعتبرت اللجنة في تقريرها التالي - الخدمة التعليمية أحد الخدمات الأساسية لمحدودي الدخل والتي تقدَّم ضمن مساندة الفئات محدودة الدخل وتدخل في قضايا العمل الوطني[٧]، وأعاد تقرير لجنة التعليم والبحث

---

(١) تقرير اللجنة الخاصَّة، فبراير ٢٠٠٣م.

(٢) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى، ٩/ ١١/ ٢٠٠٣م.

(٣) بيان د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، الجلسة ١٦ لمجلس الشعب ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٣م.

(٤) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الوزارة الملقى ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م، يناير ٢٠٠٥م، ص٢٠.

(٥) تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، ملحق تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م، يناير ٢٠٠٥م، ص١٠٢.

(٦) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦م، فبراير ٢٠٠٦م، ص١٣.

(٧) تقرير اللجنة الخاصَّة المشكلة لدراسة بيان رئيس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٦م، فبراير ٢٠٠٧م، ص٣٠.

العلمي الوارد ضمن الملحق الخاصّ بتقرير اللجنة الخاصة، التأكيد على وجود (٧٤٤٨) معهدًا أزهريًّا بهم (١,٦٦٠٧٠٩) طالب وطالبة مُطالبًا، بتزويد الطالب الأزهري بالقدر الكافي من العلوم الدينية وأيضًا الدراسات الثقافية والعلميْة التي يزود بها نظراؤه في التعليم العام، وتعريفه بأنماط السلوك التي تكفل له تنشئة إسلامية وعربية صالحة تهيؤه؛ لخدمة الإسلام وتراثه[1].

ومما سبق يتَّضح أن نظرة الخطاب الرئاسي للتعليم كانت على أنه وسيلة لإعداد الإنسان القادر على المشاركة في التنمية، بوصفه أحد أهم الأدوات؛ لتكوين العنصر البشري اللازم لهذه التنمية، ثم تحول الخطاب إلى موضوع جودة التعليم لمواكبة ركب التطور العالمي، هذا ورغم اتفاق بيان رئيس مجلس الوزراء على النظر للتعليم بهذا الشكل وكذلك تأكيد بعض تقارير اللجنة الخاصَّة على أن التعليم وسيلة لدعم القدرات البشرية كأحد قضايا البعد الاجتماعي إلا أن هناك بعض تقارير اللجنة الخاصّة قد نظرت إلى مؤسسة التعليم بوصفها أحد أهم المؤسسات الفاعلة في عملية التنشئة السياسية من خلال قيامها بالتدريب على ذلك منذ الصغر.

ومِن ثَمَّ يبدو عدم وجود سياسة واضحة بشأن دور المؤسسة التعليمية في عملية التنشئة السياسية في الخطاب السياسي الحكومي - رئاسي أو وزاري - في حين ينظر إليها الخطاب البرلماني في بعض الأحيان بهذا الشكل.

ثانيًا: رؤية الخطاب السياسي لعناصر العملية التعليمية ودورها في التنشئة السياسية:

بعد أن حدَّدنا حجمَ وطبيعةَ اهتمام الخطاب السياسي بالمؤسسة التعليمية ودورها في المجتمع بشكلٍ عامّ، يجدر بنا أن نُحدِّدَ كيف ينظر الخطاب السياسي لعناصر العملية التعليمية ودورها في عملية التنشئة السياسية، وهذه العناصر هي المعلم والمنهج والأنشطة الطلابية والإدارة المدرسية كذلك، فكلها عوامل يمكن أن تسهم في دعم دور المدرسة في التنشئة السياسية، وقد ركَّز الخطاب السياسي بصفة أساسية على دور المناهج الدراسية في هذا الإطار، ولكن لم يقصر دور المناهج على التنشئة السياسية فحسب؛ بل إنه لم يتحدث عن التنشئة السياسية صراحة كأحد الأهداف التي تسعى إليها المناهج خاصَّة في بيان رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، ولكنه اقتصر على الحديث عن دور هذه المناهج في غرس بعض قيم التنشئة السياسية، وهي الولاء والانتماء، وهما القيمتان اللتان تخدمان

(١) ملحق تقرير اللجنة الخاصة، المرجع السابق، ص٢٢٦.

أهداف النخبة الحاكمة؛ فالولاء والانتماء يكونان لكلِّ ما تضعه من نظم وما يصدر عنها من سياسات وبرامج، وقد انساقت اللجنة الخاصَّة في معظم الأحيان وراء ذلك.

كما يلاحظ أيضا أن التعرُّض للتعليم الفني في الخطاب هو في القليل النادر، وإذا حصل يكون دون تطرق للتنشئة السياسية لطلابه، وكأنهم شريحة اجتماعية وطلابية ليست في حاجة إلى هذه التنشئة !!، ويمكن استنتاج – على هذه الاستخلاصات الاستباقية – أن البيان الأول لرئيس الوزراء – خلال فترة الدراسة – تحدَّث عن تطوير التعليم؛ لتنمية المهارات وإعداد العامل الماهر والفني المتميز، ولم تكن فكرة التنشئة السياسية واردة أصلًا، وجاء تقرير اللجنة الخاصَّة عن هذا البيان في نفس السياق؛ حيث طالب بتطوير الكتاب المدرسي وإدخال مفاهيم جديدة لخلق مواطن صالح كالانتماء والتربية السكانية والمرورية والسياحية[١]، وهكذا وردت أحد قيم التنشئة السياسية بصورة يبدو أنها غير مقصودة لذاتها، ومقصود منها الانتماء للسياسات السكانية والمرورية والسياحية التي تضعها الحكومة دون نظر فيها أو مناقشتها، ومِن ثَمَّ فهي تنشئة – وإن وجدت – لصالح النظام، كما أن اللجنة لم تتطرق لدور المعلم وإلى ما يمكن أن تلعبه مكتبة المدرسة في هذه التنشئة رغم ما أوردته من توصية بشأن تزويد مكتبات المدارس بالكتب، ولكن من مكتبة الأسرة، ومشروع القراءة للجميع فقط دون غيرهما، وذلك للتحكم أيضًا فيما يمكن أن يقرأه الطالب، كما لم تتعرض لطلاب التعليم الفني وتنشئتهم سياسيًّا.

وفي نفس السياق جاء تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي الملحق بتقرير اللجنة الخاصَّة؛ حيث أوصى بالعمل على تعميق الانتماء لدى أبنائنا منذ بداية مرحلة رياض الأطفال، وتزويد المناهج بموضوعات حول الحفاظ على البيئة[٢].

وقد أكَّد الخطاب الرئاسي في العام التالي على الحاجة إلى مدرسة متطورة تعمق الولاء والانتماء وتحيي الأمل وتبني ثقة الأجيال القادمة في القدرة على الإنجاز من خلال مناهج تعليمية تواكب الألفية الثالثة ترتكز على مفاتيح المعرفة وطرق البحث وتنمية الخبرات والقدرات، ومعلم مُتطورٍ يكون قدوة في عمله وثقافته وخلقه وسلوكه[٣]، وجاء بيان رئيس مجلس الوزراء ليؤكِّد على الالتزام بمجانية التعليم والتوسع في بناء المدارس، في حين

---

(١) بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة في ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م، تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة البيان، فبراير ٢٠٠٠م، ص٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص٦٨.

(٣) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٠م.

أن تقرير اللجنة الخاصَّة كان أكثر تجاوبًا مع السياسة التي طرحها البيان الرئاسي؛ حيث أشار إلى ضرورة تطوير مناهج التاريخ التي تعتبر وسيلة أساسية؛ لتعميق الهُويَّة الوطنية في عصر العولمة، وأشار إلى إهمال الأنشطة المدرسية في المدارس، وطالب بتفعيل دور الاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات ما يمكن أن تقوم به من تدريب عملي للشباب على احترام الرأي والرأي الآخر وإعطاء فرصة للشباب للتعبير عن فكرهم وطموحاتهم ومشكلاتهم[1]. ثم جاء تقرير اللجنة في العام التالي بصورة أكثر تفصيلًا ومركزًا على دور عناصر العملية التعليمية في التنشئة السياسية؛ فطالب بإعادة النظر في أسلوب تدريس بعض المناهج وممارسة النشاط المدرسي وتفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين في غرس قيم الديمقراطية والمشاركة في سلوك الطلاب، كما طالب بمزيد من تنشيط دور اتحادات الطلاب داخل الجامعات باعتبارها الإطار الأمثل لتدريب الشباب على استخدام آليات الديمقراطية في المناقشة وحسم الخلاف، كما شدَّدَ على دور مجالس الآباء في تنمية أساليب الممارسة الديمقراطية في إدارة شئون المجتمع المدرسي، وطالب بالإنشاء الفعلي لها في كلِّ مدرسة[2].

وظهرت رؤية الخطاب الرئاسي لقضية التعليم - بعد ذلك - **على ثلاث محاور**:

الأول: تطوير المناهج بما يواكب المعايير الدولية ومجاراة متطلبات سوق العمل.

الثاني: توسيع مشاركة المجتمع في العملية التعليمية في الإدارة والإشراف تحت رقابة الدولة.

الثالث: تطوير البنية الأساسية للتعليم من خلال الاهتمام بالمدرسة فنيًّا وتكنولوجيًّا بما يوفر البيئة الملاءمة لتربية نشء المستقبل[3].

ومِن ثَمَّ فلم ينظر هذا الخطاب للمناهج بوصفها وسيلة للتنشئة السياسية ولكن للإعداد لسوق العمل، وركَّز على بيئة تربية نشء المستقبل - وهي المدارس - ولم يُركِّز على هذا النشء ذاته وتربيته سياسيًّا وثقافيًّا في هذا السياق، وطالب بتوسيع مشاركة الجميع في العملية التعليمية ولكن تحت رقابة وإشراف من جانب الدولة، فأي قيم للتنشئة السياسية يتضمَّنها البيان؟! اللَّهم إلا قيم التنشئة السياسية التي تمثل حضانة للنظام السياسي القائم دون تفكير أو اختيار.

---

(١) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، الملقى في ٢٢/ ١/ ٢٠٠١م، فبراير ٢٠٠١م، ص٣٤، ٦٠، ٦٢.

(٢) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى ٨/ ١/ ٢٠٠٢م، فبراير ٢٠٠٢م، ص١٠.

(٣) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٢م.

وجاء الخطاب السياسي البرلماني مُركِّزًا على ضرورة تطوير أساليب التدريس في مختلف المراحل بعيدًا عن أسلوب التلقين بما يُنمِّي القدرات المختلفة للطالب، ويتيح له حرية الاطلاع، ويمكنه من الوصول إلى أوجه المعرفة من تلقاء نفسه، ويغرس لديه القدرة على النقد والإبداع، كما طالب بتطوير نظم التقويم؛ لتتلاءم مع فلسفة المناهج وطرق التدريس التي يجب أن تعتمد على المشاركة وتفاعل التلميذ، وإرساء أسس الاطلاع والمعرفة وإذكاء روح الابتكار والإبداع، وكذلك تزويد المناهج الدراسية بما يزيد اهتمام الطلبة بالحافظ على البيئة والانفتاح الثقافي على العالم مع تأكيد الهُويَّة المصرية[١]، ولم تتطرق اللجنة بشأن التعليم الفني لأي توصيات ذات صلة بموضوع التنشئة السياسية.

ثم جاء أول بيان للحكومة الجديدة الحالية والذي طرح عشرة برامج تنموية تمَّ ترجمة كلٍّ منها إلى خطوات مُحدَّدة كان من بينها البرنامج الخامس الخاصّ بتطوير التعليم والبحث العلمي، والذي ركَّز على رفع القدرة الاستيعابية للتعليم العام، وإتاحة خيارات متعددة وملائمة من التعليم أمام جميع فئات المجتمع، وتوفير التعليم المجاني لكلٍّ من يطلبه، وتعليم متدرج التكلفة، والاستمرار في تطوير المناهج؛ لصقل مخرجات العملية التعليمية بحيث تلائم متطلبات سوق العمل من خلال تطوير نظام الثانوية العامة، والتركيز على عدد محدود من المواد الإجبارية؛ لتكوين ثقافة الطالب، يضاف إليها مواد مُؤهِّلة لدخول الجامعات يختارها الطالب طبقًا للتخصص، إلى جانب مواد وأنشطة إضافية تُراعي ميول الطلاب وتركِّز على مهاراتهم، وكذلك الوصول إلى مرحلة جودة التعليم بوضع المعايير القياسية لمكونات العملية التعليمية، وإنشاء نظام مؤسسي مستقل لتقييم الأداء ومراقبة الجودة داخل مؤسسات التعليم[٢].

والجدير بالذكر أن بيان الحكومة رغم حديثه المُطوَّل عن التعليم فإن البيان الرئاسي لم يكن قد تطرَّق إليه في نفس العام بهذه الصورة، كما أن البيان لم يورد شيئًا عن التنشئة السياسية كأحد محددات العملية التعليمية ولا كأحد معايير تقييم الأداء وضمان الجودة.

وقد جاء تقرير اللجنة الخاصَّة عن البيان مُطالبًا بأهمية تفعيل دور مجالس الآباء في المدارس[٣]، في حين فصلت لجنة التعليم والبحث العلمي الأمر في تقريرها؛ حيث أوصت

---

(١) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقَى في ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٢م، فبراير ٢٠٠٣م، ص١٢، ١٣١.

(٢) بيان د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، الجلسة ١٥ لمجلس الشعب، ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م.

(٣) تقرير اللجنة الخاصة، يناير ٢٠٠٥م، ص٢٠.

بأن تتضمَّن المناهج الدراسية قيم المشاركة المجتمعية، والعمل التطوُّعي، والديمقراطية، وفي صدد تطوير المناهج أيضًا أوصت بضرورة أن تؤكِّد المناهج الجديدة على حرية الرأي والمساواة والعدالة، وتكافؤ الفرص وحقوق الإنسان، وأن تدعم بناء الشخصية القادرة على الحوار وتحمل المسئولية، المتقبلة للرأي الآخر، الداعمة للديمقراطية(١)، وبذلك كانت نظرة لجنة التعليم والبحث العلمي لدور المناهج في غرس قيم التنشئة السياسية أكثر وضوحًا وبصورة أكثر حيادية عمَّا ورد في تقرير اللجنة الخاصَّة أو بيان رئيس مجلس الوزراء.

ثم عاد بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة في العام التالي؛ ليؤكِّد على التوجه نحو جودة التعليم مُفْصِحًا عن إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة وصندوق تطوير التعليم، وزيادة المشاركة المجتمعية في الإشراف على إدارة المدارس بإنشاء مجالس الأمناء تعميمًا للتجارب الناجحة التي تمَّت في بعض المحافظات، فضلًا عن تطوير المناهج والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في المدارس وإقرار الخطط لإنشاء مدارس متميزة للموهوبين والمتفوقين تخرج للمجتمع علماء وقيادات للمستقبل، وأكَّد البيان على النهوض بالمستوى العلمي للمدرسين وتحسين أحوالهم المادة(٢)، اتِّساقًا مع ما جاء في برنامج الرئيس الانتخابي من عمل كادر خاصّ للمدرسين، كما قرَّر العمل بنظام التقويم الشامل في الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية كمرحلة أولى من العام (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م).

وبذلك فلم يشر البيان إلى ما يتعلَّق بالتنشئة السياسية للطلاب من قريب أو بعيد، اتِّساقًا على بيان الرئيس الذي لم يعرض لهذه القضية أصلًا خلال نفس العام، وهذا على عكس ما تبنَّاه تقرير اللجنة الخاصَّة التي اتَّخذت مما جاء في البرنامج الانتخابي للرئيس، من ضرورة تحقيق إصلاح سياسي مدخلًا للقول بأن تعزيز الديمقراطية يجب أن يكون منهاجًا متكاملًا لا يتحقق فقط بالإصلاحات الدستورية والتشريعية - على أهميتها - وإنما يستلزم العمل على محاور أخرى عديدة تعمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية من خلال غرس الثقافة الديمقراطية في نظم التعليم، وفي هذا الإطار أوصت اللجنة بتدريب المعلم على إنشاء نمط جديد للعلاقة بينه وبين الطالب، والاهتمام بتضمين المناهج الدراسية جرعات وافية من المعلومات عن النظام السياسي للدولة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتعريف الطالب بواجبات وحقوق المواطن، وأن تُولي المناهج اهتمامًا بالتأكيد على الالتزام الراسخ بمبدأ المواطنة كأساس للمساواة بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات، وأن تساهم

(١) الملحق، المرجع السابق، ص٩٧.

(٢) بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦م.

بفاعلية في مواجهة تيارات العنف والإرهاب، كما شدَّدت على أن تتيح المؤسسة التعليمية، وخاصَّة الجامعات، فرصة التطبيق العملي على الممارسة الديمقراطية الصحيحة داخلها من خلال قيام الطلاب باختيار ممثليهم في الاتحادات الطلابية وتخفيف القيود على ممارسة هذه الاتحادات لأنشطتها[(١)].

ويبدو أن تناول اللجنة موضوع التنشئة السياسية بهذا الشكل المُفصَّل والمُركَّز غير المسبوق في الخطاب السياسي الرسمي كان نتيجة لما شهدته الانتخابات البرلمانية والرئاسية من ضعف للمشاركة من جانب، وتمهيدًا لإجراء العديد من التعديلات الدستورية المقبلة من جانب آخر، وهناك تفسير لهذا التناول يمكن أن يتمثل في حساسية الخطاب البرلماني لأي توجه نحو الإصلاح السياسي واستعداده لترجمة هذه الرغبة في الإصلاح من جانب الحكومة في صورة برامج تنفيذية واقعية بوصف البرلمان يعبر عن ضمير الأمة ويضم ممثلي الشعب، وهو من المفترض أن يكون كذلك، وبذلك فتكمن رؤيته في أن الحديث عن الإصلاح السياسي لن يكون بتعديلات دستورية وتشريعية فوقية، ولكن لا بد أن يكون عبر عملية متكاملة هي التنشئة السياسية للأطفال منذ الصغر من خلال أكبر المؤسسات تأثيرًا وأوسعها انتشارًا وهي المؤسسة التعليمية، وأهم عناصرها يتمثل في المناهج والمعلم والأنشطة الطلابية، ورغم هذا فقد اعترفت اللجنة أن التعديلات الواردة على المناهج ليست كافية لإحداث تطويرها بالرغم من وجود مركز تطوير المناهج في وزارة التربية والتعليم، إلا أن المخصصات المالية في الموازنة السنوية لهذا الغرض غير موجودة[(٢)].

واحتلَّت قضية الاهتمام بالمعلم مكانة بارزة في تقرير اللجنة الخاصَّة في العام الأخير من فترة الدراسة، وكذلك في تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي؛ حيث أوصت بربط ميزات المعلمين المادية بالمستويات المعرفية والمهنية التي تضمن جودة أدائهم[(٣)]، وزيادة الاهتمام بتأصيل الدور التربوي للمدرسة من خلال العناية المادية بالمعلم، فضلًا عن مواصلة التطوير المستمر للمناهج الدراسية مع التركيز على بناء مناهج تعزز دور الانتماء للوطن، وتعديل اللوائح الطلابية؛ ليكون لدينا اتحادات طلابية قوية منتخبة مع إعداد نظام شامل لدراسة تنمية الأنشطة الطلابية وممارستها؛ لتحفيز شخصية الطالب[(٤)].

---

(١) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى ٣٠/ ١/ ٢٠٠٩م، فبراير ٢٠٠٦م.

(٢) المرجع السابق، ص٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص٣٠.

(٤) تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، ملحق تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء الملقى ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦م، فبراير ٢٠٠٦م، ص٢٢٠، ٢٢١.

ومما سبق يتَّضح أن رؤية الخطاب السياسي البرلماني لدور عناصر العملية التعليمية في عملية التنشئة السياسية كانت أكثر وضوحًا وتركيزًا؛ مستخدمة في ذلك المناهج والمعلم والاتحادات الطلابية ومجالس الآباء وطرق التدريس، في حين أن الخطاب السياسي الحكومي ـ رئاسي ووزاري - اقتصر - فيما ورد به بشأن عناصر العملية التعليمية ـ على دور المناهج في دعم الولاء والانتماء ولا نعلم الولاء والانتماء لمن؟! هل هو للدولة؟! أم لنظامها وسياساتها دون تفكير أو رأي؟!، واقتصر الخطاب كذلك على سرد الإنجازات الكمية في مجال التعليم من توسع في إنشاء المدارس وتقليل كثافة الفصول وإدخال التكنولوجيا للمدارس... إلخ.

كما يلاحظ كذلك عدم طرح الخطاب السياسي الرسمي لمسألة التنشئة السياسية لطلاب الأزهر في معاهده وجامعته، ولم يتطرق لذلك سوى بعض تقارير لجنة التعليم العلمي في شأن التعليم الأزهري؛ وتركزت تقاريرها حول ربط التعليم الأزهري بالتعليم العام على الرغم من معارضة الكثيرين لذلك نظرًا لخصوصية التعليم الأزهري.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

السياسة الإعلامية والثقافية والتنشئة السياسية للأطفال

إن طبيعة الدور الموكول إلى المؤسسات الإعلامية والثقافية يمكن - إذا أحسن توجيهه - أن يدعم عملية التنشئة السياسية، وعادة ما تحرص كل سياسة إعلامية وثقافية على خدمة الأهداف المحددة، فهي تقوم بعملية التوعية والترويج للسياسات التي تنتهجها الدولة في فترة زمنية معينة، ومِن ثَمَّ من الواجب الوقوف على رؤية الخطاب السياسي الرسمي - الحكومي والبرلماني - لطبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من المؤسسة الإعلامية والثقافية بأدواتها المختلفة في عملية التنشئة السياسية، خاصَّة مع وجود لجنة نوعية بمجلس الشعب تهتم بالثقافة والإعلام والسياحة معًا.

أولًا: الآليات الإعلامية وعملية التنشئة السياسية للأطفال:

تتعدد الآليات الإعلامية، فهناك الإعلام المقروء، المتمثِّل في الصحافة بمختلف توجهاتها وتياراتها الثقافية والسياسية، والإعلام المسموع، ويتمثل في الإذاعة، والإعلام المرئي، ويتمثل في التليفزيون بقنواته المتعددة والمتخصصة والفضائية والأقمار الصناعية.

وقد ظهر اهتمام الخطاب السياسي بالمؤسسة الإعلامية بشكل واضح مع بداية الألفية الثالثة؛ حيث طرح برنامج الحكومة ستة عشر برنامجًا للتنمية الاقتصادية كان من بينها البرنامج

قبل الأخير والمتعلق بدعم ومساندة وتقوية المؤسسات الوطنية للإعلام، والتخطيط لنقل ما يجرى على أرض مصر إلى جميع أنحاء العالم واستقبال وبعقل مفتوح كل ما يجري على الساحة العالمية[١].

وجاء تقرير اللجنة الخاصَّة عن البيان؛ ليوصي بتقديم خدمات تلفزيونية وإذاعية توفر للمشاهد والمستمع كل ما يحتاج إليه من معلومات في المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية، وتوفير أكبر قدر من المصداقية الموضوعية[٢]، ولا شك أن توفير المعلومات الصحيحة هو مقدمة ضرورية؛ لتكوين رأي صحيح، بل إن اللجنة أوصت بأن يعمل اتحاد الإذاعة والتلفزيون على تنفيذ خطة إعلامية مُتطوِّرة تهدف إلى زيادة الوعي الصحي والاجتماعي والثقافي والبيئي لدى الطفل المصري.

وطالبت الصحفيين بالالتزام بميثاق الشرف الصحفي وقانون الشفافية وترشيد الممارسة الصحفية.

وبذلك فإن اللجنة في مجال المعلومات تطالب بتوفير قدر من المعلومات السياسية، أما في مجال بناء الوعي فلا تورد غير الوعي الصحي والبيئي والثقافي، دون السياسي، اللَّهم إلا إذا كان واضعو التقرير يقصدون أن الوعي الثقافي يتضمن الثقافة السياسية أيضًا؛ لأنها عامَّة، ولكن يبقى التقرير مع ذلك بعيدًا عن تبنِّي دور واضح للإعلام في مجال التنشئة السياسية.

وقد جاء تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة في نفس السياق؛ حيث نوَّه بدور القناة الثقافية في تحصين المواطن المصري ضدّ سلبيات الغزو الثقافي الأجنبي ومحاولات فرض الهيمنة الثقافية، وإبراز دور مصر في مساندة قضايا العالم الإسلامي وإسهامها في المؤسسات الإسلامية العالمية، ومساعدتها لدول العالم الإسلامي، من خلال منح الدراسة بالأزهر الشريف، والاهتمام بإذاعة القرآن الكريم وبثِّها ساعات أطول للمصحف المرتل وتفسير القرآن[٣].

ومن ذلك يبدو تركيز اللجنة على استخدام الإعلام كوسيلة ترويجية لسياسات وأعمال الحكومة ودورها في المجتمع الإسلامي، وهي بالنسبة لإذاعة القرآن الكريم لم تُوصِ بضرورة إظهار

(١) بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م.

(٢) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م، فبراير ٢٠٠٠م، ص٧١.

(٣) تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ملحق تقارير اللجان النوعية لتقرير اللجنة الخاصَّة، المرجع السابق، ص٨٤.

أن الإسلام دينٌ ودنيا، ودور الثقافة الإسلامية ودعمها وما تتضمَّنه من قيم تتعلَّق بالتنشئة السياسية ولكنها اقتصرت على تلاوة القرآن وتفسيره.

وشدَّدت اللجنة في تقريرها التالي على أهمية الإعلام بكافَّة أجهزته في بناء الوجدان السليم للإنسان المصري والحفاظ على هُوِّيته، ودعم مسيرة البناء والتنمية وأوصت بضرورة التدقيق في اختيار البرامج والمواد الإعلامية التي تبثُّها القنوات المصرية المختلفة وتقديم البرامج التي تحافظ على قيم وتقاليد المجتمع وتتصدَّى للظواهر السلبية فيه(١).

واعتبر بيانُ رئيس مجلس الوزراء عام (٢٠٠٢م) التيسير على مؤسسات الإعلام الوطنية أحد ركائز قوة الحكم السياسية، رغم أن البيان الرئاسي - خلال نفس العام - لم يتعرض للإعلام، سوى بالإشارة إلى الدور المهم الذي تلعبه الصحافة المصرية المعارضة والمستقلة والقومية على حدٍّ سواء في دعم مسيرة الديمقراطية وحراسة أهداف الدولة العليا(٢)، أو التنويه بحرية الصحافة كتعبير عن المناخ الديمقراطي الحُرِّ؛ لتقوم بدورها في طرح الرؤى والأفكار وفي النقد والرقابة ومواجهة بعض السلبيات(٣). وهذا يعني أن الصحافة سُخِّرت لخدمة أهداف الدولة العليا.

وقد عوَّل بيانُ الحكومة على دور الإعلام في تأكيد الهُويَّة الوطنية والرابطة العربية ونشر رسالة المودة والتنوير ودعم العلاقة مع جميع الأحزاب فحصاد التنمية يتعاظم عندما تقوى المؤسسات المنوط بها التنوير وتنشيط الحوار وتشجيع التعددية في الأداء والدفاع القوي عن قضايا الوطن وقضايا الأشقاء في الوطن العربي والدعوة المتواصلة للسلام العادل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، **وأكَّد على أن مؤازرة الإعلام ستكون على ثلاث محاور، هي:**

١ - إعادة الهيكلة والدعم المالي لاتحاد الإذاعة والتلفزيون.

٢ - تعميق المساهمة للمؤسسات المختلفة والوزارات في تكلفة الإعلام الوطني الداعم للثقافة والتعليم.

٣ - تعميق مساحة الحرية حرصًا على بناء ودوام التشاور مع الأحزاب(٤).

وجاء تقرير اللجنة الخاصَّة في نفس السياق ولكنه ركَّز على استخدام المؤسسة الإعلامية

(١) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى ٢٢/ ١/ ٢٠٠١م، فبراير ٢٠٠١م، ص٨٩.

(٢) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ١٠/ ١١/ ٢٠٠١م.

(٣) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ٩/ ١١/ ٢٠٠٣م.

(٤) بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، الجلسة ١٧ لمجلس الشعب، ٨/ ١/ ٢٠٠٢م.

كوسيلة داعمة وفاعلة في عملية التنشئة السياسية؛ حيث طالب بالتوسع في البرامج الحوارية؛ لأنها تكرس لدى النشء مبادئ: تعددية الفكر، واحترام الرأي الآخر، ومقارعة الحُجَّة بالحُجَّة، والتعبير عن آرائهم في مختلف القضايا، واقتراح الحلول لها دون فرض وصاية عليهم، وطالب التقرير بمزيد من الاهتمام في أجهزة الإعلام بالبرامج والأعمال الدرامية التي تستهدف تطوير أساليب التربية داخل الأسرة وتغيير نهج التعامل مع الأبناء على نحو يسمح لهم بالمناقشة وإبداء الرأي في مشكلات حياتهم اليومية(١).

وكان توجه تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة نحو استخدام الإعلام في بيان الوجه الصحيح للإسلام فأوصت بتقديم منهج الإسلام بما يتواءم مع طريقة مخاطبة العقلية الغربية حتى تصل الرسالة الصحيحة للإسلام لديهم، والتأكيد على موقف الإسلام والمسيحية من قضية القدس والحرص على نسبة الـ (٢٥٪) المقررة للبرامج الدينية بالقناة الثقافية المتخصصة وقناة التنوير، وأن يعهد بهذه البرامج للمتخصصين، كما أوصت اللجنة بالاهتمام بالبرامج الثقافية التي تساعد على الارتقاء والتقدم وبناء العقل البشري المصري السليم، وتقديم دراما الطفل بالصورة التي تثير خياله وتنمي إبداعه وتعمق لديه الشعور بالانتماء لوطنه، وطالبت بعودة اتحاد الإذاعة والتليفزيون كهيئة قومية تدعمها الدولة، حيث إن وضعه في إطار الهيئات الاقتصادية لا يتفق ودوره في تنفيذ ما تنص عليه خطط الدولة في دعمها للخدمات التي يحتاجها المجتمع(٢).

وبذلك يبدو أن التحكم الحكومي في الإعلام أمر مقبول، بل ويطالب به البرلمان نفسه للسيطرة على ما يقدم، بذلك يمكن السيطرة على عملية التنشئة السياسية ذاتها وتوجهها بما يخدم مصالح وتوجهات النخبة الحاكمة، ورغم ما قد يبدو من اهتمام بالإعلام الديني إلا أن الهدف من ذلك ليس إلا مخاطبة الغرب؛ لبيان وجه الإسلام الصحيح وليس هدفه تنشئة سياسية على أُسُس إسلامية أو وفقًا لمبادئ الإسلام. ثم جاء التقرير التالي للجنة الثقافة والإعلام والسياحة مُشدِّدًا على ضمان تعبير الإعلان عن كافَّة الاتجاهات السياسية والفكرية الشرعية وإذكاء روح المشاركة الجماهيرية من خلال البرامج التي تعكس اتجاهات الرأي العام بكافة دوائره ومستوياته، والاستمرار في تبنِّي الإستراتيجية المحافظة على الهُويَّة المصرية وتزيد من الانتماء الوطني والتفاعل مع الثقافات المختلفة؛ لتحصين الأجيال القادمة ضد

(١) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى في ٨/ ١/ ٢٠٠٢م، فبراير ٢٠٠٠م، ص١١.

(٢) تقرير لجنة الثقافة والإعلان والسياحة، المرجع السابق، ص١٤٢، ١٤٣.

التطرف والإرهاب[١]، ويبدو أن هذا التقرير كان محاولة تمهيد للمشاركة الجماهيرية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المرتقبة ودفع مختلف الاتجاهات إلى التعبير عن رأيها، مستندًا في ذلك إلى ما ورد في بيان الحكومة حول الإعلام والتركيز على إفساح المجال للرأي والرأي الآخر، رغم خلو تقرير اللجنة الخاصَّة لهذا العام من موضوع الإعلام.

وتعدَّى الخطاب الرئاسي مرحلة الكلام العام إلى مرحلة الأفعال المُحدَّدة؛ حيث طلب من الحكومة الجديدة أن تنتهي من مناقشة حول أفضل السبل لضمان وتعزيز حرية الصحافة والإعلام، وإعادة النظر في العقوبات المقيدة للحرية بما يُحقِّق الموازنة بين الحرية والشفافية من جهة والافتئات على حقوق الآخرين أو التشهير بهم دون وجه حق من جهة أخرى[٢]، ويبدو أن دعوة الخطاب الرئاسي لم تجد صدًى في أول بيان لرئيس مجلس الوزراء الجديد عن برنامج حكومته؛ حيث لم يتضمَّن البيان ما يشير إلى ما طلبه الرئيس أو أسلوب تحقيقه!![٣]، وكذلك كان تقرير اللجنة الخاصة بالتبعية؛ لأنه يناقش ما أورده البيان الحكومي من سياسات عامّة، والأخير لم يتطرق إلى الإعلام أو دوره، هذا في حين أن لجنة الثقافة والإعلام أوصت - كعادتها - بالتزام القنوات الفضائية بالتعبير عن الهُويَّة المصرية والعربية والتوسع في عرض الصور الإيجابية لمختلف النماذج من أبناء مصر وإبراز الخصائص الفكرية والوجدانية للأمة العربية في مواجهة التيارات الوافدة التي لا تتفق مع معتقداتنا وعاداتنا[٤].

وسار الخطاب السياسي الرسمي الحكومي - الرئاسي والوزاري - على نفس النهج خلال العام التالي فلم يورد شيئًا عن الإعلام، في حين - وعلى عكس العام السابق - أولت اللجنة الخاصَّة في تقريرها أهمية خاصَّة لأجهزة الإعلام المسموعة والمرئية في مجال التنشئة السياسية؛ حيث طالبت بأن تكون برامج التثقيف السياسي جزءًا محوريًّا من خطة إعلامية مدروسة، وأن تُركِّز مختلف البرامج الإعلامية على مفاهيم المساواة التامة بين جميع المصريين بغض النظر عن الفكر والجنس والعقيدة، وأن تُعطي البرامج الحوارية فرصة متكافئة لكافَّة الاتجاهات للتعبير عن آرائها بغض النظر عن موقعها في نظام الحكم، وأن

---

(١) تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ملحق تقرير اللجنة الخاصة والمشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٣م، فبراير ٢٠٠٤م، ص٩٠.

(٢) بيان رئيس الجمهورية في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى، ١١/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٣) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م، فبراير ٢٠٠٥م.

(٤) تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ملحق تقرير اللجنة الخاصة، المرجع السابق، ص١١٠.

تُعنَى وسائل الإعلام بتوعية الأسرة بأسلوب التربية الحديث القائم على الأسس الديمقراطية من خلال الحوار والمشاركة في اتِّخاذ القرار داخل الأسرة، كما ركَّزت على دور الصحافة في تكريس النظام الديمقراطي من خلال الوفاء بحقِّ الجماهير في المعرفة والإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال والتعبير عن التعددية السياسية والتنوع الفكري في المجتمع، ومِن ثَمَّ حرية الصحفيين في نشر وإذاعة المعلومات التي على أساسها يُشكِّل الرأي العام مواقفه(١).

أما تقرير لجنة الثقافة والإعلام - لنفس العام - فقد شدَّد - وبشكل جديد - على الارتقاء بالسياسات الإعلامية بما يكفل تدعيم السياسة العامّة للدولة ومصالحها العليا، والاهتمام بالبرامج الهادفة التي ترفع ثقافة الإنسان المصري وتُؤثِّر ايجابيًّا في مجتمعنا وإعطاء الأهمية لثقافة الشباب بصفة خاصَّة، والنهوض بالبرامج السياسية لخلق وعي سياسي لدى المواطن المصري للتعامل مع الأحداث السياسية والاستفتاءات والانتخابات بالمستوى اللائق(٢)، ويبدو أن البرلمان كان مُتأثِّرًا في هذا التناول - عبر اللجنة الخاصَّة واللجنة النوعية - بما كان يجري سابقًا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على حدٍّ سواء وما شهدته من ممارسات وضعف للإقبال عليها.

كما اهتمت لجنة الثقافة والإعلام في تقريرها بتجديد الخطاب الديني على أساس أن الإسلام دين الوسطية، وتصدير هذا المفهوم للبلاد الغربية والشرقية(٣)، وهذا على الرغم من خلو بيان رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وكذلك تقرير اللجنة الخاصَّة لما يشير إلى الإعلام أو دوره في مسألة التنشئة السياسية.

ثانيًا: الآليات الثقافية وعملية التنشئة السياسية:

تعدُّ الثقافة موضوعًا أساسيًّا من موضوعات تقارير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة السنوية عن بيان رئيس مجلس الوزراء؛ حيث جرت العادة أن يأتي تقريرها في ثلاثة أقسام يخصَّص أحدها للثقافة والآخر للإعلام والثالث والأخير للسياحة، وفي معرض حديثها عن الثقافة فإنها تورد الآليات الثقافية ومؤسساتها بشكل مُفصَّل مثل: الكتاب من خلال الهيئة -

(١) تقرير اللجنة الخاصَّة المشكَّلة؛ لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكمة، الملقى ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦م، فبراير ٢٠٠٦م، ص١٤، ١٥.

(٢) تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ملحق تقارير اللجان النوعية لتقرير اللجنة الخاصَّة، المرجع السابق، ص٢١٥، ٢١٦.

(٣) تقرير لجنة الثقافة الإعلام والسياحة، ملحق تقارير اللجان النوعية لتقرير اللجنة الخاصَّة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٦م، فبراير ٢٠٠٧م، ص٢٣٥.

المصرية العامة للكتاب ودار الكتب، وتفرد في بعض الأحيان موضوعًا لثقافة الطفل، وعلى عكس ذلك يكون الوضع في كلٍّ من بيانات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء إلا في بعض البيانات القليلة وبشكل عام.

فقد تبنَّتْ الحكومة في بيانها عام (١٩٩٩م) برنامجًا؛ لتنمية المواهب والاستعداد للابتكار والبحث عن المعارف واحترام الرأي الآخر بالنسبة للأطفال تنفذه مراكز الثقافة ونوادي الطفل ومكتبات الأحياء وقوافل المعرفة، وتعهَّدتْ بمساندة هذه الجهود ودعم الدور الذي تقوم به المؤسسات الرسمية والشعبية في هذا المجال[١]، ثم جاء تقرير اللجنة الخاصَّة؛ لتشير إلى الحملة القومية للقراءة للجميع ومشروع مكتبة الأسرة، والثقافة الجماهيرية[٢]، دون ما إشارة إلى دور الثقافة في التنشئة السياسية وإكساب الأطفال قدرًا من الثقافة السياسية، في حين أوصت لجنة الثقافة والإعلام في تقريرها بأن يكون الكتاب عنصرًا من عناصر سياسة ثقافية عامَّة تستهدف تحقيق الذاتية الثقافية المصرية والتراث العربي الإسلامي، وتوظيف الكتاب لتأكيد روح الانتماء لمصر وتأكيد الوحدة الوطنية والقيم الدينية الأصيلة.

وأفردت اهتمامًا لثقافة الطفل وأوردت بشأن سبع توصيات[٣]، ليس من بينها ما يتعلَّق بالثقافة أو التنشئة السياسية.

وتعهدت الحكومة في بيانها التالي بمساندة بيوت الثقافة لاكتشاف أبناء مصر المبدعين من خلالها واحتضان الجيل الصاعد من المبتكرين، وتقدم من خلالها لأبناء مصر بيُوتًا حاضنة للإبداع والتقدم والتسامح والولاء والانتماء[٤].

ومِن ثَمَّ فبيوت الثقافة قاصرة على المبدعين فقط، وهدفها تنمية ولائهم وانتمائهم الذي لا نعرف لمن، سوى لسياسات وتوجهات النخبة الحاكمة، وبذلك تتَّضح رؤية الحكومة لدور الثقافة في تنمية قيم التنشئة السياسية الداعمة لنظام الحكم فقط، وقد ردَّد تقرير اللجنة الخاصَّة نفس أهداف الثقافة الجماهيرية[٥].

---

(١) بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م.

(٢) تقرير اللجنة الخاصَّة المشكَّلة؛ لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى في ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م، فبراير ٢٠٠٠، ص٧١.

(٣) تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ملحق تقارير اللجان النوعية المرفق بتقرير اللجنة الخاصَّة؛ لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، مرجع سابق، ص٧٧، ٧٨.

(٤) بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، الجلسة ١٦ بمجلس الشعب، ٢٢/ ١/ ٢٠٠١م.

(٥) تقرير اللجنة الخاصة، فبراير ٢٠٠١م، ص٨٦.

وفي العام التالي خلا الخطاب السياسي الرسمي بكافة أشكاله من الإشارة إلى الثقافة بوصفها أحد أدوات التنشئة السياسية أو بأي وصف آخر، اللَّهم ما ورد في تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة من إفراد بند للثقافة تناولت فيه الآثار والمسرح والسينما فقط؛ بل إن تقرير اللجنة الخاصَّة لنفس العام - رغم حديثه الصريح والمُطوَّل والمركز حول آليات التنشئة السياسية - لم يورد الثقافة ضمن هذه الآليات واقتصر على المؤسسة التعليمية والإعلامية والأحزاب السياسية[١].

وقد أشارت اللجنة الخاصَّة في تقريرها التالي عن بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة إلى أهمية اكتساب المعرفة بوصفها حجر الزاوية في التنمية البشرية، وحذرت من موقع مصر المتراجع بين الدول العربية في مؤشر المعرفة، مشيرة إلى أن التعليم وحده ليس هو وسيلة المعرفة، في حين أن لجنة الثقافة والإعلام تحدَّثتْ عن ثقافة الطفل وطالبت بالاهتمام بنوعية الأعمال التي تقدَّم له، والتعامل معه بشكل يزيد من ثقته بنفسه وإحساسه بدوره كعنصر مُهمّ وفعَّال في المجتمع، وكذلك مراعاة المضمون التربوي في قصص الأطفال بما يُحقِّق للطفل وعي الانتماء للوطن[٢].

وأعلنت الحكومة عن سياساتها الثقافية المتمثلة في تقديم الحماية للتراث وتبنِّي المبدعين في الثقافة والفنون[٣]، **وليس تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين أو تغذية وتعديل ثقافتهم وخاصَّة الثقافة السياسية**، وطالبت لجنة الثقافة والإعلام في تقريرها في شأن ثقافة الطفل بزيادة فاعلية المركز القومي لثقافة الطفل والتوسع في نوادي التكنولوجيا **دون أدنى إشارة إلى الثقافة السياسية للطفل**[٤]، **في حين أغفلت اللجنة الخاصَّة في تقريرها الموضوع برمته اتساقًا مع ما سار عليه بيانَا رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.**

كما طالبت لجنة الثقافة والإعلام في تقريرها التالي بزيادة عدد المكتبات الثقافية العامة في عواصم الأقاليم والقرى المحرومة والتوسع في إرسال القوافل الثقافية إلى القرى والنجوع المحرومة من الخدمة الثقافية وتوظيف الكتاب في إذكاء روح الانتماء لمصر وتأكيد الوحدة

---

(١) بيان رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة في ١٠/ ١١/ ٢٠٠١م، ٨/ ١/ ٢٠٠٢م وتقريرا اللجنة الخاصَّة المشكَّلة؛ لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة ولجنة الثقافة والإعلام والسياحة، فبراير ٢٠٠٢م.

(٢) تقرير اللجنة الخاصة المشكَّلة؛ لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى في ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٢م، فبراير ٢٠٠٣م، ص١٣، ١٣٩.

(٣) بيان رئيس مجلس الوزراء من برنامج الحكومة، الجلسة ١٨ لمجلس الشعب، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٣م.

(٤) تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ملحق تقارير اللجان النوعية وتقرير اللجنة الخاصَّة المشكَّلة؛ لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة، فبراير ٢٠٠٤م، ص٨٧.

الوطنية والقيم الدينية، والاهتمام بثقافة الطفل عن طريق توفير كتب بسيطة جذابة زهيدة السعر سهلة الاقتناء[١].

ولم يظهر اهتمام الخطاب السياسي الرئاسي بالثقافة في أعقاب الانتخابات البرلمانية والرئاسية وهو في معرض حديثه عن المجتمع العصري الذي يدعم المثقفين والمفكرين والمبدعين وخلا بيان رئيس الوزراء من أي إشارة لذلك، وكذلك تقرير اللجنة الخاصَّة عنه بالتبعية رغم إفراد التقرير لجزء كبير منه عن التنشئة السياسية وآلياتها، إلا أنه لم يجعل من الثقافة أحد هذه الآليات، أما لجنة الثقافة والإعلام فقد أعادت التأكيد على ما سبق أن أوصت به بشأن الكتاب، والاهتمام بمضمون الكتاب الموجه للشباب لدوره في تكوين الوجدان والفكر السوي المتعقل حتى لا ينساق الشباب وراء التطرف، وأوصت بتبني الدولة لفكرة إعادة القارئ إلى الكتاب بإصدار كتب بأسعار رمزية تتضمَّن الأفكار المعتدلة وسط رقم الثقافات الغربية[٢].

ومما سبق يتَّضح أن الخطاب السياسي الرسمي للدولة سواء الحكومي أو البرلماني لا يُولي لثقافة من أهمية سوى بعض العبارات العامَّة والمكرَّرة التي يتضمَّنها تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ويظلُّ الحديث عن السياسة الثقافية للحكومة محصورًا في حماية التراث ودعم المبدعين والمثقفين، فضلًا عن المشاركة في بعض الأحداث الثقافية السنوية مثل؛ معرض الكتاب أو مهرجان القاهرة السينمائي الدولي.. إلخ.

وقد ظهر بشكل ملحوظ عدم حديث الخطاب السياسي الرئاسي عن أي سياسة ثقافية بشكل واضح خلال فترة الدراسة، اللَّهم ما ورد بشأن دعم المبدعين والمثقفين عقب تولِّي السلطة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وبالمثل فقط اقتصر في حديثه بشأن السياسة الإعلامية على أحد مكوناتها فقط وهي الصحافة مطالبًا إيَّاها بالالتزام بميثاق الشرف الصحفي والموازنة بين حرية الرأي وتجريح الآخرين، دون ما إشارة إلى ما يمكن أن تلعبه الصحافة من دور في عملية التنشئة السياسية والتثقيف السياسي لأفراد المجتمع.

بل إن تقارير اللجنة الخاصَّة التي تحدَّثت صراحة عن آليات التنشئة السياسية لم تتناول الصحافة والثقافة من بينها، **واقتصرت على الإعلام المسموع والمرئي دون ما تحديد دقيق لدوره،**

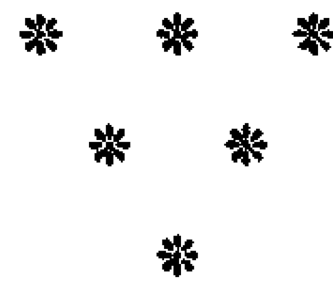
---

(١) تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، ملحق تقارير اللجان النوعية، التقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى في ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م، فبراير ٢٠٠٥م، ص ١٠٨.

(٢) تقرير لجنة الثقاة والإعلام والسياحة، ملحق تقرير اللجنة الخاصَّة المشكَّلة؛ لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦م، فبراير ٢٠٠٦م، ص٢١٣.

سوى غرس الولاء والانتماء، ولا نعلم إلى أي شخص أو أي شيء يكون الانتماء سوى للسياسات والنظم الحاكمة السائدة.

ولعلَّه من المفيد أن نشير إلى توصيات اللجنة الخاصَّة بشأن التوعية والتثقيف من الناحية الدينية من خلال تطوير مناهج التربية الدينية بالمدارس وتدعيم وسائل نشر الثقافة الإسلامية، وتوضيح المفاهيم الصحيحة عن الإسلام وبثِّ القيم السامية التي يدعو إليها الدين، وإنشاء المكتبات الدينية لأهميتها في نشر الثقافة الدينية(١).



(١) تقرير اللجنة الخاصَّة المشكَّلة؛ لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة الملقى في ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م، فبراير ٢٠٠٠م، ص٧٥.

الفَصْلُ الثَّانِي

الإطار التشريعي للتنشئة السياسية للطفل

مقدمة:

تتعدد وتتباين بل وتتداخل - في بعض الأحيان - التشريعات المتعلقة بالتنشئة السياسية للطفل، وهذه التشريعات تتعلق بعدد من الآليات الفاعلة في عملية التنشئة السياسية للأطفال مثل: المدرسة والأسرة والمسجد والإعلام.. إلخ، وتبدو مشكلة دراسة هذه التشريعات في تداخل البعض منها مع الآخر ومثال ذلك قانون الطفل رقم (١٢) لسنة (١٩٩٦م) والذي يتناول بالتنظيم كلَّ ما يتعلَّق بالطفل منذ ولادته حتى اكتمال سن (١٨) سنة وفي نفس الوقت يوجد قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة (١٩٨١م) الذي ينظم جانب محدد من جوانب عملية التنشئة السياسية للطفل وهو تعليمه.

كذلك فإن قانون الطفل قد تناول جانبًا من ثقافته ولكن هذه الثقافة يسهم فيها وبشكل فاعل أيضًا وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون، ومؤسسات ثقافية أخرى مثل: اتحاد الكُتَّاب، والمكتبات ونوادي الطفل.

وبالنسبة لهذا التداخل فإنه محسوم قانونًا فقانون التعليم وقوانين الصحافة والإعلام هي قوانين عامة، أما قانون الطفل فهو قانون خاصّ والقاعدة أن الخاصَّ يقيد العامَّ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قانون الطفل أحدث من تلك القوانين فعند التعارض بين نصوصها يُرجَّح النص الوارد في القانون الأحدث وهو قانون الطفل، ومما تجب ملاحظته أيضًا على البنية التشريعية الحاكمة لعملية التنشئة السياسية بشكل عام أنها وضعت منذ فترة طويلة نسبيًّا، وفي ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية تختلف اختلافًا بينًا عن الظروف الحالية، حتى وإن أصاب بعض التعديل هذه التشريعات إلا أن التعديلات لا تمسُّ - في مجملها - جوهر وفلسفة التشريعات ونظرتها لآليات في عملية التنشئة السياسية، ولكنها تقتصر على أمور ومسائل تنظيمية محدودة. **وسوف نتناول الإطار التشريعي لعملية التنشئة السياسية في ثلاثة مباحث على النحو التالي:**

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

تشريعات الأسرة والطفل والتنشئة السياسية

يقصد بتشريعات الأسرة والطفل في هذا الإطار، تلك التشريعات التي صدرت لتنظيم شئون الأسرة أو أحد أفرادها من الأب والأم والأبناء، ولوائحها التنفيذية، ولا يمكن دراسة هذه التشريعات إلا في ضوء النصوص الدستورية المنظمة للأسرة ومكوناتها والوقوف على رؤية الدستور لدور الأسرة في عملية التنشئة بشكل عام والتنشئة السياسية بوجه خاص.

وقد تعامل الدستور مع الأسرة في الفصل الأول - الذي تناول المقومات الاجتماعية والخلقية - من الباب الثاني منه، المتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع، فاعتبر الأسرة هي أساس المجتمع وجعل أهم مقوماتها الدين والأخلاق والوطنية.

وألزم الدولة بالحرص على أن تحافظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصري (م٩).

وقد ظهر بجلاء حرص الدستور على النشء والشباب من خلال نصه على إلزام الدولة بأن تكفل حماية الأمومة والطفولة، وأن ترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم (م١٠)، وهذا إشارة واضحة إلى دور الدولة في عملية التنشئة للأطفال والشباب بكافة جوانبها.

وإذا كانت المرأة داخل الأسرة تضطلع بدور مهم في عملية تنشئة الأطفال، فقد حرص الدستور على النصِّ على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية (م١١).

وتوضح هذه النصوص بجلاء دور الأسرة - وخاصة الأم - في عملية التنشئة بشكل عام، وتحرص على أن تكون هذه التنشئة في إطار القيم والتقاليد المستقرة في المجتمع المصري والغالبية العظمى منها مستقى من الشريعة الإسلامية، بل إن واجب المرأة نحو الأسرة مقدم على غيره من واجباتها الأخرى في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، وألا تخل هذه الواجبات بأحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك تكون تنشئة الأطفال في ضوء قيم وتقاليد المجتمع وعلى أساس أحكام الشريعة الإسلامية.

وتطبيقًا لذلك فقد قررت المحكمة الدستورية العليا عدة مبادئ في هذا الشأن من أهمها

أن التوفيق بين عمل المرأة في مجتمعها وواجباتها في نطاق أسرتها، وبما لا إخلال فيه بأحكام الشريعة الإسلامية، هو ما ينبغي أن تتولاه الدولة، وتنهض عليه باعتباره واقعًا في نطاق مسئوليتها، مشمولًا بالتزاماتها التي كفلها الدستور[1].

وأن الأسرة المصرية التي حرص الدستور على صون وحدتها وإقامها على الدين والأخلاق والوطنية، حمايتها لا تتحدد بالنظر إلى موقعها من البنيان الاجتماعي ولا بطبيعة عمل أحد الزوجين أو كليهما، ولا بواقعة خضوعهما أو أحدهما لتنظيم وظيفي خاصّ أو عامّ، بل يتعين أن يكون مفهوم الأسرة ومتطلباتها، نائيًا بها عمَّا يقوض بنيانها أو يضعفها، أو يقود إلى انحرافها وإلا كان ذلك إخلالًا بوحدتها التي قصد الدستور صونها لذاتها[2].

وتتعدد التشريعات المتعلقة بالأسرة، ولكن لا يوجد أي منها يتعامل مع الأسرة كوحدة قائمة بذاتها؛ حيث لم يصدر حتى الآن قانون مُوحَّد للأسرة، ولكن هناك تشريعات تتعلَّق بالأحوال الشخصية موضوعيًّا وإجرائيًّا، وتشريعات تتعلَّق بأحكام الولاية على النفس والمال، ولكن لا توجد تشريعات تتعامل مع الأم فقط أو الأب فقط حتى إن قانون إنشاء محاكم الأسرة لم يتضمَّن ما يتعلَّق بالأطفال ولا تنشئتهم السياسية، ولكنه يتعلَّق بفض المنازعات المتعلقة بالأسرة بإجراءات خاصَّة وأمام محاكم مُحدَّدة.

ومع هذا فقد صدر في عام (١٩٩٦م) القانون رقم (١٢) للطفل والذي جمع في ثناياه جميع الأحكام المتعلقة بالطفل والمتضمنة مختلف أوجه الرعاية المطلوبة للطفل وأساليب معاملته، ثم صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٥٢) لسنة (١٩٩٧م).

وقد ظهر حرص قانون الطفل على التنشئة السليمة للأطفال في المادة (١) منه من الباب الأول الذي تناول الأحكام العامّة؛ حيث نصَّت هذه المادة على كفالة الدولة وحماية الطفولة والأمومة ورعاية الأطفال وأن تعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة في كافَّة النواحي - من بينها أيضًا التنشئة السياسية - في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية.

بل وجعلت المادة (٧) من القانون للطفل حق التمتع بكافَّة حقوقه الشرعية من رضاعة

---

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٤ إبريل ٢٠٠٢م في القضية رقم ٦ لسنة ٢٠ قضائية « دستورية »، الجريدة الرسمية، العدد ١٧ (تابع)، ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٢م.

(٢) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١١/ ٥/ ٢٠٠٣م، قضية رقم ٧٧ لسنة ٢٣ قضائية « دستورية »، الجريدة الرسمية، العدد ٢٢ (تابع) ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٣م.

وحضانة ومأكل وملبس ومسكن ورؤية والديه ورعاية أمواله وفقًا للقوانين الخاصَّة بالأحوال الشخصية، والتي هي مستقاة أيضًا من أحكام الشريعة الإسلامية، ولا شك في أهمية هذه الحقوق والتمتع بها في تنشئة الطفل بشكل صحيح من كافَّة النواحي.

وقد تناول الباب الثاني من القانون الرعاية الصحية للطفل بدءًا من مزاولة مهنة التوليد وقيد المواليد مرورًا بتطعيم الطفل وتحصينه وعمل بطاقة صحية له وصولًا إلى غذاء الطفل (م ٨ - م ٣٠).

وسوف نعرض فيما يلي لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ذات الصلة بدور الأسرة في عملية التنشئة السياسية للأطفال:

أولًا: دور الحضانة في التنشئة السياسية:

إذا كانت عملية التنشئة السياسية تبدأ في المراحل الأولى من عمر الطفل منذ الميلاد وحتى (١١) سنة ثم مرحلة المراهقة من (١١) سنة حتى الالتحاق بالخدمة العسكرية، ففي المرحلة الأولى تكون التنشئة السياسية من خلال التعليم والمحاكاة والقدوة الحسنة وحُبِّ الاستطلاع لدى الطفل، واكتساب المعرفة والرموز مثل: العَلَم والنشيد الوطني ورجال الشرطة وهم أول مظهر للسلطة خارج إطار الأسرة[1]، ومن هنا يبرز دور الحضانة في عملية التنشئة السياسية، وقد أورد القانون النصَّ على دور الحضانة في الفصل الأول من الباب الثالث المتعلق بالرعاية الاجتماعية للطفل وليس تعليمه؛ لأنها تتعلَّق بالأطفال الذين لم يبلغوا سِنَّ الرابعة، **وقد حدَّد القانون أهداف الحضانة في:**

١ - رعاية الأطفال اجتماعيًّا وتنمية مواهبهم وقدراتهم.

٢ - تهيئة الأطفال بدنيًّا وثقافيًّا ونفسيًّا وأخلاقيًّا تهيئة سليمة بما يتفق مع أهداف المجتمع وقيمه الدينية.

٣ - نشر الوعي بين أسر الأطفال؛ لتنشئتهم تنشئة سليمة.

٤ - تقوية وتنمية الروابط الاجتماعية بين الدار وأسر الأطفال.

ومن هنا يبرز حرص القانون - واتفاقًا مع الدستور - على أن تكون عملية التنشئة الاجتماعية برمَّتها والبناء الثقافي والأخلاقي والنفسي للطفل في هذه المرحلة مُتَّفِقًا مع القيم الدينية.

---

(١) عائشة محمد خالد: مرجع سابق، ص١٣.

وقد حدَّدت اللائحة التنفيذية للقانون الوسائل والأساليب التي تكفل تحقيق أغراضه السابقة تنفيذًا لنصِّ الفقرة الثانية من المادة (٣٢) من قانون الطفل، ومِن ثَمَّ فقد نصَّت اللائحة على أساليب الرعاية الصحية للأطفال (م٦٧)، والرعاية الترفيهية (م٦٨) والمتمثلة في الألعاب الداخلية والخارجية والأغاني والأناشيد المسموعة والمرئية، والتي يمكن استخدامها كآلية للتثقيف السياسي للطفل، وبرامج الحفلات الترويحية.

كما تضمَّنت في المادة (٦٩) منها أساليب الرعاية التربوية للأطفال وأهمها ما ورد في البند (٣) من ضرورة التركيز على إكساب الطفل القيم والفضائل والعادات الطيبة مثل: الصدق والأمانة والتعاون والحفاظ على البيئة واحترام القانون والملكية العامَّة والخاصَّة وغرس الشعور بالوطنية المصرية، وما إلى ذلك من الأنماط السلوكية الهادفة التي تجعل منه مواطنًا صالحًا، ولا شك في أهمية ذلك في التنشئة السياسية للأطفال في مثل هذه السن إذا أحسن استخدامه.

كما نص البند (٦) على ضرورة استخدام برامج ملاءمة لأعمار الأطفال بما يحقِّق التوازن الذي يساعد على النمو السليم للأطفال واكتشاف قدراتهم ومهاراتهم وتنميتها، وفي البند (٧) يظهر بجلاء مدى الحرص على مراعاة تعبير الأطفال عن مشاعرهم وأفكارهم وإتاحة الفرصة لهم للإبداع والابتكار، الأمر الذي يبني لدى الطفل القدرة على التعبير عن رأيه منذ الصغر، وأخيرًا تضمن البند (٩) ما يتعلق بالقدوة لدى الأطفال في هذه السن، فنصَّ على ضرورة التزام العاملين بالدار سلوكًا مثاليًّا باعتبارهم قدوة للأطفال يُحتذى بها، وعلى الرغم من أن القانون لم يحدد الشروط الواجب توافرها في هؤلاء العاملين والمكونين من مدير وأخصائيين اجتماعي ونفسي أو أكثر، ومُشرفة أو أكثر، وطبيب وممرضة وسكرتير وأمين مخزن وطباخ وعدد من العمال للخدمات المعاونة يتناسب مع حجم الدار، فإن اللائحة التنفيذية قد حدَّدت فقط شروط من يقوم بإدارة دار الحضانة (م٧٤) بأن يكون حاصلًا على مؤهل عالٍ تربوي بالإضافة إلى خبرة في ميدان العمل بشئون الطفولة مدة لا تقل عن سنتين، وأن يكون حصل على دورة تدريبية في مجال الطفولة والخدمة الاجتماعية للأطفال، وألا يقلَّ سِنُّه عن ثلاثين سنة، وأن يتعهد بالتفرغ لأعمال إدارة الدار، وهذا قصور ينبغي تداركه في اللائحة من خلال النص على شروط محددة في العاملين أنفسهم - وليس المدير فقط - خاصَّة الذين يتعاملون مع الأطفال بشكل مباشر ودوري، ومن بينهم الأخصائيين والمشرفِين وعمال النظافة، حتى سائق السيارة التي تُقلُّهم من أماكنهم إلى دور الحضانة، حتى تضمن هذه الشروط أن يكون سلوك هؤلاء العمال مثاليًّا وهذه المثالية التي تشكل قدوة

يحتذى بها ينبغي أخذها على الجانب الصحيح فيها، في أنها مثالية ليست بالضرورة متفقة مع سياسات الحكومة وتوجهاتها، وكذلك فإنها ينبغي أن تكون قدوة حسنة وليست سيئة رغم أن النص عام غير محدد بأوصاف معينة.

والجدير بالذكر أن القانون - قانون الطفل - قد قرر في المادة (٤٤) منه عقوبة الحبس والغرامة من (٥٠ جنيه إلى ٥٠٠٠ جنيه)، أو أحدهما لمن أنشأ أو أدار حضانة أو غيرَّ من موقعها أو مواصفاتها دون ترخيص، وجعل الحد الأدنى للحبس سنة إذا لم تتوافر فيمن يدير الحضانة أحد شروط ثلاثة وهي: أن يكون مصري الجنسية كامل الأهلية، ولم يسبق الحكم عليه في جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، وأن يكون حسن السيرة ذا سمعة اجتماعية طيبة، وأجاز كذلك للنيابة العامة بناء على طلب مديرية الشئون الاجتماعية أن تأمر بإغلاق الدار المنشأة بغير ترخيص مؤقتًا.

كما قرر القانون كذلك في المادة (٤٥) منه عقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنة وغرامة من (٢٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه)، أو أحدهما، على من لم يخطر مديرية الشئون الاجتماعية المختصة خلال تسعين يومًا بموجب خطاب مُوصَى عليه بعلم الوصول بأيلولة دار الحضانة له وسببها إذا كان هو غير المرخص له أصلًا، وأن يرفق بالإخطار ما يفيد توافر الشروط المقررة فيمن يرخص له بإنشاء دار للحضانة، وكذلك نفس العقوبة على المرخص له الذي لم يضع لائحة داخلية لدار الحضانة خلال (٣٠) يومًا من الترخيص، وعلى من لم يمسك السجلات والدفاتر لتنظيم العمل بدار الحضانة من النواحي الفنية والمالية والإدارية طبقًا للنماذج التي تضعها وزارة الشئون الاجتماعية.

وعلى الرغم من نصِّ القانون على إنشاء لجنة عليا لدور الحضانة برئاسة وقرار من وزير الشئون الاجتماعية واختصاصها برسم السياسة العامة لدور الحضانة ومتابعة تنفيذها، إلا أن القانون لم يفرض عقوبات على من يرخص له بإنشاء دار للحضانة في حالة مخالفته للأغراض المحددة لدور الحضانة، وخاصَّة ما يتعلَّق بها بالتنشئة الاجتماعية للطفل، وعلى الأخصِّ التنشئة السياسية، ومع هذا فقد تضمَّنت اللائحة التنفيذية للقانون النص في المادة (٧٨) على إنشاء لجنة في كلِّ محافظة برئاسة المحافظ أو من يُنيبه تسمى لجنة شئون دور الحضانة - تطبيقًا للمادة (٤٠) من قانون الطفل - وتضم في عضويتها رؤساء الأجهزة التنفيذية بالمحافظة وهي: الشئون الاجتماعية، الصحة، التعليم، الثقافة، الشباب والرياضة، الإعلام، القوى العاملة، وخمسة من الخبراء والمهتمين بشئون الطفولة يصدر تعيينهم قرار

من المحافظ بناء على اقتراح من مدير عام الشئون الاجتماعية بالمحافظة، وهي تختص بتقويم عمل دور الحضانة بدائرة المحافظة، والبتِّ في غلق الدار مؤقتًا أو وضعها تحت الإدارة المباشرة لمديرية الشئون الاجتماعية، إذا ثبت لديها أن الدار ساءت بحيث يتعذر عليها أداء رسالتها أو قيامها بالتزاماتها على الوجه الصحيح، أو أن الدار تستغل في غير أغراضها، والبت في اقتراح المديرية وقف صرف الإعانة المقررة للدار في حالة مخالفتها أحكام القانون أو القرارات الصادرة تنفيذًا له.

ويتَّضح مما سبق أن الأمور المتعلقة بإنشاء دور الحضانة والترخيص وتوافر الشروط فيمن يرخص له ومسك الدفاتر والسجلات قد بلغت من الأهمية في نظر المشرع ما جعله يفرض على مخالفة قواعدها عقوبة جنائية هي الحبس الذي قد يصل إلى ثلاث سنوات، والغرامة التي قد تصل إلى خمسة آلاف جنيه، بما يترتب على ذلك من آثار، في حين لم تبلغ أهداف دور الحضانة وأغراضها وما تقوم به من دور فاعل في عملية التنشئة الاجتماعية بشكل عام والتنشئة السياسية بشكل خاص وكذلك ثقافة ومؤهلات العاملين بها هذا القدر من الأهمية، ففرضت على مخالفتها مجرد جزاءات إدارية أو مالية؛ تتمثَّل في إغلاق دور الحضانة أو وقف صرف الإعانة، الأمر الذي قد يترتَّب عليه الإضرار بالأطفال الموجودين بها أكثر من الأضرار التي ستلحق بأصحابها.

كما أن الشروط الواجب توافرها في مدير الحضانة قد وردت في اللائحة التنفيذية للقانون، طبقًا للفقرة الثانية من المادة (٧٧) من القانون، ومِن ثَمَّ فإن مخالفة المُرخِّص له - بإنشاء دار الحضانة - هذه الشروط عند تعيين المدير يعرضه للعقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة (٤٥) من القانون وهي الحبس مدة لا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن (٢٠٠) جنيه ولا تجاوز (٢٠٠٠) جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين، ونرى ضرورة اشتراط هذه الشروط أيضًا بالنسبة للمشرفين والأخصائيين والعاملين بدار الحضانة، وإن كانت يمكن أن تكون بدرجة أقل وفرض ذات العقوبة على مخالفتها.

ومِن ثَمَّ تبقى القيم المادية ذات أهمية كبرى وأولوية متقدمة في نظر المشرع عن تلك المتعلقة بالقيم المعنوية والتي تلعب الدور الرئيسي في عملية التنشئة السياسية للأطفال، ومِن ثَمَّ جاءت حمايتها بصورة لا تحقِّق القدر الكافي من الردع للقائمين عليها أو الفاعلين فيها، ومِن ثَمَّ يمكن القول إن المُشرِّع يحمي المباني والإنشاءات والسجلات بصورة أكبر من حماية من أنشئت هذه المباني وتقررت هذه السجلات لمصلحتهم وهم الأطفال.

كما يلاحظ أيضًا غياب مصطلح « التنشئة السياسية » عن نصوص القانون واللائحة التنفيذية

فيما يخصّ الأطفال في هذه المرحلة، وإن كانت بعض المضامين للتنشئة السياسية تضمّنتها اللائحة التنفيذية كما ورد في البند (٣) من المادة (٦٩)، وتمثَّلت هذه المضامين في قيم احترام القانون والمحافظة على البيئة، واحترام الملكية العامَّة والخاصَّة، وغرس الشعور بالوطنية المصرية، وكذلك القدوة التي يحتذى بها للأطفال.

وإيمانًا من المُشرِّع بأهمية دور الحضانة بالنسبة للأم العاملة وتطبيقًا للنص الدستوري الذي ينص أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع (م١١)، فقد تضمن قانون الطفل رعاية خاصة للأم العاملة حيث ألزم صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ دارًا للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات، وتلتزم المنشآت التي تقع في منطقة واحدة وتستخدم كلّ منها أقل من مائة عاملة أن تشترك في تنفيذ هذا الالتزام وجعل القانون عقوبة عدم قيام ربّ العمل بذلك الغرامة (١٠٠) جنيه كحد أدنى و (٥٠٠) جنيه كحد أقصى، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة، وفي حالة العود تزاد العقوبة بمقدار المثل ولا يجوز وقف تنفيذها.

وقد جعلت اللائحة التنفيذية للقانون هذا الالتزام على صاحب العمل برعاية أطفال العاملات الذين لم يبلغوا ست سنوات من عمرهم وعلى نفقته، وتطلبت أن تكون دار الحضانة مستوفية لكافة المواصفات والاشتراطات المقررة لدور الحضانة في القانون واللائحة.

كما حددت اللائحة المقصود بالمنطقة الواحدة وهي التي لا يزيد نصف قطرها على (٥٠) مترًا فقط.

وأشارت اللائحة التنفيذية كذلك إلى أن كلَّ عاملة ترغب في الانتفاع بخدمات الدار تدفع اشتراكًا شهريًّا عن كل طفل يحدد بقرار من وزير القوى العاملة (م١٥٦).

ورغم ما يبدو من ظاهر النصوص من حرص المُشرِّع على رعاية أطفال الأم العاملة وتعويضهم عن غيابها في العمل وأثنائه إلا أن ما أوجبه القانون من التزام يتم التحايل عليه بأن يقوم ربُّ العمل بعدم قيد بعض العاملات لديه حتى لا يصل العدد إلى مائة عاملة، فضلًا عن أن هذا العدد المحدد قانونًا كبير قد لا تصل إليه أي منشأة، كما أن نقص هذا العدد بمقدار عاملة واحدة يؤدِّي إلى التحلل من الالتزام، فضلًا عن أنه قد يكون مجحفًا بربِّ العمل، إذا كان من يعملن لديه من النساء غير متزوجات، وفي الوقت نفسه قد يدفع ذلك

أرباب الأعمال إلى عدم تشغيل النساء اللائي لهن أطفال أقل من ست سنوات؛ للتحلل بذلك من مطالبتهن له بتوفير دار للحضانة، أو أن يلجأ إلى فصلهن أو الاستغناء عنهن تحت أي سبب كان.

ومِن ثَمَّ فقد كان الأولى أن يرتبط الأمر بعدد أطفال هؤلاء العاملات وليس بعدد العاملات أنفسهن، وجعل هذا الالتزام جزءًا أصيلًا من التزامات ربِّ العمل مثل الأجر، أيًا كان عدد الأطفال أو العاملات وذلك نظرًا للدور الذي يمكن أن تلعبه دور الحضانة في تربية وتعليم وتثقيف الطفل في هذه السنِّ، وغرس القيم والعادات والتقاليد في نفسه وتدريبه على المشاركة والتعامل مع الآخر، وجميعها قيم تسهم في تنشئته سياسيًّا وتعوضه عن دور الأسرة الغائب لعمل الأب والأم معًا، وغيابهما لفترات طويلة عنه وعن المنزل في ظلِّ الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمرُّ بها المجتمع.

بل إن القانون وفَّر حماية للطفل العامل بأن ألزم صاحب العمل بالمعاملة الطيبة له، بما يحقِّق التكوين السوي لهم وتوطيد العلاقة بينهم وبين أُسرِهم، وعدم حرمان الطفل من حقوقه وطموحاته المناسب لمراحله السنية، حتى لا يكون العمل للطفل سببًا في انفصاله تمامًا عن أسرته ودورها في تربيته.

ثانيًا: دور الأسر البديلة في التنشئة السياسية:

جاء النص على نظام الأسر البديلة ونادي الطفل في الفصل الثاني الخاصّ بالرعاية البديلة للأطفال المُتضمَّن في الباب الثالث من قانون الطفل والذي يتناول الرعاية الاجتماعية للأطفال.

ويهدف نظام الأسر البديلة، طبقًا للمادة (٤٦) من قانون الطفل، إلى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين جاوز سِنُّهم سنتين، والذين حالت ظروفهم دون أن ينشأوا في أسرهم الطبيعية، وذلك بهدف تربيتهم تربية سليمة وتعويضهم عما فقدوه من عطف وحنان.

وقد حدَّدت اللائحة التنفيذية للقانون في المادة (٨٣) منها ما يجب أن تقوم به هذه الأسر لتوفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال، وذلك من خلال الاهتمام بتنشئتهم عن طريق تهيئة البيئة البديلة لاستقبال الأطفال وتزويدها بالخبرات اللازمة لمعاونتها على كفالة حياة طبيعية ملاءمة للأطفال ومتابعة سلامة تنشئتهم تنشئة صحيحة، ولا شك أن هذه التنشئة تشمل التنشئة السياسية السليمة أيضًا.

ويتحقَّق ذلك أيضًا من خلال وضع وتنفيذ برامج تثقيفية لتوعية الأسر البديلة، وتدريب الأمهات البديلات، وتدريب العاملين بنظام الأسر البديلة والارتقاء بمستوى أدائهم.

وتنتفع بنظام الأسر البديلة مئات الأطفال اللقطاء وغير الشرعيين الذين يتخلى عنهم ذووهم، والأطفال الضالون الذين لا يمكنهم الإرشاد عن ذويهم وتعجز السلطات المختصة عن الاستدلال على محال إقامتهم، والأطفال الذين يثبت من البحث الاجتماعي استحالة رعايتهم في أسرهم الأصلية مثل: أولاد المسجونين وأولاد نزلاء مستشفيات الأمراض العقلية، والأطفال الذين لا يوجد من يرعاهم من ذوي قرباهم أو يشردون نتيجة انفصال الأبوين (م ٨٤ لائحة).

ويستفيد من هذا النظام الأطفال من سِنِّ عامين حتى ثمانية عشر عامًا ميلادية، ويشترط في الأسرة البديلة أن تكون مصرية وديانتها الإسلام ما لم يثبت أن الطفل المطلوب إلحاقه بها غير مسلم، وأن تتكون من زوجين صالحين ناضجين أخلاقيًّا واجتماعيًّا ولا يقلُّ سن كل منهما عن (٢٥) سنة ولا يزيد عن (٥٥) سنة.

وقد نظمت اللائحة التنفيذية للقانون نظام الأسرة البديلة من حيث الجهات التي يتم استقبال الأطفال لرعايتهم بنظام الأسر البديلة منها، وشروط الأسرة البديلة (اثنى عشر شرطًا)، وكيفية التقدم بطلب من الأسرة البديلة لرعاية الطفل وكيفية البتِّ فيه والتظلم من القرارات الصادرة في شأنه، ونظام الإشراف على الأسر البديلة، ومهام اللجنة المشرفة عليها، والإعانات التي تصرف للأسرة البديلة، أو الأم البديلة وحالات زيادتها وتخفيضها ووقفها والادخار منها، وحالات نقل الطفل من أسرة بديلة إلى أخرى أو مؤسسة اجتماعية ودور الأخصائي الاجتماعي في دراسة حالات هذه الأسر والإشراف عليها، وتشكيل الجهاز الفني والإداري للأسر البديلة والإشراف عليه.

ولا شك أن الهدف من هذا إيجاد أسرة بديلة تقوم بالدور الذي كان يجب أن تلعبه الأسرة الطبيعية في حياة الطفل من حيث تنشئته تنشئة سليمة وصحيحة بما فيها التنشئة السياسية.

ومن هنا يبدو اهتمام القانون بالتنشئة الاجتماعية - ومنها السياسية - لفئات الأطفال الذين حالت ظروفهم دون وجودهم في أُسَر طبيعية من خلال الأسر البديلة حتى لا تحرم هذه الفئات - وهي ليست بالقليلة - من التنشئة السوية، والأمر يتوقف في النهاية على وجود هذه الأسر البديلة واستعدادها للقيام بهذا الدور الكبير، وهنا يبدو موقف الإسلام في الحرص على التراحم والتآخي والتضامن والمساعدة، وما يمكن أن يلعبه ذلك من دور في

احتضان هذه الفئات من الأطفال والعمل على تنشئتها تنشئة سليمة وسوية بدلًا من تركهم لحياة التشرد والانحراف.

ويبقى الأمر مرهونًا كذلك بمدى انتشار وإيمان المسلمين بهذه الأسس والمبادئ الإسلامية التي تحضُّ على كفالة اليتيم ومساعدة المحتاج ورعاية غير القادرين.

ثالثًا: نادي الطفل والتنشئة السياسية:

اعتبر القانون في المادة (٤٧) نادي الطفل مؤسسة اجتماعية وتربوية تكفل توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال من سِنِّ ست سنوات إلى الرابعة عشرة، عن طريق شغل أوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة.

وتستهدف نوادي الطفل رعاية الأطفال اجتماعيًا وتربويًا خلال أوقات فراغهم أثناء فترة الإجازات وقبل بدء اليوم الدراسي وبعده، ومِن ثَمَّ فهي تستكمل رسالة الأسرة والمدرسة حيال الطفل وتعمل على مساعدة الأم العاملة على حماية الطفل من الإهمال البدني والروحي ووقايتهم من التعرض للانحراف، نتيجة ما قد يلاقونه من إهمال أو عدم رعاية، كما تستهدف هذه النوادي تهيئة الفرصة للطفل لكي ينمو نُمُوًّا متكاملًا من جميع النواحي البدنية والعقلية والوجدانية لاكتساب خبرات ومهارات جديدة والوصول إلى أكبر قدر ممكن من تنمية قدراته الكامنة، وكذلك تهيئة أسرة الطفل ومدها بالمعرفة ونشر التوعية حول تربية الطفل وعوامل تنشئته وإعداده وفق الأساليب التربوية الصحيحة، كما يهدف إلى تدريب الأطفال على مواجهة ما يعترضهم من مشكلات والتغلب عليها.

وأشارت اللائحة التنفيذية إلى أن نظام الرعاية بنادي الطفل يتضمَّن توفير الرعاية الاجتماعية للطفل لضمان تكيفه في المجتمع ووقايته من الأخطار وتنمية علاقاته بالآخرين كما يتضمَّن توفير الرعاية الثقافية لإمداده بالمعرفة والمعلومات والتثقيف البيئي والتربية البيئية (م١١١).

ومِن ثَمَّ فإن نوادي الطفل مؤهلَّة - من الناحية القانونية - أن تلعب دورًا جوهريًّا في التنشئة السياسية للأطفال منذ الصغر، ويكون الأمر بعد ذلك متوقِّف على مدى انتشار هذه النوادي، وإيمان القائمين عليها برسالتها السامية.

رابعًا: مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية:

يبدو واضحًا نظر القانون إلى الدور الذي تلعبه الأسرة في التنشئة السياسية والتي تدخل في إطار التنشئة الاجتماعية بشكل عام، ومِن ثَمَّ مدى حرصه على كفالة عوامل قيام الأسرة

بدورها سواء كانت أسرة طبيعية أو أسرة بديلة واستكملها بدور نوادي الطفل، ومؤسسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، وهي تواجه حالة الأسرة سواء طبيعية أو بديلة، حيث يودع في هذه المؤسسات الأطفال الذين لا يقلُّ سنُّهم عن ست سنوات، ولا تزيد عن ثماني عشرة سنة المحرومين من الرعاية الأسرية بسبب اليتم أو تصدُّع الأسرة أو عجزها عن توفير الرعاية الأسرية السليمة للطفل.

وأشارت اللائحة التنفيذية للقانون إلى ضرورة أن تضعَ كلُّ مؤسسة للرعاية لائحةً داخلية مسترشدة في أحكامها باللائحة النموذجية التي يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية؛ حيث تبين هذه اللائحة شروط دخول الأطفال بالمؤسسة وإجراءاته وبرامج الخدمة والرعاية فيها على أن تشمل هذه البرامج رعاية صحية وغذائية وتعليمية، وتربوية فضلًا عن الرعاية الترفيهية والرياضية والرعاية اللاحقة والتدريب المهني للأطفال الذين أتمُّوا المرحلة الابتدائية أو لن يتمكنوا من الاستمرار في تلقِّي تعليمهم (م١١٦).

الطفل المعاق:

خصَّص قانون الطفل الباب السادس منه لرعاية الطفل المعاق وتأهيله، ونص على أن تكفل الدولة حماية الطفل المعاق من كل عمل من شأنه الإضرار بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الاجتماعي (م٧٥)، وجعل له الحق في التمتع برعاية خاصَّة، اجتماعية وصحية ونفسية تُنمِّي اعتماده على نفسه وتيسر مشاركته في المجتمع (م٧٦)، وجعل له القانون الحق في التأهيل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية التي يلزم توفيرها للطفل المعاق وأسرته؛ لتمكينه من التغلب على الآثار الناشئة عن عجزه.

ويقصد بالطفل المعاق كل طفل غير قادر على الاعتماد على نفسه في مزاولة الأنشطة والأعمال التي يزاولها من هم في مثل سِنِّه، أو نقصت قدرته على ذلك نتيجة لقصور عضوي أو عقلي أو حسي أو نتيجة عجز خلقي، وتضم المعاقون بصريًّا وهم المكفوفون وضعاف البصر، والمعاقون سمعيًّا وهم الصُّم وضعاف السمع، فضلًا عن البُكم والمصابون بعيوب في الكلام والمعاقون جسمانيًّا وصحيًّا وجميعهم لهم حق مباشرة الحقوق السياسية، وأخيرًا المتخلِّفون عقليًّا وهؤلاء ليس لهم هذه الحقوق.

خلاصة:

نخلص مما سبق أن قانون الطفل رقم (١٢) لسنة (١٩٩٦م) ولائحته التنفيذية قد وضعا

الأحكام المتعلقة برعاية الطفل وتنشئته تنشئة سليمة اتفاقًا مع أحكام الدستور وما تضمَّنه من دور فاعل للأسرة كأساس للمجتمع في التنشئة في ضوء قيم وتقاليد المجتمع وأحكام الشريعة الإسلامية.

والقانون - وإن كان لم يُشرْ صراحة إلى مصطلح التنشئة السياسية - إلَّا أنه ألزم الأسرة بغرس مجموعة من القيم ذات المدلول السياسي في تربية الطفل مثل: المشاركة واحترام القانون والملكية العامَّة والخاصَّة والتعامل مع الآخر.. إلخ.

وقد تعامل القانون مع دور الأسرة على كافة المستويات سواء كانت هناك أسرة طبيعية للطفل تتولَّى بنفسها تربيته وتنشئته، وذلك في مراحله السنية الأولى، أو ساهمت دور الحضانة مع الأسرة في هذه التنشئة فحدَّد دورها وأهدافها التي يجب أن تتغياها وجميعها تكفل - إذا أحسن استخدامها - تنشئة سليمة للطفل.

والمستوى الثالث في هذا الإطار هو الأسر البديلة التي وضع لها القانون نظامًا تفصيليًّا وهي تواجه حالات الأطفال الذين حالت ظروفهم دون أن ينشأوا في أسرهم الطبيعية - إما لعدم وجود أو معرفة هذه الأسر، وإما أنها رغم وجودها غير قادرة على القيام بمهامها بشكل كامل في مجال تربية وتنشئة الطفل.

كما تضمَّن القانون تنظيمًا لبعض المؤسسات الاجتماعية التي قد تساعد الأسر في عملية التنشئة الاجتماعية في أوقات الفراغ مثل: أندية الطفل التي تستكمل رسالة الأسرة والمدرسة، أو ترعى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية أصلًا بسبب اليتم أو تصدُّع الأسرة أو عجزها عن توفير الرعاية الأسرية السليمة للطفل وهي مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأطفال؛ بل إن القانون في تنظيمه لعمل الأم والطفل نفسه كان حريصًا على مسألة التنشئة فتضمن إلزامًا لأرباب الأعمال بتوفير دور حضانة لأطفال الأمهات العاملات، وألزمهم بالمعاملة الطيبة للأطفال العاملين لديهم، بما يحقِّق التكوين السوي لهم ويوطد العلاقة بينهم وبين أسرهم.

وبذلك يكون القانون حريصًا على أن يكون لكلِّ طفل أسرة أو مجتمع صغير ينشأ فيه سواء كانت أسرته الطبيعية أو أسرة بديلة هي أسرة أخرى، أو أصدقاء في نادي للطفل أو مؤسسة للرعاية الاجتماعية.

بل إنه تضمَّن مجموعة من الحقوق للطفل المعاق التي تكفل نموه وتنشئته بشكل سليم وتؤهله لمواجهة متطلبات الحياة.

وجدير بالملاحظة أيضًا أن القانون في تناوله لبعض القيم التي ينبغي غرسها في الطفل قد أوردها بشكل عام في مجال تنشئة الطفل تنشئة سليمة وجعل هذه التنشئة خالية من أي وصف مثل « الاجتماعية » أو « السياسية » أو « الثقافية ».. إلخ، بما يعني أنه يقصد كل جوانب وأوصاف التنشئة بشرط أن تكون سليمة،وبذلك فهذه التنشئة تشمل كذلك التنشئة السياسية، ويلاحظ أيضًا أن القانون لم يتضمَّن جزاءات رادعة - وخاصة جنائية - سواء للمؤسسات أو الأفراد القائمين على غرس قيم ومضامين التنشئة ومنها التنشئة السياسية لدى الأطفال، بل اقتصر الأمر على مجرد وقف النشاط أو إغلاق المؤسسة، واستخدام الغرامة كعقوبة للإخلال ببعض قواعده، ولكنه لم يستخدم عقوبة الحبس إلا في الإخلال ببعض النواحي الإدارية والتنظيمية فقط، بما يؤكِّد فلسفة التشريع في عدم الاعتراف بقيم التنشئة بوجه عام والتنشئة السياسية على وجه الخصوص بدور كبير في حياة الأطفال كمصلحة عليا ينبغي أن يوفر لها المُشرِّع أقصى درجات الحماية وهي الحماية الجنائية بفرض جزاءات جنائية على الإخلال بالأحكام المتعلقة بتنظيمها، بل اكتفى ببعض الجزاءات الإدارية أو الغرامات، وبذلك تكون آليات تنفيذ الأهداف التي تضمَّنها التشريع غير فاعلة بشكل كامل، بل وتكون قاصرة في غير قليل من الحالات عن تحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي يؤكِّد أن عملية التنشئة السياسية بشكل خاص لم تبلغ حدًّا من الأهمية في نظر المُشرِّع؛ ليضعها بشكل صريح وواضح ومنظم يكفل النهوض بها كأحد أهم جوانب التنشئة الاجتماعية للطفل الذي تسهم فيه الأسرة بدور كبير.

كما يلاحظ أيضًا أن النصوص الخاصة بالتنشئة وردت بشكل عام ومجمل ومتناثر في ثنايا موضوعات ومواد متعددة من القانون أو لائحته التنفيذية، وقد يبدو أن هذا الإجمال والتناثر والتعدد عشوائيًّا، ولكن قد تكون هذه العشوائية مقصودة في ذاتها، حيث إن هذا من الناحية الشكلية يفي بالغرض منه في اعتبار مصر من الدول التي تطبق الاتفاقيات الدولية وخاصة الاتفاقية الخاصة بالطفل لعام (١٩٨٩م)، وفي نفس الوقت فإن آليات تطبيق عملية التنشئة هي غير موجودة أو ضعيفة إذا وجدت، ويبقى أخيرًا ضرورة الكشف عن وجود مثل هذه الالتزامات - القليلة - في المؤسسات المشار إليها من دور حضانة، ونظام أسر بديلة، ونوادٍ للطفل، ومؤسسات للرعاية الاجتماعية، كمؤسسات مساعدة أو بديلة للأسرة الطبيعية.

المَبْحَثُ الثَّانِي

تشريعات التعليم والتنشئة السياسية للطفل

جعل الدستور من التعليم حقًّا تكفله الدولة، جعله إلزاميًّا في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مدِّ الإلزام إلى مراحل أخرى، وأعطى الدولة حقَّ الإشراف على التعليم كله، وكفالة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي (م١٨)، ونص الدستور على أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة (م٢٠)، وجعل من التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام (م١٩)، ومن محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه (م٢١).

كما أن الدستور نصَّ على أن تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل على توفيرها بوجه خاص للقرية في يسر وانتظام وفقًا لمستواها (م١١٦)، ومن هنا يبدو حرص الدستور على اضطلاع الدولة بمسألة التعليم والخدمات الثقافية.

وقد أكَّدت المحكمة الدستورية العليا على أن كفالة الدستور لحقِّ التعليم جاء انطلاقًا من أنه أهم وظائف الدولة وأداتها الرئيسية في تنمية القيم الخلقية والتربوية والثقافية لدى النشء والشبيبة، إعدادًا لحياة أفضل يتوافق فيها الإنسان مع بيئة ومقتضيات انتمائه إلى وطنه، ويتمكن في كنفها من اقتحام الطريق إلى آفاق المعرفة وألوانها المختلفة[1].

فالتعليم من أعمق المهام اتصالًا بإعداد أجيال تكون قادرة علمًا وعملًا، على أن ترقى بمجتمعها، وأصبح لزامًا على الدولة أن تراعي عند تنظيمها للحق في التعليم أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى منه قدرًا يتناسب مع ميوله وقدراته ومواهبه، في حدود ما تضعه الدولة من سياسات وما ترصده من إمكانيات في هذا المجال بما يحقق الربط بين ممارسة هذا الحق وبين حاجات المجتمع والإنتاج، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها المُشرِّع في مجال تنظيم حق التعليم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة[2].

ويعدُّ التعليم أحدَ أخطر مداخل التغيير حتى يمكن تنشئة الأجيال على قيم ومعارف واتجاهات؛ مثل: المشاركة والإبداع والمحاسبة والشفافية، ونزاهة الحكم واللامركزية، والمواطنة، والعمل، والمساواة، وحقوق الإنسان؛ فالأطفال تتكون لديهم مجموعة من القيم

---

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا، جلسة ٧/ ٤/ ٢٠٠١م، قضية رقم ١٨ لسنة ٢٢ قضائية (دستورية)، الجريدة الرسمية، العدد ١٦، ١٩/ ٤/ ٢٠٠١م.

(٢) المرجع السابق.

والمعارف والمعتقدات السياسية بفعل تعرضهم لعملية تنشئة سياسية مباشرة في التعليم بما يُؤثِّر على بناء وتوجيه سلوكهم السياسي عند بلوغ السِّنِّ التي تؤهِّلهم لتحمل مهام المواطنة المسئولة من ناحية ممارسة الحقوق وأداء الواجبات العامة(١).

وتعد المدرسة أقوى مؤسسة اجتماعية في التأثير على التكوين العقلي والنفسي للناشئة، إذ يتعرَّض الطفل في رحابها لأول مرة وبشكل منظم لعالم أوسع من الأسرة والرفاق، وهذا يعد بداية التأثير المباشر للدولة على أبنائها.

والتعليم لديه أربع آليات يسهم بها في تربية النشء هي: المقررات الدراسية، والمعلم بوصفه رأس الحربة في العملية التعليمية، والطقوس المدرسية، والأنشطة الطلابية، وتثبت الدراسات الميدانية مسئولية مقررات التاريخ بمضامينها والطرق المتبعة في تدريسها عن قصور التربية السياسية للأطفال، كما أن الوعي السياسي لدى طلاب التعليم العام مُسطَّح ومُشوَّه وحصيلة المعارف السياسية لديهم متواضعة(٢).

فالمدرسة هي المؤسسة المجتمعية المنوط بها رسميًّا مهمة التربية والتعليم، وهي عملية تعاونية وتكاملية بين المدرسة والأسرة المسئولة عن تنمية الجوانب النفسية والاجتماعية والوجدانية للتلميذ.

والمدرسة جزء نشيط وفعَّال في كيان المجتمع وإصلاحها يأتي بالدرجة الأولى من إصلاح المجتمع سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، ومع هذا لم تعد المدرسة الحكومية وحدها هي المسئولة عن العملية التعليمية، ولكن يوجد أيضًا تعليم غير نظامي بمؤسساته المختلفة، ويجب التركيز في مدرسة المستقبل ليس على الجانب العقلي والمهاري من شخصية الطالب، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار الجانب الوجداني بما يتضمَّنه من قيم واتجاهات ومبادئ ومعتقدات وعواطف، ويعتمد ذلك على نموذج القدوة الحسنة من المعلمين وأولياء الأمور والراشدين في المجتمع(٣).

فالمؤسسة التعليمية ركيزة هامَّة يستخدمها النظام السياسي في تنشئة بالأطفال بالطريقة التي يرغب فيها؛ فالمدرسة تلعب الدور الرئيسي في إعادة تشكيل الاتجاهات الاجتماعية والسياسية حسب النظام التعليمي السائد(٤).

---

(١) أحمد ثابت: مرجع سابق، ص١٣، ١٥.

(٢) علي الدين هلال، كمال المنوفي: التعليم والتنشئة السياسية، القضايا النظرية والتراث الحضاري في: التعليم والتنشئة السياسية في مصر، كمال المنوفي (محررًا)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١٤، ١٦، ٢٠.

(٣) لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص١١٧.

(٤) عائشة محمد خالد: مرجع سابق، ص٥٦.

ونفس الأمر من المنظور الإسلامي؛ حيث جعل الإسلام من طلب العلم فريضة على كلِّ مسلم ومسلمة، ومِن ثَمَّ فالمدرسة وظيفتها بناء الإنسان المسلم فكريًّا وروحيًّا وجسميًّا؛ لتحقيق التوازن البشري ولتمكينه من أداء رسالته السماوية في خلافه اللَّه في الأرض[١].

وهناك عمليات عديدة تسهم في التنشئة السياسية في إطار المدرسة مثل: نوعية المدرس وانتمائه الطبقي وظروفه المعيشية وخلفيته الثقافية، ودور التنظيمات المدرسية مثل: الاتحادات المدرسية والجمعيات والأسر الطلابية، وغرس قيمة المشاركة وتكريسها لدى الطفل من خلال تطبيق نظام الحكم الذاتي في المدارس بحيث يشارك التلاميذ في وضع اللوائح والقوانين اللازمة؛ لصيانة حرياتهم وتحقيق أهدافهم تحت توجيه المدرسين وإرشادهم بما يؤدِّي في النهاية إلى مزيد من احترام القانون والنظام والإيمان بهما ونمو مستمر في ممارسة الحرية على الوجه السليم[٢]، كذلك يلعب المنهج المدرسي وطقوس حجرة الدراسة والقيم والاتجاهات التي تنقل عن غير وعي من المدرسين أدوات لإنجاز المدرسة لدورها في التنشئة السياسية.

وسوف نعرض فيما يلي للإطار التشريعي الحاكم للتعليم العام والأزهري، وتعليم الطفل بشكل خاص؛ لنقف على ما إذا كان يتضمَّن قيم التنشئة السياسية أم لا، وفي أي سياق تناول هذه القيم، وما هي الضمانات الكفيلة بتطبيقها في النظام التعليمي ومدى كفاءتها في تحقيقها.

أولًا: قيم التنشئة السياسية في التعليم العام:

أفرد قانون الطفل رقم (١٢) لسنة (١٩٩٦م) الباب الرابع منه لتعليم الطفل من خلال ثلاثة فصول تناول الأول منهم تحديد أهداف تعليم الطفل وحق الطفل العامل في التعليم، وتناول الفصل الثاني مرحلة رياض الأطفال، في حين عرض الفصل الثالث لمرحلتي التعليم قبل الجامعي.

وقد حدَّدت المادة (٥٣) من القانون أهداف تعليم الطفل في تكوينه علميًّا وثقافيًّا وروحيًّا وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها بقصد إعداد الإنسان المؤمن بربِّه ووطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقِّق إنسانيته وكرامته وقدراته على تحقيق ذاته وانتمائه

---

(١) أحمد ثابت: مرجع سابق، ص٦.

(٢) أحمد علي ببلي: دور الجامعة في التنشئة السياسية، في: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير، أعمال المؤتمر السنوي السابق للبحوث السياسية، ٤ - ٧ ديسمبر ١٩٩٣م، كمال المنوفي، حسنين توفيق (مُحرِّرين)، المجلد الثاني، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٩٥٧.

لوطنه والإسهام بكفاءة في مجالات الإنتاج والخدمات أو لاستكمال التعليم العالي، وذل على أساس من تكافؤ الفرص.

وهذا النص يشبه إلى حدٍّ كبير ما ورد في المادة (١١١) من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة (١٩٨١م) والتي أوردت هدف التعليم قبل الجامعي، ولا غرو في ذلك فإن مرحلة التعليم قبل الجامعي تستمر أحيانًا إلى سِنِّ الطفولة وهو أقل من ثماني عشرة سنة طبقًا لقانون الطفل.

ومع هذا فإنه بالنظر إلى قانون الطفل وهو أحدث من قانون التعليم بحوالي خمسة عشر عامًا، فيمكن ملاحظة احتواء ذات المادة على قيم تتعلق بالتنشئة السياسية أكثر مما ورد في مثيلتها في قانون التعليم؛ فورد بها هدف الدراسات النظرية والتطبيقية للطفل في تحقيق ذاته والانتماء لوطنه وأن يكون ذلك على أساس من تكافؤ الفرص، كما كان كلمة « القدرة » بصيغة الجمع (قدراته) في قانون الطفل، في حين بصيغة المفرد « قدرته » في قانون التعليم، ولا شك أن قيم مثل: تحقيق الذات، والانتماء للوطن، وتكافؤ الفرص جميعها ذات مدلول سياسي فضلًا عن قيم الخير والحق والإنسانية التي وردت في المادتين بلا اختلاف.

ومع هذا فإن المادة (١١١) من قانون التعليم تحدد هدف التعليم في تكوين الدارس ثقافيًّا وعلميًّا وقوميًّا على مستويات متتالية، في حين تستبدل المادة (٦٣) من قانون الطفل كلمة « روحيًّا » بكلمة « قوميًّا » ولا شك أن التكوين القومي ذو مدلول سياسي أكثر وضوحًا من التكوين الروحي، كما تضيف المادة (٥٣) من قانون الطفل تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها كأحد أهداف تعليم الطفل، وهو ما لم تشر إليه المادة (١١١) من قانون التعليم، ولا شك أن تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته أمر يتعلق بالتنشئة السياسية السليمة، وعلى هذا فإن المادة (٥٣) من قانون الطفل تعد أوضح في الدلالة على هدف التعليم في التنشئة السياسية الصحيحة من المادة (١١١) من قانون التعليم، وإن كان الهدف في المادتين جاء في عبارات عامة وغير محددة؛ ومنطق تفسير النصوص يقتضي الجمع بين المادتين؛ فكل منهما تكمِّل الأخرى حيث لا تتعارضان معًا، ومِن ثَمَّ يجب عند التطبيق إعمالهما بصورة تكاملية واعتبار أن كل ما ورد بهما من قيم تكمّل بعضها بعضًا دون تعارض أو تنافر، حيث إن أحدهما لا يلغي الآخر.

ونصَّت المادة (٥٤) من قانون الطفل على أن التعليم حق لجميع الأطفال في مدارس

الدولة بالمجان وهذا ما أوردته المادة (٣) من قانون التعليم، والتي أضافت أنه لا يجوز مطالبة التلاميذ برسم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية، ولا شك أن مجانية التعليم للطفل تُنمِّي لديه الشعور بالانتماء والولاء للوطن الذي تحمل مسئولية تعليمه بما يحقق له نوعًا من الحراك الاجتماعي.

وحرصًا من المشرع على تعليم الطفل حتى لو كان عاملًا فقد منع أن يعوق صاحب العمل الطفل أو يحرمه من التعليم الأساسي، وفرض لذلك عقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن (٢٠٠) جنيه ولا تزيد على (٥٠٠) جنيه (م٥٤ من قانون الطفل).

ومِن ثَمَّ فإن الحماية الجنائية قاصرة على مرحلة التعليم الأساسي وهي الحلقتان الابتدائية والإعدادية فقط دون المرحلة الثانوية، وكان من الأجدى أن تكون الحماية شاملة مرحلة التعليم قبل الجامعي - على الأقل - حتى نضمن تنشئة سوية للطفل العامل خلال فترة طفولته، وسوف نعرض فيما يلي لمراحل التعليم العام منذ الصغر.

١ - رياض الأطفال:

أعطى قانون التعليم في المادة (٨) الحق لوزير التعليم بعد أخذ رأي المحافظ المختص إنشاء مدارس لرياض الأطفال، وهو الذي يحدد نظام الدراسة والمناهج والخطط وشروط القبول وهيئات الإشراف والتدريس وما يجوز تقاضيه مقابل تنظيم التعليم بها، وقد فصل قانون الطفل ولائحته التنفيذية هذا النظام وأهدافه؛ فأشارت المادة (٥٥) منه إلى أنه نظام تربوي يحقِّق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها، وتعتبر روضة أطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية وكل دار تقبل الأطفال بعد سِنِّ الرابعة (م٥٦)، **وقد فصَّلت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل في المادة (١٢٦) أهداف رياض الأطفال وهي:**

١ - التنمية الشاملة والمتكاملة لكلِّ طفل في المجالات العقلية والجسمية والحركية والانفعالية والاجتماعية والخلقية والدينية.

٢ - تنمية مهارات الأطفال اللغوية والعددية والفنية من خلال الأنشطة الفردية والجماعية وإنماء القدرة على التفكير والابتكار والتميز.

٣ - التنشئة الاجتماعية والصحية السليمة في ظلِّ قيم المجتمع ومبادئه وأهدافه.

٤ - تمكين الطفل من أن يحقِّق ذاته ومساعدته على تكوين الشخصية السوية القادرة على التعامل مع المجتمع.

٥ - تهيئة الطفل للحياة النظامية المدرسية في مرحلة التعليم الأساسي من تعود على النظام وتكوين علاقات إنسانية مع المعلم والزملاء.

ولا شك أن تلك الأهداف الخمسة تتضمَّن العديد من قيم التنشئة السياسية، ولكنها تنشئة موجهة من ناحية؛ حيث تكون في ظلِّ قيم المجتمع ومبادئه وأهدافه، كما أنها تنشئة تأخذ في اعتبارها الجانب الديني أيضًا، فقد تضمَّنت عدَّة قيم مثل: تحقيق الذات والتعامل مع الآخر..إلخ.

وتخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التعليم ولإشرافها الإداري والفني (م٥٨) وهذا يعني أن سياسة التعليم التي تضعها الوزارة وأهدافه، تنطبق أيضًا على مدارس رياض الأطفال، وقد تولَّت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل تحديد مواصفات مَدَارس رياض الأطفال وكيفية إنشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول ومقابل الالتحاق بها، وقد أشارت المادة (١٢٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل في تنظيم العمل برياض الأطفال بند (٨) ألا يقسم اليوم إلى حصص دراسية بل يعمل بنظام اليوم المتكامل؛ بحيث يمارس الأطفال أنشطة متنوعة ويمرون بخبرات متكاملة تُنمِّي فيهم الجوانب الروحية والخلقية والجسمية والحركية والانفعالية والاجتماعية، ويراعى تقسيم يوم الروضة إلى فترات بين الأنشطة الهادئة والحركية، ويخصص أوقات للنشاط الحرِّ خلال اليوم؛ لعدم إرهاق الطفل، ولا شك أن اتباع ذلك يسهم في التنشئة السويةِ للأطفال وتحقيق هدف إنشاء رياض الأطفال، بل إن اللائحة لضمان ذلك اشترطت شروطا معينة في مديرة رياض الأطفال أو الناظرة والمعلمات وضرورة تدريبهن سنويًّا لمدة أسبوع، وأن تكون ذات مؤهل عالٍ في دراسات الطفولة من إحدى الكليات التربوية (م١٢٩).

٢ - مرحلة التعليم الأساسي:

تتكون هذه المرحلة من حلقتين الحلقة الابتدائية والحلقة الإعدادية، الأولى مدتها ست سنوات والثانية مدتها ثلاث سنوات (م٥٩) من قانون الطفل، (م٤) من قانون التعليم وأجازت المادة (٥٩) من قانون الطفل إضافة حلقة أخرى على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.

وقد جعل قانون التعليم في المادة (١٥) من التعليم الأساسي حقًّا لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه على مدى تسع سنوات دراسية، وحددت المادة (١٦) هدف التعليم الأساسي

في تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى، وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مُكثَّف من أجل إعداد الفرد؛ لكي يكون مواطنًا منتجًا في بيئته ومجتمعه.

كما حددت المادة (١٧) هدف الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي في **تحقيق الأغراض التالية**:

١ - التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية.

٢ - تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج.

٣ - توثيق الارتباط بالبيئة.

٤ - تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها وربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التي يعيشون فيها بشكل يؤكِّد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية.

وهدف التعليم الأساسي ورد في المادة (٦٠) من قانون الطفل مطابقًا لما ورد في المادة (١٦) من قانون التعليم، كما جاءت أهداف تنظيم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي في المادة (١٧) من قانون التعليم مشابهة إلى حدٍّ كبير لتلك الأهداف الخمسة التي عددتها المادة (١٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل.

وهذه الأهداف وتلك لا يبرز فيها بشكل واضح هدف التنشئة السياسية بل إنها لم تتضمَّن قيم هذه التنشئة، وما ركَّزت عليه هو إعداد الفرد؛ ليكون قادرًا إما على مواصلة تعليمه أو التدريب للدخول في سوق العمل، ومِن ثَمَّ جاء القانون خلوًا خلال هذه المرحلة من هدف تحقيق التنشئة السياسية للأطفال، على الرغم من وضوح هذا الهدف بشكل أو بآخر خلال تنظيمه لرياض الأطفال.

ومع هذا فيمكن اعتبار الهدف الأول لتنظيم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي وهو التأكيد على التربية الدينية والوطنية يحمل بعض مضامين التنشئة السياسية (الوطنية) الإسلامية، ولكن يبدو أن هذا الهدف جاء عرضًا وقد يكون تطبيقًا لنصوص الدستور الذي يجعل من التربية الدينية مادة أساسية في التعليم، ومتفقًا في ذات الوقت مع المادة (٦) من قانون التعليم نفسه من أن التربية الدينية مادة أساسية في جميع مراحل التعليم، ويشترط

للنجاح فيها الحصول على (٥٠٪) على الأقل من الدرجة المخصَّصة لها على ألا تحسب درجاتها ضمن المجموع الكلي، وهذا التفاف على النص الدستوري وتأويل خاطئ من جانب المُشرِّع لمضمونه؛ لأن اعتبار الدستور للتربية الدينية كمادة أساسية يعني أنها أساسية في انتقال الطالب إلى صفٍّ أعلى، وهذا أبسط قواعد التفسير.

وقد ظهر خجل المُشرِّع من موقفه فأورد في الفقرة الثانية من ذات المادة القول بأن تنظم وزارة التربية والتعليم مسابقات دورية لحفظ القرآن الكريم وتمنح المتفوقين منهم مكافآت وحوافز وفقًا للنظام الذي يضعه المجلس الأعلى للتعليم، ولا شك أن حفظ القرآن الكريم يختلف عن تربية الطفل تربية دينية وتعلمه قواعد السلوك الإسلامي؛ فالحفظ لا يعلم السلوك ولا القيم ولكن الفهم والتدبر والتفسير يقوم بذلك.

ومع هذا فقد ظهرت قيم التنشئة السياسية في الأهداف العامة للتعليم الأساسي التي وضعتها وزارة التربية والتعليم، وخاصَّة في مرحلة التعليم الابتدائي؛ حيث ظهر أن الهدف الجوهري للتعليم الابتدائي يتمثل في توفير أساسيات الثقافة والهُويَّة القومية بمكوناتها في المستويات الشخصية والوطنية والعربية والإنسانية، والتي تمكن التلميذ من أن يُنمِّي قدراته بما فيها تنمية أساليب التفكير العلمي والتفكير المنطقي لديه ومقومات المواطن والقيم الدينية والأخلاقية وأن يسهم في تنمية وطنه قيمًا وتماسكًا وفكرًا وديمقراطية وإنتاجًا.

وتحقيقًا لهذا الهدف الجوهري يسعى التعليم الابتدائي إلى تنمية طاقات الطفل وقدراته في إطار من التوازن بين حقِّه في التعليم وحقِّه في الاستمتاع بطفولته بما يمكنه من:

١ - تعميق الانتماء لوطنه وتاريخه وحضارته وتأكيد الولاء الوطني وتنمية الاعتزاز به.

٢ - ترسيخ الإيمان والاعتزاز بدينه وقيمه السماوية والاجتماعية واحترام عقائد الآخرين.

٣ - المشاركة في تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي وتأكيد الاستقلال الوطني وتعميق الانتماء القومي وتكوين المجتمع الديمقراطي.

٤ - تكوين أسلوب التفكير العلمي لدى الطلاب والقدرة على تحليل المعلومات واتخاذ القرار الصحيح على أساسها.

٥ - اكتساب القدرة على المشاركة الإيجابية في عمل الجماعة والجهد التعاوني والتكافل والقدرة على إدراك العلاقة بين الحق والواجب.

٦ - تشجيع النشاط الحرّ التلقائي والمنتظم وتنمية روح المبادرة والشجاعة.

٧ - تقوية الولاء بينه وبين بيئته وتنمية قدراته وخبراته في مجال حياته اليومية.

٣ - مرحلة التعليم الثانوي:

حدَّد قانون الطفل هدف مرحلة التعليم الثانوي في إعداد الطلاب للحياة العملية، وإعدادهم للتعليم العالي والجامعي والمشاركة في الحياة العامّة، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكيـــة والقومية، (م٦١) وهو ذات الهدف الذي حدَّده قانون التعليم في المادة (٢٢) لذات المرحلة، والفارق الوحيد هو أن نصَّ المادة (٢٢) من قانون التعليم استخدمت حرف (أو) للمغايرة بدلًا من (و) وذلك قبل عبارة « المشاركة في الحياة العامة » وهذا يعني أن يكون هدف التعليم الثانوي إما الإعداد للحياة العملية والتعليم العالي أو إعدادهم للمشاركة في الحياة العامَّة، وهذا ما لا يمكن قبوله، ومِن ثَمَّ فإن نص قانون الطفل هو الذي يطبق عند الاختلاف باعتباره قانونًا خاصًّا وبوصفه قانونًا أحدث من قانون التعليم، وكذلك لأن المادة (٦٣) منه أشارت إلى تطبيق قانون التعليم فيما لم يرد بشأنه نص في هذا الباب (تعليم الطفل).

أما التعليم الثانوي الفني فيهدف أساسًا إلى إعداد فئة من الفنيين في مجالات الصناعة والزراعة والإدارة والخدمات وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين (م٦٢) من قانون الطفل، (م٣٠) من قانون التعليم.

وبذلك تبتعد أهداف التعليم الثانوي بشقَّيه العام والفني ـ بمختلف تخصصاته ـ عن التنشئة السياسية حتى بمجرد الإشارة.

ومَن ثَمَّ نلحظ أنه كلما ارتفعت المرحلة التعليمية كلما زادت بُعدًا في أهدافها المحددة عن التنشئة السياسية، فقد كانت هذه الأهداف أكثر وضوحًا في تنظيم القانون لدور الحضانة ورياض الأطفال ونوادي الطفل، حتى إذا وصلنا إلى مرحلة التعليم الأساسي وجدنا الحديث عنها يقل في قانوني التعليم والطفل، حتى توارى في مرحلة التعليم الثانوي العام والفني، ويبدو أن المُشرِّع يقف بالتنشئة السياسية للأطفال كهدف يجب أن تهدف إليه العملية التعليمية عند سِنٍّ ست سنوات فقط، أما ما بعد هذه السن فيجب إعداد الطالب لمراحل التعليم التالية أو للتدريب للدخول في سوق العمل، أو للدخول في العمل فعلًا بغض النظر عن ثقافته السياسية ومشاركته في صياغة مستقبل وطنه، كما أن هناك فئة من طلاب المدارس الثانوية الفنية وكذلك المدارس المهنية الإعدادية لا يدخلون في حسابات المُشرِّع عند تحديده لأهداف العملية التعليمية لهم، من ناحية التنشئة السياسية، وكأنهم غير مواطنين أو كأنه لا يريدهم سوى للعمل الفني فقط دون أي عمل آخر، فلا مشاركة ولا تعامل مع

الآخر ولا مواطنة ولا انتماء ولا أي من قيم التنشئة السياسية التي ينبغي غرسها في الطالب خلال هذه السن، هذا مع ملاحظة أن القيام بذلك خلال التعليم الجامعي أو فوق المتوسط أمر صعب من خلال المناهج الدراسية؛ لعدم توحدها واختلاف مشارب وأيديولوجيات من يضعونها ويدرسونها، ومِن ثَمَّ يصل الطالب إلى التعليم الجامعي وليس عنده القدر الضروري من المعارف الذي يمكنه من التميز بين التيارات المختلفة التي يراها ويصطدم بها لأول مرة مما يوقعه فريسة للانحراف أو التطرف على أي جانب دون ما علم أو دراية.

وعندما أَصْدَرَ وزير التربية والتعليم القرار رقم (٦٤) لسنة (١٩٨٥م) في شأن إنشاء وتنظيم المدارس النموذجية في مرحلة التعليم الأساسي بحلقتيه ومرحلة التعليم الثانوي في كلٍّ من محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والدقهلية والشرقية والغربية وأسيوط واعتبرها نوعًا من المدارس التجريبية، وأجاز إنشاء مدارس أخرى في محافظات أخرى، فقد حدد أهدافها في المادة (٥) من القرار في ربط المدرسة بالمجتمع وتعميمها على باقي المدارس، ولم يرد من بين تلك الأهداف ما يتعلق بالتنشئة السياسية، وكذلك خلا القرار رقم (٩٤) لسنة (١٩٨٥م) في شأن المدارس التجريبية الرسمية للغات - في تحديده لأهداف هذه المدارس - من أي إشارة لموضوع التنشئة السياسية.

هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٢٤) لسنة (١٩٨٦م) بتشكيل لجنة لتطوير المناهج الدينية التي تدرس بمراحل التعليم الأساسي والثانوي بوزارة التربية والتعليم، والتي تستهدف تطوير المناهج الدينية التي تدرس بهذه المراحل بما يتماشى مع روح العصر وبما يساعد على الإعداد الديني المناسب للطلاب مستفيدة من البحوث والدراسات التي أجريت في هذا الشأن.

كما أن قرار وزير التربية والتعليم رقم (٥٧) لسنة (١٩٨٨م) الصادر باللائحة الخاصَّة بالترخيص بطبع ونشر الكُتُب المدرسية الخارجية والمرافقة بهذا القرار، أشار إلى أن وزارة التربية والتعليم عند وضع المناهج الدراسية تضع نصب أعينها أن تساعد هذه المناهج الطلاب على النمو العقلي والجسمي والوجداني؛ وكذا تنمية قدراتهم الفكرية ومهارتهم العملية كما تشجِّعهم على البحث العلمي والابتكار من أجل إعدادهم للمستقبل المنشود، وذلك في إطار سياساتها التعليمية، ويجب أن تعمل المناهج على تحقيق أهداف تلك السياسة التعليمية وكذلك حماية أهداف المجتمع وتقاليده وقيمه ومقوماته التي نص عليها الدستور، وهذا قد يعكس دور المناهج في التنشئة السياسية للأطفال بشكل يتفق مع ما ورد في الدستور وطبقًا لما هو مخطط في سياسة التعليم.

ثانيًا: قيم التنشئة السياسية في التعليم الأزهري:

حلَّ القانون رقم (١٠٣) لسنة (١٩٦١م) بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها محل القانون رقم (٢٦) لسنة (١٩٣٦م) والقوانين المعدلة له، ونص في المادة (٢) الواردة في صدر الباب الأول، الذي تضمَّن الأحكام العامة، أن « الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتحليله ونشره، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كلِّ الشعوب، وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر ورقي الحضارة وكفالة الأمن والطمأنينة وراحة النفس لكلِّ الناس في الدنيا والآخرة، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري للأمة العربية، وإظهار أثر العرب في تطور الإنسانية وتقدمها وتحمل على رقي الآداب وتقدم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية، وتزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالمختصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشريعة الإسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن وتخريج علماء عاملين متفقهين في الدين يجمعون إلى الإيمان باللَّه والثقة بالنفس وقوة الروح، كفاية علمية وعملية ومهنية؛ لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أسباب النشاط والإنتاج والريادة والقدوة الطيبة، وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة إلى سبيل اللَّه بالحكمة والموعظة الحسنة، كما تهتم بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات الإسلامية والعربية والأجنبية، ومقرُّه القاهرة، ويتبع رئاسة الجمهورية ».

ومن هذا النص يتَّضح أنه وإن كان لم يحمل دلالات صريحة على التنشئة السياسية كأحد وظائف الأزهر نحو طلابه إلا أن النص به إشارات كثيرة يمكن استنباطها من كثير من العبارات الواردة به التي تدلِّل على هذه الوظيفة.

وهذا الغياب الصريح لدور الأزهر في عملية التنشئة السياسية يبرره تاريخ وضع القانون وما كان يلابسه من ظروف تتطلب فصل الدين عن السياسة وحصر دور الأزهر في نواحٍ متعلقة بالثقافة الإسلامية، ومع ذلك فإن هذا لا يمنع من إمكانية قيام الأزهر عبر هيئاته المتعددة بدور فاعل في عملية التنشئة السياسية خاصَّة من خلال المعاهد الأزهرية اتساقًا مع نفس الدور الذي يمكن أن تضطلع به مؤسسات التعليم العام، وخاصَّة في مرحلة التعليم الأساسي وهي المناظرة لمرحلة المعاهد الأزهرية في التعليم الأزهري.

ومع هذا فإن تبعية الأزهر كهيئة علمية إسلامية كبرى لرئاسة الجمهورية جعل من الصعب تصوُّر دور للأزهر في التنشئة السياسية بعيدًا عن السياسة العامة للدولة التي يرسم

رئيس الجمهورية ملامحها كل عام بالاشتراك مع مجلس الوزراء، ويؤكِّد ذلك رئيس الوزراء هو الوزير المختص بشئون الأزهر، أي أن هناك وزارة مختصة بشئون الأزهر وتحديد مسئوليتها، صدر بتنظيمها القرار رقم (١٠٨٩م) لسنة (١٩٧٤م)[1]. بل إن شيخ الأزهر يعين بقرار من رئيس الجمهورية إما من بين هيئة مجمع البحوث الإسلامية أو من خارج الهيئة، وذلك بعد أن كان القانون رقم (٢٦) لسنة (١٩٣٦م) الملغى ينص على اختياره بالانتخاب الحر من بين هيئة كبار العلماء؛ حيث ألغيت هذه الهيئة أيضًا، هذا على الرغم من كفالة قانون تنظيم الجامعات لاستقلال وحرية الجامعات المصرية العامَّة، في الوقت الذي لا يفرق النص الدستوري الضامن لهذا الاستقلال بين جامعة عامّة وجامعة أزهرية؛ فالاستقلال الوارد في نص المادة (١٨) من الدستور للجامعات جاء بصيغة مطلقة، وقد كان هذا مدعاة لجعل علماء الأزهر مجرد موظفين مُعينين من قبل رئيس الدولة على الرغم من عدم تدخله في تعيين البابا؛ حيث يتم اختياره بالانتخاب.

سوف نعرض لدور كل منها - ما عدا جامعة الأزهر - في مجال التنشئة السياسية للأطفال على النحو التالي:

١ - المجلس الأعلى للأزهر:

ويشمل الأزهر خمس هيئات هي: المجلس الأعلى للأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية، وجامعة الأزهر، والمعاهد الأزهرية (م٨) المجلس الأعلى للأزهر يرأسه شيخ الأزهر ويختص بالتخطيط ورسم السياسة العامة لكل ما يحقق الأغراض التي يقوم عليها الأزهر، كما يختص برسم السياسة التعليمية التي تسير عليها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية والأقسام العلمية في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية والعربية واقتراح المواد والمقررات التي تدرس؛ لتحقيق أغراض الأزهر (م٩).

ومع ذلك فإن قرارات المجلس الأعلى للأزهر لا تنفذ فيما يحتاج إلى صدور قرار من الوزير المختص إلا بعد صدور هذا القرار (م١١).

٢ - دور مجمع البحوث الإسلامية في التنشئة السياسية:

أفرد القانون الباب الثالث منه لتنظيم مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث

---

(١) وعلى أثرها استقال الشيخ عبد الحليم محمود من مشيخة الأزهر وقدم اقتراح بمشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، والتي تتضمَّن سحب سلطات وزير شئون الأزهر وإعطاءها لشيخ الأزهر وأن يمثل الأزهر في مجلس الوزراء شيخ الأزهر.

الإسلامية؛ حيث اعتبر مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية، تعمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص، وبيان الرأي فيما يجد من مشاكل مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة (م١٥) وهو يتكون من خمسين عضوًا من كبار علماء المسلمين يمثلون جميع المذاهب الإسلامية.

ومن هنا يبرز دور المجمع في نشر الثقافة الإسلامية وإظهار قيم التسامح والمشاركة - وكلها من القيم السياسية - ولكنها لا تتعلق بالتنشئة السياسية بشكل مباشر.

ولقد حلَّ بذلك مجمع البحوث الإسلامية محل هيئة كبار العلماء، وساعد هيئة فنية هي « إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية » ويدخل في اختصاصها نشر وتجديد الثقافة الإسلامية مع تجريدها من كل ما علق بها من أخطاء، وبيان رأي الإسلام في القضايا والمشكلات المذهبية والاجتماعية والاقتصادية.

ومع هذا فمجمع البحوث الإسلامية بما يتبعه يعترض عمله عدة عوائق منها عدم اكتمال عضويته حتى الآن، وعدم توافر الشروط المطلوبة للعضوية في عدد غير قليل من أعضائه طبقًا للقانون، كما جاء القانون رقم (١١) لسنة (١٩٨٩م) معدلًا للمادة (٣١) من القانون رقم (١٠٣) لسنة (١٩٦١م) ليجعل عضوية المجمع بالتعيين وليس بالانتخاب؛ وذلك لحين اكتمال عدد أعضاء المجمع ويضاف إلى ذلك عدم انتظام اجتماعاته السنوية حيث عقد حتى الآن ما يقرب من أربعة عشر اجتماعًا من إجمالي (٤٦) اجتماعًا كان من المفترض أن يعقدها منذ إنشائه في (١٩٦١م)، فضلًا عن عدم تفعيل أعماله وتوصياته بالشكل المطلوب.

٣ - دور المعاهد الأزهرية في التنشئة السياسية :

حدد القانون غرض المعاهد الأزهرية الابتدائية والإعدادية والثانوية في تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الإسلامية وإلى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس الأخرى المماثلة؛ ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها وإعدادهم الإعداد الكامل للدخول في كليات جامعة الأزهر ولتتهيأ لهم جميعًا فرص متكافئة في مجال العمل والإنتاج كما تتهيأ لهم الفرص المتكافئة للدخول في كليات الجامعات الأخرى (م٨٥).

وبذلك انحصرت أهداف المعاهد الأزهرية في: التزويد بالقدر الكافي بالثقافة الإسلامية وإعداد الطلاب للانتقال إلى المراحل التالية حتى الوصول للجامعة، ومِن ثَمَّ غابت فكرة

التنشئة السياسية لهؤلاء الطلاب منذ الصغر، خاصَّة إذا أخذنا في اعتبارنا طبيعة المواد التي تدرس بها، الأمر الذي يترتب عليه عدم وجود - أو قلة - الوعي السياسي لدى أغلب طلاب الجامعة في مختلف الكليات.

وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بقرار رئيس الجمهورية رقم(٢٥٠) لسنة (١٩٧٥م) محددة المواد التي تدرس بهذه المعاهد (م٥٠) وأصبحت مدة الدراسة في كل من المعاهد الابتدائية ست سنوات والإعدادية ثلاث سنوات والثانوية أربع سنوات؛ حيث إنه بناء على طلب الأزهر صدر القانون رقم (٤٩) لسنة (١٩٦٧م) الذي خفض سنوات الدراسة في المعاهد الأزهرية الإعدادية إلى ثلاث سنوات بعد أن كانت أربعة والثانوية إلى أربع سنوات بعد أن كانت خمس سنوات، وهذا على الرغم من مضاعفة المناهج الدراسية على طلاب الأزهر بجمعهم بين مناهج التعليم العام كاملة ومناهج الأزهر كاملة، ثم صدر القانون رقم (١٦) لسنة (١٩٩٨م) بتخفيض سنوات الدراسة بالمعاهد الثانوية الأزهرية إلى ثلاث سنوات رغم بقاء الازدواجية في المناهج، **الأمر الذي أثر بشكل واضح على عملية التنشئة السياسية لهم فلا وقت للأنشطة أو التفكير أو إعمال العقل.**

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية للقانون النص على إنشاء اتحاد الطلاب بكل معهد ثانوي أزهري، واتحاد عام لطلاب المعاهد الثانوية الأزهرية على مستوى الجمهورية، ومن أهم أغراض هذه الاتحادات الطلابية تقوية الروح الدينية بين الطلاب وتعميق المبادئ العامة التي يدعو إليها الإسلام، وتنمية الوعي القومي العربي والإسلامي، **ويحظر على هذه الاتحادات الاشتغال بكل ما يتعارض مع النظام العام للدولة** (م ٨١، ٨٢، ٨٤) ويبدو أن إنشاء هذه الاتحادات في الأساس لم يكن بهدف أن تصبح مدارس للوعي السياسي بقدر ما كان نظامًا اجتماعيًّا لطلاب المعاهد الثانوية الأزهرية فقط، وهذا هو المسمى الذي تبنَّته اللائحة التنفيذية في الفصل الثالث من الباب الرابع منها.

ونص القانون في المادة (٩٢) على تشكيل لجنة من الأزهر ووزارة التربية والتعليم لوضع المناهج وتخطيط المواد الدراسية في المعاهد الأزهرية، وتُجرِي الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم امتحاناتِ الشهادات الإعدادية والثانوية بأنواعها المختلفة في المعاهد الأزهرية (م٩٣).

واللجنة المشتركة المشار إليها تشكل برئاسة المدير العام للمعاهد الأزهرية وتقوم بتخطيط المواد الدراسية واقتراح مناهجها في المعاهد الأزهرية، وهي تشكل بقرار من وزير

شئون الأزهر من ممثلين متساوي العدد بخلاف الرئيس، وتجتمع أربع مرات في السنة، وكلما دعت الحاجة لذلك،وترفع توصياتها إلى المجلس الأعلى للأزهر.

والأمر يتطلب الوقوف على طبيعة عمل هذه اللجنة وما تمَّ إنجازه من خلالها وما هو دورها في تطوير المناهج بالتعليم الأزهري، وهل هي أحد صور الرقابة والتدخل من التعليم العام في التعليم الأزهري؟ وهل من المقبول هذا التدخل والتداخل؟ خاصَّة وأن اللجنة لا دور لها في التعليم العام أصلًا، فهل هي فرض وصاية على التعليم الأزهري؟.

ويمكن أن نخلص إلى أن فكرة التنشئة السياسية - ورغم أن الإسلام حافل بالعديد من المبادئ والقيم المتعلقة بها وهي من جوهر الإسلام ومن المعلوم بالدين بالضرورة - قد غابت عن التشريع الأساسي والفرعي المنظم للمؤسسة الدينية الأولى في مصر والعالم الإسلامي.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

تشريعات الثقافة والإعلام والتنشئة السياسية للطفل

سوف نعرض في هذا المبحث للتشريعات الحاكمة لثقافة الطفل، ثم للتشريعات الحاكمة للإعلام، سواء المسموع أو المرئي أو المقروء، وذلك على النحو التالي:

أولًا: ثقافة الطفل والتنشئة السياسية:

لا شك أن تنمية وعي الطفل بالحاضر والمستقبل يتطلب الارتقاء بثقافته، وقد حرصت الدول المختلفة على تثقيف الأطفال، واعتبرته قضية حضارية ومسئولية اجتماعية ومطلبًا أساسيًّا في خطة التنمية الشاملة، وقد أولت مصر اهتمامًا كبيرًا بثقافة الطفل وصولًا لبناء دولة عصرية، وعلى أساس أن الإنسان هو أساس نهضة المجتمع، والبداية الصحيحة تكون بالطفل الذي يشكل إنسان المستقبل.

ولا شك أن الثقافة السياسية هي أحد مجالات التثقيف التي يجب أن نوليها اهتمامًا واضحًا، والمدرسة تلعب دورًا أساسيًّا في هذا التثقيف، ومع هذا فإن الدراسات تثبت عدم قيام المدارس بتثقيف التلميذ سياسيًّا لاعتماد الأسلوب التعليمي السائد على التلقين وليس الحوار مما يخلق أفرادًا نمطيين، وعجز الأحزاب عن القيام بدورها في تنمية الوعي السياسي، كما تعجز وسائل الإعلام عن القيام بدورها في غرس الثقافة السياسية لدى الأفراد[1]، ومِن ثَمَّ يجب البحث عن وسائل تثقيف الطفل لدى مؤسسات تثقيفية أخرى مثل المكتبة.

(١) محمد صلاح المهدي: التثقيف السياسي للأبناء ودور الأسرة في تنميته، دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية في: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، مرجع سابق، ص٨٨٧.

وبالنظر إلى أهمية تثقيف الطفل فقد أولاه قانون الطفل أهمية خاصَّة وخصَّص له الباب السابع منه؛ حيث نص في المادة (٨٧) على أن تكفل الدولة إشباع حاجات الطفل الثقافية في شتى مجالاتها من أدب وفنون ومعرفة وربطها بقيم المجتمع في إطار التراث الإنساني والتقدم العلمي الحديث، ولا شك أن الثقافة السياسية تدخل في إطار الحاجات الثقافية المعرفية للطفل، **وتتمثل المؤسسات الثقافية التي تضطلع بدور في مجال ثقافة الطفل فيما يلي:**

١ - مكتبات الأطفال:

تضمن قانون الطفل تنظيم مكتبات للطفل فنص على إنشائها في كل قرية وفي الأحياء والأماكن العامة، كما تنشأ نوادي ثقافة الطفل تباعًا ويلحق بكل منها مكتبة ودار للسينما والمسرح، ولا شك أن المكتبات ودور السينما والمسرح هي أدوات لتشكيل ثقافة الطفل، سواء كانت سياسية أو غيرها، وسواء كان هذا التشكيل في الإطار الإيجابي أو السلبي.

وقد كانت اللائحة التنفيذية للقانون أكثر تفصيلًا - بطبيعة الحال - حيث عرضت للمادة التي تتشكل منها ثقافة الطفل وألزمت في المادة (١٨٤) منها كل من يوضع في موضع اختيار لمادة ثقافية تقدم للطفل أن يختار المادة التي تُزكي قيمة عُليا من قيم المجتمع، وتعد القيمة عُليا إذا كانت بما تبعثه في نفس الطفل تبلور إحساسًا وشعورًا رفيعًا لمعنًى من المعاني السامية، **وأخصّ هذه المعاني:**

١ - المعاني التي تجسِّد قيمة العقل وأهمية الإبداع.

٢ - المعاني التي تتعلَّق بقيم الحق والعدل والشجاعة.

٣ - المعاني التي تشرح القيم الإنسانية الرفيعة في المساواة بين الناس كافة واحترام الآخرين وجودًا ورأيًا وحرية.

٤ - المعاني التي تبرز ما في الأديان السماوية من قيم الصدق والطهارة والإخلاص والمحبة والإيثار والتسامح والرحمة.

٥ - المعاني التي تربط بين الوطنية والوطن وكل أو بعض المعاني السابقة بما يكفل إعلاء الانتماء والولاء لمصر.

وبذلك يبدو جليًّا حرص قانون الطفل ولائحته التنفيذية على غرس مجموعة من القيم السياسية أو ذات المدلول السياسي في ثقافة الطفل بما يؤدِّي إلى تنشئته سياسيًّا بشكل سليم، وأهم هذه القيم هي الحق، العدل، المساواة، احترام الآخر، الانتماء والولاء للوطن ولا تغفل اللائحة دور الأديان السماوية وأخصها الدين الإسلامي في بناء هذه الثقافة وكمُكوِّن أساسي لها.

ومع هذا فقد كان المُشرِّع حريصًا في أن تكون عوامل التنشئة السياسية من صنع الدولة وظهر ذلك جليًّا بنصه في المادة (١٨٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل على أنه « لا يجوز تزويد مكتبات الأطفال في القرى والأحياء إلا بالكتب والمطبوعات التي تشملها خطة كاملة تضعها وزارة الثقافة » حتى إنه في أحوال التبرع بكتب أو مطبوعات من هيئات أو أفراد لتلك المكتبات فلا يجوز طرحها على الأطفال للقراءة إلا بعد موافقة الإدارة المختصة بوزارة الثقافة. بل إن المادة (١٨٨) من اللائحة نصت على عدم جواز أن يطرح للقراء بمكتبات الأطفال إلا الكتب التي تخدم قيمة من القيم المنصوص عليها في اللائحة، بل وحظرت مطلقًا وجود كتب أو مطبوعات تتناول موضوعات الإثارة الجنسية أو تحقير الآخرين أو تمجد التعصب أو العنف أو الجريمة أو تثير شهوة الطفل.

ومِن ثَمَّ يبدو رغبة المُشرِّع في جعل مسألة تثقيف الأطفال خاصَّة في المجال السياسي فوقيًّا ومخططًا بشكل لم نره حتى في مجال المناهج والمقررات الدراسية في مرحلة التعليم قبل الجامعي بما يعكس إدراك المشرع لخطورة الثقافة في مثل هذه السن.

٢ - نوادي ثقافة الطفل:

نصت اللائحة في المادة (١٩٠) على أن يتكون النادي من مكتبة ودار للسينما ومسرح على الأقل، وأن تضع وزارة الثقافة بالتنسيق مع المحافظين خطة تستهدف إنشاء نوادي لثقافة الطفل في كل مدينة أو مركز أو حي، وتضع وزارة الثقافة قواعد عامّة لشروط عضوية هذه النوادي بحيث تتسع لأكبر عدد ممكن من الأطفال، والمكتبة المنشأة بالنادي يسري عليها ذات الأحكام المتعلقة بالمكتبات التي يتمُّ إنشاؤها في القرى والأحياء للأطفال.

وإمعانًا من المُشرِّع في ترسيخ القيم والمعاني المبتغاة من ثقافة الطفل ـ وبعد أن نصَّ على أن الكتب والمطبوعات بمكتبات الأطفال يجب أن تخدم هذه المعاني ـ فقد حظرت المادة ٨٩ من قانون الطفل نشر أو عرض أو تداول أي مطبوعات أو مصنفات فنية مرئية أو مسموعة خاصة بالطفل تخاطب غرائزه الدنيا، أو تزين له السلوكيات المخالفة لقيم المجتمع، أو يكون من شأنها تشجيعه على الانحراف، ويعاقب على مخالفة ذلك بغرامة لا تقل عن (١٠٠) جنيه ولا تزيد على (٥٠٠) جنيه مع وجوب مصادرة المطبوعات والمصنفات الفنية المخالفة.

كما حظرت اللائحة التنفيذية - تطبيقًا لنص المادة (٩٠) من قانون الطفل - في المادة (١٩٧) منها على دور السينما وما يماثلها من أماكن عامَّة أن تعرض على الأطفال أية أشرطة سينمائية أو مسرحيات أو عُروض أو أغاني أو أشرطة صوتية أو مرئية أو اسطوانات تنطوي

بشكل صريح أو ضمني على ما يخالف المعاني التي حدَّدتها اللائحة التنفيذية في المادة الثقافية التي توضع للأطفال (م١٨٤)، أو تثير الرعب والفزع في نفوس الأطفال أو تصوّر لهم الخرافات والأوهام المخالفة للعلم والعقل والدين باعتبارها من الحقائق، بل إنها نصت على إنشاء إدارة خاصة تتبع وزارة الثقافة تكون لها وحدها الاختصاص في تحديد ما يحظر عرضه على الأطفال (م١٩٨)، وقد حظر القانون في المادة (٩٠) على القائمين على دُور العرض والحفلات السماح بدخول الأطفال، كما حظر اصطحاب الأطفال عند الدخول لمشاهدة هذه العروض، وتطلب من مديري دور السينما وغيرها من الأماكن العامة المماثلة أن يعلنوا في مكان العرض وفي كافة وسائل الدعاية الخاصة ما يفيد حظر مشاهدة العرض على الأطفال بطريقة واضحة وباللغة العربية، وقد فرض القانون عقوبة الغرامة على السماح بدخول الأطفال أو اصطحابهم لمشاهدة العُروض المحظور عليهم مشاهدتها بحد أدنى خمسين جنيه ولا تزيد على (١٠٠) جنيه عن كل طفل، أما الإخلال بأحكام الإعلان عن الحظر فعقوبته غرامة لا تقل عن خمسين جنيه ولا تزيد عن (٥٠٠) جنيه.

وهذا التنظيم الدقيق يدل على مدى عناية المشرع بثقافة الطفل وإدراكه مدى ما تمثله العروض السينمائية والمسرحية من تأثير في تشكيل ثقافة الطفل لميله إلى المحاكاة والتقليد لما يشاهده أكثر مما يقرأه، ومع ذلك فالعقوبات المقررة على مخالفة هذه الأحكام بسيطة وغير رادعة خاصَّة في ضوء ما يمكن أن تحققه دور السينما من مكاسب نتيجة عرض أشياء محظور مشاهدتها على الأطفال.

٣ - اتحاد الكُتَّاب:

قد يكون من المفيد ونحن نتناول موضوعه ثقافة الطفل أن نعرض لاتحاد الكتاب الذي أُنشأ بالقانون رقم (٦٥) لسنة (١٩٧٥م) وهو بمثابة نقابة للكُتَّاب حدَّدت المادة (٣) من القانون أهدافه ومنها العمل عن طريق الكلمة على تحرير الوطن العربي وتحقيق أهدافه القومية والحفاظ على اللغة العربية ورفع مستواها بين أبناء الوطن العربي، وكذلك العمل على تأكيد الانتماء العربي وإيضاح دور الرواد العرب في بناء الحضارات الإسلامية، وتشجيع الكُتَّاب الشباب على إبراز طاقات الإبداع فيهم ومساعدتهم على نشر إنتاجهم وترويجه، والعمل على تنشئة أجيال من الكُتَّاب لتنطلق من قاعدة التراث القومي والأصالة العربية وتتفاعل مع تقدم العصر ومنجزاته، كما يضمن الاتحاد حرية التعبير للكُتَّاب بشرط الالتزام بالوطنية والقومية العربية والقيم الدينية والإنسانية، والأهداف المحددة في القانون تظهر

ما يمكن أن يقوم به هذا الاتحاد من دور في تشكيل ثقافة الطفل المصري، وتزويد مكتبات الأطفال بالكُتُب والمطبوعات التي تُنمِّي لديهم الشعور بالانتماء والولاء لوطنهم ولأمتهم العربية، ومِن ثَمَّ يسهم في تشكيل الثقافة السياسية للطفل، فضلًا عن تبنِّيه للأطفال المبدعين وفتح المجال أمامهم للتعبير عن آرائهم وأفكارهم سواء من خلال الكتابة أو الرسم.

فالكِتَاب يعد الوسيلة الأولى للثقافة، مهما تعددت أجهزتها؛ فقراءة الكتب تعمل على تنمية الوعي الجماعي وروح التعاون عند الأطفال، ويمكن اعتبار مشروع القراءة للجميع دلالة على إدراك القائمين على عملية تثقيف الأطفال لأهمية الكِتَاب الخاصّ بالطفل، فضلًا عن الحملات الإعلامية التي تحضُّ على القراءة للطفل بالشكل الذي يسهم في تنمية وبناء عقول الأطفال لإعدادهم لمواجهة التحديات المستقبلية، ومِن ثَمَّ فإنه يجب البحث في مضمون المبادرات والحملات الإعلامية الخاصَّة بتثقيف الطفل للوقوف على نصيب الثقافة السياسية من هذا المضمون، وعلى اتجاهاتها المختلفة والطابع الذي تتسم به، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من البحوث حول تحليل مضمونها.

ثانيًا: الإطار التشريعي لدور المؤسسات السياسية في تثقيف الطفل:

قد يكون من المفيد ونحن نتعرض لثقافة الطفل السياسية والتي من شأن التنشئة السياسية أن تنقلها له أن تعرض لموقف بعض القوانين السياسية من هذا الموضوع؛ مثل القانون رقم (٤٠) لسنة (١٩٧٧م) بنظام الأحزاب السياسية، والقانون رقم (٧٣) لسنة (١٩٥٦م) بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، والقانون رقم (١٧٤) لسنة (٢٠٠٥م) بتنظيم الانتخابات الرئاسية.

فقد تضمَّن القانون رقم (٤٠) لسنة (١٩٧٧م) بنظام الأحزاب السياسية، تعريف الحزب في المادة (٢) منه بأنه « جماعة منظمة تؤسس طبقًا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية؛ لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم » وحدَّدت المادة (٣) من القانون دور الأحزاب السياسية في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعي والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين، وتعمل الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيًّا.

ومِن ثَمَّ فإن من بين أهداف الأحزاب أن تعمل على تجميع المواطنين وأن تكون مدارس للتربية السياسية لهم منذ الصغر، خاصَّة وأنه لا يوجد سن لممارسة العمل الحزبي وإن كان يشترط لعضوية الحزب سن (١٨) سنة، ومِن ثَمَّ يمكن أن تلعب الأحزاب دورًا كبيرًا في عملية التنشئة السياسية للأطفال من خلال تثقيفهم سياسيًّا جنبًا إلى جنب مع المدرسة والأسرة ودور العبادة والإعلام.

أما قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم (٧٣) لسنة (١٩٥٦م)، فقد كان خلوًّا من أي نص يشير إلى التثقيف السياسي للأفراد حتى تعديله في عام ٢٠٠٥م، وكان يقتصر على تحديد سِنِّ مباشرة الحقوق السياسية وهي ثمانية عشر عامًا ميلادية، وتحديد من يحرم من هذه الحقوق، ومن توقف مباشرتها بالنسبة لهم.

وقد صدر القانون رقم (١٧٣) لسنة (٢٠٠٥م)[١]، بتعديل بعض أحكام للقانون رقم (٧٣) لسنة (١٩٥٦م) بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية؛ حيث أضاف إليه بابًا جديدًا هو الباب الأول (مُكرَّر) والذي تضمن إنشاء اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية برئاسة وزير العدل وعضوية عشرة أعضاء[٢]، ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس الجمهورية، وتكون للجنة شخصية اعتبارية وتتمتع بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها، ولها أمانة فنية وميزانية خاصة تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة، وهي تصدر اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم العمل بها، وتصدر قراراتها بأغلبية ثمانية أصوات من إجمالي أحد عشر صوتًا، وتضطلع هذه اللجنة بجملة اختصاصات مهمة يمكن - إذا أحسن استخدامها - أن تسهم في دعم الممارسة السياسية والتي تتجلى في أبرز مظاهرها في الانتخابات البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى، **هذه الاختصاصات هي:**

١ - وضع قواعد إعداد جداول الانتخابات ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتنقيتها وتحديثها.

٢ - اقتراح قواعد تحديد الدوائر الانتخابية.

٣ - وضع القواعد العامة لتنظيم الدعاية الانتخابية.

٤ - متابعة الالتزام بمواثيق الشرف المتصلة بالانتخابات.

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٢٦ مكرر، ٢/ ٧/ ٢٠٠٥م.

(٢) ثلاثة من رجال القضاء الحاليين بدرجة نائب رئيس محكمة النقض أو ما يعادلها، ومثلهم كاحتياطيين، يختارهم مجلس القضاء الأعلى، ستة من الشخصيات العامة غير المنتمين إلى أي حزب سياسي، يختار مجلس الشعب أربعة منهم ومجلس الشورى اثنان لمدة ست سنوات، ويختار كل مجلس عددًا مساويًّا من كل من الفئتين كأعضاء احتياطيين، وممثل لوزارة الداخلية.

٥ - إعلان النتيجة العامة للانتخاب والاستفتاء.

٦ - إبداء الرأي في مشروعات القوانين الخاصَّة بالانتخابات.

ويبدو الدور التثقيفي لهذه اللجنة خلال فترة إنشائها فيما أسنده إليها القانون من دور في جهود التوعية والتثقيف المتعلقة بالانتخابات؛ حيث يمكن أن توجه هذه الجهود للصغار والكبار على السواء في مختلف التجمعات وخلال فترة الست سنوات وليس فقط قبل إجراء الانتخابات، خاصَّة أن القانون ألزم جميع أجهزة الدولة بمعاونة اللجنة في مباشرة اختصاصاتها، وتنفيذ قراراتها، وتزويدها بما تطلبه من بيانات أو معلومات تتصل بهذه الاختصاصات، كما أنه أعطى اللجنة الحق في أن تستعين بأي جهة في أداء مهامها، ومن بينها مهمتها في التثقيف والتوعية بالانتخابات.

كما أن القانون رقم (١٧٤) لسنة (٢٠٠٥م)[١] بتنظيم الانتخابات الرئاسية، قد أورد في المادة (٥) تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية المنصوص عليها في المادة (٧٦) من الدستور برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية تسعة أعضاء[٢]، ولهذه اللجنة شخصية اعتبارية عامَّة وتتمتع بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها لها ميزانية خاصَّة تدرج ضمن الموازنة العامَّة للدولة، وقراراتها تصدر بأغلبية لا تقل عن سبعة أعضاء من بين أعضائها العشرة، وتنشر في الجريدة الرسمية، ولها أمانة عامّة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس اللجنة، وتصدر اللجنة اللوائح والقرارات اللازمة؛ لتنظيم عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها، وللجنة اثنا عشر اختصاصًا أوردها القانون كلها تتعلَّق بفترة إجراء الانتخابات الرئاسية فقط؛ بداية من فتح باب الترشيح، وتلقِّي الطلبات للترشيح وإعداد القائمة النهائية للمرشحين، ومرورًا بالحملة الانتخابية والدعاية أثنائها، والاقتراع والفرز، انتهاء بتلقي النتائج والفصل في التظلُّمات والطعون.

وقراراتها في هذه الأمور نهائية ونافذة بذاتها ولا تقبل الطعن بأي طريق من طرق الطعن أمام أي جهة من الجهات، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل (التفسير) أو بوقف التنفيذ.

وقد حرص المشرع الدستوري على تضمين كل هذه القواعد والأحكام الخاصَّة بتلك

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٢٦ مكرر، ٢/ ٧/ ٢٠٠٥م.

(٢) هم: رئيس محكمة استئناف القاهرة، أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، أقدم نواب رئيس محكمة النقض، أقدم نواب رئيس مجلس الدولة، خمسة من الشخصيات العامة المشهود لهم بالحياد يختار منهم ثلاثة لمجلس الشعب واثنين لمجلس الشورى لمدة خمس سنوات، وعدد مساوٍ من الأعضاء الاحتياطيين.

اللجنة في المادة (٧٦) من الدستور لتحصينها ضد الطعن عليها بعدم الدستورية، وكأن القانون رقم (١٧٤) لسنة (٢٠٠٥م) مجرد ترديد لنص المادة (٧٦) في المواد (٦، ٧، ٨).

وقد أعطى القانون للجنة الحق - أي أنه ليس إلزامًا على اللجنة - في أن تسهم في توعية المواطنين بأهمية الانتخابات الرئاسية والدعوة إلى المشاركة فيها.

ومِن ثَمَّ نرى اختلافًا في الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية، ولجنة الانتخابات الرئاسية، فيما يتعلَّق بالتثقيف السياسي والتوعية، حيث إن الاختصاص للأولى جعله القانون إلزاميًّا لها، بحيث يجب أن تتولاه بنفسها أو تستعين بجهة أخرى في أدائه، أما الاختصاص ذاته للثانية فهو جوازي لها.

كما أن الاختلاف بينهما يشمل أيضًا نطاق الاختصاص ومجاله، فاختصاص الأولى أوسع، يشمل جهود التثقيف والتوعية المتعلقة بالانتخابات بصفة عامَّة، أما في الثانية فيقف عند حدِّ توعية المواطنين بأهمية الانتخابات الرئاسية فقط ودعوتهم للمشاركة فيها.

وهذا على الرغم من أن لجنة الانتخابات الرئاسية تتمتع باستقلال يفوق ما تتمتع به اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية من الناحية القانونية والشكلية، حيث إن آلية إنشاء لجنة الانتخابات الرئاسية هي الدستور ذاته في المادة (٧٦) منه، واستقلالها وتشكيلها منصوص عليه في الدستور أيضًا، في حين أن اللجنة العليا للانتخابات ورد النص عليها في قانون مباشرة الحقوق السياسية ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية، واستقلالها منصوص عليه في القانون وليس الدستور ومِن ثَمَّ يمكن تعديله بإجراءات عادية، كما أن قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية لا يجوز الطعن فيها بأي طريق أو أمام أي جهة، وذلك بنص الدستور والقانون، على عكس قرارات اللجنة العليا للانتخابات التي تقبل الطعن فيها بطرق الطعن المعتادة، حيث لم ينص القانون والدستور على حصانة لقراراتها. ومن الناحية الشكلية فإنها تضم في عضويتها ممثلًا للسلطة التنفيذية من وزارة الداخلية التي تضطلع بدور فاعل في سير العملية الانتخابية.

مما سبق يتَّضح أن عمليات التثقيف والتوعية السياسية تأتي بصورة عرضية في مجال اختصاص اللجان والأحزاب السياسية، فهي اختصاصات طوعية لهذه المؤسسات رغم تعلقها بأبرز مظاهر ممارسة الحقوق السياسية وهو حق الانتخاب، سواء في مجال الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات الرئاسية، بوصفهما المجالين الرئيسيين الذين يتوجه فيهما المواطن - ولو بشكل قليل - إلى صناديق الاقتراع؛ ليمارس حقَّه الدستوري والقانوني في الانتخابات.

ثالثًا: الإطار التشريعي لدور المؤسسة الإعلامية في التثقيف السياسي للطفل:

تعد وسائل الإعلام سواء كانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية من أخطر المؤسسات في عملية نشر الوعي والثقافة للبشر بصفة عامّة، وللأطفال على وجه الخصوص، من خلال ما تتضمَّنه من معلومات وما تعرضه من وقائع وأخبار وأفكار وآراء حول مختلف الموضوعات، فهي تعكس جوانب من الثقافة العامة للمجتمع على جانب كبير من التنوع بشكل لا يستطيع أي وسيط آخر من وسائط عملية التنشئة السياسية أن يؤدِّيها، وهي في ذات الوقت تستحوذ على اهتمام معظم الشرائح والفئات الاجتماعية دون تفرقة وخاصَّة شريحة الأطفال، ومِن ثَمَّ يمكنها من التأثير الفعال فيها وفي تنشئتهم.

ووسائل الإعلام إذا ما أحسن توجيهها يمكن أن ترفع من المستوى الأخلاقي للأطفال وتبث القيم الدينية والفضائل في شخصياتهم وتنمي لديهم الشعور بالولاء والانتماء والرغبة في المشاركة في الحياة العامة منذ الصغر.

وإذا كانت وسائل الإعلام على تنوعها وتعددها يمكن أن تلعب دورًا مؤثرًا في عملية التنشئة السياسية للطفل فإن أبرز هذه الوسائل هي الوسائل المسموعة والمرئية ويقصد بها الإذاعة والتليفزيون، فضلًا عن المؤسسات الإعلامية الأخرى ذات المضمون التثقيفي والتوعية مثل الصحافة بما تؤديه من رسالة داخل المجتمع، **وسوف نعرض فيما يلي للإطار التشريعي لهذه المؤسسات لنكشف عن المضمون التثقيفي في تنظيمها، وكيفية تنظيم أدائها لدورها الثقافي:**

١ - اتحاد الإذاعة والتلفزيون:

أنشئ اتحاد الإذاعة والتلفزيون بمقتضى المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم (٦٢) لسنة (١٩٧٠م) لتولي شئون الإذاعة الصوتية والمرئية في الجمهورية العربية المتحدة، ومركزه مدينة القاهرة.

ثم بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم (١٣) لسنة (١٩٧٩م) صار اتحاد الإذاعة والتليفزيون هيئة قومية لها الشخصية الاعتبارية، وتختص دون غيرها بشئون الإذاعة المسموعة والمرئية ولها وحدها إنشاء، وتملك محطات البثِّ الإذاعي المسموع والمرئي في جمهورية مصر العربية، ولها الإشراف والرقابة دون غيرها على المواد المسموعة والمرئية التي تبثُّها أجهزتها، وتخضع لرقابتها كل ما تنتجه الشركات المملوكة لها، وتضع الهيئة القواعد المنظمة لهذه الرقابة.

وعلى ذلك فإنه ظهرت هيئة الرقابة على المصنفات الفنية، بما يعني أن عملية التثقيف السياسي التي يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام المسموعة والمرئية تخضع لرقابة الدولة، ويجب بالتالي أن تسير وفقًا لتوجهاتها وبما يخدم أهداف ومصالح النخبة الحاكمة.

وقد حدَّدت المادة الثانية من القانون ما يستهدفه الاتحاد، وهو تحقيق رسالة الإعلام المسموعة والمرئية سياسة وتخطيطًا وتنفيذًا في إطار السياسة العامة للمجتمع ومتطلباته الإعلامية، أخذًا بأحدث ما تصل إليه تطبيقات العلم الحديث وتطوراته في مجالات توظيف الإعلام المرئي والمسموع لخدمة المجتمع وبلوغ أهدافه، وعلى ذلك فإن الاتحاد هو الذي يضع السياسة الإعلامية في إطار السياسة العامة للمجتمع، ويضع الخطط والبرامج لهذه السياسة في إطار من الأخذ بأساليب العلم الحديث وتطوراته، وينفذها أيضًا بالقدر الذي يخدم المجتمع ويحقِّق أهدافه، وهذا كله قاصر عليه فقط دون غيره، **ويعمل الاتحاد على تحقيق الأغراض التالية:**

١ - ضمان توجيه الخدمة الإعلامية للمصلحة القومية في إطار القيم والتقاليد الأصيلة للشعب المصري، وفقًا للمبادئ العامَّة التي نصَّ عليها الدستور.

٢ - العمل على دعم النظام الاشتراكي الديمقراطي والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وصيانة كرامة الفرد وحريته، وتأكيد سيادة القانون من خلال جميع الأعمال الإذاعية من مسموعة ومرئية.

٣ - العمل على نشر الثقافة، وتضمين البرامج الجوانب التعليمية والحضارية الإنسانية، وفقًا للرؤية المصرية والعربية والعالمية الرفيعة لخدمة كافة فئات الشعب، وتكريس برامج خاصَّة للطفولة والشباب والمرأة والعمال والفلاحين، إسهامًا في بناء الإنسان حضاريًّا، وعملًا على تماسك الأسرة.

٤ - تطوير الإعلام الإذاعي والتليفزيوني والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية في المواد الإذاعية.

٥ - الإسهام في التعبير عن مطالب جماهير الشعب ومشكلاته اليومية، وطرح القضايا العامة مع إتاحة الفرصة لبيان مختلف الآراء في شأنها بما فيها الاتجاهات الحزبية، وعرض الجهود المبذولة لعلاجها عرضًا موضوعيًّا.

٦ - الإعلان عن مناقشات مجلس الشعب والمجالس المحلية، والالتزام بإذاعة ما تطلب الحكومة إذاعته رسميًّا وكل ما يتصل بالسياسات العامة للدولة والمبادئ والمصالح القومية العليا.

٧ - الالتزام بتخصيص جانب من وقت الإرسال الإذاعي والتليفزيون للأحزاب السياسية، إبان الانتخابات لشرح برامجها للشعب، وكذلك تخصيص جانب من وقت الإرسال بصفة منتظمة لعرض الاتجاهات الفكرية الرئيسية للرأي العام.

٨ - تنمية المناخ الملائم لتشجيع الملكات الخلاقة والطاقات المبدعة لأفراد الشعب وتشجيع المواهب الجديدة.

٩ - العمل على دعم نشرات الأنباء والتغطية النشطة للأحداث المحلية والعالمية والتعليق الموضوعي عليها.

ومِن ثَمَّ يمكن القول إن تسعة أهداف - الواردة فيما سبق - من بين ثلاثة عشر هدفًا حدَّدتها المادة الثانية من القانون للاتحاد تدور بشكل مباشر أو غير مباشر حول نشر الثقافة والتوعية، وخاصَّة الثقافة السياسية، ومما لا شك فيه أن ذلك يؤثر على الأطفال ويسهم في تنشئتهم السياسية بصورة أكبر من البالغين، فإذا ما راعت المواد المقدمة تقاليد وقيم المجتمع - وخاصَّة القيم الدينية والأخلاقية - ينشأ الطفل مراعيًا لهذه القيم، وإذا ما عبرت الإذاعة والتليفزيون بصدق عن مشكلات الجماهير وأتاحت الفرصة بأمانة لمختلف الآراء حول هذه القضايا تنشأ لدى الطفل تقديس لقيمة الحوار مع الآخر والاستماع إليه، وكذلك إذا شاهد الطفل ما يدور من مناقشات في مجلس الشعب، وما تعرضه الأحزاب من برامج إبان الانتخابات يتكون لديه ملكة بناء الرأي والمفاضلة بين الاتجاهات، وإذا ما شاهد أو سمع الطفل عَرْضًا للاتجاهات الفكرية الرئيسية للرأي العام فإنه ينشأ على حرية الرأي والتعبير، ولا شك أن جميعها قيم أصيلة في التنشئة السياسية إذا أحسن استخدامها الإعلام.

كما ظهر اهتمام المشرع بتوجيه برامج لفئات وشرائح معينة في المجتمع ومنها الأطفال والشباب بما يمكن معه استخدام ذلك في تنشئتهم سياسيًّا.

ولكن ما يفرغ هذه الأهداف من مضمونها ويجعلها مجرد مبادئ فلسفية بعيدة عن التطبيق بشكل يسهم في التنشئة السياسية السليمة للأطفال ما تضمَّنته المادة الرابعة من القانون من إعطاء وزير الإعلام حق الإشراف على اتحاد الإذاعة والتليفزيون ومتابعة تنفيذه للأهداف والخدمات القومية والمهام الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون، بما يكفل ربط هذه الأهداف والخدمات بالسياسة العليا والأهداف القومية والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والخطة الإعلامية للدولة.

وهذا يعني أن جميع هذه الأهداف تصوغها وزارة الإعلام في صورة برامج ومواد

إعلامية بما يحقق توجهات النخبة الحاكمة تجاه مختلف القضايا وعمليات التنشئة ومنها على الأخصِّ التنشئة السياسية، ومِن ثَمَّ يجب توجيه المزيد من الدراسات نحو البحث عن مضمون واتجاهات التنشئة السياسية في برامج الإذاعة والتليفزيون، ومدى التزام الاتحاد بهذه الأهداف وكيفية تعامله معها وخططه نحو وضعها موضع التنفيذ.

٢ - الصحافة:

نتيجة للاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي أُجري يوم (٢٢/ ٥/ ١٩٨٠م) أضيف الباب السابع إلى الدستور متضمنًا أحكامًا جديدة في فصلين الأول لمجلس الشورى، والثاني خاصّ بسلطة الصحافة؛ حيث نصت المادة (٢٠٦) من الدستور على أن الصحافة سلطة شعبية مُستقلَّة تمارس رسالتها على الوجه المبين في الدستور والقانون، وأوضحت المادة (٢٠٧) أن رسالة الصحافة تمارس بحرية واستقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير تعبيرًا عن اتجاهات الرأي العام وإسهامًا في تكوينه وتوجيهه، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصّة للمواطنين، وذلك كله طبقًا للدستور والقانون، وكفلت المادة (٢٠٨) من الدستور حرية الصحافة وحظرت الرقابة على الصحف أو إنذارها أو وقفها أو إلغاءها، كما كفلت المادة (٢٠٩) حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامَّة والخاصَّة وللأحزاب السياسية طبقًا للقانون، وأخضعت ملكية وتمويل الصحف والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المُبيَّن في الدستور والقانون، كما أن المجلس الأعلى للصحافة - القائم على شئون الصحافة طبقًا للدستور - يمارس اختصاصاته بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها، ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع، ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي على النحو المبين في الدستور والقانون.

وبذلك يكون الدستور قد حدَّد الإطار العام لعمل الصحافة كسلطة شعبية مستقلة، تعبر عن اتجاهات الرأي العام وتسهم في ذات الوقت في تكوينه وتوجيهه، ولا شك أن قيامها بهذا الدور في إطار مقومات المجتمع الأساسية التي وردت في الباب الثاني من الدستور، وأهمها المقومات الاجتماعية والخلقية، يضمن تربية جيل من النشء يؤمن بقيم الحرية والمساواة والحوار مع الآخر.. إلخ.

وفي (١٤/ ٧/ ١٩٨٠م) نشر القانون رقم (١٤٨) لسنة (١٩٨٠م) بشأن سلطة الصحافة وتضمَّن في المادة (٢) منه ما تستهدفه حرية الصحافة من تهيئة المناخ الحُرِّ؛ لنمو المجتمع

بالمعرفة المستنيرة والإسهام في الترشيد للحلول الأفضل في كلِّ ما يتعلّق بمصالح الوطن والمواطنين، وتضمَّنت نفس المعاني اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٤٨) لسنة (١٩٨٠م) بالصيغة التي وافق عليها مجلس الشورى بجلسة (٢٦ يناير سنة ١٩٨١م). والذي كان يحلُّ محلَّ المجلس الأعلى للصحافة، الذي أعطاه القانون سلطة إصدار اللائحة التنفيذية له لحين صدور القرار الجمهوري بتشكيله.

وأعطت اللائحة للمجلس الأعلى للصحافة سلطة رسم السياسة التي تكفل الحفاظ على مبادئ ثورتي (٢٣ يوليو ١٩٥٢م) و (١٥ مايو ١٩٧١م) وتعميق معانيهما لدى الشعب وتحقيق أهدافهما عن طريق تقديم فكر واضح مستنير وخبر صحيح (م٤)، وهذا يعني أن ما كانت تقوم به الصحافة من دور في عملية التنشئة السياسية كان مخططًا في ضوء أيديولوجية النخبة الحاكمة ويخدم أهدافها ومصالحها التي تبنتها.

هذا وقد ألغى القانون رقم (١٤٨) لسنة (١٩٨٠م) بمقتضى القانون رقم (٩٦) لسنة (١٩٩٦م) بشأن تنظيم الصحافة، ومِن ثَمَّ فقد ألغيت بالتالي اللائحة التنفيذية للقانون الأول.

ونصَّ القانون رقم (٩٦) لسنة (١٩٩٦م) في مادته الأولى على أن « الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية مسئولة في خدمة المجتمع تعبيرًا عن مختلف اتجاهات الرأي العام وإسهامًا في تكوينه وتوجيهه من خلال حرية التعبير وممارسة النقد ونشر الأنباء، وذلك كله في إطار المقومات الأساسية للمجتمع وأحكام الدستور والقانون »، كما ورد في المواد التالية ما جاء في الدستور من مبادئ متعلقة بحرية الصحافة والصحفيين، وإصدار الصحف، وحظر الرقابة عليها ما عدا في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب.

كما حظر القانون في المادة(٩) فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة، وذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن القومي والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا، وهذا بلا شك يتضمَّن نوعًا من التثقيف السياسي الذي يمكن أن تقوم به الصحافة من خلال توفير المعلومات الصحيحة للقارئ التي تساعده في تكوين رأيه بحُرِّية وفي ضوء معطيات صحيحة.

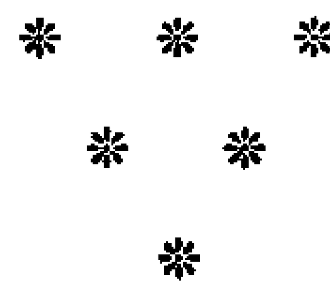
وقد ألزمت المادة (١٨) من القانون الصحفي فيما ينشره بالمبادئ والقيم التي يتضمَّنها الدستور وبأحكام القانون متمسكًا في كل أعماله بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق

وآداب المهنة وتقاليدها بما يحفظ للمجتمع مُثُلَه وقيمَه وبما لا ينتهك حقًّا من حقوق المواطنين أو يمس إحدى حرياتهم.

وأشارت المادة (٥٥) من القانون لمفهوم الصحف القومية في أنها الصحف التي تصدر حاليًّا أو مستقبلًا عن المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء وشركات التوزيع التي تملكها الدولة ملكية خاصَّة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى، وأكَّدت في فقرتها الثانية أن هذه الصحف مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب وتعتبر منبرًا للحوار الوطني الحُرِّ بين كل الآراء والاتجاهات السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع.

وتضمَّنت المادة (٦٧) من القانون النص على المجلس الأعلى للصحافة كهيئة مستقلة قائمة بذاتها وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتقوم على شئون الصحافة بما يحقِّق حُرِّيَّتها واستقلالها وقيامها بممارسة سلطاتها في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الاجتماعية، وبما يؤكِّد فاعليتها في ضمان حقِّ المواطنين في المعرفة من خلال الأخبار الصحيحة والآراء والتعليقات الموضوعية.

ومن بين اختصاصات المجلس متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بآداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي، وتلتزم الصحف بنشر تلك التقارير؛ وهذا يعطي للمجلس حق الرقابة والإشراف على كل ما ينشر، ومِن ثَمَّ ضمان توجيه عملية التثقيف السياسي لجميع أفراد المجتمع، وبما فيهم الأطفال أيضًا، في ضوء السياسة الإعلامية للدولة وتوجهات النخبة الحاكمة فيها.



الإطار النفسي للتنشئة السياسية

(رؤية مصرية عربية)

أ. د. محمد المهدي
رئيس قسم الطب النفسي بجامعة الأزهر

مُقَـدِّمَة

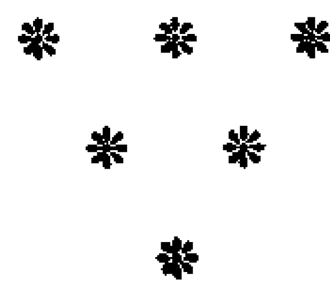
إلى وقت قريب كانت دراسة السياسة ترتبط بالأبنية والمنظمات السياسية أكثر مما ترتبط بعلم السلوك على الرغم من تأثير النواحي النفسية بشكل كبير في سلوك القادة والجماهير وفي العلاقة بينهما وفي العلاقة التعاونية والتنافسية بين الأحزاب وبعضها البعض وبينها وبين الجماهير التي تختارها. ولا شك أن الفلاسفة القدماء كانت لهم إسهامات كبيرة في علم النفس السياسي، ولكنها كانت تندرج تحت الفلسفة الاجتماعية. ويبدو أن ثمة محاذير كثيرة في الفترات التاريخية المتعاقبة كانت تحول دون اقتراب الكثير من الفلاسفة والعلماء من معترك السياسة وقوانينها، وربما قد أخَّر هذا نمو علم النفس السياسي لسنوات طويلة، فقد نشأ بوصفه علمًا أكاديميًّا وتطبيقيًّا في تقدير مورتون دويتشن في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية نتيجة لما ظهر خلالها من اضطرابات سياسية متلاحقة، وقيام نظم شمولية استعانت بوسائل الدعاية، وقيام نظم ديمقراطية بالرد عليها، وحدثت حالة من الحراك وربما الصراع فرضت البدء في دراسة طبيعة العلاقة بين الممارسات السياسية والجوانب النفسية والسلوكية. وقد قام هذا العلم الوليد على أسس موجودة قبلًا في العلوم النفسية وهي دراسات الشخصية، وسيكولوجية وديناميات الجماعة والقيادة، والأسس النفسية لتكوين الاتجاهات، ومهارات حل الصراع،... وغيرها، مع تعديل جوهري وهو تطبيق كل ذلك على مجموعات كبيرة وقوى ضغط ومصالح متباينة.

والسلوك السياسي هو عملية إدارة تهدف إلى تخفيف التوتر الاجتماعي وحل جماعي للمشكلات والصراعات، والاستفادة من مساحات الاتفاق لاتخاذ قرار جماعي. فالمجموعات البشرية التي تُشكِّل المجتمع في حالة تنافس وأحيانًا صراع، والسياسة هنا تهدف إلى إدارة التنافس والصراع وخلق حالة من التعاون على الرغم من التباين، تلك الحالة التي يشعر معها الجميع بتوازن دينامي واستفادة جماعية.

والجماعة البشرية قد وصلت إلى تلك القناعات بعد حروب دامية وصراعات أهلية مريرة راح ضحيتها الملايين من البشر، فقام الحكماء والعلماء باستلهام قيم ومبادئ الأديان والفلسفة والعلوم الاجتماعية لصياغة هذا العلم الذي يقوم في صورته الصحيحة على مبادئ التعددية والتبادل السلمي للسلطة، والعدل في توزيع الثروات والمكاسب، واحترام رأي الجماهير، والحدِّ من استبداد السلطة، وإعلاء قيم الحرية والمساواة والمواطنة. وقد حققت

هذه المبادئ استقرارًا ملحوظًا في المجتمعات التي أخذت بها، أما بقية المجتمعات - ومنها مجتمعاتنا العربية - والتي لم تأخذ بهذه المبادئ لسبب أو لآخر فقد ظلّت تتخبط وترسف في أغلال الدكتاتورية والاستبداد، وتعاني تخلفًا اجتماعيًا وتدهورًا اقتصاديًا (على الرغم من وفرة الموارد)، وتعيش في حالة صراع ظاهر أو خفي بين قوى مختلفة لا تجد صيغة للتعايش السلمي المتوازن، حتى بات الأمر يهدد بتشققات وانقسامات مُدمِّرة ظهرت نتائجها في العراق وفي السودان وفي لبنان، وهي في طريقها إلى بقية أقطار الوطن العربي الذي لا يرغب أبناؤه في التعلم من عبر التاريخ والأخذ بمعطيات العلم ومنها علم النفس السياسي، ذلك العلم الذي يتوقّع له أن يظل متأخّرًا في عالمنا العربي - للأسف الشديد - لسنوات طويلة أخرى تسير فيها الأمور بعيدًا عن هذا التفكير الراشد لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية أو طائفية معينة، ويعيش الناس طبق قوانين القطيع التي تفترض أحادية الرؤية وأحادية التوجيه، وتفترض في الحاكم العصمة والقدرة على أن يسوق الجماهير الغافلة المستسلمة طوعًا أو كرهًا بعصاه الغليظة.

ويجد الباحث العربي صعوبة في الحصول على دراسات أو كتب في هذا المجال الحيوي على الرغم من وفرة كل ذلك في التراث الأجنبي، وقد يكون لهذا دلالة تعكس قدر الاهتمام ومساحة التطبيق؛ فالعلوم الحقيقية تنشأ حين تجد قاعدة انطلاق من النفوس ومساحة للتطبيق في حياة الناس اليومية. وقد دفعني هذا إلى البدء في كتابة هذه الدراسة في علم النفس السياسي علّها تكون لبنة في الأساس تلحقها دراسات أخرى تقويها أو تطورها أو تعدلها أو تعلو فوقها، إلى أن يأتي اليوم الذي يقتنع فيه أبناء جلدتنا بضرورة الأخذ بمعطيات العلم في هذا الجانب الحيوي من جوانب الحياة، ونرجو أن يحدث هذا قبل أن يفوت الأوان ونجد أنفسنا في صراعات مذهبية أو طائفية أو سلطوية تعيدنا إلى الوراء مئات السنين لنبدأ درس التاريخ (الذي لم نتعلمه بعد) من أوله، وليتنا نعلم أو نتعلم.



تَمْهِيد

التنشئة السياسية:

قد يبدو هذا العنوان غريبًا على الثقافة العربية، وقد يرد البعض - متسرعًا - فيقول: بل لدينا في عالمنا العربي كتبٌ في التربية الوطنية وفيها دروس في التنشئة السياسية. وقد يكون صحيحًا أن في مناهجنا ومقرراتنا المدرسية كتبًا من هذا النوع، ولكنها في الحقيقة تعمل ضد التنشئة السياسية الصحيحة؛ إذ هي توضع في كل بلد عربي لتكرس لتمجيد وتعظيم النظام السياسي القائم، وتلغي بالتالي أي قدرة للقراءة النقدية للنظم والمجتمعات والسياسات، وهذا يدفع لإنتاج أجيال تهتف باسم الرئيس أو الملك أو الأمير، وتقدِّس النظام القائم وتراه أحسن الأنظمة، وترى سياساته وإنجازاته هي الأعظم على الإطلاق، وترى الذات الوطنية بشكل نرجسي يمحو من الصورة بقية العالم والنظم والسياسات.

وقد يعتقد البعض أن مشاكلنا في المجتمعات العربية تعود لاضطراب أحوالنا السياسية، وأن ذلك يستدعي إصلاحًا للنظم والحكومات، وقد يكون هذا صحيحًا إلى حدٍّ كبير، ولكنه ليس كل شيء، فاضطراب العلاقة بين الرئيس والمرؤوس ليس قاصرًا على العلاقة في مستواها الأعلى بين الحاكم والمحكوم، بل هو واضح كالشمس في علاقة أي رئيس بمرؤوس على أي مستوى مهني أو إداري، فترى ذلك في المدارس والجامعات والمستشفيات والمصانع والمؤسسات، وكأنه وباء مستشرٍ على كل المستويات، وهو في النهاية يفرز ذلك الخلل في الممارسة السياسية التي نراها أمام أعيننا.

وأذكر أن أحد الجمعيات الأهلية قد قامت بعمل برنامج تحت عنوان « الحرية في المجتمع المدرسي » وكنت أحد المشاركين في البرنامج، وقد أكدت فعالياته صعوبة تصوُّر الحرية في المجتمع المدرسي فضلًا عن ممارستها، وإن كان للبرنامج فضل كبير في زيادة الوعي بموضوع الحرية في المدرسة وخارجها، وتحفيز الجهود لتحمل مشاق تحقيق مبادئ الحرية المسئولة لدى الطلاب والمدرسين والإدارة.

وهذا يعود بنا إلى البيت الذي ما زالت الأمور فيه مضطربة بين سلطة أبوية قاهرة ومستبدة تلغي خيارات الأبناء وإراداتهم، وبين تمرد طفولي غير ناضج لا يعرف ماذا يريد ولا ماذا يفعل في حالة تحطيمه للسلطة الأبوية القاهرة. ونادرًا ما تجد بيوتًا استقر فيها مفهوم الحرية الناضجة والمسئولية الراشدة والرعاية المُتحرِّرة من الوصاية.

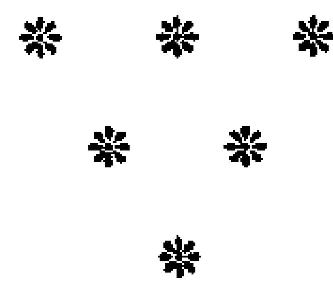
وهذا يأخذنا للوراء أكثر لنرى العلاقة بين الرجل والمرأة، ونشهد ذلك الصراع الظاهر أو الخفي لتسلط طرف على طرف وربما إلغائه ليعطوا درسًا للأبناء بأن الحياة لا تتسع لرأيين ولا لإرادتين، وأن الاختلاف يعني صراعًا وفرقة ولا يعني تنوعًا وثراءً.

إذن فنحن في حاجة إلى رؤية التنشئة السياسية في جذورها الأولى، في العلاقة بين الزوج والزوجة، وبين الأب والأبناء، وبين المدير وتابعيه، وبين رئيس مجلس الإدارة والمديرين، وبين رئيس مجلس الوزراء ووزرائه؛ لنصل في النهاية إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وأي جهود إصلاحية لا تضع في اعتبارها كل هذه المستويات التي ذكرناها نتيجتها ستكون محاطة بالشكوك، وأي اختزال للإصلاح في مستوى دون آخر يؤدِّي بالضرورة إلى هشاشة ذلك الإصلاح.

وسوف يستدعي هذا مراجعة للتركيبات النفسية الأساسية للسلطة والجماهير والمعارضة، واعترافًا بحتمية الاختلاف كطبيعة بشرية، وقبولًا للتعددية كقانون يسمح بالتفاعل الآمن بين المختلفين، ومعرفة لآداب الحوار، ووعيًا بكيفية انتشار الفساد وتنامي نزعات العنف والتطرف.

هذا ما سنحاوله في الأبواب والفصول القادمة، ثم ننهي هذا الكتاب باستعراض نماذج عملية تطبيقية من المجتمع المصري والعربي. ولا يستطيع أحد أن يدّعي أن كتابًا – مهما علت قيمته – يستطيع أن يغير مجتمعًا (باستثناء الكتب المقدسة)، ولكنها محاولات لإيقاظ الوعي والترغيب في السعي إذ لا قيمة لوعي بدون سعي.



الفَصْلُ الأوَّلُ

(سيكولوجية السلطة)

وسوف نتناول هذا الموضوع في **خمسة مباحث أساسية**:

المبحث الأول: الرئاسة بين الزعامة والوظيفة.

المبحث الثاني: سيكولوجية الاستبداد.

المبحث الثالث: سيكولوجية التعذيب.

المبحث الرابع: أمراض السلطة.

المبحث الخامس: قادة العالم واضطرابات الشخصية.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

الرئاسة بين الزعامة والوظيفة

لا تستقيم حياة البشر دون أن يكون هناك رئيس ومرؤوس، حاكم ومحكوم، جندي وقائد، وعلى أساس شخصية كلٍّ من هؤلاء وديناميات العلاقات القائمة بينهما تكون نوعية الحياة وعلامات التحضُّر والرقي.

إشكالية العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

ذكر العلامة ابن خلدون في مقدمته العظيمة (والتي هي أصل علم الاجتماع الحديث) أن « العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك » وأن « آفتهم الرئاسة »، ويصف سلوك الملك أو الأمير أو الرئيس بقوله: « وإذا تعين له ذلك ومن الطبيعة الحيوانية خلق الكبر والأنفة، فيأنف حينئذ من المساهمة والمشاركة في استتباعهم والتحكم فيهم، ويجيء خلق التأله الذي في طباع البشر مع ما تقتضيه السياسة من انفراد الحاكم لفساد الكل باختلاف الحكام ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فيجدع حينئذ أنوف العصبيات (الأحزاب والجماعات بلغة العصر) ويكبح شكائمهم عن أن يسموا إلى مشاركته في التحكم، يفرع عصيهم عن ذلك، وينفرد به ما استطاع حتى لا يترك لأحد منهم في الأمر ناقة ولا جملًا، فينفرد بذلك المجد بكليته ويدفعهم عن مساهمته فيه. وقد يتمّ ذلك للأول من ملوك الدولة، وقد لا

يتم للثاني أو الثالث على قدر ممانعة العصبيات وقوتها، إلا أنه أمر لا بد منه في الدول »[١].

ورغم مرور السنين على هذا القول[٢] إلا أن مشكلة الرئاسة لدى العرب تشكل عقبة في طريق نموهم وتطورهم، والأمر يرجع إلى ما قبل ذلك بكثير ربما إلى وقت الصراع الذي دار بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان - رضي اللَّه عنهما - حول الخلافة واستعر الصراع في عصر يزيد، وهذا ربما يدلنا - كما نقول في علم النفس - على أن هناك صراعًا لم يحسم أو عقدة لم تحل في هذا الموضوع تجعل المجتمعات العربية في حالة تأزم في معظم فترات تاريخها على الرغم مما امتلكته من عوامل قوة حضارية إلا أن مأساته كانت في أمر الملك والرئاسة والإدارة. وقد آثر الكثيرون من فقهاء الأمة وعلمائها الانصراف عن هذا الأمر المليء بالعقبات والمشكلات والمهالك إلى التأليف في علوم اللغة والتفسير والفقه، ومن تصدَّى منهم وكتب في أمور السياسة والحكم كتبها تحت ضغوط عصره وظروف بلده فجاءت بعيدة عما يجب أن يكون. وفي مصر قد تعود الأزمة إلى زمن الفراعنة نظرًا لطبيعة المجتمع النهري الذي استدعت وجود سلطة مركزية تدير النهر وما يترتب عليه من أحوال الزراعة في الفيضان والجفاف، فكانت هذه السلطة المركزية تميل كثيرًا إلى الاستبداد وتميل الجماهير إلى الخضوع والمداهنة ومحاولات تفادي بطش السلطة.

وفي القرن السادس عشر جاء السياسي البراجماتي نيقولا ميكيافيللي وكَتَبَ كِتاب « الأمير » والذي كان صدمة لكل دعاة العدل والحرية في المجتمعات البشرية؛ حيث حوى هذا الكتاب نصوصًا وتعليمات ونصائح للأمير تشكل دستورًا للاستبداد والطغيان تحت دعوى الواقعية والبراجماتية وتحقيق المصلحة واستقرار الحكم. وقد كان ميكيافيللي مدفوعًا في كتابته لهذا الكتاب بكراهية ورفض لتحكمات الكنيسة ورجال الدين في عصره فأراد أن يفصل تمامًا بين الدين والسياسة، وتمادى في ذلك بأن فصل بين الأخلاق والسياسة، فكان كتابه بعيدًا عن الالتزام بأي أخلاق متعارف عليها بحجة أن الأخلاق تفسد السياسة وتحد من فاعلية السياسي وقراراته.

وفي نهاية القرن التاسع عشر كتب « جوستاف لوبون » كتابه الشهير « سيكولوجية الجماهير » ليصف فيه الطرف الآخر المقابل للسلطة وهو الجماهير فقال عنها: « إن الجماهير أبعد ما تكون عن التفكير العقلاني المنطقي، وكما أن روح الفرد تخضع لتحريضات المنوم المغناطيسي فإن روح الجماهير تخضع لتحريضات وإيعازات أحد المُحرِّكين أو القادة الذي

---

(١) مقدمة ابن خلدون، ص١٩٦، ٢١٦، دار الفجر للتراث.

(٢) ابن خلدون، ١٣٣٢ - ١٤٠٦م.

يعرف كيف يفرض إرادته عليها، وفي مثل هذه الحالة من الارتعاد والذعر فإن كل شخص منخرط في الجمهور يبتدئ في تنفيذ الأعمال الاستثنائية التي ما كان مستعدًّا إطلاقًا لتنفيذها لو كان في حالته الفردية الواعية والمتعقلة؛ فالقائد أو الزعيم إذ يستخدم الصور الموحية والشعارات البهيجة بدلًا من الأفكار المنطقية والواقعية يستملك روح الجماهير »[1].

وإذا أضفنا صورة الأمير لمكيافيللي كرمز للسلطة إلى صورة الجماهير لدى جوستاف لوبون فإننا نحصل على منظومة كاملة للعلاقة السلبية بين الحاكم والمحكوم.

المجتمع الأبوي والسلطة:

وعلى الرغم من أن المجتمعات البشرية قد استفادت من أزماتها وصراعاتها في هذا المجال، ووضعت آليات تضمن سلاسة وإيجابية العلاقة بين الحاكم والمحكوم بدرجة معقولة نسبيًّا تبدت في نظم ديمقراطية ومؤسساتية حديثة إلا أن العرب ما زالوا من بين أمم الأرض يتخبطون في هذه الدائرة دون بادرة أمل لخروجهم منها في المستقبل القريب، ففي مصر والعالم العربي على وجه العموم أزمة حقيقية في الوقت الراهن سببها ذلك الصراع الخفي أحيانًا والظاهر أحيانًا أخرى بين فكرة المجتمع الأبوي وفكرة المجتمع الناضج، فالمجتمع الأبوي يقوم على أساس أن هناك والدًا أو مسئولًا أو رئيسًا يملك كل شيء ويعرف كل شيء ويوجه كل شيء وله احترام خاص قد يصل إلى درجة القداسة التي تستوجب الطاعة العمياء من الأبناء أو التابعين أو الرعية، والذين ينحصر دورهم في الاتباع والانصياع والتنفيذ، وهذه هي المنظومة التي ما زالت قائمة على المستوى الأسري والوظيفي والعام، أما المجتمع الناضج والذي ينادي به العقلاء والراشدون من البشر فهو الذي يوزع المهام والأدوار بين أفراد ومجموعات يتسمون جميعًا بالنضج والمسئولية دونما تضخيم أو تقديس لأحد، وذلك ضمن منظومات متطورة ومرنة وفاعلة وقابلة للتغيير الإيجابي. ويبدو أن هذه الأزمة مرشحة للتفاقم حاليًّا وبقوة بسبب حالة العولمة الثقافية التي أتاحت لفئات كثيرة رؤية واسعة للعالم الأوسع وما يجري فيه، مما فتح الباب أمام مقارنات مؤلمة ومحفزة ومفجرة، فعلى الرغم من سيادة فكرة المجتمع الأبوي على المستوى الرسمي إلا أنه على المستوى الاجتماعي والثقافي قد حدثت تحولات هائلة تجاه فكرة المجتمع الناضج، بعضها ما زال على مستوى التنظير والأمنيات، وبعضها دخل حيز التنفيذ على حذر أحيانًا واستحياء في أحيان أخرى، وفي المقابل يقاتل الآباء (على المستوى الأسري والمؤسساتي والحكومي)

---

(١) سيكولوجية الجماهير: ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت.

من أجل إبقاء الأوضاع القائمة كما هي بما يخدم تربُّعهم على عرش السلطة والسطوة والأمر والنهي، وهم حين يدركون تغير الزمن والأحوال والظروف ربما يحاولون التظاهر بمسايرة ضرورات التغيير والتحول من حيث الشكل دون المضمون، ولكن من المؤكَّد أن عجلة التطور تدور ولا يستطيع أحد مهما كان أن يوقفها طول الوقت.

وبما أننا في الواقع ما زلنا نعيش حقبة المجتمع الأبوي؛ لذلك تشكل شخصية الرئيس - كما قلنا - المحور الأساسي في التخطيط والتوجيه والتحريك والتوقيف حيث إن زمام الأمور دائمًا بيده، فهو يضبط إيقاع حركة المجتمع الذي يقوده وفق رؤاه الشخصية، ونحن نقصد بالرئيس هنا كل صاحب سلطة على المستويات المختلفة بدءًا من الوالد في الأسرة (وأحيانًا الوالدة في بعض الأسر) مرورًا بالمديرين ورؤساء مجالس الإدارات ورؤساء الأقسام والعمداء والوزراء وانتهاءً بأعلى سلطة سياسية (ونحن نركز على كل المستويات حتى لا تختزل جهود الإصلاح على مستوى دون غيره)، وما دام الأمر في الواقع كذلك (بصرف النظر عن قبولنا أو رفضنا) فإن شخصية الرئيس (في أي موقع أو مستوى) تصبح جديرة بالدراسة والتأمل؛ لأن من خلال فهمنا لها نستطيع فهم ما يجري وتوقع ما سوف يحدث، فالأمور لا تسير في الأغلب حسب ما تمليه الدساتير والقوانين واللوائح بقدر ما تسير حسب ما يرى الرئيس أو الملك أو الأمير أو المسئول؛ ولهذا فأنت لا تحتاج أن تتعب نفسك في قراءة الدستور أو القانون في كثير من الدول العربية والمؤسسات العربية بقدر ما تحتاج أن تعرف من هو الشخص الذي يترأس هذا المكان وما هي سماته الشخصية، أي أننا أمام حالة شخصنة للتوجهات والرؤى والسياسات، وبمعنى آخر نحن أمام ما يسمَّى بسلطة الشخص أو سلطة السلطة (يقابلها في المجتمعات المتقدمة سلطة القانون).

أنماط من الشخصيات الرئاسية:

سوف نستعرض نماذج من الشخصيات الرئاسية لنرى كيف أثَّرت وتؤثِّر فينا، وقد يكون في بعضها تشابهًا في بعض الملامح مع شخصيات عامَّة أو خاصَّة حقيقية في الماضي أو في الحاضر، وهذا ليس مقصودًا، فلسنا بصدد الحديث عن أشخاص بعينهم مهما كانت أهميتهم، وإنما نتحدث عن ملامح نفسية لنماذج فيها جوانب إيجابية وأخرى سلبية بهدف الوصول إلى رؤية موضوعية متوازنة تجاه أمر يؤثر في حياتنا اليومية جميعًا بشكل مباشر أو غير مباشر، وأنبه القارئ أنه سيغلب علينا الحديث عن المستويات الأعلى للسلطة الأبوية بهدف رؤية النموذج في أوضح صوره، ولكن نرجو ألا نغفل عن بقية مستويات السلطة الممثلة في الأب (أو الأم) وفي مدير المدرسة وإمام المسجد وكاهن الكنيسة ومدير

المؤسسة ورئيس مجلس إدارة الشركة والوزير.... إلخ، وذلك حتى لا تختزل رؤيتنا للإصلاح في مستوى دون آخر:

- الزعيم الملهم:

وهو شخصية تتمتع بكاريزما شخصية عالية وجاذبية جماهيرية طاغية، وقد جاء هذا الزعيم في ظروف تاريخية أو سياسية أو اجتماعية خاصَّة جعلته يستقبل على أنه المنقذ والمخلص والبطل الأسطوري، واستطاع هو أن يتجاوب مع الأحلام والأمنيات والطموحات الشعبية، وبذلك أصبح بطلًا شعبيًّا تعامل معه الناس على أنه ملهم يتوجه نحو الصواب دائمًا، ولديه بوصلة خفية وسحرية تهديه الرشد، فهو مُحقّ في كلِّ ما يراه ويقرره ويفعله. وهذا الزعيم يخدمه ويهيئ لبروزه مجيئه في لحظات ضعف وانكسار ثم قدرته على تحقيق بعض الانتصارات المبهرة للعامة، ومن هنا ينشأ الاعتقاد في تفرده وإلهامه، وتنشأ الرغبة لدى الجماهير الساذجة والمستلبة والسلبية والاعتمادية في اتباعه والانقياد لكل ما يراه، وإضفاء كل صفات البطولة والقدرة الخارقة عليه، وهم يفعلون ذلك بدافع خفي واحتياج نفسي لديهم وهو أن يُعْفوا أنفسهم من مسئوليات التفكير وبذل الجهد والحيرة والقلق والفعل، ويلقون بكل شيء على أكتاف بطل أسطوري ملهم وقادر يعرف ماذا يفعل ومتى وأين يفعل، وغالبًا ما يقع الزعيم الملهم في الفخ، خاصة وأن سماته الشخصية تكون أقرب للنمط البارانوي (المتعالي - المستبد) فتتضخم ذاته أكثر وأكثر، ويحكم قبضته على عجلة القيادة، ويتخلص من كل من يعارض توجهه أو توجه رعيته (خاصة أنه شكّاك ضمن طبيعته البارانوية)، ويتواصل تضخم الذات لدى الزعيم الملهم حتى تبتلع الوطن بأكمله ويصبح هو والوطن شيئًا واحدًا، بل قد تتجاوز الذات حدود الوطن الضيق فتحاول التمدد خارج هذه الحدود في آفاقٍ أوسع من خلال محاولات (أو مغامرات) التوسع تحت أي دعوى وشيئًا فشيئًا يصبح الزعيم نموذجًا للبطولة لدى كل المقهورين والمظلومين في العالم ويصبح أبًا روحيًّا لكل الساعين إلى التحرر.

والزعيم الملهم غالبًا ما يتصف بالطلعة المهيبة وارتفاع القامة وقوة البنيان ولمعة العينين وعمق النظرة وحسن الملبس، فهو يمثل صورة البطل التي يرى فيها البسطاء أنفسهم. وهو قادر على مخاطبة الجماهير بصوته الجهوري العميق ونبرته الحماسية التي توقظ بداخلهم الإحساس بالكرامة واحترام الذات، وتنتشلهم من حالة اليأس والانبطاح والاستذلال والخوف من الأعداء. والخطاب الجماهيري الحماسي من ضرورات وجود الزعيم الملهم خاصة وسط جماهير تزيد فيها نسبة الأمية، وتعلي من قيمة الكلمة المسموعة، وتشكل اللغة

أحد أهم دعائم وجودها التاريخي. وصمت الزعيم لا يقل بلاغة وتأثيرًا عن كلامه بل يزيده سحرًا وغموضًا لذيذًا لدى الجماهير. وهو يبدي حبًّا عامًّا للجماهير التي رفعته وترفعه على أعناقها، ومع ذلك فهو غير قادر على حب أحد من الناس بشكل شخصي، وذلك بسبب تشككه في ولاء من حوله وتوقعه الغدر والخيانة في أي لحظة ومن أي إنسان، ولذلك تجده كثيرًا ما يتخلص من المحيطين به أو يستبعدهم عند أي بادرة شك في ولائهم (حتى ولو كانوا من أقرب الناس إليه أو ممن ساعدوه على ارتقاء السلطة)، وتعرفه حين يتكلم فيأخذ وضع العظمة والكبرياء، وتصدر منه الكلمات وكأنها كلمات مأثورة أو حِكَمٌ خالدة يتناقلها الرواة عبر الأزمان، وربما يوحي هو لتابعيه أو يتطوعون هم دون إيحاء بكتابة أقواله وآرائه على الكتب المدرسية والكراسات وعلى الجدران والصفحات الرئيسية في الصحف والمجلات، وتبدأ نشرات الأخبار بأقواله وأفعاله وتحركاته، وتملأ صوره وتماثيله الشوارع والميادين والبيوت والقلوب.

والزعيم بما له من فعل السحر في الجماهير وإيقاظ مشاعر الكرامة الوطنية عندهم ورفع صورة الذات لديهم وإنقاذهم من الهزيمة النفسية التي يعيشونها أو عاشوها في مراحل الانكسار، فإنه ربما يأخذهم بعيدًا عن أرض الواقع فتنتابهم نشوة الانتصار ولا يلتفتون إلى ما يجري على أرض الواقع، ويزيد من خطورة هذا الموقف شعورهم الطاغي بأن الزعيم أسطورة لا تهزم، وأنه قادر على تحقيق كل شيء لهم بقوته الذاتية وبكلمات سحرية منه، وإذا حاول الزعيم في لحظة صدق تمر به أن يعيد الجماهير إلى رشدها فإن الجماهير ترفض ذلك وربما تعلن غضبها وتؤثر الاستمرار في الحلم اللذيذ على العودة إلى الواقع المؤلم، ويجد الزعيم نفسه مضطرًّا لمجاراة الجماهير في حلمها اللذيذ، وهذا يؤكد ما يقال من أن شخصية الزعيم تأسر الجماهير ثم ما تلبث أن تصبح هي أسيرة للجماهير.

ولا بد من توافر سمات خُلُقية للزعيم مثل الشجاعة والإخلاص والحب الشديد للوطن والإيمان العميق بقدراته الشخصية وقدرات وطنه وقدرات شعبه وحبه الأصيل لكل هؤلاء، وأن يكون نظيف اليد واللسان، متواضعًا في شموخ وكبرياء، حالمًا يتجاوز حلمه قيود الواقع المعاش، ولديه إحساس مرهف بالجماهير التي تحبه، وهو حريص على الاستجابة لتلك المشاعر والتفاعل معها طول الوقت، وهو إذ يفعل ذلك يفعله بصدق في الأغلب حيث إنه منتمٍ إلى أهله وناسه وفخور بذلك الانتماء وخاصة للبسطاء منهم، ولذلك نجده مُتسقًا مع معتقداتهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم وصورة البطل عندهم، ويسعى لإرساء العدل الاجتماعي لصالح الفئات المعدومة. والزعيم قادر بحكم كاريزميته وصفاته وكلماته

على انتشال الجماهير من مشاعر التخاذل والهزيمة واليأس والانبهار بالعدو والتشكيك في القدرات الذاتية، ثم تحريك الساكن والكامن من طاقاتهم وشعورهم الإيجابي بذاتهم وكرامتهم واستعلائهم. وفي هذه الظروف تفقد الجماهير قدرتها على التفكير النقدي الموضوعي العقلاني وتسلم نفسها للأماني والأحلام فتبتعد شيئًا فشيئًا (هي والزعيم) عن الواقع.

وفي قمة لحظات انتفاخ الذات (الشخصية للزعيم والوطنية للجماهير) وتمددها وفي قمة الانبهار والاستلاب والسحر لدى التابعين النائمين المخدوعين السُّذَّج يحدث الانهيار عند أول اختبار حقيقي على أرض الواقع، وهنا تهتز الأرض من تحت أقدام الجميع (الزعيم الملهم والجماهير الساذجة المخدوعة المستلبة) وربما يبحثون عن تفسير أو تبرير يعطيهم مزيدًا من الوقت والحلم ولكن - إن آجلًا أو عاجلًا - يختفي الزعيم الملهم (بالموت أو بغيره) فيخرج أبناؤه أو رعاياه اليتامى يبكونه ويبكون يتمهم وضياعهم، وما أن يفيقوا حتى يبحثوا عن أب جديد وزعيم جديد يقودهم في دورة (أو دورات) جديدة من القيادة والانقياد.

- **المعجباني:**

هذا نمط مختلف في شكله وفي مضمونه، وإن كان لا يختلف في نهاياته، فالأب أو المدير أو الرئيس المعجباني لديه ميول نرجسية عالية، فهو شديد الإحساس بذاته وشديد الإعجاب بها، وربما يدفعه ذلك للعمل على أن يكون في موضع الصدارة؛ لتتحقق له فرضية أنه الأقوى والأجمل والأجدر والأقدر. وهو يمشي كالطاووس مهتمًا جدًّا بشياكته وأناقته وصحته وصورته لدى الآخرين، ويجري توحدًا بينه وبين زعماء التاريخ ورموزه العظام، وربما يتقمصهم في مشيته أو طريقة كلامه أو بروفيلات صوره وتماثيله أو في عصا يحملها في يده. والمعجباني لا يرى ولا يحب إلا نفسه، ويتحدث كثيرًا عن ماضيه وعن طفولته وعن نشأته وتطور شخصيته وكفاحه وبطولاته وتضحياته. والمعجباني يهتم كثيرًا بتسجيل كل مراحل ولحظات حياته الشخصية (بالصوت والصورة) فهي في رأيه جزء من التاريخ الوطني بل جزء من التاريخ الإنساني العظيم، ويهتم اهتمامًا خاصًّا بالاحتفال بعيد ميلاده أو عيد توليه وأعياد انتصاراته (وهي كثيرة) ويعتبرها أيامًا تاريخية يحبس التاريخ أنفاسه عندها إجلالًا وهيبة ورهبة. والمعجباني لا يحتمل النقد أبدًا لأنه يعتبر نفسه كبير العائلة والأب المقدس والرمز والدلالة؛ ولذلك يهتم جدًّا بالتزام طقوس الأدب والاحترام من جانب الرعية والرعايا تجاه شخصه العظيم، وإذا تجرأ الناس على نقده سعى في تأديبهم وربما

استصدر قوانين تحرم وتجرم العيب في ذاته (مع أن الأنبياء - عليهم السلام - لم يمنعوا الناس من نقدهم والاختلاف معهم رغم مكانتهم عند اللَّه وعند الناس). والمعجباني يبالغ كثيرًا في مظاهر الملك والأبهة والعظمة والسلطنة بدءًا من مظهره الشخصي وأناقته وشياكته وطريقة كلامه الدرامية الاستعراضية مرورًا بقصوره واستراحاته واحتفالاته ومهرجانات انتصاراته التاريخية.

والمعجباني يسعى دائمًا للإبهار فيتخذ من القرارات ما يجعل الجميع في حالة دهشة وانبهار، وربما يميل إلى المفاجآت والصدمات والتحولات المسرحية، وكل هذا يجعل المتابعين له يحبسون أنفاسهم دهشة أو إعجابًا أو خوفًا أو انبهارًا، وهذا ما يحتاجه المعجباني. وهو مولع بالشعارات والكلام الكبير فيصدر منها الكثير، ويجعل لكل فترة شعاراتها وعناوينها الضخمة؛ لأن كل فترة هي بمثابة مرحلة تاريخية أو منعطف تاريخي هام وخطير يقف الخلق جميعًا ينظرون إليه وإلى حكمته البالغة. والمعجباني يسعى لأن يتوحَّد الوطن بشخصه العظيم (لا أن يتوحد هو به) ويطلق على نفسه أوصافًا تاريخية أو دينية تلحقه بالخالدين.

وبما أن المعجباني مشغول بحب نفسه عن حب الآخرين؛ لذلك لا تجد له محبين من رعاياه على الرغم من انبهارهم واستغرابهم وربما تأييدهم، وهم يضيقون به رغم ما يحققه لهم من إنجازات وكأنهم يضيقون بذاته المتمددة التي ضيقت عليهم مساحة وجودهم وضيقت عليهم أنفاسهم، لذلك يغضبون ويتمنون الخلاص منه، وإذا حدث ذلك تنفسوا الصعداء ولم يكلفوا أنفسهم عناء وداعه، وكأنهم يعلمون ولعه بالأبهة والمظاهر فيريدون أن يحرموه من هذه الأشياء في آخر عهده بالدنيا.

- **الموظف:**

والرئيس الموظف هنا يقوم بدور المدير وهو يكون قد وصل إلى هذه المكانة بغير ترتيب أو سعي وإنما لعبت الظروف دورًا هامًّا في وصوله، فلم تكن طموحاته تصل إلى ذلك ولم يكن هو معدًّا لنفسه للقيام بهذا الدور فلم يكن له في حياته أي اهتمام بالسياسة بل كان يمقتها ويعتبرها من قبيل اللف والدوران والمراوغات، ومع هذا يقبل القيام به كأي موظف يقبل التكليف بعمل في نطاق وظيفته؛ ولذلك يبدأ متواضعًا بعيدًا عن أبهة الرياسة والحكم، ويقبل بالأوضاع القائمة ويسعى لثباتها وترسيخها مستفيدًا في ذلك من اللوائح والقوانين التي وضعها الأسلاف؛ إذ ليست لديه رؤى أو أهدافٌ أو إستراتيجيات جديدة؛ ولذلك يحاول طول الوقت التركيز على الهياكل الوظيفية والإجراءات الشكلية، ويهتم اهتمامًا

وسواسيًّا ملحًّا بالإجراءات والضوابط واللوائح التي تضمن الاستقرار والثبات والذي يصل إلى حالة الجمود.

وبما أنه موظف فهو يحافظ على « أكل عيشه » لذلك لا يميل إلى المغامرات أو المخاطرات أو الهزات، فالمهم عنده أن تمر الأيام دون مشكلات، وكل حركة لديه مشكلة تهدد الاستقرار وتعكر الصفو العام؛ لذلك لا يطيق المطالبون بالحركة والتغيير ويعتبرهم أعداءً للاستقرار وأعداءً للوطن وأعداءً له هو شخصيًّا؛ لأنهم يكدرون صفوه واستقراره واستمراره، وشعاره دائمًا « استقرار الاستمرار واستمرار الاستقرار ».

والموظف لا يملك رؤى إستراتيجية أو تاريخية أو ثقافية أو حضارية، بل إن هذه الكلمات تضايقه وتؤرقه ويعتبرها تقعُّرًا وتفلسفًا من جانب قلة غير واقعية يتحدثون حديثًا عاطفيًّا غير موضوعي، أما هو فلا يتحدث إلا عن الواقع اليومي الذي يعيشه بين مرؤوسيه للحفاظ على لقمة عيشه وعيشهم، فهو يسعى إلى انضباط الأمور بكل الوسائل ويحاول أن يقود السفينة دون أي اهتزازات؛ ولذلك يفضل القيادة بجانب الشاطئ دائمًا.

وهو على الرغم من ادعاءاته بالثبات وعدم الخوف وعدم التأثر بالأحداث وطمأنينته السطحية لصواب قراراته، وارتياحه المبالغ فيه لحالة الاستقرار السائدة واستهانته بكل ما يحيط به من تحركات وأخطار، إلا أن هذا كله يعكس حالة عميقة من الخوف الداخلي وانعدام الأمان، تلك الحالة التي تدفعه بلا وعي إلى التمسك بالوضع القائم والتمسك بالثبات الجامد والمتجمد؛ لأن الحركة تحمل تهديدات لا يحتملها والجديد بالنسبة له يحمل رعبًا لا يطيقه. والموظف يسلك سلوكًا تقليديًّا عسكريًّا فيطلب الطاعة المطلقة من مرؤوسيه في حين يخضع هو لمن فوقه.

وطموحات الموظف ليست كبيرة فهو يرضى دائمًا بالأدنى وليست له رؤى بعيدة المدى أو سقفٌ عالٍ يصبو إليه، وليس لديه حلم ولا يملك أصلًا القدرة على الحلم، بل هو يعيش الواقع اليومي بتفاصيله القريبة، أي أنه يعيش في مستوى الاحتياجات البيولوجية التي وصفها (ماسلو) وليس لديه اهتمامًا بالطبقات الأعلى من الاحتياجات في هرم ماسلو الشهير مثل: الحب والتقدير الاجتماعي وتحقيق الذات وغيرها، وبالتالي ليس لديه اهتمام بالنواحي الثقافية أو الجمالية أو الحضارية، ويشعر بالمقت تجاه المثقفين والمفكرين والفنانين، ويعتبرهم أقرب إلى مهرجي السيرك، وينظر إليهم على أنهم واهمون حالمون غير واقعيين، لأنهم لا يرون الحقيقة وتستغرقهم الأوهام والأحلام الفارغة، أما هو فيهتم باللحظة الحاضرة ويسعى لتحسين أحوال الناس المعيشية ويحقق (أو يريد أن يحقق نتائج ملموسة

على أرض الواقع)، وهو يتجنب الدخول في المخاطرات التي يدعوه معارضوه إليها؛ لأنه يدرك ما لا يدركوه من تأثير ذلك على تابعيه، فهو يخطط على المستوى التكتيكي القريب من حياة الناس اليومية واحتياجاتهم القريبة قصيرة الأمد، ويركز على النتائج الملموسة، وهو يسترشد في قراراته بالأرقام والمعلومات والحسابات ولا يخرج عن التعاليم واللوائح والتعليمات، ويختار تابعيه على أساس الكفاءة في التنفيذ وثقته في ولائهم، ولا يتوقع منهم تخطيطًا أو إبداعًا، فهو يمقت الإبداع ولا يريد من سكرتاريته إلا الاتباع وتنفيذ الأوامر بدقة، ويستخدم معايير الثواب والعقاب لضبط مرؤوسيه ولتحقيق أهدافه، وهو لا ينظر إليهم باعتبارهم بشرًا أكفاءً لهم القدرة على الإبداع والإضافة والحذف والتغيير وأنهم موارد وطاقات بشرية يمكن تنميتها وتطويرها، ولكن ينظر إليهم على أنهم مجرد أشياء لتنفيذ برامج أو احتياجات أو إجراءات معينة؛ ولذلك لا يهتم بأشخاصهم أو تاريخهم أو مشاعرهم أو مشكلاتهم، ولا يرتبط بأي منهم بصداقة أو علاقة إنسانية، بل ينساهم فور انتهائهم من أداء مهامهم، فهم في نظره غير جديرين بالصداقة أو العلاقة الإنسانية، ولذلك تجد علاقاته سطحية ووقتية وفاترة، ولا تجد له تاريخًا من البشر، وهو لا يتحدث عن تاريخه الشخصي كحياة إنسانية حافلة بالصداقات والعلاقات والمؤثرات الإنسانية، وإنما إذا تحدث عن تاريخه فإنه يتحدث عنه من خلال المهام التي أتم إنجازها طبقًا للأوامر والتعليمات.

والموظف يكره الأحلام والأمنيات ويحتقرها ويحتقر من يتمسك بها ويعتبره ساذجًا غريرًا غافلًا؛ لذلك فهو يسعى لتكريس الأمر الواقع والقبول به، وهو إذ يفعل ذلك يثبط الهمم باسم التعقل، ويقيد الحركة باسم التروّي، ويخنق الأفكار، ويقتل الأحلام باسم الموضوعية، ويضحي بالإرادة والكرامة للأقوى باسم الواقعية والحفاظ على الحياة وأكل العيش.

وقد يتسم الموظف ببعض السمات الوسواسية فيصبح مدقِّقًا وعنيدًا لا يقبل رأيًا آخر، ولا يتنازل عن شيء مهما صغر، ويتمسك بالشكل دون الجوهر، ويعتقد أن الآخرين ليسوا جديرين بالثقة؛ لأنهم لا يقومون بالتنفيذ كما يجب؛ لذلك نراه حريصًا على عمل كل شيء بنفسه، ومتابعة كل شيء بنفسه، حتى لو توقفت الأمور وتعطلّت مصالح الناس، وعلى الرغم من عدم تعبيره عن مشاعره العدوانية بشكل صريح إلا أن عناده يكشف عن عدوانيته الكامنة بداخله.

وهو لا يميل إلى التميز أو التجديد بل يحب أن تسير الأمور في مسارات عادية، فهو شخصية عادية، بل ومفرط في عاديته. وأصعب لحظة في حياة الموظف هي خروجه

للمعاش؛ لذلك يحاول بكل الطرق أن يستمر في منصبه لأطول فترة ممكنة وربما للأبد؛ لأن حياته بدون الوظيفة لا تساوي شيئًا ولا تطاق، فليس لديه أية اهتمامات أو هوايات أو أي شيء له معنى خارج إطار الوظيفة الرسمية.

- **المبدع المشوه:**

وفي هذا النموذج نجد أن ذات الطفل نشطة وتتمثل في حالة من المرح والدعابة مع ميل إلى الإبداع المُشوَّه فنجده يعلن أفكارًا تبدو جديدة أو مبتكرة أو صادمة أو غريبة وكأنها صادرة من فنان أو مفكر بوهيمي أو فيلسوف منقطع الصلة بالواقع اليومي، والأخطر من ذلك أن هذه الأفكار والتوجهات الغريبة والشاذة تتحول إلى نظام للحكم وفلسفة للإدارة وإطار للتفكير، ولا يجرؤ أحد على مناقشة هذه الأفكار أو تفنيدها، بل يوجه أصحاب الفكر جهودهم في تفسير وتحليل وتبرير آراء وأقوال وأفكار الزعيم المفكر المبدع المشوه المتناقض، وهذا النموذج يحير من يراه أو يتابع سلوكياته فهو تارة شديد الوطنية والثورية والتقدمية، وتارة أخرى مستسلمًا ومهادنًا وخاضعًا، وتارة تراه شديد الاهتمام بمظهره فيلبس ثيابًا عسكرية مليئة بالنياشين والأوسمة (كطفل اشترى له أبوه بذلة عسكرية مبالغ في ترصيعها) وتارة أخرى تراه يرتدي لباسًا بسيطًا ويعيش عيشًا بسيطًا، أو يجمع بين هذا وذاك في تركيبة غريبة ومتناقضة وأحيانا مضحكة. والمبدع المشوَّه لا يستطيع أحد توقع قراراته أو ردود أفعاله، فكل شيء لديه مفاجئٌ وغريب، وهو يشتهر بمغامراته الطفولية الفاشلة والتي ربما يعطيها أبعادًا وطنية ويضفي عليها معاني الانتصار العظيم (أو يترك تلك المهمة لمريديه وكُتَّابه ومنظريه).

- **شيخ القبيلة:**

وهو يأخذ مشروعيته من عصبية القبيلة أو العائلة، والعلاقة بينه وبين رعيته تقوم على التسليم بقوة العصبية والجذور العائلية، ولقاءاته بهم يغلب عليها تقبيلهم ليده وكتفه ورأسه ثم تناول العشاء والانصراف مع الدعوات بطول العمر، أو تقديم معروض بهدف الحصول على منحة مالية أو رفع دين أو قطعة أرض صحراوية أو مرعى جبلي. وقد يكون هناك نوع من الشورى لدى الملك أو الأمير (شيخ القبيلة) من خلال جلسات مع رؤساء القبائل أو العشائر ولكنها شورى استئناسية غير ملزمة.

- **العسكري (من الشاويش إلى المشير):**

في العالم العربي ولع بتنصيب العسكريين (الحاليين أو المتقاعدين) في المناصب

القيادية والسيادية، فنجد في كثير من المواقع رتُبًا عسكرية تبدأ من الشاويش وتنتهي بالمشير مرورًا بالعقيد والعميد واللواء والفريق، والسبب في ذلك هو كثرة القادة العسكريين في مؤسسات الحكم واعتقادهم بأن الضبط العسكري هو أهم عوامل النجاح في إدارة شئون الناس، هذا إضافة إلى عوامل التحيز وضمان الولاء وجوائز نهاية الخدمة. والعقلية العسكرية - رغم احترامنا وتقديرنا الشديد لها في موضعها - تتميز بالالتزام الحرفي بتنفيذ التعليمات والمهام دون نقاش، وهي لا ترى الاحتمالات المختلفة والتباينات في السلوك اليومي المدني للناس ولا تحتمل الغموض ولا تدرك أهمية الحوار والاختلاف وتوظيف ذلك للمصلحة العامة، فالاختلاف لديها خيانة وطنية، والمخالفون أو المعارضون خونة مثيرون للقلاقل والاضطرابات، لذلك يبالغون في الضبط والربط والقهر، ويميلون للرؤية الأحادية، وهذا يؤدِّي إلى مشكلات كثيرة في الحياة المدنية التي تحتاج لرؤًى متعددة واحتمال الغموض والخلاف واحترام أصحاب الآراء المعارضة. والمشكلة تكبر وتعظم إذا كان العسكري على رأس السلطة فهنا تحدث إشكاليات كثيرة سببها أن هذا الشخص قد تربَّى خلال سنوات طويلة من حياته على أحادية الرأي وأحادية الرؤية وعلى الالتزام بتنفيذ التعليمات، وها هو الآن يحكم فئات متباينة ويعيش الحياة السياسية (التي لم يتعود عليها ولم يتربَّ في أحضانها) بغموضها وتناقضاتها وتعددية مستوياتها واحتياجاتها للمرونة والمواءمة، ففرق كبير بين عقلية السياسي وعقلية العسكري وكل منهم ميسَّر لما خلق له وهو موفق ومطلوب في مكانه ولكن المشكلة تأتي من اختلاط الأدوار وتداخلها.

- **المستقطب:**

وهو الأب المنحاز إلى بعض أولاده دون الآخرين أو المدير المنحاز إلى مجموعة من الموظفين يصطفيهم ويميزهم عن باقي زملائهم وربما يسخرهم للتجسس عليهم ومضايقتهم، أو الرئيس الذي ينتمي إلى طائفة أو جماعة أو حزب فينسى أنه رئيس للجميع ويعمل طول الوقت لخدمة جماعته أو طائفته أو حزبه على حساب مصالح بقية الفئات. وهذا الشخص المستقطب يحدث شرخًا في الأسرة أو المؤسسة أو الدولة، وينشئ عداوات شديدة في الوسط الذي يعيش فيه. وإذا كان الاستقطاب على أساس سياسي يصبح المعارضون خونة، أما إذا كان على أساس ديني فإن المعْارضين في هذه الحالة يصبحون كفارًا.

- **المستغرب:**

وهو شديد الإعجاب بالنموذج الغربي؛ لذلك يعيش عليه ويربي أولاده عليه، ويصبغ كل

من حوله بهذه الصبغة، ويراها الأنسب للحياة العصرية، ونجده يحول كل مظاهر الحياة في نطاق حكمه بالصبغة الغربية لغة وسلوكًا ومعمارًا وتخطيطًا، ومع هذا ربما يحتفظ بقشرة بسيطة يعلن بها هُويَّته العربية كالزي الوطني (المستورد من الخارج).

- الفيلسوف الحالم:

وهو لا يستطيع بهذه المواصفات أن يصل بنفسه إلى أي موقع قيادي ولكن الظروف قد تحمله إلى هذا الموقع بحكم القرابة أو الظروف، وهذا الشخص نجده يتحدث طويلًا عن مثاليات ومبادئ ومطلقات منقطعة الصلة عن الواقع، وهو معزول غالبًا عن حركة الحياة الطبيعية؛ حيث تعود أن يعيش في برج عاجى يرى العالم منه كما يحب أن يراه، ويوافقه المحيطون به على ما يراه خوفًا أو طمعًا. وضعف الفيلسوف الحالم يستغله بعض المحيطين به فيحركونه كما يريدون مع إيهامه بملكية زمام الحكمة والحكم.

- الوريث:

وهو قد ورث الملك أو الرئاسة بفعل القرابة أو العصبية أو الظروف السياسية، وليس عن كفاءة وكفاح وتاريخ طبيعي في العمل السياسي؛ ولذلك يلاحظ تدنيًا في أدائه خاصَّة عند مواجهة الأزمات الكبرى، وهذا ما أكَّده ابن خلدون من ضعف الجيل الثاني والثالث من الملوك، وربما يكون هذا أحد أسباب التحول في المجتمعات البشرية مع رقيها من النظام الملكي إلى النظام الرئاسي واعتبار النظام الملكي أو التوريث نكوصًا بالمجتمع إلى مراحل أكثر بدائية وتخلفًا. والوريث بما أنه ورث السلطة دون جهد فإنه يميل لأن يكون مستهلكًا للثروة لا صانعًا لها فيميل إلى حياة الترف والدعة، خاصَّة وأنه قد تربى عليها منذ صغره، ولا يحتمل رأيًا آخر؛ لأنه عاش طول حياته يعامل كأمير في جو يتسم بالطاعة المطلقة من خادميه والمحيطين به مع تلبية لكل رغباته، ويضاف إلى ذلك غربته واغترابه عن المحكومين الذين لا يعرفهم إلا من صورهم في وسائل الإعلام، ومن باب أولى لم يخالطهم ولم يعش حياتهم، بل هو محاط طول الوقت بطبقة سميكة من الحراس والخدم يعزلونه عن الشعب. والوريث غالبًا ما يحكم بالوكالة، بمعنى أنه يعتمد على أفراد آخرين من أصدقائه أو المقربين له ممن يعتقد في قدرتهم على فهم الشعب وإدارة الأمور، وهؤلاء يقومون بمعظم المهام بالنيابة عنه، ويملون عليه ما يحقق مصالحهم هم، وبما أنه لا يدري عن حقيقة القاعدة الشعبية شيئًا بحكم ظروف نشأته فهو يسلم لهم إما استسهالًا أو عدم معرفة بحقيقة الأمور، وفي كل الأحوال هو يشعر أنه يريد أن يستمتع بما ورثه من عظيم ثروة وأبهة سلطان.

ونظرًا لكثرة احتمالات المشكلات الشخصية لدى القادة والحكام الذين يمارسون حكمًا فرديًّا وأثر ذلك على شعوبهم بل وعلى العالم كله أحيانًا لذلك ظهر اقتراح في الجمعية العالمية للطب النفسي بمتابعة الحالة النفسية للرؤساء والزعماء على مستوى العالم (خاصة المعمرين والمستبدين منهم) حتى لا تحدث كوارث إنسانية بسبب تحكم شخص مضطرب أو مشوه أو مستبد في مصير ملايين البشر.

السمات القياسية للرئيس:

بعد هذا الاستعراض لبعض نماذج الآباء أو المديرين أو الرؤساء في العالم العربي يبرز سؤال هام وهو: هل توجد مواصفات قياسية لشخصية الرئيس بحيث نقيم الشخص ونحدد مدى صلاحيته على أساسها، وحين نذهب إلى صناديق الانتخابات نختار على ضوئها، والحقيقة أنه لا يوجد شخص يمكن أن تجتمع فيه كل الصفات القياسية اللازمة لمنصب الرئيس؛ ولذلك ذهب العقلاء من البشر (ومن قبلهم الأديان) إلى فكرة الشورى والديمقراطية وهي آليات تحد من انفراد أي شخص بالسلطة المطلقة، وذهبوا إلى أفضلية حكم المؤسسات التي تستفيد من أكثر من عقل وأكثر من رأي وتحمي الشعوب من النزوات والتشوهات الشخصية لحكامه، وتحمي الرعية من احتمالات التهميش والقهر والاستذلال؛ لذلك أصبح حكم الفرد جريمة إنسانية وجريمة سياسية؛ لأنها تعرض شعبًا كاملًا لأن يكون تحت رحمة نقائص شخصية ومشكلات نفسية لفرد ينفرد بكل شيء دونما رادع حقيقي وموضوعي. وفي النظم الديمقراطية تكون للرئيس صلاحيات محددة تتكامل وتتناغم مع مؤسسات قوية أخرى تمنع الانفراد بالقرار وتسمح بتصحيح الأخطاء وتعطى آليات مناسبة للوصول إلى أفضل القرارات بطريقة جماعية موضوعية ومنهجية، ومع هذا تبقى لشخصية الرئيس آثار مهمة على توجيه الرأي العام وعلى الوسائط الإعلامية، **ولهذا يجدر بنا أن نذكر السمات القياسية العامة للرئيس:**

١ - هو شخص ينتمي لبيئته ولناسه عقيدة وثقافة وحبًّا وإخلاصًا ولديه مشاعر إيجابية نحو ذاته ونحو شعبه ونحو ثقافته، ولديه شعور بالكرامة الوطنية النابعة من احترام الذات والثقة في قدرة الشعب على النمو والنجاح والانتصار.

٢ - مهيب الطلعة، حسن السمت، ممتلئًا صحة وحيوية ورجولة، حسن الصوت، حي المشاعر.

٣ - لديه منظومة أخلاقية تتسم بالصدق والأمانة والشجاعة والعدل ونظافة اليد وطهارة الضمير وتقبل الآخر والمرونة والقدرة على الصمود.

٤ - تدرج في ميادين العمل السياسي واكتسب خبرة ميدانية في التعامل مع البشر على مختلف توجهاتهم ومستوياتهم، وعاش الحياة اليومية بكل صعوباتها وتفاصيلها، ولديه خبرة كافية بمشكلات الناس ومعاناتهم.

٥ - لديه القدرة على سياسة البشر وشحذ هممهم وإطلاق الطاقات الكامنة لديهم بدافع من حبه وتقديره واحترامه لهم مع القدرة على تحمل أخطائهم والتسامح معهم كلما أمكن ذلك، ولديه الكفاءة لانتشالهم من مشاعر الهزيمة إلى آفاق النصر، ومن هوة اليأس إلى ذروة الأمل، ومن حالة البلادة والسلبية واللامبالاة إلى حالة الدافعية العالية والفاعلية والحماس والإنجاز.

٦- لديه رؤية إستراتيجية وآفاق واسعة للتفكير والتخطيط والعمل على المدى الطويل مع معرفة عميقة بالأولويات والمسارات الرئيسية للعمل.

٧ - يملك القدرة على التفكير الابتكاري ويسعى نحو التغيير الإيجابي دون خوف، وينتقل من مرحلة لأخرى بسلاسة؛ ولا يتثبت أو يتشبث عند مرحلة خوفًا أو ترددًا أو طلبًا للراحة والسلامة.

٨ - يملك شخصية مستقلة قادرة على التفكير النقدي ورؤية كافة الاحتمالات المطروحة؛ ولذلك لا يخضع خضوعًا أعمى لمن فوقه ولا يطلب الطاعة العمياء من التابعين له.

٩ - لديه الشجاعة للاعتراف بأخطائه والتراجع عنها وتصحيحها وتحمل مسئولية نتائجها.

١٠ - لا يستنكف عن التساؤل والاستفسار عما لا يعرفه مع الاستعانة الصادقة والحقيقية بكل صاحب خبرة بصرف النظر عن انتماءاته أو توجهاته.

١١ - صاحب شخصية واسعة الأفق تحتمل الخلاف والاختلاف وتتقبل كافة أطياف المجتمع، وتتعامل معهم بمرونة واحترام، وتعتبر أن الجميع مواطنون شرفاء يشاركون في المنظومة السياسية والاجتماعية بصرف النظر عن الاختلافات الشخصية بينه وبينهم.

١٢ - يستوعب كافة الأبعاد والمستويات الحضارية والثقافية لشعبه، ويدرك قيمة التاريخ والعلم والثقافة وقيمة العلماء والمفكرين وأثرهم في رقي الأمم.

١٣ - لديه القدرة على المخاطرة المحسوبة من أجل النمو، فالتغيير والنمو دائمًا يحتاجان المخاطرة المبنية على معطيات موضوعية.

١٤ - لديه ذكاء وجدانيٌّ يجعله قادرًا على الوعي بمشاعره دون إنكار ودون ادعاء ثبات

كاذب، ويجعله قادرًا على الإحساس بمشاعر الآخرين والاستجابة المناسبة لها، ويجعله قادرًا على أن يحب ويحب، فالتابعون لا يتحركون بالبلادة الانفعالية للقائد وإنما يتحركون ويحفزون بالمشاعر الإيجابية الحية؛ فكلما كان مزاج القائد حيًّا ونشطًا وإيجابيًّا كلما قلت الصراعات وارتفع مستوى الإنجاز.

١٥ - صاحب خبرة روحية تمنحه صفاءً نفسيًّا وسلامًا داخليًّا وحدسًا صادقًا وتطلعًا نحو الخلود.

١٦ - يختار مرؤوسيه على أساس صفاتهم الشخصية وقدراتهم ورؤاهم المستقبلية وميزانهم الأخلاقي وإمكاناتهم وقدراتهم، ويتعامل معهم على أنهم بشر؛ ولذلك يهتم بهم على المستوى الإنساني ويسعى إلى تطويرهم والتغير معهم وبهم للأفضل، فهم بالنسبة له موارد بشرية تصنع الأفكار والرؤى وبالتالي تصنع المستقبل.

١٧ - يؤمن بأن التغيير هو أحد أهم القوانين في الحياة، ولذلك يصبح من مهامه الأساسية ويوجهه دائمًا في الاتجاه الإيجابي، فهو لا يتشبث بالسلطة لنفسه، ولا يمكن أحدًا من التشبث بها دون مبرر، ويسمح للأجيال الجديدة أن تأخذ فرصتها بناءً على كفاءتها، ويساعد على النمو المرن والمتطور لمنظومات العمل بعيدًا عن الجمود، وهو يشعر بالملل في حالة رتابة الأحوال وسكونها ويسعى نحو التغيير المبدع الخلاق.

١٨ - لديه قدرة هائلة على الإنصات النشط لكل من حوله والتواصل المرن معهم دون تحيز أو استقطاب أو أفكار مسبقة.

١٩ - نظرته للتابعين ملؤها الاحترام والتقدير فهم ليسوا أطفالًا قاصرين أو رعايا يستحقون الحجر والوصاية، وإنما كبار ناضجون وجديرون بالثقة والاحترام وتبادل الأفكار.

٢٠ - لديه حساسية دقيقة لقبول التابعين له فإذا وجد أنه أصبح ثقيلًا عليهم أو أن وجوده أصبح غير مرغوب أو في غير صالحهم كانت لديه الشجاعة والقدرة على أن ينسحب بشرف من ساحة القيادة، وأن يعود مواطنًا عاديًّا يستمتع بحياته الشخصية والعائلية تاركًا المسئولية لآخر يضطلع بها.

٢١ - يتميز بأعلى درجات الصدق والأمانة والشفافية في تعاملاته، وسلوكه الشخصي والعائلي والعام وجدير بالاحترام والتقدير من تابعيه.

٢٢ - لا يمكث في السلطة العليا سنوات طويلة (تقدر في الديمقراطيات الحديثة بست سنوات) لأن ذلك يجعله بعيدًا عن الحياة الطبيعية للناس نظرًا لإحاطة تحركاته بقيود أمنية

ونظامية صارمة، إضافة إلى ما تحدثه السلطة من تضخم في ذاته يجعله غير قادر على تحمل النقد أو المشاركة أو التفاعل، والذات المتضخمة تحمل الكثير من المخاطر لصاحبها ولتابعيه على السواء، فهي مفسدة للجميع.

اَلْمَبْحَثُ اَلثَّانِي

سيكولوجية الاستبداد

مقدمة:

حين شرعت في كتابة هذا المبحث كانت تملأ وعيي صور الاستبداد داخل النفس (تحكم أحد المستويات أو الكيانات النفسية في المستويات أو الكيانات الأخرى)، والاستبداد داخل الأسرة (أب مستبد أو زوج مستبد أو أخ أكبر مستبد أو أم مستبدة)، والاستبداد داخل المجتمع (مدرس مستبد أو مدير مستبد أو مسئول مستبد أو رجل دين مستبد). وكانت تمر من أمامي صور مرضاي المساكين ضحايا ألوان الاستبداد التي ذكرتها، وأتذكر كيف كانت آلامهم وهم يعانون القهر والإذلال تحت سطوة شخص مستبد وهم لا يجدون مخرجًا أو مهربًا، وأتذكر كيف كانت نفوسهم تبدو مشوهة من كثرة ما تعرضوا لمطارق الاستبداد الغليظة.

وفجأة وجدت صورتي تمر من أمامي وسط ضحايا الاستبداد فتذكرت (وما كنت قد نسيت) أنني كنت ضحية استبداد رئيس قسم وأستاذ جامعي مستبد (للأسف الشديد) في أحد الجامعات الإقليمية، وكان دكتاتورًا ظالمًا، دفعت من عمري سنوات عديدة بسبب ظلمه واستبداده، وقد انتهت حياته بفضيحة أخلاقية (مدوية) قبل موته بأسابيع نشرتها الصحف والمجلات، ولم أكن أنا ضحيته الوحيد بل كان له الكثير من الضحايا حاربهم في مستقبلهم العلمي وظلم وشرَّد كثيرًا من الناس، وكانت مكانته كأستاذ جامعي ورئيس للقسم تعطيه القدرة المطلقة على ذلك، وتغلف اضطراباته النفسية وتشوهاته الخُلُقية التي كانت معلومة من الجميع ومسكوتًا عليها من الجميع. وقد كان ذلك في بداية حياتي العلمية والعملية وأصابني بصدمة شديدة فقد وجدت نفسي وجهًا لوجه أمام طاغية مستبد يظلمني بقدرته، ولا يجد من يقول له: توقف عن ذلك، ومن يومها وأنا أعي معنى الاستبداد وقسوته وخطورته، ولا أقبلة أبدًا تحت أي مسمى أو أي لافتة، وأدعو ليل نهار بلساني وقلمي وسلوكي إلى الحرية والعدل والمساواة للجميع دون تفرقة على أساس اللون أو العرق أو الدين أو أي اعتبارات أخرى.

ولم يدر في بالي في بادئ الأمر الاستبداد السياسي ربما لبعدي عن هذا المجال وعدم اشتغالي بالسياسة على الرغم من معاناتي الشخصية أيضًا من هذا الاستبداد في مراحل معينة من حياتي، ولا يتوقف الأمر على المعاناة الشخصية في هذا المجال مهما عظمت وإنما يمتد ليشمل معاناة أُمَّة بأكملها من مرض يحتاج لعلاج فالكل معرض للاكتواء بناره، إضافة إلى كونه عائقًا أمام التفكير الحر والإبداع والعمل الخلَّاق والنمو والتطور في كل المجالات. وعلى الرغم من ارتباط كلمة « الاستبداد » في وعي الناس بالاستبداد السياسي إلا أنه إفراز للاستبداد على مستوى النفس ومستوى الأسرة ومستوى المدرسة ومستوى دور العبادة ومستوى المؤسسات الاجتماعية، ولذلك وجب التنويه لذلك والتحذير من اختزال الاستبداد في هذا المجال دون سواه.

وأنبِّه القارئ الكريم إلى أنني أعالج موضوع الاستبداد من جانبه النفسي فقط؛ ولذلك أنصح باستكمال باقي الجوانب في دراسات متخصصة أخرى.

وأتمنى أن تكون هذه الدراسة لبنة في بناء الحرية التي نتوق إليها جميعًا؛ لتتحقق بها إنسانيتنا ونجنب أبناءنا ما عاناه جيلنا من ويلات الاستبداد، ولنفتح النوافذ للإصلاح الشامل في كل نواحي حياتنا.

الحرية أصل.. والاستبداد مرض:

الحرية هي الأصل في الوجود الإنساني، وقد تفرد الإنسان بها من بين المخلوقات، فقد خلقه اللَّه قادرًا على فعل الخير وفعل الشر ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣]، ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد: ١٠]، وأعطاه حرية الاختيار كاملة، ومنحه الإرادة لفعل هذا أو ذاك ثم جعله مسئولًا عن خياراته في الدنيا وفي الآخرة. وبهذا التكوين الحر الناضج المسئول استحق الإنسان التكريم على سائر المخلوقات. ولم يضمن اللَّه الحرية للإنسان فقط، بل ضمنها أيضًا لإبليس فمنحه الفرصة للاعتراض على أمر السجود لآدم، ولم يشأ سبحانه أن يقهره على السجود، ولو أراد لكان، فلا رادّ لأمره، ولم يكتف بذلك بل منحه فرصة إلى يوم القيامة يمارس فيها دوره الذي ارتضاه لنفسه فأسس حزب الشيطان والذي انضم إليه ملايين من الإنس والجن بكامل حريتهم.

وأرسل اللَّه الرسل تترى إلى البشرية؛ ليبلغوهم كلمة اللَّه وليؤسسوا حزب الرحمن الذي يضم المؤمنين من البشر، وليصحِّحُوا للناس معتقداتهم، ولينشروا الحق والخير والعدل في الأرض في مواجهة حزب الشيطان الذي ينشر الباطل والشر والظلم في الأرض، ومع هذا

فقد علَّم اللَّه رسله درسًا هامًّا في الحرية في أعلى مستوياتها وهي حرية الاعتقاد الديني؛ حيث قرر بوضوح لا لبس فيه أنه: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وسيدنا نوح عليه السلام لم يشأ أن يقهر ابنه على الاعتقاد فيما يعتقده، ولكنه حاوره وحذَّره ثم تركه يقرر ما يريد رغم علمه بأن ما يريده ابنه فيه هلاكه في الدنيا (الغرق) وهلاكه في الآخرة (جهنم)، ولكن نوحًا يعلم مراد اللَّه من البشر ويعلم قيمة الحرية التي منحها اللَّه الإنسان حتى إذا عبده كان ذلك عن طواعية وحب وليس عن قهر وخوف.

والحرية على المستوى النفسي ضرورة للنمو النفسي الطبيعي ولتطور الوظائف النفسية وبالتالي لنمو وتطور الحياة، فهي التي تعطى فرصة للتفكير الحر وللإبداع الحر وللعمل الخلَّاق الذي يثري الحياة وينميها ويطورها.

ومن هنا يصبح الاستبداد مرضيًّا إنسانيًّا واضطرابًا نفسيًّا لكلٍّ من المُستبِد (بكسر الباء) والمُستبَد (بفتح الباء) به فهو يشوِّه الطرفين ويشوِّه البيئة ويلوثها بكل أنواع الفساد. ولهذا نجد أن الأديان السماوية والحركات الإصلاحية الفلسفية والاجتماعية والسياسية حرصت في كلِّ مراحل التاريخ على علاج هذا المرض العضال الذي يعصف دائمًا بمكتسبات الحضارة الإنسانية ويحدث - كما ذكرنا - تشويهًا لفطرة البشر وتلويثًا للبيئة الإنسانية بكل ألوان الانحراف والفساد، فالاستبداد هو مصدر الكثير من المفاسد الفردية والجماعية.

ويبدو أن المجتمعات العربية والإسلامية على وجه الخصوص قد أصابها من هذا المرض العضال الكثير وما زال حتى الآن، فعلى الرغم من أن المجتمعات البشرية الحديثة قد انتبهت إلى خطر هذا المرض وكافحت كثيرًا حتى وضعت الضمانات والآليات لمنع انتشاره في صورة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي صورة الأنظمة الديمقراطية المختلفة، وقبل هذا كله في صورة ثقافة الحرية والعدل والمساواة، على الرغم من كل هذا الذي حدث في المجتمعات المتقدمة حولنا، إلا أننا ما زلنا نعاني الكثير من أعراض هذا المرض لدرجة أن العالم الخارجي (سواء بحسن نية أو بسوء نية) قد أصبح يعتبرنا مرضى نحتاج لتأهيل سياسي واجتماعي ونفسي حتى نرتقي إلى مستوى العالم الحُرّ من حيث اعتناق قيم الحرية وحقوق الإنسان ومن حيث تطبيق الديمقراطية كآلية لمنع انتشار فيروس الاستبداد الكامن فينا مرة بعد مرة.

وقد حاولت دعوات الإصلاح قديمًا وحديثًا علاج هذا المرض، فقديمًا كتب عبد الرحمن الكواكبي عن « طبائع الاستبداد » فشخص المرض ووضع العلاج، ولكن كلماته وصرخاته ذهبت أدراج الرياح، وحديثًا حذَّر المصلحون في الداخل دون جدوى، ويضغط علينا النظام العالمي الجديد لقبول العلاج حتى لا نصبح بؤرة مرضية في المجتمع الإنساني، وفي المقابل تُجرى محاولات الإنكار والالتفاف حول جهود الإصلاح ومحاولات العلاج بادعاء أننا لسنا مرضى إلى هذا الحد، وبادعاء أن الديمقراطية نظام غربي لا يصلح لمجتمعاتنا الإسلامية، وبادعاء أن الحرية تعني الانفلات من القيم والعادات والتقاليد العربية والإسلامية، وبادعاء أن لنا خصوصية يجب المحافظة عليها وأن الحرية والديمقراطية تهددان هذه الخصوصية، وفي الحقيقة هذه تبريرات يسوقها المريض؛ لكي لا يتناول الدواء.

ويخطئ من يعتقد أننا نتحدث عن الاستبداد على المستوى السياسي في أنظمة الحكم فحسب، وإنما نحن نتحدث في هذه الدراسة عن كل مستويات الاستبداد في النفس والأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع الدولي، ونتناول هذا المرض من جانبه النفسي أساسًا والذي نعتقد أنه عنصر أساس في تغلغل هذا المرض وانتشاره، حيث يبدو أن لدينا خللًا في منظومتنا الفكرية سمح لتغلغل فيروس الاستبداد في نفوسنا، وأدَّى إلى تأخُّر العلاج حتى الآن وإلى رفض الدواء القادم من الداخل ومن الخارج على حدٍّ سواء، بل وأدَّى إلى فقد البصيرة حيال هذا المرض لدى قطاع كبير منا، فلم يعد يشعر بأعراض المرض أو يشكو منه أصلًا، فنحن مجتمع أبوي يقوم على فكرة أن الكبير يعرف كل شيء ويملك كل شيء، والصغير جاهل غرير لا يعرف أي شيء ولا يملك أي شيء (في بعض المجتمعات العربية يطلقون فعلًا على الطفل والمراهق لقب « جاهل » ويتعاملون معه من هذا المنطلق).

منظومة الحرية:

نتحدث كثيرًا عن الحرية وعن الديمقراطية وعن الشورى، وغالبًا ما يكون حديثنا مرسلًا أو غير محدد المعالم، وبالتالي تصبح هذه الأشياء أمنيات وأحلام يبعد أن تتحقق في الواقع، ولكي ننجو من هذا المصير علينا أن نتعرف على منظومة الحرية بشكل منهجي حتى إذا سعينا إليها كان سعينا راشدًا ومثمرًا.

ومنظومة الحرية هي عبارة عن سلسلة متماسكة الحلقات تبدأ بمفهوم الحرية ثم مفهوم المساواة (المواطنة) ثم آلية تحقيق هذين المفهومين (الحرية والمساواة) ثم نتيجة كل هذا وهو صلاح الحياة. **ولنأخذها بشيء من التفصيل حسب ما تقتضيه حدود هذه الدراسة:**

١ - الحرية:

الحرية ليست مطلبًا سياسيًّا أو اجتماعيًّا أو أخلاقيًّا فحسب، وإنما هي ضرورة وجودية ارتبطت بالنشأة الأولى للإنسان. وإذا عُدنا إلى المشهد الكوني الذي تمَّ فيه إعلان خلق الإنسان لوجدنا أن هذا المشهد تضمن إعلانًا مدوِّيًا لمبدأ الحرية، ويتبدى ذلك في الحوار الحرِّ بين اللَّه والملائكة وحتى بين الإله القادر العظيم وبين إبليس.

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٠].

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٣٤].

وتبدو قمة الحرية في إعطاء إبليس الفرصة للتعبير عن رأيه حتى وهو يتمرَّد على أمر اللَّه بالسجود، ولو شاء اللَّه لقهره على السجود، ولكنه درس عميق في الحرية وفي احترام الاختيار وفي تحمل مسئولية المخلوق لنتائج خياراته.

وخلق الإنسان نفسه بما يحمله من قدرة حُرَّة على فعل الخير أو الشر ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد: ١٠] ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣]، كل هذا كان إعلانًا كونيًّا مُدوِّيًا لمولد الحرية كمكون أساس في الإنسان وكضرورة نفسية لوجوده ككائن يملك الاختيار ويملك الإرادة لتنفيذ خياراته ويتحمل مسئولية ذلك. وقد ضمن اللَّه ﷻ هذه الحرية للإنسان حتى ولو استغلت هذه الحرية في معصية اللَّه والخروج عن أمره.

وقد تأكَّد مفهوم الحرية حين أعلن اللَّه ﷻ مبدأ عدم الجبر في الاعتقاد ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ ﴾ [البقرة ٢٥٦].. ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ... ﴾ [الكهف: ٢٩]. وإذا كان اللَّه قد منحنا الحرية في الاعتقاد وحملنا مسئولية الاختيار، فمن باب أولى نكون أحرارًا فيما دون ذلك.

إذن فالحرية ليست ترفًا في حياة الإنسان، وليست من كماليات حياته، وإنما هي من أساسيات وجوده، ولا تتحقق رسالته التي أرادها له اللَّه إلا إذا تحققت حريته، فالمجبر غير مكلف وغير مسئول بالمعنى الكامل.

وتبنِّي مفهوم الحرية (سواء كان مفهومًا فلسفيًّا أو سياسيًّا أو اجتماعيًّا أو أخلاقيًّا) لا يكفي لتحقيقها وإنما يلزم وجود بقية مستويات المنظومة.

٢ - المساواة (المواطنة):

هذا المبدأ غاية في الأهمية في منظومة الحرية، وهو يعني أن البشر - كل البشر - متساوون في الحقوق والواجبات ومتساوون في حقِّهم في الحرية، فكلهم من خلق اللَّه. وهذا المبدأ حين يتحقق يستبعد حقَّ إنسان في استعباد إنسان آخر على قاعدة أفضلية عرقية أو طائفية أو غيرها؛ فالجميع لهم حق الحياة ولهم حق المشاركة، بمعنى أن الجميع لهم حق المواطنة في الدولة أو في الأمة أو في الأسرة البشرية كلها. وحين يختل هذا المبدأ يعتقد بعض الناس أنهم جديرون بالحرية دون غيرهم، وأنهم فوق من يعتقدون أنهم دونهم، وهنا تبدأ بذور القهر والاستبداد.

٣ - الشورى (أو الديمقراطية):

وهي آليات لتنفيذ مفهومي الحرية والمساواة، وهذه الآليات تتشكل حسب الظروف فيمكن أن تأخذ صورة أهل الحل والعقد، أو صورة البيعة، أو صورة الانتخابات. وقد مرَّت البشرية بتجارب كثيرة سعيًا نحو أسلوب أمثل لتحقيق مبادئ الحرية والمساواة، ووصلت إلى نجاحات نسبية ولا نقول مثالية لذلك، فوضعت النظم والدساتير والآليات التي تمنع الاستبداد وتحافظ على الحرية. وهذه الآليات ليست هدفًا في حدِّ ذاتها، وإنما هي وسائل لتحقيق الحرية قدر الإمكان في حياة البشر وبالتالي يمكن أن يتمَّ تطويرها وتعديلها من وقت لآخر.

٤ - الصلاح:

وبما أن الحرية والمساواة والشورى (أو الديمقراطية) ليست مفاهيم فلسفية مجردة وإنما هي مبادئ وأسس لصلاح الحياة فلا بد وأن يتحقق هذا الهدف كثمرة لكل ما ذكرنا. وإذا حدث ولم يتحقق هذا الصلاح (عمارة الأرض) فلا بد من مراجعة المفاهيم والوسائل السابقة للوقوف على مصدر الخلل.

منظومة الاستبداد:

وهي تتضمن صفات المُستبِد (بكسر الباء) والمُستبَد (بفتح الباء) بهم (المُستعبَدِين) وطبيعة العلاقة بينهما، والبيئة التي يعيشون فيها.

١ - التأله (العلو والكبر):

يشعر المستبِد بعلوه على مَنْ حولَه من البشر وملكيته لهم، وبالتالي يطلب منهم الطاعة والانقياد، ولا يسمح لهم بمخالفته أو مناقشته، ويتقمص صفات القاهر الجبار. وهكذا شيئًا فشيئًا تتضخم ذاته، خاصَّة مع خضوع من حوله، ويصل في النهاية إلى الاعتقاد بألوهيته،

وهذا هو نهاية متصل الاستبداد، والذي وصل إليه فرعون حين قال: ﴿ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النازعات: ٢٤]، وقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرِى ﴾ [القصص: ٣٨].

٢ - الاستخفاف:

وفي داخل نفس المُستبِد استخفاف واحتقار لمن يستبد بهم، ويزيد هذا الشعور بداخله كلما بالغوا هم في طاعته ونفاقه والتزلف إليه؛ لأنه يعلم بداخله كذبهم وخداعهم، ويعلم زيف مشاعرهم، ويشكُّ في ولائهم وإخلاصهم، كما أنه من البداية يشك في قدراتهم وملكاتهم وجدارتهم، وبالتالي يصل في النهاية إلى الشعور بالاستخفاف بهم. وكلمة الاستخفاف التي وردت في القرآن الكريم ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ﴾ [الزخرف: ٥٤] تحمل في طياتها معاني الاحتقار والاستهزاء والإذلال والاستغلال.

٣ - الجبروت والعناد:

فالمستبد جبار متجبر عنيد، وهي صفات متصلة ببعضها؛ لأن جذورها في النفس واحدة، فالمعنى اللغوي للجبّار « هو الذي يقتل على الغضب » وتجبَّر الرجل بمعنى تكبر[(١)]. فمنظومة الاستبداد تبدأ بالتكبر والاستعلاء الذي يصل إلى درجة التأله، ومن هنا كان بغض اللّه للمُستبِد وسخطه عليه؛ لأنه ينازعه صفة الجبار وينازعه الألوهية بصفة عامة، وينازعه نفاذ الأمر الذي لا يُبدَّل ولا يغيَّر، ولهذا توعده العذاب الشديد، فعن أبي موسى ﷺ أن رسول اللّه ﷺ قال: « **إن في جهنم واديًا، وفي الوادي بئر يقال له هبهب، حق على اللّه أن يسكنه كلَّ جبار عنيد** »[(٢)].

وعن معاوية ﷺ أن النبي ﷺ قال: « **ستكون أئمة من بعدي يقولون فلا يرد عليهم قولهم، يتقاحمون في النار كما تقاحم القردة** »[(٣)].

وواضح من طريقة العذاب عظم الجرم الذي يقع فيه كل طاغية ومستبد ودكتاتور في أي موقع وعلى أي مستوًى.

والمتكبر لا يحتمل اختلافًا في الرأي؛ بل لا يسمح من البداية أن يكون هناك رأي آخر يزاحمه؛ لأن هذا الرأي الآخر يعتبر قدحًا في تألهه وجبروته، فهو يفترض أنه على صواب

---

(١) مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي المتوفي سنة ٦٦٦هـ - دار الجيل - بيروت - لبنان ص٩٠، ٩١ طبعة عام ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(٢) رواه الطبراني بإسناد حسن كما قال المنذري في الترغيب، والهيثمي في المجمع، ٥/ ١٩٧، والحاكم وصحَّحه ووافقه الذهبي ٤/ ٣٣٢.

(٣) رواه أبو يعلى والطبراني، وذكره في صحيح الجامع الصغير برقم ٣٦١٥.

دائمًا وأن ما يراه هو الحق المطلق، وبالتالي فهو يعتبر أن صاحب الرأي الآخر سفيه أو مضلل ومتعدي على مقامه الأرفع ومن هنا يكون غضبه شديدًا يصل إلى درجة قتل المخالف مرورًا بتعنيفه أو سجنه أو تعذيبه أو نفيه.

والمتكبر دائمًا وأبدًا عنيد؛ لأنه يفترض أنه يمتلك الحقيقة المطلقة، وبالتالي لا يقتنع برأي آخر، ولا يريد أصلًا، ولا يقبل أن يكون هناك رأي آخر.

٤ - الفسق:

ومع استمرار السلوك الاستبدادي يتحوَّل الناس (المُستبَد بهم) إلى كائنات مُشوَّهة، وذلك من كثرة الأقنعة التي يلبسونها لإرضاء المُستبِد، فيتفشى فيهم النفاق والخداع والكذب والالتواء والخوف والجبن، وتكون النهاية كائنات مُشوَّهة خارجة عن الإطار السليم للإنسان الذي كرَّمه اللَّه، والقرآن الكريم يصفهم بالفسق، والفسق هنا كلمة جامعة لكلِّ المعاني السلبية التي يكتسبها الخاضعون للمستبد ﴿ فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٤].

٥ - الفساد:

وحين تجتمع الصفات السلبية للمُستبِد مع الصفات السلبية للمُستبَد بهم تكون النتيجة بيئة مليئة بالفساد ﴿ وَفِرۡعَوۡنَ ذِي ٱلۡأَوۡتَادِ ١٠ ٱلَّذِينَ طَغَوۡاْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ١١ فَأَكۡثَرُواْ فِيهَا ٱلۡفَسَادَ ﴾ [الفجر: ١٠ - ١٢] فالفساد نتيجة طبيعية ومباشرة للاستبداد مهما كانت مبررات الاستبداد، ومهما كانت اللافتات التي يتخفى وراءها؛ لأن الاستبداد تشويه للتركيبة النفسية للمُستبِد، وتشويه أيضًا للتركيبة النفسية للمُستبَد بهم، وبالتالي يحدث تشويه للبيئة التي يعيشون فيها، وكأن الاستبداد أحد أهم عوامل التلوث الأخلاقي والبيئي في الحياة.

٦ - الضلال:

ونظرًا لمحدودية رؤية المُستبِد، وتشوُّه تركيبته النفسية منذ البداية، ثم زيادة هذا التشوه نتيجة تضخم ذاته بالمدح والثناء من المستعبدين (بفتح الباء)، ورفضه للاسترشاد برؤى الآخرين، وإصراره العنيد على إنفاذ أمره وحده، فإن النتيجة هي قرارات خاطئة في كل المجالات ﴿ فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ فِرۡعَوۡنَۖ وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ ﴾ [هود: ٩٧].

٧ - الهلاك:

والنتيجة المنطقية لتشوُّه المُستبِد وتشوه المُستبَد بهم، وفساد البيئة التي يعيشون فيها معًا هي الهلاك المُحقَّق، فما من مستبد إلا ووصل بجماعته إلى الهاوية، فضاع وضاعوا معه

﴿ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ ﴾ [هود: ٩٧، ٩٨].

﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾ [القصص: ٤٠].

والهلاك ليس فقط في الآخرة، وإنما يسبقه هلاك في الدنيا، وهلاك منظومة الاستبداد ليس قائمًا فقط على اعتبارات أخلاقية أو دينية، وإنما هو سُنَّة كونية وقانون حياتي؛ لأن الاستبداد يسير ضد تيار الحياة الإنسانية وهو تشويه للفطرة (للمُستبِد والمُستبَد بهم) ولذلك فلا يمكن أن يستمر طالما قُدِّر للحياة أن تستمر وتنمو وتتطور، فالمستبد مثل أي ميكروب أو فيروس يدخل الخلية ويوجه نشاطاتها لخدمته، وفي حالة عجز الخلية عن اكتشافه ومقاومته بجهاز المناعة لديها فإن المآل الحتمي هو ضد قانون تطور الحياة ونموها.

والأمثلة التاريخية لهلاك منظومات الاستبداد ليس لها حصر، ففرعون قد هلك غرقًا هو وجنوده، ونيرون أحرق كل شيء واحترق معه، وشاه إيران ضاع وضاع ملكه ولم يجد في نهاية حياته مأوًى يؤويه وظلَّ حائرًا بطائرته في الجو وقد ضاقت عليه الأرض بما رحبت، وشاوشيسكو انقض عليه شعبه سخطًا وغضبًا وألقاه في مزبلة التاريخ، وقبلهم هتلر تسبب في قتل (٤٥) مليونًا من البشر ثم مات منتحرًا أو مقتولًا تلاحقه اللعنات في كل مكان، وصدام حسين أضاع ثروات العراق وأسلمها لاحتلال أمريكي بغيض.

الاستبداد وعلاقته بنمط الشخصية:

هل توجد أنماط شخصية معينة تميل إلى السلوك الاستبدادي؟

نعم، فدراسة حياة مشاهير المستبدين على المستويات المختلفة تُؤكِّد وجود أنماط شخصية معينة تميل إلى السلوك الاستبدادي، خاصّة إذا واتتها الظروف، ومن هنا تصبح معرفة هذه الأنماط مهمة للوقاية من السلوك الاستبدادي ومن المستبدين. **ونذكر من هذه الأنماط الشخصية ما يلي:**

١ - الشخصية النرجسية:

صاحب هذه الشخصية لديه شعور خاصّ بالأهمية وبالعظمة، ويبالغ في قيمة مواهبه وقدراته وإنجازاته، ويتوقّع من الآخرين تقديرًا غير عادي لشخصه وملكاته وإنجازاته المبهرة في نظره، وهو يعتقد أنه متفرد في تكوينه وفي أفكاره ويحتاج لمستويات عليا من البشر كي تفهمه وتقدره، ويحتاج للثناء والمدح الدائم والتغنِّي بجماله وكماله وأفكاره وبطولاته

الأسطورية وتوجيهاته التاريخية ومواقفه العظيمة غير المسبوقة، وهو لا يشعر بالتعاطف مع الآخرين، ولا يتفهم احتياجاتهم؛ بل يريدهم فقط أدوات لتحقيق أهدافه وإسعاده وبلوغ مجده، وهو أناني شديد الذاتية ويسعى طول حياته ليضخم هذه الذات التي يعتبرها محور الكون، وربما ينجح في الوصول إلى مراكز عليا في الحياة بسبب إخلاصه الشديد في تحقيق ذاته ورغبته في التميز والاستعلاء على الآخرين.

٢ - الشخصية البارانوية:

تدور هذه الشخصية حول محور الشك وسوء الظن، فصاحبها لا يثق بأحد ويتوقع الإيذاء من كل الناس ولا يأخذ أي كلمة أو فعل على محمل البراءة؛ بل يحاول أن يجد في كل كلمة أو فعل سخرية منه أو انتقاصًا من قدره أو محاولة لإيذائه، ولهذا نجده دائم الحذر من الآخرين، لا يهدأ ولا ينام، ويكافح طول عمره ليقوي ذاته ويحمي نفسه من الآخرين « الأعداء دائمًا وأبدًا »، وهذا الشك والحذر وعدم الولاء للناس يدفعه للعمل الجادّ والشاقّ لكي يصل إلى المراكز العليا في مجال تخصصه، وهو حين يحقق ذلك يمارس السيطرة والتحكم في الناس الذين يحمل لهم بداخله ذكريات أليمة من السخرية والاحتقار والإيذاء، وبما أنه لا يسامح أبدًا ولا ينسى الإساءة؛ لذلك فهو يمارس عدوانه على من تحت يده انتقامًا وإذلالًا، ويحقر كل من دونه كراهية ورفضًا.

٣ - الشخصية الوسواسية:

والشخص الوسواسي يميل إلى الدقة والنظام والصرامة والانضباط، ولا يحتمل وجود أي خطأ، وهو فوق ذلك عنيد ومثابر إلى أقصى حد، ولهذا يميل إلى أن يتأكد من كل شيء بنفسه ولا يثق في أحد؛ لأنه يعتبر الآخرين عشوائيين وغير منضبطين وأنهم سوف يفسدون الأمور التي توكل إليهم؛ لذلك نراه إن كان والدًا أو مسئولًا يريد أن يستحوذ على كل شيء في يده، ويتابع كل شيء بنفسه، ولا يترك لأحد فرصة للتعبير عن نفسه أو تحمل مسئولياته، فالآخرون في نظره غير جادين وغير دقيقيين وغير صارمين مثله، وهم يحتاجون دائمًا للوصاية والتوجيه والتحكم، فهم في نظره أطفال عابثون يحتاجون في النهاية لمن يضبطهم ويوجههم، وإلا فسدت كل الأمور.

٤ - الشخصية السادية:

وهو الشخص الذي يستمتع بقهر الآخرين وإذلالهم والتحكم فيهم، وكلما شاهد الألم في عيونهم استراح وانتشى وواصل تعذيبهم وقهرهم ليحصل على المزيد من الراحة والنشوة.

٥ - الشخصية المُعَادِية للمجتمع:

وهو نوع من الشخصية لا يحترم القوانين والنظم والشرائع، بل يجد متعه في الخروج عليها، ولا يشعر بالذنب تجاه شيء أو تجاه أحد، ولا يتعلم من تجارب فشله، ويعيش على ابتزاز الآخرين واستغلالهم، مستغلًا سحر حديثه وقدرته على الكذب والمناورة والخداع، وهو شخص لا يفكر إلا في نفسه وملذاته، والآخرون ليسوا إلا أدوات يستخدمها لتحقيق ملذاته.

وبعد استعراض هذه النماذج الشخصية الأكثر ميلًا للاستبداد نودُّ أن ننوِّه أن المُستبِد يمكن أن يكون أحد هذه الأنماط ويمكن أن يكون خليطًا منها بعضها أو كلها.

أما المُستبَد بهم (المقهورون) فيمكن أن يكونوا أناسًا ذوي سمات متباينة، ولكن يغلب أن يكون لديهم سمات ماسوشية بمعنى أن لديهم ميلًا لأن يتحكم فيهم أحد، وأن يخضعوا له، ويسلموا له إرادتهم ويستشعروا الراحة وربما المتعة في إيذائه لهم وإذلاله إيَّاهم، فلديهم مشاعر دفينة بالذنب لا يخففها إلا قهر المستبِد وإذلاله لهم على الرغم مما يعلنون من رفضهم لاستبداده. وهؤلاء المستعبدون ربما يكون لديهم معتقدات دينية أو ثقافية تدعوهم إلى كبت دوافع العنف، وتقرن بين العنف والظلم، وتعلي من قيمة المظلوم وتدعو إلى التسامح مع الظالم والصبر عليه وترى في ذلك تطهيرًا لنفس المظلوم من آثامه.

والشخصيات المُستعبَدة لديها شعور بالخوف وشعور بالوحدة؛ لذلك يلجأون إلى صنع مُستبِد ليحتموا به ويسيروا خلفه ويعتبرونه أبًا لهم يسلمون له قيادتهم وإرادتهم ويتخلصون من أية مسئولية تناط بهم، فالمستبِد قادر على فعل كل شيء في نظرهم، وفي مقابل ذلك يتحملون تحكمه وقهره وإذلاله، ويستمتعون بذلك أحيانًا.

إذن فالمُستبِد ليس وحده المسئول عن نشأة منظومة الاستبداد ولكن المُستعبَدون (المُستبَد بهم) أيضًا يشاركون بوعي وبغير وعي في هذا على الرغم من رفضهم الظاهري للاستبداد وصراخهم منه أحيانًا. ولا تزول ظاهرة الاستبداد عمليًّا في الواقع إلا حين تزول نفسيًّا من نفوس المُستعبَدِين حين ينضجوا ويتحرَّروا نفسيًّا ويرغبون في استرداد وعيهم وكرامتهم وإرادتهم التي سلموها طوعًا أو كرهًا للمُستبِد، حينئذ فقط تضعف منظومة الاستبداد حتى تنطفئ، وليس هناك طريق غير هذا؛ إذ لا يعقل أن يتخلى المُستبِد طواعية عن مكاسبه من الاستبداد خاصَّة وأن نمط شخصيته يدفعه دفعًا قويًّا للمحافظة على تلك المكاسب الهائلة. وإذا رأينا المُستعبَدِين (المُستبَد بهم) ينتظرون منحهم الحرية من المُستبِد فهذه علامة سذاجة وعدم نضج منهم توحي ببعدهم عن بلوغ مرادهم وتؤكِّد احتياجهم لمزيد

من الوقت والوعي؛ ليكونوا جديرين بالحرية، فقد أثبتت خبرات التاريخ أن الحرية لا تمنح وإنما تسترد وتكتسب.

المُستبِد ودَافِعَي التملك والخلود:

إن دَافعَي التملك والخلود ليسا قاصرين على المُستبِد وحده فهما دافعان أساسيان في النفس البشرية، وقد عرفهما إبليس وحاول اللعب عليهما عندما أراد أن يغوي آدم فقال له مغريًا إيَّاه بالأكل من الشجرة المحرمة: ﴿ قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ [طه: ١٢٠]. ﴿ وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَـٰلِدِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠].

وفعلًا نجح الإغواء لآدم على الرغم من التحذير الإلهي له ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٣٥]، وعلى الرغم من إتاحة فرص التنعم المتعددة في الجنة، فإن وهذا يدل على قوة هذين الدافعين وعمقهما في النفس البشرية، وعلى أنهما نقطتا ضعف يسهل الإغواء عن طريقهما.

ويبدو أن هذين الدافعين يكونان متضخمين في نفس المُستبِد فهو لا يشبع من التملك وهو يسعى إلى الخلود وينكر في أعماقه فكرة الموت. وكلما اتسعت دائرة نفوذه وكلما انتشرت صوره وتماثيله في كل مكان كلما انزلق إلى الاعتقاد بفكرة خلوده، ولو أصابه المرض أو أدركته الشيخوخة وأيقن بفكرة موته فإنه يتمسك بملكه ويتعلق بخلوده من خلال أبنائه فيحرص على توريثهم كل ما استطاع أن يتملكه فهم امتداد لذاته، وهذه هي سيكولوجية الأنظمة التي تقوم على فكرة التوريث حفاظًا على بقاء المُلْك وخلود الذِّكْر.

ومن سُنَن الكون التي قدَّرها اللَّه أن كل من يتعلَّق بالملك أو الخلود يزول منه لأن الملك للَّه وحده والخلود له وحده، وحين سعى آدم نحو الملك الذي لا يبلى والخلود، ابتلاه اللَّه بالحرمان من الجنة، بل والحرمان مما يستره من ملابس ﴿ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا ﴾ [الأعراف: ٢٢]، هكذا يحدث مع كل مُستبِد تخدعه ذاته أو يخدعه إبليس بفكرة الخلود أو الملك الذي لا يبلى؛ حيث يبتلى بضياع الملك ويبتلى بالطرد من الجنة التي عاش فيها وظن أنه خالد فيها.

مستويات الاستبداد:

تبدأ بذرة الاستبداد داخل النفس، ثم تنبت وتتمدد شجرته الخبيثة لتمد فروعها داخل الأسرة، ثم داخل المدرسة، ثم داخل المؤسسات، ثم داخل المجتمع، ثم داخل النظام السياسي، حتى يصل إلى المستوى الدولي. **وفيما يلي إيضاح لهذه المستويات:**

١ - **الاستبداد النفسي:**

ربما يكون هذا المفهوم غريبًا بعض الشيء، ولكنه في الحقيقة هو جذر شجرة الاستبداد، وهو النموذج الأولي للاستبداد (Prototype) ولكي نفهم الاستبداد النفسي لا بد أن نعلم بأن النفس البشرية رغم وحدتها الظاهرة إلا أنها تتكون من كيانات مختلفة تختلف أسماؤها باختلاف النظريات النفسية، ففي النظرية التحليلية لفرويد نجد الهو والأنا والأنا الأعلى، وفي نظرية التحليل التفاعلاتي لإريك برن نجد ذات الطفل وذات الناضج وذات الوالد، وفي علم النفس التحليلي نجد الأنيما والأنيموس ونجد القناع والظلّ، وفي نظرية كارين هورني نجد الذات المثالية والذات الاجتماعية والذات الحقيقية.

وتبدأ فكرة الاستبداد داخل النفس حين يتضخم أحد الكيانات أو أحد الذوات داخل النفس على حساب الكيانات أو الذوات الأخرى، وهنا يختل التوازن النفسي ويتوحش هذا الجزء المتضخم في حين تضمر وتنسحب الأجزاء الأخرى منتظرة اللحظة المناسبة للانقضاض على الجزء المُستبِد، وفي كل هذه الحالات تمرض النفس أو تتشوَّه أو تهلك.

٢ - **الاستبداد الأسري:**

ففي الأسرة تتأكد مفاهيم الحرية أو تنتفي، فهي المحضن الأول والأساس لقيم الحرية والمساواة والعدل وغيرها من القيم، فإذا مارس الأب أو مارست الأم الاستبداد كان ذلك بمثابة نموذج أوَّلي للاستبداد يحمله الطفل معه ويتحرك بموجبه في كل المواقع التي يذهب إليها، فهو يتصنع الخضوع والاستسلام ويسلم إرادته لوالده المُستبِد، ثم حين تواتيه الفرصة (حين يكبر هو أو يضعف أبوه) ينقض عليه منتقمًا ومتشفِّيًا.

٣ - **الاستبداد المدرسي:**

ويمارسه ناظر المدرسة على مدرسيه، ثم يمارسه المدرسون على الطلاب، ثم يمارسه الطلاب الأقوياء على الطلاب الضعفاء.

وبما أن المدرسة دار أساسية للتربية فهي تُنمِّي ذلك السلوك وتدعمه، بل وتعطيه شرعية تربوية وأخلاقية.

٤ - **الاستبداد المؤسسي:**

وهو امتداد طبيعي للاستبداد الأسرى والاستبداد المدرسي، حيث تقوم كل المؤسسات على فكرة شخص واحد كبير يعرف كل شيء ويتصرف وحده في كل شيء، وقطيع من

المرؤوسين يسمعون ويطيعون. والعلاقة هنا بين الرئيس والمرؤوس تقوم على الخوف والعداوة المستترة تحت غطاء من النفاق والخداع.

٥ - الاستبداد الديني:

فعلى الرغم أن الدين الصحيح يؤكِّد مفهوم الحرية (حتى في الاعتقاد الديني نفسه) ويؤكِّد مفهوم المساواة ويؤكِّد مفهوم الشورى إلا أن بعض الأفراد أو بعض المؤسسات ربما تستغل بعض المفاهيم الدينية أو شبه الدينية؛ لتمارس تسلطها على الناس بحجة أنها تتحدث باسم الإله وبأمره وأنها تملك الحقيقة المطلقة التي لا يصح معها حوار أو نقاش، وربما يكون هذا هو أخطر أنواع الاستبداد؛ لأنه يذل أعناق البشر باسم الدين وتحت رايته. وهذا النموذج نراه واضحًا في زوج يقهر زوجته محتجًّا بنصوص مأخوذة بغير معناها وخارج سياقها، أو أب يستبد بأبنائه ويلغي إرادتهم شاهرًا آيات الطاعة في وجوههم، أو رجل دين يمنح صكوك الغفران لمن يرضى عنه ويلقي بسخطه وغضبه على من يخالفه، أو حاكم يتستر تحت مفاهيم دينية؛ ليخفي طغيانه.

ومن علامات الاستبداد الديني تآكل منطقة المباح، تلك المنطقة في السلوك البشرى التي سكت اللَّه عنها لا نسيانًا ولا إهمالًا وإنما ليعطي فسحة للعقل البشري أن يتصرف بحرية في أشياء لا تقع في منطقة الحلال أو منطقة الحرام. ومنطقة المباح هذه هي التي قال عنها الرسول ﷺ: « **أنتم أعلم بأمر دنياكم** »[1]، وهي منطقة أرادها اللَّه أن تكون واسعة وأن يحررها من قيود الحلال والحرام؛ لكي يعطي العقل البشري فسحة للعمل والإبداع دون حرج. وفي مجتمعات الاستبداد الديني تعلو أصوات رجال الدين معلنة تحكمهم في كلِّ صغيرة وكبيرة في حياة الناس تحت زعم أن الدين لم يترك شيئًا إلا ووضع له حُكمًا، ونسوا أو تناسوا أن حكم منطقة المباح أن تكون حُرَّة، وأن الرسول ﷺ كان يكره كثرة السؤال حتى لا يقع الناس في فخ التشديد والإلزام في أشياء لا تستدعي ذلك. وهذه المجتمعات التي تتآكل فيها منطقة المباح ويصبح الناس أسرى لآراء رجال الدين في كل صغيرة وكبيرة يقعون في فخ « الكهنوت » وهو مقدمة الاستبداد الديني.

٦ - الاستبداد الاجتماعي (الطبقي):

بمعنى أن تستبد طبقة ما بمقاليد الأمور مثل: طبقة النبلاء أو الإقطاعيين أو طبقة رجال الأعمال أو طبقة البروليتاريا، في حين تستبعد باقي الطبقات وتعيش مقهورة ذليلة ولا تملك

---

(١) رواه مسلم.

إلا الانتظار المؤلم الحقود للحظة تتمرد فيها وتنقض على الطبقة المسيطرة وإذا انتصرت هذه الطبقة الجديدة المنقضة أو الثائرة أو المتمردة فإنها تستبد هي الأخرى بالأمور وتُلغي أو تستبعد أو تستعبد الطبقات الأخرى، وتبدأ دورة جديدة من دورات الاستبداد تنهك قوى المجتمع وتفقده أفضل ملكاته وإمكاناته.

٧ - الاستبداد السياسي:

وهو أكثر مستويات الاستبداد شهرة لدرجة أنه حين تذكر كلمة الاستبداد يخطر في الذهن مباشرة هذا النوع من الاستبداد دون غيره، ربما لأنه الأكثر وضوحًا أو الأكثر شيوعًا أو الأوسع تأثيرًا. وهذا الوضوح وهذه الشهرة للاستبداد السياسي يجعلنا في غنًى عن الحديث عنه بالتفصيل، فقد أصبح من البديهيات ولكننا فقط ننوه إلى جذوره التي جاءت من نفس مستبدة وأب مستبد وناظر مستبد ومدير مستبد ووزير مستبد ورجل دين مستبد، فالاستبداد السياسي ثمرة مرة لثقافة استبدادية على مستويات متعددة، وهو لا يزول بمجرد ثورة أو انقلاب، ولكنه يزول حين تسري ثقافة الحرية والمساواة والعدل في كل أو أغلب المستويات سابقة الذكر. وسريان ثقافة الحرية وحده لا يكفي، بل لا بد من أن يكافح معتنقو الحرية من أجل ترسيخ آليات لممارسة الحرية مثل: الشورى أو الديمقراطية أو أي آلية أخرى تكون ضمانًا لاستمرار الحرية، وحاجزًا أمام كل مستبد طامع يحاول الانقضاض في أي لحظة على هذه القيم تحت أي لافتة مهما كانت براقة.

٨ - الاستبداد الدولي:

وقد أصبح هذا الاستبداد واضحًا منذ ظهور عالم القطب الواحد؛ حيث تتحكم الإمبراطورية الأمريكية الآن - منفردة - في مقاليد الأمور، حتى الهيئات والمنظمات الدولية التي نشأت للمحافظة على الشرعية الدولية قد أطيح بها وأصبحت أداة في يد الدكتاتورية الأمريكية المُستبِدة. وتقوم بريطانيا بدور هامان للفرعون الأمريكي المتغطرس فبريطانيا لديها طموح سياسي تحققه من خلال تقديم الخدمات لأمريكا وتبرير أفعالها والسير في ركابها، وتقوم اليابان والصين بدور قارون المستفيد ماديًا من هذا النظام العالمي الفاسد. أي أن أطراف الثالوث الاستبدادي (فرعون وهامان وقارون) التي ذكرناها آنفًا متحققة تمامًا في النموذج الدولي.

وهذه الأطراف الاستبدادية تتحكم في مقدرات الضعفاء والمستضعفين والخاضعين والمستسلمين من شعوب العالم.

أطراف الاستبداد:

وهناك أطراف (أو أضلاع أو أركان) ثلاثة للاستبداد تتحالف مع بعضها وتتآمر لخلق منظومة الاستبداد التي تحاول أن تستفيد منها (أو تتوهم أنها ستستفيد منها) ويحدد الدكتوريوسف القرضاوي[1] **أطرافًا ثلاثة للاستبداد هي:**

الأول: الحاكم المُتألِّه المُتجبِّر في بلاد اللَّه، المُتسلِّط على عباد اللَّه، ويمثله فرعون.

والثاني: السياسي الوصولي، الذي يسخر ذكاءه وخبرته في خدمة الطاغية، وتثبيت حكمه، وترويض شعبه للخضوع له ويمثله هامان.

والثالث: الرأسمالي أو الإقطاعي المستفيد من حكم الطاغية، فهو يؤيده ببذل بعض ماله، ليكسب أموالًا أكثر من عرق الشعب ودمه، ويمثله قارون.

ولقد ذكر القرآن هذا الثالوث المُتحالِف على الإثم والعدوان، ووقوفه في وجه رسالة موسى، حتى أخذهم اللَّه أخذ عزيز مقتدر: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ [غافر: ٢٣، ٢٤]. ﴿ وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُم مُّوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ ﴾ [العنكبوت: ٣٩].

والعجيب أن قارون كان من قوم موسى، ولم يكن من قوم فرعون، ولكنه بغى على قومه، وأنضم إلى عدوهم فرعون، وقبله فرعون معه، دلالة على أن المصالح المادية هي التي جمعت بينهما، برغم اختلاف عروقهما وأنسابهما (انتهى كلام الدكتور يوسف القرضاوي).

أدوات الاستبداد:

لا بد للاستبداد من أدوات للترهيب والترغيب حتى تخضع له الرقاب ويسلم له العباد (أو العبيد) إرادتهم وخياراتهم.

والمستبد يعرف جيدًا مواطن ضعف البشر، ويحاول استغلالها بأبشع الطرق وأكثرها حقارة ودهاءً في نفس الوقت. **ونذكر من هذه الأدوات حسب ترتيب أهميتها:**

١ - السلطة:

فالأب المُستبِد يستغل نفوذه المالي وقوته الجسدية ومكانته المعنوية في قهر أبنائه، والزوج المُستبِد يستغل حق القوامة (كما يفهمه) ويستغل تفوقه العضلي وربما المالي في إذلال زوجته ووأدها، والمسئول المُستبِد يستغل ما يملك من صلاحيات للتحكم في رقاب

(١) يوسف القرضاوي: فتاوى معاصرة، الجزء الثاني، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ص٦٣٩.

مرؤوسيه، والحاكم المستبد يستغل جنوده (الشرطة والجيش) لإرهاب رعيته، ويستغل النظام السياسي الموالي له لإضفاء الشرعية على أفعاله وتجريد خصومه من تلك الشرعية ووصفهم بالتآمر والخيانة والإفساد في الأرض وتعكير صفو الأمن.

والقرآن يصوِّر هذا الموقف في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴾ [القصص: ٨]. وقوله: ﴿ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [القصص: ٤٠].

٢ - المال:

ومن لا يصلح معه الترهيب بالسلطة يصلح معه الترغيب بالمال؛ ولهذا يحرص المستبد على إمساك الثروة في يده لتكون وسيلة ضغط على من تحت يده، ووسيلة ترغيب وشراء ذمم.

٣ - المناصب:

ينتقي المُستبِد من بين الناس أولئك المتعطشين للمناصب والراغبين في العلو بأي ثمن، فيستخدمهم ويستعملهم كدروع له وكأدوات لحمايته وتبريد أفعاله وتمجيده وتحلية صورته أمام العامة.

٤ - الإعلام:

فالمُستبِد يحتاج لمن يداري سوءاته، ويزين عوراته، ويسوِّق مشروعاته وأفكاره بين الناس، ويبرر أخطاءه ويحولها إلى انتصارات، ويمارس التزييف للوعي، والتخدير للعقول، ودغدغة المشاعر طول الوقت. ومن هنا يمكن أن نعتبر الإعلاميين الموالين لأي مستبد بمثابة سَحَرة فرعون الذين كانت مهمتهم أن يسحروا أعين الناس بمعنى تزييف وعيهم.

٥ - رجال الدين:

ونقصد بهم فئة معينة من رجال الدين يقبلون إضفاء شرعية دينية على فكرة الاستبداد، وإضفاء شرعية على كل أفعال المُستبِد، واستغلال المفاهيم الدينية لتبرير وتمرير كل ما يقوم به المستبد، وإصدار الفتاوى المبنية على تفسيرات تلوي عنق الحقيقة لمصلحة المستبد. وكل مستبد يسعى إلى تقريب عدد من رجال الدين (حتى ولو كان هو ملحدًا أو علمانيًّا) لمعرفته بقيمة الدين لدى الناس وتأثرهم به.

المستبد يصنعه الناس من حوله:

قد يبدو للنظر القصير أن مجموعة المحيطين بالمُستبِد ضحايا له؛ إذ يعانون من استبداده

ويتحملونه على مضض، وهذا صحيح من جانب واحد، أما الجانب الآخر فهو أنهم شاركوا في صنع هذا المستبد، بعضهم شارك بالأقوال والأفعال التي ضخمت ذات المستبد (كالمدح والثناء والتبرير لكل صفات المستبد وأفعاله والمشاركة في تنفيذ مشروعات المستبد) وبعضهم الآخر شارك بالصمت والانكماش، مما سمح لصوت المستبد أن يعلو عمن سواه وسمح لذاته أن تتمدد في الفراغ الذي انسحب منه الآخرون كرهًا أو طوعًا.

ولهذا كانت قاعدة تغيير المنكر واجبة وفاعلة على مختلف مستويات القدرة من اليد إلى اللسان إلى القلب (والاستبداد من أخطر المنكرات): « **من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع، فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان** »[1]... « **أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر** »[2].

وعلى الرغم من أن التغيير بالقلب يبدو هافتًا وضعيفًا إلا أنه مهم جدًّا حين يعجز الإنسان عن التغيير بالوسائل الأخرى (اليد واللسان) فبقاء الرفض القلبي للمنكر هو بمثابة بذرة للخير وجذوة للحق تظل كامنة إلى أن تتاح لها الظروف للنمو والظهور، ولولاها لاختفى الخير وضاع الحق إلى الأبد.

والناس يدفعون ثمن سكوتهم على الاستبداد مرتين؛ مرة في الدنيا، ومرة في الآخرة، ففي الدنيا فساد وضياع ومعاناة، وفي الآخرة عذاب شديد، وكأن الاستبداد خطيئة دنيوية وأخروية معًا. عن جابر ﷺ أن النبي ﷺ قال لكعب بن عُجْرة: « **أعاذك اللَّه من إمارة السفهاء يا كعب** » قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: « **أمراء يكونون بعدي، لا يهدون بهديي، ولا يستنون بسنتي، فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فأولئك ليسوا مني ولست منهم ولا يردون على حوضي، ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم، أولئك مني وأنا منهم وسيردون على حوضي** »[3].

وعن عبد اللَّه بن عمرو مرفوعًا: « **إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم، فقد تُوُدِّع منهم** »[4].

النموذج المثالي للاستبداد (Prototype):

نعتد في علم النفس بما يسمَّى النموذج المثالي أو الأصلي، وهو نموذج تتوافر فيه كل

---

(١) رواه مسلم برقم (١٨٦).

(٢) رواه النسائي برقم (٧٨٣٤).

(٣) رواه أحمد والبزار ورجالهما رجال الصحيح، كما في الترغيب للمنذري، والزوائد للهيثمي، ٥/ ٢٤٧.

(٤) رواه أحمد في المسند، وصحح شاكر إسناده (٦٥٢١) ونسبه الهيثمي للبزار أيضًا بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح ٧/ ٢٦٢، والحاكم وصححه ووافقه الذهبي ٤/ ٩٦.

الأركان أو أغلبها على الأقل بحيث يصبح أصلح النماذج للقياس عليه وضرب المثل به، فهو يمثل ظاهرة معينة في أوضح وأتمِّ صورها ومعانيها.

وإذا جئنا إلى موضوع الاستبداد نجد أن النموذج المثالي له يتمثل في قصة فرعون التي وردت في الكتب السماوية ووردت بقوة في القرآن الكريم وتكررت (٧٤) مرة في (٢٨) سورة من سور القرآن.

وهذا الحضور القوي المتكرر لقصة فرعون يشير إلى أن ما تمثله هذه القصة من استبداد يعتبر مرضًا عضالًا تحتاج البشرية لمواجهته، وهذا ما أيَّده التاريخ في كلِّ مراحله فلم يحدث أن عانى البشر من شيء مثل معاناتهم من الاستبداد بصوره ومستوياته المختلفة.

وفرعون أصبح علمًا على الاستبداد وقائدًا معلمًا لكل المستبدين من بعده فقد ﴿ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [القصص: ٤]، فالمستبد مستعلٍ متكبر طاغٍ يستضعف من يشاء يذبح الذكور ويستحيي النساء ويفسد في الأرض. وربما كان في ذبحه للذكور دلالة نفسية خاصة فالمُستبِد يخشى الرجال (الذكور) ويتوجَّس منهم خيفة؛ لذلك يحيط نفسه بمن يقبلون التخلي عن رجولتهم، فهو يقوم بخصاء أو قتل الذكور حتى لا ينافسه أحد منهم ولا يرفع رأسه أحد. وإذا غاب الرجال المنافسون أصحاب الكرامة والشرف والعزة قام بعد ذلك باستباحة النساء والإفساد في الأرض كما يحلو له. واستباحة النساء هنا تجمع في طياتها كل أنواع الملذات التي يحرص عليها المُستبِد، والإفساد من قتل ونهب وسرقة وتشريد وكذب... إلخ، وعلى الرغم من حذر المُستبِد (فرعون، أي فرعون) ويقظته وحرصه على التخلص من كل الرجال المنافسين أو المُهدِّدين لملكه إلا أن هذا الحذر لا يمنع نفاذ مشيئة اللَّه في انهيار ملكه وتمكين أولئك الذين استضعفهم وأذلهم: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴾ [القصص: ٥، ٦].

وفرعون وجنوده كأي مُستبِد يستخدم التعذيب؛ ليرهب الناس ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [البقرة: ٤٩].

وفرعون يجلب على قومه الشُّح والفقر ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [الأعراف: ١٣٠].

وفرعون يبني مجدًا زائفًا قضت مشيئة اللَّه أن يدمر ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

وفرعون وحاشيته لا يؤمنون بآيات اللَّه حتى وإن تظاهروا بالإيمان وتوشحوا بالدين ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنفال: ٥٢] ولسان حالهم يفضحهم فأفعالهم توحي بتكذيب آيات اللَّه ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنفال: ٥٤].

ومصير فرعون وأعوانه الهلاك ﴿ فَأَهْلَكْنَـٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾ [الأنفال: ٥٤].

وفرعون لا يتورَّع عن استخدام كل الوسائل للدعاية لنفسه وتزيين صورته، فلكل فرعون سحرة (إعلاميون) يمارسون تزييف وعي الناس وإبهارهم بالصورة أو بالكلمة أو بالفعل ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَـٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ [يونس: ٧٩].

وفرعون يحرص على تخويف الناس وفتنهم ﴿ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ﴾ [يونس: ٨٣].

وفرعون يستعلي دائمًا في الأرض ويتسم بالإسراف والطغيان وتجاوز كل الحدود ﴿ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [يونس: ٨٣].

وفرعون يحرص على التحلي بمظاهر الزينة والفخامة ليحيط نفسه بهالات الملك والعز ليبهر بها أعين الناس، ويحرص على امتلاك المال ليضمن به النفوذ والقدرة ويستخدمه في شراء الذمم ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا ﴾ [يونس: ٨٨].

وفرعون لا يهدأ ولا ينام بل يتتبع أعداءه أينما ذهبوا بعيونه وببطشه ﴿ وَجَـٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾ [يونس: ٩٠].

وفرعون يفتقد للرأي الرشيد ﴿ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ [هود: ٩٧].

وفرعون لا يتردد أن يلصق التهم بمعارضيه لينفر الناس منهم ﴿ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠١].

وفرعون طاغٍ ومتجبر ومتجاوز كل الحدود في الظلم ﴿ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾ [طه: ٢٤].

وفرعون لا يكفُّ عن المكر والتدبير وحشد كل إمكاناته للدفاع عن ملكه والاستعراض لقوته لإرهاب معارضيه ﴿ فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ﴾ [طه: ٦٠].

وفرعون ينحرف بقومه عن الجادة ويضلُّهم عن سواء السبيل ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴾ [طه: ٧٩].

وفرعون وأعوانه لا يكفون عن ظلم الناس لدرجة أن الظلم أصبح أحد صفاتهم المشهورة ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ﴾ [الشعراء: ١١].

وفرعون يتنكر لوجود ربِّ العالمين؛ لأن طغيانه جعله يعتقد أنه أعلى قوة في الأرض ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣].

وفرعون يشتري كل شيء بالمال ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُوا۟ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ [الشعراء: ٤١].

وفرعون يوهم أتباعه أن له أسرارًا ومعجزات وقدرات هائلة ﴿ فَأَلْقَوْا۟ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا۟ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٤٤].

وفرعون يتسم بالفسق والخروج عن طريق الحق ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴾ [النمل: ١٢].

إن فرعون وهامان وجنودهما (الطاغية المتكبر والسياسي الوصولي وقوتهما العسكرية الباطشة) يمثلون ثالوثًا شيطانيًا ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴾ [القصص: ٨].

وفرعون لا يتورع عن إعلان ألوهيته بشكل مباشر أو غير مباشر ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى ﴾ [القصص: ٣٨].

ويتشكل ثالوث شيطاني آخر من فرعون (الطاغية المستبد) وهامان (السياسي الوصولي الداهية) وقارون (صاحب رأس المال الجشع) ﴿ وَقَٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [العنكبوت: ٣٩].

وفرعون لا يتورع عن قتل معارضيه (تصفيتهم جسديًّا أو معنويًّا) أو محاولة قتلهم ظنًّا منه أن ذلك سوف يحلُّ المشكلة ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ ﴾ [غافر: ٢٦].

وفرعون يحرص على حجب الرؤية والمعرفة والحقيقة عن شعبه حتى ينفرد وحده ببرمجة عقولهم وتزييف وعيهم ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٢٩].

ويظنُّ فرعون أنه قادر على كل شيء، ويخدعه وزيره هامان ويوحي له بأن كل شيء ممكن وأن كل شيء رهن إشارته ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴾ [غافر: ٣٦].

وفرعون من كثرة ما مارس الكذب والخداع يقع هو في نفسه في شرك الأوهام فيصدقها ويعاني هو نفسه من تزييف الوعي ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [غافر: ٣٧].

وفرعون لا يصل إلى شيء في النهاية، فقد انهار كلُّ فرعون على مدى التاريخ ﴿ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴾ [غافر: ٣٧]. ﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٥].

وفرعون لا يلقى جزاءه في الدنيا فقط بل ينتظره عذاب شديد في الآخرة، ليس هو وحده بل كل من انتسب إليه أو عمل معه ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦]. ودخول فرعون وأعوانه أشد العذاب يدل على فداحة جريمة الاستبداد وما تفرع عنها من جرائم.

وفرعون مغتر بملكه ويظن أنه دائم وأنه يحميه ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَـٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ ﴾ [الزخرف: ٥١].

وفرعون وأعوانه في كل العصور لا يعتبرون بما يصلهم من رسائل إنذار فيتجاهلونها رسالة وراء أخرى حتى يلقوا المصير المحتوم ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَـٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر: ٤١، ٤٢].

وبعد فقد كانت هذه هي صورة وخصائص فرعون في القرآن كنموذج مثالي لطبائع المستبد وخصائص الاستبداد.

أكذوبة المستبد العادل:

شاع مفهوم المُستبِد العادل في المجتمعات الإسلامية وذلك نظرًا لافتقادهم حتى مجرد الحلم بالشورى أو الديمقراطية فرضوا بالاستبداد ولكن تمنّوا أن يكون المُستبِد عادلًا، وراحوا يستدعون نماذج تاريخية يؤيدون بها هذه الفكرة، وصورت لهم عقولهم أن عمر ابن الخطاب أو غيره من خلفاء المسلمين أقرب ما يكون إلى هذا النموذج، فهو يمارس حكمًا فرديًّا ولكنه منضبط بضوابط العدل والشرع. ويؤيِّد هذا المفهومَ أكثرُ التيارات الإسلامية التي تتشكك في الديمقراطية ونسبها وأصلها وجدواها وتعتبرها من ممارسات الكفار، وتقف من الشورى موقفًا خاصًّا إذ تعتبرها معلمة لا ملزمة، بمعنى أن الحاكم يستشير من حوله ليعلم آراءهم فقط ثم يقرر ما يريد هو.

ونحن هنا لسنا في مجال تفنيد هذه الآراء أو محاكمتها أو تقييمها من الناحية التاريخية أو الدينية وإن كانت فعلًا تحتاج لكل هذا، ولكننا سنلتزم بمناقشة مفهوم « المُستبِد العادل » من الناحية النفسية فنجد أن هذا المفهوم خاطئ من بدايته، فبمجرد أن أصبح الإنسان مُستبِدًا انتفت عنه صفة العدل فورًا؛ لأن استبداده يعني انفراده وتعاليه واستئثاره بالرأي،

ويعني احتقاره للآخرين واستخفافه بهم واعتباره أنهم غير جديرين بالاستشارة فضلًا عن المشاركة وهم لا يصلحون في نظره إلا للتبعية والتلقي والطاعة العمياء لما رآه فهو يقول لهم كما قال فرعون ﴿ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ ﴾ [غافر: ٢٩]، فأي عدل يكون بعد ذلك لدى هذا المُستبِد. وهذا المُستبِد يتنكر لما لدى الآخرين من عقل وحكمة ومهارة وكفاءة فيهدر كلَّ هذا لحساب عقله هو وحده، فأي جريمة يرتكبها حينئذ.

ولذلك نربأ بعمر بن الخطاب ﷺ عن هذه الصفة، فقد كان حازمًا قويًّا في الحق، ولم يكن أبدًا مُستبِدًّا، ويكفي أن نستدل على ذلك بالبيان الأول الذي شرح فيه منهجه للحكم حين قال: (أيها الناس من رأى منكم في اعوجاجًا فليقومني) فقال له رجل: « واللَّه لو رأينا فيك اعوجاجًا لقومناه بحدِّ سيوفنا » فقال عمر: « الحمد للَّه الذي جعل في المسلمين من يقوِّم اعوجاج عمر بحدِّ سيفه »، وهو الذي عارضته امرأة في مسألة تحديد المهور فقال: « أصابت امرأة وأخطأ عمر ». ولم يشأ عمر – وهو على فراش موته – أن يفرض على المسلمين خليفة بعينه، وإنما وضع آلية للاختيار، وترك للناس اختيار من يرونه صالحًا. وكان دائم الاستشارة لصحابة رسول اللَّه ﷺ آخذًا برأيهم.

فالاستبداد ينفي العدل تمامًا، فهما ضدان لا يجتمعان في شخص أو في مجتمع.

العلاج:

إن علاج أي مرض يبدأ بالتشخيص الصحيح المبني على أحدث ما وصل إليه العلم في هذه المرحلة، ويلي ذلك مصارحة المريض بمرضه حتى يتعاون في مراحل العلاج المختلفة، وفي حالة رفض المريض للعلاج فهنا أحد احتمالين:

إما أنه يريد أن يزيد عليه المرض حتى يموت أي أن لديه ميولًا انتحارية خفية، أو أن هذا المريض فاقد للقدرة على الاستبصار بمرضه، وهنا يتدخل العقلاء المحيطون به لعلاجه رغمًا عنه حتى لا يكون بؤرة مرضية ينشر المرض في المجتمع الإنساني.

والعلاج لمرض خطير مثل الاستبداد لا يكون بالبخور والتمائم والشعوذة والزَّار ولا يكون علاجًا شعبيًّا غامضًا، **وإنما يكون علاجًا على أسس علمية يسير على محاور أربعة:**

١ – إعلاء قيمة الحرية في النفوس: خاصَّة وأن موضوع الحرية لم يأخذ مكانه اللائق به في الفكر العربي والإسلامي، ويبدو أن العلماء قد عزفوا عنه خوفًا من بطش الحكام في المراحل المختلفة من التاريخ الإسلامي، وانصرفوا إلى مناقشة مسائل فقهية وخلافات مذهبية لا ترقى إلى مستوى قيمة الحرية، أو أن التهديد الخارجي المتتابع (الصليبي والتتري

والإنجليزي والفرنسي والإيطالي والإسرائيلي والأمريكي) قد أدَّى إلى تأجيل النظر في موضوع الحرية لحساب الحشد في مواجهة الأخطار الخارجية، وربما يكون المُستبِدون الداخليون قد استفادوا من هذه الظروف؛ لتبرير استمرار استبدادهم. على أية حال فقد وجب إعادة موضوع الحرية إلى أعلى مستوًى من الوعي العربي والإسلامي وعدم الالتفات إلى أي مبررات للتأجيل أو التهميش.

ونحن نقصد أن تنتشر ثقافة الحرية على كل المستويات كما ذكرنا من قبل حتى لا يختزل الأمر إلى المستوى السياسي فقط كما يحدث دائمًا.

٢ - إعلاء قيمة المساواة (المواطنة): فالكل شركاء في الوطن (بحق وحقيق)، ولهم الحق في التفكير والتخطيط والتنفيذ لصالح هذا الوطن، ونقصد هنا بالكل، كل الناس على اختلاف ألوانهم وأجناسهم ومعتقداتهم وهذا هو أصل مبدأ التعددية الذي هو الضمان الوحيد لأمن وسلامة المجتمع؛ حيث إن التمييز العنصري واستبعاد أو تهميش أو إلغاء أي طائفة أو مجموعة يؤدِّي بالضرورة إلى نمو تيارات عدائية تحتية تهدد أمن واستقرار الوطن بأكمله. فالديمقراطيات الحديثة أعطت فرصة التمثيل والعمل حتى للتيارات المتطرفة. وهذا في حدِّ ذاته صمام أمان حتى لا تعمل هذه التيارات سرًّا، بالإضافة إلى أن العمل العلني يرشد ويحدّ من التطرف. والمساواة تتضمن في طياتها قيمة العدل فما دام الناس متساوون إذن فلهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

ومبدأ المساواة يتضمَّن حقيقة أنه لا توجد فئة مميزة تملك وتحكم طول الوقت، وتستبعد وتعزل باقي الفئات، وتصمها بالانحراف أو الخيانة للوطن، فالمجتمع الدولي والإنساني لم يعد يحتمل هذا التمييز العنصري في القرن الواحد والعشرين، ومن يُصرّ على التشبث بهذه الأفكار العنصرية المُتحجِّرة فسوف يدهسه قطار التاريخ، وسوف ينظر إليه على أنه بؤرة صديدية تستحق الاجتثاث، والوقت لم يعد يحتمل المناورات أو الالتفافات، فالأوطان ملك لأبنائها جميعًا، ولم يعطِ أحد الحق لفئة معينة لتكون وصية على باقي أبناء وطنها تمنح من تشاء وتمنع عمن تشاء وتصف من تشاء بالمروق.

٣ - وجود آلية مناسبة للتطبيق: ويجدر هنا أن نشير إلى الديمقراطية كنظام وآلية لتحقيق المساواة؛ حيث ثبت من تطبيقها في المجتمعات الأخرى قدرتها (النسبية) على تحقيق الكثير من قيم الحرية والمساواة. والديمقراطية ليست هي النظام الأمثل؛ لتحقيق الحرية، ولكنها هي أفضل مال وصل إليه الفكر السياسي البشري لتحقيق مبادئ الحرية وهي بالتالي قابلة للتطوير والتغيير مع استمرار نضج العقل البشري، فهي في النهاية ليست نصوصًا مُقدَّسة.

وربما يعلن البعض أن الديمقراطية نظام غربي ولا يصلح لنا، والرد على ذلك هو أن الديمقراطية ما هي إلا آلية لتحقيق الهدف مثل التليفون الذي يتيح لك الاتصال، ومثل السيارة التي تتيح لك السفر، فالآليات تستخدمها لتحقيق أهدافك وليس لها دخل في عقيدتك وأخلاقك وعباداتك، ومع هذا إذا تطورت مجتمعاتنا وأصبحت قادرة على صنع آلية أفضل للشورى، فلا بأس في ذلك، فنحن أشبه بمريض يحتاج للعلاج فورًا، والعلاج هنا ليس له جنسية، المهم أنه يؤدِّي للشفاء طالما أنه ليس محرمًا، ولو أصبح لدينا مصانع محلية للدواء تنتج دواءً أفضل من المستورد لوجب علينا استخدام دواءنا. وعدم وجود آلية كان هو السبب الرئيس في أننا ندور حول أنفسنا منذ مئات السنين، فنحن نتشدق بالحرية وبالمساواة وكتبنا الدينية وغير الدينية مليئة بالمبادئ العظيمة، لكننا نتوقف عند الأفكار والوجدانيات، ولا نحولها إلى مشروعات سلوكية، ولا نبحث لها عن آليات تطبيق ووسائل تقييم. ولقد وردت آيات الشورى في القرآن مُجْمَلة وترك اللَّه لنا كبشر إيجاد الآليات المناسبة لتحقيقها بما يتناسب مع تطور المجتمعات البشرية، ولو كانت قد وضعت آلية محددة وثابتة لما ناسبت المجتمعات المختلفة في المراحل التاريخية المتعاقبة.

ولذلك وجدنا آليات متباينة مثل رأي أهل الحلِّ والعقد، والبيعة وغيرها، وترك الأمر لمزيد من الاجتهادات. ولم يشأ الرسول ﷺ أن يُسمِّي خليفته من بعده صراحة وإنما ترك اختياره للناس، وقد تمَّ ذلك بالبيعة، وكان اختيار كل خليفة بعد ذلك بآلية ناسبت الظروف التي أحاطت بتوليه، وفي هذا إشارة إلى ترك الآلية للاجتهاد البشرى بما يلائم ظروف الزمان والمكان.

ومن خلال خبرات التاريخ المتعاقبة ونمو الفكر البشرى الاجتماعي والسياسي وجد الناس ضرورة أن يكون هناك نظامٌ ثابتٌ ينظم ويكفل تطبيق مبادئ الحرية والعدل والمساواة ويحول في ذات الوقت دون انقضاض أي مُستبِد مغامر على هذه القيم الأساسية في حياة البشر، وكان هذا النظام هو الديمقراطية. وربما يجد البعض حساسية خاصَّة في تطبيق نظام غربي في المجتمعات الإسلامية خاصَّة أن مرجعية الديمقراطية هي الشعب ومرجعية المجتمعات الإسلامية هي الكتاب والسنة، وهذه إشكالية يجب مناقشتها بصدر رحب وإيجاد الحلول المناسبة لها مع الحذر من الانتقاص من قيمة الحرية تحت دعاوى الخصوصية الثقافية[1].

---

(١) راجع مناقشة هذه الإشكالية وغيرها في كتاب: حوار لا مواجهة للدكتور/ أحمد كمال أبو المجد، إصدار الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة (٢٠٠٠م)، وكتاب: فتاوى معاصرة للدكتور/ يوسف القرضاوي، إصدار دار الوفاء للطباعة والنشر بالمنصورة.

٤ - وسائل تقييم الإصلاح: عندما نعالج أي مرض فلا بد لنا من علامات ومحكات ومقاييس توضح لنا مدى التحسن أو عدم التحسن بعد استخدام العلاج. وهذه أيضًا آلية نفتقدها، فنحن لا نهتم أبدًا بالرؤية المرتجعة أو التقييم المرتجع Feed back لأي نشاط قمنا به، وهذا التقييم المرتجع هو سر كبير من أسرار الحضارة؛ لأنه يتيح الفرصة للمراجعة والتطوير والتحسين على أسس علمية.

٥ - الإيمان بروح الفريق ومنظومات العمل: فقد عشنا دهرًا نطرب للبطولات الفردية، ونصفق لها، ونصنع لها الملاحم (عنترة بن شداد، أبو زيد الهلالي، سيف بن ذي يزن، أدهم الشرقاوي) وما زلنا نعمل بشكل فردي ونفتقد لروح الفريق ولمنظومات العمل، وقد أصبح واضحًا أن العمل كفريق والعمل من خلال منظومة (System) يعتبر سرًّا من أسرار التقدم والحضارة، وأن الإنجازات الفردية مهما عظمت فلن تصنع أُمَّة أو حضارة وإنما تصنع مجدًا شخصيًّا لصاحبها، وربما بالإضافة لذلك أصابته بالنرجسية وصنعت منه مُستبِدًّا.

ٱلْمَبْحَثُ ٱلثَّالِثُ
سيكولوجية التعذيب

لم يعرف التعذيب في المخلوقات الأخرى، حتى الحيوانات المفترسة حين تتقاتل فإنها تفعل ذلك من أجل الحصول على الطعام أو حماية أنثاها وذريتها، وهي تكفُّ عن القتال حين يتحقق الشبع ويتحقَّق الأمان، ولم يعرف عنها ممارستها للتعذيب والاستمتاع به والتفنن فيه كما يفعل البشر.

إذن فالتعذيب صناعة بشرية يمارسه فئة من الناس يتَّسمون باضطرابات في الشخصية، تجعلهم قادرين على تجاوز الحدود المعروفة للرحمة والشفقة والعدل واحترام قدسية الحياة وكرامة الإنسان.

والإنسان كائن متفرد، فبقدر استحقاقه للتكريم والرفعة حين يصعد من خلال المنهج الإلهي إلى أعلى مراتب السمو، فإنه في المقابل حين يهبط أو تهبط به غرائزه إنما يصل إلى أعماق سحيقة من الانحطاط والدناءة لا تعرفها المخلوقات الأخرى ولا تصل إليها.

والإنسان لديه غريزتان هامتان ومؤثِّرتان هما غريزة الجنس وغريزة العدوان، وهاتان الغريزتان تقعان في الأحوال الطبيعية تحت سيطرة العقل الواعي (الأنا) والضمير (الأنا الأعلى).

أما إذا ضعفت هذه السيطرة بتغيب العقل أو تنحية الضمير كما هو الحال في الحضارة الغربية الأمريكية المخمورة المتنكرة لقواعد الأخلاق والضمير، فإن هاتين الغريزتين البدائيتين المتوحشتين تنطلقان بلا ضابط وتتجاوزان كل الخطوط الحمراء في قتل البشر وتعذيبهم واحتقارهم، وربما تغطي كل هذا التجاوز باستخدام كلمات خادعة مثل: الاستخدام المفرط للقوة أو الأخطاء الفردية لبعض الجنود.

وإذا كنا سنتحدث عن التعذيب وسيكولوجيته فنحن نتحدث عنه بمنظور شامل كعمل بشري بغيض ربما يقوم به المعتدي الخارجي الأمريكي أو البريطاني أو الإسرائيلي أو المعتدي الداخلي (حاكم مُستبِد أو مسئول ظالم)، ولا فرق بين الاثنين في بشاعة هذا الفعل، بل ربما يكون الجرح من المعتدي الداخلي من بني جلدتنا أشد إيلامًا لنفس المعذبين.

الخصائص النفسية للمعذبين:

المعذِّبون بكسر الذال (إما أن يقوموا بذلك بشكل غير مباشر، وهو إعطاء الأوامر أو إعطاء الضوء الأخضر أو التغاضي أو التعامي، وهؤلاء يمثلون أحيانًا قمة الهرم السياسي أو العسكري، وغالبًا يفلتون من المسئولية؛ لأنهم عادة يكونون على قدر من الحيطة والحذر بحيث لا يسهل وقوعهم تحت المساءلة أو أنهم يدوسون القانون (كما يدوسون آدمية الإنسان) تحت أقدامهم، وإما أن يقوموا به بشكل مباشر وهؤلاء هم المنفذون للتعذيب، وغالبًا ما يكونون جنودًا أو ضباط صف أو ضباط صغار، وقد يقدمون ككبش فداء إذا انكشفت فضائح التعذيب.

وإذا تتبعنا خصائص المعذِّبين النفسية فسنجدها كالتالي:

١ - **السادية Sadism**: وهي تعني استمتاع الشخص برؤية الآخرين وهم يتألمون وحصوله على نشوة نفسية (وأحيانًا جنسية) من القيام بتعذيب الآخرين، وهذه السادية تعتبر اضطرابًا شديدًا في الشخصية يجعلها تسعى نحو إذلال الآخرين والتنكيل بهم، والشخصية السادية لا تستطيع العيش إلا بهذا الأسلوب. وهذه الصفة قد تكون في الآمرين بالتعذيب أو المنفذين له.

٢ - **المسايرة**: هذه الصفة قد تكون مستغرَبةً ومتناقضةً مع الصفة السابقة، ولكنها ضرورية جدًّا لمن يقومون بالتعذيب، فهم يستجيبون لأوامر رؤسائهم استجابة تتسم بالاستلاب والخضوع والمسايرة، ولا يناقشون هذه الأوامر ولا يعرضونها على عقل واعٍ أو ضمير حي، فهم في هذه الحالة يطيعون رؤساءهم طاعة عمياء وينفذون أوامرهم في التعذيب دون

بصيرة، وغالبًا ما يكون هؤلاء المسايرون المنفذون من أصحاب الذكاء المحدود والثقافة الضحلة أو المنعدمة، ومن الذين يسهل إقناعهم واستهواؤهم والإيحاء لهم بأن ما يفعلونه فيه مصلحة للبلد أو للبشرية أو لقضية ما.

٣ - **الشخصية السيكوباتية (المستهينة بالمجتمع)** (Dissocial Personality): وهي شخصية مضادة للمجتمع لا تحترم قوانينه ولا قِيَمَه ولا أعرافَه، وهي شخصية عدوانية لا تعرف الإحساس بالذنب أو الندم، ولا تتعلم من تجاربها السابقة، ولا تعرف الشفقة أو الرحمة أو العدل أو الكرامة، وكل ما يهم هذه الشخصية هو تحقيق أكبر قدر من اللذة حتى لو كانت هذه اللذة مبنية على أكبر قدر من الألم الذي يصيب الآخرين.

والسيكوباتي ليس بالضرورة لصًّا، بل أحيانًا تجد هذه الصفات في رؤساء أعتى الدول وفي مسئولين كبار، وفي هذه الحالة نجد الصفات السيكوباتية مغلفة بقناع من الدبلوماسية والنعومة، ولهذا يطلق على هذا النوع وصف (السيكوباتي المهذب – Decent Psychopath)، وهو أخطر من السيكوباتي العنيف الظاهر العنف؛ لأن الأول يحمل كل صفات السيكوباتية مضافًا إليها صفات الخداع والتستر، وهذه الشخصية تتسم بالانتهازية والبراجماتية...... والقانون والأخلاق لديها كلمات ليس لها معنى أو وجود وهي تستخدمها فقط حين تجد ذلك في مصلحتها.

٤- **الشخصية البارانوية (الزورانية)** (PARANOID PERSONALITY): وهي شخصية متعالية متغطرسة ترى في الجميع أعداءً لها، وتتوقع النوايا السيئة والأفعال السيئة من الناس؛ لذلك فهي تتَّسم بسوء الظن، وتلجأ إلى العدوان الاستباقي أو الوقائي، وتبرر هذا العدوان بأنه لحماية نفسها أو غيرها من الإرهاب أو الأذى المتوقع من الغير (الأشرار دائمًا في نظرها)، وهذه الشخصية تحتقر الآخر، وتسحقه إذا استطاعت، وبالتالي فلن ترعى له حرمة أو كرامة، ولن تأخذها الرحمة أو الشفقة به؛ لأنها تعتبر الجميع شياطين أو حشرات صغيرة تستحق السحق والتعذيب والإذلال.

٥ - **التبرير** (Rationalization): وهو أحد الدفاعات النفسية التي يستخدمها المعذِّبون من غير الأنواع السابقة لكي يقوموا بالتعذيب وهم مرتاحو الضمير، فمثلًا يعتبرون التعذيب وسيلة مشروعة لتحقيق الأمن لبقية الناس، أو لانتزاع اعترافات مهمة تؤدِّي إلى تحقيق السلام (في نظرهم أو نظر آمريهم وقادتهم)، فهم في النهاية يربطون التعذيب بقيمة وطنية أو أمنية تسمح لهم بقبوله والتفنُّن فيه.

وسائل التعذيب:

تعدَّدت وتنوَّعت وسائل التعذيب في الثقافات المختلفة من الضرب، إلى الكي بالنار، إلى غمس الرأس في الماء شديد البرودة أو شديد السخونة، إلى وضع الرأس في كيس مليء بالفئران أو الثعابين، إلى منع الشخص من النوم، إلى تعليقه من رجليه في سقف لفترة طويلة، إلى الاعتداء عليه جنسيًّا أو الاعتداء على زوجته أو ابنته أمامه، إلى صعقه بالكهرباء، إلى إطلاق الحيوانات المتوحشة عليه... إلخ.

وهناك خبراء في التعذيب يجمعون بين دراسة علم النفس ودراسات أمنية وسياسية أخرى، وهؤلاء الخبراء يضعون أنفسهم في خدمة الطُّغاة والمُستبِدين؛ ليحققوا لهم السيطرة على خصومهم من خلال معرفة نقاط ضعف الإنسان والنفاذ منها والتأثير عليه من خلالها.

وقد جمع علماء النفس العوامل المشتركة في وسائل التعذيب فوجدوها كالتالي:

١ - **تحقيق أكبر قدر من الألم لدى الضحية (المعذَّب)**: وذلك بالتأثير على جهازه العصبي الطرفي بكل الوسائل المتاحة كالضرب والكي والصعق وغيرها، وهم يحرصون على تجاوز حدود احتمال الضحية للألم؛ لكي تنهار دفاعاته، ولذلك يقومون بعمل زيادة تصاعدية لحدة الألم حتى ينهار الضحية نفسيًّا أو يموت نتيجة صدمة الألم، وهم لا يعرفون متى سينهار ولا متى سيموت؛ لذلك يحدث هذا أو ذاك في أي لحظة.

٢ - **غياب السقف الزمني**: وذلك من خلال الإيحاء للضحية بأن تعذيبه مستمر إلى ما لا نهاية، ولهذا يفقد الأمل في الخلاص، وهذا يساعد على انهيار دفاعاته ومقاومته.

٣ - **غياب سقف الوسائل**: وذلك من خلال تنويع وسائل التعذيب ومفاجأة الضحية بوسائل لا يعرفها، وهذا يجعله يصاب بما يسمى بقلق التوقع Anticipation Anxiety، فهو يتوقع في كل لحظة ما هو أكثر إيلامًا وبشاعة.

٤ - **الاستباحة الجسدية**: وذلك من خلال تعريض هذا الجسد لكل أنواع الإيذاء بما يوحي بالرغبة في تدميره تمامًا في أي لحظة دون اعتبار لحرمته أو لسلامته.

٥ - **الاستباحة النفسية**: ويتم من خلالها تجاوز كل الخطوط الحمراء لدي هذا الشخص، فإذا عرفوا عنه مثلًا اعتزازه بنفسه أهانوه وأذلوه حتى ينكسر كبرياؤه وتتحطم كرامته، وإذا عرفوا عنه اعتزازه بشرفه وأخلاقه اعتدوا عليه جنسيًّا؛ ليوصلوه إلى الإحساس بالخجل

والعار، وإذا عرفوا عنه حبه لزوجته وأولاده جاءوا بهم واستباحوهم جسديًّا ونفسيًّا وجنسيًّا أمام عينه حتى تنهار مقاومته.

الآثار النفسية للتعذيب:

تتوقف تلك الآثار على شدة التعذيب وتنوعه، وتتوقف أيضًا على شخصية الذي يقع عليه التعذيب، وعلى وجود وسائل دعم بعد تخلصه من التعذيب. **وبشكل عام يمكن أن نوجز هذه الآثار فيما يلي:**

١ - **انهيار الافتراضات الأساسية لدي الشخص الذي وقع عليه التعذيب** (Breakdown of Basic Assumptions) فقد كان يعتقد فيما سبق أن للجسد حرمة وللنفس حرمة وللإنسانية كرامة، وكان يعتقد في وجود الرحمة والشفقة والعدل، ولكن بعد التعذيب الشديد تهتز كل هذه الافتراضات، وتهتز معها ثوابت كثيرة وقيم متعددة، ويهتز بنيانه النفسي بأكمله، ويعيش سنوات بحثًا عن صيغة جديدة تفسر ما حدث وتساعده على استيعابه في بنائه الفكري والوجداني في الوصول إلى ذلك، ويعيش ما تبقى من عمره بقايا إنسان، خاصَّة إذا كان طفلًا أو شابًّا صغيرًا.

٢ - **كرب ما بعد الصدمة أو الكرب التالي للرضح** (Post – Traumatic Stress Disorder): وهو اضطراب يقع لمن تعرضوا لأحداث مروعة عرضتهم للتهديد الشديد أو الخطر الداهم المهدد لحياتهم أو سلامتهم، وهنا نجد الشخص يستعيد ذكرى التعذيب في أثناء يقظته، وكأنه شريط سينمائي، أو يستعيده في أحلامه، وكلما رأى أو سمع شيئًا يذكره بهذه الأحداث فإنه يشعر وكأنها تحدث في اللحظة والتو، وهو يحاول تجنب كل ما يذكره بها.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يصاب باضطراب في الجهاز العصبي يجعله شديد الحساسية لأي مؤثرات بصرية أو سمعية، فنجده يرتجف لسماع أي صوت أو رؤية أي شيء.

٣ - **الاكتئاب** (Depression): وهو يحدث حين يشعر الإنسان المُعذَّب بفقد الحيلة وفقد الأمل في القصاص وضياع كرامته أو كرامة من يحبهم، فيصاب بحالة من الحزن، وفقد الشهية للطعام ولكل شيء، وعدم الإحساس بمعنى الحياة، واضطراب النوم، وربما تساوره بعض الأعراض الذهانية كوهامات الاضطهاد أو الهلاوس.

٤ - **الاضطرابات النفسجسدية:** (Psychosomatic Disorders): وتأتي في صورة اضطرابات في الجهاز الهضمي أو الجهاز الدوري والقلب أو الجهاز التنفسي أو الجهاز التناسلي أو غيرها، وهذه الاضطرابات تأخذ صورة الأعراض الجسمانية المختلفة، وهي

تحدث حين يتم كبت مشاعر الغضب ومشاعر العدوان تجاه ما حدث للشخص من تعذيب.

٥ - **الاتجاه للعنف والرغبة في الانتقام** (Aggression & Tendency To Revenge): وهذا يحدث حين يجد الشخص المُعذَّب فرصة للتعبير عن كلِّ مشاعر الغضب والانتقام تجاه من قام بتعذيبه، وربما تتفجر داخله مشاعر هائلة للعنف والعدوان تفوق بكثير ما تعرض له من ظلم.

التوصيات:

ولكي لا يواجه أحد من البشر أيًّا كان لونه أو جنسه أو دينه هذا الموقف شديد الصعوبة فإن على عقلاء الإنسانية أن يضعوا من القوانين ما يردع الشخصيات المضطربة أيًّا كان مستواها السياسي والاجتماعي عن ممارسة اضطرابها من خلال تعذيب الآخرين تحت أي دعوى أو مسمًّى أو تبرير، وهذه القوانين تطبق على الحكام والمحكومين على السواء، وتقوم على تنفيذها جهات دولية محايدة ومحترمة كمحكمة العدل الدولية أو محكمة مجرمي الحرب أو ما نقترح تسميتها (محكمة مجرمي التعذيب).

وهذه المحاكم أو اللجان الدولية المحايدة والملتزمة بالشرعية الدولية ومواثيق الأديان والأخلاق يكون لها حق التفتيش المفاجئ على المعسكرات والمعتقلات والسجون وأقسام الشرطة في كل جزء من العالم وكتابة تقارير ترفع لمحكمة عليا تقوم بإصدار أحكامها التي يلتزم مجلس الأمن (بعد تخليصه من الهيمنة الأمريكية وغيرها بتنفيذها).

ويلحق بذلك تشديد العقوبات، ليس فقط على من يقومون بالتعذيب بشكل مباشر من الجنود وصغار الضباط، وإنما علي كل من أصدر أمرًا أو أعطى ضوءًا أخضر أو تغاضى أو تعامى أو ساهم بأي شكل في حدوث هذه الجريمة البشعة.

وهذه الجريمة كما هو معروف في أغلب الدساتير والقوانين لا تسقط بالتقادم، وتظل تلاحق مرتكبيها مهما مرت عليها السنون، ولا بد وأن يسبق هذا ويواكبه تدريس مادة حقوق الإنسان لطلبة المدارس وطلاب كليات الشرطة والكليات العسكرية، وتدريس أحكام القوانين الخاصَّة بانتهاك تلك الحقوق وارتكاب جريمة التعذيب أو غيرها.

وإذا كانت الأديان كلها تعطي قداسة وحُرمة لحياة الإنسان وكرامته وسلامته، فإن إيضاح ذلك لعامة الناس وخاصتهم يعمق في وعيهم قيمة الحياة وقيمة الكرامة الإنسانية، ويربط كل ذلك بالعقيدة الدينية وبمنظومات القيم والأخلاق النابعة منها.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

أمراض السلطة

هناك ما يسمَّى بالأمراض المهنية، تلك الأمراض التي يصاب بها أصحاب مهنة معينة نتيجة تعرضهم لمخاطر ممارسة هذه المهنة، خاصَّة إذا مارسوها لفترات طويلة، فمثلًا يصاب عمال المناجم والمحاجر بأمراض الصدر، ويصاب الفلاحون بالبلهارسيا، ويصاب الجراحون بالالتهاب الكبدي..... وهكذا، وبناءً على هذا يبرز تساؤل: ما هي الأمراض التي يمكن أن تصيب أصحاب السلطة؟ وما هي تداعيات هذه الأمراض عليهم وعلى من هم تحت سلطتهم؟ وما هي وسائل الوقاية والعلاج من هذه الأمراض؟

أذكر زميلًا قابلته حين كنت أعمل في السعودية وتزاورنا مرات عديدة وترسخت علاقتنا ثم كلَّل هذا بأن ذهبنا للحج سويًّا، وقضينا يومًا من أجمل أيام عمرنا على عرفات، وكان طيبًا وودودًا، ومرت سنوات وافترقنا، ثم إذا بي ألتقي به في مصر فاندفعتُ نحوه بحرارة العلاقة السابقة ودفئها لأسلم عليه كما اعتدنا من قبل، ولكنني فوجئتُ به يستقبلني ببرود، ولمحتُ في عينيه تعاليًا، وسلم عليّ بأطراف أصابعه، وتحدث من أنفه، ولست أذكر من كلامه شيئًا إلا قوله بأنه أصبح رئيسًا للقسم في تخصُّصه، وكانت هذه - بحمد اللَّه - آخر مرة ألقاه فيها.

شاب آخر عرفته منذ كان صغيرًا وهو من أسرة طيبة وتربَّى على أخلاقيات عالية وعمل ضابط شرطة في أحد الأماكن، وجمعتني به الظروف في مكان عمله فلاحظت استخدامه لألفاظ نابية لم أعهدها فيه من قبل، وكأنه فهم ما يدور في ذهني فبادر بتبديد حيرتي قائلًا: « ما علهش يا دكتور أصل دول عيال ولاد.... ما ينفعش التعامل معاهم بالذوق، الواحد فيهم أمه....... وييجي يعمل لنا فيها محترم، دول ما يجوش إلا بضرب الجزمة »، ففزعت من هذا التغيير، ولم أدرِ أأعذره أم ألومه، ولكن المؤكَّد أنني فضلت عدم اللقاء به بعد ذلك.

شغلني التغيير الذي لاحظته على هذين الشخصين وغيرهما من أصحاب السلطة في مستوياتها المختلفة، وفهمت عزوفي عن الاقتراب من أي صاحب سلطة حتى ولو كان من أعزِّ أصدقائي، وحاولت أن أجد تفسيرًا علميًّا لما يحدث للناس حين يصبحون في موقع سلطة، وكان أقرب شيء يعطيني تفسيرًا سريعًا هو نظرية المجال التي مفادها أن الإنسان يختلف باختلاف المجال الذي يتواجد فيه، وبما أن المجال السلطوي يحوي « فولتًا » عاليًا ومجالًا مغناطيسيًّا هائلًا، وهالة مبهرة؛ لذلك نتوقع تغييرًا في الشخصيات التي تتواجد داخله، خاصَّة إذا كانت القيمة الحقيقية لهذه الشخصيات متدنية فهي في هذه الحالة تفقد

ثباتها الضعيف من البداية، ولكي أقرب لك عزيزي القارئ هذه الفكرة تذكر أي يوم حاولت فيه الاقتراب من شخصية مهمة، وتذكر كيف كنت تشعر بأن الجو مكهرب في الدائرة المحيطة بهذه الشخصية، تلك الدائرة التي يزداد اتساعها بقدر أهمية سلطته.

وقد انشغل عالمان كبيران بدراسة هذا الأمر فحاول نيقولا مكيافيللي تصور سيكولوجية السلطة من خلال كتابه « الأمير »، وحاول جوستاف لوبون تصور سيكولوجية الجماهير (الخاضعة للسلطة) من خلال كتاب « سيكولوجية الجماهير »، وقد صدم العالمان الوعي الإنساني العام بما كتباه؛ حيث صور مكيافيللى سلطة الأمير منقطعة الصلة عن أي قواعد أخلاقية، وأطلق مبدأ « الغاية تبرر الوسيلة » ورأى أن السلطة دائمًا قاسية وغاشمة وظالمة ومستغلة، وأن هذا من حقِّها، ولو لم تفعل ذلك لاستضعفتها الجماهير وسحقتها، وصور جوستاف لوبون الجماهير على أنها كائن غير منطقي يميل للاستهواء والاستلاب وتتحكم فيه عواطفه واحتياجاته البدائية، وأن هذا الكائن الجماهيري حين يثور يصبح أكثر عدوانًا وطغيانًا من الفرد.

ولكي نفهم أمراض السلطة سنضطر للعودة قليلًا للوراء لكي نفهم خصائص السلطة وأنماطها.

الخصائص النفسية للسلطة:

هناك خصائص نفسية مشتركة لا تكاد تخلو منها أي سلطة نذكر منها:

١ - الرغبة في الاستقرار والاستمرار.

٢ - الرغبة في خضوع الآخرين وكسب ولائهم.

٣ - الهاجس الأمني الذي يجعل السلطة في حالة خوف وحذر واستنفار.

٤ - الضيق بالمعارضين ومحاولة دفعهم بعيدًا عن دائرة النفوذ والتأثير.

٥ - العناد والكبر.

٦ - الميل للانتقام ممن يهدد أو يظن أنه يهدد استقرار أو استمرار أو هيبة السلطة.

٧ - الازدواجية (الانفصام): بمعنى أن السلطة تعلن مبادئ معينة تبدو برَّاقة ومثالية وعادلة، وفي ذات الوقت تخفى أنانيتها وحرصها الشديد على مصالحها الذاتية، وهو ما يعرف بالفجوة بين الأيديولوجية والسيكولوجية، فالسلطة تصدر للجماهير شيئًا وتحتفظ لنفسها بشيء آخر، وبمعنًى آخر فإن السلطة رسميًّا مع الأيديولوجية المثالية المعلنة ونفسيًّا مع مصالحها الذاتية.

كيفيات ممارسة السلطة:

ذكر جون كينيث في كتابه « تشريح السلطة » **أن هناك ثلاث كيفيات لممارسة السلطة هي باختصار:**

١ - الكيفية القسرية:

وهي تقوم على العنف والقهر والترويع للرعية؛ حتى تحكم السلطة قبضتها عليها دون أي احترام أو تقدير لإرادة هذه الرعية، بل على العكس تنظر السلطة إلى الرعية باحتقار واستخفاف وتجاهل. وهذه السلطة تميل إلى استخدام قوانين الطوارئ وإلى تقوية أجهزة الشرطة والجيش وإلى استعراض القوة في كل مناسبة وحتى بغير مناسبة، ويصبح الجهاز الأمني هو صمام الأمان ومبرر الوجود لهذه السلطة، وبالتالي لا تهتم بالحوار مع الجماهير أو محاولات إقناعهم أو استمالتهم أو إرضائهم بالوسائل السياسية أو غيرها، وإنما هي دائمًا تستخدم الحل الأمني بشكل مُفرِط. وهذا هو أكثر أشكال السلطة بدائية ووحشية وغباءً، وهذا النمط منتشر بكثرة في دول العالم الثالث المُتخلِّفة.

٢ - الكيفية التعويضية:

هذه السلطة تنال رضا شعبها عن طريق المكافآت المادية وفرص الرفاهية والاستهلاك وبعض الحرية الفردية، فكأنها تشتري ولاء الشعب برشوته ببعض التعويضات المادية، وتنتشر هذه الكيفية في الأنظمة الرأسمالية الليبرالية، وهذه السلطة تشتري إرادة شعبها، ولكن بصورة أكثر قبولًا؛ حيث تخلو من العنف والازدراء.

٣ - الكيفية التلاؤمية:

وهي تعني تبادل الرأي واحترام كل طرف للآخر، واللجوء للتثقيف والإقناع والحوار الحقيقي، ووجود حالة من الشفافية والتعددية الحقيقية، والتوازن بين السلطة والشعب.

أنواع الأنظمة السياسية:

يمكن تقسيم الأنظمة السياسية **إلى نوعين رئيسين:**

١ - أنظمة الطفرة:

وهي أنظمة تتشكل في ظروف غير طبيعية (كانقلابات عسكرية أو تعيين أو توريث) وكأنها تأتي بالمصادفة، وهذه الأنظمة تكون غير منطقية وتصرفاتها غامضة وفجائية وغير مفهومة، فهي تخضع لمزاج فرد على رأس السلطة، ولا يمكن التنبؤ باتجاهاتها أو قراراتها، وهي دائمًا في حالة تخبط واضطراب، وتنتقل من فشل إلى فشل حتى تصل

إلى الانهيار، والسلطة في هذه الأنظمة هي سلطة الفرد، أو سلطة السلطة، أو سلطة الطغيان والاستبداد.

٢ - أنظمة الاستقرار:

وهي أنظمة قامت على قواعد ديمقراطية سليمة؛ حيث تم انتخابها بشكل طبيعي من الشعب، وهي تعمل طبقًا لدستور حقيقي تحترمه (ولا تغيره حسب رغبتها واحتياجاتها)، كما أنها تستند إلى مؤسسات حقيقية تضمن ثباتها برغم تغير الأشخاص، وهذه الأنظمة تقوم على الإرادة الجماعية للشعب ومؤسساته وتضمن تداول السلطة بشكل سلمي؛ لذلك تتجدد دماؤها من وقت لآخر بشكل صحي بعيدًا عن المغامرات والمهاترات، ويستطيع المراقب لهذه الأنظمة أن يفهم كيف تسير، ويتوقع خطواتها واتجاهاتها؛ لأنها سلطة منطقية شفافة وشريفة ومتناسقة مع أهدافها وغاياتها ومع مصالح شعوبها، والسلطة في هذه الأنظمة هي سلطة الإدارة القائمة على الدستور والقانون.

أنماط السلطة:

ويمكن تصور أنماط السلطة بطريقة أخرى كالتالي:

١ - السلطة المنطقية:

وهي قائمة - كما ذكرنا - على أسس واضحة ومفهومة.

٢ - السلطة غير المنطقية:

وهي تتسم بالغموض والعشوائية وعدم الاتساق.

٣ - السلطة الأبوية:

وفيها يعتبر صاحب السلطة نفسه أبًا للرعية، وفي نفس الوقت ينظر لرعيته على أنهم أطفال قاصرين لا يعرفون مصلحتهم؛ ولذلك لا يتورع عن إلغاء إرادتهم (من خلال حكم مستبد) أو تزييف إرادتهم (من خلال انتخابات وهمية تحقق لصاحب السلطة أهدافه باسم الشعب ومن خلال إجراءات شبه ديمقراطية مزيفة).

٤ - السلطة الفرعونية:

وفيها يشعر الحاكم بملكية الوطن وملكية الشعب والأحقية المطلقة في التوجيه والتصرف، وهذه السلطة يصورها فرعون بقوله: ﴿ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَـٰذِهِ ٱلْأَنْهَـٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ﴾ [الزخرف: ٥١]... وقوله: ﴿ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾[غافر: ٢٩]، وقوله: ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرِى ﴾[القصص: ٣٨]

٥ - سلطة السلطة:

وهي تقوم على شرعية القوة الشرطية والعسكرية.

٦ - سلطة الفرد:

وفيها يتحكم فرد في كل شيء، ويمسك بكل الخيوط، ويلعب بقية الناس أدوار الكومبارس أو السكرتارية أو العبيد.

٧ - سلطة الإدارة:

وهي تقوم على مؤسسات حقيقية معبرة عن إرادة الجماهير، وتوجد آليات حقيقية لمراقبتها ومحاسبتها وتعديل مسارها وتجديدها من وقت لآخر بطرق سلمية.

أمراض السلطة:

حاولت البشرية على مر العصور ومن خلال تجاربها المريرة والمؤلمة أن تتجنب أمراض السلطة ومساوئها، وقد نجحت إلى حد معقول في ذلك حين اتجهت إلى أنظمة الاستقرار وإلى سلطة الإدارة وإلى السلطة المنطقية؛ ولذلك فالأمراض التي سنذكرها ستكون بالطبع لصيقة بالنظم غير المنطقية، وبسلطة السلطة، وسلطة الإدارة، والسلطة الأبوية، والسلطة الفرعونية، وأنظمة الطفرة.

- الهاجس الأمني:

أي سلطة يشغلها الجانب الأمني، ولكن يزداد هذا الانشغال حتى يصل إلى أقصى درجاته لدى السلطة غير المنطقية، ولدى السلطة الفرعونية، ولدى سلطة السلطة، والسبب في ذلك هو أن هذه الأنواع من السلطة تشعر في دخيلة نفسها أنها اغتصبت شيئًا هامًّا من الجماهير؛ لذلك فهي تتوجس خيفة من هذه الجماهير ولا تصدق مظاهر ولائها لأنها تعلم يقينًا أنها مظاهر كاذبة، وأن الجماهير تتمنى اللحظة التي تزول فيها السلطة سواءً بأيديها أو بأيدي القدر، ولذلك تأخذ السلطة احتياطات أمنية كثيرة ومبالغ فيها تتناسب مع قدر خوفها من الجماهير وعدم ثقتها بها أو احتقارها لها، فالسلطة التي تحتقر الجماهير تبالغ كثيرًا في الحلول الأمنية والاحتياطات الأمنية، فهي ترى في هذه الجماهير بوادر الخداع والغدر، كما أنها ترى هذه الجماهير غير جديرة بالحوار السياسي أو الثقافي، وإنما هي تستحق التأديب بعصا غليظة متمثلة في بطش الجهاز الأمني لأي نبضة تبدر من هذه الجماهير، فهذه السلطة ترى في الجماهير أكبر عدو يتربص بها، ولذلك تعد العدة لمقاومته وقهره ولا تدع له فرصة يفيق فيها أو يستعيد عافيته أو وعيه، وإذا حدث وخرج أحد من هذه الجماهير عن النص

المسموح به فإن السلطة تواجهه بكل قسوة (حتى لو أدى ذلك إلى تشوه صورتها في الخارج أو اتهامها بأنها ضد حقوق الإنسان)؛ لأن ذلك يعطي العبرة للآخرين فلا يحاولون تهديد السلطة بعد ذلك، لأنهم يعرفون وسائل العذاب الرهيبة التي تملكها السلطة لكل من يخرج عن الإطار المرسوم، والسلطة في هذه الحالة تسعد ربما بنشر حوادث التعذيب وانتهاك الشرف للمعارضين، وذلك لبث الرعب في قلوب الباقين فيلزمون الصمت للأبد.

أما الأثر الخارجي لهذه الممارسات فتعرف السلطة كيف تخفف من حدته ببعض التنازلات أو الرشاوى السياسية، ومن علامات اشتداد الهاجس الأمني كثرة عدد المنتمين للأجهزة الأمنية، وكبر حجم الإنفاق على الجهاز الأمني من مرتبات ومعدات وأجهزة تنصت ومراقبة وتعذيب، وتجنيد عملاء سريين في كل مكان ينقلون لها كل شيء يدور بين الناس، خاصة في أماكن التجمعات، وجهاز الشرطة حين يستعين بهؤلاء العملاء السريين والعلنيين يصبح عليه دفع فاتورة لهم لضمان استمرار تدفق المعلومات وضمان الولاء، والفاتورة تتمثل في تعيين هؤلاء العملاء في أماكن وظيفية مهمة، وشيئًا فشيئًا يحدث تغلغل سرطاني لهؤلاء العملاء بما يحملونه من صفات سيئة تساعد على تنامي الفساد بشكل كبير.

والسلطة في هذه الأنظمة كثيرًا ما تقوم بعمليات استباقية هدفها إجهاض أي محاولة حقيقية أو متخيلة لتجمع الجماهير الغاضبة أو المطالبة بحقها أو المتمردة على ظلمها، فتلجأ في سبيل ذلك إلى إصدار القوانين التي تحول دون تكون كتلة جماهيرية تكون قادرة في الحاضر أو المستقبل على تحريك الجماهير الأوسع ضدها أو تكون نواة لتجمعات خطرة من وجهة نظر السلطة، وتحظر التجمعات والمسيرات، وتستخدم قوانين الطوارئ والأحكام العرفية التي تسمح بالحركة السريعة للسيطرة على أي بادرة تجمع أو تظاهر، وقد يتم تقسيم الميادين أو الشوارع بحواجز حديدية للحيلولة دون تكون كتل كبيرة من الناس، وربما يتم تقسيم المدن والأحياء بناء على هذه الاعتبارات الأمنية، فالسلطة تعرف جيدًا سيكولوجية الجماهير، وتعرف أنها ربما يطول سكوتها وخضوعها، ولكنها حين تنتفض تجرف في طريقها كل شيء، فالجماهير في حالة ثورتها وانتفاضتها تصبح كيانًا غير عاقل لا يستطيع أحد التحكم فيه أو كبح جماحه، فالجماهير حين تستشعر الظلم أو الطغيان أو إهدار الكرامة قد تسكت لبعض الوقت، ولكنها عند نقطة معينة - تسمى النقطة الحرجة - تنفجر انفجارًا مفاجئًا (أو يبدو مفاجئًا)، فتتحول هي الأخرى إلى طغيان مقابل قد يدمر السلطة ويمتد أثره التدميري لأبعد من السلطة، فالغضب الجماهيري يكون مثل الطوفان لا يعرف أحد أين سيتوقف ومتى، فبركان الغضب يسعى نحو التدمير والتغيير ولا يوجد ميزان حساس

في هذه الظروف يوائم بين قدر التدمير للأبنية السلطوية القائمة والمرفوضة وبين قدر التغيير المطلوب، ويزداد الخطر أكثر حين يكون انفجار الجماهير بغير قيادة، أي انفجار عشوائي منفلت يحدث تحت تأثير ضغط وقهر فاقًا الاحتمال، فانفجرت براكين الغضب دون ترتيب سابق ودون هدف محدد غير الانتقام ممن قهرها أو سحقها أو خدعها.

وهناك أمثلة كثيرة لانتفاضات الجماهير حدثت بصور مفاجئة وأحدثت تغييرات جذرية، وقد قفزت هذه الانتفاضات فوق حواجز أمنية أسطورية مثل ما حدث في إيران وفي ألمانيا الشرقية ورومانيا وبولندا وغيرها.

وعلى الرغم من وجود الخوف لدى الناس كأفراد إلا أنهم في حالة تجمعهم في مسيرات أو مظاهرات يقل هذا الخوف ويصل أحيانًا إلى درجة التلاشي، كما يزداد الإحساس بالظلم والإحساس بالكرامة المنتهكة، فتنطلق الكتلة الجماهيرية لا تعبأ بأي محاذير أو حسابات، فمجموع الأفراد في هذه الحالة يكونون في حالة استلاب وقابلية شديدة للإيحاء والاستثارة، فإذا ظهرت قيادة لها تأثير كاريزمي في هذه اللحظات الحرجة فإنها تأخذ الجماهير إلى حيث تريد بشرط أن يكون ذلك في اتجاه التغيير والانتقام اللذين خرجت من أجلهما الجماهير.

وللسلطة أساليب متنوعة أخرى في منع تكون أي تجمع حزبي أو جماهيري مؤثر، ومن هذا قيامها بزرع عملاء داخل أي تجمع محتمل، وتكون وظيفة هؤلاء الرصد لأي نبضة حركة، وفي ذات الوقت ربما يقومون بعملية تفجير للتجمع من الداخل وذلك بإثارة الخلافات، أو إحداث تيارات في اتجاهات متشتتة، والمهم لدى السلطة دائمًا هو عدم تكون ما يسمى بالكتلة الجماهيرية الحرجة، تلك الكتلة القادرة على إزاحة النظام أو الضغط عليه ضغطًا شديدًا.

وكلما ازدادت الطبيعة البارانوية (الشك وسوء الظن والتعالي) لدى رمز أو رموز السلطة، كلما تضخم الهاجس الأمني وتسرطنت وسائل التجسس والقمع؛ لأنها في هذه الحالة تمثل حالة من إسقاط المشاعر العدائية لدى الشخصية البارانوية المتحكمة في السلطة والمحركة لها.

- **تزييف الوعي:**

فالسلطة غير المنطقية أو غير الشرعية أو المستبدة لا تستطيع الاستمرار لفترات طويلة إلا إذا قامت بعمليات تزييف للوعي الجماهيري، فهي تريد أن تشكل هذا الوعي لكي يقبل منظومة السلطة وتوجهاتها ومصالحها دون الحاجة إلى الإفراط في استخدام القمع الأمني الذي ربما يكلفها ثمنًا سياسيًّا أو اجتماعيًّا كبيرًا؛ لذلك تشكل أجهزة الدعاية والإعلام والإعلان لدى

السلطة الجناح الآخر لبقائها (بجانب الجناح الأمني)، فتقوم هذه الأجهزة بالمبالغة في إظهار إنجازات السلطة وتبرير أفعالها وتحويل هزائمها إلى انتصارات تاريخية، كما تقوم بإضفاء صفات البطولة والحكمة والتضحية على رموز السلطة، وتضع صورهم وتماثيلهم في كل مكان (وهو ما يسمى في علم النفس: الإعلان بالغمر، أو الإعلان بالتكرار والإلحاح) فحيثما ذهبت يطالعك وجه القائد أو الزعيم أو تطالعك أقواله وإنجازاته وتوجيهاته.

وتنجح عمليات تزييف الوعي أكثر في المجتمعات ضعيفة الثقافة التي لا تملك عقلية نقدية تزن بها الأمور، تلك المجتمعات القابلة للإيحاء والاستهواء والتنويم والتغييب، تلك المجتمعات العاطفية التي يسهل تحريك مشاعرها في الاتجاه الذي تريده الأدوات الإعلامية للسلطة، غير أن هذا التزييف يتراكم فيحجب الحقيقة عن السلطة وعن الجماهير، ثم يجد الناس أنفسهم في حالة من الاضطراب والتناقض وتكرار الكوارث والهزائم على الرغم من الوعود والبيانات الوردية المتفائلة، وهنا يقترب الخطر حين تكتشف الجماهير أنها تعرضت لحالة من الخداع المنظم، خاصة وهي تعيش حياة تعسة كل يوم تكذب كل ما تبثه الآلة الإعلامية الجبارة، عندئذ تشعر الجماهير بالغضب لسببين: **الأول** هو خداعها واللعب بها، **والثاني** هو شقاءها الذي تعيشه في كل لحظة، عندئذ تحدث الانتفاضة أو يحدث الانفجار طالبًا بالثأر ممن خدعوا وزيفوا وأفقروا، وهناك إرهاصات لفشل عمليات تزييف الوعي منها لا مبالاة الجماهير بما تقوله أجهزة إعلام السلطة، أو التندر وإطلاق النكات عليها، أو الانصراف عنها والبحث عن مصادر أخرى لمعرفة الحقيقة خاصة في أوقات الأزمات.

- الادعاء:

فصاحب السلطة شيئًا فشيئًا يفقد تلقائيته ويتورط في سلوك ادعائي غير طبيعي وبعيد عن الصدق والأصالة؛ ولذلك يفقد تعاطف الناس معه وإحساسهم به، وتزيد صفة الادعاء كلما زادت الأطماع في استمرار السلطة أو توريثها؛ لأن صاحب السلطة هنا يريد أن يشكل وعي وتفكير الجموع في اتجاه مصالحه الخاصة، فيلبس قناعًا يراه مناسبًا لتحقيق هذا الهدف، ولذلك كلما رأيت الشخص يبالغ في ادعائه تعرف تلقائيًا أنه يريد تحقيق مصالح خاصة باستخدام مبادئ أو شعارات عامة.

- العزلة:

فكلما ابتعدت السلطة عن الشرعية والعدل وكلما طال التشبث بها زادت العزلة؛ لأن صاحب السلطة يشعر في أعماقه بما يدور في أعماق الجماهير من رغبة في الانقضاض عليه؛ لذلك يزيد باستمرار من احتياطات الأمن والسلامة خاصة إذا تكررت محاولات الاغتيال، ومن

هنا تبدأ العزلة، وهي ليست فقط عزلة جسدية بمعنى وجود حواجز متعددة تحول بين الجماهير وصاحب السلطة، ولكن أيضًا عزلة شعورية بمعنى وجود هوة بين مشاعر وأفكار واحتياجات الطرفين، وهذه الهوة تزداد يومًا بعد يوم حتى تصل إلى الحالة الحرجة التي يفقد فيها كل طرف إحساسه بالآخر، وهنا تحدث حالة من الغربة والاغتراب بين الجماهير والسلطة.

- تضخم دافِعَي التملك والخلود:

إن دافعي التملك والخلود من أقوى الدوافع في النفس البشرية، وقد عرف إبليس هذه الحقيقة مبكرًا وحاول الاستفادة منها عندما أراد أن يغوي آدم، فقال له مغريًا إياه بالأكل من الشجرة المحرمة: ﴿ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ [طه: ١٢٠]، ﴿ وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠]، وفعلًا نجح الإغواء لآدم من هذا الطريق على الرغم من التحذير الإلهي له: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٣٥]، وعلى الرغم من إتاحة فرص التنعم المتعددة في الجنة، وهذا يدل على قوة هذين الدافعين وعمقهما في النفس البشرية، وعلى أنهما نقطتا ضعف يسهل الإغواء عن طريقهما، ويبدو أن هذين الدافعين يكونان متضخمين في نفس الشخص الساعي للسلطة أو المتشبث بها، فهو لا يشبع من التملك، ودائمًا يسعى إلى الخلود في الدنيا وينكر في أعماقه فكرة الموت، وكلما اتسعت دائرة نفوذه وانتشرت صوره وتماثيله في كل مكان كلما انزلق إلى الاعتقاد بفكرة خلوده، ولو أصابه المرض أو أدركته الشيخوخة وأيقن بفكرة موته فإنه يتمسك بملكه ويتعلق بخلوده من خلال أبنائه فيحرص على توريثهم كل ما استطاع أن يتملكه فهم امتداد لذاته، وهذه هي سيكولوجية الأنظمة التي تقوم على فكرة التوريث حفاظًا على بقاء الملك وخلود الذكر، وقد وقع في هذا صحابي مثل معاوية ﷺ حين حارب عليًا ﷺ من أجل الخلافة، وحين حرص بعد ذلك على توريث ابنه يزيد رغم ما كان يعرفه عنه من سلوك ينافي احتياجات هذا المقام، ومن سنن اللّه في الكون أن كل من يتعلق بالملك أو الخلود يزول منه؛ لأن الملك للّه وحده والخلود له وحده، وحين سعى آدم نحو الملك الذي لا يبلى والخلود ابتلاه اللّه بالحرمان من الجنة، بل والحرمان مما يستره من الملابس ﴿ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا ﴾ [الأعراف: ٢٢]، وهذا يحدث مع كل من تخدعه ذاته أو يخدعه شياطين الإنس أو شياطين الجن بفكرة الخلود، أو الملك الذي لا يبلى؛ حيث يبتلى بضياع الملك ويبتلى بالطرد من الجنة التي عاش فيها وظن أنها لا تزول.

- الرعب الدفين مما بعد السلطة ومحاولة استبعاد ذلك الاحتمال:

فصاحب السلطة يرتعد خوفًا كلما مر بخاطره لحظة فقدانه لسلطاته وخروجه من دائرة

التحكم والسيطرة، وما يصاحب ذلك من فقد اهتمام الناس وتزلفهم له، ومن فقد المزايا الهائلة التي كانت تتيحها السلطة، يضاف إلى ذلك شماتة أعدائه أو محاولات الانتقام من جانب أناس كثيرين ظلمهم وقهرهم، أو محاولات الحساب له على ما ضيع وأهدر وسلب في فترة وجوده بالسلطة؛ لذلك يصعب على الكثيرين من أصحاب السلطة ترك سلطتهم طواعية؛ وذلك لما يعرفونه من عواقب ما بعد السلطة خاصة إذا كانت هذه السلطة غير شرعية أو غير منطقية أو مستبدة.

أما في النظم الديمقراطية فلا يوجد مثل هذا الرعب؛ حيث يعرف صاحب السلطة مقدمًا حدود سلطته زمنًا ومساحة، ويعرف حتمية خروجه من السلطة طبقًا للدستور (الذي لا يتغير لبقائه في السلطة حين يريد) وتتم محاسبته أولًا بأول، فيخرج من السلطة بالطرق السلمية المعتادة لينعم بحياته الشخصية والعائلية بعيدًا عن أعباء السلطة وقيودها وهو يشعر أنه خدم بلده في الفترة التي قضاها في السلطة، ومن حقه الآن أن يخلو إلى نفسه أو إلى أسرته أو يمارس أعمالًا خيرية أو ثقافية، وهكذا تمر الأمور بسلام دون شماتة أو انتقام.

- **تضخم الذات:**

يسعى إلى امتلاك السلطة والتشبث بها نوعان من الشخصيات هما الشخصية البارانوية والشخصية النرجسية، وكلاهما لديه مشكلة مع ذاته.

فالشخص البارانوي يشعر بالدونية وباحتقار الآخرين له ومحاولاتهم اضطهاده وسحقه وتدميره (هكذا يعتقد) لذلك فهو لا يثق بأحد ويتوقع السوء من أقرب الناس إليه، ويشعر في بدايات حياته بالظلم والاضطهاد، وينظر إلى الناس بعين الشك ويسيء الظن بهم ويتوقع منهم الإيذاء والتآمر ضده، ويفسر أقوالهم وأفعالهم على محمل سيئ، ويأخذ حذره منهم ويبالغ في ذلك، ونراه مفتوح العينين مستنفر القوى طول الوقت لأنه يتصور أن الخطر يحوطه من كل مكان، لذلك يسعى لامتلاك أدوات القوة ويسعى بكل ما يملك نحو السلطة عساها تحميه من غدر الناس وتعطيه القوة والسيطرة والاستعلاء على هؤلاء الأوغاد المتآمرين (الناس - كل الناس)؛ لذلك فصاحب هذه الشخصية لا يضيع وقتًا في أشياء جانبية تعطله عن هدفه، وهو لا يعرف قانون الحب وإنما يعرف التسلط والسيطرة للحفاظ على ذاته التي يقلق من تلاشيها أو سحقها؛ لذلك فالوصول إلى السلطة يعتبر بمثابة دعم للذات، وهو طول الوقت يحاول أن يزيد ويقوي من سلطاته؛ لأن ذلك يدعم ذاته الهشة المهتزة، وفي مرحلة معينة تمتزج الذات بالسلطة فيصبحان شيئًا واحدًا؛ لذلك تصبح السلطة بالنسبة له مسألة حياة أو موت، وليست شيئًا يمكن الاستغناء عنه في وقت من الأوقات، وهذه هي اللحظة الفاصلة أو المرحلة الفاصلة

التي يتحول عندها صاحب السلطة إلى مستبد أبدي، ويصل إلى نقطة اللاعودة، ولا يتخلى عن السلطة طواعية مهما كانت الأمور؛ لأنه توحد معها وأصبحت جزءًا من نسيجه النفسي، وربما يكون هذا وراء تحديد فترات السلطة في الدول الديمقراطية حتى لا يصل الشخص المعرض لذلك إلى تلك الحالة المرضية.

أما الشخص النرجسي فهو يشعر شعورًا مبالغًا فيه بذاته ويتصور أنه متفرد وأنه شيء خاص جدًّا وأنه محور الكون، وأن لديه ملكات لا يملكها غيره، وأنه جدير بكل الحب والاحترام والتقدير؛ لذلك يحاول أن يضع نفسه حيث يراها، فنراه يهتم بصحته ومظهره وشياكته بشكل واضح، ويبذل جهدًا كبيرًا للوصول إلى مستوى النجومية والتألق، فلديه ذات متضخمة من البداية، ويشعر أن الجماهير التي يحكمها محظوظة بحكمه إياها، وكلما اتسعت سلطته طولًا وعرضًا وزمنًا كلما تضخمت ذاته أكثر وأكثر حتى يصعب عليه في مرحلة من المراحل أن يرى بجواره أحدًا فهو الملهم والعظيم والقادر والحكيم، وتتعقد الأمور حين يعمل من حوله من المتزلفين والمنتفعين على النفخ في هذه الذات لتتضخم أكثر وأكثر حتى تمحو ما حولها، ويشعر صاحب السلطة بامتلاكه لكل شيء وبتوحد الوطن مع ذاته، وهذه هي نقطة اللاعودة التي يصعب عليه عندها ترك السلطة طواعية لأنه ابتلع الوطن في ذاته المتضخمة، وفي الحالتين نلاحظ حالة من التوحد بين ذات صاحب السلطة وبين الوطن على اختلاف دوافع التوحد ومبرراته، وهذا موقف في غاية الخطورة؛ لأنه يضع الجميع في ورطة، فقد أصبح الوطن في هذه الحالة رهينة في شخصية الحاكم وتصبح عملية الفصل غاية في الخطورة (مثل عملية فصل التوأمين المتصلين)؛ لأنها تحمل في طياتها احتمالات تدميرية، ربما تودي بالحاكم والوطن أو تكبدهما خسائر فادحة تستمر لسنوات طويلة.

ومن هنا نفهم مغزى عزل سيدنا عمر ﷺ لسيدنا خالد بن الوليد وهو في قمة انتصاراته وعظمة فتوحاته المذهلة، فكأن عمر خشي على خالد من الفتنة (تضخم الذات)، وخشي على المسلمين من الاعتقاد بأن النصر يأتي به خالد، وعمر ﷺ صاحب رسالة تهمه القيم أكثر مما تهمه الفتوحات؛ لذلك لم يتردد في عزل خالد بن الوليد قبل أن يدخل في مرحلة الخطر - كما ذكرنا - على الرغم من أنه صحابي جليل وسيف اللّٰه المسلول، ويبدو أن سيدنا عمر ﷺ كان يقظًا لهذا الأمر في نفسه وفي غيره، فحين ولي أمر المسلمين وقف فيهم وقال: « قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن وجدتم في خيرًا فأعينوني، وإن وجدتم غير ذلك فقوموني »، وكان دائم اللوم والتقليل لنفسه، وكأنه يلجمها ويحميها من الزهو أو التضخم.

فإذا كان سيدنا عمر يفعل ذلك مع نفسه ومع سيدنا خالد - رضوان اللّٰه عليهما - رغم

ما يتمتعان به من نضج شخصي وصلاح وورع فمن باب أولى يصبح هذا الأمر أكثر ضرورة لشخصيات تقترب من السلطة وتسعى إليها وهي تحمل في داخلها سمات بارانوية أو سمات نرجسية (منتشرة كثيرًا في مستويات السلطة المختلفة) قابلة للانحراف في أي مرحلة.

- التلوث السيكوباتي والفساد:

كما قلنا من قبل فإن الشخصية البارانوية والشخصية النرجسية هما أكثر شخصيتين يسعيان نحو السلطة ويتواجدان فيها ويتشبثان بها، والسلطة بالنسبة لهما احتياج شخصي لتدعيم الذات وتضخيمها؛ لذلك نراهما في طريق سعيهما للسلطة ينتهكان الكثير من القيم أو الأعراف أو القوانين تحت زعم « الغاية تبرر الوسيلة »، أو تحت وهم أنها ضرورات مرحلية يتم فيها التجاوز عن بعض المحظورات، وحين تصل هذه الشخصيات إلى السلطة وتذوق طعمها وتتوحد معها تتأكد أنه لا وجود لها بدون السلطة؛ لذلك تستمر في محاولات الاستبداد بالسلطة والتشبث بها، وهذا يستدعي ممارسة سلوكيات سيكوباتية للتحايل والالتفاف والتلفيق والخداع والكذب، وتصبح هذه الأشياء من ضرورات الاستمرار في اغتصاب السلطة، وهكذا يحدث التلوث السيكوباتي لشخصية صاحب السلطة، وينتشر هذا التلوث في كافة جوانب المجتمع في صورة فساد عام، والفساد هنا ضرورة بقاء حتى يحدث تناغم بين المنظومة السلطوية والمنظومة العامة (لأن المنظومة العامة لو بقيت نقية في حالة فساد وتلوث المنظومة السلطوية فإنها سرعان ما تلفظها)، وكل هذا يحدث طبقًا للمعايير السيكوباتية التي تهتم بالمبالغة في إعلان عكس ذلك، فنجد المبالغة في الحديث عن الشفافية والطهارة، والمبالغة في الحديث عن المثاليات الأخلاقية، والمبالغة في الطقوس والمظاهر الدينية الخالية من روحانيات الدين، في الوقت الذي يستشري فيه الفساد ويتوحش.

- إدمان السلطة:

يحدث الإدمان نتيجة الشعور بعائد التعاطي من نشوة وانبساط، ويحدث أيضًا نتيجة ارتباطات شرطية تثبت سلوك الإدمان وتدعمه، ولا شك أن السلطة تعطي نشوة ويحدث معها ارتباطات شرطية مدعمة، وذلك بما تعطيه لصاحبها من مكانة وتميز وما تضفي عليه من هالة، وما تهيؤه له ولأسرته من هيبة، وما تتيح له من خضوع الناس واستعدادهم لخدمته والتفاني في تلبية ما يريد، هذا الوضع حين يستمر طويلًا يؤدي إلى حالة من إدمان السلطة، وكما هو الحال في صعوبة علاج إدمان المخدرات أو إدمان التدخين أو إدمان أي شيء فإن علاج إدمان السلطة يكون غاية في الصعوبة وقد يصل إلى درجة الاستحالة، فالسلطة شهوة من أقوى شهوات النفس في حياة الإنسان، وخاصة حين يتجاوز الإنسان مرحلة الشباب

(التي تكون فيها الشهوة الجنسية هي أقوى الشهوات)، ولذلك كان بعض المعترضين على نظرية فرويد في الغرائز يقولون بأن الغريزة الجنسية ليست هي الغريزة الوحيدة المحركة للسلوك في كل مراحل العمر، حتى وإن كان ذلك صحيحًا في المراحل المبكرة من العمر إلا أنه في مراحل تالية كثيرًا ما تتفوق عليها غرائز أخرى مثل غريزة جمع المال أو غريزة السلطة، ونحن نرى رجالًا كثيرين لا يهتمون كثيرًا بالموضوعات الجنسية خاصة في المراحل المتأخرة من عمرهم، ولكنهم يهيمون عشقًا ويضعفون أمام إغراءات السلطة أو المال.

- العزلة وافتقاد الحياة الطبيعية:

فصاحب السلطة يعيش حياة تحوطها المحاذير، والقيود، فعلى الرغم من تمتعه بسلطات واسعة تبهر من يراه من بعيد إلا أنه محاط بآلاف المحاذير، فهو غير قادر أن يعيش حياة تلقائية عفوية مثل بقية الناس، وغير قادر على التجول في الشوارع وارتياد المحلات والشواطئ والمنتزهات العامة، وكل تعاملاته مع الناس تحدث من وراء ستار؛ لذلك فهي تعاملات غير صادقة وغير أصيلة وغير حقيقية، فكل المحيطين به يظهرون له الولاء والطاعة، ليس بدافع من حب حقيقي، وإنما بدافع من خوف حقيقي من سطوته؛ لذلك فهو محروم من المشاعر الطبيعية التي يتعامل بها البشر مع بعضهم؛ لذلك فالاستمرار في السلطة لفترات طويلة يؤثر بالسلب في شخصية صاحب السلطة حيث يبعده عن حقيقة الحياة وطبيعتها، وعن حقيقة الناس ومشاعرهم، ويفرض عليه وجودًا كاذبًا خادعًا، فهو لا يرى الحياة إلا من خلال تقارير تعكس وجهة نظر من كتبوها، ولا يرى من الناس إلا أقنعة لبسوها رغبًا ورهبًا، ولا يبقى له من معرفة بالحياة الحقيقية إلا ذكرياته عنها قبل أن يجلس على كرسي السلطة، وكلما تقادم به العهد في السلطة خفتت هذه الذكريات فلا يبقى بينه وبين الحياة الحقيقية أي ارتباط، وهذا أحد الأسباب الذي جعل الدول الديمقراطية تحول دون أبديَّة السلطة حفاظًا على السلامة النفسية لصاحب السلطة، وحفاظًا على صحة العلاقة بينه وبين شعبه.

- سكرة السلطة:

وهي تعني ذهول صاحب السلطة عن الواقع المحيط به (باستثناء ما يهدد السلطة) وعن العواقب الدنيوية والأخروية لأفعاله، وعن احتمال زوال السلطة، وربما يضطرب لديه الإحساس بالزمان والمكان نظرًا للظروف التي تعطيه إحساسًا بإمكانية كل شيء (على الأقل في إطار احتياجاته الشخصية)، فصاحب السلطة يعيش حالة خاصة من الوعي تؤثر كثيرًا في إدراكه وفي قراراته.

- الإغراء بالقدرة:

فالسلطة قدرة قد تبدو لصاحبها هائلة وغير نهائية، وهذا يغريه بتفعيل هذه القدرة المتاحة واستخدامها في تحقيق ما يريد دون النظر لكثير من المعايير المعتادة لدى عموم الناس، والمثل الشعبي يصور هذا الموقف الذي تتحول فيه القوة إلى قانون بقوله: « القوي عايب »، فعند مرحلة معينة من الشعور بالقدرة والسيطرة يشعر صاحب السلطة بأنه هو القانون والدستور وكل شيء، فإذا وقفت إحدى مواد الدستور حائلًا بينه وبين إحدى رغباته أو احتياجاته فلا مانع أبدًا من تغيير هذه المادة، أو حتى تغيير الدستور، أو تعطيله، أو إلغائه وعمل دستور جديد يحقق له ما يريد مع إعطاء قناع قانوني زائف لكل هذا؛ كاستفتاء الجماهير على الدستور الجديد، وتزييف إرادتهم خلال عملية الاستفتاء، وسوف يجد صاحب السلطة من حوله ومن تحته من هم جاهزون لعمل كل ما يريد، فهم أيضًا عبّاد للسلطة ولأصحابها.

- العناد:

وهو شعور مركب يتكون من الغرور والكبر، واحتقار الآخرين، ورغبة في السيطرة المطلقة، واغتصاب إرادة الآخرين بحجة أن الشخص المعاند هو الأعلم والأحكم والأقدر، وأن الآخرين جهلاء وقصّر، والعناد يحمل قدرًا كبيرًا من العدوان؛ لأنه يبعث برسالة للرعية بأنها ليست ذات وزن حتى يستجيب لها صاحب السلطة، وبأنه ليس في حاجة إلى إرضائها أو استرضائها فهو متحكم فيها بقوته وسطوته وليس برضاها أو قبولها.

- التأله:

وهو قمة تضخم الذات لدى صاحب السلطة إلى الدرجة التي لا يستطيع معها رؤية أي ذات أخرى بما فيها الذات الإلهية، وقد أعلنها فرعون صراحة حين قال: ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى ﴾ [القصص: ٣٨]، وقد يعلنها أصحاب سلطة آخرون بأشكال ولغات مختلفة تتفاوت درجتها حسب حالة تضخم الذات التي وصلوا إليها، وانكماش ذوات الجماهير التي تحتهم، والتأله يؤدي إلى التجبر والاستعلاء والطغيان والاستبداد بلا حدود، والمتأله لا يكسره شيء إلا الموت يخطفه وهو في قمة انتفاخه وزهوه.

- الجمود:

وهو سمة للنظام الذي يفتقد الأمان فيلجأ إلى تثبيت الأوضاع وتجميدها؛ لأن الحركة عنده تعني تهديد الاستقرار، وشعار هذا النظام: « استقرار الاستمرار واستمرار الاستقرار ».

- **الاحتراق (الإفلاس):**

ويحدث حين تطول مدة الحكم؛ حيث تسري حالة من الملل والفتور حياة السلطة وصاحبها نتيجة للروتين والتكرار الطويل الممل، وقد يحاول صاحب السلطة إيهام الآخرين بأن ثمة تجديدًا يطرحه من وقت لآخر من خلال بعض الإجراءات الهامشية السطحية، أو بعض الإعلانات التي توحي أو تعد من وقت لآخر ببداية مرحلة جديدة أو تبني فكرًا جديدًا، ولكن يكتشف الجميع بعد وقت قصير أن الأمور كما هي، وأنه لم يعد هناك غير الفتور والملل اللانهائيين.

- **الشيخوخة:**

قد تشيخ السلطة فتصبح غير قادرة على استيعاب منظومات الحياة الحديثة، أو تصبح غير قادرة على مواكبة الأحداث كما ينبغي؛ لذلك تتمسك بالأنماط القديمة والشعارات القديمة، وتصبح حركتها بطيئة وبليدة واستجاباتها باهتة شاحبة، ولا تستطيع مواكبة حركة الزمن أو التفاعل مع احتياجات الجماهير المتجددة، وتسعى إلى تكبيل حركة المجتمع وضبط إيقاعه بما يتناسب مع الإيقاع البطيء لصاحب السلطة.

- **عبادة الأبناء:**

حين يكتشف صاحب السلطة أن أبديته مستحيلة يلجأ مباشرة إلى السعي نحو الأبدية عن طريق توريث الأبناء الذين هم امتداد طبيعي لذاته التي عاش يعبدها ويسخر كل شيء من أجلها؛ لذلك يتشبث بتوريث أحد الأبناء والذين يصبحون بالنسبة له حبل نجاة من الفناء والانتهاء؛ ولذلك يعبدهم كامتداد لعبادته لذاته ويضحي في سبيلهم بمصالح الوطن والرعية.

الوقاية والعلاج:

مثل أي مرض معروف تحتاج أمراض السلطة لإجراءات وقائية وعلاجية تحول دون حدوثها وتخفف من آثارها على صاحب السلطة وعلى الرعية، ونذكر من هذه الإجراءات ما يلي:

١ - شرعية السلطة:

بمعنى أن تكون منتخبة انتخابًا حقيقيًّا بواسطة جموع الناس، فهذا يعطيها ولاءً واحترامًا لمصالحهم، واعترافًا بإرادتهم.

٢ - مدة السلطة:

كلما طالت مدة السلطة كلما استفحلت أمراضها حتى تصل إلى مرحلة اللاعودة عند نقطة

معينة؛ ولذلك حرصت الدول الديمقراطية المتقدمة - كما قلنا - على تحديد فترتين للرئاسة، ولا يجوز التمديد أو الاستمرار أكثر من ذلك مهما كانت عبقرية الرئيس وإنجازاته.

٣ - مساحة السلطة:

فكلما ازدادت مساحة سلطة الفرد أو كانت تلك السلطة مطلقة كلما كانت احتمالات أمراض السلطة عالية؛ لأن السلطات الواسعة أو السلطة المطلقة تغري صاحبها بالاستبداد والطغيان مهما كانت بداياته طيبة ومتواضعة.

٤ - ما بعد السلطة:

بمعنى أن يكون هناك تصور واضحٌ لحياة كريمة بعد السلطة ينعم فيها صاحب السلطة بحياة هادئة وجميلة، بحيث يخرج من السلطة شاكرًا مشكورًا راضيًا مرضيًّا لكي ينعم بحياة شخصية وعائلية هادئة بعد أن أدى لوطنه حقه بشرف وإخلاص، أما إذا كان هذا المفهوم غامضًا فإن صاحب السلطة يتشبث بها خوفًا من الضياع أو المحاسبة أو الانتقام أو التشفي أو الانتقام، ولا يترك السلطة حينئذ إلا بالموت.

٥ - المحاسبة:

بحيث يتم محاسبة صاحب السلطة أولًا بأول عن أفعاله وتصرفاته حتى لا تتضخم أخطاؤه ويصل إلى نقطة اللاعودة فيضطر لأن يأخذ الوطن رهينة يحمي بها حياته وحياة أسرته.

ٱلْمَبْحَثُ ٱلْخَامِسُ

قادة العالم واضطرابات الشخصية

في مؤتمر الطب النفسي المنعقد بالقاهرة وبالتحديد يوم (١٤/ ٩/ ٢٠٠٥م)، كان أحد حكماء الطب النفسي العالميين وهو البروفيسور « أوتو و. ستينفيلد » (Otto W. Stenfeldt) يلقي كلمته عن حقوق المريض وحقوق الإنسان، وكان يقرأ كلمته من أوراق مكتوبة، ولكنه حين وصل إلى نقطة معينة رفع عينيه عن أوراقه ونظر إلى الحاضرين الذين كانوا يملأون قاعة خوفو بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات، وبدأ ينبه بشكل خاص إلى خطر قادم، ألا وهو انتشار اضطرابات الشخصية في المجتمعات، ربما بشكل وبائي أكثر من معدلاتها المعروفة والمتوقعة في المجتمعات البشرية على مر العصور، والسبب في ذلك يرجع في رأيه إلى أن قيادات العالم لم يعودوا قدوة للناس بشكل عام وللصغار والشباب بشكل خاص، حيث أسقطت هذه القيادات من حساباتها الكثير من القيم الأخلاقية واختارت مسارات تتسم أغلبها بالكذب والخداع والنفعية والتحايل والبطش والسيطرة والاستغلال

والابتزاز[١]، وبالتالي نشروا قيمًا سلبية بشكل هائل عبر وسائل الإعلام المسلطة عليهم ليل نهار، وأصبحت هذه القيم غير مستنكرة من الناس بسبب شيوعها على هذه المستويات القيادية[٢]، وقد كان الناس قبل هذا في المجتمع الغربي يسقطون أي زعيم يكذب عليهم أو يخدعهم، ولكن يبدو أن الأمور تغيرت وأن الفساد الأخلاقي يعم، ويصبح مألوفًا، وأحيانًا مبررًا أو مقبولًا طالما يحقق مصالح من يقومون به.

ثم انتقل العالم الكبير إلى نقاط أخرى في كلمته، ولكنني رحت أسترسل في تتبعاتي لهذه النقطة الخطيرة في كلمته، والتي كنت أستشعرها، ولكنها لم تكن قد تبلورت إلى هذا الحد، تلك الظاهرة التي لو أخذناها على محمل الجد (ولا بد أن نأخذها كذلك) لعرفنا أنها تجر البشرية كلها إلى هاوية سحيقة.

وبعد ذلك بيومين بثت وكالات الأنباء من لندن[٣] نتيجة استطلاع عالمي أجراه معهد جالوب لحساب إذاعة « بي بي سي » وشمل (٥٠) ألف شخص في (٦٨) دولة، وكانت نتيجة الاستطلاع أن ثلثي سكان العالم تقريبًا يعتقدون أن دولهم لا تحكم بإرادة شعوبها، وأن (١١٪) فقط يثقون في رجال السياسة، وذكر الاستطلاع أن غالبية الشعوب تود أن يحكمها واحد من فئة المفكرين مثل الكتّاب والعلماء، وحصلت هذه الفئة على (٣٥٪) من الأصوات.

(تذكر فكرة ترشيح الدكتور أحمد زويل - صاحب نوبل لانتخابات الرئاسة في مصر، وتولي عبد الكلام - العالم الفيزيائي الشهير - لأمور السلطة في الهند)، بينما قال (٢٥٪) إنهم يودون أن يحكمهم زعماء دينيُّون (لاحظ أيضًا تدني الثقة في الزعماء الدينيين). وكشف الاستطلاع عن أن (٤٨٪) من الناس لا يصدقون أن الانتخابات في دولهم تجري بطريقة حرة ونزيهة.

وإذا تأملنا هذه الأرقام عرفنا إلى أي مدى وصلت الأمور؛ حيث إن (٨٩٪) من الناس لا يثقون في رجال السياسة، فما الذي أدى إلى هذه النتيجة المفزعة؟.... يكفي أن تستحضر صورة أي قائد أو زعيم أو رئيس أو حاكم في أي بلد من بلدان العالم (المتقدم أو المتأخر مع استثناءات قليلة)، وتبدأ في استعراض تاريخه وقراراته وسلوكياته، ثم تحاول عرض

(١) راجع من فضلك تصريحات وسلوكيات معظم قادة العالم في السنوات الأخيرة.

(٢) راجع قبول الناس لانحرافات كلينتون الجنسية، وقبولهم لكذب بوش - الأب والابن - في حرب الخليج، وقبولهم لخداعات توني بلير ونجاحه ونجاح بوش الابن بعد كل هذا، وتواطؤ وسكوت حكام الصين واليابان.

(٣) أهرام الجمعة، ١٦/ ٩/ ٢٠٠٥م.

ذلك على ميزان قيمي سليم، فستفاجأ بوجود كم هائل من القيم السلبية ظاهرة وباطنة، وأخطر ما في الأمر أن هذه القيم السلبية مغلفة بغشاء من الكذب والادعاء والزيف تضاعف من خطورتها وبشاعتها وسلبيتها، ويكفي أن تراجع مواقف القادة الأمريكيين والبريطانيين واليابانيين والصينيين والعرب قبل وأثناء غزو العراق لترى إلى أي مدى وصل الوضع الأخلاقي والسلوكي بوجه عام لدى هؤلاء، فهذا يتحدث عن وجود أسلحة لا دليل على وجودها، ويتحدث عن الشرعية وينتهكها، ويتشدق بالعدل ويدوسه تحت قدميه، ويتحدث عن المبادئ ويكيل بمكيالين أو ألف مكيال، ويتحدث عن السلام وهو يشعل النار في كل مكان في العالم، ويتحدث عن نشر الديمقراطية في دول العالم الثالث وهو يدعم الاستبداد ويمارسه عالميًّا ليل نهار، وذاك يتحدث عن رفاهية شعبه المزعومة في حين يقاسي شعبه شظف العيش، ويتحدث عن الحرية وهو يحتجز الآلاف خلف جدران سجونه ومعتقلاته، ويعد بالرفاهية فلا يرى الناس إلا مزيدًا من التعاسة والشقاء، وهذا يتحدث عن الصدق والنزاهة والشفافية والعدل واحترام كرامة الإنسان، بينما كل أعماله الظاهرة والباطنة تطفح بالكذب والتزوير والغموض والظلم وإهدار كرامة الإنسان. وذاك زعيم غريب الأطوار والأفكار يتحدث ليل نهار عن ترك الأمور للشعب بالكامل في حين أنه يقبض بيد من حديد على عنق شعبه منذ ما يقرب من أربعين سنة، وقد ألقى بظلال تشوهاته وشطحاته النفسية على كثير من مناحي الحياة في بلده، وأدت مغامراته السياسية الطائشة إلى إفقار شعبه وإضاعة ثرواته، وذاك يستفيد من فساد النظام العالمي في تنمية قدراته الصناعية وتحقيق أكبر العائدات الاقتصادية، ولتذهب الأخلاق إلى الجحيم.

وهذه هيئة دولية المفترض أنها محايدة ومحترمة وتعمل على مستوى إنساني عام كي تكون بمثابة صمام أمان يحمي العالم من نزوات وطيش بعض أفراده، ومع هذا نجدها وقد وقعت فريسة في أيدي القوة الأمريكية الغاشمة، تتخلى عن حياديتها وموضوعيتها، وتصبح أداة للبطش والظلم وانتهاك سيادة الضعفاء، بعد أن كانت ملاذًا للضعفاء ومستقرًّا للشرعية، وحين تسقط الشرعية الدولية على أيدي حكام أمريكا وتوابعها فهل نطالب بعد ذلك مجموعات العنف والإرهاب بأن يلتزموا بتلك الشرعية؟

وهذا رئيس تحرير صحيفة باهت الملامح متبلد المشاعر، لا طعم له ولا لون ولا رائحة، يكتب منذ سنوات طويلة مقالًا افتتاحيًّا بجريدة مهمة (أو كانت مهمة) كلمات تقرأها فتكتشف أنك لم تقرأ شيئًا، فهدفه النهائي هو تمجيد الحاكم الفرد الأوحد وتبرير أخطائه وتحويلها إلى إنجازات عظيمة.

وذاك رئيس وزراء ذو ابتسامة لا معنى لها ولا مبرر، يبدو متفائلًا في سذاجة طفولية، ويستعرض أرقامًا توحي بأن عصر الرخاء والازدهار قد حل على البلاد والعباد، بينما الناس يعيشون في ضنك شديد يلتهمهم الخوف والجهل والمرض في كل مكان، وتمتلئ بهم السجون والمعتقلات ومستشفيات الكبد والكلى والسرطان.

وهذا مدير مصلحة قد وعى الدرس من الكبار فاستخدم نصف موظفيه (أسوأهم) ليتجسسوا ويكتبوا له التقارير عن النصف الآخر (المبعدين، المحبطين، الساخطين، المحرومين من الشرعية، أعداء الوطن والاستقرار).

وذاك رئيس مجلس إدارة شركة متعددة الجنسيات تعمل في صناعة الدواء وتسويقه، قد انشغل معظم وقته بمحاولات استرضاء وزراء الصحة وتابعيهم في الدول المختلفة للسماح بدخول الدواء بسعر مرتفع وانتشاره في هذه الدول بصرف النظر عن فاعليته أو أضراره، وهو يستخدم في سبيل ذلك كل الوسائل غير النظيفة من رشاوى وحفلات وإكراميات وتسهيلات.

لا نريد أن نسترسل أكثر من ذلك في نماذج الفساد والإفساد في المجتمعات البشرية، ونترك لذاكرة القارئ وفطنته وخبراته استكمال باقي النماذج على مهل، ولكن ربما يقول قائل: وما الغريب في هذا؟ أليست تلك طبيعة البشر؟ أليست هذه النماذج موجودة في المجتمعات البشرية على مر العصور؟..... وهذا صحيح.... لكن الغريب والجديد في هذه الحقبة هو سعة الانتشار والتغلغل الوبائي لهذه النماذج على كافة المستويات خاصة في مراكز القيادة على مستوى العالم المتقدم والمتأخر، وفي نفس الوقت قدرة وتوحش الآلة الإعلامية الجبارة في تقديم هذه النماذج ليل نهار للعالم على أنهم قادة السياسة والرأي والفكر والصناعة، وأن ما يتبنونه من قيم هي قيم التفوق والنجاح والتأثير، والنتيجة المتوقعة والحاصلة هي توحد كثير من الناس (حتى المتضررين من سلوك هذه النخبة) مع هذه القيم وتبنيها، وهو ما نسميه التوحد مع المعتدي؛ حيث نجد الشعوب المظلومة والمنهوبة والمنتهكة في مرحلة من المراحل تفقد استنكارها لما يحدث لها وتبدأ في تبني قيم من أهدر كرامتها وأضاع حقوها وسجن أبناءها، فنجدهم مع كل هذا يحملون صوره ويعلقونها في كل مكان ويهتفون بحياته (والتي تعني ضياع حياتهم)، ويعطونه أصواتهم في الانتخابات، وهذه الحيلة الدفاعية النفسية (التوحد مع المعتدي) تحمي المعتدى عليهم (بشكل وهمي غير ناضج) من الشعور بأنهم ضحايا للمعتدي؛ حيث أصبحوا جميعًا في صف واحد (كما يتخيلون). وهذه العملية النفسية حين تحدث لأي شعب فهي كارثة كبرى حيث يفتقدون الرؤية النقدية للتشوهات السلوكية في القيادة وفي المجتمع، ومن هنا تصبح الإفاقة بعيدة

المنال، وتتوقف على قدرة قلة من نخبة المثقفين وأصحاب الرأي قد نجوا من حالة الاستلاب والتوحد مع المعتدي (المستبد) يقودون حركة إصلاح ربما تنجح أو تفشل حسب ظروف المجتمع الذي يعيشون فيه، وحسب قدرتهم على المثابرة ودفع ضريبة التغيير.

وحين يسود الفساد ويتغلغل، يصبح مألوفًا ويصبح هو القاعدة التي تحكم غالبية سلوكيات الناس، وفي هذا الوضع تقل أو تدفن أو تتوارى أو تضعف أو تستبعد كل القيادات الأخلاقية المتميزة، ويعيش أصحابها حالة من العزلة والانكماش والاستبعاد والاستضعاف والاغتراب فلا يراهم الناس ولا يسمعون لهم صوتًا، وهذه هي الحال التي وصل إليها قوم لوط حين قالوا عن المؤمنين الطاهرين منهم: ﴿ أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [النمل: ٥٦]، فقد أصبح التطهر في هذا المجتمع الموبوء جريمة تستحق الإبعاد، والمجتمعات التي على هذه الشاكلة تعرفها بوجود هيئة أو مؤسسة وظيفتها التحري حول ميول واتجاهات المرشحين للوظائف (بعيدًا عن مؤهلاتهم العلمية أو مهاراتهم أو قدراتهم الوظيفية)، وتصبح الوظائف القيادية مقصورة على من تنطبق عليهم مواصفات هذا المجتمع، ومع مرور الوقت واستمرار عملية الانتقاء تفرغ المراكز القيادية العليا والمتوسطة من العناصر النظيفة أو الأخلاقية أو الفاعلة وتقتصر على المستسلمين والموافقين والمنبطحين والفاسدين، وهكذا تقوى منظومة الفساد وتتسع دوائره لكي تحمي بعضها بعضًا، وتكون النتيجة النهائية سيادة سمات اضطرابات الشخصية في عدد هائل من أفراد المجتمع خاصة الصفات السيكوباتية النفعية والانتهازية (الكذب، التحايل، الخداع، النفاق، السرقة، الابتزاز، التضليل، التزييف).

وقد يتساءل متسائل: ألا يدل انسحاب وتراجع أصحاب الأخلاق في مقابل أصحاب القوة والسيطرة على أحقية القوة في القيادة والتأثير، وعلى أن منطق القوة هو منطق الواقع، وأن منطق الأخلاق هو منطق الخيال والأحلام؟

والحقيقة أن البشرية عاشت وأنتجت حضارات وحياتها خليط من القوة والقيم مع تفاعل وتوازن بينهما، إلى أن جاءت الحقبة الأمريكية الحالية فضربت القيم ضربة قاضية لصالح القوة، فانطلقت القوة منفردة في الساحة متجاهلة كل القواعد الأخلاقية والشرعية، بل ومستهينة بها ومسفهة إياها بشكل علني غير مسبوق، وهذا يحقق مثلًا شعبيًا مصريًا يقول: « القوى عايب »، وهو يعني أن القوة تميل إلى التجرد من الأخلاق ومن الشرعية، وهذا ما حدث بالضبط في عصر الإمبراطورية الأمريكية حين انفردت مستبدة بحكم العالم، ولا نعني هنا القوة العسكرية الباطشة المستعمرة بلا وجه حق لأفغانستان والعراق،

والمتواطئة في احتلال فلسطين والجولان، والمتنمرة لاحتلال سوريا وإيران، ولكن نعني أيضًا القوة الاقتصادية التي تبحث عن الربح بأي شكل وتستنزف ثروات الضعفاء والمغفلين والمستغفلين، والقوة الإعلامية التي تخدع عين المشاهد وأذنه وتزيف وعيه وتوقظ دوافع العنف والعدوان والجنس لديه بصرف النظر عن أي اعتبارات أخلاقية أو مهنية، ويمكن تفسير هذا الانشقاق والخصام بين القوة والقيم إلى طبيعة نشأة المجتمع الأمريكي المبكرة؛ حيث تكوَّن من المنفيين والمستبعدين وخريجي السجون والغاضبين والساخطين على مجتمعاتهم الأصلية في أوروبا (أي الذين يحملون جينات اضطرابات شخصية)، هؤلاء ذهبوا إلى أمريكا وهم يحملون في نفوسهم كراهية للقيم والقوانين السائدة في المجتمع الأوروبي، تلك القيم التي عانوا تحت مظلتها واستبعدوا أو هربوا بسببها؛ لذلك لفظوها أو جنبوها وراحوا ينهلون من خيرات المجتمع الجديد، وحين واجهتهم مشكلة السكان الأصليين (الهنود الحمر) حسموا أمرهم بعيدًا عن أي اعتبارات أخلاقية؛ حيث قاموا بقتلهم أو استبعادهم أو استعبادهم كي تخلو لهم هذه الجنة الجديدة، وكان هذا هو منطقهم، واستمر إلى الآن رغم ما يغلفه من مظاهر ديمقراطية وادعاءات الحرية والعدالة[1].

والمشكلة أن طريقة وصول قيادات العالم للحكم سواء بالانتخابات في - الدول المتقدمة أو بالانقلابات في الدول المتخلفة - تعطي فرصة أكبر لمن استطاع أن يخادع أو يناور أو يشتري الذمم والأصوات أو يستولي على السلطة بالقوة والقهر أن يصل إلى سدة الحكم، في حين أن أصحاب الأخلاق غالبًا ما يفشلون في الوصول عن طريق هذه الآليات، فهم لا يملكون القدرة على المناورات الانتخابية في الدول الديمقراطية، وربما لا يملكون المال، ولا يملكون القدرة للوصول بالقوة العسكرية في الدول المتخلفة، وفي الحالتين نجدهم مستبعدين من النخبة الحاكمة إلا فيما ندر.

ونتيجة هذا الخلل هو - في النهاية - خلل في التركيبة النفسية للأفراد والشعوب؛ حيث تتجه الأنماط والسمات الشخصية إلى الجانب الأيسر من المنحنى فيتبنى الناس الكثير من قيم الكذب والخداع والاستغلال والابتزاز والتحايل والتلون والتزوير والتلفيق والعنف والتسلط والقهر، يقابل هذا حالة من غياب القيم الدينية أو تغييبها أو تشويهها أو وصمها بالتطرف والإرهاب، والقيم الدينية هي منبع القيم المطلقة المرتبطة بالسماء وليس بأطماع الناس وشهواتهم، وهي مطلقة بمعنى أنها لا تتغير حسب الظرْوف أو الأشخاص

(١) راجع سلوكهم الوحشي وغير الأخلاقي في الحرب العالمية الثانية تجاه اليابان، وفي حربي الخليج، وفي الإغارة على أفغانستان والعراق.

أو المصالح، فالصدق صدق في كل الأحوال والظروف، والأمانة كذلك والرحمة والتسامح والإخاء والتكافل والحب.... إلخ. وقد أضحى أصحاب القيم الدينية الأصيلة والمطلقة مشغولين - بفعل القادة العالميين - بالدفاع عن أنفسهم ضد محاولات الوصم والتشويه والاختراق، وبالتالي لم يعد لديهم نفس القدرة على التأثير والتوجيه والقيادة، هذه الأشياء التي انتقلت لمن ملكوا أسباب القوة.

إذن فهذا الواقع ينذر بأننا أمام حالة من التلوث الوبائي يصيب الشخصية البشرية على نطاق واسع، أو فيروس يخترق البرنامج الإنساني ويشوهه، وهذا التلوث أو هذا الفيروس عابر للثقافات والقارات والمجتمعات، وهذه خطورته؛ لذلك لا تفيد فيه المحاولات البسيطة أو المحلية للمواجهة؛ بل يحتاج لعقل الحكماء والعلماء الموضوعيين الموجودين على سطح الأرض ليقوموا بالتشخيص واقتراحات العلاج وآلياته ومتابعة تنفيذه، بعد أن يخترقوا سحب الزيف والكذب والخداع والضلال لكي يصلوا إلى جوهر الحقيقة وينبهوا البشرية إلى الطريق الصحيح بعد أن ضلت أو كادت أن تضل الطريق.

وقد كان هناك اتجاه في الجمعية العالمية للطب النفسي بأن تقترح آلية لاكتشاف الاضطرابات النفسية لدى القادة والرؤساء والملوك والزعماء، واتخاذ ما يلزم لتجنيب المجتمعات البشرية مخاطر قرارات هؤلاء الناس الذين يملكون في أيديهم ترسانات هائلة من الأسلحة أو مليارات الدولارات أو الجنيهات أو الدينارات أو الفرنكات أو الريالات، ويمكن أن يهددوا بقراراتهم الملايين من أرواح البشر، أو يهددوا راحة واستقرار ونمو شعوبهم، ومن المعروف أن أي فرد في أي مجتمع يطلب رخصة لحمل سلاح لا بد وأن يعرض أولًا على طبيب نفسي لتقرير مدى سلامته من الناحية النفسية، فكيف لا يتم هذا مع قادة وزعماء يملكون تحت أيديهم قدرات عسكرية (نووية أو بيولوجية أو تقليدية) واقتصادية هائلة، وهناك مشكلات منهجية وتقنية تصعب من هذا الأمر؛ إذ كيف يتم تقييم الحالة النفسية أو الاضطرابات الشخصية لهذه الفئة من الناس، ومن له الحق في ذلك، وكيف نضمن حياده وعدالته، وإذا تم التقييم فمن يملك القدرة على المحاسبة، وكيف نضمن أن هذا الأمر لن يتم استغلاله بواسطة القوة الأمريكية المهيمنة (أو أي قوة تهيمن بعد ذلك) لمعاقبة من لا يسيرون في فلكها بحجة إصابتهم باضطرابات نفسية أو شخصية، عمومًا ما زال هذا الأمر يستحق الكثير من التفكير الجاد والمنهجي لتجنيب البشرية مخاطر التشوهات النفسية والخلقية التي تصيب بعض قادتها وتؤدي إلى تشوه شعوبها وتلوث البيئة العالمية والمجتمع الإنساني.

الفَصْلُ الثَّانِي

سيكولوجية الجماهير

مقدمة:

الجماهير هي الطرف المقابل للسلطة، وهي تؤثر بالسلب والإيجاب في السلطة كما تتأثر بها، ولا يمكن فهم منظومة الحياة السياسية أو الاجتماعية بغير فهم التركيبة النفسية لكل من السلطة والجماهير وديناميات العلاقة بينهما، وإذا كانت هناك أصوات وأقلام تعلي من قيمة الجماهير وتتملقها فإن هناك أصوات أخرى تصف الجماهير بأوصاف غاية في السلبية، ومن أشهر من حاولوا دراسة التركيبة النفسية للجماهير جوستاف لوبون في نهاية القرن التاسع عشر في كتابه « سيكولوجية الجماهير ». وقد ولد جوستاف لوبون في باريس عام (١٨٤١م) وتوفي عام (١٩٢١م)، وكتابات جوستاف لوبون تميل إلى رؤية الجانب السلبي في الجماهير، وقد يرجع ذلك لغلبة الجوانب السلبية على سلوك الجماهير أو لظروف الفترة التي عاشها جوستاف لوبون إبان الثورة الفرنسية؛ حيث سادت فرنسا حالة من التمرد الشعبي وحالة من الفوضى في تلك الفترة الانتقالية، ولم يكن يعرف على وجه التحديد مآل هذا التمرد الجماهيري وتلك الفوضى الشعبية، فقد انطلقت الجماهير كمارد جبار خرج من القمقم ولا يستطيع أحد السيطرة عليه أو ترشيده، وقد اعتقد لوبون وقتها أن « نضال الجماهير هو القوة الوحيدة التي تتزايد هيبتها وجاذبيتها باستمرار، وأن العصر الذي ندخل فيه هو عصر الجماهير » ... وأن « التقاليد السياسية والتوجهات الفردية للملوك والحكام والمناقشات الكائنة بينهم لا تؤثر على مسار الأحداث إلا قليلًا، وقد أصبح صوت الجماهير راجحًا وغالبًا، فهو الذي يملي على الملوك تصرفاتهم، ولم تعد مقادير الأمم تحسم في مجالس الحكم وإنما في روح الجماهير ».

من السوقة والدهماء إلى عصر المجتمع المدني:

حاولت الرجوع إلى عصور عربية سابقة لأرى توصيفًا نفسيًّا أو اجتماعيًّا لما يعرف حاليًّا باسم الجماهير أو المجتمع المدني أو الأحزاب والقوى الشعبية، فرأيت أن كل هذه الأسماء والتنظيمات والتشكيلات الشعبية كانت تحمل في التاريخ العربي (ويبدو أنها ما زالت تحمل) معانٍ غاية في السلبية والاحتقار، وسنترك للقارئ إدراك الأمر بعد استعراض الألفاظ والتسميات المستخدمة: العامة... الدهماء.... السوقة..... الرعاع..... السفلة....

العصابة المنحرفة.... الأوباش... الزعار (الزعران)، بالطبع تؤثر هذه الألفاظ على الصورة الذهنية لما نسميه نحن الآن الشعب أو الجماهير أو جماعات الضغط أو المجتمع المدني أو الأحزاب المعارضة، وقد يفسر هذا ولو جزئيًّا ابتعاد المجتمعات العربية عن الديمقراطية الحقيقية حتى الآن وتوجس جميع الأنظمة العربية من العمل الأهلي ومن مجموعات المعارضة ومن حركة الجماهير، على الرغم من أن العالم كله الآن يتجه نحو تقوية العنصر الجماهيري بكل تجلياته وتشكيلاته، ويحد من توحش السلطة وسيطرتها واستبدادها.

والقارئ للتاريخ العربي يلمح اهتمامًا شديدًا بتاريخ السلاطين والملوك والحكام ويلمح أيضًا إهمالًا لتاريخ الشعوب مع أن الشعوب حافظت على التيار الحضاري في كثير من مراحل التاريخ العربي والإسلامي في الوقت الذي كان تاريخ الحكام يتسم بالفساد والانهيار، وكان الضمان لاستمرار التيار الحضاري في فترات التدهور السياسي طائفتين هامتين هما الفقهاء (يقصد بهم المتخصصون في علوم الشريعة) والعلماء (يقصد بهم المتخصصون في العلوم الطبيعية والعلوم الطبية والإنسانية)، وكان الشعب يتحرك مع هاتين الطائفتين متجاوزًا فساد الحكام ومشاكلهم وصراعاتهم، وهذه هي روح المجتمع المدني بلغة العصر الحديث.

والمتتبع لأدبيات الخطاب السياسي في مراحل التاريخ العربي يلمح بسهولة أن الخطاب في أغلبه على الأقل لم يكن يوجَّه للرعية باعتبارها كيانًا محترمًا له وزن أو اعتبار، وإنما كان الخطاب يوجَّه للسلطان أو الملك أو الخليفة، ولا يأتي ذكر الرعية إلا في معرض دعائها له بطول البقاء والنصرة على الأعداء، وفي معرض امتنانها له على جزيل العطايا وامتنانها للَّه على منحته العظيمة في صورة السلطان أو الملك أو الخليفة العظيم الملهم والمعلم، ولم تكن ذات الرعية تظهر في الخطاب السلطاني إلا من حيث كونها مجموعة من العامة والدهماء والسوقة يخشى عليها من المنحرفين والمضللين ومثيري الشغب والمتمردين والعصاة والفسقة الخارجين على طاعة السلطان.

والرعية ليست إلا مرآة يتبدى عليها عدل السلطان وحكمته ورحمته وعفوه ورعايته، وبمراجعة كتاب الأحكام السلطانية وغيره من الكتب ذات العلاقة نرى تباينًا واضحًا في المساحة التي تشغلها السلطة الحاكمة، والمساحة التي تشغلها الرعية، لدرجة تكاد تنعدم فيها مساحة الرعية أو تستدمج في ذات السلطان وتصبح جزءًا منه وليس العكس، وتبدو أهمية الرعية في دعم ملك السلطان ليس إلا، فالسلطان هو الرأس وهو المركز وهو الأساس وهو الوجهة، فهو الذي يقيم الحق والعدل والعمران (في نظره) ويحمي سياج الدولة، والرعية تشكل ساحة للعمل السلطاني وتشكل موردًا للمال، والبشر يسخره السلطان لتحقيق

الأهداف المرجوة (له وبه). فالرعية « موضوع » لـ « ذات السلطان »، وكما يصورها أبو بكر الطرطوشي أنها « جسد » « مآله الموت » لولا « الروح السلطانية » و « أرض ظمأى بدون ماء » و « ظلام حالك » لولا « سراج الملوك »، ويعتبرها الماوردي « يتيمًا تضيع حقوقه من دون ولي »، و « أمانة » (بلغتنا الحديثة: عهدة) في يد السلطان المؤتمن عليها، ويصفها الشيرازي بـ « الغنم السائبة إن تعذر راعيها »، و « نبت يتوق إلى قطرات الغيث ». ويصورها ابن عبد ربه « إبل » تحتاج إلى من يقودها، و « ولد » يتعلق وجوده بأبيه، وهي عند الثعالبي بمنزلة « الخشب » المتهرئ لن يقوم أوده من دون « نار »، ويصورها ابن رضوان وابن طباطبا وأبو حمو الزياني وابن الأزرق كائنا « مريضًا » يحتاج لاسترداد عافيته إلى « الدواء السلطاني »، ويراها ابن قتيبة « جيفة » أمام « النسر السلطاني »، وابن عبد ربه يصورها « حصاة يجرفها السيل » و « تفاهة » تحت رحمة « عاصفة »[(١)].

والرعية في نظر الكثيرين « مجبولة على الفساد واتباع الهوى وقلة السداد » وأن « جور الرعية أشد من جور السلطان »، ويتضح من هذه الأوصاف في التراث العربي الصورة السلبية لما يسمى الآن الجماهير أو الشعب أو المجتمع المدني، ويبدو أن هذه الصورة متجذرة في اللاوعي الجمعي للحكام والمحكومين على حد سواء، ويبدو أنها تشكل قانون العلاقة بين السلطة والشعب في كافة المراحل التاريخية مع استثناءات قليلة، وتبدو هنا صورة السلطان على أنه الأب والمنقذ والروح والموجه والمعلم والمرشد والغيث والرأس والعمود والوصي والمؤتمن والراعي، والرعية تأخذ شكل المحتاج المتوسل والمتسول والجاهل والضعيف، صاحب النفس الأمارة بالسوء، الساعي إلى الفتنة التي لا يعرف مداها، والسلطان الراعي يأخذ شكل المعطي المتفضل القوي المهيمن الضامن للأمن والأمان ودرء الفتنة، وهذه الصورة الذهنية للراعي والرعية ترسخت في نفوس الكثيرين من الفقهاء والمفكرين العرب وجعلتهم يفضلون فساد الحاكم وظلمه وجبروته واستبداده على الفتنة التي تذهب بالأخضر واليابس.

تقنيات سياسة الجماهير:

١ - الترهيب (السياسة القسرية):

وهي تعتمد على إحداث أكبر قدر من الهيبة للسلطة في قلوب الجماهير فتحوط السلطة نفسها بكل مظاهر القوة والعظمة والأبهة والبطش، فترتعد الجماهير خوفًا، خاصة إذا ترسخ

---

(١) الآداب السلطانية: عز الدين العلام، ٢٠٠٦م، عالم المعرفة، ص٣٢٤.

في وعيها أن بطش السلطة بلا حدود وبلا منطق ولا يمكن لأحد توقعه أو التنبؤ به، ولكي تحقق السلطة هذا القدر الهائل من الترهيب الذي تظل أعناق الجماهير له خاضعة تستعين السلطة بأجهزة أمنية جبارة ووسائل تنصت وتجنيد عملاء في كل مكان، وممارسة كل أنواع البطش والتعذيب والتنكيل لإحداث أكبر قدر من الرعب في نفوس الناس، والسلطة إذ تمارس هذا النوع من السياسة تحتقر الجماهير وتراها غير جديرة بالتحاور أو التفاهم على المستوى السياسي أو الثقافي، وأنه لا ينفع معها إلا العصا الغليظة تؤدبها وتنهرها عن سوء فعلها.

٢ - الترغيب (السياسة التعويضية):

هنا تشتري السلطة ولاء الجماهير من خلال حياة الرفاهية والوفرة، ومن خلال بعض الحريات الفردية ونظام الاقتصاد الحر، وتسعى السلطة لاستمالة رموز المجتمع ومفكريه من خلال إغداق العطايا والمناصب، وتستميل الجماهير من خلال إعلان مبادئ الحق والعدل، وتسهيل عمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - الترغيب والترهيب (سياسة الاحتواء المزدوج):

وهي سياسة تتبع منهج الجزرة والعصا فمن لا تغريه الجزرة ترهبه العصا.

٤ - التحاور والتعاون (السياسة التلاؤمية):

فنرى احترامًا متبادلًا بين السلطة والجماهير، وحالة من الشفافية والتعددية الحقيقية، وتداول السلطة بشكل سلمي سلس، واللجوء إلى التثقيف والإقناع والحوار في حالة من التوازن الدينامي بين السلطة والجماهير.

الترفيه والتسلية وتعزيز الوضع الراهن:

قد يعتقد البعض أن برامج الترفيه والتسلية هي بطبيعتها برامج محايدة ليس لها علاقة بالأفكار أو القيم أو التوجهات أو الصراعات، وأنها لا تتعدى كونها وسائل لملء الوقت وراحة النفس، وهذا الاعتقاد يستفيد منه الذين يخططون لتعزيز الوضع الراهن في مجتمع ما، وذلك بزيادة مساحات البرامج والأنشطة الترفيهية، والتي تجذب انتباه الناس عمّا يدور في الحقيقة وتعطيهم إحساسًا بأن الحياة تدور بشكل لطيف مبهج، وأنهم مدعوون للاستمتاع بما تتيحه لهم الكثير من المؤسسات الترفيهية، أي أننا هنا أمام عملية إلهاء وإغراء، وهي عملية مزدوجة تمتص الكثير من حالات الغضب أو ميول التمرد الشعبي، والبرامج الترفيهية تتجنب تمامًا الحديث أو الإشارة إلى أي منغصات أو مشكلات أو صعوبات؛ ولذلك فهي تخلق عالمًا وهميًّا، ولكنه لذيذ يعيش فيه الناس وينسون واقعهم المؤلم.

والدور الأخطر لوسائل الترفيه والتسلية يكمن في الترويج للنزعة الاستهلاكية، وتعزيز قيمة المتعة والمصلحة الشخصية، وحب المكسب، واستهداف النجاح الفردي، وكل هذه الأشياء تسوَّق كوسائل إشباع بديلة للحاجات الإنسانية الأرقى كالأمان والحب والتقدير الاجتماعي والحرية والكرامة وتحقيق الذات، وقد نجحت الفضائيات التليفزيونية ومواقع الإنترنت في جذب اهتمام الجماهير وإلهائها عن معاناتها ومشاكلها وامتصاص غضبها وتأجيل ثورتها، وقد يفسر هذا حالة اللامبالاة الشعبية تجاه أحداث جسام كانت تحرك هذه الجماهير بعنف في الماضي، وكأن هذه الجماهير في حالة تخدير ترفيهي أو إعلامي يشبه إلى حد كبير حالة متعاطي المخدرات الذين يعيشون واقعًا وهميًّا ينعمون به ولا يرغبون في تغييره رغم ما يحيط بهم من كوارث، فالطلاب الجامعيون أو العمال (وقود الحركة الشعبية في الماضي) يسرعون في العودة إلى منازلهم للاستمتاع بالتجوال بين القنوات الفضائية ومواقع الشبكة العنكبوتية وألعاب الكمبيوتر بما تتيحه هذه الأشياء من لذة تطغى كثيرًا على عائد المطالبة بالحقوق أو الكرامة أو التغيير، وهكذا يصبح ثمة اتفاق غير مكتوب بين الجميع للمحافظة على الوضع الراهن بما يذخر به من وسائل استمتاع مع القناعة بالإشباع البديل للحاجات الإنسانية والمطالب الشعبية.

مفتاح شخصية الجماهير العربية:

لكي نفهم سلوك الجماهير (ونحن هنا نتكلم عن العالم العربي بشكل خاص) فسنحاول أن نمسك بخيط يدلنا على مفتاح شخصية هذه الجماهير، والذي يفسر الكثير من أفكارها ومشاعرها وسلوكياتها، وهذا المفتاح يمكننا بواسطته أن نقرأ الكثير من الظواهر المرتبطة بهذه الجماهير وأن نفهمها بشكل منطقي سلس.

ومفتاح شخصية الجماهير العربية ليس صعب المنال؛ حيث إنه وارد في الكثير من أدبياتنا وتراثنا بشكل مكثف وملفت للنظر، فعلى مدى مراحل التاريخ يطلق لفظ « الرعية » على الشعوب العربية، واللفظ مأخوذ من البيئة العربية (الرعوية بشكل خاص)؛ حيث يكثر مشهد الراعي في صورة رجل أو امرأة يمسك عصا ويهش بها على الغنم ليقودها إلى مواطن العشب ويحميها من الذئب ومن التفرق، والأغنام هنا تضع رأسها لأسفل أغلب الوقت لتأكل العشب أو تشرب الماء (وهذا أغلب فعلها) ولا ترفع رأسها إلا لتهزه للحظة قصيرة كعلامة على انتشاء الشبع، والأغنام تتحرك في مجموعة يشكلها الراعي طولًا أو قصرًا أو عرضًا وإذا شردت منهم واحدة يردها بإشارة أو ضربة من عصاه، ولا يتصور أن يكون

لهذه الأغنام رؤية أو إرادة أو اختيار، وللراعي الحق كل الحق في بيع بعضها وذبح البعض الآخر دون مساءلة من أحد.

هذا هو مشهد عملية الرعي التي اشتقت منها الكلمة، وقد ينزعج القارئ من بشاعة هذه الصورة إذا تخيل نقلها إلى عالم البشر أو اتهام مجموعة من الناس بأنهم يتبعون هذا النمط، ونحن لا نقصد ذلك (وإن كان في الواقع كثير مما يؤيده)، ولكن نحاول أن نرى جذور السلوك من خلال تتبع معاني ودلالات التسمية، والتي استقرت في طبقات عميقة من الوعي العربي العام فشكلته، قد يبدو هذا المفهوم سلبيًّا أو موجعًا أو جارحًا، خاصة إذا نقله أي شخص من المشهد الرعوي الحقيقي إلى المشهد الإنساني دون تحويرات لازمة تتصل بعالم البشر، ولكن من المؤكد أنه حتى بعد هذه التحويرات يبقى للاسم تأثيراته العميقة والتي نستطيع تتبعها في صور العلاقة بين الحاكم والمحكوم في كثير من مراحل التاريخ العربي، فقد كانت السلطة دائمًا في يد الحاكم (الراعي)، فهو الذي يرى ويوجه، ويجمع أو يفرق، ويعطى أو يمنع، ويحمي أو يضيع، ولم يكن ثمة دور للرعية (أو الرعايا) إلا الاستجابة (رد الفعل) للراعي، وهذا المفهوم يدعمه مفهوم أخلاقي آخر وهو فكرة المجتمع الأبوي الذي ترى فيه صورة الأب خفاقة عالية وترى فيها صورة الأبناء صغيرة تابعة ومتطفلة، وهذا المفهوم الرعوي أو الأبوي يجعل الرعية دائمًا في حالة تبعية وأحيانًا في حالة تسول، فهم لا يعتقدون أن لهم حقوقًا وإنما ما يحصلون عليه هو منحة من الراعي أو من الأب إن شاء أعطاهم إياها وإن شاء منعها عنهم، وهذا يفسر ما نراه من ظاهر التزلف والاسترضاء والتسول والتوسل والدعاء بطول العمر للراعي أو للأب المانح القادر.

وقد تعجب أنك في كثير من المجتمعات العربية حين تقدم لأحد خدمة معينة في حدود وظيفتك أو عملك تجده يكثر لك من الدعاء، وكأنك قدمت له شيئًا لم يكن يستحقه، في حين أن هذا لا يحدث في مجتمعات كثيرة تستشعر أن لها حقوقًا تأخذها بكرامة وهي رافعة الرأس شاكرة بموضوعية وأدب، وفرق كبير بين شكر الأحرار ودعوات المتسولين، فما نجده في بلاد العرب هو أشبه بدعوات المتسولين لمن قدموا لهم عطاءً، تلك الدعوات التي تظهر فقط أمام صاحب العطاء لتستبدل بعد غيابه عن أعينهم بأشياء أخرى كثيرًا ما تكون مناقضة.

وهذه المفاهيم تختلف كثيرًا عن مفاهيم المواطنة التي تستوجب حقوقًا وواجبات، وتستوجب تفاعلًا ناضجًا وحيويًّا بين الحاكم والمحكوم وبين الأب الحكيم وابنه الناضج المسؤول.

إذن فنحن طبقًا لهذا المفتاح أمام سلوك رعايا تابعين لا مواطنين فاعلين إيجابيين، وهؤلاء الرعايا ليست لهم حقوق معروفة واجبة الأداء يأخذونها بعزة وكرامة، وإنما لهم عطايا ومنح تأتي إليهم من الراعي وتستوجب ما تستوجبه العطايا والمنح من الانحناء وكثرة الدعاء والثناء والمدح وطلب الرضا والتمنيات بطول العمر للراعي وذريته.

ديناميـة العلاقة بين الجماهير والسلطة:

حين تكون السلطة منطقية وشرعية وقائمة على الشورى وملتزمة بها، وحين تكون الجماهير على درجة جيدة من التعليم والثقافة ولديها ملكة التفكير النقدي، يصبح الأمر علاقة سلطة ناضجة بجماهير ناضجة فيسود العقل وتحتل الموضوعية مساحة كبيرة في العلاقة بين الطرفين، فلا تتحول إلى حب حتى التقديس والاستلاب أو إلى كراهية حتى التدمير، ونتاج ذلك منظومة سياسية واجتماعية تتسم بالسلام وارتفاع معدلات الإنتاج والنمو والإبداع.

أما حين تكون السلطة غير منطقية، أو غير شرعية، أو استبدادية، أو فرعونية، حينئذ تسود ديناميات مرضية مثل الكذب والخداع والنفاق والعدوان السلبي واللامبالاة من جانب الجماهير، بينما تتعامل السلطة مع الجماهير بازدراء وشك وتوجس، وترى أنها غير جديرة بالتحاور والتشاور وإنما تساق بالعصا، وإذا وصفنا نمط هذه العلاقة بمصطلحات علم النفس نقول بأنها علاقة بين والد ناقد مستبد وطفل يميل إلى العدوان السلبي، وهذا الطفل العدواني السلبي ينتظر اللحظة المناسبة لينقض على الوالد الناقد المستبد ليتحول بذلك إلى طفل متمرد، وبالتعبير الشعبي الدارج نصف هذه العلاقة بأنها علاقة القط والفأر.

هذان هما القطبان المتضادان على متصل العلاقة بين السلطة والجماهير، وبينهما درجات عديدة من أشكال العلاقات حسب نوعية السلطة وطبيعة الجماهير.

تزييف الوعي:

ولكي تتمكن السلطة من قيادة الجماهير دون مواجهات أو مشكلات أو اضطرار للحل الأمني بكثرة، فإنها تقوم بتشكيل وعي الجماهير بما يتفق مع مصالح السلطة، وهي تلح طول الوقت بأن ما تفعله هو في صالح الجماهير، وقد تتمادى السلطة في تشكيل الوعي الجماهيري حتى تصل إلى تزييف ذلك الوعي، خاصة حين تكون أهداف السلطة غير مشروعة وغير أخلاقية؛ لذلك فهي تقوم بتزييف وعي الجماهير حتى يرى تلك الأهداف الذاتية غير الأخلاقية أهدافًا عظيمة ومشروعة، ويخيل إليه أن السلطة تسعى لصالحه،

وبالطبع فإن هذا العمل يتطلب مهارات عالية، لذلك يختار أصحاب السلطة ذوي الكفاءات في الإعلام الموجه للإلحاح ليل نهار على حواس الجمهور من خلال الصحيفة والإذاعة والتليفزيون لإقناعه بما تراه السلطة، وقد يتم التزييف من خلال شخصية كاريزمية في السلطة أو في المجتمع يتم من خلالها تسويق أفكار السلطة إلى الجماهير التي تتقبل هذه الأفكار بناء على تقبلها وحبها للشخصية الكاريزمية. وهذا التزييف لوعي الجماهير وبالتالي لخياراتهم يحدث في الأنظمة المستبدة والأنظمة الديمقراطية على السواء، ولكن تختلف وسائله وأساليبه ودرجة فجاجته أو وقاحته من مجتمع لآخر، فبينما يحدث في الأنظمة المستبدة بشكل سلطوي غاشم يمجد إرادة الفرد ويرفعه إلى مصاف الآلهة نجده في الدول الديمقراطية يحدث من خلال آلة إعلامية هائلة التأثير تقوم بعمل غسيل مخ للناخب وتوجهه إلى حيث تريد من خلال التأثير على أفكاره ورؤاه.

والجماهير بعد تزييف وعيها تصبح كائنًا انفعاليًّا غير منطقي يميل إلى التحيز على أساس عاطفي وحماسي، ويميل إلى الاندفاع في الاتجاه الذي يحدده له من قاموا بتزييف وعيه، وهذا السلوك الجماهيري يستمر على هذا النحو إلى أن تكتشف الجماهير أنها قد غرر بها أو خدعت، وحينئذ يتغير مسارها وتنقض بلا رحمة على من غرروا بها أو خدعوها، وقد يحدث هذا التحول بسبب كارثة كبرى تقع (هزيمة عسكرية ساحقة أو انهيار اقتصادي يهدد لقمة العيش)؛ أو بسبب تراكم جرعات الوعي التي يبثها بعض المصلحين من أبناء الشعب.

الخصائص العامة للجماهير العربية:

١ - السلبية:

ربما يدهش بعض المراقبين تلك السلبية الشعبية غير المسبوقة تجاه الأحداث الساخنة، والحقيقة أن هذه السلبية ليست حالة طبيعية وإنما هي نتيجة جهود حثيثة عملت على مدى سنوات طويلة على خلق حالة من السلبية الفردية وإعلاء قيم المصلحة الذاتية، وإعاقة أي بادرة للتجميع أو الفعل، والهدف في النهاية هو التأكيد على بقاء الوضع القائم برضا الجميع.

وقد تحدثنا للتَّو عن تأثير أجهزة التليفزيون والكمبيوتر على الوعي العام، وهنا سنزيد من رؤية هذا التأثير بطريقة كمية ونوعية، فلو حسبنا الساعات التي يقضيها الناس أمام هذه الأجهزة لوجدناها بالملايين، أي أن هناك ملايين الناس يقضون ملايين الساعات أمام الشاشة وليس لديهم أية رغبة في مغادرة غرف النوم حيث تقبع هذه الشاشة اللذيذة، والأمر

لا يقتصر على استهلاك طاقة ملايين الأجساد وإنما يمتد إلى عقولهم، فكثير من البرامج تقتل ملكة التفكير النقدي وتدع الشخص في حالة تلقٍّ سلبي لكل ما يراه على الشاشة أو معظمه، فهو مستلقٍ على ظهره يشاهد برامج مبلدة للعقول ومخدرة للتفكير النقدي الواعي ومحشوة بالتفكير الخرافي، أو الاستهلاكي، وقاتلة لأي قدرة على الفعل الاجتماعي الجاد والمؤثر.

وهذا النوع من المشاهدة السلبية يعود المشاهد على أن دوره لا يتعدى حالة المشاهدة، فهو كل يوم يرى في نشرات الأخبار من يقتلون أو يدمرون أو يزورون وهو لا يبرح مكانه أمام الشاشة وفي غرفة نومه، ومن هنا تتكون لديه عادة الاكتفاء بالمشاهدة وفي أقصى تقدير التحسر على ما يحدث والدعاء على من يفعلون والغضب ممن يسكتون وفقط، وربما يفسر لنا هذا سلبية الناس أمام أحداث كانت تحركهم لأقصى درجات التحريك، فمثلًا حدثت حالات اغتصاب أو محاولات اغتصاب في بعض الميادين العامة دون إن يحدث التدخل الشعبي المتوقع، وحدثت عمليات قتل وبلطجة في كثير من الأحداث دون أن تكون هناك استجابة مكافئة لذلك، وكأن الناس تعودوا على المشاهدة دون الفعل من خلال ملايين ساعات المشاهدة التليفزيونية أو الكمبيوترية.

وما يتبقى من الوعي يتم تسكينه أو تخديره بواسطة السينما أو الإذاعة أو الصحف أو المباريات الرياضية أو الانتخابات الشكلية أو الحوارات الإلهائية أو الوعود الزئبقية، وكلها تساهم في امتصاص طاقة رد الفعل الإنساني، وقد يقول قائل إن هذا تجن على وسائل الإعلام والوسائط التكنولوجية الحديثة، فهي وسائل تنوير وإيقاظ للوعي وتحريك للمشاعر ودفع نحو التغيير، وهذا صحيح ولكن في حدود ضيقة تجعل هذه التأثيرات الإيجابية في حكم الاستثناءات في كثير من دول العالم خاصة دول العالم الثالث التي تبقى يقظة للحيلولة دون تجاوز البرامج الجادة حد الخطورة أو التأثير، فهي لا تمانع في وجود بعض من هذه البرامج الموقظة للوعي أو الكاشفة للحقيقة، ولكن في حدود تجعلها مجرد تزيين للصورة العامة ودرء للاتهام بالتزييف الشامل، وتحسين الصورة في الخارج والداخل، مع الإبقاء على التفوق النوعي والكمي لبرامج وفعاليات غسيل العقول وتخدير الهمم وتزييف الوعي والحيلولة دون انتصاب الفعل الإنساني في اتجاهات التغيير الحقيقي، فالناس تعرف الكثير عن نجوم الكرة، ونجوم الغناء، وفاتنات السينما، وملكات الجمال، ومواعيد المسلسلات، ومفتي الفضائيات أكثر مما يعرفون عن زعماء الإصلاح وجماعات الضغط من أجل التغيير.

ولا يغيب استعمال الدين في عمليات التخدير هذه من خلال برامج دينية تكرس للتفكير الخرافي وتكرس للاعتمادية السلبية، من خلال مفتين يشغلون الناس بقضايا هامشية ومشاهدين وطالبي فتاوى وتفسير أحلام أدمنوا التلقي السلبي والاعتمادية الطفلية الساذجة على ما يقوله المفتون، ونسوا تمامًا « **استفت قلبك وإن أفتوك وأفتوك** »، فقد باعوا قلوبهم وعقولهم لنجوم الإفتاء كما باعوها قبل ذلك لنجوم الكرة والفن.

ويتعلم الناس مزيدًا من السلبية من خلال انتخابات تزور إرادتهم، ومن خلال بقاء أوضاع يرفضونها لسنوات طويلة، ومن خلال إجهاض المحاولات التغييرية أو الإصلاحية المتكررة، أو من خلال فشل الحملات الصحفية الكاشفة للفساد والعوار ثم فشل كل هذه المحاولات في إحداث أي تغيير ملموس، أو من خلال الملاحقات الأمنية المستمرة والضاغطة، كل هذا يحمل الجماهير على الرضوخ للأمر الواقع والاعتقاد في أن الوضع الراهن قدر لا يمكن تغييره إلا بقدر آخر لا دخل لهم فيه.

٢ - القابلية للإيحاء والاستهواء والاستلاب:

هذه إحدى الخصائص الهامة في الجماهير خاصة حين يتدنى مستواها التعليمي والثقافي فتصبح فريسة لأي شخصية قادرة على اللعب على مشاعرها وتصوراتها واحتياجاتها، فتندفع بلا عقل إلى التصديق والإتباع دون تثبت أو تحقق، ويساعد على ذلك غريزة القطيع التي تشكل نوعًا من الضغط الجماعي على الناس، فيندفعون إلى اتجاه معين لا لشيء إلا لأن غيرهم مندفعون أو مساقون إلى نفس الاتجاه، وهذه الخاصية يلعب عليها كثيرًا السياسيون أصحاب الشخصيات الكاريزمية؛ حيث يمتلكون القدرة على إلهاب حماس الجماهير وتوجيههم إلى حيث يريدون، وفعلًا تستجيب تلك الجماهير وهي مغمضة الأعين وتسلم قيادها إلى من تثق به ثقة عمياء دون أن تسأل: إلى أين! وفي انتخابات العالم الثالث غالبًا لا تطرح برامج حقيقية للمرشحين وإنما ترفع شعارات رنانة تحرك المشاعر ولا تقنع العقول؛ فالعقول هنا لا تعمل ولا تفند أو تنتقد، ويلعب الإعلام الموجه دورًا كبيرًا في تسهيل عمليات الإيحاء والاستلاب والاستهواء للجماهير الجاهلة الغريرة، وكأن الإعلام هنا يقوم بالدور الذي قام به من قبل سحرة فرعون، فهم يسحرون أعين الناس ويزيفون وعيهم ويحتلون إدراكهم ويوجهونه لخدمة مصالح معينة بعيدة غالبًا عن مصالح الجماهير المخدوعة، ويستطيع الإعلام أن يقوم بهذا الدور حتى في الدول الديمقراطية؛ حيث يستغل أدواته المؤثرة في صياغة الرأي العام وصناعته والتأثير في خيارات الناخب وتوجهاته من

خلال الإلحاح والتزييف وتسليط الأضواء على أشياء بعينها وإطفاء الأضواء في مناطق ومساحات أخرى بهدف خلق الصورة المطلوبة لتزييف الوعي وتوجيه الإرادة.

ولا ينجو من هذا التأثير إلا قلة من المثقفين المستنيرين الذين يحتفظون بقدرتهم على الرؤية من خارج إطار القطيع، ولديهم القدرة على الاحتفاظ بإدراكهم دون تلوث أو تشويه أو تزييف، ولديهم القدرة على التفكير النقدي وتنبيه الجماهير الساذجة المخدوعة، ولهذا يتعرض هؤلاء لمصاعب كثيرة، خاصة في النظم الاستبدادية، فتُلفَّق لهم القضايا، ويُزَج بهم في السجون، ويُستبعدون من مواقع التأثير.

٣ - أخلاق العبيد:

حين يعيش شعب من الشعوب تحت أنظمة استبدادية لفترات طويلة في تاريخه دون أن يتمكن من تغيير هذه الأنظمة فإن أفراد هذا الشعب يكتسبون صفات العبيد، فيتعاملون مع كل صاحب سلطة بالخضوع والخنوع والاستسلام، ويرون أنهم غير جديرين بالحياة الكريمة، ويرضون بالفتات الذي يلقى إليهم من يد السيد صاحب السلطة والسطوة، وشيئًا فشيئًا تذوب الكرامة وتنمحي النخوة والعزة والرجولة، وتسود صفات الانتهازية والنذالة والجبن والتسول المهين، وينطبق على الناس في هذه الحالة ما قاله الشاعر:

خمسون عامًا أنحني ... مذ كنت يومًا سيدي طفلًا رضيعًا
واليوم تأمرني لأرفع هامتي ... فبكل أسفي سيدي لا أستطيعا

٤ - السادوماسوشية:

ومع الوقت يتعود الناس على القهر والإذلال؛ بل ويصبح مطلبًا نفسيًّا لهم؛ إذ يستعذبون الشعور بالظلم وخاصة حين تسود ثقافة « يا بخت من بات مظلوم ولا بات ظالم »، فالناس حينئذ ينقسمون إلى ظالم ومظلوم، فيختار أغلبهم موقع المظلوم الذي ينتظر إنصافه في الآخرة من الظالم، وهذه هي بذور الماسوشية في سلوك الجماهير، وعلى الرغم من هذا الخضوع الماسوشي من الجماهير تجاه كل من يملك سلطة عليهم إلا أننا نجد في المقابل حالة من السادية تجاه من هو تحتهم، بمعنى أننا نجد الموظف يقبل حذاء رئيسه في العمل، ثم حين يتعامل مع بقية الناس من الجمهور الذي يتردد عليه لقضاء مصالحه نجده يذيقهم أشد العذاب، ويوقف مصالحهم ويذلهم ويبتزهم بوعي أو بغير وعي، وحين يذهب هذا الموظف إلى البيت إما أن تجده زوجًا جبارًا مستبدًّا أو تجده خاضعًا مستسلمًا منسحبًا، وذلك طبقًا لموازين القوى بينه وبين زوجته؛ أي أن الناس في هذه الظروف المشوهة تتعامل

بماسوشية (خضوع واستسلام وتلذذ بذلك) مع الأعلى، وتتعامل بسادية (قهر وتعذيب واستغلال وتلذذ بذلك) مع الأدنى، وتغيب في هذا الجو العلاقات السوية الناضجة بين أغلب الناس.

الكتلة الحرجة:

على الرغم من إمكانية خداع الجماهير واستلابها واستغلالها وقهرها، وربما يستمر هذا لفترات قد تطول إلا أن قوانين النفس وقوانين الجماعات تؤدي لا محالة إلى حالة من اليقظة والإفاقة تؤدى إلى غضبة الجماهير، وهي حين تغضب تتحرك كديناصور ضخم يفيق من نومه شيئًا فشيئًا، وتبدو حركته بطيئة في البداية ثم يتجه إلى من آذاه فيدهسه بلا رحمة، وربما دمر أشياء أخرى كثيرة في طريقه، وهذه الهبّة الجماهيرية وما يتبعها من حركة في اتجاه التغيير تحتاج لتجمع إرادة نسبة معينة من الناس في اتجاه واحد، وهذا ما يسمى بالكتلة الحرجة، **وهذه الكتلة الحرجة يمكن أن تتكون بإحدى طريقتين:**

١ - **التراكم**: وذلك بالزيادة الكمية على فترات طويلة نسبيًا من الزمن حتى تصل إلى مستوًى يؤدي حتمًا إلى التغيير.

٢ - **الطفرة**: وتحدث حين تستفز مشاعر الجماهير بشكل مؤثر ومفاجئ، خاصة فيما يمس لقمة عيشها، أو مشاعرها الدينية، أو كرامتها الوطنية.

ولهذا تعمل الأنظمة (الاستبدادية بوجه خاص) على منع تكون الكتلة الجماهيرية الحرجة، وذلك من خلال بعض أو كل الآليات التالية:

١ - **التفتيت**: وذلك بتجريم التجمعات وسلب حق التظاهر، أو اشتراط تصريحات يصعب الحصول عليها، أو التفجير من الداخل بواسطة العملاء المندسين في أحزاب المعارضة، أو في التجمعات الجماهيرية خاصة الطلاب والعمال لتفجيرها وقت اللزوم من خلال إثارة الخلافات والصراعات.

٢ - **الإجهاض**: ويتم من خلال المتابعة الدقيقة واللصيقة لأي بادرة تجمع جماهيري أو إثارة من أي شخص أو جماعة فيتم إجهاضها قبل أن تبلغ مرادها، ومع تكرار عمليات الإجهاض تسود لدى قوى التغيير حالة من اليأس والإحباط، فإما أن ينصرفوا عما هم فيه، وإما أن يتجهوا إلى العمل السري أو العنف، وبهذا يعطوا مبررات لاجتثاثهم بدعاوى جنائية تحرمهم من شرف البطولة الشعبية.

٣ - **الترغيب والترهيب**: حيث يتم احتواء بعض القيادات المؤثرة من خلال الإغراء

بالمناصب أو المكاسب أو المكانة الاجتماعية، ومن لا تنجح معه هذه الوسائل تكفيه العصا الغليظة تهوي على رأسه فتردعه وتردع غيره ممن تساورهم أنفسهم بالتفكير فيما فكر هو فيه.

٤ - **الرقابة**: وهي عين ساهرة ترصد بدقة أي بادرة تفكير أو نية تغيير فتتعامل معها بأي طريقة من الطرق السابقة، والرقابة تستدعي عيونًا في كل مكان لرصد أفكار واتجاهات ومشاعر الجماهير، وقد تتم من خلال أفراد سريين أو من خلال أجهزة وتنظيمات أو من خلال مؤسسات شبه علمية.

٥ - **الإبعاد**: وهو طريقة للحفاظ على مراكز الرأي والتأثير خالية من أي بادرة تفكير أو تغيير لا يخدم المصالح القائمة، فتوضع اشتراطات ولوائح معينة تحول دون وصول المعارضين للمراكز أو المناصب المؤثرة، وفي بعض الدول التي تقوم على النظام الطائفي يوضع في الاعتبار أن مستويات معينة من الوظائف لا يتقلدها أبناء طائفة معينة حتى تظل السيطرة في يد الطائفة الأكثر سيطرة.

سلوك الحشد:

اهتم علماء النفس بسلوك البشر حين يتجمعون في أعداد كبيرة؛ حيث اتضح اختلاف سلوكهم في هذه الحالة عن سلوكهم في حالاتهم الفردية، وكأن الحشد (التجمع) يأخذ أبعادًا نفسية تتجاوز مجموع اتجاهات وآراء الأشخاص منفردين، وكأن تغيرًا نوعيًّا يطرأ يساعد على خروج أفكار ومشاعر لم تكن متاحة لوعي الفرد في حالته الفردية، أو في التجمعات الصغيرة (عدة أفراد)، وهذه هي خطورة سلوك الحشد، وهذا هو السبب وراء حرص السلطة (أي سلطة) على تجنب المواقف الحاشدة للجماهير، خاصة حين تكون غاضبة أو تكون ممنوعة من التعبير لفترات طويلة؛ حيث تصبح إمكانات الانفجار المدمر أكثر احتمالًا.

ويصف جوستاف لوبون الجماهير في حالة احتشادها وانفعالها واندفاعها وغضبها بأنها « أبعد ما تكون عن التفكير العقلاني المنطقي، وكما أن روح الفرد تخضع لتحريضات المنوم المغناطيسي الذي يجعل شخصًا ما يغطس في النوم، فإن روح الجماهير تخضع لتحريضات وإيعازات أحد المحركين أو القادة الذي يعرف كيف يفرض إرادته عليها، وفي مثل هذه الحالة من الارتعاد والذعر، فإن كل شخص منخرط في الجمهور يبتدئ بتنفيذ الأعمال الاستثنائية التي ما كان مستعدًّا إطلاقًا لتنفيذها لو كان في حالته الفردية الواعية والمتعقلة،

فالقائد أو الزعيم إذ يستخدم الصور الموحية والشعارات البهيجة بدلًا من الأفكار المنطقية والواقعية يستملك روح الجماهير ».

ويمكن تفسير سلوك الحشد على أنه خروج للمشاعر المكبوتة بعد إزالة عوامل الكبت والقمع مع الإحساس بالأمان في وسط المجموع، ومع هدير أصوات الشعارات الجماعية، وبتيسير من قائد يعرف ما يعتمل بطبقات الوعي الأعمق للجماهير فيناديها ويحركها؛ أي أن القائد الجماهيري هنا لا يستلب الجماهير ولا ينشئ موقفًا جديدًا، وإنما ييسر خروج مشاعر مكبوتة لديهم ويوجهها إلى حيث يريد بموافقة الجماهير، وفي حالات التجمع والحشد يتكون ما يسمى بالجمهور النفسي، وهو كيان نفسي اجتماعي مؤقت يقوم بدور مطلوب من قبل هذا الكيان، ويصف لوبون هذا الجمهور النفسي بقوله: « الظاهرة التي تدهشنا أكثر في الجمهور النفسي هي التالية: أيًّا تكن نوعية الأفراد الذين يشكلونه وأيًّا يكن نمط حياتهم متشابهًا أو مختلفًا، وكذلك اهتماماتهم ومزاجهم أو ذكاؤهم، فإن مجرد تحولهم إلى جمهور يزودهم بنوع من الروح الجماعية، وهذه الروح تجعلهم يحسون ويفكرون ويتحركون بطريقة مختلفة تمامًا عن الطريقة التي كان سيحس بها ويفكر ويتحرك كل فرد منهم لو كان معزولًا، وبعض الأفكار والعواطف لا تنبثق أو لا تتحول إلى فعل إلا لدى الأفراد المنضوين في صفوف الجماهير »... « إن الجمهور النفسي هو عبارة عن كائن مؤقت مؤلف من عناصر متنافرة، ولكنهم متراصو الصفوف للحظة من الزمن، إنهم يشبهون بالضبط خلايا الجسد الحي التي تشكل عن طريق تجمعها وتوحدها كائنًا جديدًا يتحلى بخصائص جديدة مختلفة جدًّا عن الخصائص التي تملكها كل خلية »..... وفي حالة الذوبان هذه يحدث « تلاشي الشخصية الواعية، وهيمنة الشخصية اللاواعية، وتوجه الجميع ضمن نفس الخط بواسطة التحريض والعدوى للعواطف والأفكار، والميل إلى تحويل الأفكار المحرض عليها إلى فعل وممارسة مباشرة، وهكذا لا يعود الفرد هو نفسه، وإنما يصبح عبارة عن إنسان آلي ما عادت إرادته بقادرة على أن تقوده ».... ولذلك يرى لوبون أن « الجمهور دائمًا أدنى مرتبة من الإنسان الفرد، فيما يخص الناحية العقلية الفكرية، ولكن من وجهة نظر العواطف والأعمال التي تثيرها هذه العواطف فإنه يمكن لهذا الجمهور أن يسير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وكل شيء يعتمد على الطريقة التي يتم تحريضه أو تحريكه بها »، والسلطة تعرف بفطرتها كما تعرف بمفكريها وعلمائها، كل هذه الحقائق عن سيكولوجية الحشد وطبيعة الجماهير أثناء المظاهرات أو التجمعات الهائلة؛ لذلك تحول قدر الإمكان دون تكون هذا الكائن الخطر، وإذا حدث وتكون فإنها تحاول حرمانه من قائد يوجه حركته ضدها، أو تدفع

هي بقائد يوجه حركة الجمهور في صالحها، أو تحاول تملق هذه الجماهير بإظهار احترامها وتقديرها (في الوقت الذي تنظر فيه السلطة إلى الجماهير بأنها لا عقلانية ولا منطقية، وكأنها تتعامل مع طفل صغير تريد استرضاءه حتى يهدأ ثم تفعل هي ما تشاء بعد ذلك)، وفي حالة السلطة الطاغية المستبدة يكون الحل هو قمع هذه الجماهير أو تفريقها بقوات الشرطة، وإذا استدعى الأمر قوات الجيش، وقد تفشل هذه الجهود أو تنجح بناء على موازين القوى بين السلطة والجماهير، والتي كثيرًا ما تتغير بتعاطف أو انضمام قطاعات من السلطة إلى صفوف الجماهير خاصة حين تكتشف تلك القطاعات أن فردًا يريد استخدامها لسحق الجماهير لصالحه، وأنه لا يدرك عواقب ما يفعله، خاصة وأن قوى الشرطة والجيش في لحظات حرجة في المواجهة تتذكر أنها منتمية إلى هذه الجماهير انتماء قرابة وانتماء مصير، وهنا تتمرد على رأس السلطة (خاصة إذا كان فردًا) وتنحاز إلى الجماهير فتنقلب موازين القوى بسرعة وتنتصر إرادة الجماهير.

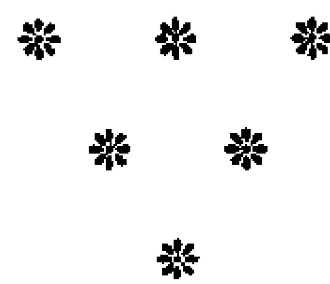
وفي وسط الحشد يشعر الفرد بالأمان؛ لأنه الآن جزء من كيان ضخم يصعب عقابه أو مساءلته، ويتمركز الشخص حول هذا الكيان الضخم أكثر من تمركزه حول ذاته، ويضعف التزامه بالقيود السياسية أو الاجتماعية أو الأمنية أو الأخلاقية، ويتوحد مع الجموع الهائجة في حركة أقرب ما تكون إلى حركة القطيع، وتصبح العواطف الملتهبة هنا هي سيدة الموقف فتتحرك الجموع بمشاعر الحرمان أو الرغبة أو الظلم أو القمع أو الإحباط أو الغضب.

وسلوك الحشد من الناحية النفسية أشبه ما يكون بالهستيريا الجماعية، حيث يبدأ الحشد بفرد أو مجموعة من الأفراد يظهرون حماسًا معينًا بشكل مؤثر، فينتقل هذا الحماس بما يشبه العدوى إلى الأفراد المحيطين بهم، ثم تتسع دائرة العدوى بسرعة تتوقف على قدرة المحركين للحماس، وعلى الحالة الانفعالية لبقية الجموع، وكل هذا يحدث بشكل غير واعٍ، ولكي يحدث هذا لا بد من وجود أرضية مشتركة تدعم انتقال هذا الحماس وتصاعده بشكلٍ تلقائي وسريع، كأن يكون تحمسًا وحبًّا لفريق كرة معين أو كرهًا وغضبًا تجاه شخص أو نظام معين، أو استجابة لشائعة أو فكرة تجد لها في اللاوعي مقابلًا يدعمها، كل هذا يوفر أرضية مشتركة للتحرك الجماعي غير الواعي والذي يفجر طاقات طال كبتها في اللاوعي الفردي والجمعي على السواء.

وسلوك الحشد لا يقتصر على المواقف السياسية التي نراها في المظاهرات، وإنما نراه أيضًا في مباريات كرة القدم؛ حيث تندفع الجماهير في حماسٍ طاغٍ نحو تأييد فريق معين،

أو الغضب من قرار الحَكَم، فينفلت عيارها وتندفع في خطورة بلا ضابط أو رادع، وقد يؤدي ذلك إلى كارثة يموت فيها الكثيرون أو يصابون.

ومثال آخر لسلوك الحشد حدث في وسط القاهرة في شارعي عدلي وطلعت حرب وأمام سينما مترو؛ حين حضرت إحدى الراقصات لترقص أمام السينما ترويجًا لفيلمها، واندمجت في الرقص وظهرت ملابسها الداخلية المثيرة وسط حماس الشباب الهائج، فاستدعى ذلك من ذاكرتهم صورًا ومشاهد أكثر عريًا للراقصة، واستدعى بعضهم أو أكثرهم مشاهد تسربت عبر أسطوانات كمبيوتر تصور الراقصة في أوضاع جنسية، إضافة إلى ذلك كان هناك مطرب شعبي مبتدئ دخل عالم الشهرة من خلال أغنية تتحدث عن العنب لتسقط عليه تلميحات وتصريحات جنسية فاضحة ومثيرة، كل هذا في أول أيام عيد الفطر عام (٢٠٠٦م)؛ حيث يتناول بعض الشباب أنواعًا من المخدرات والمسكرات تساعد على إذابة ضمائرهم وانفلات رغباتهم وغرائزهم، وهنا انطلقت الجموع الهائجة من الشباب في حالة سعار جنسي غير مسبوق في وسط مدينة القاهرة تحت سمع وبصر الناس والأمن، وكان الجميع في دهشة ربما لتسارع الأحداث واختلاط الحابل بالنابل، كل هذا حدث على الرغم مما هو معروف عن المجتمع المصري أنه مجتمع متدين ومحافظ، وذلك دليل على أن هناك شيئًا ما كان يجري تحت السطح مفاده أن هناك أعدادًا هائلة من الشباب تعاني كبتًا وجوعًا جنسيًّا ولا تجد منصرفًا لذلك؛ بل تجد استثارة مستمرة لكل ذلك عبر الفضائيات ومواقع الإنترنت، كل هذا تفجر في لحظة معينة وفي ظروف معينة فتحولت أعداد غفيرة من الشباب (الذي ربما يبدو كل منهم بمفرده مؤدبًا وملتزمًا بالدين والأخلاق والعرف والتقاليد) إلى حيوان يبحث عن إشباع شهواته، خاصة حين تيقن من غياب أو ضعف الضابط الأمني والاجتماعي في هذا السياق.



الفَصْلُ الثَّالِثُ
سيكولوجية المعارضة

إشكاليات التعريف والإيحاءات:

حاولت كثيرًا أن أسأل معارفي وأصدقائي وغيرهم ممن ألقاهم مصادفة (على اختلاف توجهاتهم وثقافتهم) عن إيحاءات كلمة « معارضة »، وكانت الردود تدور حول المخالفة والاختلاف، والمشاغبة والمشاكسة، وحب الشهرة، والمظاهرات والعنف والاعتقالات، وقلب أنظمة الحكم، والخيانة، والمحاكم العسكرية، والمقالات العنيفة في الصحف، والخروج على النظام العام، والقلة المارقة، وشق الصف، وتكدير الصفو العام، والصراع على السلطة، ومحاولة إثبات الذات بالاختلاف (خالف تعرف.. أو تضرب)، والخروج على الصف، والناس المغامرين، والمتهورين.... إلخ، ومن الملاحظ أن أغلب التعبيرات تدور حول معانٍ سلبية (مع استثناءات قليلة)، وكأنها استخدامات عصرية لنفس مقولة فرعون: « إنهم شرذمة قليلون وإنهم لنا لغائظون »، ووصف الحكام المستبدين في المراحل التاريخية المختلفة لمعارضيهم بأنهم « قلة مارقة »، وهذا يعكس سلبية مفهوم المعارضة أو تشويهه أو اختزاله في الثقافة العربية، وربما يستغل البعض هذا المفهوم السلبي أو المختزل أو المشوه لعزل المعارضة في كنتونات صغيرة غير فاعلة، ووصمها بالتهور وعدم المسئولية والنزق والطمع والانحراف، ويبدو أن هناك مشكلة تاريخية لنا مع المعارضة، فعلى مدار التاريخ كان ينظر إليها على أنها حركات مارقة، أو أصوات نشاز، أو خروج على الإجماع، أو خراف ضالة تخرج عن القطيع فيأكلها الذئب، وهذا موقف ربما يحتاج لسنوات كي يتم تعديله في الوعي العام.

فإذا جئنا إلى مفهوم المعارضة من الناحية النفسية والعلمية والحياتية، فإننا نجد أن المعارضة تعني رفضًا كاملًا لإدارة السلطة إذا ما كانت هذه السلطة غير شرعية، فهي لا ترضى منها بأي شيء، وتسعى لزعزعتها من الأساس لكونها غير شرعية، ولا ترضى من هذه السلطة بأي تعديل، حتى ولو كان بعضه إيجابيًّا، فغياب الشرعية هنا عن السلطة يجعل المعارضة في حالة رفض مطلق لا يقبل التفاهم، وهنا تكون المعارضة والسلطة في حالة استقطاب وصراع شديد؛ لأن كلًّا منهما يسعى لاجتثاث الآخر من جذوره وتصفيته نهائيًّا؛ أي أن العلاقة هنا علاقة استعبادية واستبدادية واستبعادية من جانب السلطة، وعلاقة رفضية اجتثاثية من جانب

المعارضة، وهذا أسوأ نموذج للعلاقة بين السلطة والمعارضة، ولا يستبعد فيه العنف بكل أشكاله، ويدفع المجتمع ثمنًا باهظًا جراء هذه العلاقة وذاك الصراع.

أما إذا كانت السلطة شرعية فإن المعارضة هنا تعني رفضًا لكيفية ما لتنفيذ إدارة السلطة، أو سعيًا إلى تحوير أو تعديل الكيفيات والوسائل التي تتم بها تلك الإدارة، والعلاقة هنا بين السلطة والمعارضة تكون منطقية وموضوعية، ومنضبطة بقواعد اللعبة السياسية القائمة على مبدأ التعددية وتداول السلطة بطريقة سلمية شفافة من خلال صناديق الانتخابات، وبدلًا من أن تتصارع السلطة والمعارضة لتصفية بعضهما البعض (كما في النموذج السابق) نجد أن كلًّا من السلطة والمعارضة يتوجهان إلى المواطن (صاحب المصلحة الحقيقي) لإقناعه بما يريد كل منهما على أمل الحصول على ثقته في أقرب انتخابات تصعد بهذا أو ذاك إلى موقع السلطة (المؤقتة بالضرورة)، وليس إلى سدّة الحكم (كلمة سدّة هذه تعطى إيحاءات بسد الطريق على أي تيار آخر لتبادل السلطة، ولهذا يكثر استخدامه في العالم العربي لأسباب مفهومة).

وقد تستهجن المعارضة بناء على تصور ديني يفترض السمع والطاعة لولي الأمر حتى ولو كان فاسقًا ما دام لم يمنع الناس من الصلاة (كما هو المعتقد لدى طائفة من علماء الدين يدعمهم أو يدفعهم الحكام المستبدون لترسيخ هذه المفاهيم على أساس أن الفتنة الناتجة عن الخروج على الحاكم المستبد أشد خطرًا من الاستبداد في رأيهم أو رأى المستبد الذي يستثمر هذا الموقف فيعيث في الأرض فسادًا واستبدادًا، ثم تحدث الفتنة بعد ذلك كنتيجة طبيعية للفساد والاستبداد فيدفع الناس ثمن الفتنة مضافًا إلى ضريبة الفساد والاستبداد)، أو ينظر إلى المعارضة على أنها خروج على إجماع الأمة، أو يقرن بينها وبين مجموعات نالتها وصمة المروق الديني أو السياسي أو الاثنين معًا؛ كالخوارج والمعتزلة والفرق الضالة أو المارقة، ونجد أن المستبدين على مدار التاريخ العربي يحبون أن تترسخ هذه المعاني لدى الناس فينظرون بريبة إلى كل مخالف أو معارض، ويستحضرون في وعيهم بشكل تلقائي كل سمات المروق والعصيان والتمرد والفتنة.

المعارضة داخل النفس:

يقول هنري مري في وصفه للمنظومة النفسية داخل الشخصية: « الشخصية أشبه بمؤتمر كامل يضم عددًا كبيرًا من الأفراد، منهم الخطباء وجماعات الضغط والأطفال، ومنهم الغوغائيون والشيوعيون والانعزاليون وتجار الحروب، وفيهم المستقل والمحافظ ومبتز الأموال ومقايض الأصوات، وبينهم أشباه قيصر والمسيح وميكيافيلي ويهوذا وبروميثيوس الثوري ».

فمن المعروف أن النفس ليست شيئًا واحدًا، وإنما هي عدة كيانات تتناغم أو تتصادم أو تتكامل مع بعضها، وحصيلة تفاعل هذه الكيانات هو الذي يحدد حالة الصحة النفسية من عدمها، وقد اختلفت تسمية هذه الكيانات من مدرسة لأخرى، ففي مدرسة التحليل النفسي نجد الـ « هو » (الجزء من الشخصية المليء بالرغبات الجنسية والعدوانية غير المقبولة اجتماعيًّا)، والـ « أنا الأعلى » (الجزء من الشخصية الذي يحتوي على القانون الديني والأخلاقي ويهتم بموضوعات الحرام والحلال والصحيح والخطأ من المنظور الأخلاقي)، وبين هذين الكيانين المتباعدين يوجد « الأنا » (وهو الجزء الموضوعي المحايد في الشخصية فهو يهتم بالحقائق الموضوعية، ويركز على الجوانب الواقعية، وعلى حسابات المكسب والخسارة، ويقوم بالتوفيق بين رغبات الأنا المندفعة والخطرة والمرفوضة اجتماعيًّا، وبين احتياجات الأنا الأعلى وواقع المجتمع؛ أي أنه يشكل عامل التوازن داخل الشخصية). والتركيبة النفسية للشخصية تتوازن بوجود هذه الكيانات في حالة توازن وتفاعل، فإذا طغت إحدى هذه الكيانات على الأخرى أو استبعدتها أو أضعفتها هنا ينتج الاضطراب، فمثلًا إذا طغى الـ « هو » وجدنا الشخص منفلتًا نزويًّا عابثًا أو عدوانيًّا، إذا طغى الأنا الأعلى وجدناه متشددًا متعصبًا صارمًا متجهمًا مكبلًا وكابتًا لقوى النفس، وإذا طغى الـ « أنا » وجدنا الشخص يميل إلى الحلول الوسط ويتحول إلى شيء أشبه بالكمبيوتر لا حياة فيه ولا لون ولا طعم، وكأنه مجموعة حسابات وأرقام ليس إلا، أما إذا أتيحت الفرصة لهذه القوى والكيانات أن تعمل بتوازن وتكامل، فنحن أمام شخصية متوازنة ومتعددة الأبعاد ذات لون وطعم مميز.

وفي مدرسة التحليل التفاعلاتي للعالم النفسي « إريك برن » نرى النفس تتكون من ثلاث كيانات؛ هي الطفل والوالد والراشد، فذات الطفل تحوي الرغبة في الحركة والانطلاق والعفوية والإبداع، وذات الوالد تميل إلى الضبط والربط والالتزام بالقواعد الدينية والأخلاقية، وذات الراشد تميل إلى الواقعية والموضوعية، ويحدث التوازن في الشخصية من خلال تبادل الأدوار بين هذه الذوات المختلفة حسب ما تقتضيه المواقف والظروف، فإذا كنا في عيد أو نزهة، فإن ذات الطفل تنشط لتواكب ظروف الفرح والبهجة والانطلاق، إما إذا كنا في موقف تربوي في المدرسة أو المسجد أو البيت، فإن ذات الوالد تنشط لدى المربي، فإذا ذهبنا للعمل نحتاج ذات الراشد الموضوعية الواقعية لتضبط حركة الإنتاج بحسابات المكسب والخسارة، وهذه الذات - أي ذات الراشد - هي عامل التوازن في الشخصية؛ حيث تتسم بالنضج والتروي والقدرة على ضبط إيقاع الحياة بعيدًا عن نزق الطفل وتحكمات الوالد.

وفي التصور الإسلامي هناك النفس الأمارة بالسوء (المشحونة بالرغبات والشهوات والمندفعة نحوها)، والنفس المطمئنة التي توازنت فيها القوى وتناغمت حركتها ورضيت عن اللَّه، ورضي عنها اللَّه، وأعطت للدنيا حجمها وحقها وللآخرة أيضًا حجمها وحقها، وتطلعت إلى معالي الأمور وتنزهت عن الدنايا، وأخذت من الحلال ورضيت به وتعففت عن الحرام وعافته، ثم تأتي النفس اللوامة، وهي نفس تتأرجح بين رغبات النفس الأمارة بالسوء واضطراباتها، وبين رضا وسكينة النفس المطمئنة، والإنسان تتناوبه تلك الأحوال من وقت لآخر وتتوقف صحته النفسية على قدرته على إدارة المنظومة الشخصية بين هذه القوى بعضها البعض، أما محاولات الاستبعاد أو الإلغاء أو التنكر لجزء من أجزاء الشخصية، فإن نتيجته اضطرابٌ نفسيٌّ بشكل أو بآخر؛ لأن ثمة نوعًا من التوازن المطلوب بين القوى المختلفة يخلق تنوعًا وانسجامًا في داخل النفس.

وهناك تصور للخريطة النفسية على أنها تتكون من ثلاث دوائر: دائرة المعرفة (تحوي الأفكار والنشاطات العقلية المجردة)، ودائرة العاطفة (تحوي المشاعر والوجدانات والانفعالات)، ودائرة السلوك (تحوي كل أنواع السلوك من حركة وكلام)، ولكي يكون الإنسان صحيحًا نفسيًّا يجب أن نرى توازنًا بين هذه الدوائر، وتناغمًا وتبادلًا للأدوار حسب الظروف والمواقف والملابسات، ففي المواقف العقلانية الذهنية نجد أن دائرة المعرفة تتولى قيادة الشخصية، وفي المواقف العاطفية تتراجع دائرة المعرفة بطواعية ومرونة وتترك المجال لدائرة العاطفة، أما حين يكون الكلام أو الحركة مطلوبين لذاتهما أو للتعبير عن دائرتي المعرفة والعاطفة، فإن دائرة السلوك تتقدم لتقوم بالمهمة، وكل هذا يحدث في توازن وتناغم ومرونة وسلام، أما إذا استبدت دائرة منهم - أيًّا كانت - بالظهور فإن ثمة اختزالًا يحدث في الشخصية يجعلها ناقصة أو مبتورة أو مشوهة، وهنا يحدث المرض أو أحادية الرؤية أو الوجود، وهي أشياء عكس الفطرة التعددية في النفس البشرية، فمثلًا إذا استبدت دائرة المعرفة نجد أن الشخص عقلانيٌّ مجردٌ أكثر من اللازم؛ لذلك يفقد مذاقه كإنسان متكامل، أما إذا طغت دائرة العاطفة فنجده حماسيًّا وانفعاليًّا أكثر من اللازم مما يجعله في دائرة الاندفاع والتهور، أما إذا طغت دائرة السلوك فنجده يهتم بالكلام والطقوس والمظاهر الخارجية على حساب المعنى العميق، وعلى حساب الوجدانات التي تعطي لونًا وطعمًا للأشياء، وهكذا سنة اللَّه في النفس (كما هي في الكون والحياة) أن تكون هناك قوى وكيانات مختلفة ومتعددة تتبادل الأدوار والقيادة والتوجيه والتأثير، وذلك يضمن للحياة التناغم والسلام والاستقرار، أما في حالة استبداد كيان واحد بالسيطرة على النفس فإن

الكيانات الأخرى قد تَضْمُر وتموت وتترك الكيان المستبد يأكل بعضه بعضًا حتى يموت مثل خلايا السرطان الجامحة والطامعة، أو أن هذه الكيانات المستبعدة تكمن وتنتظر الفرصة للانقضاض على الكيان المستبد وقهره، أو تحدث انشقاقات وتصدعات في الشخصية من وقت لآخر تعبر عن أزمة داخلية لم تجد حلًّا تكامليًّا أو صيغة للتعايش بين قوى النفس المختلفة التي خلقها اللَّه وشاء لها أن تؤدي وظائفها داخل المنظومة النفسية.

شرعية السلطة وشرعية المعارضة:

قد تقوم السلطة على شرعية دينية (الحكم بأمر اللَّه أو بتفويض من اللَّه كما يدّعي الحاكم)، أو على شرعية ثورية (مبنية على تخليص الشعب من سلطة استعمارية أو حاكم ظالم)، أو على شرعية قبلية (أقوى القبائل شكيمة هي التي تحكم)، أو على شرعية القوة (من يملك الجيش هو الذي يحكم)، أو على شرعية دستورية (من خلال أحكام الدستور وصناديق الانتخابات)، أو على شرعية تلفيقية تزويرية (من خلال شكل دستوري مزيف وعن طريق انتخابات تم تزويرها)، والسلطة الشرعية الدستورية هي أكثر السلطات موضوعية وواقعية وتوازنًا، وأقربها لتحقيق السلام الاجتماعي والتوازن بين قوى الشعب المختلفة؛ لأنها تسمح بالتعبير المتوازن لكل القوى والطوائف التي يتشكل منها المجتمع، أما بقية الشرعيات الأخرى فهي تفتقد لهذه الموضوعية وتفتقد لحالة التوازن ولقيمة العدل؛ ولذلك تجدها في حالة توجس، ويسيطر عليها الهاجس الأمني بشكل دائم، كالقطة الشرسة التي خطفت قطعة لحم وتعرف أن هناك من يطاردها، فتجد مبالغة في إظهار القوة (عربات الأمن في كل مكان تحمل جحافل الجنود المدججين بالسلاح)، والبطش السلطوي (عمليات الاعتقال والتعذيب وانتهاك الأعراض.. وتعمد إظهار ذلك وشيوعه لدى الناس بصرف النظر عن ثمنه السياسي داخليًّا أو خارجيًّا)، وتجد توقفًا تامًّا عن ممارسة السياسة بقوانينها ووسائلها، والاكتفاء بالضبط الأمني، والضغط الأمني، والتوجيه الأمني، فالمفهوم السائد هنا عن الشعب أنه قطيع، والقطيع لا يساق إلا بالعصا.

أما شرعية المعارضة فتأتي من رغبة حقيقية لدى الناس في تغيير السلطة (إذا كانت غير شرعية) أو تعديل كيفية ممارستها للسلطة (إذا كانت شرعية)، وعلى الرغم من أن المعارضة تتشكل من النخبة غالبًا إلا أنها لكي تقوى وتنجح لا بد وأن تكون معبرة عن أشواق واحتياجات قطاع مهم من الجماهير يشكلون الدعم والحماية لها من محاولات بطش السلطة، أما إذا كانت المعارضة تشكل فقط رؤية النخبة دون جذور جماهيرية فإن ذلك لا يمنحها شرعية مهما كان بريق أفكارها ومبادئها، وهذا يطرح سؤالًا مهمًّا: هل تبدأ

المعارضة من القمة أم من القاعدة؟ والجواب هو أن تفاعلًا ما غير منظور يحدث بين القاعدة والقمة، فالقمة تستشعر رفضًا معينًا لبعض الأوضاع فتقوم هي ببلورة هذا الرفض وتنشيطه لدى القاعدة، ثم تشكل مسارات تستقبل فيها جهود القاعدة ومساهماتها، وتقود العمل نحو إحداث ضغط على السلطة يكفي لأن تغير السلطة في نفسها أو تتغير بالكامل، ولكي تحافظ المعارضة على شرعيتها فإنها مطالبة بأن تلتزم بقواعد اللعبة السياسية والاجتماعية، وأن لا تستجيب لاستفزازات السلطة بهدف جرها إلى ممارسات غير شرعية، وبالتالي تجد السلطة مبررًا لتصفيتها، وهذه تكاد تكون أهم وسيلة تستخدمها السلطة لتصفية معارضيها وتجريدهم من شرعيتهم، وقد تلجأ إلى الكذب أو التلفيق، أو تستغل أخطاء المعارضة، أو تدفعها لارتكاب الأخطاء المبررة لاجتثاثها بدعوى خروجها على الشرعية.

والمعارضة في حقيقتها ليست خروجًا على الشرعية أو خيانة أو تآمرًا أو عصيانًا أو تمردًا (كما تحب السلطة المستبدة أن تسميها أو تصفها)، ولكنها في الحقيقة جزء مهم من منظومة الشرعية، لا يحدث التوازن السياسي أو الاجتماعي بدونه؛ فالرأي لا تتضح قيمته وأهميته وصوابه من عدمه إلا بوجود الرأي الآخر الذي يعضده أو يفنده أو يعدله أو يعارضه، كل ذلك بعيدًا عن التآمر أو الخيانة أو العصيان أو العمل السري الذي يعطي السلطة المستبدة وغير المستبدة الحق في تصفية المعارضة أو قمعها أو تشويهها.

والمعارضة في مفهومها السوي هي حوار بين كيان ناضج وكيان ناضج آخر يختلفان في الرؤى والمفاهيم والممارسات، ويتنافسان في تقديم الأفضل للجماهير صاحبة المصلحة العليا، أما في الأوضاع غير السوية، فإن العلاقة تكون بين سلطة وَالِدِيَّة (تدعي ملكية الحق والحقيقة والتوجيه المطلق)، ومعارضة تأخذ دور الطفل المتمرد الساخط المنفلت، والذي يعطي التبرير للسلطة الوالدية لقمعه[1].

وشرعية المعارضة تبدأ من البيت؛ حيث يتربى الأولاد والبنات على أن لهم الحق في إبداء آرائهم بحرية وبشكل بناء مع الاحتفاظ بواجب الاحترام للأبوين ككبار لهما تجربتهما وسلطتهما الأبوية، وينتقل هذا المبدأ إلى المدرسة فيستشار الطلاب في الكثير من أمور العملية التعليمية دون انتقاص من حق المدرسين والمديرين والموجهين أصحاب العلم والخبرة، ويتصاعد هذا النموذج المحترم للرأي والرأي الآخر إلى كافة المؤسسات حتى يصل إلى المؤسسة السياسية في صورته الناضجة الراشدة، وبدون ذلك النمو الطبيعي

---

(١) راجع نموذج مسرحيتي مدرسة المشاغبين والعيال كبرت لترى العلاقة – في شكل كوميدي – بين سلطة والدية مستبدة وغير منطقية، وبين ذات أو ذوات طفلية غير ناضجة تعطي للسلطة الوالدية المبرر للوصاية الدائمة عليها.

والتصاعد الهرمي الراسخ يصبح بناء المعارضة محاطًا بالكثير من الشكوك، وهذا هو الوضع القائم في مجتمعاتنا العربية، فالشعوب تطمح إلى الحرية والتعددية والمساواة والعدل على المستوى السياسي الأعلى، في حين تفتقد كل هذه القيم على كل المستويات بدءًا من الأسرة ومرورًا بالمدرسة والمسجد والكنيسة وأماكن العمل والمؤسسات والأحزاب الشكلية (في حالة وجودها) والجماعات.

والنظم الاستبدادية قد تحرم مجموعات معارضة من الشرعية (من خلال حظر نشاطها أو تجريمه، ووضعها تحت سيف القانون المدني العادي أو قانون الطوارئ أو القانون العسكري)، وبذلك تدفعها للعمل السري الذي قد يتحول في أي وقت إلى عنف وتمرد وعصيان، وقد يجر المجتمع إلى حالة صدام بين العنف والعنف المضاد، وصراع غير سلمي على السلطة يدفع المجتمع كله فيه ثمنًا فادحًا، وهذا ما يجعل مبدأ المعارضة الشرعية تحت مظلة الدستور (وليس مظلة السلطة ورؤيتها فقط) أساسًا هامًّا في استقرار المجتمعات، وقد ثبت عمليًّا أن المجتمعات التي أسست بناءها السياسي والاجتماعي على مشروعية السلطة والمعارضة هي المجتمعات الأكثر استقرارًا، والأكثر شفافية، والأكثر عدلًا، والأقل فسادًا، والعكس صحيح في المجتمعات التي ترفض المعارضة أو تخونها أو تلجمها أو تسحقها.

دوافع المعارضة:

١ - المعارضة من أجل المعارضة:

ويلجأ لهذا النوع شخصيات معينة يمكننا تقسيمها إلى عدة أنواع:

أ - الشخصية النرجسية: وهو شخص محب لذاته، ومعجب بها، ويشعر أنه متفرد، وأنه جدير بالشهرة والمكانة، لذلك يسعى لنيلهما من خلال تبني موقف معارض يمنحه تميزًا وتفردًا وتألقًا.

ب - الشخصية الهستيرية: يهتم صاحبها بالاستعراض وجذب الاهتمام والإثارة حتى ولو كلفه ذلك مواجهة المتاعب من سجن أو تشهير، فهو في النهاية يحقق أهدافه من الشهرة وتسليط الأضواء.

جـ - الشخصية البارانوية: وهي شخصية تشعر بالاضطهاد والظلم دائمًا، وتميل إلى الشك وسوء الظن، وتكره السلطة - أيَّ سلطة - وتقاومها باستماتة.

د - الفئات المحبطة والمهمشة: خاصة من الشباب الذين يفتقدون لفرص العمل وفرص الترقي، فيصيبهم الإحباط والغضب من السلطة القائمة التي يشعرون أنها السبب في

معاناتهم، فيأخذون موقف المعارضة تعبيرًا عن غضبهم وسخطهم، وربما بحثًا عن فرصة لتحقيق ذواتهم المنسحقة أو المهمشة أو المستبعدة، فهم قد فشلوا في تحقيق أحلامهم، وفشلوا في الاندماج في المجتمع، ولم يبق أمامهم إلا تصدير إحباطاتهم وصراعاتهم إلى الخارج من خلال الاشتباك مع السلطة ورموزها ومؤسساتها بصرف النظر عن نتائج هذا الاشتباك.

والمعارضة في هذه الحالات تكون سطحية وبدائية وغير ناضجة ومشتتة، ويمكن شراؤها أو ترويضها أو احتواؤها أو ابتزازها من قبل السلطة.

٢ - المعارضة من أجل إسقاط السلطة :

وهذا النوع من المعارضة يجمع الساخطين والغاضبين من تيارات مختلفة فيعملون على حشد الجماهير لهدف واحد فقط وهو إسقاط السلطة التي يعتبرونها في نظرهم غير شرعية أو ظالمة أو فاسدة، وهذا الهدف يستغرقهم تمامًا بحيث لا يفكرون في احتمالات البدائل، وهل ستكون أفضل أم أسوأ من السلطة القائمة، والدافع الوحيد لهذه المعارضة هو الغضب والسخط على السلطة القائمة والرغبة في تغييرها مهما كان البديل لها، حتى ولو كان الشيطان نفسه فهو في نظرهم أفضل من الوضع القائم.

٣ - المعارضة من أجل الإصلاح:

وهي لا تسعى إلى تغيير السلطة القائمة بقدر ما تسعى إلى تعديل وتطوير وتحسين أدائها من خلال ما تبديه من ملاحظات وانتقادات، ولكن هذا النوع من المعارضة قد يتحول إلى الرغبة في إسقاط السلطة القائمة لكي يحل محلها في حالة يأسه من تعديل مسارها أو إصلاح حالها.

٤ - المعارضة من أجل الوصول للحكم:

وهي معارضة لا تهتم بطبيعة النظام القائم وفساده أو صلاحه، وإنما تهتم بكيفية الوصول إلى كرسي الحكم؛ ولهذا تتصيد الأخطاء للسلطة القائمة لإبعادها عن السلطة، وتسلم مقاليد الحكم منها، وقد يكون الدافع لذلك براجماتيًا، أو قبليًا، أو طائفيًا، أو دينيًا.

٥ - المعارضة من أجل التوازن والتكامل:

وهي وضع مثالي للمعارضة قد لا يوجد كثيرًا في الواقع، فهي تهتم بصلاح الأمور بصرف النظر عمن يديرها ولديها القدرة على احترام وتقدير إيجابيات السلطة في الوقت الذي تنتقد فيه بموضوعية سلبياتها وأخطائها، وهي لا تنتقد فقط، وإنما تطرح البدائل والحلول الواقعية

مدفوعة بالحرص على المصلحة العامة، وهذه المعارضة تكون على درجة عالية من الفهم والإدراك، وبالتالي يكون تأثيرها أقوى في السلطة التي تعارضها، وكذلك في تشكيل الرأي العام للمجتمع الذي تنتمي إليه، والمعارضة التكاملية لديها المرونة والجاهزية للانتقال من موقع المعارضة إلى موقع السلطة، ثم العودة بعد ذلك إلى موقع المعارضة حسب ما تقتضيه المصلحة العامة وتوازنات القوى والمصالح.

المعارضة بين الهدم والبناء:

يقول جون كينيث في كتابه « تشريح السلطة »[1]: « قد لا يكون أمرًا عاديًّا على الدوام أن يتبادر إلى ذهن الفرد بصورة فورية البحث عن وسائل مقاومة السلطة التي لا يرغبها، وكيف يتمكن من حلها وتفكيكها - يعلن بأن ممارستها غير ملائمة وغير شرعية وغير دستورية، وظالمة أو شريرة، ويجب أن يتم لجمها، أو منعها من الممارسة، فالحكومة متسلطة جدًّا، ولهذا يجب أن تكون أقل حجمًا وأقل تدخلًا في شئون المواطنين، وأقل هيمنة - أي أن شيئًا ما لا بد من فعله كي تخف سيطرتها.. هذا ما يبدو أنه رد الفعل الأول المنطقي على السلطة؛ أي أن المرء يسعى إلى أن يحد من ممارستها، أو يمنعها كلية، ومع هذا فليس ذلك هو الرد الذي يلجأ إليه الناس عمومًا على الصعيد العملي، كما أنه ليس الرد الذي يجده المقاومون للسلطة أجدى من غيره، إنما الرد الفعّال والأكثر تداولًا على ممارسات سلطة غير مقبولة هو العمل لإنشاء موقف مضاد لها ».

ومن هنا نفهم بأنه ليس كافيًا أن تنتقد المعارضة السلطة وممارساتها ورموزها ليل نهار، ولكن لا بد من أن يكون لدى المعارضة تصوُّرٌ بديل يغطي كافة أو أغلب العناصر التي يحتاجها الناس لقيام حياتهم، فالناس بطبيعتهم يخشون التغيير خاصة إذا كان نحو مجهول، وهم على استعداد لتحمل وقبول السلطة القائمة بأخطائها ومظالمها وحتى فسادها إذا كان البديل هو الفوضى أو المجهول، إذن فالمعارضة لا تنجح أبدًا بمجرد انتقادها للأحوال القائمة (كما هي العادة في المعارضة الصحفية أو الإعلامية عمومًا)، ولكنها تنجح إذا فعلت ذلك إضافة إلى تكوين تصور واضح لبديل السلطة من البرامج والمؤسسات والقيادات (وهذه مهمة الأحزاب وجماعات الضغط ذات الرؤية التكاملية والقدرة على إعطاء البديل العملي الواقعي الذي يحمي من الفوضى ومن المجهول)؛ ولهذا نجد كثيرًا من النظم لا تقلق أبدًا من المعارضة الصحفية أو الإعلامية؛ لأنها تعرف أنها غير قادرة - مهما بلغت حدتها - على

(١) ترجمة: عباس حكيم، ص٩٩ - ١٠٠، دمشق ١٩٩٤م.

تغيير النظام أو تعتعته، خاصة إذا كانت السلطة قادرة على تفكيك أو تفجير أو لجم الأحزاب والجماعات القادرة على طرح البديل العملي للسلطة، بل إن الانتقاد الإعلامي للسلطة قد يفيدها من حيث يعطي صورة ديمقراطية خادعة يستفيد منها النظام في تحسين صورته داخليًّا وخارجيًّا، وقد يقول قائل بأن الانتقاد الإعلامي ينشط وعي الناس ويهيئهم للمطالبة بالتغيير والسعي إليه، وهذا صحيح إلى حدٍّ ما ولكنه غير كافٍ للتغيير - مهما طال به الأمد - ما لم يتبلور ويتجمع في صورة برامج ومؤسسات وآليات بديلة للسلطة، أو ضاغطة عليها، أو متحاورة معها من منطق القوة السياسية أو الاجتماعية.

أنماط المعارضة:

- الفردية مقابل الجماعية:

قد تكون المعارضة فردية يبدأ بها شخص، وقد يتجمع الناس حوله فتتحول لمعارضة جماعية، وقد يظل فردًا يحاول أن يوقظ الناس وينقي وعيهم الذي لوثته السلطة، وقد تكون جماعية صادرة عن حزب أو مؤسسة أو جماعة ضغط، ولا تصبح المعارضة ذات قوة مؤثرة ومغيرة إلا إذا وصلت إلى حشد عدد من المؤيدين يشكلون الكتلة الحرجة التي تشعر معها السلطة أنها مجبرة على تغيير ممارساتها أو مجبرة على التسليم والرحيل محققة التداول السلمي أو غير السلمي للسلطة.

- الموضوعية مقابل الحماسية:

وقد تكون المعارضة موضوعية قائمة على أسس واقعية ولديها بدائل عملية للتغيير، وقد تكون عاطفية تلعب على مشاعر الناس بالشعارات الرنانة الجوفاء وبالحديث في العموميات والأحلام.

- الصواب مقابل الخطأ:

وقد تكون المعارضة صائبة تقوم على مبادئ وقيم صحيحة سياسيًّا واجتماعيًّا، وقد تكون مخطئة ولكنها تستغل فساد السلطة ونفور الناس منها وضيقهم بها، فتقدم نفسها للناس بأنها بديل أقل فسادًا وأقل خطأً، وربما يقبلها الناس كأمر نسبي أو كرغبة للتخلص من السلطة بأي ثمن.

- الغيرية مقابل الأنانية:

وقد تقوم المعارضة لخدمة الناس وإيقاظ وعيهم ودفعهم للتغيير الإيجابي الذي يعود

عليهم جميعًا بالنفع، وقد تكون ذاتية أنانية تسعى للتغيير الذي ينفعها هي كحزب أو طائفة أو جماعة ضغط.

- العلنية مقابل السرية:

وقد تكون علنية شفافة، وقد تكون سرية تعمل تحت الأرض، أو قد تكون ذا طبيعة مزدوجة بحيث يكون لنشاطها شق علني تخاطب به الناس، وشق سري تدبر فيه أمورها وتقوي من شوكتها، خاصة إذا كانت تواجه سلطة استبدادية غير شرعية.

- السلمية مقابل العنيفة:

وقد تكون المعارضة سلمية تمارس نشاطها من خلال القنوات المشروعة بعيدًا عن كل أشكال العنف المباشر أو غير المباشر، وقد تكون غير ذلك بحيث تستخدم كل الوسائل لزعزعة أركان السلطة التي تراها من وجهة نظرها غير شرعية.

- الناضجة مقابل الهوجاء:

وقد تكون المعارضة ناضجة تعرف ما تريد، وكيف تصل إليه بخطوات محسوبة، وتستثمر كل المواقف لتأكيد وجودها وحقها في تغيير السلطة أو تعديل مسارها، وقد تكون هوجاء مندفعة تعبر عن ردود أفعال لممارسات السلطة دون أن يكون لها خط واضح للفكر والفعل المتراكم.

- التغيير الإيجابي مقابل الظهور والشهرة:

وقد تكون المعارضة منطلقة من رغبة حقيقية للتغيير الإيجابي، وقد تكون منطلقة من رغبة في الظهور والشهرة والتميز الفردي أو الجماعي.

وكلما كانت المعارضة جماعية وموضوعية وناضجة وصائبة وذات جذور شعبية قوية ولديها نفس طويل في التغيير وسلمية وعلنية وشرعية (بمعنى استنادها إلى مطالب جماهيرية وليست الشرعية الممنوحة من النظام فقط والذي ربما يكون هو نفسه غير شرعي) كلما كانت احتمالات نجاحها في مهمتها أكثر تأكيدًا حتى ولو طال الوقت.

المعارضة سنة كونية:

الحرية هي الأصل في الوجود الإنساني، وقد تفرد الإنسان بها من بين المخلوقات، فقد خلقه الله قادرًا على فعل الخير وفعل الشر ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣]، ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد: ١٠]، وأعطاه حرية الاختيار كاملة، ومنحه الإرادة

لفعل هذا أو ذاك، ثم جعله مسئولًا عن خياراته في الدنيا وفي الآخرة، وبهذا التكوين الحر الناضج المسئول استحق الإنسان التكريم على سائر المخلوقات، ولم يضمن اللَّه الحرية للإنسان فقط، بل ضمنها أيضًا لإبليس، فمنحه الفرصة للاعتراض على أمر السجود لآدم، ولم يشأ سبحانه أن يقهره على السجود، ولو أراد لكان فلا راد لأمره، ولم يكتف بذلك بل منحه فرصة إلى يوم القيامة يمارس فيها دوره الذي ارتضاه لنفسه فأسس حزب الشيطان والذي انضم إليه ملايين من الإنس والجن بكامل حريتهم.

وأرسل اللَّه الرسل تترى إلى البشرية ليبلغوهم كلمة اللَّه وليؤسسوا حزب الرحمن الذي يضم المؤمنين من الإنس والجن، وليصححوا للناس معتقداتهم، ولينشروا الحق والخير والعدل في الأرض في مواجهة حزب الشيطان الذي ينشر الباطل والشر والظلم في الأرض، ومع هذا فقد علم اللَّه رسله درسًا هامًّا في الحرية في أعلى مستوياتها، وهي حرية الاعتقاد الديني؛ حيث قرر بوضوح لا لبس فيه أنه: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وسيدنا نوح عليه السلام لم يشأ أن يقهر ابنه على الاعتقاد فيما يعتقده، ولكنه حاوره وحذره، ثم تركه يقرر ما يريد رغم علمه بأن ما يريده ابنه فيه هلاكه في الدنيا (الغرق)، وهلاكه في الآخرة (جهنم)، ولكن نوحًا يعلم مراد اللَّه من البشر ويعلم قيمة الحرية التي منحها اللَّه الإنسان، حتى إذا عبده كان ذلك عن طواعية وحب وليس عن قهر وخوف.

والحرية على المستوى النفسي ضرورة للنمو النفسي الطبيعي ولتطور الوظائف النفسية وبالتالي لنمو وتطور الحياة، فهي التي تعطي فرصة للتفكير الحر وللإبداع الحر وللعمل الخلاق الذي يثري الحياة وينميها ويطورها.

ومن هنا يصبح الاستبداد مرضًا واضطرابًا نفسيًّا لكل من المستبِد (بكسر الباء)، والمستبَد به (بفتح الباء)، فهو يشوه الطرفين ويشوه البيئة ويلوثها بكل أنواع الفساد؛ ولهذا نجد أن الأديان السماوية والحركات الإصلاحية الفلسفية والاجتماعية والسياسية حرصت في كل مراحل التاريخ على علاج هذا المرض العضال، الذي يعصف دائمًا بمكتسبات الحضارة الإنسانية ويحدث - كما ذكرنا - تشويهًا لفطرة البشر وتلويثًا للبيئة الإنسانية بكل ألوان الانحراف والفساد؛ فالاستبداد هو مصدر الكثير من المفاسد الفردية والجماعية.

ولا حرية بدون القدرة على الاعتراض والتعبير عن الرأي الآخر مهما كان، على أن يتحمل الإنسان مسئولية رأيه وخياراته، وقد أقرت آيات القرآن الكريم بشكل واضح ومباشر

سنة كونية في علاقات البشر وهي الاختلاف، ووضعت القواعد لجعل هذا الاختلاف إيجابيًا حتى لا يفني البشر بعضهم البعض. يقول تعالى:

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥١].

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحج: ٤٠].

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

وعن أبي موسى أن رسول اللَّه ﷺ قال: « **إن في جهنم واديًا، وفي الوادي بئر يقال له هبهب، حق على اللَّه أن يسكنه كل جبار عنيد** »(١).

وعن معاوية أن النبي ﷺ قال: « **ستكون أئمة من بعدي يقولون فلا يرد عليهم قولهم، يتقاحمون في النار كما تقاحم القردة** »(٢).

فالرأي والرأي الآخر سنة كونية، ومطلب شرعي لتتوازن الرؤى وتتحقق المصالح ويدفع الفساد.

ويتبدى التوازن في كل شيء في خلق اللَّه، فما من شيء إلا وله ضد يقابله، أو ويتكامل معه، فالسالب يقابله الموجب، والذكر يقابله الأنثى، والحياة يقابلها الموت، والجنة يقابلها النار.... وهكذا.

ثقافة المعارضة:

قد يبدو تعبير « ثقافة المعارضة » عصريًا إلى حدٍّ ما، ولكنه في الحقيقة ليس جديدًا على التراث الديني أو التراث العلمي، ففي التراث الديني يوجد ما يسمى بفقه الاختلاف، وعلى أساسه نشأت رؤى وتيارات بين الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - أثرت الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسلامي في فترات ازدهاره، ويكفي أن تفتح أحد كتب التفسير لتجد المؤلف أو المصنف يعرض تفسيرات متعددة للنص القرآني تعطي زوايا مختلفة للفهم، وقد بني على ذلك نشأة المذاهب الأربعة وغيرها، ونشأة الفرق الإسلامية على اختلاف توجهاتها، وعلى الرغم من كل هذا كان تيار الحضارة الإسلامية قويًا متدفقًا

---

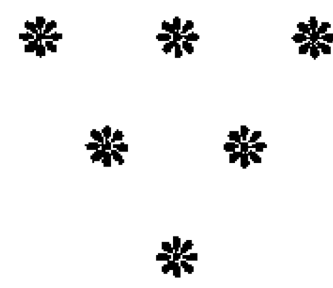
(١) رواه الطبراني بإسناد حسن.

(٢) رواه أبو يعلى والطبراني، وذكره في صحيح الجامع الصغير.

لما يزيد على ألف ومائتي سنة لا يوقفه فساد أمير، أو خروج حاكم عن الجادة، أو انحراف مفكر أو خطأ مجتهد؛ لأن القاعدة العلمية الرحبة والقائمة على التعددية والتكامل واحترام قواعد الاختلاف والمبادئ الدينية كانت تشكل الوعي العام، وتؤثر في حركة الجماهير أكثر مما يفعل الحكام أنفسهم، فعلى الرغم من الاستبداد السياسي في بعض المراحل التاريخية كانت هناك تعددية علمية وفقهية تخلق وراءها تعددية شعبية متوازنة ومتسامحة ومتبادلة التأثير في المسار الحضاري.

أما في التراث العلمي الحديث فتعود جذور ثقافة المعارضة إلى منهج التفكير العلمي الذي يعرض الأفكار لعملية تمحيص من خلال التفكير النقدي الذي يرى الوجه والوجه الآخر، ويعطي فرصة لدراسة البدائل والاحتمالات، حتى لا ينساق العقل وراء بعد واحد، أو رؤية واحدة، أو تفكير خرافي أو سحري، أو عمليات استلاب يقوم بها شخص قادر على الإيحاء أو الاستهواء أو القمع الفكري.

ونحن للأسف الشديد في تربيتنا الأسرية، وفي مناهجنا الدراسية، وفي طرق التعليم والتربية، وفي إدارة مؤسساتنا من أدناها إلى أعلاها نبعد كثيرًا عن ثقافة المعارضة، بل نعتبرها خروجًا على الطاعة وخروجًا على الإجماع، وربما سوء أدب أو سوء أخلاق، أو خيانة، أو تمرد، ومن هنا سادت النزعة الفردية في التوجيه الأسري والتوجيه المدرسي والتوجيه المؤسسي، ونشأت ثقافة القطيع التي تضع مقاليد الأمور في يد شخص يسوق بقية الأفراد إلى حيث يرى أو يريد، وهذا قمة الامتهان والظلم الإنساني؛ لأنه يجرد الإنسان من إنسانيته، ويجعله أقل من الشيطان الذي نال حقه في الاختلاف الذي وصل إلى التمرد والعصيان، ويجعل الفرد المستبد يأخذ حقًّا يتطاول به على مقام الإله - جل وعلا - والذي منح الشيطان هذا الحق وأمهله إلى يوم القيامة.



الفَصلُ الرَابعُ

سيكولوجية التطرف

إشكاليات التعريف:

أولًا: التعريف اللغوي:

هو الغلو والإسراف، أو الشطط بعيدًا عن التوسط والاعتدال.

ثانيًا: الاصطلاح الاجتماعي:

هو الخروج على المفاهيم والأعراف والتقاليد والسلوكيات العامة.

ثالثًا: المفهوم الأمني والسياسي:

هو الخروج على القانون والدستور السائد.

إذن فنحن نتوقع أن يختلف مفهوم التطرف من مجتمع لآخر؛ بل ويختلف مفهومه داخل المجتمع الواحد تبعًا للجهة التي تحاكم سلوك الشخص.

رابعًا: أهمية النموذج المثالي (Ideal Model):

ولكي نحكم على سلوكٍ ما بأنه متطرف يجب أن يكون لدينا نموذج مثالي نحاكم إليه هذا السلوك، وهذا ممكن في حالة المجتمعات التي استقرت على تركيبات وديناميات راسخة في حياتها، أما المجتمعات التي تمر بتحولات كثيرة في فترات زمنية وجيزة فإنها تعاني من غياب أو غموض النموذج المثالي للسلوك فيقع كثير من أفرادها أثناء حركتهم في المناطق الخطرة (جهلًا أو عمدًا) ويوصمون بالتطرف.

خامسًا: أهمية الإطار المرجعي (FRAME OF REFERENCE):

وهذا يؤكد ضرورة وجود صيغة حقيقية وأصيلة ومقبولة تؤكد الهوية وتسمح بالبقاء والنمو وتحقق المصالح والأهداف لغالبية المجتمع، وهذه الصيغة هي ما يطلق عليه الإطار المرجعي، وهذا الإطار المرجعي لا بد وأن يضع في الحسبان تركيبات وديناميات العقيدة والقيم والأخلاق والمعاملات في المجتمع الذي يتبناه، ويكون ضاربًا بجذوره في أعماق ذلك المجتمع، وهذا لا يمنع - بل لا بد - أن يكون هذا الإطار المرجعي مواكبًا لحركة الحياة البشرية المتطورة وأن يضع في اعتباره العلاقات المختلفة مع باقي مجموعات البشر.

سادسًا: قيمة التقبل الاجتماعي:

هل الخروج على الأعراف الاجتماعية يعتبر تطرفًا في كل الأحوال؟ والإجابة هي أن هناك بعض الصفات الاجتماعية الفاسدة كالرشوة والغش والتزوير والظلم... إلخ، وربما تكون هذه الصفات منتشرة في مجتمع ما إلى الدرجة التي تصبح فيها هي القاعدة، والخروج عنها يكون مستغربًا، وكمثال على ذلك عندما جاء رسول اللّه ﷺ إلى المجتمع الجاهلي في الجزيرة العربية ليغير مفاهيمه وأعرافه الفاسدة لم يكن متطرفًا رغم اختلافه الجذري مع قيم وأعراف المجتمع الجاهلي السائدة في ذلك الوقت، والمعيار الأفضل للحكم على سلوك بأنه متطرف أم لا هو أثر ذلك السلوك، ليس على الفرد وحده، بل على المجتمع أيضًا، وهذا يوضح لنا الفرق بين السلوك الصحيح والسلوك المتطرف، فالأول يصلح به الشخص ويصلح به غيره ويستمر ويبني، أما الثاني فإنه يهدم حياة الشخص وحياة المجتمع، ومع أن التقبل الاجتماعي ليس هو المعيار الوحيد إلا أنه على درجة كبيرة من الأهمية في غالب الأحيان.

أشكال التطرف:

التطرف يمكن أن يوجد في أي مجال من مجالات الحياة، فمثلًا هناك التطرف السياسي (أقصى اليمين أو أقصى اليسار) والتطرف العرقي والتطرف الاجتماعي والتطرف الديني... إلخ، **وأيًّا كان الشكل الذي يأخذه التطرف إلا أنه يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع توجد منفردة أو مجتمعة:**

أولًا: التطرف المعرفي:

وهو أن ينغلق الشخص على فكرة أو أفكار معينة، ولا يقبل المناقشة أو إعادة النظر فيها، ويعتبرها من الثوابت المطلقة، وهو في هذه الحالة لا يلغي وظيفة عقله فقط في تمحيص هذه الفكرة أو الأفكار، بل إنه يلغي أي رأي آخر مخالف، ولا يسمح لهذا الرأي أن يدخل مجال وعيه، فضلًا عن أن يتفهمه أو يناقشه أو يتقبله.

ثانيًا: التطرف الوجداني:

وهو شعور حماسي طاغٍ نحو شيء معين يجعل الشخص مندفعًا في اتجاه معين دون تبصر، وربما يدفعه هذا الانفعال إلى تدمير نفسه أو غيره، وربما يندم بعد ذلك حين تخف حدة هذا الانفعال (المؤيد أو الرافض).

ويعود إلى رشده، وفي بعض الأحيان لا يحدث هذا، وإنما يظل الشخص يشحن نفسه

(أو يشحنه المجتمع) بشحنات وجدانية هائلة تهدد بالانفجار في أية لحظة.

ثالثًا: التطرف السلوكي:

وهو المغالاة في سلوكيات ظاهرية معينة بما يخرج عن الحدود المقبولة، وكأن هذه السلوكيات هدف في حد ذاتها، ولذلك يكرهها الشخص بشكل نمطي وهي خالية من المعنى وفاقدة للهدف، ولا يتوقف الأمر عند الشخص ذاته بل يحاول إرغام الآخرين على التقيد بما يفعله هو قهرًا أو قسرًا، وربما يلجأ إلى العدوان على الآخرين لإرغامهم على تنفيذ ما يريد.

أسباب التطرف:

أولًا: أسباب بيولوجية (BIOLOGICAL CAUSES):

مثل الاختلال الكروموسومي، والعوامل التركيبية الوراثية، والعيوب الخلقية، والإصابات المخية... إلخ.

ثانيًا: أسباب نفسية اجتماعية (PSYCHO - SOCIAL CAUSES):

مثل:

- الحرمان من رعاية أحد الأبوين أو كلاهما في سن مبكر.
- الحرمان الاجتماعي.
- صدمة نفسية شديدة خاصة في الطفولة.
- العلاقة المضطربة بالأقران.
- اضطراب العلاقة بين الطفل ووالده، أو بين الطفل ورموز السلطة في الأسرة، أو في المدرسة، أو في المسجد، وينمو هذا الصراع ويكبر ويصبح الشخص في صراع مع أي رمز للسلطة على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الديني، وهذا يفسر لنا رفض الشباب المتطرف الانضواء تحت أية سلطة حتى ولو كانت رشيدة، فهم يفضلون تكوين مجموعات ممن هم في مثل سنهم دون وصاية أو توجيه من مصدر أعلى.
- **وجود بعض الاضطرابات النفسية، مثل:**

أ - الاضطراب العصابي كالقلق والاكتئاب: ففي محاولة الشخص للخروج من دائرة القلق أو الاكتئاب يلجأ إلى نقل مجال الصراع من داخل النفس إلى الخارج؛ حيث يصبح الصراع دائرًا بين النفس والمجتمع، وبالتالي يصبح الصراع أقل إيلامًا للشخص وأكثر قبولًا منه، حيث يشعره أنه يقوم بدور ما.

ب - **اضطراب الشخصية البارانوي**: وهذا الشخص المتعالي المتسلط يرى أنه جدير (وحده) بتوجيه الناس إلى ما يريد، وأن الناس (كل الناس) عليهم أن يسمعوا ويستجيبوا، وإذا اعترضوا فلا بد من قهرهم ولو بالقوة.

جـ - **اضطراب الشخصية المعادي للمجتمع**: وهذا الشخص يحمل بذور العداء والكراهية وعدم الولاء للمجتمع؛ لذلك فهو يأخذ موقف المحارب لكل القيم والأعراف والتقاليد السائدة.

د - **الاضطراب الذهاني**: وهذا يمثله بعض المرضى العقليين المصابين بالفصام أو الهوس أو الاضطرابات الضلالية؛ حيث يعتقد المريض في نفسه أنه المسيح أو المهدي المنتظر أو الإمام الأعظم الذي جاء لهداية الناس، وفي بعض الحالات يستطيع المريض أن يكتم هذا الاعتقاد عن المحيطين به ولكنه يتصرف انطلاقًا منه، فيظهر أمام الناس في صورة مصلح أو داعية مشوه الفكر والوجدان والسلوك.

- **التعميم والتحويل**:

وفي بعض الأحيان يكون التطرف مدفوعًا بأشياء أخرى مختلفة عن الشكل الظاهر تمامًا، كأن يكون الشخص واقعًا تحت تأثير معاناة مادية أو اجتماعية أو سياسية شديدة، أو فشل في أن يحقق ما يريد على المستوى الشخصي؛ لذلك يحول القضية الشخصية إلى قضية عامة، وهذا يعطي لمعاناته ومحاولاته معنى أكبر يخفف من آلام الإحباط الشخصي الذي يشعر به، وفي ذات الوقت لا يجد نفسه وحيدًا في هذه الأزمة.

ثالثًا: أسباب اجتماعية ثقافية (SOCIO-CULTURAL CAUSES):

أ - **انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي**: لأن الأسرة الفقيرة لا تستطيع أن تدعم أفرادها وأن تزودهم بمهارات التكيف خاصة في وقت الأزمات.

ب - **التغيرات الاجتماعية أو الثقافية أو التكنولوجية السريعة**: ففي مراحل التغيرات السريعة يختل التوازن وتتداخل القيم والمفاهيم ويكثر التطرف.

رابعًا: أسباب دينية (RELIGIOUS CAUSES):

أ - **اتساع الهوة بين القيم السائدة والقيم المعلنة**، مما يعطي رسالة مزدوجة للشخص تدعه في حيرة وقلق، وهذا يجعله يشك في مصداقية من حوله، وبالتالي يصبح أكثر عدوانية نحوهم، فمثلًا يتعلم الطفل أو المراهق في المدرسة أو المسجد أن الكذب حرام، وأن الرشوة حرام، وأن الظلم حرام، وأن الخمر حرام، وأن السفور حرام، وأن الربا حرام، ومع ذلك يجد كثيرًا

من هذه الأشياء سائدة في مجتمعه، فيحدث داخله صراع مؤلم يحاول التخلص منه بتحطيم مظاهر الخروج على القيم المعلنة حتى يستريح.

ب - **استفزاز المشاعر الدينية** من خلال تسفيه القيم أو الأخلاق أو المعتقدات أو الشعائر بالقول أو بالفعل، مع عدم إعطاء الفرصة للرد على ذلك.

جـ - **مقاومة دواعي السقوط**: حين يبدأ الشاب طريق الالتزام الديني فهو يبذل جهدًا هائلًا للتغلب على رغباته الداخلية (خاصة الجنس والعدوان) ولكنه يفاجأ بأن ثمة مثيرات في المجتمع تحاول إيقاظ هذه الرغبات بشكل ملح، وهنا يشعر ذلك الشاب باحتمال السقوط في هوة الرغبات غير الأخلاقية، فيحول الصراع من داخل نفسه إلى صراع مع العوامل المثيرة فيشتبك مع رموز المجتمع على اعتبار أنهم مسئولون عما يحدث له.

خامسًا: عوامل تعزيزية (REINFORCING FACTORS):

هناك بعض العوامل التي من شأنها زيادة حدة التطرف واستمراريته، ومن هذه العوامل معاملة التطرف بتطرف مضاد، أو الاقتصار على الوسائل القمعية دون البحث والتعامل مع جذور المشكلة، وهذا يؤدي إلى ما يسمى بالتغذية المرتجعة للتطرف Feed back، وإلى نشوء ظاهرة الدوائر المغلقة.

شخصية المتطرف وشخصية الداعية:

لقد حدث اختلاط (أو خلط) كبير بين مفهوم التطرف ومفهوم الدعوة، وذلك نظرًا لوجود بعض التشابهات السطحية (الشكلية) بين المتطرف والداعية، والتي يستغلها أصحاب الإدراك المشوه (أو المغرض) في التعميم المخل فيضعون المتطرفين والدعاة (جهلًا أو عمدًا) في صف واحد رغم التباين الهائل بينهما والذي يصل إلى حد التضاد والتنافر.

التفرقة بين شخصية المتطرف وشخصية الداعية:

والسؤال الهام هو: كيف نفرق بين المتطرف والداعية من حيث الشكل والمضمون؟

والإجابة تتلخص في النقاط التالية:

١ - **التركيب الجسماني والشكلي**: في كثير من الأحيان نجد المتطرف ذا طول بائن أو قصر مستهجن، أو يحمل في تركيبه الجسماني عاهة معينة أو اختلافًا يميزه عن الناس بشكل أو بآخر، وتبدو في قسمات وجهه الحدة أو التجهم، وفي حركاته نبرة العدوان والتحدي، وهو إما كثير الكلام أو الحركة أو قليلهما بشكل ملفت للنظر، وفي كل الحالات نجد إهمالًا واضحًا في مظهره وعدم تناسق في ملبسه.

أما الداعية فهو يبدو وسطًا معتدلًا في شكله ومظهره، حسن السمت منبسط الوجه، نظيفًا متناسقًا، ودود النظرات، ولا يميل إلى لفت الأنظار بغرائب المظهر أو الملبس.

٢ - **الحالة النفسية**: يبدو في المتطرف بروز (زائد) في أحد النواحي (كجنوح في الفكر أو الانفعال أو السلوك)، فتراه يركز بلا هوادة على فكرة بعينها أو تراه عصبيًّا أو عدوانيًّا بلا مبرر واضح.

أما الداعية فهو متناسق الفكر والانفعال والسلوك كأنه منظومة كونية رائعة، وهو هادئ النفس سمح طيب.

٣ - **الحالة الروحانية**: المتطرف يكون بعيدًا عن روحانيات الدين وتساميه (في عقيدته وشرائعه) فتجده يتحدث حديثًا جافًّا ويسلك سلوكًا خشنًا، ويبدي عدوانية أرضية منفرة.

أما الداعية فتجد في كلامه وصمته وحركاته وسلوكه روحانية صافية تجعل الاقتراب منه مريحًا سلسًا، ويشعر من حوله بأنهم يحلقون معه إلى السماء.

٤ - **العلاقات الاجتماعية**: أول ما تلمحه في المتطرف السلوك العدواني المتسلط القاهر، ولذلك تجد علاقاته الاجتماعية مضطربة غاية الاضطراب حتى مع أقرب المقربين له (والديه أو زوجته أو أبنائه)، وهو دائم الصراع مع من حوله.

أما الداعية فهو محب مسالم، حسن العلاقات مع من حوله حتى وإن اختلف معهم في الرأي، وهو في خدمة من حوله، ذو مروءة ونجدة وإيثار، وحتى في مواجهة الضالين أو المشركين تجده يكره أفعالهم ولا يكرههم وشعاره في ذلك: « **اللَّهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون** ».

٥ - **الأهداف**: هدف المتطرف هو التحكم والتسلط والاستعلاء على الناس وتوجيههم إلى حيث يريد قهرًا وقسرًا (إرضاءً لرغباته ونقائصه الذاتية).

أما هدف الداعية فهو التربية والتوجيه والتنوير وإرشاد الناس إلى ما يصلحهم، وكثيرًا ما يضحي بنفسه وماله في هذا الطريق، وشعاره: « **لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه** ».

توصيات:

أولًا: محاولة الاكتشاف المبكر للتطرف الفكري والوجداني، ومحاولة علاجه قبل أن يتحول إلى تطرف سلوكي يوقع صاحبه تحت طائلة القانون.

ثانيًا: دراسة كل حالة توصف بالتطرف على حدة، ويشترك في هذه الدراسة أطباء نفسيون وأخصائيون نفسيون واجتماعيون وعلماء دين.

ثالثًا: البعد عن التعميم في التعامل مع المتطرف ومحاولة حصر ردود الأفعال تجاه من يصدر منه السلوك المتطرف، حتى لا تتسع دائرة التطرف والتطرف المضاد مع الوقت.

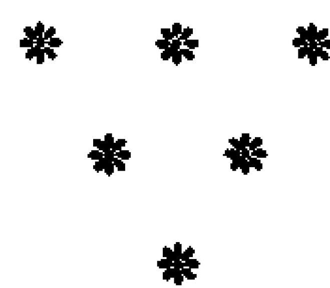
رابعًا: التأكيد على أهمية الحوار العلاجي، ذلك الحوار الذي يضع في الاعتبار دوافع التطرف وأسبابه وطرق علاجه، وفي ذات الوقت لا يلغي المسئولية الجنائية المترتبة على السلوك المتطرف، وهذا الحوار ربما ينجح في قطع الدوائر المغلقة والتغذية المرتجعة للتطرف من خلال اكتشاف خلل معرفي أو وجداني أو سلوكي يمكن تصحيحه أو علاجه قبل وأثناء وبعد توقيع العقوبة.

خامسًا: تنظيم المجتمعات بالصورة التي تخفض مثيرات التطرف والعنف إلى أدنى مستوًى، وذلك من خلال منع الظلم على المستوى الفردي والاجتماعي، وإرساء العدل، ومنع تفشي الفواحش والمنكرات، وإرساء قواعد التكافل الاجتماعي ومحاربة الفساد، وإعطاء فرص حقيقية للتعددية السياسية والفكرية التي تمثل كافة التيارات الموجودة في المجتمع دون استبعاد أو وصم أو إلغاء.

سادسًا: بث الوعي الديني الذي يرتقي بروح الإنسان عن طريق تقوية الإيمان الذي يسمو بالنفس ويذكرها بالحساب والجزاء، والصلاة وما تهيؤه من استرخاء نفسي وعضلي يخفف من حدة التوتر، والزكاة كوسيلة لتزكية النفس وتخفيف حدة الصراع الاجتماعي، والصوم وما يمنحه من قوة السيطرة على نزعات الإنسان العدوانية، والحج وما يوصي به ويرسخه من معاني الأخوة الإنسانية ووحدتها.

سابعًا: تدريس أدب الخلاف الديني والفكري والسياسي والاجتماعي ضمن المناهج الدراسية.

قال تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥].



الفَصْلُ الخَامِسُ

سيكولوجية العنف

مقدمة:

هناك علاقة تبادلية بين الحوار والعنف، بمعنى أنه كلما كان الحوار نشطًا وإيجابيًا وصحيًّا كلما قلت نزعات العنف، وكلما انسدت قنوات الحوار أو ضاقت أو تقلصت كلما ازدادت نزعات العنف، ولكي تتضح هذه العلاقة فسنستعرض بإيجاز بعض التعريفات والآليات والمحددات للعنف والوسائل الوقائية منه، ثم نتبع ذلك باستعراض بعض مفاهيم وأنماط الحوار في حالاته السلبية والإيجابية، وذلك سعيًا لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحوار الصحي النشط الذي يثري الوجود البشري ويجنبه الآثار السلبية لنزعات العنف.

التعريف اللغوي للعنف:

عنف (العُنْف) بالضم ضد الرفق، تقول منه: عَنُفَ عليه بالضم (عُنْفًا)، و (عَنُفَ) به أيضًا، و (التعنيف) التعيير واللوم[1].

ويتضح من التعريف اللغوي أن العنف لم يقتصر على الإيذاء الجسدي، بل هو شامل للإيذاء الجسدي واللفظي على حدٍّ سواء.

التعريف الاصطلاحي للعنف:

العنف هو أي سلوك موجه بهدف إيذاء شخص أو أشخاص آخرين لا يرغبون في ذلك ويحاولون تفاديه[2].

إشكاليات التعريف:

على الرغم من تعدد تعريفات العنف في الثقافات المختلفة إلا أنه يبقى هناك تساؤلات كثيرة حول وصف سلوك معين بأنه عنفًا؛ لأن ذلك غالبًا ما يرتبط بالسياق الذي تم فيه هذا السلوك، فالعنف الذي يمارس من أجل سلب الآخرين حقوقهم أو قهرهم لقبول وضع معين يختلف تمامًا عن العنف الذي يكون الدافع إليه دفع باطل أو إحقاق حق أو دفاع عن النفس أو العرض أو الوطن أو العقيدة... إلخ.

---

(١) الرازي، ٦٦٦هـ.

(٢) Kaplan and sadock B (1994) Synopsis of psychiatry, seventh ed, williams and wilkins, Middle Esat edition, Egypt.

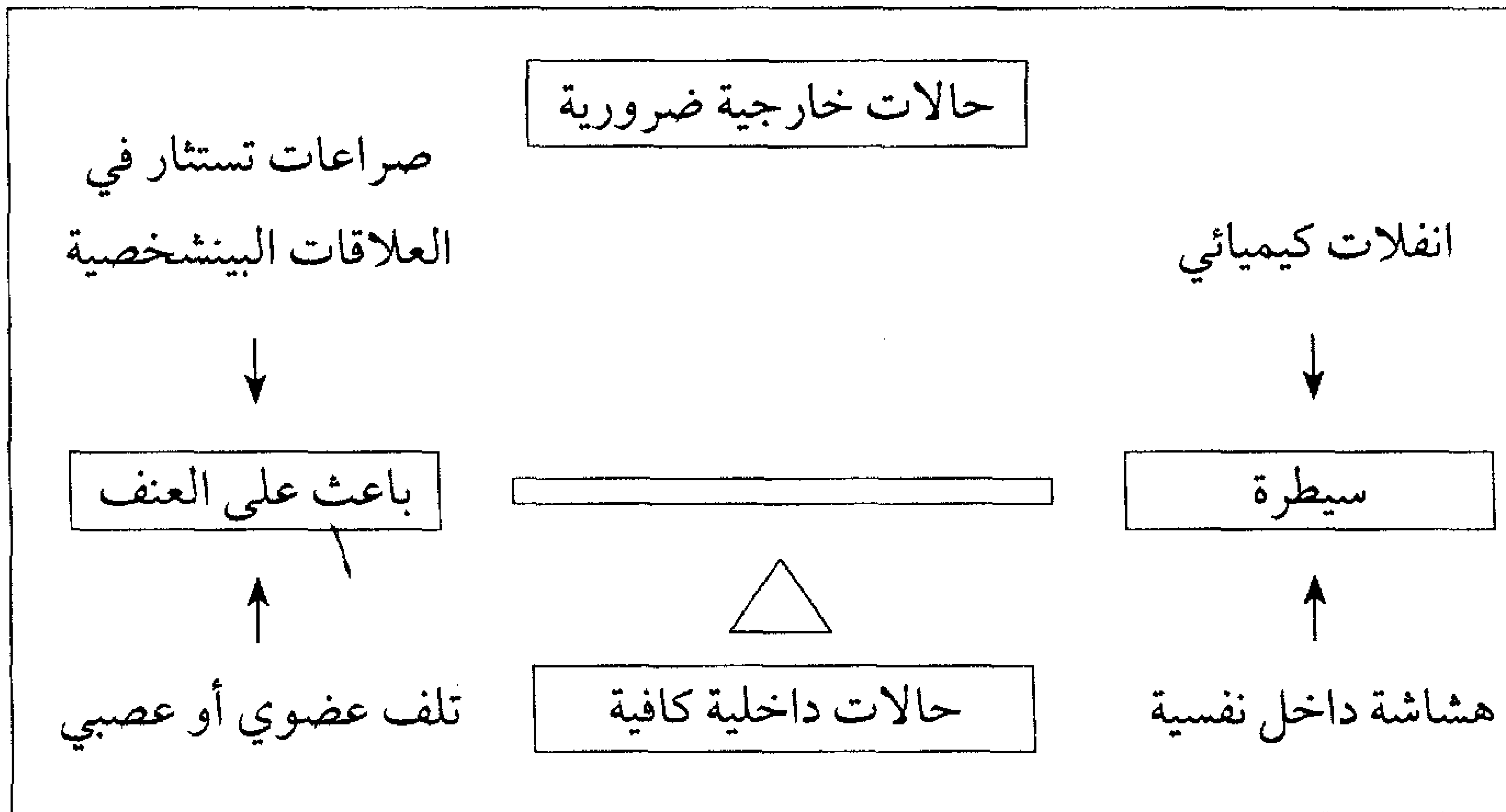
وهناك بعض التعريفات التي تقصر العنف على الإيذاء الجسدي دون اللفظي، وأغلب التعريفات لا تبرز العنف السلبي كالصمت والعناد والمكايدة.

آليات العنف:

للعنف آليات كثيرة ومتشابكة تتضافر مع بعضها لتؤدي إلى انطلاق نزعات العنف.. ورغم تعدد وتشابك الأسباب إلا أن كثيرين من علماء النفس يرون أن الإحباط هو أهم عامل منفرد يؤدي إلى العنف، **ويفسرون العلاقة بين العنف والإحباط كالتالي:**

إحباط ← تغيرات فسيولوجية ونفسية ← زيادة الاستجابة لمثيرات العنف ← سلوك عنيف(١)

ويرى فريق آخر أن العنف يحدث إذا اختل التوازن بين البواعث نحوه وبين السيطرة الداخلية للشخص على تلك البواعث(٢)، ويتضح ذلك في المعادلة التالية:



نظريات العنف (Theories of aggression):

١ - العنف سلوك غريزي:

- كان فرويد يعتقد - في كتاباته المبكرة - أن سلوك الإنسان ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر مما أسماه غريزة الحياة (Eros)، وأسمى طاقة هذه الغريزة « الليبيدو » (Libido)، وقال بأنها موجهة نحو تدعيم الحياة ونمائها، وأن العنف من هذا المنظور ينشأ من إحباط أو سد منافذ هذه الطاقة، ولكن بعد الأحداث المأساوية التي عاصرها في الحرب العالمية الأولى، كتب عن وجود غريزة أخرى هائلة هي غريزة الموت (Thanatos)، وتنطلق هذه

---

(١) Kaplan and sadock B.1989:comprehensive textbook of psychiatry, fifth ed. voll (1) williams and wilkims Baltimar.

(٢) Kaplan and sadock: (1994) OP.Cit.

الغريزة وتتوجه نحو التدمير وإنهاء الحياة، وذهب فرويد إلى أن سلوك الإنسان يتحدد بالتفاعل بين هاتين الغريزتين.

- أما لورنز[١] فيرى أن العنف ينشأ مما أسماه « غريزة العراك » (Fight instinct)، والتي يشترك فيها الإنسان مع باقي الكائنات، وأن العنف في الإنسان طبقًا لهذا المفهوم شيءٌ لا يمكن تفاديه فهو سلوك حتمي.

٢ - العنف كسلوك مكتسب:

ويرى أصحاب هذا الرأي وخاصة ألبرت باندورا[٢] أن العنف يعتبر سلوكًا مكتسبًا في الوسط الاجتماعي من خلال:

أ - اكتساب استجابات العنف خلال التجارب الحياتية السابقة (مثل اعتداء الآخرين عليه ومحاولة الدفاع عن نفسه).

ب - التدعيم الذي يلقاه الشخص حين يمارس العنف (كأن يصبح مهابًا بين الناس، أو يصبح فتوة الحارة، أو يصبح بطلًا في نظرهم).

جـ - وجود ظروف اجتماعية وبيئية خاصة تستثير العنف بشكل مباشر.

٣ - العنف نتيجة عطب عصبي تشريحي في المخ:

وأصحاب هذا الرأي يقولون بأن هناك ارتباط قوي بين سلوك العنف وإصابات الرأس، ويرون أن نسبة كبيرة ممن يقومون بالسلوك العنيف قد تعرضوا في فترة من فترات حياتهم للاعتداء عليهم مما أدى إلى إصابات متفاوتة لخلايا المخ.

محددات العنف (Aggression Determinants):

أولًا: المحددات الاجتماعية:

١ - الإحباط: ويعتبر هو أهم عامل منفرد في استثارة العنف لدى الإنسان، وليس معنى هذا أن كل إحباط يؤدي إلى العنف، أو أن كل عنف هو نتيجة إحباط[٣] ولكي يؤدي الإحباط إلى العنف فلا بد أن يتوفر عاملان أساسيان:

أولهما: أن الإحباط يجب أن يكون شديدًا، **وثانيهما:** أن الشخص يستقبل هذا الإحباط على أنه ظلم واقع عليه ولا يستحقه، أو أنه غير شرعي.

---

(١) Lorenz k (1996): On aggrssion, Bantam. New York.

(٢) Bandura, A (1973): Aggression, a social learning analysis, Prentic-Hall, Englewood Cliffs, NJ.

(٣) Dollard et al (1939): Frustration and aggression, yale university Press New Haven, Conn.

٢ - **الاستثارة المباشرة من الآخرين**: وربما تكون هذه الاستثارة بسيطة في البداية كلفظ جارح أو مهين ولكن يمكن أن تتضاعف الاستثارات المتبادلة لتصل بالشخص إلى أقصى درجات العنف.

٣ - **التعرض لنماذج عنف**: وهذا يحدث حين يشاهد الشخص نماذج للعنف في التليفزيون أو السينما، فإن ذلك يجعله أكثر ميلًا للعنف من خلال آليات ثلاثة هي[١]:

أ - **التعلم بالملاحظة** (Observational Learning): حيث يتعلم الشخص من مشاهد العنف التي يراها طرقًا جديدة لإيذاء الآخرين لم يكن يعرفها من قبل.

ب - **الانفلات** (Disinhibition): بمعنى أن الضوابط والموانع التي تعتبر حاجزًا بين الإنسان والعنف تضعف تدريجيًا كلما تعرض لمشاهد عنف يمارسها الآخرون أمامه على الشاشة.

جـ - **تقليل الحساسية** (Desensitization): حيث تقل حساسية الشخص للآثار المؤلمة للعنف وللمعاناة التي يعانيها ضحية هذا العنف كلما تكررت عليه مشاهد العنف، فيصبح بذلك أكثر إقدامًا على العنف دون الإحساس بالألم أو تأنيب الضمير.

ثانيًا: المحددات البيئية (Enviromental Determinants):

مثل تلوث الهواء والضجيج والازدحام ... إلخ.

ثالثًا: المحددات الموقفية (Situational Determinants):

١ - **الاستثارة الفسيولوجية العالية**: مثال لذلك المنافسة الشديدة في المسابقات، أو التدريبات الرياضية العنيفة، أو التعرض لأفلام تحوي مشاهد مثيرة.

٢ - **الاستثارة الجنسية**: فقد وجد أن التعرض للاستثارة الجنسية العالية (كأن يرى الشخص فيلمًا مليئًا بالمشاهد الجنسية) يهيئ الشخص لاستجابات العنف.

٣ - **الألم**: فحين يتعرض الإنسان للألم الجسدي يكون أكثر ميلًا للعنف نحو أي شخص أمامه.

رابعًا: المحددات العضوية: (Organic Determinants):

١ - **الهرمونات والعقاقير**: تعزو بعض دراسات العنف إلى ارتفاع نسبة هرمون الأندورجين (الهرمون الذكري) في الدم، وإن كانت هذه الدراسات غير مؤكدة حتى الآن.

ويؤدي استعمال العقاقير كالكحول والباربتيورات والأفيونات إلى زيادة الاندفاع نحو العنف.

---

(١) Kaplan Sadock B (1985): OP. Cit.

٢ - الناقلات العصبية: بشكل عام ترتبط زيادة الدوبامين ونقص السيروتونين بالعنف، في حين أن زيادة السيروتونين والـ GABA تؤدي إلى التقليل من السلوك العنيف.

٣ - الصبغيات الوراثية: أكدت دراسات التوائم زيادة نسبة السلوكيات العنيفة في توأم أحادي البويضة إذا كان التوأم الآخر متسمًا بالعنف، وأكدت دراسات وراثية أخرى زيادة العنف في الأشخاص ذوي الذكاء المنخفض، وفي أولئك الذين لديهم تاريخ عائلي للاضطرابات النفسية، وهناك احتمال لم يتأكد بشكل قاطع أن الأشخاص ذوي التركيب الكروموسومي XYY يميلون لأن يكونوا أكثر ميلًا للعنف.

العنف العائلي:

١ - تصور الرجل عن المرأة والعكس.

٢ - الإحباط عمومًا والإحباط في العلاقات الزوجية بوجه خاص.

٣ - إزاحة العنف:

أ - من الخارج إلى الداخل: حيثما يوجد الاستبداد السياسي والعنف الدولي أو الاجتماعي يوجد الاستبداد والعنف داخل الأسرة وخاصة من الرجل نحو المرأة.

ب - من الداخل إلى الداخل: إزاحة العنف المتجه أساسًا نحو الزوج أو الزوجة إلى الأولاد.

العلاقة بين الاستبداد السياسي والعنف العائلي:

كتب قاسم أمين في كتابه « المرأة الجديدة » عام (١٩٠٠م) يقول: « يوجد تلازم بين الحالة السياسية والحالة العائلية في كل بلد، ففي كل مكان حط الرجل من منزلة المرأة وعاملها معاملة الرقيق حط نفسه وأفقدها وجدان الحرية، وبالعكس في البلاد التي تتمتع فيها النساء بحريتهن الشخصية يتمتع الرجال بحريتهم السياسية، فالحالتان مرتبطتان ارتباطًا كليًّا، وإن لسائل أن يسأل: أي الحالتين أثرت في الأخرى؟ نقول: إنهما متفاعلتان، وإن لكل منهما تأثيرًا في مقابلتها، وبعبارة أخرى: إن شكل الحكومة يؤثر في الآداب المنزلية، والآداب المنزلية تؤثر في الهيئة الاجتماعية، ففي البلاد الشرقية تجد أن المرأة في رق الرجل، والرجل في رق الحاكم، فهو ظالم في بيته مظلوم إذا خرج منه ».

الوقاية والعلاج:

١ - توجيه العناية نحو الفئات الهشة (الأكثر قابلية لاستثارة العنف) للتعرف على مثيرات العنف لديها ومحاولة خفض هذه المثيرات.

٢ - **دراسة حالات العنف دراسة علمية مستفيضة**؛ لاستكشاف الجوانب العضوية والنفسية والاجتماعية التي تحتاج إلى علاج.

٣ - **الحوار الصحي الإيجابي**؛ لإعطاء الفرصة لكل الفئات للتعبير عن نفسها بشكل منظم وآمن يقلل من فرص اللجوء إلى العنف.

٤ - **التدريب على المهارات الاجتماعية**؛ حيث وجد أن الأشخاص ذوي الميول نحو العنف لديهم مشكلات كثيرة في التواصل والتفاعل الاجتماعي مما يضعهم في كثير من الأحيان في مواجهات حادة وخطرة مع من يتعاملون معهم، وهذا يستثير العنف لديهم؛ لذلك فإن برنامجًا للتدريب على المهارات الاجتماعية كمهارة التواصل ومهارة تحمل الإحباط وغيرها، يمكن أن يؤدي إلى خفض الميول العدوانية لدى هؤلاء الأشخاص.

٥ - **العقاب**: أحيانًا يؤدي العقاب المناسب (خاصة إذا كان قريبًا من الفعل العنيف زمنيًّا) إلى تقليل حدة وتكرار السلوكيات العنيفة من خلال الارتباط الشرطي بين العنف والعقاب، ولكن إذا كانت هناك فترة زمنية طويلة بين الفعل العنيف وبين توقيع العقوبة، أو كان العقاب غير متناسب مع الفعل العنيف فإن العقاب ربما يؤدي إلى نتيجة عكسية فيزيد من احتمالات زيادة العنف، وهذا ملاحظ في الحالات التي تتعرض للإيذاء الجسدي والنفسي العنيف؛ حيث يصبحون أكثر ميلًا نحو العنف، بل ويزداد عنفهم خطورة.

٦ - **الاستجابات المغايرة**: وهذه الطريقة تقوم على مواجهة السلوك العنيف بسلوك مغاير تمامًا يؤدي إلى إيقاف العنف والتقليل من معاودته، وكمثال على ذلك إذا وجد الشخص ذو الميول العنيفة أن الشخص المقابل يعامله بحب وتعاطف وشفقة، فإن ذلك يقلل من إندفاعاته العنيفة، وهذا مصداق للآية: ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴾ [فصلت: ٣٤]، ومثال آخر: أن تقابل الميول العنيفة بالدعابة من الطرف الآخر، وقد وجد فعلًا بالتجربة أن الدعابة والطرافة في المواقف الحادة تقلل من احتمالات العنف، ووجد أيضًا أن إيقاظ الإحساس بالذنب أو الانغماس في نشاط ذهني معرفي، أو التعرض لبعض المثيرات المحببة للشخص، كل هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نزعات العنف.

٧ - **العلاج الدوائي**: وهذا العلاج يصبح ذا أهمية خاصة في الحالات المرضية كالاضطرابات العضوية أو النفسية، وحتى في غير هذه الحالات وجد أن لبعض الأدوية مثل الليثوم وأدوية الصرع والمهدئات الجسيمة أثرًا على نزعات العنف.

* * *

الفصل السادس
سيكولوجية الحوار

التعريف اللغوي للحوار:

الحوار من (المحاورة) بمعنى المجاوبة، و (التحاور) التجاوب[١].

التعريف الاصطلاحي للحوار:

هو تفاعل لفظي أو غير لفظي بين اثنين أو أكثر من البشر بهدف التواصل الإنساني وتبادل الأفكار والخبرات وتكاملها.

وهو نشاط حياتي يومي نمارسه في المنزل والشارع والعمل والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام ... إلخ، وعلى أساس الحوار ينبني السلوك وتتشكل العلاقات.

وهناك بعض المفاهيم المتصلة بشكل إيجابي أو سلبي بالحوار نذكر منها على سبيل المثال: الاختلاف والخلاف، والجدل، والشقاق، وفيما يلي تعريفات موجزة لهذه المفاهيم:

أ - **الاختلاف والخلاف**: وذلك أن ينهج كل شخص طريقًا مغايرًا للآخر في حاله أو في قوله، وعلى هذا يمكن القول بأن الخلاف والاختلاف يراد به مطلق المغايرة في القول أو الرأي أو الحالة أو الهيئة أو الموقف، والخلاف أعم من « الضد » لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدان[٢].

ب- **الجدل**: إذا اشتد احتداد أحد المخالفين أو كليهما بما هو عليه من قول أو رأي أو مواقف، وحاول الدفاع عنه، وإقناع الآخرين به، أو حملهم عليه سميت تلك المحاولة بالجدل، فالجدل في اللغة « المفاوضة على سبيل المنازعة والغلبة »، مأخوذ من « جدلت الحبل » إذا فتلته وأحكمت فتله، فإن كل واحد من المتجادلين يحاول أن يفتل صاحبه ويجدله بقوة وإحكام على رأيه الذي يراه[٣].

جـ - **الشقاق**: فإذا اشتدت خصومة المتجادلين، وآثر كل منهما الغلبة بدل الحرص على ظهور الحق ووضوح الصواب، وتعذر أن يقوم بينهما تفاهم أو اتفاق سميت تلك الحالة

(١) الرازي، ٦٦٦هـ. (٢) العلواني، ١٩٩١م.

(٣) يراجع: مفتاح السعادة، ٢/ ٥٩، طبعة دار الكتب الحديثة بمصر، والتعريفات للجرجاني، ص٦٦، طبعة الحلبي.

بـ (الشقاق)، وأصله: أن يكون كل واحد في شق من الأرض، فكأن أرضًا واحدة لا تتسع لهما معًا[1].

أهداف الحوار:

وللحوار أهداف، تتحقق كلما كان الحوار صحيًّا، نذكر منها:

١ – محاولة فهم الآخرين.

٢ – إقناع الآخرين بوجهة نظر معينة.

٣ – الوصول إلى صيغة من التفاهم والتعايش والتكامل.

٤ – الارتقاء بالوجود البشري عن طريق تبادل وتكامل وتراكم الخبرات.

مرجعية الحوار:

كلما كانت هناك مرجعية قوية ومشتركة كلما كان الحوار أكثر إيجابية وتكاملًا، وعلى العكس كلما ضعفت هذه المرجعية أو تشتتت أو تعارضت كلما تعطلت مسارات الحوار أو ضاقت وأصبح الحوار أقرب إلى الضجيج، ولذلك ففي فترات التحول الاجتماعي - خاصة المفاجئة أو السريعة - نجد أن الحوار يصبح أكثر صخبًا وتشابكًا وتشتتًا نظرًا لاختلاف المرجعيات المعرفية للفئات المختلفة اختلافًا شديدًا يجعلها لا تملك الحد الأدنى للاتفاق على أي شيء، وتضيع منها كل الثوابت ويصبح كل شيء قابلًا للطعن والتشكيك والتسفيه.

مستويات الحوار:

١ - الحوار الداخلي (مع النفس):

وفي حالة كون هذا الحوار صحيًّا فإنه يتم بين مستويات النفس المختلفة في تناغم وتصالح دون إلغاء أو وصم أو إنكار أو تشويه، أما إذا فشل ذلك الحوار النفسي الداخلي فإن الاضطرابات الناتجة ربما تدفع بموجات العنف المتراكمة إلى الخارج أو إلى الداخل فتكون مدمرة للآخرين أو للنفس ذاتها.

٢ - الحوار الأفقي (مع الناس):

وهو ينقسم إلى قسمين:

أ – حوار بين أفراد المجتمع الواحد الذين يشتركون في المعتقدات والقيم والمفاهيم.

---

(١) يراجع: مفتاح السعادة، ٢/ ٥٩٩، طبعة دار الكتب الحديثة بمصر، والتعريفات للجرجاني، ص٦٦ ،طبعة الحلبي.

وهذا الحوار يقوم على مبدأ « نصف رأيك عند أخيك »، ومبدأ « التعاون في الاتفاق والأعذار في الاختلاف ».

ب - حوار بين المجتمعات المتباينة في المعتقدات والقيم والمفاهيم، وهذا الحوار يجري وفق مبدأ التعايش بهدف تنمية عوامل الخير، والاشتراك (رغم الاختلاف) في إعمار الكون.

٣ - الحوار الرأسي (مع اللّه):

وتختلف طبيعة هذا الحوار عن المستويين السابقين؛ حيث يتوجه الإنسان نحو ربه بالدعاء والاستغفار وطلب العون ويتلقى منه سبحانه إجابة الدعاء والمغفرة والمساعدة، وهذا المستوى إذا كان نشطًا وإيجابيًّا فإنه يحدث حالة من التوازن والتناسق في المستويين السابقين (أي في حوار الإنسان مع نفسه وحواره مع الآخرين).

قبول الخلاف كسنة كونية أساس لنجاح الحوار:

إن الاختلاف في وجهات النظر وتقدير الأشياء والحكم عليها، أمر فطري طبيعي وله علاقة بالفروق الفردية إلى حد كبير، إذ يستحيل بناء الحياة، وقيام شبكة العلاقات الاجتماعية بين الناس ذوي القدرات المتساوية والنمطية المتطابقة، إذ لا مجال - عندئذ - للتفاعل والاكتساب والعطاء ! ذلك أنه من طبيعة الأعمال الذهنية والعملية اقتضاء مهارات وقدرات متفاوتة ومتباينة، وكأن حكمة اللّه تعالى اقتضت أن بين الناس بفروقهم الفردية - سواء أكانت خلقية أم مكتسبة - وبين الأعمال في الحياة تواعد والتقاء، وكلٌّ ميسر لما خلق له، وعلى ذلك فالناس مختلفون[1].

مع من يكون الحوار؟

الحوار واجب طول الوقت كلما التقى اثنان أو أكثر من البشر، ونحن نخطئ كثيرًا حين نظن أن الحوار يكون فقط بين طبقة المثقفين أو الصفوة، والأحرى أن يكون الحوار شاملًا لكل مستويات المجتمع، وأن يبقى نشطًا ومستمرًّا، ونولي عناية خاصة للمجوعات الأكثر قابلية لظهور العنف (أو ما يسمى بالمجموعات الهشة) ونذكر منها:

١ - فئات السن من (١٥ - ٢٥) سنة؛ حيث تسبب التغيرات العضوية والنفسية المصاحبة للمراهقة حالة من عدم التوازن ربما تؤدي إلى العنف عند التعرض لمثيراته، وقد وجد أن المراهق حين تستثار دوافع العنف لديه فإنه يوجه هذا العنف نحو أي شخص أو أشخاص

---

(١) العلواني، ١٩٩١م.

دون تمييز، وهذا يختلف عن عنف الأشخاص الأكبر سنًّا والذين يوجهونه غالبًا نحو أشخاص لهم بهم علاقة - عادة أحد أفراد الأسرة[١].

٢ - الأماكن المزدحمة والأحياء الفقيرة (المناطق العشوائية كمثال).

٣ - الأقليات داخل المجتمع والتي ربما تشعر أنها واقعة تحت ضغط أو حصار من الأغلبية، وكلمة الأقليات هنا لا تقتصر على الأقليات الدينية أو العرقية، بل الأفضل أن تشمل أي مجموعة ذات فكر أو عقيدة مغينة تختلف عن غالبية الناس.

٤ - الأشخاص الذين سبق تورطهم في أعمال عنف (في السجون والإصلاحيات)، وغير صحيح ما يدعيه البعض ويروج له من أنه لا حوار مع من يخرج على القانون، بل على العكس إن هذه الفئة في حاجة ماسة إلى الحوار قبل وأثناء وبعد تنفيذ العقوبة القانونية عليها، والحوار هنا لا يلغي المسئولية القانونية للشخص عن أفعاله، وإنما يحاول علاج ما حدث والوقاية من عنف محتمل.

٥ - مدمني الخمر والمخدرات، فقد ثبت أن (٥٠٪) ممن قاموا بحوادث قتل أو اعتداء تعاطوا الخمر قبل القيام بهذه الأفعال بوقت قليل[٢]، وهذه الفئة لها مشاكل كثيرة في العلاقات مع الآخرين، ولقد كان لكاتب هذه السطور تجربة ثرية في التعامل العلاجي مع عدد كبير من المدمنين لعدة سنوات، وقد رأى أن الحوار الإيجابي الصحي في المجتمع العلاجي كان له أثر كبير في تحسين سلوكيات هؤلاء الناس رغم تاريخهم الطويل في تعاطي الخمر والمخدرات وفي ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها.

٦ - الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية، خاصة أولئك الذي يعانون من الشعور بالغضب، أو لديهم ميول عدوانية، أو لديهم اضطراب في التحكم أو عطب عضوي بالمخ، أو سبق لهم إشعال النار بالممتلكات أو التبول في الفراش أو القسوة على الحيوانات.

٧ - الأشخاص الذين تكرر منهم التهديد باستخدام العنف.

٨ - من لديهم ميول عدوانية نحو رموز السلطة في المجتمع.

٩ - الأشخاص الذين فقدوا أحد الأبوين أو كليهما في سن مبكر.

١٠ - المتهورون في قيادة السيارات.

١١ - الفئات التي تشعر بأنها ضحية في المجتمع.

---

(١) Kaplan and sadock، (1994) OP. Cit.

(٢) Ibid.

١٢ - الأفراد الذين ينتابهم الشعور بالعجز واليأس.

١٣ - العاطلين عن العمل.

١٤ - الأفراد الذي تعرضوا للإيذاء النفسي أو الجسدي أو كليهما معًا في السجون أو معسكرات الاعتقال.

ألوان من الحوار السلبي[١]:

١ - الحوار العدمي التعجيزي:

وفيه لا يرى أحد طرفي الحوار أو كلاهما إلا السلبيات والأخطاء والعقبات، وهكذا ينتهي الحوار إلى أنه « لا فائدة » ويترك هذا النوع من الحوار قدرًا كبيرًا من الإحباط لدى أحد الطرفين أو كليهما؛ حيث يسد الطريق أمام كل محاولة للنهوض.

٢ - حوار المناورة (الكر والفر):

ينشغل الطرفان (أو أحدهما) بالتفوق اللفظي في المناقشة بصرف النظر عن الثمرة الحقيقية والنهائية لتلك المناقشة وهو نوع من إثبات الذات بشكل سطحي.

٣ - الحوار المزدوج:

وهنا يعطي ظاهر الكلام معنى غير ما يعطيه باطنه؛ وذلك لكثرة ما يحتوي من التورية والألفاظ المبهمة.. وهو يهدف إلى إرباك الطرف الآخر.. ودلالاته أنه نوع من العدوان الخبيث.

٤ - الحوار السلطوي (اسمع واستجب):

نجد هذا النوع من الحوار سائدًا على كثير من المستويات، فهناك الأب المتسلط والأم المتسلطة، والمدرس المتسلط، والمسئول المتسلط ... إلخ، وهو نوع شديد من العدوان؛ حيث يلغي أحد الأطراف كيان الطرف الآخر ويعتبره أدنى من أن يحاور، بل عليه فقط السماع للأوامر الفوقية والاستجابة دون مناقشة أو تضجر، وهذا النوع من الحوار فضلًا عن أنه إلغاء لكيان (وحرية) طرف لحساب طرف آخر، فهو يلغي ويحبط القدرات الإبداعية للطرف المقهور فيؤثر سلبًا على الطرفين وعلى المجتمع بأكمله.

٥ - الحوار السطحي (لا تقترب من الأعماق فتغرق):

حين يصبح التحاور حول الأمور الجوهرية محظورًا أو محوطًا بالمخاطر، يلجأ أحد

---

(١) المهدي، ١٩٩٢م.

الطرفين أو كلاهما إلى تسطيح الحوار طلبًا للسلامة، أو كنوع من الهروب من الرؤية الأعمق بما تحمله من دواعي القلق النفسي أو الاجتماعي.

٦ - حوار الطريق المسدود (لا داعي للحوار فلن نتفق):

يعلن الطرفان (أو أحدهما) منذ البداية تمسكهما (أو تمسكه) بثوابت متضادة تغلق الطريق منذ البداية أمام الحوار، وهو نوع من التعصب والتطرف الفكري وانحسار مجال الرؤية.

٧ - الحوار الإلغائي أو التسفيهي (كل ما عداي خطأ):

يصر أحد طرفي الحوار على ألا يرى شيئًا غير رأيه وهو لا يكتفي بهذا بل يتنكر لأي رؤية أخرى ويسفهها ويلغيها، وهذا النوع يجمع كل سيئات الحوار السلطوي وحوار الطريق المسدود.

٨ - حوار البرج العاجي:

ويقع فيه بعض المثقفين حين تدور مناقشاتهم حول قضايا فلسفية أو شبه فلسفية مقطوعة الصلة بواقع الحياة اليومي وواقع مجتمعاتهم، وغالبًا ما يكون ذلك الحوار نوعًا من الحذلقة وإبراز التميز على العامة دون محاولة إيجابية لإصلاح الواقع.

٩ -الحوار الموافق دائمًا (معك على طول الخط):

وفيه يلغي أحد الأطراف حقه في التحاور لحساب الطرف الآخر إما استخفافًا (خذه على قدر عقله)، أو خوفًا، أو تبعية حقيقية طلبًا للراحة وإلقاء المسئولية كاملة على الآخر.

١٠ - الحوار المعاكس دائمًا (عكسك دائمًا):

حين يتجه أحد طرفي الحوار يمينًا يحاول الطرف الآخر الاتجاه يسارًا، والعكس بالعكس، وهو رغبة في إثبات الذات بالتميز والاختلاف ولو كان ذلك على حساب جوهر الحقيقة.

١١ - حوار العدوان السلبي (صمت العناد والتجاهل):

يلجأ أحد الأطراف إلى الصمت السلبي عنادًا وتجاهلًا ورغبة في مكايدة الطرف الآخر بشكل سلبي دون التعرض لخطر المواجهة.

خصائص الحوار الإيجابي[1] :

وبما أن الحوار عملية تبادلية بين طرفين أو أكثر، وهو يتم من خلال عمليتين أساسيتين

(١) المهدي، ١٩٩٢م.

هما الإرسال والاستقبال؛ إذن فلنحاول الآن أن نرى كيف يمكن أن يتم الحوار بشكل فعال من خلال تحسين كفاءة الاستقبال (السماع) والإرسال (التحدث):

١ - الاستقبال (أدب الاستماع):

إن أهم شروط الحوار الناجح مع الآخرين حسن الاستماع والفهم لما يصدر عنهم، وهذا الاستماع الجيد يعطي فائدة مزدوجة للطرفين، فبالنسبة للمتحدث يشعر بارتياح واطمئنان حيث يجد أن الطرف الآخر يحسن الإصغاء له ويعي ما يقوله، وهذا يعطي فرصة لدوام الحوار والتواصل بشكل جيد وسلس، وبالنسبة للمستمع فإن إنصاته وفهمه الجيد لما يقوله المتحدث يعطيه قدرًا من المعلومات وإلمامًا بالموضوع يسمح له بالرد المناسب والحوار المناسب، ولكن: ما هي الشروط الواجب توافرها لكي نحقق الاستماع الجيد؟..... **والإجابة هي:**

- إقبال المستمع بوجه طلق هادئ نحو المتحدث.. مع إعطاء إيماءات المتابعة والفهم من وقت لآخر حتى يتأكد المتحدث أن المستمع معه دائمًا.

- عدم إظهار علامات الرفض أو الاستياء بشكل يقطع على المتحدث فرصة الاسترسال إلا إذا كان قطع الاسترسال مطلوبًا لذاته.

- عدم إعطاء ردود فعل سريعة ومباشرة قبل أن ينتهي المتحدث من كلامه.

- عدم ملاحقة كلام المتحدث بكلام من المتلقي بشكل سريع، بل الأفضل السكوت للحظة للاستيعاب وإعادة النظر في كلام المتحدث ثم ترتيب الأفكار قبل التعليق.

- الفهم الجيد لمحتوى الحديث مع محاولة إعادة ترتيبه إذا أمكن.

- الإدراك الجيد للمشاعر التي يبديها المتحدث أثناء حديثه، فهذا الإدراك يعطي بعدًا هامًّا للحديث من خلال التعرف على الانفعالات المصاحبة للموضوع.

- قراءة لغة جسم المتحدث كإشارات يديه وإيماءات رأسه وحركات جسمه.

- أن يحاول المستمع ضبط انفعالاته تجاه ما يسمع، وأن يتذكر دائمًا أن كل شيء قابل للمناقشة والتحاور والأخذ والرد، وأن الانفعالات الحادة تقطع طريق التواصل الجيد وتعتبر إحدى علامات عدم نضج الشخصية.

- أن لا يعتبر المستمع نفسه في موقف القاضي الذي يستمع فقط ليقيم محدثه ثم يحكم له أو عليه.

٢ - الإرسال (أدب التحدث):

حين يتحدث شخص أمام الناس بهدف توصيل رسالة أو مفهوم معين فعليه أن يضع في الاعتبار الأشياء التالية:

- شكل المتحدث ومظهره:

١ - يستحب أن يكون المتحدث حسن الشكل، حسن المظهر، مهندم الثياب في بساطة، وأن يخلو مظهره ولباسه من الأشياء الصارخة والملفتة للنظر حتى لا يشتت انتباه المستمع.

٢ - يجب أن يقبل المتحدث بوجهه نحو المستمع (أو المستمعين).

٣ - ويتأكد المتحدث قبل وأثناء وبعد الحديث أن أعضاء جسمه في حالة استرخاء وفي وضع مريح، فلا يأخذ أوضاعًا تؤدي إلى التوتر العصبي أو العضلي، أو تثير دهشة أو سخرية المستمع.

٤ - يحرص المتحدث على عدم المبالغة في إظهار الانفعال إلا لضرورة (كأن يثير حماسًا معينًا في موقف يستدعي الحماس)، وأن لا يبالغ في حركات يديه أو جسمه أثناء التحدث.

٥ - التوسط في سرعة السرد، فلا يكون بالبطيء الممل ولا بالسريع المخل.

- مضمون الحديث:

إن لمضمون الحديث أثرًا هامًّا وعليه يتوقف مسار الحوار والمناقشة، فإذا كان مضمون الحديث ومحتواه جذابًا ومريحًا للمستمع استمر الحوار البناء وآتى التواصل ثمرته، أما إذا كان محتواه غير ذلك فإن الحوار يصبح دفاعيًّا أو هجوميًّا وتكون نتيجته سلبية على الطرفين.

وقد تابع أحد علماء النفس عددًا كبيرًا من المناقشات في عدد من المجالات المختلفة، خرج منها بتصنيف مزدوج للمناقشة الدفاعية، وكيف يمكن أن تكون مناقشة حيوية حوارية[1]، **وسوف نورد هذا التصنيف هنا باختصار:**

١ - **التقييم مقابل الوصف**: فكلما زاد التقييم من قبل الشخص المتحدث، سواء كان مباشرًا أو غير مباشر، أو كان كلاميًّا أم من خلال لغة الجسم من نبرات صوت أو حركات، كلما زاد الموقف الدفاعي لدى المستمع، وبالرغم من أن المستمع قد لا يقابل التقييم بسلوك دفاعي

---

(١) ابن مانع، عن كتاب الانكفاء على الذات.

إلا أن هذا يتم في حالات قليلة، بينما الغالبية تقابل التقييم بسلوك دفاعي، وإذا أردنا تجنب هذه الحالة فما على المتحدث إلا أن يتبع وصف الحالة المناقشة دون إشعار الآخرين بأنه يحاول تغيير وجهات نظرهم أو تقييم سلوكهم، عند ذلك يقابل هذا الحديث بارتياح وعدم تحفظ أو هجوم.

٢ - **التحكم مقابل الاختيار**: عندما يحاول المتحدث فرض وجهة نظره بطريقة الإقناع القوي بمختلف الطرق المباشرة وغير المباشرة، يزرع في المستمع مقاومة هذا التوجه ورفضه؛ لأن المستمع يستنتج من سلوك المتحدث هذا أنه ينظر إليه على أنه غير كفء لاتخاذ القرار المناسب بنفسه، ومن ثم يأخذ موقفًا دفاعيًّا يجعل المناقشة تراوح مكانها، غير أن المتحدث عندما يعطي الانطباع في حديثه أنه يرغب في التعاون مع المتحدث إليه يفهم من هذا أن المتحدث يقدر قدرته على البحث عن حل والرغبة في التعاون، وبالتالي فإن المستمع يشترك بطريقة تلقائية تعاونية في المناقشة ويسهم إسهامًا كبيرًا في البحث عن حل بطريقة تنم عن المرونة وعدم الدفاعية، ومن ثم الحرية في مناقشة الموضوع.

٣ - **استخدام الإستراتيجيات مقابل التلقائية**: فعندما يقوم المتحدث باستخدام إستراتيجيات مثل الغموض في الكلام، أو الدوافع المتعددة، أو يتكلم بتلقائية غير طبيعية فإن ذلك قد يعبر عن سذاجة وعدم مصداقية أو إمكانية خداع، وهنا نجد المستمع يتخذ موقفًا دفاعيًّا؛ ذلك أن الناس لا يريدون أن يكونوا ضحايًا للغموض والدوافع الذاتية، لكن المستمع عندما يدرك أن المتحدث يتكلم بتلقائية طبيعية وهي تلك التي تعني الاستقامة والأمانة والاستجابة حسب طبيعة الأحوال المحيطة، فإنه يبادل المتحدث بنفس الطريقة، وهنا تنساب المعلومات المتبادلة ويتم فتح ميدان خصب لتنمية المهارات المختلفة.

٤ - **عدم الاكتراث مقابل التعاطف**: عندما يكون المتحدث غير مكترث بالموضوع قيد النقاش ويظهر البرود حياله، يفقد النقاش الحيوية والاهتمام، ويجعل المستمع غير متحمس، ويصبح مستمعًا سلبيًّا ومتحدثًا دفاعيًّا أو هجوميًّا، ولكن عندما يكون المتحدث متحمسًا ومتعاطفًا مع الموضوع فإن ذلك يجعل المستمع جادًا في استماعه وحديثه، يتحدث بتلقائية ويدلي بمعلومات ذات علاقة كبيرة بالموضوع المناقش، ويزداد إثراء النقاش وحيويته.

٥ - **التعالي مقابل التساوي**: عندما يجعل المتحدث الآخرين يحسون أنه متفوق في شيء ما سواء في المكانة أو المال... إلخ، فإن ذلك يعني بداية المواقف الدفاعية لدى الآخرين وبداية التفكير في آثار ومضامين الحديث على المستمع، وبالتالي نسيان الموضوع المناقش

برمته، لكن المتحدث عندما يفصل للمستمع آثار المشكلة دون أي اعتبار لما ذكر أعلاه، وأن حل المشكلة عمل جماعي مشترك تحكمه الثقة والاحترام المتبادل، فإن أي فارق بين الأشخاص بعد ذلك غير ذي أهمية، وعند ذلك تصبح المناقشة غنية متدفقة بين أطراف النقاش.

٦ - **التصلب مقابل المرونة**: إن التصلب في رأي أثناء مناقشة موضوع أو مشكلة ما يعتبر في حد ذاته عائقًا في سبيل النقاش أو حتى يؤدى إلى توقفه، فقد يكون هناك أشخاص يظهرون أنهم ليسوا في حاجة إلى زيادة معلومات عن المشكلة بينما الواقع غير ذلك، وهذا مظهر من مظاهر التصلب يحول دون مباشرة الموضوع، إن مثل هذا العمل يجعل الآخرين يقومون بأنماط من السلوك الدفاعي، وهذا يجعل النقاش في أضعف مستوًى له، لكن عدم التصلب، أي المرونة في التنازل عن الرأي عند اللزوم وتقبل آراء الآخرين، وفي الوقت الذي لا يعني الأخذ بهذه الآراء، أمر ضروري في سبيل الوصول إلى آراء متفق عليها، ولعل أهم دليل على المرونة وعدم التصلب هو البحث عن حل للمشكلة وتقبل أي أطروحات للحل ووضعها موضع النقاش والتحليل والدراسة.

نماذج من التراث للحوار الإيجابي:

١ - عن أنس بن مالك ﷺ قال: بينما نحن في المسجد مع رسول اللَّه ﷺ إذ جاء أعرابي فقام يبول في المسجد فقال أصحاب رسول اللَّه ﷺ: مه مه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ **« لا تزرموه »** (لا تقطعوا بوله)، فتركوه حتى بال، ثم إن رسول اللَّه دعاه فقال له: **« إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول أو القذر، إنما هي لذكر اللَّه ﷻ والصلاة وقراءة القرآن »**، أو كما قال رسول اللَّه ﷺ، قال: فأمر رجلًا من القوم فجاء بدلو من الماء فشنه عليه[1].

الأعرابي (ساكن البادية) جاء إلى المسجد فقام يبول فيه إما جهلًا بحرمته، أو اتباعًا لنمط حياته البدوية، أو تحديًا لمشاعر المسلمين الذين يعظمون المساجد، خاصة إذا كان المسجد النبوي، وأيًّا كانت دوافع الأعرابي لهذا الفعل، فإن ذلك قد أثار مشاعر الاستياء والرفض والغضب لدى الجالسين في المسجد، فعبر الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - عن مشاعرهم مباشرة بزجر الرجل عن فعله المنتهك لحرمة المسجد وللآداب العامة، ولا شك أن رسول اللَّه ﷺ أنكر هذا السلوك من الأعرابي، ولكنه استطاع أن يملك نفسه وأن يتصرف مع الأعرابي بطريقة علاجية تروض غلظته وتلين قلبه وتمحو جهله، فأمر صحابته بالكف عنه

(١) أخرجه البخاري: في كتاب الوضوء، ١/ ٥٦، وأخرجه مسلم: في كتاب الطهارة، ١/ ١٦٣.

وألا يقطعوا عليه بولته، فهو الطبيب العارف بأثر قطع بولة الأعرابي على حالته النفسية، فإن قطع البول يسبب توترًا شديدًا كان كفيلًا - لو حدث - بأن يفجر غلظة الأعرابي وعدوانيته، وفي ذات الوقت يجعله غير مهيأ لتلقي الرسالة التعليمية والعلاجية التي بثها له الرسول من خلال تحاوره معه بعد ذلك؛ لذلك كان لا بد وأن يسمح له باستكمال بولته حتى يصبح مهيئًا للتلقي، وليتعلم الصحابة في ذات الوقت كيف يتحكمون في غضبهم الثائر على الرجل.

وها هو الأعرابي قد فرغ من بوله... فماذا بعد؟... هل يترك إلى حال سبيله تحاشيًا لجهله وبداوته ورفضًا لانتهاكه لكثير من الحرمات والآداب؟... هل يعنف ليكون ذلك درسًا قاسيًا يردعه ويردع أمثاله عن هذا الفعل المشين؟... هل ينسى الأمر برمته وكأن شيئًا لم يقع؟...

إن كل هذه الاستجابات لا تؤدي وظيفة إيجابية لا للأعرابي المنتهك للحرمة ولا للصحابة كاظمي الغيظ، فماذا كانت استجابة الرسول المعلم ﷺ ؟.... دعاه رسول اللَّه ﷺ وشرح له وظيفة المساجد، وأن ما حدث منه لا يتفق مع هذه الوظيفة، وكان هذا هو الجزء المعرفي في العلاج.. فهل كان كافيًا وحده؟.... لا.... لأنه حتى وإن كان كافيًا للأعرابي (وهو ليس كذلك)، فماذا عن قلوب الصحابة التي تضطرم بالغضب من فعلة الأعرابي؟.. لذلك أمر رسول اللَّه ﷺ رجلًا من الصحابة فصب الماء على موضع البول تطهيرًا له وتنظيفًا لأثره، وكان هذا هو الشق الثاني من العلاج وهو علاج بالفعل والسلوك؛ فبالنسبة للأعرابي فقد رأى بعينيه قبح فعلته بما استدعى صب دلو من الماء الطاهر على بوله ليمحو أثره من المكان المقدس، ورأى بعينيه قبل وبعد وأثناء ذلك حلم الرسول المعلم تجاه فعله، وبالنسبة للصحابة فقد أطفأ ماء الدلو غضبهم وهو يسيل فوق النجاسة فيمحوها، وتعلموا أن الأمر على فداحته ميسور العلاج، وهكذا يكون الحوار الإيجابي في السياق الصحي مثمرًا ونافعًا.

٢ - حين دخل الشاب على رسول اللَّه ﷺ وقد تأججت شهوة الزنا في قلبه حتى لم يعد قادرًا على إخمادها، وهو في ذات الوقت يعرف (بعقله) حرمة الزنا؛ لذلك أصبح في صراع يريد أن يجد له حلًا، فلجأ إلى طبيب النفوس محمد ﷺ يطلب منه أن يأذن له في الزنا، وحين سمع الحاضرون الشاب يطلب ذلك من الرسول ﷺ صراحة، هالهم ذلك وأفزعهم، فزجروه وقالوا: مه مه، ولكن الرسول ﷺ كان قد غاص في نفس هذا الشاب، ورأى حجم المشكلة، وعرف أن الزجر لن يجدي؛ بل ربما دفع الشاب إلى الخروج من دائرة الإسلام تحت ضغط الشهوة، وعرف أيضًا أن تذكير الشاب (المتوقد شهوة) بالحكم الشرعي ليس هو الحل؛ لأن من الواضح أن الشاب يعرف حرمة الزنا بدليل أنه جاء يستأذن

الرسول ﷺ فيه، ولا يُستأذن إلا في شيء محظور؛ لذلك قال له الرسول ﷺ: « **ادنه** »، فدنى منه قريبًا. قال: « **أتحبه لأمك؟....** » قال: لا واللَّه، جعلني اللَّه فداءك، قال: « **ولا الناس يحبونه لأمهاتهم** ». قال: « **أتحبه لابنتك؟..** » قال: لا واللَّه يا رسول اللَّه، جعلني اللَّه فداءك، قال: « **ولا الناس يحبونه لبناتهم** ». **قال:** « **أفتحبه لأختك؟** » قال: لا واللَّه، جعلني اللَّه فداك، **قال:** « **ولا الناس يحبونه لأخواتهم** ». قال: « **أفتحبه لعمتك؟...** » قال: لا واللَّه، جعلني اللَّه فداءك، قال: « **ولا الناس يحبونه لعماتهم** ». قال: « **أفتحبه لخالتك؟** »... قال: لا واللَّه جعلني اللَّه فداءك، قال: « **ولا الناس يحبونه لخالاتهم** ». قال: فوضع يده عليه، وقال: « **اللَّهم اغفر ذنبه، وطهر قلبه، وحصِّن فرجه** » فلم يكن بعد ذلك الفتى يتلفت إلى شيء[1].

وبتحليل هذا الموقف نرى أن أول شيء فعله الرسول ﷺ هو أن طلب من الشاب أن يدنو منه؛ ليقترب من نفسه حسًّا ومعنًى، وليزيل أثر الزجر والرفض الذي واجهه به الحاضرون، فدنا الشاب منه قريبًا، وهنا بدأ الحوار العلاجي، فسأله إن كان يحب أن يزني أحد بأمه أو بابنته أو بأخته أو بعمته أو بخالته، فكان الشاب يجيب في كل مرة بالنفي ويتبع النفي بكلمة: جعلني اللَّه فداءك، فيعقب الرسول ﷺ بقوله: ولا الناس يحبونه، ويتضح من ذلك أن الحوار كان يدور بشكل هادئ ومريح بدليل قرب الشاب من الرسول، ودعائه للرسول بعد كل رد « جعلني اللَّه فداءك »، وإنصاته للرسول ﷺ حتى النهاية.

ويتضح أن الرسول ﷺ كان يحاول من خلال الحوار إحداث صور ذهنية لدى الشاب تجعله يكره هو نفسه هذا الفعل من خلال تكرار تلك الصور الذهنية التي تصور احتمال أن يزني أحد بأمه (وهي أصله)، أو ابنته (وهي فرعه)، أو عمته (أخت أبيه)، أو خالته (أخت أمه).

ولم يكتف الرسول ﷺ بالحوار اللفظي المجرد، وإنما دعم ذلك بالجانب الروحي في لمسة حانية؛ حيث وضع يده على صدر الشاب (محل الشهوة الثائرة) ودعا له بالمغفرة أولًا لما حدث منه (أو يحتمل أن يكون قد حدث) من زلات تحت تأثير هذه العلة في قلبه، فقال: « **اللَّهم اغفر له ذنبه** »، ثم أتبع ذلك بدعاء آخر: « **وطهر قلبه** » أي من هذه الشهوة التي استحكمت فيه، « **وحصِّن فرجه** » الذي كان الوسيلة لتنفيذ هذا الفعل، وهكذا يكون الحوار (وهو أداة معرفية أساسًا) جزءًا في الإطار الوجداني والروحي.

٣ - حين اتخذ المسلمون مكانهم للقاء المشركين في غزوة بدر، وكانت آبار المياه

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي أمامة ﷺ.

أمامهم، نهض الحباب بن المنذر ﷺ وسأل رسول اللَّه ﷺ: أهو منزل أنزلكه اللَّه؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟.. فأجاب رسول اللَّه ﷺ: « **بل هو الرأي والحرب والمكيدة** ». فقال الحباب: يا رسول اللَّه ما هذا بمنزل.. وأشار على رسول اللَّه ﷺ بالوقوف بحيث تكون آبار المياه خلف المسلمين فلا يستطيع المشركون الوصول إليها.. وفعلًا أخذ الرسول ﷺ بهذا الرأي الصائب وكان ذلك أحد عوامل النصر في المعركة.

وإذا حاولنا تحليل هذا الموقف نجد أن الحباب بن المنذر ﷺ كان جنديًّا إيجابيًّا على الرغم من أنه واحد من عامة المسلمين، وكان أمامه كثير من الأعذار لكي يسكت أو يعطل تفكيره، فهو مجرد جندي تحت لواء رسول اللَّه ﷺ الذي يتلقى الوحي من السماء، وهناك كبار الصحابة أصحاب الرأي والمشورة.. ولكن كل هذه الأسباب لم تمنعه من إعمال فكره والجهر برأيه الصائب... ولم يجد الرسول ﷺ... - وهو القائد الأعلى للجيش - أيَّ غضاضة في الاستماع لرأى أحد الجنود والأخذ به.

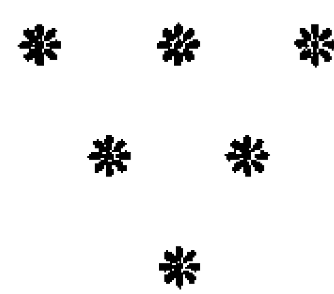
٤ - وقد ناظر ابن عباس الخوارج وحاورهم في أدب واستمع لهم وتحدث إليهم فرجع منهم ألفان إلى الحق وبقي ستة آلاف[١]، مع أن هؤلاء قوم أشهروا سيوفهم للقتال واستحلوا دماء مخالفيهم، ولكنهم مع ذلك حين جودلوا بالحق استجاب كثير منهم، وحينما ذكروا بالقرآن تذكروا، وحينما دعوا إلى الحوار استجابوا بقلوب مفتوحة[٢].

الخلاصة:

١ - للعنف أسباب كثيرة بعضها غريزي وبعضها مكتسب.

٢ - يعتبر الإحباط من أهم العوامل المثيرة للعنف.

٣ - على الرغم من معرفتنا بأهمية الحوار في التقليل من نزعات العنف إلا أنه ما زالت تسود في حياتنا أنواع كثيرة من الحوار السلبي الذي يؤدي إلى تراكم نزعات العنف ومن ثم انفجارها في أي وقت؛ لذلك يجب الانتباه إلى المشكلات التي تعوق انسياب مسارات الحوار على كل المستويات وتعلم مهارات الحوار الجيد والتواصل الصحي.



(١) أعلام الموقعين، ١/ ٢١٤، ٢١٥.

(٢) العلواني، ١٩٩١م.

الفَصلُ السَابعُ

سيكولوجية الفساد والإفساد

جاء يطلب مني إعطاءه شهادة مرضية فسألته عن مرضه فقال لي: الامتحانات، فداعبته قائلًا: أما زلت تخشى الامتحانات وأنت الآن وكيل مدرسة وفي الخمسين من عمرك؟.. ثم إنك تعلم أنني لا أعطي مثل هذه الشهادات « المضروبة »، فأطرق بوجهه خجلًا وحرجًا وتمتم قائلًا: أعرف كل ذلك، وأنت أيضًا تعرف عني بحكم الصحبة والقرابة أنني أمقت مثل هذه الأشياء ولكنني في أزمة لا أجد منها مخرجًا، فكل عام تتعرض حياتي للخطر بسبب الامتحانات؛ حيث أكلف برئاسة مجموعة من اللجان كل عام في منطقة ما، وأنا - كما تعلم - لديّ مشكلة مزمنة لم أستطع علاجها حتى الآن، وهي أنني أصر على منع الغش في كل اللجان التي أترأسها، قلت له: أعرف ذلك وأذكر أننا كل عام كنا نبحث عن وسيلة نخرجك بها من مقر اللجنة حيث كان يتجمع أهل البلدة أو القرية أو المنطقة يحاولون الفتك بك؛ لأنك ضيعت مستقبل أبنائهم وبناتهم، وأذكر كيف كان المسئولون عن أمنك وحمايتك يغمضون أعينهم غضبًا منك وشماتة فيك لأنك « نشفت رأسك أكثر من اللازم »، وأذكر أنك كدت تفقد عينك أو حياتك كلها في كثير من الامتحانات لإصرارك على نزاهة الانتخابات، معذرة « الامتحانات »، قال: نعم، ولكن الأمر اختلف هذه الأيام فلم تعد حياتي مهددة من العامة والدهماء الذين اعتدنا على صفاقتهم وحرصهم الجاهل الغبي على حق أبنائهم في الغش والذي يعتبرونه حقًّا مشروعًا لأبنائهم المساكين، وإنما الخطر الآن يأتي من أناس لهم حيثياتهم ولهم نفوذهم، يرسلون بالإجابات النموذجية لأبنائهم بالكامل ليحصلوا على الدرجة النهائية أمام عيني، ومن يفعلون ذلك هم ممن يفترض أنهم يحرسون الأمن والقانون والعدالة والنزاهة والحق، وأنا كما تعلم مجرد مدرس لا حول لي ولا قوة، ولن أستطيع أن أقف في وجه الجميع، ولن أستطيع في هذا السن أن أغير رأسي، وهذا العام بالذات سأراقب في أحد المدارس الخاصة للغات وهي معقل أبناء الضباط والمستشارين وكبار رجال الأعمال، وليس لي طاقة بكل هؤلاء.

وهنا دارت رأسي أنا بين وقائع مماثلة، ولكن كان أقربها لبؤرة وعيي واقعة كنت أنا أحد ضحاياها في الثمانينيات من القرن الماضي، ودارت أحداثها في إحدى الجامعات الإقليمية، وبطلها أحد رؤساء الأقسام (وهو بالمناسبة ليس من تخصصي، ولكنه كان يرأس مجموعة

أقسام إداريًا ومنها القسم الذي أعمل به) حيث كان معروفًا عنه قسوته واستبداده وغطرسته ودكتاتوريته وعناده وجبروته وميله الشديد للظلم والبطش، وكان النجاح والرسوب في الأقسام التي يتحكم فيها مرهون برضاه الشخصي عن طالب الدراسات العليا، ولسبب أو لآخر لم أحظ برضاه الشخصي، فعشت أيامًا سوداء، ومررت بخبرات امتحانية مؤلمة قررت بعدها ترك هذه الجامعة الإقليمية بل ترك مصر بالكامل وفي نيتي أن لا أعود إليها ما حييت، ولم يكن ذلك لمجرد غضبي من ممارسات هذا الرجل وحده، أو كان تعميمًا خاطئًا مني تجاه كل أساتذة الجامعة ومنهم بالطبع كثيرون فضلاء، وإنما مما رأيته من قبول من حوله ومن تحته ومن خلفه بتسلطه وغطرسته واستبداده وظلمه، هذا القبول (أو الرضوخ) الذي كان يمتد من أصغر نائب في المستشفى مرورًا بالأساتذة ووصولًا إلى رئيس الجامعة في ذلك الوقت رغم معرفة الجميع بنقائصه وحديثهم عن تلك النقائص ليل نهار في الجلسات المغلقة، أما حين يصل الأمر إلى المواجهة فالغالبية راضون (أو راضخون) بما يفعله ويقنعون أنفسهم أنه على حق، تركت مصر وتركته وتركتهم جميعًا.

ومرت السنون وقابلت أحد أقارب هذا الرجل فقال لي بأنه اقتحم الشقة على إحدى قريباته (بسبب خلاف عائلي تافه) وضربها ضربًا عنيفًا هي وابنتها، وأصبحت قضية كبيرة، فقلت: الحمد للّه سيأخذ جزاءه على ما فعل بي وبكثيرين قبلي وبعدي حاربهم في مستقبلهم العلمي وشردهم داخل مصر وخارجها بما يملكه من سلطة الأستاذ الجامعي ورئيس القسم وهي سلطة مطلقة استنادًا إلى افتراض نزاهة من يتبوؤون تلك المكانة العلمية الرفيعة، ولكن محدثي نظر إلي بأسى وهو يقول: للأسف الشديد لقد خرج منها - كعادته - مقابل (١٧) ألف جنيه دفعها (لا تسألني لمن حتى لا نقترب من مواطن العفة).

ودارت الأيام وتم القبض على هذا الأستاذ الجامعي وهو في الثانية والستين من عمره يلعب القمار في شقة مشبوهة ومرصودة (وقد كان القمار نشاطه المفضل بعد الانتهاء من عيادته)، ولكنه خرج من هذا الأمر بتدخل أحد أصحاب النفوذ من أقاربه، وغادر محبسه المؤقت وهو يخرج لسانه للذين قاموا بالقبض عليه، بل وتطاول عليهم بالكلام إلى أن حانت لحظة الصفر بعد عدة شهور من تلك الواقعة وتم القبض عليه بواسطة إدارة مكافحة الآداب بالقاهرة وهو يدير شقته بإحدى مدن الدلتا للقمار ومعه عدد من المقامرين المحترفين أحدهم يعمل موجهًا للتربية والتعليم بالإسكندرية في ذلك الوقت، وكانت فضيحة مدوية نشرتها أغلب الصحف والمجلات الرئيسية وكتبت عنه روز اليوسف على غلافها « طبيب يعالج مرضاه بالقمار » وأفردت لقصته صفحتان في العدد رقم (٣٦٩٤) بتاريخ (٢٧ مارس

١٩٩٩م)، وذكرت أنه كان يعمل رئيسًا للقسم منذ (١٩٧٠م) حتى (١٩٩٧م) ولم يترك رئاسة القسم إلا بسبب إحالته للمعاش، وتم إلقاؤه في الحبس لمدة ثلاثة أسابيع وتحدد موعد للقضية، ولكنه مات بعد فترة قصيرة، وأفضى إلى ربه بعد أن تسبب في تشريد عدد كبير من الأطباء الأكفاء إبان فترة رئاسته للقسم التي استمرت (٢٧) عامًا، وترك آثارًا شديدة على البنية النفسية لكل من عمل تحت رئاسته، وقد كان هذا الرجل يمثل لي النموذج الأولى للاستبداد والفساد، وكان ذلك النموذج من أقوى المحفزات لي على كراهية هاتين الصفتين وبذل كل ما أستطيع من جهد لمحاربتهما في أي مجال.

هذه الوقائع وغيرها لا تشير إلى مجرد فساد وإنما إلى اقتراب ذلك الفساد من مواطن العفة في المجتمع (أسمع من يعترض على كلمة اقتراب ويقول أنه وصل فعلًا وتغلغل)، تلك المواطن التي يفترض أن تظل بعيدة عن الفساد لتشكل صمام أمان للمجتمع حتى لا ينهار تمامًا، عمومًا دعونا نفتح ملف الفساد لنفهم سيكولوجيته وآثاره، ونرى إلى أي مدى اقترب أو وصل إلى مواطن العفة في مجتمعنا وما الذي يتوجب علينا فعله إن كان ثمة من يشعر بهذا الواجب.

ما هو الفساد؟

لقد هالني ما للفساد من معان ودلالات في اللغة العربية، وتساءلت عن علاقة هذا الثراء اللغوي عن الفساد وانتشار الأخير بشكل ملحوظ في المجتمعات العربية؟!... فالفساد هو مصدر للفعل فسد، وقد عرّفه لسان العرب بأنه نقيض الصلاح. وقد يتضمن الفساد معنًى عضويًا فيقال: فسد اللحم أو اللبن أو نحوهما فسادًا إذا أنتن أو عطب، وقد يشير الفساد إلى تجاوز الحكمة أو الصواب فيقال: فسد الرجل؛ أي جاوز الصواب، وفسد العقل؛ أي بطل، وفسدت الأمور؛ أي اضطربت وأدركها الخلل، وكما ورد في القرآن الكريم: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]. ويشير معنى الفساد إلى الجدب والقحط، كما أنه قد يعني إلحاق الضرر، أو يعني أخذ المال ظلمًا.

فإذا انتقلنا من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي وجدنا أن الفساد نقيض للإصلاح والرشادة والخير العام؛ ولذا حين يعم الفساد مجتمعًا من المجتمعات وتفوح رائحته تجد تظاهرًا بمحاولات الإصلاح وحديثًا مملًا ومكررًا عن الشفافية، وكأنه ستار يخفي ما تحته من الفساد كي يعيش أطول فترة ممكنة.

فالفساد ضد المصلحة، وإذا كانت كلمة سياسة في أصلها العربي تعني القيام على الأمر بما يصلحه فإن الفساد السياسي يعني عدم القيام على الأمر بما يصلحه، ويعرف الدكتور حمدي

عبد الرحمن حسن أستاذ العلوم السياسية الفساد بأنه: « أحد أنماط السلوك الذي يقوم به، أو يمتنع عن القيام به، صاحب المنصب العام، والذي يهدد من خلاله معيار القيام على الأمر بما يصلحه، سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون والقواعد التي تحكم عمله أو لم يقع، ويكون الهدف من وراء هذا السلوك دائمًا هو إعلاء المصلحة الذاتية على المصلحة العامة »[1].

الفساد ظاهرة عالمية ولكن !!

استند الرئيس الأمريكي نيكسون إلى بعض الاضطرابات في المجتمع الأمريكي وشكل لجنة مارس ضغوطه على أفرادها لتضع تقريرًا أطلق عليه وقتها « خطة هيوستون »، ذلك التقرير الذي مهد لتكوين جهاز « أمن الدولة الأمريكي »، ذلك الجهاز الذي يمتلك الحق في جمع المعلومات بصورة غير قانونية عن المواطنين الأمريكيين بحجة تأمين النظام والمحافظة على التوازن الداخلي، على أن تصل هذه المعلومات إلى الرئيس بشكل مباشر، حيث إن هذا الجهاز السري تابع للبيت الأبيض وتحظى معلوماته بثقة خاصة، وتحت غطاء السرية والخصوصية توسع هذا الجهاز في جمع المعلومات عن الصحفيين والموظفين العموميين ورؤساء الأحزاب والشخصيات العامة والقيادات الدينية والاجتماعية ذات التأثير، وفي عام (١٩٧٢م) استغل نيكسون المعلومات المتاحة لإعادة انتخابه رئيسًا لأمريكا، ولكن الصحافة الحرة والواعية استطاعت فضح هذه المؤامرة فيما عرف باسم « فضيحة ووترجيت »، وأقيل بسببها نيكسون من رئاسة أمريكا وتم حل هذا الجهاز، وفي عام (١٩٧٦م) تم الكشف عن قيام شركة « لوكهيد » لصناعة الطائرات برشوة عدد من المسئولين في اليابان وهولندا وإيطاليا وتركيا وذلك بهدف ترويج مبيعاتها من الطائرات.

وهناك العديد من فضائح الفساد العالمية في كثير من دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، وهذا يؤكد أن الفساد ظاهرة عالمية لا تقتصر على مجتمع دون آخر، بل هو ظاهرة إنسانية ترتبط بدوافع قوية لدى الإنسان خاصة دافعي التملك والخلود، وهما من الدوافع الجامحة لدى الإنسان خاصة حين تضعف لديه الضوابط القيمية، أو تضعف آليات رقابته.

وبعبارة أخرى فإن الفساد مرتبط بالإنسان وبالحياة في كل المراحل التاريخية، فهو أشبه بالميكروبات والفيروسات التي تخترق الجسد في كل لحظة وتحاول الفتك به، ولولا وجود جهاز المناعة في الجسد الحي لهلك الناس جميعًا، وكذلك الفساد يهاجم المجتمعات البشرية في كل لحظة، والفرق بين مجتمع صحيح ومجتمع عليل ليس هو في غياب الفساد عن الأول

(١) الفساد السياسي في أفريقيا، ١٩٩٣م، دار القارئ العربي، القاهرة.

ووجوده في الثاني، وإنما في قدرة المجتمع الصحيح على اكتشاف الفساد واعتباره دخيلًا على منظومته وبالتالي مقاومته بآليات قادرة على ذلك طول الوقت، أما المجتمع العليل فإن الفساد يتسلل إليه دون وعي به وبخطورته، ودون استنهاض للهمم لمقاومته، ودون وجود آليات للمواجهة، ولا شك أن الدول المتقدمة لا تخلو من فساد بدرجة أو بأخرى ولكنها تملك وسائل إعلام حرة وقوية قادرة على تسليط الضوء على ذلك الفساد وتملك أيضًا رأيًا عامًّا وجماعات ضغط قادرين على توجيه الآليات المؤسسية لاجتثاث الفساد أو محاصرته في أضيق الحدود، أما الدول المتخلفة (والتي نحن منها للأسف الشديد) فوعيها بمظاهر الفساد أقل، كما أنها تفتقد للإعلام القادر على كشف الفساد بشكل فعّال، وتفتقد للرأي العام وجماعات الضغط ذات التأثير، وتفتقد أكثر لآليات محاصرة الفساد أو اجتثاثه، ومن هنا تنكشف المغالطة الخطيرة التي يروج لها أنصار الفساد ورعاته من أن الفساد موجود في كل المجتمعات، وليس مقصورًا على مجتمعنا المصري أو المجتمعات العربية فهو ظاهرة إنسانية توجد حيث يوجد الإنسان، فهذه كلمة حق يراد بها باطل ومقولة يراد بها تسهيل قبول الناس للفساد كأمر واقع وسنة كونية لا يمكن تلافيها أو تفاديها.

إذن فهناك فوارق جوهرية تخص ظاهرة الفساد بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة نوجزها فيما يلي:

١ – الفساد في الدول المتقدمة استثناء، أما في الدول المتخلفة فهو قاعدة للسلوك الخاص والعام، خاصة لدى الطبقة الحاكمة والمتحكمة.

٢ – هناك وعي في الدول المتقدمة بمظاهر الفساد وخطورته على المجتمع، في حين نرى في الدول المتخلفة جهلًا بكل ذلك وغموضًا حول ما هو مقبول وما هو غير مقبول سياسيًّا وأخلاقيًّا وقانونيًّا.

٣ – النخبة في الدول المتخلفة أكثر ميلًا للفساد وممارسة له من ناحية الكم والكيف.

٤ – المواطن في الدول المتخلفة أكثر قبولًا للفساد كأمر واقع لا يملك تغييره وربما لا يفكر في تغييره أو يسعى إلى ذلك، بل قد يتقبله ويمارسه هو شخصيًّا كنوع من التكيف المشوه مع الواقع الحتمي في نظره، أو يفعله توحدًا مع النخبة التي تحكمه وتتحكم في مصيره، وهو ما نسميه بالتوحد مع المعتدي، فبدلًا من أن يصبح ضحية لنخبة تمتص دمه، يتحول هو الآخر إلى فاسد يحاول أن يأخذ حقه ولو أمكن ينتزع فوق حقه حقوقًا أخرى.

٥ – هناك العديد من وسائل الكشف عن الفساد في الدول المتقدمة مثل وسائل الإعلام

المختلفة والنقابات المهنية واستطلاعات الرأي وغيرها، في حين نرى في الدول المتخلفة غيابًا لهذه الآليات الكاشفة أو ضعفًا شديدًا لها أو تنكيلًا بالقائمين عليها أو تجاهلًا لما تكشفه.

٦ - توجد في الدول المتقدمة مؤسسات وآليات لديها القدرة على تتبع الفساد الذي تكشفه وسائل الإعلام أو الأفراد أو الجمعيات، وتقوم بمحاسبة المتورطين فيه أيًّا كانت مواقعهم، أما في الدول المتخلفة فإما أننا نجد غيابًا لهذه المؤسسات، أو وجودها بشكل صوري غير قادر على محاسبة أحد.

٧ - الدكتاتورية في الدول المتخلفة تشكل راعيًا أساسيًّا للفساد ورموزه على الرغم من ادعاءاتها بمحاربته في الظاهر، وهذا يشكل تحديًا هائلًا أمام أي محاولة للإصلاح.

٨ - تجري محاولات مستمرة لتزييف الوعي في الدول المتخلفة، وبهذا يفقد المواطن العادي رؤيته للأمور فلا يتشكل رأي عام مضاد للفساد، في حين نرى رأيًا عامًّا قويًّا ومؤثرًا ومضادًّا للفساد بكل صوره في الدول المتقدمة.

٩ - للرأي العام وزن وتأثير وقوة ضغط على صناع القرار في الدول المتقدمة، في حين ينعدم تأثير الرأي العام أو يضعف جدًّا في الدول المتخلفة، ولهذا لا يأبه الحكام الفاسدون بالرأي العام في تلك الدول.

١٠ - تشكل المنظومة القانونية سياجًا ضد انتشار الفساد في الدول المتقدمة، في حين نجد تلك المنظومة مضطربة في الدول المتخلفة سواء من حيث صياغتها التي تخضع لهوى ومصالح الحاكم الفرد، أو من حيث تطبيقها الذي يتم بشكل انتقائي لا يحقق مصالح جموع الناس بل يحقق حماية للفاسدين الكبار والصغار.

١١ - مع شيوع الفقر والجهل والمرض في الدول المتخلفة تنهار القيم الأخلاقية مثل الصدق والأمانة وإتقان العمل، وتشيع قيم الخوف والانتهازية والتملق والفهلوة، تلك القيم التي تشكل أرضًا خصبة يترعرع فيها الفساد.

١٢ - النخبة في الدول المتخلفة إما رخوة أو هشة أو مفتتة أو مستقطبة أو يتم احتواؤها بواسطة السلطة القائمة، ولهذا تصبح غير قادرة على إدارة دفة الأمور في اتجاه الإصلاح، حتى ولو كانت تملك رؤية لذلك الإصلاح، أما في الدول المتقدمة فإن النخبة تشكل ضمير المجتمع وتملك مفاتيح التغيير والإصلاح فيه، ولا يملك أحد تفتيتها أو سحقها أو استقطابها أو شراءها.

١٣ - لأسباب سياسية واقتصادية مختلفة تقوم بعض الدول القوية برعاية الأنظمة الفاسدة في الدول المتخلفة؛ حيث تكون مستفيدة من وجودها أو تخشى وجود قوى أخرى في السلطة، وهذا يشكل دعمًا للفساد وحماية له في الدول المتخلفة لا نجده في الدول المتقدمة التي تملك إرادة حرة بشكل نسبي.

١٤ - أنظمة الحكم في الدول المتخلفة استبدادية ولا تتغير بسهولة؛ لذلك يعشش الفساد فيها لسنوات طويلة دون وجود فرصة لتغييره، وهذه الأنظمة تأمن المحاسبة؛ لأنها تعرف أنها أبدية في الحكم، أما في الدول المتقدمة فإن آليات التغيير السياسي تزيح أي نظام فاسد في أقرب انتخابات وتستبدله بنظام آخر له القدرة على كشف مساوئ النظام السابق ومحاسبة رموزه.

وبكلمات موجزة نستطيع القول بأن الفساد في الدول المتخلفة أشبه بفيروس في جسد بلا مناعة، وهذا الفيروس يتسلل إلى نواة الخلية (نظام الحكم ومؤسساته) فيصيغ برامجها طبقًا لاحتياجاته، ثم يتسلل إلى المجتمع فينتشر المرض وتتغير البرامج كلها طبقًا للبرنامج الفيروسي.

أركان الفساد:

وهناك أركان للفساد تتحالف مع بعضها وتتآمر لخلق منظومة الفساد التي تحاول أن تستفيد منها (أو تتوهم أنها ستستفيد منها) وهي:

١ - **الحاكم المستبد** (ويمثله فرعون).

٢ - **السياسي الوصولي**، الذي يسخر ذكاءه وخبرته في خدمة الحاكم المستبد، وتثبيت حكمه، وترويض شعبه للخضوع له (ويمثله هامان).

٣ - **الرأسمالي أو الإقطاعي المستفيد من المنظومة الاستبدادية الفاسدة**، فهو يؤيد تلك المنظومة ببذل بعض ماله ليكسب أموالًا أكثر من عرق الشعب ودمه (ويمثله قارون).

ولقد ذكر القرآن هذا الثالوث المتحالف على الفساد، ووقوفه في وجه رسالة موسى عليه السلام الهادفة إلى إصلاح الدنيا والآخرة: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ [غافر: ٢٣ ، ٢٤]. وهناك رابطة عضوية بين الاستبداد والطغيان وبين الفساد نراها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [القصص: ٤]، ﴿ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴿٩﴾ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ﴿١٠﴾ الَّذِينَ طَغَوْا

فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُواْ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ﴾ [الفجر: ٩ - ١٢]. وقد يتغير ترتيب هذا الثالوث في مرحلة متأخرة من الفساد حيث يصبح لرأس المال السيطرة الأعلى على الحكم، ولو من وراء ستار، وهذه دلالة تدهور الأوضاع ووصولها إلى مرحلة الخطر، وهذا ما يتضح في الآية التالية حين يذكر قارون قبل فرعون: ﴿ وَقَٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱسْتَكْبَرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانُواْ سَٰبِقِينَ ﴾ [العنكبوت: ٣٩].

والعجيب - كما يقول الدكتور يوسف القرضاوي - أن قارون كان من قوم موسى، ولم يكن من قوم فرعون، ولكنه بغى على قومه وانضم إلى عدوهم فرعون، وقبله فرعون معه، دلالة على أن المصالح المادية هي التي جمعت بينهما برغم اختلاف عروقهما وأنسابهما.

٤ - **الشعب الخاضع المستكين**: فلا يمكن أن ينتشر فساد ويتغلغل في شعب حي يرفض الفساد ويقاومه بيده وبلسانه وبقلبه، وقد ذم القرآن المتخاذلين عن مقاومة الفساد والمنكرات، واستخدم في ذلك الذم لفظ اللعن: ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩]. وفي الحديث الشريف يقول رسول الله ﷺ: « **من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان** »[١]. وللدكتور القرضاوي تعليق مهم على هذا الحديث حيث يقول: « ومن الخطأ الظن بأن المنكر ينحصر في الزنا وشرب الخمر، وما في معناهما، إن الاستهانة بكرامة الشعب منكر أي منكر، وتزوير الانتخابات منكر أي منكر، والقعود عن الإدلاء بالشهادة في الانتخابات منكر أي منكر، لأنه كتمان للشهادة، وتوسيد الأمر إلى غير أهله منكر أي منكر، وسرقة المال العام منكر أي منكر، واحتكار السلع التي يحتاج إليها الناس لصالح فرد أو فئة منكر أي منكر، واعتقال الناس بغير جريمة حكم بها القضاء العادل منكر أي منكر، وتعذيب الناس داخل السجون والمعتقلات منكر أي منكر، ودفع الرشوة وقبولها والتوسط فيها منكر أي منكر، وتملق الحكام بالباطل وإحراق البخور بين أيديهم منكر أي منكر، وموالاة أعداء الله وأعداء الأمة من دون المؤمنين منكر أي منكر، وهكذا نجد دائرة المنكرات تتسع وتتسع لتشمل كثيرًا مما يعده الناس في صلب السياسة، فهل يسع المسلم الشحيح بدينه، الحريص على مرضاة ربه، أن يقف صامتًا أو ينسحب من الميدان هاربًا أمام هذه المنكرات وغيرها... خوفًا أو طمعًا أو إيثارًا للسلامة؟ ».

---

(١) رواه مسلم وغيره عن أبي سعيد الخدري.

وخيرية أي أمة ارتبطت بحيويتها وقدرتها الدائمة على مقاومة الخبائث والمنكرات والمفاسد التي تتسلل إلى جسدها من وقت لآخر، وهذا مصداق لقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، أما إذا عجزت الأمة عن تنظيف صفوفها ولفظ خبثها واستسلمت للظلم وخضعت للظالمين خوفًا وطمعًا، فهنا يصدق عليها قول رسول اللّه ﷺ: « **إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم فقد تودع منهم** »؛ أي فقدوا استحقاق الحياة ولحقوا بالأموات، وفي بعض الروايات: « **وبطن الأرض خير لهم من ظاهرها** ».

ونظرًا لخطورة تغلغل الفساد في أي مجتمع نرى أن النصوص الدينية تعلي من أمر مقاومته وتضعه في الأولويات، فيقول الرسول ﷺ حين سئل عن أفضل الجهاد بأنه: « **كلمة حق عند سلطان جائر** »، وكأنه هنا فضل الإصلاح الداخلي على جهاد الأعداء على الحدود أو خارجها، وهذا منطقي جدًّا فالفساد الداخلي يمهد ويسهل للغزو الخارجي بكل أنواعه العسكرية والاقتصادية والثقافية، ومن أجل هذا تصبح الشهادة على طريق الإصلاح الداخلي من أعلى درجات الشهادة في سبيل اللّه، كما ورد في حديث رسول اللّه ﷺ: « **سيد الشهداء حمزة، ثم رجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله** ». وربما نفهم ذلك في إطار أن الإصلاح الداخلي يحتاج لقدرٍ عالٍ من الوعي وقدرة على الخروج على المألوف والسائد في المجتمع الذي عمه الفساد وأصبح عرفًا مقبولًا فيه، ثم قدرة أكبر للخروج على ضغط الجماعة، ثم قدرة أكبر وأكبر لمواجهة أركان الفساد والمستفيدين منه بكل ما لهم من سطوة وغلبة وتأثير في ظل رأي عام متصف بالسلبية والخوف واللامبالاة.

أدوات الفساد:

لا بد للفساد من أدوات للترهيب والترغيب حتى تخضع له الرقاب ويسلم له العباد (أو العبيد) إرادتهم وخياراتهم، والفاسد والمفسد يعرف جيدًا مواطن ضعف البشر ويحاول استغلالها بأبشع الطرق وأكثرها حقارة ودهاءً في نفس الوقت. **ونذكر من هذه الأدوات حسب ترتيب أهميتها:**

١ - السلطة:

فالأب الفاسد يستغل نفوذه المالي وقوته الجسدية ومكانته المعنوية في إفساد أبنائه، والمسئول الفاسد يستغل ما يملك من صلاحيات للتحكم في رقاب مرؤوسيه وإفسادهم حتى يستطيع ممارسة فساده دون اعتراض من أحد، والحاكم الفاسد يستغل جنوده (الشرطة

والجيش) لإرهاب رعيته ويستغل النظام السياسي الموالي له لإضفاء الشرعية على أفعاله وتجريد خصومه من تلك الشرعية ووصفهم بالتآمر والخيانة والإفساد في الأرض وتعكير صفو الأمن، ويسعى ذلك الحاكم الفاسد إلى إفساد من حوله ومن تحته ومن خلفه (بوعي أو بدون وعي) وذلك كي تتوافق المنظومة كلها على تردد واحد ونغمة واحدة يصبح ما عداها نشازًا؛ لأن الفساد إذا وجد وحده دون إفساد تصبح هناك فرصة لالتقاطه والوعي به ومقاومته؛ لذلك فلا بد للفاسدين أن يتحولوا في مرحلة ما لمفسدين لغيرهم كي تستقر الأمور من حولهم ويموت الوعي العام بالفساد، ويصبح الجميع متورطين فلا يرفع أحد رأسه مدعيًا النزاهة أو مطالبًا بالإصلاح.

والقرآن يصور هذا الموقف في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴾ [القصص: ٨]. وقوله: ﴿ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [القصص: ٤٠].

٢ - المال:

ومن لا يصلح معه الترهيب بالسلطة يصلح معه الترغيب بالمال، ولهذا يحرص الفاسدون على إمساك الثروة في أيديهم لتكون وسيلة ضغط على من تحتهم، ووسيلة ترغيب وشراء ذمم.

٣ - المناصب:

ينتقي الفاسد من بين الناس أولئك المتعطشين للمناصب والراغبين في العلو بأي ثمن، فيستخدمهم ويستعملهم كدروع له وكأدوات لحمايته وتبرير أفعاله، كما أنه يحرص على توريطهم في الفساد حتى تصبح رقابهم في يده يقطعها وقتما يشاء ويذلها حسبما يريد ويبتزها طول الوقت، وقد يستخدم بعضهم ككبش فداء يضحي به حين يريد تحلية صورته أو ادعاء محاربة الفساد أمام الرأي العام.

٤ - الإعلام:

فالفاسد يحتاج لمن يداري عوراته ويزين سوءاته ويسوق مشروعاته وأفكاره بين الناس ويبرر أخطاءه ويحولها إلى انتصارات، ويمارس التزييف للوعي والتخدير للعقول ودغدغة المشاعر طول الوقت، ومن هنا يمكن أن نعتبر الإعلاميين الموالين لأي فاسد بمثابة سحرة فرعون الذين كانت مهمتهم أن يسحروا أعين الناس بمعنى تزييف وعيهم.

٥ - رجال الدين:

ونقصد بهم فئة معينة من رجال الدين يقبلون إضفاء شرعية دينية على مظاهر الفساد والإفساد وإضفاء شرعية على كل أفعال الفاسد واستغلال المفاهيم الدينية لتبرير وتمرير كل ما يقوم به، وإصدار الفتاوى المبنية على تفسيرات تلوي عنق الحقيقة لمصلحة استمرار الفساد، وكل فاسد يسعى إلى تقريب عدد من رجال الدين (حتى ولو كان هو ملحدًا أو علمانيًّا) لمعرفته بقيمة الدين لدى الناس وتأثرهم به، وقد يظهر احترامه للرموز الدينية ويحرص على الظهور الإعلامي معهم في المناسبات المختلفة.

أنماط الفساد:

هناك أكثر من طريقة لرؤية أنماط الفساد، فبعض الباحثين يقسمه إلى الأنماط التالية بناء على توزيعه على خريطة المجتمع:

١ - الفساد الوظيفي:

حين تسود البيروقراطية والرشوة والمحسوبية فتصبح هي معيار التعيين ومعيار الأداء.

٢ - الفساد القانوني:

ويظهر في العبث بمواد الدستور لصالح النخبة الحاكمة، أو أصحاب المصالح الخاصة، ويمتد ذلك إلى القوانين المنظمة لعجلة الحياة في المجتمع، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتخطاه إلى تجاوز أحكام الدستور، وتعطيل القوانين أو التطبيق الانتقائي لها بما يحقق المصالح الذاتية لرعاة الفساد والمستفيدين منه مع إهدار أحكام القضاء في حالة صدورها لغير صالح النخبة الحاكمة والمتحكمة.

٣ - الفساد السياسي:

ويظهر في دكتاتورية النظام الحاكم واستبداده وأبديته، وفي اقتناص السلطة واستبعاد بقية التيارات السياسية، وفي تكوين الدولة القرصان التي تشبه في سلوكها العصابات من حيث السرية والنوايا الخبيثة والعمل على امتصاص دماء المجتمع لصالح عدد قليل من الأشخاص مع اعتياد الكذب والتحايل والخداع، كما يظهر في صورة تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الجماهير وتغييبها عن إدارة شئون البلاد، مع الحرص على التعيين الانتقائي في المراكز القيادية بحيث تستبعد كل العناصر غير الموالية مهما كانت قدراتها وكفاءاتها، فالمعيار الوحيد للاقتراب من قمة السلطة هو الولاء الحزبي أو الفئوي أو الأيديولوجي في معناه التعصبي الضيق، وبهذا يتم تجريف النخبة السياسية مع الوقت من كل العناصر الموضوعية الصالحة

ذات الكفاءة وذات الرأي الشجاع المستقل، في حين تراكم العناصر الفاسدة وتجتذب إليها كل من هم على شاكلتها؛ بحثًا عن التواؤم والانسجام، وتغطية للعورات.

٤ – الفساد الديني:

وهو دائمًا تابع للفساد السياسي؛ حيث يعمد أركان الفساد السياسي إلى تقريب العناصر الرخوة من رجال الدين لاستخدامهم في تبرير أفعالهم وتزيينها للعامة وإضفاء الشرعية عليها، فهم يعلمون مدى تأثر الناس بالرموز الدينية ومدى قوة الشرعية الدينية، فيعملون على توظيفها حتى وهم أنفسهم غير منتمين لقيم الدين ومبادئه، أو حتى وهم يعلنون أنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة، وهذا يشكل استخدامًا انتقائيًّا للدين لتحقيق مصالح النخبة الحاكمة مع حرمان الآخرين من نفس السلاح.

٥ – الفساد المجتمعي:

وهو مكمن الخطر؛ حيث ينتشر فيروس الفساد إلى طبقات المجتمع المختلفة فيتورط الجميع في الفساد وتتلوث أيديهم به فيفقدون القدرة على رؤيته فضلًا عن استنكاره ومدافعته، وبهذا يستقر الأمر للفاسدين، ويصبح الشعار القائم « يا عزيزي كلنا لصوص »، فلا يجرؤ أحد على ادعاء الطهارة أو المطالبة بالإصلاح، وهنا يصبح الفساد هو القاعدة، ويصبح المصلحون غرباء ومثيرين للقلق ومرفوضين من الغالبية الفاسدة، وهذا يسهل على السلطة الفاسدة اجتثاثهم ورميهم بتهم مثل تكدير الأمن العام، أو السعي لقلب نظام الحكم (المقلوب فعلًا).

واستنادًا إلى معيار الرأي العام يقسم بعض الدارسين الفساد إلى ثلاثة أنواع[١]:

١ – الفساد الأسود:

وهو يتضمن كافة الأعمال التي تحظى باتفاق الأغلبية في مجتمع معين (سواء من جانب النخبة أو الجماهير) على أنها تندرج تحت إطار الممارسات الفاسدة التي ينبغي التخلص منها ومعاقبة من يقومون بها.

٢ – الفساد الرمادي:

وهو يوجد حيثما ترى بعض عناصر النخبة في مجتمع معين أن عملًا ما يعد من قبيل الفساد وتقوم بإدانته بينما يكون رأي الجماهير غامضًا في هذا الصدد.

(١) نقلًا عن كتاب الفساد السياسي في أفريقيا.

٣ - الفساد الأبيض:

وهو ينطبق على الأعمال التي ترى كل من النخبة والجماهير في مجتمع معين أنه يمكن التغاضي عنها؛ حيث إنها لا تستحق العقاب، وإن كانت بعض عناصر النخبة ترى ضرورة توقيع مثل هذا العقاب.

الفساد ومواطن العفة:

قد يتسامح المجتمع مع الكثير من مظاهر الفساد السائدة على مستوى السلطة الحاكمة أو على مستوى المؤسسات أو على مستوى الوزارات أو البرلمان أو غيرها، ولكن هناك مواطن يعتبرها أي مجتمع مواطن عفة يحرص على بقائها خارج منظومة الفساد قدر استطاعته، نذكر من هذه المواطن: القضاء، والشرطة، والتعليم، والطب، والمؤسسة الدينية.

وتتحدد مواطن العفة على أساس كونها صمام أمان لأي مجتمع وحصونًا أخيرة يلجأ إليها الجميع ويحتاجها الجميع في اليسر والعسر؛ ولهذا يكون ثمة اتفاق غير مكتوب بالمحافظة على هذه القلاع الأخيرة بعيدة عن مستنقع التلوث؛ ولهذا يصبح اقتراب الفساد من مواطن العفة في المجتمع ظاهرة تثير الكثير من القلق بل تستحق أن تصبح زلزالًا يهز كل أركان المجتمع ويدعوه للانتباه قبل فوات الأوان.

فمثلًا إذا بدأنا نسمع عن أشياء كثيرة تشوب تعيينات النيابة العامة، ونسمع ونقرأ عن حوادث رشوة تمس بعض القضاة أو تورطات سياسية لبعض رموز العدالة، أو محاولات استقطاب للجهاز القضائي بواسطة السلطة التنفيذية، كل هذا يجعل من حقنا أن نقلق على هذا الحصن المنيع (أو الذي يجب أن يظل منيعًا)، ومن هنا نفهم وقوف الناس مع القضاة في أزمتهم وحرصهم على مساندتهم في تنظيف صفوفهم ومنع تسلل المغريات السياسية أو المالية أو الحزبية إليهم.

وإذا رأينا جهاز الشرطة يتمدد بل ويتوحش ويصبح وسيلة في يد أفراد معدودين يحققون به مصالحهم وأمنهم بعيدًا عن أمن الناس، أو أن يصبح جهازًا للتنصت على أصحاب الرأي والمعارضين لحزب من الأحزاب، أو أن يصبح في خدمة مصالح هذا الحزب دون سواه، أو أن يصبح أداة للترهيب السياسي والاجتماعي بما يعوق محاولات الإصلاح ويعوق ضغط الرأي العام في اتجاه التغيير، كل هذا ينزع عن جهاز الشرطة دوره الأساسي في حماية مصالح الناس وتحقيق الأمن لهم، وإتاحة الفرصة أمامهم للتعبير السلمي عن احتياجاتهم.

وحين يتحول جهاز الشرطة إلى أداة لتزوير الانتخابات، وتزييف الاستفتاءات، ومنع

الناس من الوصول إلى اللجان، ومنع الناس من التظاهر السلمي الذي تكفله كل دساتير الدنيا كحق من حقوق الإنسان في المجتمعات الحديثة، فإن ذلك إشارة إلى ابتعاد هذا الجهاز عن وظيفته.

وحين يصبح الجهاز الأمني متهمًا من الرأي العام ومن الجهات الرقابية المحلية والدولية بانتهاك حقوق الإنسان وممارسة التعذيب، فإن ذلك ضوء أحمر وجرس إنذار يضع ذلك الجهاز المهم في مواجهة غير منطقية وغير إنسانية مع أهله وناسه.

وحين يتعامى جهاز الشرطة أو بعض أفراده عن تجاوزات قانونية أو أخلاقية لحساب بعض الأشخاص أو الأحزاب، فإن ذلك يسحب عن ذلك الجهاز موضوعيته وحياديته ومصداقيته، ولا يتصور أحد أن تتحول السلطة المخولة لأفراد هذا الجهاز لأداء وظائفه مصدرًا لتحقيق المصلحة الشخصية، وأن تتحول إلى استغلال للنفوذ وتحطيم للقوانين العامة وانتهاك للحقوق الخاصة، وكمثال على ذلك قيام بعض المنتسبين إلى جهاز الشرطة بتسهيل الغش في الامتحانات لأبنائهم أو أبناء أقاربهم أو أصدقائهم استنادًا إلى سلطتهم المطلقة في المجتمع.

وإذا أصبحت الدروس الخصوصية في مرحلةٍ ما تمثل نوعًا من التعليم الموازي، ثم أصبحت في الوقت الحالي تمثل نوعًا من التعليم البديل، وتسرب الطلاب من المدارس إلى حجرات مغلقة فوق الأسطح وتحت السلالم، وانسحب مفهوم التربية، وأصبح الطلاب يلتقون بأستاذهم على القهوة لتحديد مجموعات الدروس الخصوصية وهو يشاركهم شرب السجائر والبانجو، وأصبح الغش في الامتحانات قاعدة يعتبر الخارج عليها أو الرافض لها متعنتًا ومتشددًا وظالمًا، فإننا أمام صورة من صور تسرب الفساد لأحد مواطن العفة في أي مجتمع وهو التعليم.

فإذا انتقلنا إلى الجامعات، والتي كانت حرمًا في السابق سيحزننا امتداد الفساد إليها، بل وتمدده فيها في صور متعددة نذكر منها على سبيل المثال: سقوط هيبة الأستاذ الجامعي من خلال تورطه في المتاجرة بالمذكرات أو الكتب مع طلبته أو إعطاء الدروس الخصوصية، أو التورط في تسريب الامتحانات لأبنائه أو أقاربه أو معارفه، أو تعيين من يشاء واستبعاد من يشاء بناء على معايير شخصية أو عائلية أو سياسية أو مادية، كما أن الجهاز الإداري في الجامعة أصبح متورطًا في الكثير من مظاهر الفساد العامة كالرشوة والمحسوبية وغيرها، ولم تعد أسوار الجامعة تشكل حرمًا كما كانت في الماضي فأصبح الجهاز الأمني داخل

أسوارها يعين هذا ويستبعد ذاك ويحرك الأمور من خلف الستار أحيانًا ومن أمام الستار في أحيان أخرى، وأصبحت التعيينات في المناصب القيادية العليا مرهونة بحسابات أخرى قد يكون آخرها الكفاءة العلمية والإدارية، وأصبحنا نسمع عن سرقة الأبحاث وتلفيقها وتأليفها، ونسمع عن الرشاوى في الحصول على الشهادات والترقيات، وتدنت المستويات العلمية داخل الجامعات وأصابها ما أصاب بقية المجتمع من خلل، وتم اختراقها بكل صور الاختراق المرضية.

أما مجال الطب والعلاج فله حساسية خاصة حيث يتصل بصحة الناس وحياتهم، وقد كان الطبيب فيما مضى يسمى حكيمًا ويحظى باحترام وإجلال ومصداقية لا يحظى بها أحد غيره، ولم لا وهو يطلع على عورات الناس وأسرارهم برضاهم وثوقًا فيه وتسليمًا بأمانته، وهو يعمل على الحفاظ على صحتهم وأرواحهم، وإذا بنا نسمع كثيرًا في السنوات الأخيرة عن عمليات متاجرة بصحة الناس وحياتهم وأعضاء جسمهم، وعن عمليات نصب واحتيال وجشع لدى بعض الأطباء، وإلى مغالاة في الأجور بشكل استفزازي، وإلى عمليات تبادل منافع مع المعامل ومراكز الأشعة وشركات الأدوية لامتصاص دم المريض، وإلى حالات إهمال صارخة ومفزعة في العيادات والمستشفيات الخاصة منها والعامة، وزيارة واحدة لأي مستشفى حكومي تضعنا أمام حقيقة مفزعة وهي أن الفساد والإهمال قد وصلَا إلى الحصن الطبي وتغلغلَا في كثيرٍ من أجزائه.

أما المؤسسة الدينية فهي تشكل ضمير المجتمع وتعتبر بمثابة حلقة وصل بين الأرض والسماء أو قنطرة بين الدنيا والآخرة، ولهذا يقلق الجميع حين يرى أي مظهر للتدهور في أي ركن من أركان تلك المؤسسة مثل الفتاوى الموظفة سياسيًّا، أو الاستقطاب لمصلحة بعض الأشخاص أو المؤسسات، أو الانفلات الدعوي، أو الجري وراء الكاميرات والميكروفونات بحثًا عن الشهرة والثروة، أو تبني الآراء الشاذة والغريبة والدعوة إليها خارج إطار التاريخ وخارج نطاق المنطق السليم وبعيدًا عن أصول ومقاصد الشريعة بحثًا عن الفرقعة الإعلامية والشهرة الشخصية، أو الجهل الشديد بالدين لدى خريجي الجامعات الدينية وتردي مستوى الخطباء في المساجد، أو شيوع التفكير الخرافي لدى المنتمين للدعوة الدينية، كل ذلك يضع علامات حمراء حول بعض أو الكثير من أركان المؤسسة الدينية التي يحرص الجميع على بقائها بيضاء ناصعة.

ووصول الفساد إلى مواطن العفة في أي مجتمع دليل على أننا أمام مرحلة متأخرة وخطيرة، وأن الانهيار التام قد يصبح وشيكًا، أو أن المجتمع يدخل في مرحلة اللاعودة،

أو أن ثمة اتفاق عام على قبول الفساد وتغلغله بلا أي استثناءات، أو أن محاولات الإصلاح قد تصبح مستحيلة إلا بعد زوال كل المنظومات القائمة وقيام منظومات جديدة، وأن هذا الأمر قد يحوي بداخله انهيارات خطيرة تستمر لسنوات طويلة تأتي على البنية الأساسية في المجتمع، وقد تقضي على أمنه وأمانه لسنوات طويلة (كما حدث في العراق).

أعراض الفساد الرئيسية:

١ - الرشوة:

وهي من أكثر أعراض الفساد ظهورًا، ويرى أرنولد روجو وهارولد لازويل أنها جوهر الفساد؛ من حيث إنها تؤدي لانهيار النظام العام حيث لا يرى الراشي أو المرتشي إلا تحقيق مصلحتهما الشخصية ولو على حساب المصلحة العامة، وهنا تنهار المصلحة العامة، وتبدأ الرشوة على استحياء في صورة هدايا، ثم تتحول إلى إكراميات، ثم تتم من خلال درج المكتب المفتوح، ثم تطلب علانية بعد ذلك كحق مكتسب لا تتم قضاء الحوائج إلا به.

٢ - المحسوبية:

وفيه تحل العلاقات الشخصية والعائلية والطائفية والحزبية محل الكفاءة والخبرة في الوظائف العامة، وبذلك تنهار معايير الاختيار الموضوعية ويسند الأمر إلى غير أهله.

٣ - استغلال المنصب العام:

وطبقًا لتعريف جيمس سكوت فإن استغلال المنصب العام هو « ذلك السلوك القائم على التخلي عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة في سبيل تحقيق مصلحة خاصة أو انتهاك لقواعد رسمية في سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة ».

٤ - الغش في الامتحانات والتزوير في الانتخابات:

هناك علاقة وثيقة بين شيوع الغش في الامتحانات وتزوير الانتخابات، فكلاهما ينتمي لنفس الاضطراب الأخلاقي الذي يتيح تغيير الحقيقة، ويتيح الحصول على أشياء دون وجه حق، ويتيح تزييف الحقائق وشراء الضمائر وبيعها وإفساد الذمم، وصعود من لا يستحق، وهنا تتكون معايير جديدة للصعود مجملها الكذب والتحايل والسرقة والخداع، وتغيب في المقابل معايير الصدق والأمانة والاجتهاد والعمل الدؤوب، وشيئًا فشيئًا يتزايد عدد الصاعدين بوسائل الغش والتزوير، فتتكون نخبة سياسية أو إدارية فاسدة نشأت على هذه القيم ولذلك تدعو لها وتدعمها.

الدولة الرخوة:

في المراحل المتوسطة من الفساد تتحول الدولة إلى ما يسمى الدولة الرخوة وهي تتسم بما يلي:

١ - اللامبالاة وبطء الحركة، والتي تصل إلى درجة الجمود، ويظهر ذلك في ثبات الشخصيات الحاكمة لسنوات طويلة دون تغيير، وتثبيت السياسات والممارسات الحكومية حتى مع ثبوت فشلها.

٢ - ضعف الاستجابة لمطالب الناس واحتياجاتهم، فترى الحكومة وكأنها لا تسمع الشكوى الصادرة من فئات كثيرة في المجتمع، وإذا سمعت فهي تستجيب ببطء شديد لا يتناسب مع المواقف وسخونتها أو لا تستجيب على الإطلاق.

٣ - لا تتحرك أجهزة الدولة إلا حين حدوث كوارث كبرى، وما أن تمر الكارثة حتى تعود أجهزة الدولة إلى سباتها في انتظار كارثة أخرى قادمة.

٤ - ضعف القدرة الرقابية على الأشخاص والأجهزة والمؤسسات بما يتيح فرصة مواتية لتمدد الممارسات الفاسدة دون خوف من عقاب.

٥ - عدم وجود مشروع قومي أو هدف عام يجمع طاقات الناس والمؤسسات لتحقيقه.

٦ - الاستهانة بالكرامة الوطنية والنظر بتراخ واستخفاف إلى ما يهدد الأمن القومي، والاكتفاء بتحقيق الأمن الشخصي والمصالح الذاتية للنخبة الحاكمة.

٧ - يصبح الدور الخارجي (على المستوى الإقليمي أو الدولي) للدولة الرخوة باهتًا وضعيفًا، وتفقد تأثيرها في الأحداث، وتصبح تحركاتها مجرد ردود أفعال للأحداث أو وسيط معنوي بين الأطراف.

٨ - تتميع لديها الثوابت العقائدية والسياسية والتاريخية والحضارية، وينعدم لديها الإحساس بالهوية والقيمة، وبالتالي تتقبل بسهولة الكثير من المواقف المهينة على المستوى الدولي.

٩ - تفقد القدرة على رعاية شعبها في الداخل ورعاية أبنائها في الخارج، بل تصبح هي عالة على هؤلاء وعبئًا عليهم.

الدولة القرصان:

وهي تظهر في المراحل المتأخرة من الفساد، وهي تسبق الانهيار العام للنظام مباشرة،

ذلك الانهيار الذي يمكن أن يحدث في غضون شهور أو سنوات ولكنه بالضرورة آت آت، لأن قوانين المجتمعات لا تحتمل وجود الدولة القرصان لفترات طويلة، كما أن قوانين القرصنة تجعل الجميع يأكلون بعضهم البعض فيصبح الانهيار حتميًّا. **وفيما يلي خصائص الدولة القرصان كما تتضح من الدراسات النفسية والاجتماعية والسياسية:**

١ - سيطرة الفرد الحاكم أو أسرته على مقاليد الأمور بشكل مطلق، وترسيخ نظام الحكم الدكتاتوري المستبد، وتوجيه سائر الأمور لتحقيق المصالح الشخصية للحاكم على أنها المصالح القومية العليا، واغتصاب السلطة، واعتبار البلد رهينة في يد الحاكم وبطانته.

٢ - تكوين بطانة حول الحاكم الفرد تحميه وتحمي في نفس الوقت مصالحها الذاتية، وتصبح هذه البطانة مسيطرة على كافة الأجهزة والمؤسسات وتوجهها لتحقيق مصالحها ومصالح الحاكم الفرد.

٣ - يصبح هدف الحاكم الفرد وبطانته البقاء في مقاعدهم واستمرار تدفق الأموال إلى حساباتهم وإحكام سيطرتهم على مقاليد الأمور لأطول فترة ممكنة، ولضمان هذه السيطرة يتم تكوين أعين وأذرع من الأجهزة الأمنية والأجهزة الحكومية تكون مهمتها حماية مصالح النخبة الحاكمة وضمان بقائها والتخلص من معارضيها.

٤ - تتحول الأعين والأذرع إلى أدوات فساد تنتشر في كل الأجهزة والمؤسسات، وتترسخ مع الوقت قيم الانتهازية والقرصنة والسلب والنهب والنفاق والخداع والكذب، وشيئًا فشيئًا تتحول أجهزة الدولة إلى أوكار للفساد.

٥ - يصبح الفساد هو أسلوب الحياة المعتمد فعليًّا على المستوى الرسمي والشعبي، وشيئًا فشيئًا تغيب صيحات الاستنكار والاستهجان لذلك الفساد.

٦ - تتحالف أجهزة الدولة مع رموز الفساد وتسهل لهم الحصول على الصفقات وتحقيق الأرباح الخيالية على أن يقتسم الجميع الكعكة فيما بعد، وتبسط أجهزة الدولة حمايتها على رموز الفساد حماية لنفسها وحفاظًا على مصالحها.

٧ - يتم اغتصاب السلطة في أيدي أفراد معدودين أو فرد واحد، وتستبعد بقية تيارات وفئات المجتمع، ويحدث هذا إما بشكل سافر، أو تحت ستار ديمقراطي خادع من خلال إجراء انتخابات أو استفتاءات مزورة تتحدد نتائجها سلفًا.

٨ - يحدث تحالف واضح بين رجال السياسة ورجال المال ليخدم كل منهما مصالح الآخر، ويستبعد المفكرون والمثقفون والعلماء.

٩ - يتم استخدام عدد من فقهاء القانون الراغبين في السلطة لتفصيل القوانين وهندسة الدستور والتحايل بكل الطرق بما يحقق مصالح النخبة السياسية والمالية، كما يتم استخدام عدد من رجال الدين ذوي الرخاوة الدينية والشخصية لتمرير وتبرير كافة تصرفات النخبة الحاكمة وإعطائها شرعية دينية.

١٠ - تبالغ الدولة القرصان في الحديث عن الطهارة والشفافية وسيادة القانون واحترام الدستور بينما هي تدوس كل هؤلاء، وحين ترى أن الدستور أو القوانين تعوق حركتها وتعطل مصالحها تعمد إلى تغيير كل هؤلاء عند أول فرصة ممكنة.

١١ - تتم عمليات تمويه وخداع كثيرة؛ حيث يتشدق النظام بالمصلحة العامة والمصلحة الوطنية والمصلحة القومية ليل نهار في حين هو يقصد مصلحة الحاكم، ويتحدث عن الأمن القومي في حين هو يقصد أمن الحاكم وأسرته، ويتوحد الوطن كله مع الحاكم فيصبح أي مساس بشخص الحاكم هو مساس بالوطن فهما في القدسية سواء، وتظهر تعبيرات مثل « الزعيم الملهم »، أو « رب العائلة »، أو « صانع النهضة الحديثة »، أو « المجاهد الأكبر »، أو « المعلم »، أو « قائد العبور للمستقبل »، أو « حبيب الجماهير »، أو « المخلص »، أو « صاحب الحكمة »، وهكذا يحدث تضخيم لذات الحاكم حتى تبتلع بداخلها ذات الوطن ومصالحه، وينجح النظام القائم في إيهام الناس بأن زوال الحاكم هو زوال للوطن، وأن بقاءه هو صمام الأمان الوحيد للناس.

١٢ - كثيرًا ما تحتاج الدولة القرصان إلى تأييد ودعم خارجي يضمن استقرارها ويغمض العين عن خطاياها، وفي مقابل ذلك تضحي بالثوابت الوطنية وبالأمن القومي، وترضى بدور التابع أو الشرطي أو السمسار أو البلطجي.

١٣ - وفي حالة الدولة القرصان (وهي قمة الفساد السياسي) يتحول جهاز الدولة إلى مؤسسة للفساد والسلب والنهب، ويعمل جميع أفراد جهاز الدولة لتحقيق مصالحهم الخاصة مع المبالغة في الحديث الإعلامي عن المصلحة العامة، والمسئولون في هذه الحالة يتحايلون على القوانين واللوائح وحتى على الدستور القائم، وتحدث تحالفات واتفاقات مشبوهة بين رجال السياسة ورجال المال بما يحقق مصالح الطرفين على حساب مصالح الجماهير، ويشيع الفساد في ظل الدولة القرصان حتى يصبح واقعًا مألوفًا يحاول بقية الناس تعلمه وإتقان آلياته لكي يتكيفوا مع منظومته السائدة.

دوائر المسئولية في مواجهة الفساد:

للإنسان ثلاث دوائر من حيث رأيه وسلطته وبالتالي مسئوليته نوجزها فيما يلي:

- **الدائرة الأولى:**

له فيها رأي وسلطة، كمثل الأب في بيته، أو المدير في إدارته، أو الرئيس في دولته، وهنا تكون مسئولية التغيير كاملة أو شبه كاملة بناء على مساحة السلطة المتاحة، بمعنى أن التغيير هنا سيكون باليد وباللسان.

- **الدائرة الثانية:**

له فيها رأي وليس له سلطة، كالمفكر والإعلامي وصاحب الرأي على المستوى العام، وكالموظف (غير القيادي) في محل عمله، والأبناء في الأسرة، وهنا يكون التغيير باللسان أو بالقلم أو بإبداء الرأي، أو بضغط الرأي العام، ولا يملك الشخص هنا القدرة على التغيير المباشر باليد لأنه لا يملك سلطة التنفيذ.

- **الدائرة الثالثة:**

وفيها لا يملك الشخص رأيًا ولا سلطة، وهذه الدائرة إما أنها لا تهم الشخص أساسًا؛ لذلك لا يكون فيها رأيًا ولا يسعى لسلطة، أو أنها تهمه ولكن محظور عليه إبداء الرأي أو ممارسة الفعل، وهذا المشهد الأخير يكون غالبًا في البيئة الاستبدادية، سواء على مستوى الدولة أو مستوى الإدارة أو مستوى الأسرة، حيث تصبح وسائل التعبير مغلقة فضلًا عن وسائل التغيير، وحتى في هذه الظروف لم تبرأ ساحة الإنسان من محاولة التغيير وهي التغيير بالقلب، والذي وصفه الحديث النبوي بأنه أضعف الإيمان، أي أنه الدرجة التي لا يصح الإيمان إلا بها، وهي إنكار المنكر واستنكار الفساد على مستوى القلب والمشاعر، وأهمية هذه الدرجة من الإنكار والاستنكار في ظل ظروف القهر والاستعباد تبدو في الإبقاء على جذوة الصلاح حية في القلوب انتظارًا للحظة مواتية للتغيير، وهذا الأمر هو بمثابة تعبئة فكرية ووجدانية وروحية ضد المنكر والفساد والظلم والطغيان، وهي ليست انسحابًا أو هروبًا أو سلبية وإلا لما سماها الحديث النبوي « تغييرًا »، وإنما هي إعداد نفسي داخلي وتطهير للضمائر من قبول الفساد، وتجميع لضغط فردي داخلي يلتقي في لحظة ما بضغط متجمع في نفوس أفراد آخرين أتقياء أنكروا المنكر والفساد بقلوبهم ليخلق هذا ضغطًا جماعيًّا يواجه الفساد والإفساد في لحظة مواتية للتغيير، وفي الحديث النبوي يسمى هذا الإنكار التعبوي « جهاد القلب »؛ ففي حديث رواه مسلم عن ابن مسعود - مرفوعًا -: **« ما من نبي بعثه اللّه في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم**

بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل».

من هذه الدوائر نرى أن لكل إنسان حظه في مقاومة الفساد؛ لأن الفساد مرتبط بالإنسان وبالحياة في كل المراحل، فهو أشبه بالميكروبات والفيروسات التي تخترق الجسد في كل لحظة وتحاول الفتك به، ولولا وجود جهاز المناعة في الجسد الحي لهلك الناس جميعًا.

ماذا بعد؟

من السذاجة أن يتصور أحد أن بإمكان هذه الدراسة وضع حل للفساد يغطي كل جوانبه، ومع هذا سنحاول إعطاء بعض المفاتيح الأساسية تتصل غالبًا بالبعد النفسي والاجتماعي للفساد.

دعنا نرى الفساد حين يصل إلى قمته لنرى كيف نتعامل معه وهذا يجعل التعامل مع الدرجات الأدنى أكثر سهولة. **هناك سيناريوهات متعددة للفساد نذكر منها:**

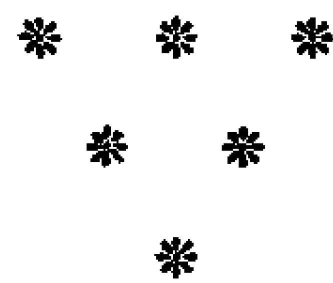
- أن تنتبه النخبة الفكرية والثقافية والعلمية لما وصل إليه حال المجتمع من الفساد، خاصة أن هذه النخبة بتكوينها العقلي تكون قادرة على اجتياز عتبة المألوف اجتماعيًّا، واختراق حاجز العتمة وتنبيه عموم الناس للخطر الذي لا يرونه، وبمعنًى آخر: تكون هذه النخبة عصيّة على الاستلاب الذي تمارسه السلطة على بقية الناس، ولا يكفي التنبيه، بل يحتاج لأن يتبعه تجميع سلمي لهذه النخبة، وإرادة ذات نفس طويل تجعل من العدد القليل منهم نواة يتجمع حولها كل الراغبين في الإصلاح، ويجب أن تحتفظ هذه الدعوة بسلميتها وحياديتها وموضوعيتها وزهدها في مكاسب السلطة أو المال، وحرصها الشريف على المصلحة العامة وسلامة الوطن، ومن خلال جهود هذه النخبة تزداد مساحة الوعي وربما تبدأ آليات أخرى داخل أحزاب أو نقابات أو مؤسسات أهلية في المجتمع لتحدث ضغطًا سلميًّا على المؤسسات السياسية بهدف الإصلاح الحقيقي، وتكشف في ذات الوقت أي محاولات للتلفيق أو التحايل أو الخداع، قد يبدو هذا الحل رومانسيًّا ومبالغًا في التفاؤل، وهذا صحيح فقد تصبح هذه النخبة هدفًا للسلطة القائمة تسعى لاستئصالها أو تشويهها أو استقطابها، وهذا ممكن في حالة تلوث النخبة وضعفها.

- أن يستمر الفساد ويتضخم ويصبح سرطانًا يأكل بعضه بعضًا فيفاجأ الجميع بانهيار مفزع في أي لحظة تنهار معه أركان البنية الأساسية وتحدث الفوضى وتمر سنوات إلى أن يحدث تجميع مرة أخرى على برامج ورؤى ومنظومات جديدة.

- أن يحدث انقلاب على السلطة من داخلها أو من قوة متربصة أخرى، وتتحول مقاليد الأمور إلى قوة غامضة لا يعرف أحد نواياها وتوجهاتها، أي أن المصير يوضع في يد المجهول.

- أن يحدث تدخل خارجي مباشر (في صورة احتلال كما حدث في العراق) أو غير مباشر (بالضغوط والأعمال المخابراتية) لوضع خريطة جديدة للمجتمع تحقق في الأساس مصالح القوى الخارجية، وتشكل وصاية على الشعب وحكومته الجديدة العميلة في الأغلب.

- أن تحدث هبّة شعبية عارمة تحت تأثير احتياجات أساسية محبطة (كالطعام والشراب والمسكن)، أو جرح للكرامة الوطنية أو مساس بالثوابت الدينية، وتكتسح الجموع الثائرة الغاضبة كل شيء في طريقها، ولا يمكن التنبؤ بالنتائج فالأمر يخرج هنا عن إطار المنطق العقلاني إلى إطار سلوك الحشد، وأحسن الفروض هو أن تظهر قيادة تستطيع التحكم في هذا الحشد الهائج بوعود إصلاحية وتغييرات أساسية يحلم بها ذلك الحشد، وقد تصدق هذه الوعود أو لا تصدق، المهم هو صرف مارد الحشد الذي توحش وانتفض بعد صمت طويل.



أهم المراجع

١ - القرآن الكريم.

٢ - أحمد بن حنبل: المسند.

٣ - البخاري، طبعة الشعب.

٤ - برتراند راسل: السلطة والفرد، ترجمة: لطفية عاشور، مكتبة الأسرة ٢٠٠١م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥ - جوستاف لوبون: سيكولوجية الجماهير، ترجمة: هشام صالح ١٩٩١م، دار الساقي، بيروت.

٦ - جون كينيث: تشريح السلطة، ترجمة: عباس حكيم، الطبعة الثانية ١٩٩٤م، دمشق.

٧ - حمدي عبد الرحمن حسن: الفساد السياسي في أفريقيا، الطبعة الأولى، دار القارئ العربي، القاهرة، ١٩٩٣م.

٨ - الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، ت٦٦٦هـ): مختار الصحاح، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٩ - سالم القمودي: سيكولوجية السلطة، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، مكتبة مدبولي، القاهرة.

١٠ - سعيد بن مانع: الانكفاء على الذات.

١١ - طه جابر العلواني: أدب الاختلاف في الإسلام، الطبعة الثالثة، نشر وتوزيع الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ١٩٩١م.

١٢ - عز الدين العلام: الآداب السلطانية. عالم المعرفة، ٣٢٤، الكويت، ٢٠٠٦م.

١٣ - فهمي هويدي: عن الفساد وسننه، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧م.

١٤ - قاسم أمين: المرأة الجديدة، إصدار مكتبة الأسرة، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٠٠م.

١٥ - محمد المهدي: الصحوة الإسلامية: الدوافع والعوائق (دراسة نفسية)، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٩٢م.

١٦ - مسلم، طبعة الشعب.

١٧ - نيقولو مكيافيلي: الأمير. تعريب وتقديم: خليل حنا تادرس، ٢٠٠٦م الطبعة الأولى، مكتبة النافذة، القاهرة.

١٨ - هربرت شيللر: المتلاعبون بالعقول، ترجمة: عبد السلام رضوان، عالم المعرفة ٢٤٣، الكويت، ١٩٩٩م.

١٩ - يوسف القرضاوي: فتاوى معاصرة، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٩٤م.

مراجع أجنبية:

20 - Bandura, A 1973. Aggression, a social learning analysis, Prentic- Hall, Englewood Cliffs, N J.

21 - Dollard J, Miller N، Nowrer O, Sears R 1939. Frustration and aggression. Yale University press, New Haven, Conn.

22 - Kaplan H, Sadock B 1985. Comprehensive textbook of psychiatry، ed. 4, williams and Wilkins, Baltimor.

23 - Kaplan H Sadock B 1989. Comprehensive textbook of psychiatry fifth ed., vol. One, Williams and Wilkins Baltimor.

24 - Kaplan H, Sadock B 1994. Synopsis of psychiatry, seventh ed., Williams and Wilkins, Middle East edition, Egypt.

25 - Lorenz K 1996. On aggression. Bantam, New York.

* * *

دراسات في
التنشئة السياسية

د. إيمان سند
مدرس بمعهد الدراسات التربوية

أولًا
الدراسات والأبحاث العربية
التي تناولت موضوع التنشئة السياسية

١- دراسة إميل فهمي شنودة (١٩٧٨م)(١):

استهدفت الدراسة التعرف على واقع التربية السياسية، والوعي السياسي لدى طلاب كلية التربية ومعرفة الفروق بينهم طبقًا للمرحلة الدراسية والجنس والتخصص، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأجريت الدراسة على عينة من طلاب الفرقتين الأولى والرابعة من جميع الأقسام في كليات التربية جامعة عين شمس، والزقازيق والإسكندرية؛ حيث طبق الباحث مجموعة من الاستبيانات على الطلاب للتعرف على الوعي السياسي لديهم.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- معظم الطلاب يعانون نوعًا من الفراغ السياسي ومعلوماتهم عن الاتحادات الطلابية أو الأحزاب السياسية ضعيفة، وبالتالي انضمامهم إليها قليل.

- وجد أن هناك فروقًا في درجة الوعي السياسي بين الفرقة الأولى والرابعة لصالح الرابعة، كذلك كانت الأقسام الأدبية أكثر وعيًا من الأقسام العلمية، والذكور من الإناث في مختلف السنوات الدراسية.

٢ - دراسة السيد سلامة الخميسي (١٩٨١م)(٢):

استهدفت الدراسة التعرف على الدور السياسي الذي لعبته الحركة الطلابية في مصر سياسيًّا منذ قيام ثورة (١٩٥٢م)، وتأثير الأوضاع الخارجية والداخلية على الشباب في ذلك الوقت، ومدى قيامها بتشكيل الوعي السياسي والمشاركة السياسية والاتجاهات نحو مؤسسات التربية السياسية لشباب الجامعات.

وقد استخدم المنهج التاريخي والوصفي في الدراسة النظرية، والمنهج التجريبي في

---

(١) إميل فهمي شنودة: التربية السياسية والوعي السياسي لطلاب كلية التربية، دراسة ميدانية منشورة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.

(٢) السيد سلامة الخميسي: التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ ١٩٥٢م، دراسة تحليلية، جامعة الإسكندرية، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨١م.

الدراسة الميدانية، وطبقت الدراسة على عينة من طلبة وطالبات جامعة الإسكندرية، وكان عددها (٧٧٠) مفردة.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- انخفاض الوعي والمشاركة السياسية لدى أفراد العينة.
- عدم اندماج أفراد العينة في الاتحادات الطلابية ورؤيتهم أنها لا تمثلهم.
- ارتفاع الوعي السياسي لدى الطلبة عنه لدى الطالبات.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الكليات النظرية والكليات العملية في الوعي السياسي والمشاركة السياسية لصالح الكليات النظرية.

٣ - دراسة أحمد الأهواني (١٩٨٣م)[(١)]:

سعت الدراسة إلى عرض مسألة تربية النشء من منظور إسلامي، فمنذ ظهور الإسلام وحتى الآن والتربية الإسلامية تجمع بين تأديب النفس، وتصفية الروح، وتثقيف العقل، وتقوية الجسم.

ويبدأ الكاتب دراسته بعرض نظام الكتاتيب والمدارس الأولى في الإسلام، ثم يستعرض التربية الخلقية وارتباطها بالدين، ثم نظام العقوبة والجزاء في الإسلام، ويبدأ في عرض المناهج وطرق التعليم، ثم المعلم وشخصيته، وآراء المسلمين في التربية والتعليم ومنهم: إخوان الصفاء - ابن مسكويه - ابن سينا - الغزالي - الزرنوجي - ابن عبد البر - ابن خلدون، **ثم يختتم دراسته بعرض لبعض القضايا وحكمها، وهي قضايا خاصة بالتعليم، ومنها:**

- حكم الوالد الذي لا يعلم ابنه.
- الغضب (غضب المعلم).
- القراءة الجمعية.
- العدل بين الصبيان في التعليم.
- الهدية للمعلم.

٤ - دراسة نادية سالم (١٩٨٣م)[(٢)]:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور المدرسة في التنشئة السياسية وذلك من خلال

---

(١) أحمد فؤاد الأهواني: التربية في الإسلام، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣م.

(٢) نادية سالم: التنشئة السياسية للطفل العربي (دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: ٥١، مايو ١٩٨٣م، ص٥٤ - ٦٨.

مناهج الدراسات الاجتماعية، والتربية القومية الموجهة لطلاب المرحلة الابتدائية في كل من مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان.

وقد استخدمت الباحثة تحليل المضمون كأداة للبحث في بعض أبعاد التنشئة السياسية مثل: الانتماء القومي، ومفهوم السلطة، والروح الجماعية، ومسئولية المواطنة، بالإضافة إلى دراسة بعض القيم السياسية مثل: الحرية والعدل والمساواة والنسق السياسي للتنمية الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها:

- أن تحليل الكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية في مصر وسوريا والأردن ولبنان قد أوضح أن هناك تشابهًا في تكوين الطالب البعيد عن تحمل المسئولية والمشاركة في قضايا المجتمع.

- ظهر أيضًا ارتباط قوي بين الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في البلد العربي، وبين مضمون المواد الدراسية في هذا البلد.

- أكدت الدراسة على ضرورة إعادة بناء المناهج الدراسية العربية بحيث تعمل على تكوين المواطن العربي الواعي بكل ما يحدث حوله في مجال السياسة العربية والعالمية، وأن ذلك يعمل على تعميق الإحساس القومي بالعروبة.

٥ - دراسة السيد سلامة الخميسي (١٩٨٤م)[١]:

هدفت الدراسة التعرف على أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، والوقوف على نصيبهم من التنشئة السياسية بعد أن وصلوا لمرحلة الجامعة، وقد قام الباحث بتطبيق استبيان على الشباب والمسئولين للتعرف على ذلك، ثم استخدم المنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص النتائج وتفسيرها.

وقد جاءت نتائج البحث كالتالي:

- أوضحت الدراسة أن التنشئة السياسية تراكمية، وما يتعلمه الطفل في الصغر يؤثر عليه في مراحل نموه التالية، كما أن ما يمر به المجتمع من أحداث سياسية واجتماعية تؤثر بالتأكيد على مدى مشاركته السياسية أو عزوفه وانعزاله عن الحياة السياسية فيما بعد.

- أوضحت الدراسة أن مؤسسات التنشئة السياسية في مصر لم تواكب في بنائها ووظيفتها التحولات التي شهدها المجتمع في فتراته المختلفة.

---

(١) السيد سلامة الخميسي: التخطيط للتربية السياسية لشباب الجامعات في ضوء الأبعاد السياسية والاجتماعية للمجتمع المصري، جامعة الإسكندرية، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٤م.

- أكدت الدراسة على العديد من المشكلات التي يواجهها الشباب، وفي مقدمتها المشكلات الاقتصادية، واللامبالاة، والصراع الفكري، والفراغ السياسي، وندرة فرص المشاركة، والصراع بين قيم الشباب والقيم السائدة في المجتمع، مما أدى لانخفاض الوعي السياسي، وقلة مشاركة شباب الجامعة في الأحداث السياسية أو الحياة السياسية ككل. وقد طالب الشباب بإتاحة الفرصة لهم للمشاركة السياسية داخل الجامعات مما قد يؤهلهم للمشاركة السياسية العامة فيما بعد.

- أوصت الدراسة بتفعيل دور مؤسسات التنشئة السياسية في المجتمع المصري، وأن تكون لها خطة وتنسيق واضح ومحدد يخدم هؤلاء الشباب ويلبي احتياجاتهم من المعرفة.

٦ - دراسة سعد إبراهيم جمعة (١٩٨٤م)[١]:

استهدفت الدراسة التعرف على الأدوار العديدة التي تؤديها المشاركة السياسية للمجتمع، وكذلك دور المؤسسات والتنظيمات السياسية في تحديد مستوى تلك المشاركة، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب التكاملي الذي اعتمد على المنهج الكمي والكيفي، فاستخدم الباحث المنهج الكمي في طريقة المسح الاجتماعي، والمنهج الكيفي في طريقة تحليل المضمون، وكذلك استخدم الباحث أسلوب الملاحظة وصمم استبانة طبقها على عينة الدراسة التي بلغت قيمتها (١٥٠) طالبًا وطالبة في خمسة أقسام بكلية الآداب جامعة القاهرة.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- هناك محاذير كثيرة تمنع اشتراك الطلبة في الاتحادات الطلابية من أهمها خوف الآباء.

- الطلاب الذين يدرسون بأقسام الدراسات الإنسانية هم أعلى في المشاركة السياسية من أقرانهم في الكليات الأخرى.

- النظام التعليمي الحالي لا يهدف إلى تنمية روح الديمقراطية لدى الطلاب، ولا يساعد على المشاركة في العمل السياسي داخل الجامعة وخارجها.

٧ - دراسة أمينة حسن إبراهيم (١٩٨٥م)[٢]:

استهدفت الدراسة الوقوف على مدى إدراك المعلمين لمفهوم الديمقراطية، ومدى تطبيقهم لهذا المفهوم في حياتهم العملية، وكيفية تأثير المعلم على تلاميذه في هذا المجال،

---

(١) سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة، دراسة منشورة، ١٩٨٤م.

(٢) أمينة حسن إبراهيم: دراسة ميدانية لمفهوم الديمقراطية عند المعلمين، صحيفة التربية، العدد الرابع، السنة ٣٦، القاهرة، ١٩٨٥م، ص١٢٧ - ١٤٩.

وذلك من خلال الممارسات الفعلية التي تتم في المدرسة سواء داخل حجرة الدراسة أو خارجها، وسواء كانت تتم من خلال تدريس المقررات الدراسية أو من خلال النشاط الذي يتم ممارسته. **وقد قامت الباحثة بإعداد اختبار لهذا الغرض يتكون من جزأين، وهما:**

- **الجزء الأول:** اختبار موضوعي من نوع الاختيار من متعدد بهدف قياس الجانب العملي التطبيقي لمفهوم الديمقراطية، وقامت الباحثة بصياغة الأسئلة في شكل سلوكي مشتق من بعض المواقف التي يمكن للفرد أن يواجهها في حياته اليومية.

- **الجزء الثاني:** وهو عبارة عن اختبار من نوع المقال بهدف قياس المعلومات والمعارف النظرية لدى أفراد العينة عن مفهوم الديمقراطية.

وقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج، منها:

- أن مفهوم الديمقراطية لدى المعلمين لا يزال قاصرًا في كثير من المواقف والمجالات.

- عدم قدرة المعلمين على أداء واجباتهم الاجتماعية بالنسبة لممارسات الديمقراطية، وبالتالي عدم قدرتهم على تنمية هذا المفهوم وممارسته لدى تلاميذهم.

٨ - دراسة خيري علي إبراهيم عبد العزيز (١٩٨٥م)[(١)]:

استهدفت الدراسة التعرف على دور مادة التاريخ في إنماء التربية السياسية لدى الطلاب، وأيضًا التعرف على العلاقة بين تنظيم محتوى مادة التاريخ وطرق تدريسه من ناحية، وإرساء أسس التربية السياسية من ناحية أخرى، والتعرف على أثر تدريس المفاهيم التاريخية على التحصيل المعرفي لمادة التاريخ، وإلقاء الضوء على معنى التربية السياسية وأهدافها وأهميتها ووسائل تحقيقها، وكيفية بناء وحدة دراسية قائمة على المفاهيم التاريخية وأثرها في إنماء التربية السياسية لدى الطلاب.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها:

- أن الوحدة الدراسية المقترحة كان لها تأثير فعال في نمو التحصيل المعرفي للمفاهيم التاريخية.

- أن تنظيم المحتوى لمادة التاريخ بما يتناسب مع طبيعة المادة يؤدي إلى فعَّالية تدريسها بصورة أكبر.

---

(١) خيري علي إبراهيم عبد العزيز: دور مادة التاريخ في إنماء التربية السياسية لطلاب الصف الأول الثانوي العام، دراسة تحليلية تجريبية، جامعة طنطا، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٥م.

- أن طرق التدريس التقليدية قد أصبحت عديمة الجدوى في تحقيق الأهداف العامة لمادة التاريخ.

٩ - دراسة محمَّد أحمد إسماعيل علي (١٩٨٥م)[١]:

استهدفت الدراسة دور المثقفين على دفع التنمية السياسية، مع التطبيق على دور المثقفين المصريين خلال الفترة من (٢٨ يناير ١٩٢٤م) - وهو تاريخ تولى أول وزارة مصرية للحكم بعد استقلال البلاد - إلى (٢٣ يوليو ١٩٥٢م) - وهو تاريخ تولي العسكرية السلطة - والتضاؤل الكبير لدور المثقفين في الحياة السياسية المصرية.

وقد أوضحت هذه الدراسة الوظيفة التعليمية بحيث يحدث التعليم أثرًا بعيد المدى على النظام الاجتماعي وعلى التحديث؛ حيث يخلق جيلًا جديدًا من الشباب على درجة عالية من الثقافة، ويكون لهم دور في خلق وتشكيل مستقبل مجتمعهم.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة، وهي:

أن المثقفين يعدون رواد التنمية، وأكثر عناصر المجتمع قدرة على دفع التنمية السياسية خاصة، ويرجع ذلك إلى قدرتهم الفكرية والعلمية.

١٠ - دراسة محمَّد محمود ربيع (١٩٨٥م)[٢]:

استهدفت الدراسة محاولة الاستجابة للحاجة الملحة للمجتمع العربي للاهتمام بالعنصر البشري وإعداده معرفيًّا وذاتيًّا باعتبار ذلك شرطًا لازمًا لرفع المستوى الأكاديمي والتدريبي للدراسات السياسية، ومحاولة تزويد أطراف العملية التعليمية بأدوات البحث السياسي المتطورة لإعداد الكوادر اللازمة لتحقيق التنمية السياسية، ووضع تعليم العلوم السياسية في إطاره الصحيح والمعاصر، أي عدم الاقتصار على أسلوب التلقين الحالي الذي يهتم فقط بجني المعرفة دون تطبيقها أو ممارستها، وقد اقترح الباحث أن تتضمن خطة التطوير في حقل التنمية السياسية مناهج تستهدف بناء متعلم يتمتع بقدرات ومهارات تساعده على الالتزام بالمواطنة السليمة، وبذلك يتحول الفرد إلى عنصر إيجابي فعَّال يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة، بالإضافة إلى تطوير مناهج المادة العلمية المقدمة على مستوى المرحلة الجامعية الأولى.

---

(١) محمَّد أحمد إسماعيل علي: دور المثقفين في التنمية السياسية (دراسة نظرية مع التطبيق على مصر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥م.

(٢) محمَّد محمود ربيع: تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢، المجلد ١٣، صيف ١٩٨٥م، ص١١ - ٤٣.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا المقرر المقترح قد غير طريقة تفكير الطالب تغييرًا جذريًا وذلك من خلال استبدال أسلوب التفكير الأحادي (نمط القالب) بأسلوب تفكير مرن وأفق رحب متسع (نمط المنهج)، ولا ينعكس فقط على تحصيله التعليمي وإنما يؤدي إلى إنضاج سلوكه واعتماده على نفسه كمواطن مسئول.

١١ - دراسة أحمد جمال ظاهر (١٩٨٦م)[١]:

استهدفت الدراسة الوقوف على مدى اكتساب الأطفال والشباب لمفاهيم التنشئة الاجتماعية والسياسية وخاصة مفاهيم المواطن، والمواطنة، والولاء، والهوية، وبناء الدولة، والمجتمع والأمة.

وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي، وقام بإجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من (٤١٦) طالبًا وطالبة من مدارس شمال الأردن على اختلاف مراحلها؛ حيث تراوحت أعمارهم ما بين (١٠- ٢٠) سنة.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- عينة الدراسة غامضة الهوية فولاءها الرئيسي للعائلة فقط التي تعتبر أهم مصدر من مصادر معلوماتها.

- مفهوم تحقيق الذات مفهوم غائب عن أفراد العينة، كذلك الاستقلال الذاتي، فالعينة تعاني من شعور بالاغتراب وتناقض الآراء، الأمر الذي لا يصلح لبناء أمة عصرية حديثة.

١٢ - دراسة علي القريشي (١٩٨٦م)[٢]:

استهدفت الدراسة البحث عن مقومات التربية السياسية، وذلك عن طريق دراسة النظرية العامة للنظام السياسي في الإسلام، وقد استخدم الباحث منهج التحليل الفلسفي للخروج بنتائجه.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

اهتمت التربية السياسية الإسلامية بتنمية الوعي بأركان الدولة الإسلامية والتي أجملتها الدراسة في (السلطة - الشعب - الإقليم):

١ - **السلطة:** الحاكم هنا لا يمثل السلطة، وليس هو رمزها الوحيد، إنما يحتكم الناس

---

(١) أحمد جمال ظاهر: التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، القاهرة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٤، عدد ٣، ١٩٨٦م. ص٤٣ - ٧٢.

(٢) علي حسن القريشي: دراسة تحليلية لمقومات التربية السياسية في ضوء القرآن والسنة، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٦م.

للشريعة التي نص عليها كتاب اللّه، والولاء هنا للعقيدة والشريعة وللحاكم ما دام منفذًا لتلك الشريعة.

٢ - **الشعب**: يتمتع بكثير من الحريات في ظل المساواة في الحقوق والعدل الإسلامي، والقيم الإسلامية التي من المفروض أن تسود في ظل الحكم الإسلامي.

٣ - **الإقليم**: الإقليم هنا هو الوطن الإسلامي أو الأرض التي يسودها الحكم الإسلامي، فهنا لا تركيز على مفهوم الوطنية وحب الانتماء للأرض وتراب الوطن، ولكن الانتماء هنا للأرض التي يقام عليها المجتمع الإسلامي ويحكم فيها الإسلام وتطبق تعاليمه فيها.

١٣ - دراسة إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي (١٩٨٧م)[(١)]:

استهدفت دراسة القيم السياسية المتضمنة في كتب الأطفال، وتحليل مضمون كتب الأطفال الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات من (١٩٨٣م) حتى (١٩٨٦م)، وتوضيح أسس ومبادئ وأدوات التنشئة السياسية ودور الكتاب في هذه العملية، وتوضيح مدى اهتمام الدولة ببث القيم السياسية في الأطفال وذلك عن طريق الهيئة العامة للاستعلامات، وإجراء مسح موضوعي للقيم السياسية السائدة والمرغوبة داخل المجتمع المصري، وإجراء مقارنة بين القيم السياسية السائدة في المجتمع المصري والقيم المتضمنة في كتب الأطفال، من حيث مدى التشابه والاختلاف بين هذه القيم، وهل هذه الكتب تحتوي فعلًا على القيم السياسية المرغوبة للتنشئة السياسية أم لا، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بجمع البيانات عن طريق المكتبة وتحليل مضمون بعض الكتب.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، منها:

- أكد البحث على أن أهم قيمة سياسية مرغوبة في الوقت الحاضر في مجتمعنا المصري هي قيمة الحرية.

- أثبتت الدراسة أن الانتماء والولاء لمصر ما زالا هما القيمة العليا والأساسية والرئيسة في المجتمع المصري.

- أكدت الدراسة أن كتب الأطفال الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات (١٩٨٣ - ١٩٨٦م) قد اهتمت بالتنشئة السياسية، وبث مجموعة من القيم السياسية في الأطفال.

---

(١) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: القيم السياسية المتضمنة في كتب الأطفال، دراسة تحليل مضمون لكتب الأطفال الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٣ - ١٩٨٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧م.

- أكدت الدراسة أن القيم السياسية السائدة في المجتمع المصري هي نفس القيم السياسية التي توجهها الهيئة العامة للاستعلامات من خلال إصدارها الكتب التي تثبت في الأطفال الانتماء والحرية والعدالة والمساواة وتأكيد الهوية القومية.

١٤ - دراسة نسرين إبراهيم بغدادي (١٩٨٧م)(١):

تهدف هذه الدراسة إلى كشف العلاقة بين النظام السياسي والنظام التعليمي، باعتبار النظام التعليمي أحد النظم التي تشرف عليها الدولة، كما استهدفت أيضًا تقييم عملية التنشئة السياسية منذ قيام الثورة، وعبر مراحل النظم السياسية المختلفة التي تعاقبت على المجتمع المصري، وأيضًا التعرف على القيم السياسية المتعلقة بالعملية التعليمية في المرحلة الثانوية ومدى الوعي بها.

وقد قامت الباحثة باستخدام المنهج التاريخي للتعرف على ملامح النظام السياسي المصري وانعكاسه على ملامح النظام التعليمي، بالإضافة إلى أن الباحثة قد قامت بإجراء تحليل كيفي لمادة التاريخ والتربية القومية للصف الثالث الثانوي، وقامت بدراسة ميدانية للتعرف على جوانب العملية التعليمية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها:

- أن النظام التعليمي يتأثر بصورة كبيرة بالنظام السياسي في الدولة.

- أن النظام السياسي يحجب ويخفي بعض الحقائق التاريخية بما يخدم أغراضه ويؤكد بقاءه واستمراريته، وأيضًا يبرز بعض المواقف للغرض نفسه.

- أن النظام التعليمي في مصر يعمل على تأكيد رؤية النظام السياسي في بعض القضايا والمواقف والرؤى السياسية.

١٥ - دراسة كمال المنوفي (١٩٨٨م)(٢):

استهدفت الدراسة الكشف عن جهود المدرسة، وما تحاول ترسيخه وتثبيته في أذهان الأطفال في كل من مصر والكويت من قيم، سواء أكانت ذات مضمون اجتماعي ذي دلالة سياسية، أم ذات مضمون سياسي مباشر وصريح.

---

(١) نسرين إبراهيم بغدادي: التنشئة السياسية في مصر، دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٧م.

(٢) كمال المنوفي: التنشئة السياسية في مصر ومنظومة القيم في الوطن العربي (دراسة حالة للتنشئة المدرسية الابتدائية. مصر والكويت)، ندوة التغيرات السياسية الحديثة في الوطن العربي، القاهرة ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٨م، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٨م.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحليل المضمون الكمي والكيفي لعدد من الكتب المدرسية في المرحلة الابتدائية مثل اللغة العربية والدراسات الاجتماعية والتربية الدينية لمعرفة ما تحتويه من معارف سياسية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، منها:

- تعمل المدرسة على تأكيد ثقافة الطاعة والخضوع لكافة رموز السلطة، وعندها يصبح الطفل إنسانًا وديعًا مطيعًا يأبى العصيان ويكره المعارضة والرفض.

- تقوم المدرسة بتلقين التلاميذ قيم المثابرة والإنجاز والتخصص والتعاون، وتعمل المناهج الكويتية على الاهتمام بالنشاط الخاص التجاري تمشيًا مع الثقافة الكويتية.

- تحث المدرسة التلاميذ على التعلق بالماضي والحاضر بينما لا تعدهم للتوجه نحو المستقبل.

- أما بالنسبة لمادة الدين فهي في حالة إلى مراجعة وتعديل؛ حيث لوحظ زيادة جرعة الترهيب والتخويف، في حين يتقلص الحيز المخصص للمعلومات.

١٦ - دراسة محمد الغرباوي (١٩٨٨)[(١)]:

هدفت الدراسة التعرف على دور الصحافة اليومية في التنشئة السياسية للمراهقين، وقد شملت عينة الدراسة (٢٤٧) تلميذًا وتلميذة من تلاميذ المدارس الإعدادية بمحافظة الشرقية (مركز الزقازيق)، وقد قام الباحث بتطبيق استمارة استبيان عليهم كما استعان بصحيفة تحليل المضمون لتحليل عينة صحيفتي الأخبار والوفد في الفترة من مارس (١٩٨٧م) إلى فبراير (١٩٨٨م).

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أن الفرد في مرحلة المراهقة يقرأ الصحيفة ويتأثر بما ينشر على صفحاتها من مادة سياسية، ويكتسب معلومات جديدة، بل وقد يصل الأمر إلى حد تكوين الرأي نحو بعض القضايا والموضوعات السياسية.

- أن الصحف رغم طرائقها الفنية في الإثارة والتشويق لم تستطع جذب قراء الصحيفة لموضوعات غير التي يهتمون بها ويبحثون عنها.

- اهتمت الصحافة أولًا بالقضايا التي تتعلق بالأمور الداخلية مثل رئيس الجمهورية

---

(١) محمد عبد الحميد الغرباوي: دور الصحافة المصرية اليومية في التنشئة السياسية للمراهقين - دراسة تطبيقية - على تلاميذ المرحلة الإعدادية، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٨م.

وتصريحاته وجولاته والحكومة ومشروعاتها، ومع ذلك اهتم جمهور القراء بموضوعات سياسية أخرى احتلت مكان الصدارة في اهتمامهم وهي القضايا التي تتعلق بالشئون العربية (سواء الانتفاضة الفلسطينية - القضية الفلسطينية عمومًا).

- أن نسبة كبيرة من أفراد العينة الذين يقرأون الصحف يثقون في الصحف الحزبية ويتأثرون بها، وقد حصلت صحيفة الوفد على نسبة مقروئية عالية.

- أن الصحافة هي الوسيلة الإعلامية الأولى التي يستقي منها أفراد العينة معلوماتهم السياسية، يليها التليفزيون.

١٧ - دراسة أحمد ناصف (١٩٨٩م)[(١)]:

استهدفت الدراسة الوقوف على واقع التربية السياسية للشباب في مصر والمملكة المتحدة والمقارنة بين الوضعين، والاستفادة من الخطوات التي اجتازتها المملكة المتحدة في هذا المجال في المساعدة على تطوير جهود التنشئة السياسية داخل مصر، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

وجاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أن التربية السياسية في مصر تتم بشكل صريح ومباشر ويتسم بالسطحية، مما يوضح أسباب الفجوة بين الاهتمام بها من جهة وعدم وصول تلك الرسالة للشباب من جهة أخرى.

- تركز التربية السياسية في مصر على الجانب المعرفي وتهمل التطبيق أو الجانب السلوكي.

- ترتبط التربية السياسية في مصر بالحكومة والحزب الحاكم وتركز على إنجازاتهم كأنهم هم وحدهم يشكلون التربية السياسية.

- ضعف دور الأسرة والأحزاب السياسية في التأثير على التنشئة السياسية للشباب.

- تقدم إنجلترا نموذجًا جيدًا وواضح للتنشئة السياسية للشباب بعكس النموذج المصري.

١٨ - دراسة سامية خضر (١٩٨٩م)[(٢)]:

استهدفت الدراسة الوقوف على أنماط التنشئة السياسية داخل الأسرة، كذلك متابعة تلك

---

(١) محمد أحمد حسين ناصف: التربية السياسية للشباب، دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة، جامعة الزقازيق، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٩م.

(٢) سامية خضر صالح: التنشئة السياسية للنشء - دراسة تطبيقية على تلاميذ الصف الثاني الإعدادي، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٩م.

الشخصيات المصرية القومية التي توجد في المناهج الدراسية، سواء في مناهج الدراسات الاجتماعية، أو اللغة العربية لرصد بعض صور التنشئة السياسية داخل المدرسة أيضًا، ثم قياس تأثير عدة عوامل أخرى على التنشئة السياسية؛ وهي:

- دور وسائل الإعلام.
- دور المعلم.

وقد استخدمت الباحثة أكثر من استبانة وقامت بتطبيقها على عينة البحث.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- ارتبطت التنشئة السياسية ارتباطًا طرديًّا مع المستوى الاجتماعي للأسرة، فكلما ارتفع المستوى الاجتماعي كان وعي النشء بالسياسة والمفاهيم السياسية أعلى، والعكس صحيح.
- تلعب الشخصيات القومية في المناهج دورًا إيجابيًّا في تشكيل الوعي السياسي لدى الأطفال، وكذلك وسائل الإعلام.
- يضعف نظام الفترات الثلاث من تشكيل الوعي السياسي لدى الأطفال كذلك تتباعد الأنشطة الصفية ويتباعد دور المعلم عن التأثير في الأطفال وبالتالي في تنشئتهم سياسيًّا.
- تضعف العلاقة بين المعلم وتلاميذه في نظام الفترات الثلاث.

١٩ - دراسة عبد العزيز حسنين (١٩٨٩م)[١]:

هدفت الدراسة إلى تنمية اتجاهات إيجابية نحو الولاء للوطن لدى الأطفال في سن السابعة من العمر، وقد اختار الباحث عينة مكونة من (٣٠) طفلًا وطفلة في سن السابعة في منطقة مدينة السلام، وقام بإعداد برنامج بقصد تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الولاء للوطن استخدم فيها:

١ - جماعات العمل.

٢ - القصة (استخدم القصة المروية باللغة العامية لتكون مناسبة لسن التلاميذ).

٣ - النشيد.

وقد استغرقت التجربة ستين يومًا.

---

(١) عبد العزيز عبد المنعم عبده حسنين: « تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الولاء للوطن لدى الأطفال في سن السابعة من العمر »، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٩م.

نتائج الدراسة:

أثبتت المقارنة التي أجراها الباحث لدرجات الطلاب خلال الأسبوع الأول والأخير باستخدام اختبار (ت) أن هناك فروقًا دالة إحصائيًا لصالح النتيجة النهائية، الأمر الذي يؤكد إنه يمكن تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الولاء للوطن لدى الأطفال في سن السابعة من العمر، كذلك يثبت فاعلية الوسائل المستخدمة في هذا البرنامج.

٢٠ - دراسة إيمان نور الدين أمين الشامي (١٩٩٠م)(١):

استهدفت الدراسة معرفة دور المدرسة في التنشئة السياسية في مرحلة التعليم الأساسي، والتعرف على مدى ارتباط النظام السياسي بالنظام التعليمي، بالإضافة إلى تحليل المقررات الدراسية وما تحويه من معارف وقيم اجتماعية وسياسية، ووصف وتحليل السياسة منذ قيام ثورة ١٩٥٢م وعبر مراحل تطور النظم السياسية المختلفة التي تعاقبت على المجتمع المصري، وتوضيح أثر النظام المدرسي على القيم ذات الصلة بالدور السياسي للطلاب، واعتمدت هذه الدراسة باعتبارها دراسة حالة على الأسلوب المقارن؛ حيث كان الهدف منها مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ومدى دور كلٍّ منهما في التنشئة السياسية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، منها:

- أن ممارسة السلطة المدرسية هي انعكاس واضح لممارسات السلطة في المجتمع المصري كله، والتي تتميز بالتفرد في اتخاذ القرار وعدم السماح بالمشاركة فيه.

- تميز شعور الطلاب بضعف الانتماء، وقد يكون ذلك نتيجة عدم تفاعلهم مع النظام القائم والمحيط بهم.

- اتسم شعور الطلاب بالسلبية تجاه المشكلات، بالإضافة إلى أن المدرسة لا تغرس فيهم قيم العمل والإنجاز، كما تسهم في تزييف وعي الطلاب بالواقع الذي يعيشون فيه.

- أكدت الدراسة على وجود فروق بين طلاب المدرسة الحكومية العربية والمدرسة الخاصة للغات؛ حيث تميزت المدارس الخاصة بضعف انتماء طلابها بالرغم من أنها أكثر ديمقراطية من المدارس الحكومية.

---

(١) إيمان نور الدين أمين الشامي: دور المدرسة في التنشئة السياسية دراسة حالة مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠م.

٢١ - دراسة جمال متولي (١٩٩٠م)[١]:

استهدفت الدراسة التركيز علي دور الصحافة باعتبارها وسيلة مهمة من وسائل الاتصال والعمل على دراسة تأثيرها في عملية التنمية السياسية، وقد قام الباحث بتحليل مضمون الأخبار والآراء الواردة في صحيفتي الأهرام والوفد، ثم صمم استمارة وطبقها على عينة من (٣٥٠) مفردة، وعقد مقابلات واستبيانات مع أصحابها.

وقد جاءت نتائج البحث كالتالي:

- أظهرت الدراسة أن حوالي (٦٠٪) من أفراد العينة ينتمون إلى أحد الأحزاب السياسية.

- أوضحت الدراسة أن عدد المبحوثين الذين يرون أن الصحف أهم مصادر تزويدهم بالمعلومات يبلغ (٣٠,٦٪) من إجمالي العينة.

- وأن عدد المبحوثين الذين يرون بقاء الأحزاب السياسية مع دعمها (٦٣,١٪) في حين يرى (٢٢,٩٪) أنه يجب الإبقاء على حزبين فقط، وفي المقابل يرى (١٤٪) من المبحوثين ضرورة إلغاء هذه الأحزاب السياسية.

٢٢ - دراسة خيرت معوض (١٩٩٠م)[٢]:

استهدفت الدراسة معرفة تأثير الاتصال الشخصي والجماهيري على التنمية السياسية وتشمل: المعرفة السياسية، والاتجاهات السياسية، والسلوك السياسي، وقد تم دراسة تأثير الاتصال على عينات متباينة في العمر، والدخل، والتعليم، بهدف معرفة تأثير الاتصال على كل متغير على حدة، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة الاستبيان، وطبقت على عينة من (٤٠٠) شخص بقريتين أحدهما في محافظة الشرقية والأخرى ببني سويف.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- عدم فاعلية وسائل الاتصال في عملية التنمية السياسية.

- بدراسة أثر كل من الصحافة والإذاعة والتليفزيون على تكوين الاتجاهات لدى النشء، والكبار والتشجيع على المشاركة السياسية أثبتت الصحافة فقط فاعليتها في هذا المجال.

---

(١) جمال صالح متولي: وسائل الاتصال الجماهيري والتنمية السياسية - تحليل سسيولوجي لدور الصحافة في التنمية السياسية، جامعة المنيا، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٠م.

(٢) خيرت معوض محمد: دور الاتصال في التنمية السياسية - دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٠م.

- ثبت وجود علاقة بين الاتصال الشخصي والاتجاهات نحو بعض المؤسسات وبعض القيادات وبعض جوانب المشاركة السياسية.

٢٣ - دراسة ريتشارد داوسن وآخرون (١٩٩٠م)[١]:

يعرض الكتاب ثلاثة محاور أساسية هي:

أولًا: نتائج التنشئة السياسية بالنسبة للفرد.

ثانيًا: التعلم السياسي.

ثالثًا: المؤسسات التي تقوم بعملية التنشئة السياسية: الأسرة - المدرسة - وسائل الإعلام.

- أولًا: بالنسبة لنتائج التنشئة السياسية للفرد:

ركز المؤلفون هنا على دور الحكومة في عملية التنشئة السياسية، وأن تدخل الحكومات في تلك العملية تدخل مقصود ويقوم على:

- الدعاية Propaganda: وتلعب الدعاية دورها بفاعلية حينما تكون الدولة مقبولة بصفة عامة من المواطنين.

- الرقابة Censorship: ويتم اللجوء للرقابة عندما تصبح شرعية الدولة مهددة أو في موضع تحدٍّ فتلجأ الدولة لإدارة الأخبار للقضاء على الانتقادات، ولكبح جماح أي جماعات تتحدى سلطات الدولة.

وأن التنشئة السياسية هي عملية تفاعل بين الفرد والنظام السياسي والقنوات الأخرى التي تقوم بتنشئته (مؤسسات التنشئة السياسية)، وأن دور الفرد لا يكون سلبيًّا إزاء عملية التنشئة.

وتحدث المؤلفون عن الذات السياسية The Political Self وكيف تتكون كنتيجة لعملية التنشئة.

- ثانيًا: التعليم السياسي:

١ - في مرحلة الطفولة المبكرة (Early Childhood): ترتبط الانتماءات السياسية في هذه المرحلة بالمشاعر الدينية، وتكون عادة ارتباطات عاطفية ومشاعر غامضة لافتقارها إلى إطار المعرفة أو المعلومات.

---

(١) ريتشارد داوسن وآخرون: التنشئة السياسية - دراسة تحليلية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٠م.

٢ - في مرحلة الطفولة المتأخرة (Late Childhood): يرى الكثير من الباحثين أن هذه المرحلة هي أهم فترات التعلم السياسي على الإطلاق؛ حيث يصبح لدى الطفل قدرة أكبر على استيعاب الأفكار والعلاقات المجردة، والقدرة على التحليل السياسي والتمييز بين الأدوار السياسية والأفراد الذين يقومون بها.

٣ - في مرحلة المراهقة (Adolescence): من المحتمل أن يكتسب المراهق في هذه المرحلة عناصر أساسية لذات سياسية ناضجة؛ حيث إن الانتماءات والارتباطات السياسية الأساسية تصبح بارزة المعالم، كما أن المشاعر العاطفية الحادة تجاه المؤسسات السياسية، الرموز، والسلطات تصبح مدعومة بالمعرفة، وبالتالي يتمكن من تحسين قدرته على تحليل الأشياء والأسباب التي تكمن وراء وجودها.

٤ - في مرحلة البلوغ: تؤكد الدراسات على أهمية التنشئة السياسية المبكرة وتأثيرها الكبير في مرحلة البلوغ وعلى سلوك البالغين ولكنه أبدًا لا يصل إلى حد التأثير الكامل، ففي بعض الحالات قد تتعرض حتى التوجهات السياسية الأساسية جدًّا إلى التغير خلال سنوات البلوغ، وتؤثر الأحداث السياسية أو الاجتماعية ذات الأهمية الواسعة النطاق على الأفراد البالغين وتدفعهم أحيانًا إلى تغيير توجهاتهم السياسية الحيوية.

(طرق التعلم السياسي):

أ - الأنماط المباشرة للتنشئة السياسية: وترتبط بالعمليات التي تكون فيها التوجهات التي يراد نقلها ذات محتوى سياسي صرف، ومنها:

- التقليد والمحاكاة (Imitation).
- التنشئة السياسية التوقعية (Anticipatory Socialization).
- التعليم السياسي (Political Education).
- الخبرات والتجارب السياسية (Political Experiences).

ب - الأنماط غير المباشرة للتنشئة السياسية، ومنها:

- الانتقال الشخصي للتوجهات السياسية (Interpersonal Transference).
- التدريب المبدئي (Apprenticeship).
- التعميم (Generalization).

- **ثالثًا: مؤسسات التنشئة السياسية:**

- الأسرة.

- المدرسة.

- جماعة الرفاق.

- وسائل الإعلام.

وقد استعرض المؤلفون دور كل مؤسسة على حدة في التأثير على النشء، وغرس الوعي السياسي وتحقيق التنشئة السياسية.

٢٤ - دراسة سلوى العوادلي (١٩٩٠م)[١]:

استهدفت الدراسة التعرف على دور وسائل الاتصال في التنشئة السياسية والاجتماعية للأطفال، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين كم الوقت الذي يتعرض فيه الأطفال لوسائل الاتصال ومقدار المعرفة السياسية التي ينالونها.

وقد استخدمت الدراسة منهج المسح، ومجموعة استبيانات بالإضافة إلى المقابلة والملاحظة؛ حيث طبقت على عينة قوامها (٤٠٠ طفل) بالمرحلة الإعدادية من قريتي (الشنوان) بالبدرشين بالجيزة، و (سندوين) بالقليوبية، كما أجريت عدة مقابلات مع أولياء الأمور، وأساتذة الاجتماع وعلم النفس، والإعلام.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- وجود علاقة إيجابية قوية بين استخدام الأطفال لوسائل الإعلام المختلفة والمعرفة السياسية.

- وجود علاقة إيجابية قوية بين استخدام الأطفال لوسائل الإعلام واكتسابهم للسلوكيات الاجتماعية الإيجابية.

٢٥ - دراسة أسامة باهي (١٩٩١م)[٢]:

استهدفت الدراسة التعرف على موقف شباب الجامعات من بعض القضايا السياسية والوقوف على مدى المعلومات السياسية لديهم.

---

(١) سلوى محمد العوادلي: « دور الاتصال في التنشئة السياسية والاجتماعية - دراسة ميدانية على قريتين »، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٠م.

(٢) أسامة حسين إبراهيم باهي: اتجاهات طلاب الجامعة نحو بعض القضايا السياسية، جامعة الأزهر، مجلة كلية التربية، العدد ٢٢، ١٩٩١م.

وقد استخدم الباحث المنهج التجريبي القائم على الملاحظة والتجريب، كذلك الأسلوب الإحصائي للحصول على النتائج بطريقة كمية، ثم استخدم المنهج المقارن للمقارنة بين الفروق في الاتجاهات لدى طلاب الجامعة.

وقد طبق البحث مقياسًا للاتجاهات على عينة قوامها (٤٠٠) مفردة من طلاب الفرقة الثالثة جامعة الأزهر من عدة كليات نظرية وعملية، وذلك بهدف قياس اتجاهاتهم نحو بعض القضايا السياسية.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أظهرت الدراسة عدم تأثير التخصص الدراسي في اتجاهات الفرد سياسيًّا، كذلك نوع التعليم سواء أزهري أو تعليم عام.

- أكدت الدراسة أن هناك فروقًا بين الجنسين في الوعي السياسي لصالح الذكور.

- أوضحت الدراسة عزوف معظم الطلبة عن المشاركة السياسية داخل الجامعة سواء في الاتحادات الطلابية أو الأنشطة أو غيرها.. وأرجعوا ذلك إلى بعض المشكلات التي تعرض لها الطلبة نتيجة لهذه المشاركات لذا تكون لدى الطلاب هذا العزوف بهدف البعد عن التعرض لنفس المشكلات التي تعرض لها زملاؤهم.

٢٦- دراسة إسماعيل عبد الكافي (١٩٩١م)[(١)]:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التعليم الهام في بث الهوية القومية، فالمجتمع المصري يواجه تحديات عديدة منها: المحاولات التي تسعى إليها الدول الكبرى في الوقت الراهن لتذويب الخصوصيات، وما ينتج عن ذلك من أزمة للهويات القومية لذا هدف البحث إلى دراسة دور التعليم في تجاوز المجتمعات لأزمات الهوية، وذلك من خلال وسائله وأدواته المتعددة من طرق تدريس ومناهج دراسية وأنشطة مدرسية ومعلم ونظام مدرسي.

وقد قام الباحث بتحليل مضمون المناهج الدراسية في العامين (٨٠ - ٨١، ٩٠ - ٩١) ليتمكن من التعرف على التوجه القومي للهوية في مصر من خلال التعليم الأساسي (الابتدائي - الإعدادي) وكيفية مواكبة هذه المناهج للتغيرات المجتمعية ومحاولة تقويمها بعد اكتشاف سلبياتها.

وأشارت الدراسة إلى أهمية مادة التاريخ كمادة دراسية في تدعيم وتشكيل الهوية

(١) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: التعليم وبث الهوية القومية في مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩١م.

لدى التلاميذ، وإلى دور التعليم الهام في تحقيق التماسك القومي للمجتمعات المختلفة سواء النامية أو المتقدمة، كذلك إلى أهمية التكامل بين الدراسات الاجتماعية والسياسية والتربوية من أجل خدمة المجتمع ومواجهة التحديات المستقبلية وإعداد الطلاب للتعامل معها.

وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

١ - أهمية التعليم والمعلم في عملية التشكيل السياسي للطلاب والتماسك القومي للمجتمعات، كذلك في بث الهوية القومية للطلاب بمختلف فئاتهم وطبقاتهم وانتماءاتهم.

٢ - أظهرت الدراسة أن هناك تغييرًا وتطويرًا دائمين في المناهج والمقررات الدراسية من أجل ملاحقة الأحداث الوطنية والقومية والعالمية، ويظهر ذلك في العشر سنوات من عام (١٩٨١م) إلى عام (١٩٩١م).

٣ - هناك تدرج تصاعدي في تقديم الهوية القومية والتوجه القومي للمقررات الدراسية منذ الصف الأول الابتدائي وحتى الصف الثالث الإعدادي.

٤ - يقوم التعليم المصري بتقديم التوجه الوطني والعربي القومي والتوجه الديني الإسلامي بنسب تكاد تكون متوازنة وثابتة في كل المراحل الدراسية من خلال مواد القراءة والتاريخ والجغرافيا والتربية القومية والقصص المقررة.

٥ - أن التعليم المصري قد واكب الأحداث السياسية التي تمثلت في عودة مصر إلى الصف العربي وإلى الجامعة العربية وإلى العروبة عودة كاملة؛ حيث زادت نسبة التوجه القومي العربي في عناوين الكتب الدراسية وكذلك في موضوعاتها.

٦ - وجد أن هناك تأكيدًا في المناهج الدراسية على الانتماء الوطني ثم الهوية القومية وأخيرًا الانتماء الإسلامي الديني والعقائدي.

التوصيات:

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ببث الهوية الثقافية في نفوس المواطنين؛ لأنها تعتبر من أبرز أسس وعوامل الهوية القومية، ولما لها من أهمية خاصة في عالمنا المعاصر لتحقيق الثقافة السياسية للمجتمع كله وشمولها لمختلف طبقاته وفئاته، ولقدرتها الفائقة على مقاومة الغزو الفكري والاغتراب الثقافي للمجتمع.

٢٧ - دراسة عائشة الفلاحي (١٩٩١م)[١]:

تناولت الدراسة عملية التنشئة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قامت الباحثة بتحليل وفحص عدة مؤسسات هامة في الدولة تقع في تصنيف المؤسسات (التعليمية - الإعلامية - الدينية)، وعملت على تحليل البيانات في كل جانب، من حيث البرامج السياسية التي تقدمها هذه المؤسسات بهدف التنشئة السياسية للأفراد، كذلك قامت بتحليل مضمون لكل من: بعض الكتب الدراسية - بعض الرسائل الإعلامية - بعض المطبوعات الدينية وخطب الجمعة.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- للمؤسسة التعليمية دور كبير في عملية التنشئة السياسية يتميز بالشمول والتركيز على الهوية العربية والاندماج والتكامل.

- التأكيد على الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسة الإعلامية في عملية التنشئة السياسية للمواطنين.

- تأكيد الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسة الدينية في عملية التنشئة والتلقين السياسي للمواطنين داخل الدولة.

٢٨ - دراسة عبد المنعم المشاط (١٩٩١م)[٢]:

استهدفت الدراسة تحليل عملية التنشئة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ لذا قام الباحث بتحليل المضمون لعدد من القضايا السياسية الواردة في الخطب السياسية، والمقررات الدراسية، ووسائل الإعلام المكتوبة، وذلك للتعرف على الدور الذي يقوم به كل من هذه الأدوات في عملية التربية السياسية.

وقد قام الباحث بتحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية، وكتب القراءة للمراحل الإلزامية الثلاث، وتحليل خطب وأحاديث وتصريحات الدولة فيما بين (١٩٧١م إلى ١٩٨٤م)، وتحليل مضمون مجلة الاتحاد حيث إنها تعبر عن السياسات العامة للدولة.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج، منها:

- أثبتت الدراسة أن منهج الدراسات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة يؤكد على الهوية العربية ثم الهوية الإسلامية ثم الهوية الخليجية.

---

(١) عائشة محمد خالد الفلاحي: التنشئة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١م.

(٢) عبد المنعم المشاط: التربية السياسية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩١م.

- أثبتت الدراسة أن الخطب السياسية تؤكد على الاتجاه القومي العربي، يليه الهوية الإماراتية، ثم الهوية الإسلامية في المرتبة الثالثة، وأخيرًا الهوية الخليجية.

- أما بالنسبة لمجلة الاتحاد فقد احتلت فيها الهوية العربية المرتبة الأولى تليها الهوية الخليجية، ثم الهوية الإماراتية، ثم الإسلامية.

- بالنسبة لقضية السلطة والشعب فلقد أثبتت الدراسة أن مناهج الدراسات الاجتماعية تبرز مفهوم السلطة بصورة أوضح من مفهوم الشعب، مما يؤثر بصورة كبيرة على التنشئة السياسية لأبنائها.

٢٩ - دراسة عصام حسين (١٩٩١م)(١):

هدف الباحث من خلال دراسته إلى تحديد السن التي يبدأ عندها إدراك الطفل المصري لهويته القومية وقد وجد أن هناك عناصر تعمل على التأثير على تلك الهوية، منها:

- السن.
- المستوى الاجتماعي والتعليمي للوالدين.
- الجنس.
- المستوى التعليمي للطفل.

وقد راعى الباحث تفاوت هذه العوامل عند اختياره لعينة البحث، ثم استخدم استبيان لقياس إدراك الهوية القومية لدى الطفل المصري، ونجد أن الباحث قد صمم استبيانًا بسيطًا للغاية لأنه يخاطب مراحل عمرية صغيرة من (٤ : ١٠) سنوات.

وقد كشفت الدراسة عن النتائج الآتية:

- أن السن الطبيعي لإدراك الطفل المصري لهويته القومية يقع ما بين (٦ : ٧) سنوات.
- كلما تقدم الطفل في العمر كلما ازداد إدراكه لهويته القومية.
- إن الذكور أكثر إدراكًا لهويتهم القومية من الإناث في المراحل العمرية المتشابهة.
- يزداد إدراك الطفل لهويته القومية كلما تقدم في المراحل التعليمية.
- الأطفال الذين يرتفع مستوى والديهم الاجتماعي أو الاقتصادي أو كلاهما يتوقع إدراكهم لهويتهم القومية أسرع من أقرانهم.

---

(١) عصام حسين أحمد حسين: إدراك الهوية القومية لدى الطفل المصري، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١م.

٣٠ - دراسة محمود حسن إسماعيل (١٩٩١م)[١]:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور نشرات الأخبار التي يقدمها التليفزيون المصري في التنشئة السياسية للمراهقين، وقد أجريت الدراسة على عينة من طلاب المرحلة الإعدادية بمحافظتي القاهرة والشرقية، تراوحت أعمارهم بين (١٣ - ١٥سنة)، وكان حجم العينة (٥٠٠) طالبًا، وقد قام الباحث بتحليل النشرات الإخبارية خلال شهور أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر (١٩٩٠م)، ثم إبريل - مايو - يونيو (١٩٩١م) مستخدمًا استمارات للتحليل، ثم قدم للعينة استمارات استبيان لتعرف آرائهم في محتوى نشرات الأخبار.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- تقدمت الأخبار العالمية على الأخبار المحلية من ناحية السبق في العرض في النشرة الإخبارية المصرية كذلك من ناحية أهم الموضوعات ونسبة التركيز.

- احتلت الأخبار السياسية المرتبة الأولى ضمن ما تحمله النشرات الإخبارية من أنباء.

- برزت القضايا العربية في مقدمة القضايا التي عالجتها النشرات ثم العالمية وأخيرًا المحلية من ناحية الترتيب.

- وجد أن (٦٠٪) فقط من أفراد العينة هم الذين يتابعون النشرات، وكان معدل الريف أعلى من الحضر، والذكور أعلى من الإناث.

٣١ - دراسة ياسر أبو عجوة (١٩٩١م)[٢]:

هدف الباحث إلى دراسة العلاقة بين التنشئة الأسرية والوعي السياسي الفلسطيني في مجتمعين عربيين هما قطر ومصر، ودرس كذلك حدود التشابه والتناقض بين أساليب تنشئة الطفل الفلسطيني في المجتمع القطري مقارنة بتنشئته في المجتمع المصري، وذلك بهدف السعي إلى ضبط وسائل التنشئة الاجتماعية لخدمة أهداف المجتمع الفلسطيني في تحقيق وعي سياسي وتحقيق الهوية والانتماء لأرض فلسطين.

وقد قام الباحث باختيار عينة مكونة من (٢٠) حالة في قطر، (٣٠) في مصر تشمل شبانًا وفتيات من سن (١٦ : ٢٠) سنة كذلك آباؤهم وأمهاتهم.

---

(١) محمود حسن إسماعيل: نشرات الأخبار في التليفزيون المصري والتنشئة السياسية للمراهقين - دراسة تطبيقية، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١م.

(٢) ياسر سالم مصطفى أبو عجوة: التنشئة الاجتماعية والوعي السياسي في الأسرة الفلسطينية، دراسة ميدانية على عينة من الأسر الفلسطينية في مجتمعين عربيين، جامعة طنطا، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١م.

وقد اهتم الباحث بدراسة الموضوعات التي تمس تنشئة هؤلاء الشباب، وهي:

١ - التاريخ الفلسطيني والصهيوني.

٢ - رموز الهوية (اللغة - العلم - الملبس).

٣ - العادات (الطعام - الاحتفالات).

٤ - حتمية العودة للوطن.

كذلك ما يتصل منها بقياس الوعي السياسي لديهم وهي:

- اتجاهاتهم نحو (الوطن - العدو - العالم - العرب).

- قيمهم (الفردية - الجماعية).

- المعلومات السياسية (الوطن، نضالاته وثوراته - أساليب العدو المختلفة في القمع - قوة العدو وأوضاعه).

- تفسير الأوضاع: العوامل التي أحدثت القضية، والتي أسهمت في استمرارها حتى وقتنا الحاضر.

- تصورات حل القضية الفلسطينية.

وقد توصل الباحث للنتائج الآتية:

- ارتفاع معدل الوعي السياسي لدى العينتين (في المجتمع المصري والقطري)، وقد جاءت النتائج متماثلة في العينتين، وإن تأثرت في كل منهما بدرجة التعليم الذي ناله المفحوصون ووضعهم الاجتماعي.

- وجد تطابق بين الآباء والأبناء في درجة وعيهم السياسي في كلا المجتمعين، وقد تأثر وعيهم أيضًا بدرجة التعليم والوضع الاجتماعي.

- كشفت الدراسة أن هناك اتساقًا بين أساليب تنشئة الطفل الفلسطيني في المجتمع القطري والمجتمع المصري نتيجة لخصوصية الأسرة الفلسطينية التي تتمتع بها واحتفاظها بالهوية الفلسطينية، وحرصها على ارتداء الملبس الفلسطيني، والتمسك بالعادات والتقاليد والقيم واللَّهجة الفلسطينية، وتمسكهم بحلم العودة إلى أرض فلسطين.

٣٢ - دراسة حسن طنطاوي (١٩٩٢م)[1]:

استهدفت الدراسة الوقوف على واقع الوعي السياسي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر

---

(١) حسن طنطاوي فراج: الوعي السياسي لدي طلاب المرحلة الثانوية في مصر ، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٢م.

وذلك من خلال دراسة معوقات تشكيل الوعي السياسي، والتعرف على أسباب ضعف عملية المشاركة السياسية لدى الشباب في المجتمع المصري وانخفاض الوعي السياسي لديهم، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي وأعد استبانة لتطبيقها على عينة من طلاب المرحلة الثانوية.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- انخفاض مستوى المعرفة السياسية والاهتمامات السياسية لدي أفراد العينة.

- من أهم المعوقات التي تحول دون تشكيل الوعي السياسي لدي أفراد العينة.

أ - عدم انتماء أفراد الأسرة لحزب سياسي.

ب - الاتحادات الطلابية لا تسهم في توعية الطلاب، وإعطائهم المزيد من المعلومات عن سلبيات وايجابيات المجتمع المصري.

جـ - هناك عقبات أمام المشاركة السياسية للطلاب داخل المدرسة.

د - وسائل الإعلام لا تسهم في التوعية بأنواعها.

هـ - المعلمون لا يناقشون الأحداث الجارية وموقف مصر منها، وتحيز المعلمين أثناء المناقشة.

و - عدم فهم الطلاب للموضوعات السياسية بالصحف اليومية.

ز - تحذير أولياء الأمور لأبنائهم من المشاركة السياسية.

- وقد وجد أن أهم مصادر تشكيل الوعي السياسي هي: (الأسرة - المعلم - الصحافة - المناخ المدرسي - الاتحادات الطلابية - الندوات المدرسية - الإذاعة المدرسية - الجماعات العلمية - الأصدقاء - البحوث المقدمة من الطلبة - أنشطة خدمة البيئة).

٣٣ - دراسة حنان كفافي (١٩٩٢م)[١]:

استهدفت الدراسة التعرف على المؤسسات المختلفة التي تقدم الثقافة السياسية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، ودراسة إسهام تلك المؤسسات وعائده على التلاميذ.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي إلى جانب استمارة استبيان طبقتها على التلاميذ، كما قامت بتحليل محتوى بعض المناهج المقررة على التلاميذ عينة البحث.

---

(١) حنان مصطفى محمد كفافي: التنشئة السياسية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية - دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٢م.

وقد جاءت نتائج هذه الدراسة كالتالي:

- إن المدرسة لا تقوم بدور فعال في عملية التنشئة السياسية من خلال المناخ الاجتماعي للمدرسة.

- تسهم الكتب المدرسية بقدر ضئيل في عملية التنشئة السياسية.

- تقدم المؤسسة الإعلامية القدر الأكبر من المعلومات السياسية للعينة محل البحث.

- البنين أكثر مشاركة سياسيًّا من البنات من أفراد العينة.

- برغم أن المعلومات السياسية عند طلبة اللغات من أفراد العينة كانت أكثر وفرة إلا أن طلبة المدارس الحكومية كانوا أكثر تفضيلًا للمشاركة السياسية عن طلبة مدارس اللغات.

٣٤ - دراسة سليمان السليمان (١٩٩٢م)[١]:

هدفت الدراسة إلى تحليل مقررات المواد الاجتماعية من الصف الرابع الابتدائي، وحتى الصف الثالث الثانوي في المملكة العربية السعودية بهدف استخراج ما بها من مضامين تخدم التنشئة السياسية.

وقد جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

- تضمنت مقررات المواد الاجتماعية عددًا محدودًا من المفاهيم السياسية، وقد جاءت مجزأة ولا رابط بينها، وبعيدة عن واقع التلاميذ.

- لم تحدد المناهج السعودية ترتيب الهويات التي تريد التلاميذ أن يتبنوها، فأحيانًا تتقدم الهوية الإسلامية في أحد المقررات، والعربية في مقرر آخر، والسعودية (الوطنية) في مقرر ثالث، ويظهر هنا عدم التخطيط ووضع المقررات بطريقة عشوائية.

- ظهر نفس الوضع بالنسبة لتمثيل عناصر الدولة (الوطن - السلطة - المواطن - النظم الإدارية والمالية)، فكانت تظهر أحيانًا وتختفي في كثير من الأحيان، ويمكننا القول أن المفاهيم السياسية المتضمنة في تلك المقررات كانت قليلة بوجه عام، ولم تهتم تلك المقررات بإبراز النهج السياسي السليم الذي تتبعه الدولة في سياستها الداخلية والخارجية.

٣٥ - دراسة كمال نجيب (١٩٩٢م)[٢]:

هدفت الدراسة الوقوف على المنحى الذي تتجه صوبه عملية التنشئة السياسية في

---

(١) سليمان سعد أحمد السليمان: التنشئة السياسية في كتب المواد الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية، جامعة عين شمس، مجلة كلية التربية، العدد السادس عشر، جزء ٢، ١٩٩٢م.

(٢) كمال نجيب: المدرسة والوعي السياسي، دراسة للفكر السياسي لطلاب المدرسة الثانوية العامة، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، كتاب التربية المعاصرة، رقم ٢٣، النيل للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.

المدارس المصرية، واعتمدت على المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، والذي يعتمد بدوره على جمع البيانات العلمية باستطلاع آراء أفراد العينة باستخدام استبانة مصممة لهذا الغرض، وقد بلغت عينة الدراسة التي خضعت للتحليل (٤٦٧) من طلبة الفرقة الثالثة الثانوية باثني عشر فصلًا اختيرت عشوائيًا من فصول ست مدارس بالإسكندرية بواقع ثلاثة فصول للبنين وثلاثة فصول للبنات.

ولقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن عملية التربية السياسية التي يتعرض لها الطلاب منذ السنوات الأولى لالتحاقهم بمدارس التعليم العام، ومرورًا بالمراحل المختلفة حتى يصلوا إلى السنوات النهائية بالمدرسة الثانوية، تهدف إلى إعدادهم على أساس من الوحدة الفكرية والتجانس السياسي، الذي يؤمن إجماع الجماهير حول الأهداف والسياسات القومية وفي إطار من الخلافات المحدودة والهامشية.

- افتقاد طلاب المدارس الثانوية المصرية لهوية سياسية واضحة؛ حيث إن نسبة لا بأس بها من الطلاب ظلت غير متأكدة من المواقف التي يجب أن تختارها في الشئون السياسية المختلفة، فضلًا عن كثير من المواقف المتناقضة التي تميز الاتجاهات السياسية لعينة طلاب المدارس الثانوية.

- إن طلاب المدارس الثانوية العامة مكترثون بالسياسة لكنهم يعانون من فراغ فكري، وربما من جهل وضحالة من الناحية الاجتماعية والسياسية، ويحتاجون لكثير من الجهود لإعادة تربيتهم سياسيًّا.

- صعوبة الخروج بنتائج قاطعة عن الفكر السياسي لطلاب المدرسة الثانوية؛ لأن تشتت استجابات الطلاب بين الموافقة والمعارضة بدرجات متعادلة، يصعب معها تبين نتيجة واضحة يمكن تعميمها على موقف الطلاب.

٣٦ - دراسة نجدة سليمان (١٩٩٢م)(١):

استهدفت الدراسة الكشف عن مدى تأثير عملية التنشئة والتربية السياسية في مرحلة التعليم الأساسي باختلاف وتنوع مدارس هذه المرحلة، وأيضًا توضيح المفاهيم الأساسية للتنشئة السياسية ومدى ارتباطها بالفكر الفلسفي والسياسي للدولة، ومدى تأثير نوع المدرسة

---

(١) نجدة إبراهيم علي سليمان: التنشئة السياسية في المدارس المختلفة بالتعليم الأساسي في محافظة القاهرة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٢م.

وجنس التلميذ وعمره الزمني وخلفيته الاقتصادية والاجتماعية على ما يكتسبه من معارف وقيم ومهارات واتجاهات سياسية من خلال مناهج وأنشطة التنشئة والتربية السياسية، وقد أرادت الدراسة الكشف عما إذا كانت هناك أهداف خفية لدى مدارس اللغات التي تمثل هيئات أجنبية أم أنها حريصة على تحقيق الانتماء الوطني، والتكامل السياسي، والتدريب على الممارسة الديمقراطية لدى التلاميذ، كذلك اهتمت الدراسة ببيان نواحي الضعف والقصور في الجانب النظري والتطبيقي للتربية السياسية في مدارسنا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة، منها:

- الأهداف المتعلقة بالجانب المعرفي للمعلومات السياسية لم تتحقق بالمستوى المطلوب نتيجة نقص وإهمال في المعلومات السياسية في الكتب المقررة.

- غياب اكتساب التلاميذ مهارات التنشئة السياسية وإهمال جميع المدارس للنشاط المدرسي بوجه عام.

- الاتجاهات نحو الانتماء والتعلق بالوطن متوسط لدى إجمالي أفراد العينة ولا فرق بين البنين والبنات في ذلك.

- وجد أن المدارس الخاصة لغات التي تمثل هيئات أجنبية لها تأثير سلبي على الشعور بالانتماء على عكس المدارس الحكومية.

٣٧ - دراسة ثروت مكي (١٩٩٣م)[١]:

تناولت الدراسة العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية، ثم تناولت أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية عمومًا، وقدمت مصر نموذجًا لذلك؛ حيث استعرضت الفترة ما بين (١٩٥٢ - ١٩٨١م) في تاريخ مصر وتأثير النخبة - الأحزاب - السياسية على درجة الوعي السياسي للشعب والمشاركة السياسية، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- برغم توافر قنوات المشاركة السياسية في التجربة المصرية إلا أن التجربة لم تؤت ثمارها؛ ذلك أن النظام اهتم بالتعبئة التي غلب على مفهومها البيروقراطية والأمن.

---

(١) ثروت زكي علي مكي: وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية، - دراسة حالة - التجربة المصرية من ١٩٥٢ - ١٩٨١م، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٣م.

- على الرغم من أن الدور الأهم لوسائل الاتصال هو الدور التثقيفي والتنويري إلا أن هذا الدور تراجع في التجربة المصرية لصالح الدعاية السياسية للنظام وأشخاصه.

- أثبتت التجربة المصرية تراجع دور وسائل الاتصال في التأثير على الجماهير لتحقيق المشاركة السياسية.

٣٨ - دراسة جمال مجاهد (١٩٩٣م)(١):

استهدفت الدراسة التعرف على الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي في المجتمع المصري، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، وذلك بتتبع وسائل الإعلام وتحليل دورها في تنمية الوعي السياسي، واستخدم الباحث في دراسته طريقة المسح الاجتماعي، كذلك صمم استبانة وقام بتطبيقها على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية.

وقد جاءت نتائج البحث كالتالي:

- هناك مؤسسات عديدة للتنشئة السياسية للشباب منها المؤسسة الإعلامية، وقد أكدت الدراسة على أهمية دور الصحافة من بينها.

- تعتبر المشاركة السياسية مظهرًا من مظاهر نضج الوعي السياسي لدى الجماهير.

- على الرغم من أن الإذاعة تحتل مكانة هامة بين وسائل الإعلام إلا أن الدراسة أثبتت ضعف دورها في تنمية الوعي السياسي.

- أثبتت الدراسة ضعف دور التليفزيون في تنمية الوعي السياسي.

- أثبتت الدراسة أن المؤسسات التعليمية تفقد دورها في المجتمعات النامية حين تستخدم المناهج كأداة لتزييف الوعي السياسي، ومحاولة فرض وجهة نظر واحدة تؤازر السلطة السياسية.

٣٩ - دراسة عبيد الهاجري (١٩٩٣م)(٢):

تناولت هذه الدراسة قضية التنمية السياسية وعلاقاتها بالتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام (١٩٧٢م) حتى عام (١٩٨٧م)، وكان محور هذه الدراسة هو: معرفة دور التعليم كأحد العوامل المدعمة لمسيرة التنمية السياسية في الدولة، ودراسة دور المؤسسات التربوية والمدرسة خاصة في هذا المجال من حيث التنمية السياسية لدى الطلاب.

---

(١) جمال السيد إبراهيم مجاهد: دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي في العالم الثالث - دراسة لحالة مصر في التسعينيات، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٣م.

(٢) عبيد سيف عبيد الهاجري: التعليم والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٢ - ١٩٨٧م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣م.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، منها:

- أن التعليم هو العامل الأساسي المدعم لمسيرة التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث:

* إعداد الكوادر الوطنية والقوى البشرية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية السياسية.

* التنشئة السياسية المتمثلة في نقل القيم والتقاليد والمعايير الاجتماعية إلى النشء والشباب، وتنمية الإحساس بالمواطنة والانتماء من خلال المقررات والبرامج التعليمية.

- غياب السياسة التعليمية المنبثقة من السياسة العامة للدولة؛ حيث لم يحدد النظام السياسي في دولة الإمارات أي نوع من الأهداف المرجوة يراد تحقيقها.

- أن التعليم رغم أنه ينال اهتمامًا كبيرًا، ولكنه لا يقع في الموقع الإستراتيجي المطلوب عند وضع هيكل الاتحاد.

- أن العلاقة مفقودة بين جامعة الإمارات ووزارة التربية والتعليم مما يحدث بعض التعارض أحيانًا في التنمية السياسية بينهم.

٤٠ - دراسة ليلى عبد الستار (١٩٩٣م)[١]:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تأسيس الوعي السياسي عند طلاب الجامعة باعتبار أن الطلاب في حاجة إلى إطار من الثقافة السياسية تشمل المفاهيم، والممارسات، والاتجاهات، والفلسفات السياسية العالمية والمحلية؛ لذا سعت الباحثة أولًا إلى دراسة ملامح واقع الوعي السياسي لطلاب الجامعة، وعملت على تطويره من خلال تقديم مقترحات لكل عامل من عوامل التأثير على الطلاب في الجامعة على حدة.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أكدت الدراسة أهمية وجود الوعي السياسي عند الطلاب في هذه المرحلة، وأن ذلك يربطهم بقضايا المجتمع ويجعلهم مشاركين سياسيًا واجتماعيًا وينأى بهم عن الاغتراب.

- دعت الدراسة إلى تطوير الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التنشئة السياسية المرتبطة بطلاب هذه المرحلة، ومنها:

١ - **التنظيمات الطلابية**: تعتبر التنظيمات الطلابية هي القنوات الشرعية التي يعبر الطلاب

---

(١) ليلى عبد الستار علم الدين: تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر - دراسة تحليلية، الجيزة، مجلة التربية والتنمية، السنة الثانية، العدد ٤ أغسطس ١٩٩٣م.

من خلالها عن اهتماماتهم وتوجهاتهم، ويمثل هذه التنظيمات في مصر الاتحادات الطلابية ونظام الأسر، ثم الأنشطة الطلابية المختلفة، وقد تقلص دور هذه الاتحادات بعد تعديل اللائحة لعام (١٩٧٩م)، حيث نصت اللائحة على: أنه لا يجوز إقامة تنظيمات طلابية على أساس عقائدي أو سياسي، وبذلك تم تقييد حرية الممارسة الطلابية وعانى الطلاب من الفراغ السياسي الذي يمكن أن يجعلهم عرضة للإقبال على التيارات المتطرفة والتي غالبًا ما تكون منظمات سرية لا يتعرف أحد على أهدافها، وقد تم كذلك سلب الاتحادات الطلابية دورها السياسي وقيدت حريتها في إصدار صحف أو عقد ندوات مما أدى إلى عدم اهتمام الطلاب في الجامعة بالدور السياسي وعدم إقبالهم على المشاركة السياسية في المجتمع ككل الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى ضعف الانتماء والولاء للوطن.

٢ - **دور أعضاء هيئة التدريس**: قد يرى البعض أن مسئولية عضو هيئة التدريس تتوقف عند حد البحث العلمي ونقل المعرفة للطلاب أكثر من كونهم مسئولين عن تربية الطلاب وإعدادهم للحياة، ولكن هناك وجهات نظر أخرى ترى ضرورة تفعيل الدور السياسي لعضو هيئة التدريس تجاه طلابه، وبأن يكون هناك نوع من التواصل بين عضو هيئة التدريس والطلاب في مناخ تسوده الحرية، ويمكن تنمية الوعي السياسي من خلال حرية الحوار والمناقشة والتعبير دون فرض قيود من إدارة الجامعة أو من النظام السياسي.

٣ - **النشاط الحزبي داخل الحرم الجامعي**: إن المتتبع لمجريات الأمور في الجامعات المصرية يرى أن هناك إصرارًا من الجهات المسئولة على الاستمرار في إضعاف المشاركة الطلابية في جميع المجالات، وخاصة الأنشطة السياسية، مما يؤدي إلى لجوء الطلاب لأبواب خلفية أو البعد تمامًا عن المشاركة السياسية في المجتمع.

٤ - **دور جماعة الرفاق في تشكيل وعي شباب الجامعات**: قد تحاول جماعة الرفاق تنمية قيم واتجاهات قائمة، كما تحاول غرس قيم وثقافات جديدة، خاصة وأن الشباب في هذه المرحلة يكون قد وصل إلى أقصى مراحل النمو الاجتماعي، وقد يتكيف مع زملائه، وقد يتظاهر باندماجه معهم، خاصة وأن طلاب الجامعة لهم خصوصية متميزة من تقارب السن، وتوحد الدراسة الأكاديمية، ويعيشون تحت مظلة الجامعة.

كل تلك العوامل تؤثر في الوعي السياسي وتشكيله لدى الطلاب، ويمتد تأثيرها بعد ذلك إلى دفع الشباب إلى الولاء والانتماء للمجتمع أو رفضه والاغتراب عنه؛ لذا هناك ضرورة عاجلة في الإسراع بتوعية هؤلاء الشباب سياسيًّا حتى يكونوا شبابًا نافعين يخدمون مجتمعهم بصدق وولاء.

٤١ - **دراسة هبة النيال (١٩٩٣م)[١]:**

استهدفت الدراسة وضع منهج مقترح في التربية السياسية لمرحلة التعليم الأساسي، وأوضحت أهمية التربية السياسية لدول العالم الثالث، ودور المدرسة الرئيس في التربية السياسية.

وقد استخدمت الباحثة استبانة لقياس الوعي السياسي لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي (الصف السابع من التعليم الأساسي)، ووحدة دراسية عن الديمقراطية وتطبيقاتها داخل المدرسة، وذلك بهدف العمل على زيادة الوعي السياسي والمعرفة السياسية لدى التلاميذ من خلال هذه الوحدة الدراسية المقترحة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها:

- تقدُّم مجموعة الذكور في الدرجة الكلية للاستبانة قبل وبعد تدريس الوحدة لصالح التطبيق البعدي.

- تقدُّم مجموعة الإناث في الدرجة الكلية للاستبانة قبل وبعد تدريس الوحدة لصالح التطبيق البعدي.

- تدريس وحدة في التربية السياسية داخل المؤسسة التعليمية لن يؤدي الثمرة المرجوة منها إلا إذا ارتبط ذلك بممارسة أنشطة لتدعيم هذه الوحدة إلى جانب الممارسات والسلوكيات التي ترتبط بذلك مثل ممارسة الحكم الذاتي.

- إن تدريس وحدة تتضمن بعضًا من المفاهيم والمعلومات السياسية في مثل هذه المرحلة العمرية قد حقق الهدف من بناء هذه الوحدة؛ حيث يتمتع التلاميذ بحب الاستطلاع وبرغبة في المعرفة تجعلهم متابعين لما يحيط بهم من أحداث ومتطلعين إلى بعض ما يفسر لهم هذه الأحداث.

٤٢ - **دراسة عاطف محمَّد سعيد عبد اللّه (١٩٩٤م)[٢]:**

استهدفت هذه الدراسة تقويم وجود حقوق الإنسان في مناهج الدراسات الاجتماعية بالتعليم الأساسي في مصر، وتوضيح مبادئ حقوق الإنسان التي يجب توافرها في منهج

---

(١) هبة أحمد عبد اللطيف النيال: منهج مقترح في التربية السياسية بمرحلة التعليم الأساسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ١٩٩٣م.

(٢) عاطف محمَّد سعيد عبد اللّـه: حقوق الإنسان في مناهج الدراسات الاجتماعية بالتعليم الأساسي في مصر، دراسة تقويمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ١٩٩٤م.

الدراسات الاجتماعية، ودراسة توافرها الفعلي والحقيقي في المناهج، وقد قام الباحث بوضع تصور مقترح لبرنامج في الأنشطة المرتبطة بالدراسات الاجتماعية لتنمية مبادئ حقوق الإنسان، كما أوضح الباحث أن دراسة حقوق الإنسان تساعد التلاميذ على اكتساب بعض المفاهيم الأساسية والمهمة مثل مفهوم (واجبات - مشاركة - احترام المسئولية - تضامن - مساواة - تعاطف...).

وهذه المفاهيم تعتبر لها علاقة وثيقة بالمفاهيم السياسية التي يجب أن يلم بها التلميذ في هذه المرحلة.

وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج، منها:

- أن المناهج الحالية للدراسات الاجتماعية في مرحلة التعليم الأساسي تغفل جانب حقوق الإنسان ومبادئ المساواة.

- نجاح برنامج الأنشطة المرتبطة بالدراسات الاجتماعية في تنمية مبادئ حقوق الإنسان لدى الطلاب.

- ضرورة الاهتمام بتطوير المناهج بما يتناسب مع تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية والخاصة بتعلم مبادئ حقوق الإنسان.

٤٣ - دراسة عربي عبد العزيز الطوخي (١٩٩٤م)(١):

وتتناول الدراسة كيفية معالجة الصحف المصرية القومية والحزبية لبعض القضايا السياسية وهي: (التطرف - القضية الفلسطينية - القضية اليوغسلافية)، ثم مقارنة تناول الصحف الحزبية والقومية وتوضيح الفروق بينهما، وتحليل تلك الفروق، وقد شملت العينة (٣٠٠) فرد من تلاميذ الصف الثالث الثانوي بمحافظة القاهرة، وتم اختيار صحيفة الأخبار كممثل للصحف القومية، والوفد كممثل للصحف الحزبية، وتم عمل مسح شامل لأعداد الجريدتين طوال عام (١٩٩٢م) بإجمالي (٧٣٢) صحيفة، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي في عمليات المسح الشامل للصحيفتين، ثم الأسلوب المقارن للمقارنة بين تناول الموضوعات في كل من الجريدتين بعد تحليل مضمونها، واستخدمت الدراسة استمارة استبيان تم تطبيقها على عينة الدراسة من المراهقين.

---

(١) عربي عبد العزيز الطوخي: معالجة الصحف المصرية لبعض القضايا السياسية وعلاقتها بالتنشئة السياسية لدى المراهقين، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٤م.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- ارتفاع نسبة من يقرأون الصحف بشكل عام؛ حيث بلغت نسبة القراءة في الصحف القومية (١٠٠٪)، بينما بلغت نسبة القراءة في الصحف الحزبية (٤٩,٦٪).

- كان ترتيب الموضوعات السياسية الرابع بين الموضوعات التي يفضل المراهقون قراءتها.

- جاءت صحيفة الأخبار في الترتيب الأول من بين الصحف التي يقبل على قراءتها أفراد العينة يليها الأهرام ثم الوفد ثم الجمهورية.

- وجدت الدراسة أن الصحف تساهم بقدر كبير في تزويد المراهقين (عينة الدراسة) بالمعرفة بالقضايا السياسية.

٤٤ - دراسة فيفي خليل (١٩٩٤م)[١]:

استهدفت الدارسة التعرف على واقع الثقافة السياسية والاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدارس اللغات الأجنبية، كما عملت الدراسة أيضًا على رصد الإسهامات التي تسعى تلك المدارس لغرسها في الشباب من هذه المرحلة، وخاصة فيما يتعلق بالثقافة السياسية والاجتماعية.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراستها ككل، وصممت استبانة لتطبيقها على أفراد العينة التي بلغت (٢٨٥) طالبًا وطالبة من داخل محافظة القاهرة من مدارس اللغات.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- كان هناك وعي لدى أفراد العينة بالنظام السياسي للدولة والمجالس النيابية والمحلية ونظام الانتخابات في مصر، وكذلك الوزارات المختلفة.

- ظهر قصور في دور المعلم، ودور مدارس اللغات الأجنبية في نقل وتنمية الثقافة السياسية إلى طلابها.

- لم يمل أفراد العينة إلى المشاركة السياسية أو حتى يهتموا بتنمية ثقافتهم السياسية.

- لم يتعرف أفراد العينة على الأحزاب السياسية في مصر أو المطبوعات التي تصدر عنها (جرائد حزبية).

---

(١) فيفي أحمد توفيق خليل: الثقافة السياسية والاجتماعية لطلاب المرحلة الثانوية بمدارس اللغات الإنجليزية، جامعة أسيوط، كلية التربية بسوهاج، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٤م.

٤٥ - دراسة والي عبد الرحمن أحمد (١٩٩٤م)[١]:

استهدفت الدراسة معرفة مدى عناية المنهج الحالي للدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية بمفهوم الديمقراطية، وإلى أي مدى تتوافر أبعاد هذا المفهوم في أهداف، ومحتوى، وطرق تدريس مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية، واستهدف الباحث أيضًا التعرف على مدى فهم المعلمين لمفهوم الديمقراطية، وقد قام الباحث بتحديد الأبعاد الواجب توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية.

وتم بناء معيار يتضمن أبعاد مفهوم الديمقراطية الواجب توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية، كما أعد بطاقة ملاحظة تتضمن أبعاد ومكونات مفهوم الديمقراطية التي يجب على معلمي الدراسات الاجتماعية مراعاتها أثناء التدريس، وذلك بهدف تقويم منهج الدراسات الاجتماعية في ضوء مفهوم الديمقراطية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها:

- تم التوصل إلى خمسة أبعاد رئيسة لمفهوم الديمقراطية هي: الحرية - المساواة - التعاون - المسئولية - النقد.

- الانخفاض الكبير في مستوى أداء معلمي الدراسات الاجتماعية عينة البحث لأبعاد ومكونات مفهوم الديمقراطية أثناء التدريس.

- وجود قصور في طرق التدريس التقليدية في تحقيق الديمقراطية والحاجة الماسة إلى الاهتمام بالأنشطة؛ مثل تكليف التلاميذ بإعداد البحوث، وتقديم التقارير الشفوية أو المكتوبة، وعمل مجلات الحائط، وطرح المناقشات والمناظرات، والقيام بالرحلات والزيارات، وإقامة المعارض والمخيمات المدرسية، وإعداد الرسوم والتعليقات.

٤٦ - دراسة حنان يوسف (١٩٩٦م)[٢]:

استهدفت الدراسة قياس فاعلية المادة الخبرية التليفزيونية في التأثير على مجتمع الشباب، ودفعه إلى المشاركة السياسية وذلك من خلال استمارة استقصاء صممت لغرض القياس، وطبقت الاستمارة على الذكور والإناث من أعمار (١٦ - ٤٠ سنة) من شباب القاهرة

---

(١) والي عبد الرحمن أحمد: تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية في ضوء مفهوم الديمقراطية، جامعة المنوفية، كلية التربية، شبين الكوم، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٤م.

(٢) حنان محمد إسماعيل يوسف: دور المادة الخبرية التليفزيونية في تدعيم مفهوم المشاركة السياسية لدى شباب القاهرة الكبرى - دراسة ميدانية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٦م.

الكبرى، وبلغ حجم العينة (٤٢٠)، وقامت الدراسة بتحليل مضمون المواد الإخبارية في التليفزيون المصري.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين الاهتمام السياسي للشباب وحجم مشاركته تأثرًا بالمادة الخبرية التليفزيونية.

- توصلت الدراسة إلى تأثير جماعات الانتماء (الأسرة - الأصدقاء - الزملاء - الحزب) تأثير إيجابي على سلوكيات أفرادها السياسية، فالفرد يقوم بالمشاركة مثلما يفعل أفراد جماعته الانتمائية.

- أثبتت الدراسة أن الذكور أكثر مشاركة من الإناث.

- أثبتت الدراسة أنه كلما زاد السن زادت المشاركة السياسية للشباب تأثرًا بالمادة الخبرية التليفزيونية.

٤٧ - دراسة محمد طنطاوي (١٩٩٦م)[١]:

استهدفت الدراسة تعرف درجة الوعي السياسي للطالب الجامعي بجامعة الزقازيق، كذلك مدى إدراكه لواقع الحياة الاجتماعية والسياسية، ومدى مشاركته في الأنشطة السياسية وإيمانه بأهميتها، ودورها في تنمية الوعي السياسي.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة، وكانت أداة الدراسة استبانة قام بتصميمها وتطبيقها على عينة من طلبة وطالبات الفرقتين الثالثة والرابعة بالكليات النظرية والعملية بجامعة الزقازيق.

٤٨ - دراسة مهري دياب (١٩٩٦م)[٢]:

استهدفت الدراسة تحليل وتفسير علاقة السياسة بالتعليم من حيث المفهوم المحدود والمفهوم الشامل للسياسة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة، واهتم **بموضوعين أساسيين:**

الأول: مدى ما يتمتع به الموظفون البيروقراطيون من سلطة مقارنة بما يتمتع به رؤساؤهم

---

(١) محمد محمد عبد الحليم طنطاوي: الوعي السياسي لدى طلاب جامعة الزقازيق، جامعة الزقازيق، مجلة التربية، العدد ٢٥، يناير ١٩٩٦م، ص٢١٥ - ٢٥٠.

(٢) مهري أمين دياب: المضمون السياسي للتعليم - تحليل سوسيولوجي، مجلة العلوم التربوية، المجلد الثاني العددان ٢، ٣، يونيه ١٩٩٦م.

من الساسة فيما يتعلق بإحداث تغيرات في السياسة التعليمية أو في حالة الحاجة إلى إصدار تشريع أو قانون.

الثاني: مدى ما تحصل عليه التغييرات الهامة في التعليم من تأييد جماعات الضغط والمصالح كنقابات المعلمين والنقابات المهنية وغيرها.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أن هناك كثيرًا من القضايا التعليمية مرتبطة بالسياسة ارتباطًا وثيقًا مثل قضايا محو الأمية وتعليم الكبار، فقرار تعليم الشعب القراءة والكتابة هو في النهاية قرار سياسي.

- تخضع سياسة التعليم في أي دولة لسلطة الدولة، ولما للدولة ذاتها من تحيزات طبقية وأهداف تسعى لتحقيقها.

- فهم طبيعة الدولة يساعد على تحليل توجهات ومسار سياستها التعليمية واستشراف مستقبل هذه السياسات.

٤٩ - دراسة ابتسام السحماوي (١٩٩٧م)(١):

استهدفت الدراسة تحليل مضمون كتب الدراسات الاجتماعية للتعليم الأساسي لمعرفة ما إذا كان المضمون يعكس التنشئة السياسية السليمة لأطفال التعليم الأساسي في مصر أم لا، خاصة فيما يتعلق بمفاهيم الانتماء والهوية والسلطة ودور الشعب.

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي التفسيري، ومن أساليب المنهج الوصفي استخدمت أسلوب تحليل المحتوى؛ حيث حللت الباحثة الكتب المدرسية للدراسات الاجتماعية بالتعليم الأساسي عام (١٩٩٧ - ١٩٩٨م) للصف الرابع والخامس الابتدائي وكتاب الصف الأول الإعدادي.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- تعمل الكتب على إكساب أطفال التعليم الأساسي في مصر الهوية والانتماء الوطني.

- يلاحظ تعدد مستويات الولاء؛حيث يظهر متجهًا بوضوح للوطنية المصرية في الكتب الثلاثة بنسبة (٦٥,٧٪)، وللفرعونية (١٢٪)، وللهوية العربية (٠,٤٪)، والهوية الإسلامية (٠,٢٪) أما بقية النسبة فتتوزع بين انتماءات متعددة ومتداخلة أخرى.

---

(١) ابتسام السحماوي: التنشئة السياسية للطفل المصري - دراسة تحليلية لمضمون كتب الدراسات الاجتماعية بالتعليم الأساسي، جامعة عين شمس، مجلة بحوث المؤتمر العلمي الخامس - نحو رعاية أفضل للطفل، ٣ - ٥ مايو ١٩٩٧م، ص١٣٣ - ١٦١.

- تعمل الكتب المدرسية على التوحيد بين الدولة والحكومة مما يؤدي إلى الخلط في المفاهيم وعدم الوضوح، وبالتالي تشتت الأطفال وعدم قدرتهم على الفهم.

- تعمل الكتب على خلق ثقافة سياسية مساندة ومؤيدة للسلطة بصفة مستمرة؛ حيث تتناول دور الحكومة بصورة إيجابية مما يعطي تزييفًا للوعي لدى التلاميذ.

- تركز الكتب على دور السلطة ولا تعطي اهتمامًا يذكر لدور الشعب؛ فالشعب المصري مغيب تمامًا اللَّهم إلا التعاون مع السلطة والالتفاف حولها أما السلطة فهي الفاعلة، والمبادرة، والمنفذة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى السلبية والاتكالية وعدم تحمل المسئولية.

٥٠ - دراسة إلهام بلال (١٩٩٧م)[١]:

قامت الباحثة بدراسة تحليلية نقدية هدفت إلى تحديد أبعاد الهوية الوطنية المصرية كما يعكسها منهجا الفلسفة والتربية الوطنية اللذان يتم تدريسهما في المرحلة الثانية من الثانوية العامة (نظام حديث)، وقد دللت الباحثة على مدى ارتباط مادتي التربية الوطنية والفلسفة بموضوعات الهوية، وقيم الانتماء والولاء عند الطلاب، كذلك على أهمية تغذية الطلاب بهذه القيم في هذه المرحلة بالذات لحاجاتهم إليها وهم على أول خطوات مرحلة الشباب بما فيها من تطلع للمستقبل، وتفتح أفاق وعوالم جديدة.

وقد قامت الباحثة بالخطوات التالية:

- حددت الهوية الوطنية كما تناولتها الأهداف التربوية للمناهج الدراسية.

- رؤية مدى تطابق هذه الأهداف الخاصة بالهوية مع ما ينبغي أن يكون.

- دراسة ما يقوم بتحقيقه كل من منهجي الفلسفة والتربية الوطنية المقررين على المرحلة الثانية من الثانوية العامة (نظام حديث) من اتساق مع أبعاد الهوية الوطنية.

- تحديد الأبعاد الخمس للهوية وأوزانها وهم: البعد المصري - البعد القومي - البعد الإسلامي - البعد الأفريقي - البعد العالمي.

وقد كشفت الدراسة عن النتائج الآتية:

- أن كتاب التربية الوطنية « يقظة المجتمع » المقرر على المرحلة الثانية من الثانوية العامة يساهم في تغريب الطلاب عن واقعهم ومشكلاته؛ لأنه يتجاهل القضايا والمشكلات

---

(١) إلهام عبد الحميد فرج بلال: الهوية الوطنية ومناهج التعليم، بحث منشور، التعليم وتحديات الهوية الوطنية، القاهرة، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار المحروسة، ١٩٩٧م.

المعاصرة، كما أنه لا يتضمن أي إشارة للمستقبل وتوقعاته، ويركز على الماضي كمصدر للتجارب والخبرات.

- حاول مقرر التربية القومية أن ينمي ويكرس الهوية الإسلامية ويتجاهل مكونات الهوية المركبة للمصريين، لا سيما البعد المصري والعالمي، كما خلا المقرر من قيم المشاركة والمساواة والتسامح والوحدة الوطنية والهوية المركبة للمصريين التي قوامها المزاوجة بين المصرية والعروبة والإسلام والانفتاح على الآخر الأكثر تقدمًا دون أن يعني ذلك الذوبان فيه أو تقليده.

- كشف التحليل لكتابي الفلسفة والتربية الوطنية أن الموقف من الآخر يعكس قدرًا كبيرًا من التشويش والتناقض.

التوصيات:

أوصت الدراسة بأهمية استخدام التاريخ والأحداث التاريخية وصراعاتها ومعاناتها في خلق الوعي والانتماء والولاء لدى الطلاب.

٥١ - دراسة جمال الدين إبراهيم محمود (١٩٩٧م)[(١)]:

استهدفت الدراسة تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للصف الأول الإعدادي في ضوء فكرة المواطنة، وهدفت إلى توضيح أهم المعايير التي يجب توافرها في محتوى المنهج، وعرض الباحث أهمية القيم ودور التربية في إكسابها للتلاميذ، وأكد على ضرورة الاهتمام بتنمية المواطنة باعتبارها أحد المحاور المهمة التي ينبغي أن يركز عليها التعليم خلال الفترة الحالية، وذلك بهدف مواجهة ما يعترض المجتمع المصري حاليًّا من مشكلات وتحديات خطيرة، وما يعترض العالم كله من تحديات يمكن الوقوف أمامها إذا ما كان الأفراد يشعرون بقيمة المواطنة السليمة داخل بلادهم.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:

- أن منهج الدراسات الاجتماعية للصف الأول الإعدادي يركز على تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ بصورة واضحة.

- يهمل المحتوى توضيح معالم النظام السياسي الحالي، كذلك يهمل توعية التلاميذ بمواجهة أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري حاليًّا وهي التطرف.

---

(١) جمال الدين إبراهيم محمود: تقويم أثر منهج الدراسات الاجتماعية للصف الأول الإعدادي في تنمية المواطنة لدى التلاميذ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٩٧م.

- أظهرت الدراسة أن معظم أساليب التقويم في المدارس تعتمد على إجادة الحفظ، وتخزين المعلومات دون الاهتمام بنتائج عملية التعليم.

- ليس هناك اهتمام بالتقويم لقياس أثر التعلم وذلك على جميع المستويات.

- ليس هناك اهتمام بتقويم الجانب المهاري رغم أهميته.

٥٢ - دراسة عبد الواحد علواني (١٩٩٧م)(١):

تتعرض الدراسة لأساليب تنشئة الأطفال، والتحولات التي طرأت عليها، وتطورها من المجتمعات القديمة إلى المجتمعات الحديثة، حيث يستعرض المؤلف التربية في المجتمعات الفرعونية - اليونانية - الرومانية، ثم يتناول جوانب التنشئة الثقافية من كتاب - أدب أطفال - تليفزيون - ألعاب تعليمية وترفيهية مختلفة.

ويتعرض المؤلف لأنواع عديدة من التربية، منها:

١ - التربية الدينية. ٢ - التربية الاجتماعية.

٣ - التربية السياسية. ٤ - التربية الفنية.

٥ - التربية الجمالية. ٦ - التربية الثقافية والفكرية.

٧ - التربية الجنسية. ٨ - التربية الصحية.

ويتناول كل منها بالتفصيل وبالمقارنة والتحليل.

٥٣ - دراسة عزة فتحي (١٩٩٧م)(٢):

استهدفت الدراسة إعداد برنامج مقترح لتطوير منهج التربية الوطنية في المرحلة الثانوية مع التركيز على تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة نحو المجتمع الذي يعيشون فيه (أي الاهتمام بالجانب الوجداني للطالب).

وقد قدمت الباحثة المنهج المقترح مع تحديد الوحدة الثانية من البرنامج وبنائها تفصيليًّا كنموذج تطبيقي، وموضوعها: « حقوقك وواجباتك كمواطن مصري والحريات المكفولة لك »، وقامت بتطبيق الوحدة على عينة من طلاب الصف الأول الثانوي، ثم قامت بقياس فاعلية البرنامج على اتجاهات الطلبة.

---

(١) عبد الواحد علواني: تنشئة الأطفال وثقافة التنشئة، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٧م.

(٢) عزة فتحي علي نعمة اللّه: برنامج مقترح في التربية الوطنية لطلاب المرحلة الثانوية وأثره على تنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحو المجتمع، جامعة عين شمس، كلية البنات، رسالة دكتوراه منشورة، ١٩٩٧م.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب في مقياس الاتجاهات نحو المجتمع لصالح التطبيق البعدي.

- أثبت البرنامج المقترح فاعليته فيما يختص بتنمية اتجاهات إيجابية لدى الطلاب نحو المجتمع.

٥٤ - دراسة محمد الفقيه (١٩٩٧م)[١]:

هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين حجم التغطية التليفزيونية للقضايا والأحداث، وبين إدراك الشباب اليمني لهذه القضايا ومدى استيعابهم لها وفهمها، وذلك عن طريق قيام الباحث بتحليل (١٨٩) ساعة تليفزيونية تحوي البرامج السياسية والإخبارية، واستخدامه لأسلوب تحليل المضمون؛ حيث استخدم عينة قوامها (٤٠٠) فرد، وطبق مجموعة من الاستبيانات على العينة بهدف الخروج بنتائج تحدد العلاقة بين حجم التغطية التليفزيونية ومدى إدراك الشباب للقضايا.

وقد جاءت نتائج البحث كالتالي:

- ظهر الأثر الواضح للتليفزيون اليمني في ترتيب أولويات القضايا والأحداث السياسية بالنسبة لأفراد العينة، وإن كان أكثر تأثيرًا في القضايا العربية والوطنية عنه في القضايا الدولية.

- ظهر اختلاف في ترتيب الأولويات طبقًا لأهمية بعض القضايا عند فئة منهم، مما يدل على تأثير موضوع القضية على سبقها أو تراجعها في ترتيب الأولويات.

٥٥ - دراسة مديحة الحسيني (١٩٩٧م)[٢]:

استهدفت الدراسة تنمية قيمة الانتماء الوطني لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي من خلال تدريس مادة التاريخ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن قيم الانتماء المتضمنة في محتوى منهج التاريخ، ثم التحليل الكيفي إلى جانب التحليل الكمي، واستخدمت المنهج التجريبي في الدراسة الميدانية، وبالنسبة للأدوات

---

(١) محمد عبد الوهاب الفقيه: دور التليفزيون اليمني في تزويد الشباب بالمعلومات السياسية، دراسة مسحية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٧م.

(٢) مديحة الحسيني محمد حمد: برنامج مقترح لتنمية قيمة الانتماء الوطني من خلال مادة التاريخ لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي، جامعة عين شمس، كلية البنات، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٧م.

المستخدمة في البحث أعدت الباحثة بطاقة ملاحظة لمعلم التاريخ، بالمرحلة الإعدادية، ثم أعدت قائمة بقيم الانتماء المراد تنميتها، وبعد عرضها على المحكمين استخدمت تلك القائمة في بناء البرنامج الذي تنمي به قيمة الانتماء الوطني، وأعدت مقياسًا للقيم مكون من جزأين (عبارات تقريرية، مواقف سلوكية)، وكانت عينة البحث عبارة عن مجموعتين (تجريبية، ضابطة) قامت بتطبيق مقياس القيم على العينتين قبليًا لتحديد المستويات الأولية، ثم قامت بتدريس الوحدة المختارة للمجموعة التجريبية دون الضابطة، ثم قامت بتطبيق المقياس بعديًا على المجموعتين، كذلك قامت بتطبيق الاختيار التحصيلي على المجموعتين.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- عدم اهتمام الأهداف الدراسية بالجوانب الوجدانية بنفس القدر الذي تحظى به الجوانب المعرفية.

- قصور في مقررات التاريخ بالمرحلة الإعدادية يتمثل في عدم إبراز المنهج للقيم بصورة صريحة.

- قصور في الأداء التدريسي لمعلم التاريخ للمرحلة الإعدادية.

- أثبتت الدراسة فعالية استخدام الأنشطة المختلفة والوسائل التعليمية المتنوعة من لقاءات ومقابلات وندوات ومناظرات... إلخ ودورها في تنمية القيم لدى الطلاب.

٥٦ - دراسة عبد السلام علي نوير (١٩٩٨م)[(١)]:

سعت الدراسة إلى استكشاف الثقافة السياسية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي في مصر، وكذا استطلاع طبيعة اتجاهاتهم إزاء الحضارة الغربية، وقد سعت أيضًا إلى بيان ما إذا كان للمتغيرات الأساسية مثل السن والنوع وغيرها ثمة ارتباط وتأثير على طبيعة هذه الثقافة، وتوضيح الدور الكبير للمدرسة في صياغة وبلورة الثقافة السياسية للفرد، بالإضافة إلى توضيح دور المعلم وقضية إعداده؛ حيث إن المعلم هو عصب العملية التعليمية، وأنه يحتاج إلى تطوير في إعداده وتدريبه ليصبح مؤهلًا لتحقيق أهداف السياسات الجديدة.

وأكدت الدراسة على أن طبيعة شخصية المعلم من حيث هي ديمقراطية أم تسلطية تؤثر تأثيرًا بالغًا على تشكيل شخصية النشء.

---

(١) عبد السلام علي نوير: الثقافة السياسية للمعلم في مصر (دراسة ميدانية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨م.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، منها:

- قلة الاهتمام بالسياسة وتدني درجة متابعة قضاياها، بل وعجز قطاع كبير من معلمي العينة عن بلورة رأي بشأنها يبرر الأحكام التي أصدروها عن هذه القضايا لتبقى هذه الأحكام انطباعية لا تدعمها قاعدة معرفية ثابتة.

- اتسم المعلمون بمستوى مرتفع من الاتجاه الإيجابي إزاء السلطة عمومًا في مصر رغم التحفظ على أسلوب الأداء وكيفية إنجاز المصالح بالإدارات الحكومية.

- ارتفاع مستوى الإيمان بقيمة الانتماء بين معلمي العينة.

- ميل الفئات الأكبر سنًا من معلمي التعليم الأساسي لاعتناق ثقافة أكثر ديمقراطية مقارنة بالفئات الأصغر.

- كان المعلمون أكثر ثقافة من المعلمات.

٥٧ - دراسة ماجدة ناصر أمين حنا (١٩٩٨م)[١]:

استهدفت الدراسة استكشاف مفهوم الحرية، ودراسة علاقته بالضبط المدرسي، وبيان دلالة هذا المعني لدى طلاب التعليم الثانوي، ومدى ممارسة الطلاب لهذا المفهوم، وكيف يمكن تحقيق مفهوم الحرية في المدرسة الثانوية في ضوء مبدأ الضبط؛ حيث لا يجب أن يكون مبدأ الحرية مطلق حتى لا تنتشر الفوضى في المدرسة، ولهذا الغرض قامت الباحثة ببناء اختبار مواقف في صورة أسئلة موجهة لطلاب وطالبات العينة من المرحلة الثانوية (الصف الثاني الثانوي).

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، منها:

- أن مفهوم الحرية لدى طلاب المرحلة الثانوية مفهوم واضح ظهر في الحكم الذاتي ورفض الطلبة والطالبات لمخالفة التعليمات وغيرها، وذلك يعتبر من النتائج الإيجابية للحرية.

- أن الدروس الخصوصية هي أحد العوامل الرئيسة التي أعطت مجالًا واسعًا للحرية غير السليمة بين المعلم والطالب.

- أن هناك بعض النتائج والمظاهر السلبية للحرية؛ حيث وجد أن بعض الطلبة والطالبات

(١) ماجدة ناصر أمين حنا: مفهوم الحرية لدى طلاب المدرسة الثانوية في مصر (دراسة حالة لطلاب الفيوم)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٨م.

يرون أن الحرية تكون في ارتدائهم زيًّا غربيًا، وقص شعرهم بطريقة غريبة، أو في إقامة علاقات غير محدودة بين الطلبة والطالبات.

٥٨ - دراسة محمد إبراهيم المنوفي (١٩٩٨م)[١]:

هدفت الدراسة تقويم الدور الذي تلعبه المدرسة الابتدائية في التعليم السعودي، ودراسة دورها في تشكيل الفكر السياسي لتلاميذها، وذلك من خلال تحليل مضامين مقررات اللغة العربية والدراسات الاجتماعية للمرحلة الابتدائية والخروج بما تحويه من مفاهيم ومعارف ورؤى وتوجهات سياسية.

وقد قام الباحث ببلورة أسس النظام السياسي في المملكة فيما يلي:

أ - الشورى.

ب - الحرية.

جـ - العدل.

وقام بدراسة علاقة المقررات الدراسية:

١ - بتشكيل الانتماء الوطني.

٢ - بتشكيل الانتماء القومي (العربي).

٣ - بتشكيل الانتماء الخليجي.

وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- ينشأ الطفل السعودي على التوحيد بين الحكومة والدولة؛ حيث تتولد حالة ذهنية عند الناشئة يعتبرون فيها الخضوع للحكومة ضمانًا لبقاء واستمرار الدولة.

- تؤكد المدرسة الجوانب الإيجابية في أدوار رموز السلطة السياسية، إذ تؤكد المقررات الدراسية على الثقة في الرؤساء.

- ترمي التنشئة السياسية إلى إكساب طفل المملكة العربية السعودية الانتماء الإسلامي، وذلك تمشيًا مع التوجه الرسمي للدولة، ثم يلي ذلك الانتماء الوطني، ثم الانتماء القومي، ثم الهوية الخليجية من خلال إظهار أوجه التشابه بين دول الخليج العربي في كثير من الجوانب.

---

(١) محمد إبراهيم المنوفي: التنشئة السياسية للطفل السعودي - دراسة في تحليل مضمون بعض المقررات الدراسية، الندوة العلمية الثانية لقسم أصول التربية، التعليم المدرسي في سياق التغيرات الثقافية المعاصرة، جامعة طنطا، فرع كفر الشيخ، ٩ نوفمبر ١٩٩٩م.

- أوضحت الدراسة قلة نصيب القيم السياسية الكبرى من الاهتمام، وفي ذلك تجاهل واضح للقيم السياسية باعتبارها الدعامة الكبرى لبناء الذات السياسية.

٥٩ - دراسة أميمة عمران (١٩٩٩م)[١]:

استهدفت الدراسة تحليل الصحف الحزبية، والتعرف على مدى مشاركتها في الحياة السياسية المصرية، وذلك من خلال استعراض وتحليل صحف: الأحرار، الأهالي، الشعب، مايو، الوفد، العربي، خلال الفترة من (١٩٩٤ - ١٩٩٦م).

استخدمت الدراسة منهج المسح بالإضافة إلى الدراسة التحليلية وإجراء المقابلات مع أفراد العينة التي بلغت (٣٠٠) من الذكور والإناث تتراوح أعمارهم بين (٢٠ - ٥٠) سنة وكان هناك تنوع في المستوى التعليمي.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- هناك علاقة قوية بين قراءة الصحف الحزبية والمشاركة الإيجابية في القرار السياسي.
- هناك علاقة قوية بين قراءة الصحف الحزبية والانتماء للأحزاب والترشيح للانتخابات.
- هناك اهتمام من قبل هذه الصحف الحزبية بمعالجة قضايا المشاركة السياسية.

٦٠ - دراسة أنور الجندي (١٩٩٩م)[٢]:

يدعو الكتاب للعودة إلى الهوية الإسلامية من خلال استعراضه للأحداث والتحديات التي تواجه الأمة العربية والمجتمع الإسلامي، ثم يتبنى مشروع إسلامي حضاري هدفه تحرير المجتمع الإسلامي من التبعية، والتأصيل الإسلامي للغة العربية، والتحذير من الأخذ من الفلسفة اليونانية على علاتها، كذلك تفهم أسباب حرب العلمانيين على الإسلام، ومفهوم الأصولية بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي، ثم يدعو للأخذ بمبدأ الإسلام، وينادي بأنه ليس هناك من منقذ سوى الأخذ بتعاليمه حتى بالنسبة للغرب، ويتناول المنهج الإسلامي من وجهة نظره فروع ثلاثة هي:

١ - الشورى.

٢ - العدل الاجتماعي.

٣ - الحدود والضوابط.

---

(١) أميمة محمد محمد عمران: دور الصحافة الحزبية في المشاركة السياسية، دراسة تحليلية ميدانية، جامعة المنيا، كلية الآداب، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٩م.

(٢) أنور الجندي: العودة إلي الهوية الإسلامية، القاهرة، دار الهداية، ١٩٩٩م.

ويرى الكاتب أن التجديد الإسلامي أساس لتطوير المجتمع وفق منهج الاجتهاد، **ويجب أن يعتمد التغير أو التجديد بصفة أساسية على:**

١ - العودة إلى اللَّه تبارك وتعالى.

٢ - تحرير الولاء للَّه ورسوله والمؤمنين.

٣ - الإعداد الروحي، ويقوم على تربية الأمة على مفهوم الإسلام الشامل بوصفه منهج حياة ونظام مجتمع، وإحياء فريضة الجهاد، وإعداد العدة المانعة وتحصين الحدود والثغور.

٦١ - دراسة سمية نعيم (١٩٩٩م)[(١)]:

هدفت الدراسة تحديد أهم الاحتياجات السياسية لطلاب المرحلة الثانوية العامة، ثم العمل على وضع تصور مقترح لتلبية تلك الاحتياجات، وقد رصدت الباحثة الكثير من الاحتياجات الطلابية سواء من وجهة نظر الطلاب أنفسهم، أو من وجهة نظر معلميهم، وقد جاء أعلاها عند الطلاب: الحاجة إلى الديمقراطية، وعند المعلمين: أن يعرف الطلاب نظام الحكم في مصر.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

تضمنت الدراسة تصورًا مقترحًا لتلبية الاحتياجات السياسية للطلاب بما يمكن من تنمية الوعي السياسي لديهم، ومن بين ذلك:

- الاهتمام بمادة التربية الوطنية وتطويرها.
- الإعلام الكافي عن الأنشطة المختلفة التي يمكن ممارستها داخل المدرسة.
- لا بد أن يكون للأحزاب دور واضح في التربية السياسية.
- تشجيع قيام ما يسمى بالبرلمان داخل المدرسة.
- التدريب على استخدام أسلوب المناظرة والحوار والاستعانة بمتخصصين في ذلك.
- الاهتمام بالصحافة والإذاعة المدرسية كمجال للنشاط السياسي.
- إصدار جريدة خاصة للطلاب على مستوى الجمهورية تقوم بمناقشة الموضوعات السياسية تتناسب وعقولهم وتفكيرهم.

---

(١) سمية يوسف حسنين نعيم: الاحتياجات السياسية لطلاب المرحلة الثانوية العامة، دراسة حالة الإسماعيلية - جامعة قناة السويس - كلية التربية، ١٩٩٩م.

٦٢- دراسة طارق حمزة (١٩٩٩م)[1]:

استهدفت الدراسة معرفة موضوع المشاركة السياسي، ودراسة الأبعاد النفسية المرتبطة باللامبالاة السياسية Political Apathy وعدم المشاركة، في محاولة لدراسة وفهم أسباب هذه المشكلة، وبالتالي محاولة إيجاد حل لها وذلك من خلال دراسة مجموعتين: الأولى من المشاركين سياسيًّا، والثانية: من غير المشاركين.

وقد استخدم الباحث عدة أدوات هي:

- مقياس المشاركة السياسية.
- مقياس الاغتراب.
- مقياس الاتجاه نحو السلطة.
- صورة معدلة من مقياس التوجه الديني.
- مقياس الدوجماتية.
- اختيار أيزنك للشخصية.
- استمارة المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أجريت الدراسة على عينة من (٤٢٢) مبحوثًا من الذكور والإناث من طلاب الجامعة والموظفين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، كذلك من بعض الإعلاميين وشملت محافظتي القاهرة وسوهاج.

وقد جاءت نتائج البحث كالتالي:

- المشاركون سياسيًّا أقل اغترابًا سياسيًّا، وأكثر خضوعًا للسلطة، وأكثر توجهًا دينيًّا، وأكثر انبساطية وأقل عصابية، وأكثر ارتفاعًا في المستوى الاقتصادي والاجتماعي عن غير المشاركين.

- الذكور أكثر نشاطًا سياسيًّا، واهتمامًا سياسيًّا ومعرفة سياسية وأكثر تمردًا على السلطة من الإناث، بينما الإناث أكثر عصابية، وأكثر ارتفاعًا في المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

- عينة القاهرة أكثر تمردًا على السلطة وأكثر عصابية وأكثر ارتفاعًا في المستوى الاقتصادي والاجتماعي بينما كانت عينة سوهاج أكثر اهتمامًا سياسيًّا ومعرفة سياسية وأكثر ارتفاعًا في الدرجة الكلية للمشاركين وأكثر توجهًا دينيًّا.

---

(١) طارق محمد عبد الوهاب حمزة: سيكولوجية المشاركة السياسية - مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، رسالة دكتوراه منشورة، ١٩٩٩م.

٦٣ - دراسة عبد المجيد عبد المجيد أحمد (١٩٩٩م)[١]:

استهدفت الدراسة التعرف على دور النشاط المدرسي في المرحلة الثانوية ومدى إسهامه في التنشئة السياسية لطلاب هذه المرحلة.

ومن أنواع هذا النشاط:

- النشاط الثقافي (صحافة - إذاعة - مناظرات - مكتبة - خطابة).
- النشاط السياسي (اتحاد طلاب - برلمان مدرسي - رحلات - حفلات).
- النشاط الديني (حفلات - مسابقات).
- النشاط الترويجي (حفلات - مسابقات - رحلات).

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي حيث قدمت استبيانين؛ أحدهما للطلاب في أنشطة التربية السياسية، والآخر للمشرفين في الأسباب التي يمكن أن تحد من تحقق التربية السياسية من خلال النشاط المدرسي.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أثبتت الدراسة ضعف ممارسة الطلاب للنشاط؛ حيث بلغت نسبة الطلاب الممارسين للأنشطة (٣٨,٧٪) فقط من إجمالي العينة.
- أثبتت الدراسة ضعف دور النشاط في تثقيف الطلاب سياسيًّا.
- جاءت المعوقات المالية والإدارية من أكثر المعوقات أمام أداء النشاط المدرسي.

٦٤ - دراسة نادية المصري (٢٠٠٠م)[٢]:

استهدفت الدراسة محاولة الربط بين استخدام المرأة المصرية القوي لوسائل الإعلام في حياتها اليومية، ودور ذلك في توسيع وتعميق المشاركة السياسية لدى المرأة المصرية؛ أي دراسة دور الاتصال في عملية التنشئة السياسية للمرأة المصرية.

وللإجابة عن تساؤلات البحث قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية على عينة من الجمهور (٤٠٠) من سكان القاهرة الكبرى خلال شهري مايو ويونيه (١٩٩٩م)، شملت الفئات

---

(١) عبد المجيد عبد المجيد أحمد: دور النشاط المدرسي في التربية السياسية لطلاب المرحلة الثانوية - دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٩م.

(٢) نادية مصطفى عبده المصري: دور الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة المصرية - دراسة ميدانية تحليلية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٠م.

العمرية من (١٨ - ٥٥) سنة، وهي عينة متنوعة؛ حيث تمثلت فيها كل نوعيات المهن المختلفة والحالات الاجتماعية المتنوعة.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- جاءت الصحف في مقدمة الوسائل التي تلعب دورًا متميزًا في إقناع المرأة بالمشاركة في صنع القرار من خلال حثها على مباشرة حقوقها السياسية، وجاءت صحيفة الوفد في مقدمة الصحف الحزبية التي يُقبل الجمهور على قراءتها.

- جاء التليفزيون في المرتبة الأولى كمصدر من مصادر المعلومات يليه الصحف، ثم الراديو.

- جاءت الأسرة في مقدمة الجماعات المرجعية التي تلجأ إليها المبحوثات في حالة الحاجة إلى المشورة ثم الأصدقاء ثم الزملاء.

- جاء تأثير وسائل الاتصال ككل ضعيفًا، **وقد أرجعت الباحثة ذلك لعدة أسباب، منها:**

أ - ممارسة وسائل الإعلام للتأثير التدعيمي وليس التحويلي، حيث تركز على ما هو قائم لدى المتلقي من اتجاهات وآراء أكثر من قدرتها على تغييره.

ب - اهتمام وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون بوظيفته الترفيهية على حساب إهمال الوظيفة التثقيفية.

جـ - وجود قيم ثقافية عميقة تشكل إدراك المجتمع المصري فيما يتعلق بدور المرأة في العمل السياسي تقف عائقًا أمام التأثير الإعلامي.

٦٥ - دراسة يوسف بديوي، ومحمد قاروط (٢٠٠١م)[١]:

تعرض الجزء الأول من الدراسة إلى التربية الإسلامية في القرآن والسنة من حيث: معنى التربية الإسلامية، وأسسها، وخصائصها، ثم التربية في القرآن من خلال استعراض المواقف التربوية في القرآن الكريم، ودلالاتها، ووضع الآيات نصب أعين القارئ ليتأملها ويسترشد بها، ويستخلص منها القيم التربوية الكثيرة التي تحويها، ويفعل نفس الشيء بالنسبة للسنة والأحاديث النبوية الشريفة. **ويتناول منهج القرآن في التربية؛ حيث يقسم أنواع التربية إلى:**

---

(١) يوسف بديوي، محمد محمد قاروط: تربية الأطفال في ضوء القرآن والسنة، دمشق، دار المكتبة للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ج١، ج٢.

أ - التربية العقلية.

ب - التربية الروحية.

جـ - التربية الوجدانية.

د - التربية العاطفية.

هـ - التربية الجسمية.

ثم يتناول القسم الثاني تربية الأطفال في رحاب الأسرة والمجتمع، وأسس تكوين الأسرة الصحيحة، ثم دور الأسرة في تنشئة الأطفال الصالحين، والعمل على بناء الفكر والعقيدة والجسم عند الطفل من خلال تعريف الطفل بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، وأخبار الصالحين، ومبدأ الثواب والعقاب، والحلال والحرام، ثم ترغيب الأطفال وتدريبهم على أداء العبادات منذ الصغر، والعمل على تثقيف الأطفال وتقديم القدوة الحسنة. **وقد تناول الباحثان القواعد التربوية المؤثرة في تكوين الولد وإعداده؛ وهي:**

١ - التربية بالقدوة.

٢ - التربية بالعادة.

٣ - التربية بالموعظة.

وفي الفصل الثاني يتم استعراض حقوق الأطفال في الإسلام، وما يجب أن يتعلمه الأطفال من الآداب العامة ومراعاة حقوق الآخرين، ثم دور المدرسة، ورياض الأطفال في التربية، والمسجد كمدرسة تربوية، ويستعرض الباحثان مشكلات الطفولة والمراهقة، ويحاولان تقديم بعض الحلول لها، وأخيرًا يتم استعراض أبناء نجباء من السلف الصالح منهم: عبد اللَّه بن الزبير، علي بن أبي طالب، عائشة بنت أبي بكر، وذلك لدفع الجيل الجديد للاهتداء بهم.

٦٦ - دراسة أسماء غريب (٢٠٠٢م)[1]:

هدفت الدراسة مقارنة التربية السياسية من خلال أدب الأطفال في كل من مصر وإسرائيل، كذلك التعرف على فلسفة التربية السياسية في كل من البلدين، وما ترمي إليه من اتجاهات سياسية بعد توقيع معاهدات السلام بين البلدين (أي في الفترة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٩٠م)

(١) أسماء غريب بيومي: التربية السياسية في أدب الأطفال - دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٢م.

ومعرفة هل التزم أدب الأطفال في كل من مصر وإسرائيل بالدعوة إلى السلام ونبذ الحروب بعد عقد المعاهدات؟

وقد استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المضمون لاستخراج القيم السياسية المتضمنة في القصص المصرية والإسرائيلية (٢٨) قصة، وقد راعت عند اختيار القصص أن تكون قد تم نشرها بعد معاهدة السلام بين البلدين، وأن تكون لمؤلفين من نفس المجتمع، وأن تناسب القصص مرحلة الطفولة المتأخرة من (٩ - ١٤ سنة).

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أولًا: بالنسبة لأدب الأطفال المصري:

- أن أدب الأطفال في مصر لم يتعرض مطلقًا لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي لم تظهر عنده الدعوة إلى السلام ولا مرة واحدة، وبالتالي لم تتح الفرصة لنا لمعرفة رأيه في هذه الدعوة النبيلة.

- أن الدعوة إلى الحرب ظهرت في أدب الأطفال المصري في صورة الدعوة إلى الجهاد من خلال تعاطفه مع بني إسرائيل القدماء الذين كانوا يحاربون في سبيل اللَّه، وبديهي ألا يدعو أدب الأطفال المصري إلى الحرب لانتمائه إلى البلد التي أقدمت على مبادرة السلام.

- ثانيًا: بالنسبة لأدب الأطفال الإسرائيلي:

- على الرغم من أنه تعرض لقضية الصراع العربي الإسرائيلي إلا أنه لم يدع إلى السلام العادل، ولا إلى حق جميع شعوب المنطقة في العيش بسلام، ولكنه دعا إلى السلام من وجهة نظره التي تحرص على الاحتفاظ بالأرضَ مع نيل السلام في الوقت نفسه.

- لم ينبذ الدعوة إلى الحرب وإن حصلت على (٢٪) فقط بالنسبة لغيرها من القيم الأخرى.

ومن أهم النتائج الأخرى التي توصلت إليها الدراسة:

١ - أن أدب الأطفال في إسرائيل يتركز على فلسفة واضحة المعالم يستمدها من مصدرين:

أ - الأيديولوجيات الصهيونية القائمة على تمجيد العنف والعدوان والقوة والعمل واغتصاب حقوق الآخرين، مما يدل على أن قيم العنف والعدوان والقوة هي قيم أصيلة في المجتمع الإسرائيلي.

ب - الديانة اليهودية والتراث اليهودي اللذان يستمد منهما أدب الأطفال الإسرائيلي عدة

أساطير منها: الوعد الإلهي، أرض الميعاد، شعب اللَّه المختار، الشعور بالاضطهاد، وبهذا فهو أدب دعائي.

٢ - تركز التربية السياسية في أدب الأطفال الإسرائيلي على قضية الصراع العربي الإسرائيلي، هذا بعكس أدب الأطفال المصري الذي لم تظهر فيه أية إشارة إلى هذا الصراع.

٣ - تفوق أدب الأطفال الإسرائيلي من حيث اهتمامه بالتربية السياسية لناشئيه، بعكس أدب الأطفال المصري الذي لم يول هذه التربية ما تستحقه من عناية واهتمام.

٤ - أدب الأطفال الإسرائيلي هو أدب ممتاز من ناحية الالتزام بقضايا المجتمع، وتبنيه الدعوة إليها بطرق شيقة وبشكل غير مباشر.

٥ - أدب الأطفال الإسرائيلي هو أدب غير إنساني، لا يهتم بتربية الإنسان من حيث هو إنسان، وإنما من حيث كونه أداة مسخرة بشكل عنيف لخدمة قضية واحدة في الوجود هي قضية الاستحواذ على أرض الآخرين، وهو أدب عنصري أيضًا لأنه يتجه في خطابه إلى الطفل الإسرائيلي فقط من دون بقية الأطفال الآخرين من الأجناس الأخرى.

٦ - يتبع أدب الأطفال الإسرائيلي النظام السياسي هناك من حيث دعوته إلى السلام مقابل السلام، وليس السلام مقابل الأرض.

٧ - أدب الأطفال المصري هو أدب إنساني من حيث اهتمامه بالقيم الذاتية والأخلاقية، وعدم تمجيده للقوة، وربما كان هذا لإحساسه أنه ينتمي إلى البلد التي أقدمت على مبادرة السلام.

٦٧ - دراسة إسماعيل السيد عثمان (٢٠٠٢م)[(١)]:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الوعي السياسي لدى معلمي المرحلة الثانوية الأزهرية، ثم وضع خطة مقترحة لتنمية الوعي السياسي لديهم باعتبارهم أهم العناصر المؤثرة التي تعمل على خلق وإيصال الوعي السياسي لدى الطلاب، وقد استخدم الباحث مقياسًا لقياس وعي المعلمين السياسي.

وقد جاءت نتائج البحث كالتالي:

- تدني مستوى الوعي السياسي لمعظم أفراد العينة من المعلمين والمعلمات بالمرحلة الثانوية الأزهرية.

---

(١) إسماعيل السيد عثمان: أصول الوعي التربوي السياسي لدي معلمي المرحلة الثانوية الأزهرية - دراسة ميدانية، جامعة الأزهر، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٢م.

- لا توجد فروق في مستوى الوعي السياسي بين المعلمين والمعلمات أو المعلمين من ذوي الخلفية الأدبية أو الشرعية أو العلمية.

- وعن مقترحات الدراسة لتنمية الوعي السياسي لدى المعلمين:

- ربط المعلمين أثناء إعدادهم بالجامعة بتراثهم الإسلامي والقومي مما يساعد على خلق الانتماء وتدعيم الاتجاهات السياسية لديهم.

- عقد دورات تدريبية للمعلمين أثناء الخدمة تهدف إلى تنمية الوعي السياسي.

٦٨ - دراسة سماح إبراهيم سيد (٢٠٠٢م)[(١)]:

هدفت الدراسة إلى تقديم برنامج نشاط مدرسي يتضمن (مسرحية - مجلة سياسية - رحلة - تمثيل أدوار - مسابقة للبحوث والقصص القصيرة - عرض فيلم تسجيلي وتحليل أحداثه - ندوة سياسية - إعداد ألبوم صور - عمل كتيب للمفاهيم السياسية)، وذلك بهدف تنمية الوعي بالمفاهيم السياسية عند تلاميذ الصف الخامس الابتدائي بعد ما لمسته الباحثة من ضعف مستوى التلاميذ في تعلمهم للمفاهيم السياسية، وبالتالي عدم وجود وعي سياسي بالشكل المطلوب لديهم برغم أهمية المرحلة الابتدائية واستعداد التلميذ في هذه المرحلة لتلقي الكثير من المعارف السياسية وتحليلها واستيعابها والخروج منها بأرضية صلبة من الوعي السياسي ينمو معه بقية حياته العلمية والمهنية.

وقد قامت الباحثة بإعداد قائمة بالمفاهيم السياسية التي يجب توافرها لدى تلميذ الصف الخامس الابتدائي من خلال الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة، واستطلاع رأي الخبراء في الميدان وتحليل محتوى منهج التاريخ للصف الخامس الابتدائي، ثم أعدت اختبارًا تحصيليًّا واختبار مواقف يتضمن تلك المفاهيم السياسية الواجب توافرها لديهم، وطبقت الأداتين قبليًّا على العينة، ثم درست العينة برنامج النشاط الذي أعدته الباحثة، ثم طبقت الأداتين بعديًّا على التلاميذ.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- حقق برنامج النشاط المنفذ فاعلية كبيرة مع تلاميذ الصف الخامس الابتدائي في غرس المفاهيم السياسية وتنمية الوعي السياسي لديهم، مما يدل على الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به المدرسة والمنهج المدرسي في التنشئة السياسية للتلاميذ.

---

(١) سماح إبراهيم سيد محمد: أثر استخدام برنامج نشاط مدرسي لتدريس التاريخ بالصف الخامس الابتدائي على نمو بعض المفاهيم السياسية، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٢م.

٦٩- دراسة فدوى الشامي (٢٠٠٢م)(١):

استهدفت الدراسة تنمية مفاهيم حقوق الإنسان لدى المعاقين سمعيًّا (الصم) من الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي، وذلك من خلال تقديم برنامجًا مقترحًا ثم قياس فاعليته على أفراد العينة من التلاميذ الصم، وقد قامت الباحثة بإعداد قائمة بمفاهيم حقوق الإنسان التي يجب تناولها في مناهج التربية الإسلامية لتلاميذ هذه المرحلة، وبعد عرض القائمة على المحكمين قامت بإعداد البرنامج المقترح طبقًا لهذه القائمة وأرفقت بالبرنامج دليلًا للمعلم كمرشد مع الواحدة (البرنامج).

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أظهرت نتائج اختبار مان - وتني (Mann-Whitnay test) أن هناك فروقًا دالة إحصائيًّا بين تلاميذ المجموعة الضابطة والتجريبية في الاختبار البعدي لصالح المجموعة التجريبية، كذلك أظهرت نفس النتائج اختبار (Wilcoxon test)، مما يدل على التحسن الواضح الذي أحدثه تطبيق البرنامج المقترح في التلاميذ.

٧٠ - دراسة ناصر عبد الفتاح (٢٠٠٢م)(٢):

استهدفت الدراسة التعرف على دور كل من الصحافة والإذاعة المحلية في التنشئة السياسية للمراهقين من طلاب الصف الثالث الثانوي في إقليم شمال الصعيد حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية من طلاب الريف والحضر (ذكور وإناث) قوامها (٤٠٠) مفردة من إقليم شمال الصعيد (المنيا - بني سويف - الفيوم - أسيوط)، وذلك بهدف تطبيق الدراسة عليهم واستخدام المنهج الوصفي في توضيح وشرح دراسته التي اختار لها دورة إذاعية كاملة من يوليو إلى سبتمبر (٢٠٠١م) من البرامج المقدمة في إذاعة شمال الصعيد، كما تم تحديد بعض الصحف المحلية الخاصة بشمال الصعيد أيضًا، وهي: (شمال الصعيد - أخبار بني سويف - صوت المنيا - الفيوم)، وذلك في الفترة بين أول يناير (٢٠٠١م) إلى آخر ديسمبر (٢٠٠١م) بلغ عددها (٣٦) عددًا.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- ارتفاع معدل استماع أفراد العينة للإذاعة، وكذلك قراءتهم للصحف المحلية، إلا أن

(١) فدوى أحمد الشامي: برنامج لتنمية مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج التربية الإسلامية للتلاميذ الصم بدولة فلسطين، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٢م.

(٢) ناصر محمود عبد الفتاح: دور الإذاعة والصحافة المحلية في التنشئة السياسية للمراهقين - دراسة تطبيقية على إقليم شمال الصعيد، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٢م.

الإناث كانت أكثر استماعًا للإذاعة المحلية، والذكور كانوا أكثر قراءة للصحف المحلية.

- جاء ترتيب انتماءات المراهقين في هذه العينة: أولًا الانتماء الوطني ثم الإسلامي ثم أخيرًا الانتماء العربي.

- تطلع الذكور من أفراد العينة لمزيد من المشاركة السياسية مستقبلًا بعكس الإناث من نفس العينة.

٧١ - دراسة سامية موسى (٢٠٠٣م)[١]:

استهدفت الدراسة تقديم برنامج مقترح في التنشئة السياسية لأطفال الروضة من سن (٥ - ٦) سنوات لإعدادهم مستقبليًا لمواجهة المجتمع، ولأهمية هذه السن الصغيرة في اكتساب وتعلم المفاهيم.

وقد استخدمت الباحثة اختبار هاريس للذكاء، واستمارة المستوى الاقتصادي الاجتماعي الثقافي، ثم برنامج التنشئة السياسية، ومقياس التنشئة السياسية، وقد حددت قيم التنشئة السياسية الواجب تناولها في هذه المرحلة المبكرة وهي: (الانتماء - الحرية - التعاون - الديمقراطية - المبادأة والإيجابية - العدالة - النظام - الأمن - الأمانة).

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أطفال المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة بعد تطبيق البرنامج لصالح أطفال المجموعة التجريبية مما يوضح أثر البرنامج الذي أعدته الباحثة في تنمية ثقافة الأطفال السياسية.

- لا توجد فروق بين الذكور والإناث من أفراد العينة في استيعاب الأنشطة السياسية؛ بل إن نواتج التعلم لديهم واحدة.

٧٢ - دراسة عثمان حسين عثمان (٢٠٠٣م)[٢]:

استهدفت الدراسة الوقوف على منظومة المعرفة السياسية، ودرجة الوعي السياسي لدى أفراد العينة من أطفال الشوارع، وكذلك الوقوف على درجة تمسك هؤلاء الأطفال بالقيم السياسية.

---

(١) سامية موسى إبراهيم: برنامج مقترح في التنشئة السياسية للأطفال سن ٥ - ٦ سنوات، في ضوء أهداف الروضة، جامعة عين شمس، كلية البنات، بحث مقدم للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، العدد ٨٤، إبريل ٢٠٠٣م.

(٢) عثمان حسين عثمان: المحددات التفسيرية للتنشئة السياسية اللامؤسسية - دراسة حالة لعينة من أطفال الشوارع بمدينة المنيا، جامعة المنوفية، مجلة بحوث كلية الآداب، عدد ٥٢، يناير ٢٠٠٣م.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- كشفت المعطيات الميدانية الخاصة بالمعرفة السياسية للحالات موضوع الدراسة عن درجة من الوعي لدى هؤلاء، فقد ذكرت كل الحالات اسم رئيس الجمهورية ورؤساء الدولة السابقين، وذكر بعضهم بعض الزعماء الوطنيين مثل: (مصطفى كامل)، و (سعد زغلول)، وتعرف البعض على الأحزاب ومنها: (الحزب الوطني)، و (حزب الوفد)، و (حزب العمل).

- ذكرت بعض الحالات أسماء رؤساء الدول العربية؛ كصدام حسين، وياسر عرفات، والقذافي، والملك فهد، وقد ربط الأطفال بين هؤلاء الرؤساء وبعض الأحداث التاريخية والأحداث الجارية.

- تعرف الأطفال على كثير من أصحاب السلطة في البلد وربطوا بين المكانة التي يشغلونها والأعمال التي يمارسونها ومجتمعهم العشوائي الصغير (مجتمع الشارع).

٧٣ - دراسة محمد سليم العوا (٢٠٠٣م)[١]:

يتناول الكتاب عديد من العناوين كتجارب واقعية مر بها الكاتب كنموذج لما يحدث بين الآباء والأبناء؛ ومنها: التدريب العملي - نحصد ما زرعنا - صناعة الشخصية.... وقد حاول الكاتب هنا نقل تجاربه بصدق وواقعية، وفي نهاية كتابه وضع فصلًا يتضمن القيم التربوية التي لا بد من غرسها في الأبناء، وهي قيم وإن كانت في ظاهرها قيم دينية وتربوية إلا أنها قيم أساسية لا يمكن تناول موضوع تنشئة الأبناء من أي زاوية دون الخوض فيها، وهذه القيم هي:

١ - **الإيمان**: والمقصود هنا الإيمان المؤثر في السلوك بما يفعله في النفس المؤمنة من مراقبة اللّـه ﷻ.

٢ - **التقوى**: وهي حساسية في الضمير وشفافية في الشعور، وخشية مستمرة، وحذر دائم، وتوق لأشواك الطريقِ، طريق النجاة الذي تتجاذبه أشواك الرغبات والشهوات، وأشواك المطامع والمطامح.

٣ - **الأخوة**: فالناس جميعًا - مهما تباينت دياناتهم وأعراقهم - إخوة في الإنسانية، وهو معنى لا يجوز أن يغيب عن بال الفرد أبدًا، والمؤمنون إخوة، وما يرد على تحريم دم المسلم

---

(١) محمد سليم العوا: بين الآباء والأبناء - تجارب واقعية، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٣م.

وماله وعرضه يرد كذلك بالقدر نفسه على تحريم ذلك كله من غير المسلم، فإن الإنسانية هي مناط العصمة والتحريم وليس الدين.

٤ - **الرحمة**: والرحمة رقة في القلب، وإرهاف في الشعور، وهي تستهدف الرأفة بالآخرين، والتألم لهم، وكفكفة دموعهم وتخفيف أحزانهم، والرحمة خلق إسلامي - بل ديني - أصيل.

٥ - **الإيثار**: وهو تفضيل الغير على النفس، وهو خلق نبيل يقصد به وجه اللّـه تعالى ويدل على صدق الإيمان، وصفاء السريرة وطهارة النفس، وهو سبيل أكيد إلى تحقيق التكافل الاجتماعي، والتعاون بين الذين يجدون أضعاف ما ينفقون ويحتاجون، والذين لا يجدون ما يأكلون أو يلبسون.

٦ - **العفو**: والعفو هو ترك الحق مع القدرة على اقتضائه مباشرة أو بواسطة السلطة المختصة.

٧ - **الجرأة في الحق**: والجرأة قوة نفسية ضرورية يستمدها الإنسان من إيمانه باللّـه الواحد القهار، ومن الحق الذي يعتنقه، ومن القدر الذي يسلم به ويستسلم له، ومن المسئولية التي يستشعرها، وعلى قدر نصيبه من ذلك كله تكون جرأته في الحق، وقدرته على الجهر بالرأي الحر.

ويرى الكاتب أن الزمن الذي يستغرقه إعادة هذه القيم إلى نفوس الأبناء أو الذي ينفق في التخطيط والتنفيذ لهذه التنشئة السليمة لن يكون زمنًا ضائعًا، بل هو زمن مكتسب.

٧٤ - دراسة صلاح مندور (٢٠٠٤م)[١]:

هدفت الدراسة إلى تحليل المقررات الدراسية الخاصة بالمرحلة الثانوية للوقوف على ما تحويه من قيم ومفاهيم سياسية، ثم دراسة دور كل من وسائط التنشئة السياسية المختلفة في التأثير على طلاب هذه المرحلة وخاصة (المدرسة)، وقد قام الباحث كذلك بدراسة تأثير العوامل المختلفة على زيادة درجة وعي الطلاب السياسي؛ ومنها البيئة الجغرافية، والوسط الاجتماعي.

وقد رصد الباحث ظواهر العنف السياسي، والتناحر الثقافي، والسلبية، وفقدان الهوية، من خلال استبيانات قدمها لطلاب هذه المرحلة، ولم يجد في المقررات الدراسية الخاصة بالمرحلة الثانوية ما يؤدي إلى الارتقاء بالثقافة السياسية لطلاب هذه المرحلة، كذلك ضعف

---

(١) صلاح محمد أحمد علي مندور: التربية السياسية للشباب، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٤م.

دور وسائط التنشئة السياسية الأخرى في التأثير الفعال على طلاب المرحلة الثانوية.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- تقديم تصور مقترح لمنهج يحوي الكثير من المعارف والمفاهيم السياسية كبديل للمقررات التي قام الباحث بتحليلها، وجاءت النتائج بأنها لا تعمل على زيادة وعي الطلاب السياسي أو زيادة ثقافتهم السياسية.
- تقديم مقترحات هدفها زيادة فاعلية وسائط التنشئة السياسية.

٧٥ - دراسة هيثم ناجي عبد الحكيم (٢٠٠٤م)[١]:

استهدفت الدراسة التعرف على دور الإعلام المدرسي (صحافة وإذاعة مدرسية) في التنشئة السياسية للمراهقين المكفوفين.

وقد قام الباحث بدراسة تحليلية وميدانية؛ حيث تم تحليل (١٨) برنامجًا إذاعيًا، وكذلك (٩) صحف حائطية بمدارس المكفوفين، وذلك خلال العام الدراسي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م)، كما طبق الباحث استمارة استبيان على عينة قوامها (٦٠) مفردة من المراهقين المكفوفين، تتراوح أعمارهم من (١٥ - ١٧) سنة بمدارس المكفوفين الثانوية بمحافظة القاهرة.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تعرض المراهقين المكفوفين، وكذلك مشاركتهم في أنشطة الإعلام المدرسي، وبين مستوى التنشئة السياسية لديهم.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المراهقين المكفوفين المشاركين في كل من (الصحافة، الإذاعة، الصحافة والإذاعة معًا، الندوات والمناظرات) في مستوى التنشئة السياسية لديهم.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المراهقين المكفوفين والمراهقات المكفوفات في مستوى التنشئة السياسية لصالح الذكور.

٧٦ - دراسة أمية المقبلي (٢٠٠٥م)[٢]:

هدفت الدراسة إلى إثراء منهج الصف الأول الثانوي باليمن ببعض قضايا التنشئة السياسية

---

(١) هيثم ناجي عبد الحكيم: دور الإعلام المدرسي في التنشئة السياسية للمراهقين المكفوفين - دراسة مسحية، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٤م.

(٢) أمية جبران علي المقبلي: تطوير مقرر المجتمع اليمني - في ضوء بعض قضايا التنشئة السياسية وأثره على الوعي السياسي لدى تلاميذ الصف الأول الثانوي بالجمهورية اليمنية، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٥م.

التي أوصى بتدريسها الخبراء والتربويون ورأوا مناسبتها لهذه المرحلة العمرية، وأن المنهج يفتقر إليها وتشتمل هذه القضايا على موضوعات: (الممارسة الديمقراطية، حقوق الإنسان، الواجبات العامة، نظم وقواعد الحكم).

وقد قامت الباحثة بتحليل منهج « المجتمع اليمني » للتعرف على ما يحويه من قضايا خاصة بالتنشئة السياسية، ثم أجرت استبانة للطلاب بهدف التعرف على الموضوعات والقضايا السياسية التي يريدون دراستها وتقع في محيط اهتمامهم، وصممت استبانة أخرى للخبراء، وخرجت من ذلك كله بقائمة تحوي أهم قضايا التنشئة السياسية التي تناسب هذه المرحلة العمرية (الصف الأول الثانوي)، ثم وضعت مقررًا إثرائيًّا مقترحًا يضاف إلى مقرر - المجتمع اليمني - وقامت بتجربته وتدريسه للطلاب.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أكد البحث على أهمية الأنشطة ودورها الفعال في غرس الوعي ببعض القضايا السياسية لدى الناشئة.

- أكد البحث على أن هناك علاقة وثيقة ما بين الثقافة السياسية والوعي السياسي، وأن زيادة الحصيلة الدراسية الخاصة بالقضايا السياسية يعمل على ارتفاع درجة الوعي السياسي لدى الناشئة.

٧٧ - دراسة صفاء أحمد (٢٠٠٥م)(١):

استهدفت الدراسة الوقوف على مدى إسهام الأنشطة الطلابية في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة، وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة له، وطبقتها على عينة من طلاب الفرقتين الأولى والرابعة من مختلف التخصصات العلمية والأدبية في جامعة عين شمس، سواء كانوا ممارسين للنشاط الطلابي أو غير ممارسين (بنين وبنات).

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أن الإناث أكثر ممارسة للأنشطة الطلابية من الذكور، والأقسام الأدبية أكثر من الأقسام العلمية.

- ليس للفرقة الدراسية أثر بالنسبة للجانب الممارس للوعي السياسي.

---

(١) صفاء محمد علي أحمد: الأنشطة الطلابية ودورها في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة - دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية البنات، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٥م.

- تسهم الأنشطة الطلابية مثل الانتخابات الطلابية، ومشروعات خدمات البيئة، والمشاركة في جميع التبرعات لصالح القضية الفلسطينية.... إلخ في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة.

٧٨ - دراسة عصام الدين هلال - محمد المنوفي (٢٠٠٥م)(١):

استهدفت الدراسة معرفة دور المدرسة في التنشئة السياسية، وذلك من خلال دراسة التغييرات التي يجب عليها إحداثها في المقررات المختلفة، ودراسة المناخ المدرسي وأدوار المعلم ثم محتوى المقرر الدراسي الذي يساهم في التنشئة السياسية بدور كبير وخاصة مقررات اللغة العربية والدراسات الاجتماعية؛ حيث وجدت الدراسة أن هذه المقررات أكثر ارتباطًا بالتربية السياسية، وقد قامت الدراسة بتحليل الآتي:

١ - المضامين السياسية للتنظيم المدرسي.

٢ - مرتكزات الخطاب السياسي الراهن في مصر وتداعياته التربوية.

٣ - المفاهيم والمهارات والقيم السياسية المتضمنة في مقررات اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي.

ثم عملت الدراسة على وضع إطار مقترح لمقررات الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بشكل عام، ومقررات الدراسات الاجتماعية واللغة العربية بوجه خاص.

٧٩ - دراسة ياسر المهدي (٢٠٠٦م)(٢):

استهدفت الدراسة الوقوف على واقع العدالة التنظيمية، وأداء المعلمين لسلوك المواطنة بالمدارس الثانوية العامة في مصر، وقد قام الباحث بدراسة تحليلية ودراسة ميدانية خاصة بالمعلم والمدرسة الثانوية.

وجاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- هناك علاقة تأثير متبادلة بين بعدي العدالة التنظيمية (الإجرائية التفاعلية والتوزيعية)؛ أي بين مدركات المعلمين لعدالة توزيع الدخل، والتي يترتب عليها وعلى مدى إحساسهم بالعدالة فيها إلى قيامهم بمسئولياتهم ومهام المواطنة الصالحة.

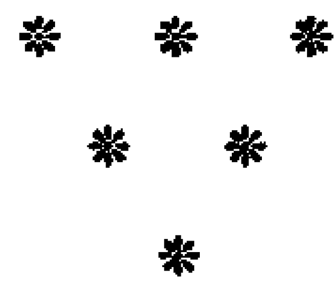
- إن ظاهرة أداء المعلمين لسلوك المواطنة في مصر تمثل بنية متعددة الأبعاد، يتمثل

(١) عصام الدين هلال، محمد المنوفي: التنشئة السياسية للطفل المصري، القاهرة، دار فرحة، ٢٠٠٥م.

(٢) ياسر فتحي الهنداوي المهدي: العدالة التنظيمية وأداء المعلمين لسلوك المواطنة بالمدارس الثانوية العامة في مصر، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٦م.

البعد الأول في المواطنة الموجهة نحو المدرسة، والثاني نحو الطلاب، والأخير في سلوك المواطنة نحو الزملاء، ويختلف إحساس كل معلم في أهمية هذه الأبعاد وترتيبها، وإن كانت نتائج الدراسة أوضحت إيمان معظم المعلمين بسلوك المواطنة نحو الزملاء.

- إن مشاعر العدالة الإجرائية التفاعلية تؤثر - بصورة مستقلة - تأثيرًا مباشرًا على أداء المعلمين لسلوك المواطنة نحو المدرسة.



ثانيًا
الدراسات والأبحاث الأجنبية
التي تناولت موضوع التنشئة السياسية

١ - دراسة كيتي (Kitty) (١٩٨٣م)[١]:

كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تتبع نمو التفكير السياسي الذي يمر به الطلاب ويدور في عقولهم أثناء سنوات التعليم الابتدائي، وتوضيح مدى التطور في طريقة تفكير الطلاب، وما إذا كان التفكير السياسي قد أفادهم بصورة جيدة وفعالة في حياتهم داخل المدرسة وخارجها أم لا.

وتشير النتائج إلى حدوث تغيرات عديدة فيما يتعلق بالتفكير السياسي في هذه المرحلة، وأيضًا وجود نمو في المفاهيم السياسية المجردة والمعقدة لدى طلاب هذه المرحلة الابتدائية، خاصة إذا ما ارتبطت عملية تنمية تلك المفاهيم بممارسة النشاط ووضع الطلاب في مواقف حقيقية من خلاله.

٢ - دراسة مارشيل وكينيث (Marshell & Kenneth) (١٩٨٣م)[٢]:

توضح هذه الدراسة أن التعليم السياسي في كندا ما زال في معظمه مقصورًا على علم التربية المدنية، وتؤكد أن الكتب المتخصصة ما زالت تركز على النواحي القانونية التاريخية للمؤسسات الحكومية فقط، وأن الطلبة يحصلون على المعلومات ومن خلالها يتعلمون السياسة عن طريق بعض المناهج الدراسية مثل التاريخ أو الدراسات الاجتماعية، وهذه المناهج تعمل بصورة جيدة وفعالة على تنمية الإحساس الوطني والكفاءة السياسية أكثر من مجرد أنها مواد دراسية تعلم القراءة والكتابة داخل المدرسة، وتؤكد هذه الدراسة على افتقار معظم المعلمين إلى التدريب لزيادة قدرتهم على تدريس العلوم السياسية، وأيضًا يفتقر المعلمون إلى الإستراتيجيات التدريسية اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

---

(١) Kitty Abraham: "Political Thinking in Elementary Years; An Empirical Study". Elementary School Journal, Vol. 84, No. 2, 1983.

(٢) Conely Marshell & Osborne Kenneth: "Political Education in Canadian Schools; An Assessment of Social Studies and Political Science Courses Padagogy". International Journal of Political Education, 1983.

٣ - دراسة تمبسون ولويس رنتلمان (Thompson & Lauise Rintelman) (١٩٨٣م)[(١)]:

قام الباحثان في هذه الدراسة بتقديم تدريب لمعلمي المدارس الابتدائية لتنمية الديمقراطية داخل الفصول، وقد قاما بتقديم وصف لنماذج تدريب المعلمين على أحدث النظريات والتطبيقات التي قد تساعدهم في تنمية الديمقراطية لدى التلاميذ في الفصول وخارجها. **وقد بينت الدراسة أن الفصل الديمقراطي يتميز بـ:**

- المشاركة الإيجابية للتلاميذ في اتخاذ القرار داخل الفصل.
- المسئولية المشتركة بين المعلم والتلاميذ.
- المقابلات والمناقشات الدراسية وإثارة الأفكار التي تهدف إلى تقديم حلول تتعلق بالبناء الاجتماعي.
- المسئولية الإيجابية للطالب عن تعلمه وسلوكه.
- الانضباط الذي يشجع التلاميذ على التفاعل مع تغيرات المجتمع ومطالبه.

وقد تضمنت الدراسة برنامجًا يشتمل على تدريبات خاصة بمعلمي المدارس الابتدائية لتنمية الديمقراطية داخل الفصول بما يتناسب مع السنوات الأربع الدراسية الأولى من المرحلة الابتدائية.

٤ - دراسة فيلابينو وألبرت جوزيف (Villapino and Albert Joseph) (١٩٨٣م)[(٢)]:

استهدفت الدراسة الكشف عن ممارسات معلمي المدارس الابتدائية للسلوك الديمقراطي داخل الفصل، وتحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين ممارسة المعلمين للسلوك الديمقراطي، وبين سلوك الطلبة واتجاهاتهم نحو المعلمين والمديرين والمجتمع، وقد استخدم الباحثان مقياس السلوك الديمقراطي في الفصل لقياس مدى استخدام المعلمين لهذا السلوك، ومقياس القيم التربوية لقياس الاتجاهات الذاتية نحو التربية، وصحيفة المعلومات عن السيرة الذاتية للفرد، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتدريب النظري والتطبيقي على مهارة « العلاقة الشخصية »، فهي ضرورية لوجود بيئات ديمقراطية،

---

(١) Thompson & Lauis Rintelman; "Training Elementary School Teachers to Create A Democratic Classroom". Dissertation Abstracts International, Vol. 43, No. 1, 1983.

(٢) Villapino & Albert Joseph: "A Study of Elementary School Teachers and Support Personnal Democratic Classroom Behaviors and their attitudes toward Education". Dissertation Abstracts International, Vol. 43, No. 12, 1983.

وضرورة الاهتمام بتنمية اتجاهات الفرد الإيجابية نحو التربية، وضرورة استخدام السلوك الديمقراطي في الفصل لأنه يفيد بدرجة كبيرة في عملية التقويم الذاتي، وضرورة استخدام أسلوب الملاحظة للسلوك الديمقراطي للمعلمين والتلاميذ داخل الفصل وأثناء الدراسة.

٥ - دراسة بروكر رسل (Brooker، Russell) (١٩٨٤م)[١]:

كان الهدف من هذه الدراسة هو مناقشة مدى إمكانية الاستعانة بالألعاب التمثيلية وطريقة لعب الدور لتدريس التربية السياسية والتعليم السياسي، وذلك بناء على العلاقة الوثيقة بين الأنماط السلوكية، والتأثيرات السياسية، وتوضح هذه الدراسة ثلاثة نماذج للمنافسة، بحيث يحتوي كل منها على علاقة مختلفة بين حقيقة الموقف الذي يمارس من خلاله الألعاب التمثيلية، وبين نجاح إستراتيجية التعليم السياسي، ذلك بالإضافة إلى دور الألعاب التمثيلية في معايشة المواقف الاجتماعية والسياسية ومدى تأثير ذلك على التعليم السياسي.

٦ - دراسة هاربر (Harber) (١٩٨٤م)[٢]:

استهدفت الدراسة الوقوف على واقع التربية السياسية ومؤسساتها في إنجلترا في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وقد وجدت الدراسة أنه برغم انتشار دراسة التربية السياسية في بلدان شتى إلا أن بريطانيا قد تأخرت في الاهتمام بهذا المجال بالمقارنة مع بقية المجتمعات والدول الأخرى، وقد حاولت اللحاق بهذا المجال بل والإسراع فيه بإنشاء عدة منظمات هدفها الأساسي الاهتمام بالتربية السياسية مثل « رابطة التربية من أجل المواطنة العالمية »، و « الرابطة السياسية »، وقد نادت الحكومة والأحزاب المختلفة في بريطانيا بأهمية التربية السياسية بعدما زاد شعور الشباب بالاغتراب وازدادت المشكلات التي يرجع معظمها لقلة الوعي السياسي لدى الشباب، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- كان هناك اهتمام في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات بالتربية السياسية وبرامجها ولكن بالشكل التقليدي الكلاسيكي.

- هناك أيديولوجيات سياسية عديدة في بريطانيا، ومطلوب من التربية السياسية في المدارس أن تقدمها جميعًا بحيادية ووضوح تامَّين.

---

(١) Brooker Russell: "Truth as a Variable; Teaching Political Strategy with Simulation Games". Simulation and Games, Vol. 19, No.1, 1984.

(٢) Harber. C: "Politics and political Education" (Educational Review, Vol. 36, No. 2, 1984) pp. 113-119.

٧ - دراسة أوزبورن كينيث (Osborne، Kenneth) (١٩٨٤م)[١]:

تناولت هذه الدراسة التعليم السياسي في كندا وذلك من خلال خمسة فصول، وهي:

الفصل الأول: يحتوي على مفهوم التعليم السياسي، ويقوم بدراسة الروابط التاريخية والفلسفية بين التعليم والسياسة.

الفصل الثاني: يحتوي على شرح مفصل للمواطنة والسياسة وتوضيح العلاقة بينهما، وتدريس التعليم السياسي داخل المدارس، والمداخل المتعددة لتحقيقه، والمناهج المتعلقة به مثل التاريخ والاجتماع.

الفصل الثالث: يتناول الأثر الاجتماعي والأثر السياسي للمدرسة على الطلاب، ومدى فعاليته ودور المنهج الخفي في التربية السياسية.

الفصل الرابع: يركز على الأخلاقيات والقيم في المدارس ويركز على المواطنة والتعليم السياسي والتعليم الخلقي.

الفصل الخامس: يقدم إستراتيجية تعليمية خاصة بالتعليم السياسي، ويقدم موجزًا حول المدارس والفلسفات الجديدة في تدريس المفاهيم السياسية والتي تؤدي إلى زيادة المشاركة والوفاء بالالتزامات السياسية، ويتضمن هذا الموجز:

١ - نماذج للمفاهيم.
٢ - قضايا ومفاهيم سياسية.
٣ - دراسة الحالة.
٤ - إستراتيجيات الاكتشاف والبحث.
٥ - تعريفات عامة لمفاهيم سياسية.
٦ - أساليب وطرق تعليمية تجريبية.
٧ - دراسات حول الصراع.
٨ - توجهات وقيم تتعلق بالسياسة.
٩ - العمل السياسي والمشاركة.
١٠ - إستراتيجيات تعليمية طوال الحياة (التعليم المستمر).

٨ - دراسة روس إليستير (Ross، Alistair) (١٩٨٤م)[٢]:

تؤكد هذه الدراسة أن الأطفال قادرون على استيعاب المفاهيم السياسية المعقدة في

---

(١) Osborne Kenneth: "Working Papers in Political Education Monographe in Education XII". Maintaba Univ., Winnipey, 1984.

(٢) Ross Alistair: "Development political concepts and skills in the primary school", Education Review, Vol. 36, No.2, 1984.

أثناء دراستهم في المرحلة الابتدائية لمادة التاريخ، وخاصة إذا كان المعلمون على دراية كافية بالتعليم السياسي المبكر، كذلك إذا حدث ارتباط بين تنمية هذه المفاهيم السياسية المعقدة وبين الممارسة الفعلية لها من خلال النشاط، وأيضًا يجب أن يكون لدى المعلمين القدرة على التعامل في هذا المجال بشخصية مرنة تتصف بالمشاركة والإيجابية والتفاعل، ويجب أيضًا وضع مناهج تتضمن عناصر التعليم السياسي بوضوح في المدرسة الابتدائية؛ لأنها تشكل الركيزة الأساسية في بناء شخصية الطفل، وهي التي تمثل الخبرات الأولى التي يحصل عليها الفرد في حياته؛ لذلك يجب وضع الطلاب في مواقف سياسية حقيقية خلال تدريس بعض المناهج مثل التاريخ والاجتماع.

٩ - دراسة هوجوف هانز (Hougoff، Hans) (١٩٨٧م)[١]:

يصف هذا البحث التعليم السياسي في هولندا منذ دخول المادة عام (١٩٦٨م) إلى المقررات الدراسية، وتتضمن النقاط التي تم مناقشتها في هذا البحث ما يلي: التطورات التاريخية للمادة، أهداف ومحتوى المادة والعلاقة بينها وبين سياسة الحكومة التعليمية في هولندا، ضرورة وضع علاقات الشرق والغرب ضمن هذه المقررات باعتبارها موضوعات سياسية هامة، القرارات السياسية التي تم اتخاذها مؤخرًا في هولندا والتي تُعدُّ ضرورة للتنمية المستقبلية لمحتوى وهيكل التعليم، ويوضح البحث أيضًا أهمية التعليم السياسي خاصة في الدول الأوروبية مثل إنجلترا واسكتلندا، وبيان أن هناك اتجاهًا في السياسة التعليمية في هذه الدول نحو جوهر المنهج، خاصة المناهج المتعلقة بالمفاهيم القومية في الصفوف الدراسية المختلفة، ويتضمن هذا البحث أيضًا بعض الأفكار حول وضع العلاقات بين الشرق والغرب وتأثير ذلك على التعليم السياسي، وبعض المقترحات حول مزيد من التعاون والتنسيق الدوليين.

١٠ - دراسة بالونسكي ستيوارت (Palonsky، Stuart) (١٩٨٧م)[٢]:

استهدفت الدراسة محاولة فهم تفكير الأطفال حول الموضوعات السياسية في حياتهم، وكيف يتأثر تفكيرهم بما يجري في المدرسة، وما يقدم لهم من نماذج لأبحاث عديدة حول وضع المناهج والتغييرات في مجال التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية، وقد أكدت الدراسة

---

(١) Houghoff، Hans: "Curriculum Development for Political Science". National inst، for Curriculum Development, Netherlands, 1987.

(٢) Palonsky Stuart: "Political Socialization in Elementary Schools". Elementary School Journal, Vol. 87, No. 5, 1987.

على ضرورة تركيز الأبحاث على كيفية ربط الأطفال للمعلومات التي يحصلون عليها من خلال خبراتهم عن طريق دراسة التاريخ والدراسات الاجتماعية عمومًا، ثم يكونون بهذه الخبرات رؤى سياسية خاصة بهم يقومون بالاستفادة منها في حياتهم المستقبلية، ويفيدون منها المجتمع بصورة جيدة؛ وذلك لأن الدراسة أثبتت أن الأفكار السياسية التي يحصل عليها الطفل في المدرسة الابتدائية خلال سنوات الدراسة تُعدُّ هي الركيزة للمعتقدات والآراء السياسية للشخص الراشد فيما بعد.

١١ - دراسة سيجيل ومايكل إريك (Siegel and Eric) (١٩٨٧م)(١):

هذه الدراسة عبارة عن مراجعة لكتابين في مجال التربية السياسية التي قد تحدث داخل المدارس الثانوية، وتلقي هذه الدراسة أيضًا الضوء على العديد من الدراسات البحثية حول هذا الموضوع، وقد توصلت الدراسة من خلال البحث الدقيق والمراجعة وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها إلى نتيجة هامة؛ وهي:

أن هناك قصورًا واضحًا في تنمية وضع البرامج الفعَّالة في تعلم المواطنة السليمة والتربية السياسية في كلٍّ من الولايات المتحدة وكندا، وأن هذه المناطق في حاجة ماسة إلى مثل هذه البرامج التي تقوم بالاهتمام بتعليم المواطنة بصورة جيدة، وتعمل على تدعيم وتقوية روح الانتماء والولاء للوطن.

١٢ - دراسة ألفين وولف (Alvin Wolf) (١٩٨٨م)(٢):

استهدفت الدراسة تعليم الديمقراطية عن طريق ممارسة المفاهيم الدستورية داخل الفصل، وقد أوضحت الدراسة أن المعلمين ربما ! يلتزمون بتطبيق قواعد النظام داخل الفصل، مما يكون له تأثير سيئ على الطالب؛ حيث إن المعلم هو القدوة والمثل الأعلى للطالب، فكيف يتعلم الطالب تطبيق نصوص الدستور في الوقت الذي يمارس فيه المعلمون الفردية في الحكم، وقد قدمت هذه الدراسة في إطار برنامج تطوير التعليم المدني بحثًا هامًّا يعد بمثابة مقدمة عظيمة في المفاهيم الدستورية، وقد قام الباحث بتطوير وجهة نظر مجموعة من معلمي الدراسات الاجتماعية الذين قدموا بعضًا من المبادئ الدستورية التي يمكن تطبيقها داخل الفصل الدراسي، وقد بينت الدراسة أن التلاميذ يمكن أن يتعلموا

---

(١) Siegel and Michael Eric: "Political Education in the Classroom". Teaching Political Science, Vol. 14, No. 2, 1987.

(٢) Alvin Wolf: "Teaching Democracy by Practicing Constitutional Concepts in the Classroom". Georgia, Social Journal, Vol. 19, No. 2, 1988.

المفاهيم الدستورية السياسية مثل الديمقراطية من خلال ممارساتهم لها داخل الفصل عن طريق المعلم القدوة والتأثر بشخصيته (المنهج الخفي).

١٣ - دراسة هوجوف هانز (Houghoff، Hans) (١٩٨٨م)(١):

توضح الدراسة أن التربية السياسية والاجتماعية أصبحتا من المواد الإجبارية في هولندا منذ عام (١٩٦٨م)، وقد تناولت هذه الدراسة:

الجزء الأول: يناقش الأساليب والنماذج التي يتبعها المعهد القومي لتطوير وتنمية المناهج، وذلك منذ إنشائه في عام (١٩٧٥م)، ومن أهم مشروعات هذا المعهد إعداد منهج مُوحَّد للتعليم السياسي والاجتماعي في المدارس الابتدائية والثانوية.

الجزء الثاني: يركز على تحديد أهداف ومحتوى هذه المادة الجديدة، وهذا الجزء يقوم على أساس أن تفكير الإنسان وتصرفاته تتأثر إلى حدٍّ كبير بالمجتمع الذي يعيش فيه، ومع ذلك فإن الفرد يستطيع أن يتصرف من تلقاء نفسه، وأن يكون له تأثير على ظروف حياته، وهناك تركيز وتأكيد على تنمية المواقف التي يتعرض لها ويكون لها تأثير عليه وعلى آرائه السياسية، وقد تم التركيز على ستة موضوعات؛ وهي: (المنزل، الموطن، البيئة، العمل، الفراغ، التكنولوجيا)، وذلك بالإضافة إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية وتأثيرهما على التعليم السياسي والاجتماعي.

الجزء الثالث: ويركز هذا الجزء على تكوين وتنظيم الدورة، وكيفية إدخال التعليم السياسي والاجتماعي في المناهج المدرسية ككل ومناهج التاريخ والاجتماع بصفة خاصة، وإلقاء نظرة قوية عن قرب على المسائل المحورية والأهداف والمبادئ التعليمية التي توضع على أساسها المناهج وتقوم على أساسها عملية التقويم، واختيار إستراتيجيات التدريس المناسبة لها.

١٤ - دراسة ستنبرنك جون ودونا بلس (Steinbrink، John E.، Donna Bliss) (١٩٨٨م)(٢):

تقدِّم هذه الدراسة نماذج إرشادية للتدريس للطلبة في المدارس الابتدائية عن طريق فهم

---

(١) Houghoff Hans: "Curriculum Development for Social and Political in the Netherlands". Paper Presented at the International Round Table Conference of Political Socialization of the Young in East and West (Fedral Republic of Germany), March 9-13, 1988.

(٢) Steinbrink John E., Donna Bliss: "Using Political Cartoons to Teach Thinking Skills". Social Studies, Vol. 79, No. 5, 1988.

الأمور السياسية الحالية، من خلال تعليم كيفية تحليل الرسوم المتحركة السياسية، وذلك حتى يتسنى لهم تحديد المفاهيم السياسية الأساسية التي يمكن تصورها، وأيضًا تناقش هذه الدراسة الأهداف التي يمكن تحقيقها، واستخدام الرسم للتعبير عن دلالات الألفاظ السياسية خاصة المتصلة بالدراسات الاجتماعية، بالإضافة إلى تحديد الأهداف التعليمية مسبقًا، وورقة خاصة بالنشاط الذي يمكن أن يقوم به الطالب لتحقيق ذلك الهدف، وأيضًا توضيح التدريبات والتمرينات الخاصة بذلك.

١٥ - دراسة إيما هولمز (Emma، E.، Holmes) (١٩٩١م)[1]:

استهدفت الدراسة مساعدة التلاميذ على اكتساب السلوك الديمقراطي من خلال تعلم المفاهيم السياسية مثل الحرية، والعدل، والحق، والواجب، **وقد أوضحت هذه الدراسة أن الفصول الديمقراطية هي التي تتصف بأنها:**

- تعكس المثل العليا التي تبنى عليها المجتمعات الديمقراطية مثل الحقوق والواجبات تجاه الفرد نفسه وتجاه الآخرين.
- تهتم بمشاركة التلاميذ في القضايا التي تهمهم وتكفل لهم حياة أفضل.
- تساعدهم على حل المشكلات التي تواجههم، وتحاول وضع حلول متنوعة لها.
- تساعد في تنمية الشعور بالانتماء، وتجعل الطلاب يشعرون بقيمة أنفسهم من خلال مشاركتهم في الأنشطة المختلفة.

وقد قدمت الدراسة أربع إستراتيجيات كبرى يمكن للمعلمين استخدامها في تنمية السلوك الديمقراطي داخل الفصل وهي:

- إستراتيجية المناقشة: التي تساعد على فهم معنى الاحترام لأنفسهم وللآخرين، ومن خلالها يمكن إيجاد حلول للمشاكل، ومقارنة البدائل وكتابة الملخصات.
- إستراتيجية اتخاذ القرار: ويشترط فيها أن تكون مناسبة لسن التلاميذ.
- إستراتيجية التخطيط: حيث يشارك التلاميذ في تخطيط ما سيتم إنجازه خلال العام الدراسي، أو التخطيط لبعض الأنشطة التعليمية.
- إستراتيجية اختبار الفروض: وهي من أهم الإستراتيجيات في تنمية السلوك الديمقراطي داخل الفصل.

---

(١) Emma E. Holmes: "Democracy in Elementary School Classes". Social Education, Vol. 55, No. 3, Mar, 1991.

١٦ - دراسة فين جون (Fien، John) (١٩٩١م)[١]:

كشفت الدراسة عن العلاقة بين البرامج التي يستخدمها المعلم في التدريس، وبين تنمية الإحساس الوطني لدى الطلاب، وأكدت هذه الدراسة على ضرورة دعم وتقوية نماذج التعليم السياسي في التقرير الأسترالي « التعليم من أجل المواطنة النشطة الفعَّالة »، وتبحث عن الاتجاهات المستقبلية التي يمكن تطويرها عن طريق الربط بين البرامج التي يستخدمها المعلم، وتنمية التعليم السياسي من خلال الإحساس الوطني، وتعليم المواطنة السليمة التي من شأنها تقوية علاقة الفرد بالوطن وتدعيم شعور الانتماء للوطن، وكل ذلك مستمد من البرامج التي يقوم المعلم باستخدامها في التدريس، وذلك يوضح الدور الكبير للمعلم في العملية التعليمية عمومًا وفي تنمية الإحساس الوطني خاصة.

١٧ - دراسة بيرس وكاترين ميتشيل (Pierce، Kathryn Mitchell) (١٩٩٣م)[٢]:

تقدِّم هذه الدراسة ملخصات موجزة لحوالي (٥٥) دراسة من كتب الأطفال ذات العلاقة الوثيقة بالقضايا السياسية والاجتماعية، فبذلك هي دراسة مسحية لأهم كتب الأطفال السياسية والاجتماعية، وتوضيح مدى ارتباطها بالتعليم الابتدائي وبالتلاميذ في هذه المرحلة المبكرة من العمر، وتوضح هذه الدراسة تأثير أدب الأطفال وعلاقته القوية بالتعليم عمومًا، والتربية السياسية خاصة، وأيضًا استهدفت هذه الدراسة بيان الأثر القوي لكتب الأطفال في مجال التعليم السياسي في المدارس الابتدائية على تكوين البناء المفاهيمي السياسي والاجتماعي للأطفال في هذه السن.

١٨ - دراسة ألين جاري (Allen Gary) (١٩٩٤م)[٣]:

اهتمت هذه الدراسة بالكشف عن نمو المعرفة السياسية لدى الأطفال في المدارس الابتدائية وخاصة أثناء عام الانتخابات، كذلك عملت على توضيح مدى تأثير الانتخابات، وإجراءاتها على سلوك الأطفال السياسي ومعارفهم السياسية، وقد تم

---

(١) Fien John: "Ideology Political Education and Teacher Education". Journal of Curriculum Studies, Vol. 23, No. 3, 1991.

(٢) Pierce, kathryn Mitchell: "Contemporary Social and Political Issues (Children's Books)". Reading Teacher, Vol. 47, No. 2, 1993.

(٣) Allen Gary L.: "The Growth of Children's Political Knowledge during an Election Year". Merril: Planner Quarterly, Vol. 40, No. 3, 1994.

عقد مقابلات مع مجموعات من تلاميذ المدرسة الابتدائية، وترتيب اتصالات معهم وخاصة تلاميذ الصف الأول والثالث والرابع، وتم هذا اللقاء وهذه الاتصالات قبل عقد الانتخابات العامة بحوالي (١٢) شهرًا، ثم تم إعادة تلك المقابلات، وذلك الاتصال بعد ستة أشهر، ثم تم اتصال آخر قبل الانتخابات بحوالي شهر واحد، وكان الهدف من إعادة الاتصال أكثر من مرة هو دراسة التغيرات التي حدثت في المفاهيم السياسية لهؤلاء الأطفال حول الانتخابات الرئاسية، والرئاسة الأمريكية عمومًا، وذلك بهدف دراسة تأثير الدعاية الانتخابية والجو السياسي العام على المفاهيم السياسية لدى أطفال المدرسة الابتدائية، وقد أكدت الدراسة على وجود فروق في المستويات بين الدارسين في المقياس الأخير، بحيث أثبتت الدراسة أن المفاهيم السياسية الخاصة بالانتخابات والرئاسة الأمريكية قد أصبحت أكثر تفصيلًا وتجريدًا ودقة في الصفوف العليا في المدرسة الابتدائية.

١٩ - دراسة إريكر كليف ولوجان جون (Clive and John) (١٩٩٥م)[1]:

أكدت الدراسة على قدرة الأطفال على فهم الموضوعات العالمية السياسية، خاصة إذا تم تقديمها لهم في إطار مفاهيم الاستقلال والعدالة، وقد وردت هذه المفاهيم في مشروع « الأطفال ونظرة على العالم »، الذي اهتم بتوضيح رؤية الأطفال للقضايا السياسية من منظورهم الخاص بناءً على المرحلة العمرية لهؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى قدراتهم العقلية والإدراكية لها.

وعرضت هذه الدراسة مجموعة من الأمثلة المتعددة لردود أفعال الأطفال وطرق تفكيرهم وتناولهم لهذه المفاهيم السياسية المعقدة نسبيًا بالنسبة لهم، وقدمت شرحًا مفصلًا ودقيقًا لنماذج عديدة من إستراتيجيات التدريس المتنوعة والغير تقليدية التي يمكن استخدامها داخل الفصل أو خارجه في المدارس الابتدائية لتدعيم وتقوية هذه المفاهيم لدى التلاميذ بصورة فعَّالة، وأوضحت الدراسة المكانة الهامة للتربية السياسية في المدارس الابتدائية؛ حيث إنها المحرك الأساسي في تشكيل الكثير من المعارف السياسية التي قد يحصل عليها الفرد أثناء حياته، فالمدرسة الابتدائية تغرس في نفوس الأطفال الركيزة الأساسية للخبرة التي يحصلون عليها أثناء سنوات الدراسة.

(١) Erriker Clive and Logan John: “The Place of Political Education in the Classroom”. London, Social Studies, Vol. 14, No. 1, 1995.

٢٠ - دراسة بن بريدج وثيستلون (٢٠٠١)[١] – Bainbridge, Joyce and Thistleton :Martin, Judy

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام أدب الأطفال كوسيلة لنقل الثقافة القومية والهوية.

وقد تم دراسة تاريخ أدب الأطفال في كل من أستراليا وكندا؛ وذلك لأن السكان الوطنيين في الدولتين قد عانوا من الماضي الاستعماري، وتم رصد التشابهات والاختلافات في كل من النوعين من الأدب، وإذا كان دياكيوJ. Diakiw قد أثبت في بحثه (١٩٩٧م) أنه يمكن بث القيم المتضمنة في الهوية والثقافة من خلال الإيحاء بها في القصص، فقد استخدمت هذه الدراسة نتائج بحثه، وتم انتخاب نوعيات مماثلة من أدب الأطفال في كل من البلدين، وتم تطبيق أدوات البحث في عشرة مدارس مختلفة.

وقد جاءت نتائج الدراسة لتكشف عن فاعلية استخدام هذه الطريقة، كذلك قائمة بأسماء لكتب الأطفال التي تحمل تلك القيم، وقد تم إمداد ناشري كتب الأطفال بهذه القائمة لمساعدتهم على التعرف على محتوى وقيمة كتب الأطفال المختلفة، بوصف هذه الفئة من العاملين في هذا المجال هم من يواجهون أخطار السوق وهجمات العولمة على المجتمعات المحلية، بحيث يكونون قادرين على التصدي لكل ما يهدد القيم الثقافية، ويصدرون ذلك بدورهم إلى الأطفال الذين هم مستقبل الأمة.

٢١ - دراسة هيلن شيفر Haln Chaver (٢٠٠١م)[٢]:

استهدفت الدراسة التعرف على دور وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتليفزيون في التأثير على المراهقين وحثهم على المشاركة السياسية، وقد استخدمت الباحثة أسلوب المسح الشامل لبعض البرامج الإخبارية الجماهيرية في الراديو والتليفزيون، كذلك عينة من الصحف والمجلات السياسية، واستخدمت عينة من المراهقين، وطبقت عليهم مجموعة من الاستبيانات بهدف تعرف رأيهم في تلك البرامج والصحف والمجلات.

---

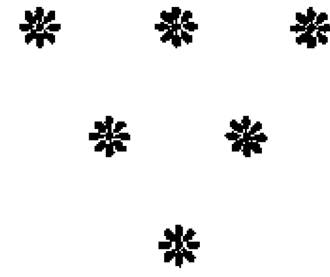
(١) Bainbridge، Joyce; Thistleton – Martin، Judy: "Children's Literature: Vehicle for the Transmission of National Culture and Identity of the Victim of Massmarkt Globalization? Paper Presented at the Annual Meeting of the Australian Association for Research in Education (Australia, Fremantle, December, 2001), p.p. 2-6.

(٢) Haln Chaver: "The effect of Mass media on political participation for adolescence" Desirtation Abstract international. (Vol. 16, No 11, 2001).

وقد جاءت نتائج الدراسة كالتالي:

- أن المجلات أكثر وسائل الإعلام اهتمامًا بتناول أشكال المشاركة السياسية، وقد جاءت الصحف اليومية في المرتبة الأولى من حيث الحديث عن الأنشطة السياسية، بينما احتل التليفزيون المرتبة الأخيرة من حيث اهتمامه بالأنشطة السياسية.

- هناك ارتباط قوي بين التعرض لوسائل الإعلام بصفة عامة والمشاركة السياسية.



تحليل النتائج

تناولت الدراسة استعراض مائة دراسة - عربية وأجنبية - تدور جميعها حول موضوع (التنشئة السياسية) في مصر والدول العربية وبعض دول أوربا، وأمريكا، وكندا، وقد شملت تسعًا وسبعين دراسة عربية، وإحدى وعشرين دراسة أجنبية، وقد تنوعت ما بين كتب قدمت دراسات نظرية، أو أطروحات للماجستير والدكتوراه، أو أبحاث تطبيقية، أو أوراق منشورة في دوريات متخصصة، وشملت الدراسة مجالات التربية والسياسة والاجتماع والإعلام، **وقد اشتمل التحليل العناصر الآتية:**

المشكلات والأهداف البحثية:

تركزت المشكلات والأهداف البحثية في الدراسات والبحوث **حول الأسباب الآتية:**

- دور التعليم، ودور المثقفين في دفع التنمية السياسية.
- القيم السياسية المتضمنة في كتب الأطفال في مصر.
- أثر استخدام أدب الأطفال في غرس الوعي السياسي، والإحساس بالهوية القومية.
- مقارنة وجود التربية السياسية في أدب الأطفال بين مصر وإسرائيل.
- تأثير برنامج مقترح في التربية السياسية لأطفال الروضة.
- تأثير برنامج مقترح في التربية السياسية للصف الأول الثانوي في اليمن.
- أثر الحركة الطلابية في مصر منذ قيام ثورة يوليو (١٩٥٢م) على التنشئة السياسية.
- أثر تأسيس التربية السياسية من منظور إسلامي.
- دور المدرسة والأسرة في التنشئة السياسية.
- دور المؤسسات والتنظيمات السياسية في المشاركة السياسية للمجتمع.
- أثر الثقافة السياسية للمعلم في التربية السياسية لتلاميذه.
- أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الجامعة.
- أهم الاحتياجات السياسية لطلاب المرحلة الثانوية.
- مدى تطابق مضامين المقررات الدراسية مع توجهات النظام السياسي.
- دور النشاط المدرسي في التنشئة السياسية.
- مدى إدراك الطفل المصري لهويته القومية من خلال المناهج الدراسية.

- العلاقة بين معدلات المشاهدة التليفزيونية، ودرجة تأثر المشاهد بالمفاهيم والقيم والمعايير السياسية المتضمنة.

- العلاقة بين التعرض لعدد من وسائل الإعلام والمشاركة السياسية لدى المرأة.

- دور الصحافة المصرية في التنشئة السياسية.

- دور الصحافة المصرية في معالجة بعض القضايا السياسية.

- تأثير الاتصال الشخصي والجماهيري على المشاركة السياسية.

- دور نشرات الأخبار في التليفزيون المصري في التنشئة السياسية.

- المقارنة بين واقع التربية السياسية بين مصر والمملكة المتحدة.

الإجراءات المنهجية:

عرضت الدراسة لسبع عشرة دراسة نظرية، وثلاث وثمانين دراسة عملية، وكانت أدوات جمع البيانات فيها كالتالي:

أدوات جمع البيانات:

تركزت أدوات جمع البيانات حول:

١ - **الاستبيان**: اعتمدت عليه سبع وعشرون دراسة من إجمالي الدراسات بصفة أساسية إلى جانب خمس دراسات أخرى كأداة معاونة.

٢ - **تحليل المحتوى**: اعتمدت عليه دراسات اثنين وثلاثين بحثًا بصفة أساسية، ومن بينها ست دراسات تقاسمت تحليل المحتوى والاستبيان كأداتين أساسيتين للبحث، ومعظم الدراسات التي استخدمت تحليل المحتوى هي دراسات في مجال الإعلام.

٣ - **بطاقة ملاحظة**: اعتمدت ثلاثة أبحاث فقط بصفة أساسية على تلك الأداة في جمع البيانات، وكانت داخل الفصول الدراسية (أبحاث في مجال التعليم).

استخدمت أبحاث مقاييس وعي، واتجاهات، ومقابلات،... وغيرها كأدوات مبدئية لجمع البيانات، ولا يتعدى عددها بحث أو بحثان لكل منها.

العينات:

- في أبحاث المسح الاجتماعي، وعلم النفس مثل (دراسة سيكولوجية المشاركة السياسية)، وغيرها كانت العينات تتراوح بين (٣٠٠ : ٤٠٠) فرد وذلك لتعميم تلك النتائج فيما بعد.

– وكذلك في أبحاث الإعلام التي اعتمدت على تحليل المحتوى للبرامج أو الاختبار، حلل هيثم عبد الحكيم (٢٠٠٤م) (١٨) برنامجًا إذاعيًا، و (٩) صحف حائطية، وحلل محمد الغرباوي (١٩٨٨م) عينات من صحيفتي الوفد والأخبار في الفترة (من مارس ١٩٨٧م : فبراير ١٩٨٨م)، وحلل محمود حسن إسماعيل (١٩٩١م) النشرات الإخبارية وكانت أكثر عينة من المواد هي التي قام بتحليلها عربي عبد العزيز الطوخي (١٩٩٤م) حيث حلل (٧٣٢) صحيفة من أعداد جريدتي الأخبار والوفد.

وقد طبقت الدراسات الإعلامية استبيانات على الطلبة، والأفراد بهدف التعرف على آرائهم في تلك المواد الإعلامية، وكانت العينات تتراوح بين (٣٠٠ : ٤٠٠) أيضًا، وذلك في عشرين دراسة، وقد تنوعت أعمار العينات من تلاميذ في المرحلة الابتدائية أو الإعدادية، أو الثانوية، أو طلبة الجامعة؛ حيث بلغ عدد الدراسات التي استهدفت الطلاب ثماني وخمسين دراسة، والتي استهدفت المعلمين ثماني دراسات فقط، وبذلك يتضح أن الاهتمام بالمعلمين قليل، برغم إدراكنا التام أننا إذا أردنا نقل قيم أو اتجاهات أو مفاهيم للتلميذ، أو حتى معلومات لا بد أن نبدأ بالمعلم لكي يقوم بإيصالها لتلاميذه، وليس العكس، إلا إذا كنا نعتمد على تعليم الأفراد بطرق التعلم الذاتي، أما بقية الدراسات فقد ركزت على المناهج وتحليلها، أو كانت دراسات نظرية من بينها سبع دراسات ركزت على مهن بعينها بعيدًا عن التعليم كمجال تطبيقي.

وكانت معظم الفئات السنية المستخدمة: من (١٠ – ٢٠ سنة)، (١٣ – ١٥)، (١٦ – ٤٠)، (٢٠ – ٥٠)، (١٨ – ٥٥)، (١٥ – ١٧)، (١٦ – ٢٠).

– وفي الأبحاث الخاصة بالتعليم بدأت العينات من (٣٠) شخصًا، وكانت عن أطفال في سن السابعة ومحاولة التوصل إلى السن التي يكونون فيه على استعداد لإدراك الهوية القومية والوعي السياسي، ووصلت إلى (٥٠٠) مفردة في أبحاث أخرى، وتنوعت المراحل الدراسية كما تنوعت أماكن التطبيق، وعن استخدام أسلوب تحليل المضمون في المناهج ركزت الدراسات على مقرر دراسي واحد أو اثنين على الأكثر، وكان أكثرها مناهج الدراسات الاجتماعية، يليها اللغة العربية والتربية الدينية، وذلك لارتباط مناهج الدراسات الاجتماعية بالتربية السياسية، أما موضوعات مناهج اللغة العربية، والتربية الدينية فهي ترتبط بالهوية، والانتماء؛ حيث إن الدين واللغة من أهم عناصر الهوية الثقافية، وقد قام سليمان السليمان (١٩٩٢م) بتحليل كل مقررات المواد الاجتماعية في المملكة العربية السعودية من الصف الرابع الابتدائي وحتى الثالث الثانوي، وقام إسماعيل عبد الفتاح (١٩٩١م)

بتحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية واللغة العربية والتربية الدينية في مصر للعامين الدراسيين (٨٠ - ٨١)، (٩٠ - ٩١).

مكان التطبيق:

- كان اختيار العينات من القاهرة، ومدارسها له النصيب الأكبر؛ حيث حظيت بتسعة عشرة دراسة منها أربع دراسات مشتركة مع محافظات أخرى.

- حظيت الشرقية بأربع دراسات، وكذلك الإسكندرية، وكل من الجيزة والفيوم وبني سويف دراستين، والقليوبية والمنيا وأسيوط دراسة واحدة لكل منهما.

- وعن الدول العربية حظيت مصر بست دراسات منها خمس مقارنة مع دول عربية أخرى، الأردن اثنين، فلسطين اثنين، اليمن اثنين، سوريا واحدة، لبنان واحدة، الكويت واحدة، السعودية واحدة.

- الدول الأجنبية: كندا أربعة، إنجلترا اثنين، هولندا اثنين، استراليا اثنين، أمريكا اثنين، إسرائيل واحدة.

وقد وجدت الباحثة أن موضوع التنشئة السياسية موضوع حيوي ومطروق في بلاد عديدة، كذلك في فترات زمنية متفاوتة، بمعنى أنه ليس (موضة) بحثية في زمن محدد وتم الانتهاء منها، ولكنه موضوع مهم ومتجدد بالنسبة لشعوب العالم أجمع.

أساليب تحليل البيانات:

تنوعت أساليب تحليل البيانات، إلا أن الدراسات التطبيقية استخدمت الأساليب الإحصائية المتداولة من متوسطات، انحرافات معيارية، اختبارات، وغيرها، لحساب الفروق بين النتائج وحسمها، وتم صياغة كثير من النتائج في شكل جداول إحصائية، ثم تم التعليق عليها من قبل الباحث وتفسيرها.

التعليق العام:

قامت الباحثة بتصنيف النتائج النهائية للدراسات إلى موضوعات هي:

المرحلة العمرية المناسبة لبث الوعي السياسي والتنشئة السياسية:

أكدت دراسة سلامة الخميسي (١٩٨٤م) على أن التنشئة السياسية تراكمية؛ أي أن ما يتعلمه الطفل في الصغر يؤثر عليه في مراحل نموه التالية، كذلك أثبتت دراسة عبد العزيز حسنين (١٩٨٩م) وعي الأطفال بهويتهم القومية، وبعض المفاهيم السياسية في سن السابعة، وأكدت ذلك دراسة عصام حسين (١٩٩١م)، وركزت على أن الطفل يبدأ إدراكه ووعيه

السياسي ما بين (٤ : ٧) سنوات وأيدت ذلك كل من دراسة روسي إليستر (١٩٨٤م)، وبالونسكي ستيورات، وألين جاري (١٩٩٤م)، وإريكر كليف، ولوجان جون؛ حيث أكدوا جميعًا على أن تعليم الطفل من مراحل إدراكه الأولى، وخاصة في المرحلة الابتدائية وتنشئته، وتقوية وعيه السياسي يخلق عنده آراء ومعتقدات سياسية سليمة تصاحبه طوال حياته، وقد نادت ألين جاري (١٩٩٤م) بضرورة معايشة هؤلاء الصغار لبعض الأحداث السياسية الجارية مما يشعرهم بأهميتهم في متابعة ما يدور حولهم، وأكد ريتشارد داوسن وزميليه في دراستهم (١٩٩٠م) على أن مرحلة الطفولة المتأخرة هي أهم فترات التعليم على الإطلاق، وتؤكد هبة النيال (١٩٩٣م) ذلك في دراستها، وتركز علي مرحلة التعليم الأساسي لما لدى التلاميذ في هذه المرحلة من استعداد وحب استطلاع، ويؤكد كمال نجيب في دراسته (١٩٩٢م) أن الاستمرار في إمداد المراهقين والشباب بالمعلومات السياسية فيما بعد يعمل على تكوين آراء سياسية واضحة ومعتدلة لديهم؛ وبذلك يتضح أن تكوين الوعي السياسي يبدأ من مراحل الطفولة المبكرة، إلا أن المراهقين، والشباب يكونون في حاجة إلى الاستمرار في الممارسة السياسية لتكوين الاتجاهات، والعقائد السياسية الدائمة.

أهمية المشاركة السياسية:

- وجدت دراسة طارق حمزة (١٩٩٩م) أن المشاركين سياسيًّا أقل شعورًا بالاغتراب سياسيًّا، وأقل خضوعًا للسلطة، وأكثر توجهًا دينيًّا، وأكثر انبساطية، وأقل عصابية من غير المشاركين؛ لذا نادت صفاء أحمد (٢٠٠٥م) في دراستها بأهمية إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة السياسية، وكذلك إسماعيل عبد الكافي (١٩٩١م)، وقد أكدت دراسة ناصر عبد الفتاح (٢٠٠٢م) على تطلع أفراد العينة من المراهقين للمشاركة السياسية في المستقبل، وكذلك أكدت دراسة هاربر (١٩٨٤م) على أن التربية السياسية تحمي الشباب من الشعور بالاغتراب، وتعمل على دمجهم في المجتمع.

وقد أثبتت دراسة إميل فهمي شنودة (١٩٧٨م) أن معظم طلاب العينة يعانون من الفراغ وضعف الوعي السياسي.

المعوقات التي تقف حائلًا بين الطلاب والمشاركة السياسية:

رصد سلامة الخميسي (١٩٨٤م) في دراسته بعض المعوقات التي تقف أمام التثقيف والمشاركة السياسية في جمهورية مصر العربية منها:

- المشكلات الاقتصادية.

- الصراع الفكري.

- ندرة فرص المشاركة الحقيقية في الأحداث أو الحياة السياسية ككل.

بينما وجد أحمد ناصف (١٩٨٩م) أن التربية السياسية في مصر تتم بشكل صريح ومباشر، وتركز على الجانب المعرفي فقط، كذلك ترتبط ارتباطًا شديدًا بالحكومة، والحزب الحاكم، وتركز على إنجازاتهم؛ لذا فهي لا تحقق الأهداف المنشودة مع الشباب، وعند المقارنة بين التجربة السياسية المصرية والبريطانية، أثبت البحث نجاح التجربة البريطانية في تقديم نموذج موضوعي متكامل بعكس التجربة المصرية، وقد أرجع سعد إبراهيم جمعة (١٩٨٤م) ضعف مشاركة الشباب السياسية إلى خوف الآباء من تلك المشاركة، كذلك أوضحت دراسة أسامة باهي (١٩٩١م) عزوف معظم الطلبة عن المشاركة السياسية داخل الجامعة سواء في الاتحادات الطلابية أو الأنشطة... أو غيرها إلى رؤيتهم المشكلات التي تعرض لها زملاؤهم من جراء تلك المشاركات، وأكدت دراسة سلامة الخميسي (١٩٨١م) عدم اندماج الطلبة في الاتحادات الطلابية، ورؤيتهم أنها لا تمثلهم، وأن النظام التعليمي الحالي لا يعمل على تنمية روح الديمقراطية لدى الطلاب، ولا يساعدهم على المشاركة في العمل السياسي داخل الجامعة وخارجها، وكذلك أكدت دراسة حسن طنطاوي (١٩٩٢م)، بينما رأت نسرين بغدادي (١٩٨٧م) أن النظام التعليمي في مصر يعمل على تأييد رؤية النظام السياسي في كثير من القضايا والمواقف والرؤى السياسية، وكذلك أكد كمال المنوفي (١٩٨٨م) على أن المدرسة تعمل على تأكيد ثقافة الطاعة والخضوع لرموز السلطة، والتعلق بالماضي والحاضر وعدم الإعداد للمستقبل، ويؤكد مهري أمين دياب (١٩٩٦م) أن السياسة تؤثر على التعليم في كل مراحله وأشكاله، حتى أن قرار تعليم الشعب القراءة والكتابة هو في النهاية قرار سياسي.

وسائل الإعلام والاتصال والتنشئة السياسية:

- أثبتت دراسة حنان كفافي (١٩٩٢م) أن الكتب المدرسية تسهم بقدر ضئيل في عملية التنشئة السياسية بينما تقدم المؤسسة الإعلامية القدر الأكبر من المعلومات للتلاميذ، وقد وجدت أن البنين أكثر مشاركة سياسية من البنات وطلبة المدارس الحكومية عن طلبة مدارس اللغات، وكذلك أكدت دراسة هيلين شيفز (٢٠٠١م) على وجود علاقة قوية بين التعرض لوسائل الإعلام بصفة عامة، والمشاركة السياسية، ووجدت أن أكثرها تأثيرًا الصحف اليومية

والمجلات، بينما يتراجع دور التليفزيون للمرتبة الأخيرة، بينما أكدت دراسة محمد الغرباوي (١٩٨٨م) أن المراهقين يستقون معلوماتهم أولًا من الصحف يليها التليفزيون، وهم يثقون أكثر في الصحف الحزبية، وأكدت دراسة (عربي عبد العزيز الطوخي ١٩٩٤م) على أهمية الصحف، ودورها في التنشئة السياسية للمرحلة الثانوية، ويلاحظ أن جريدة الوفد كانت الممثلة للصحف الحزبية في تلك المرحلة (التسعينيات)، حيث لم تكن هناك صحف مستقلة بعد، كذلك أكدت دراسة أميمة عمران (١٩٩٩م) على أهمية الصحف الحزبية ودورها في التنشئة السياسية والانتماء، وأكدت دراسة خيرت معوض (١٩٩٠م) على تأثير الصحافة فقط من بين الإذاعة والتليفزيون في تحقيق نتائج إيجابية لدى النشء والكبار، وأكدت دراسة جمال مجاهد (١٩٩٣م) نفس النتيجة، وهي وجود دور قوي للصحافة في تنمية الوعي السياسي لدى الناشئة بعكس الإذاعة والتليفزيون وحتى المؤسسات التعليمية التي لا يتعدى دورها في المجتمعات النامية فرض وجهة نظر واحدة تؤازر السلطة السياسية، كذلك تؤكد الدراسة على أنها أداة لتزييف الوعي السياسي، كذلك أكدت دراسة (ثروت مكي) (١٩٩٣م)، وقد أثبتت دراسة حنان يوسف (١٩٩٦م)، ومحمد الفقيه (١٩٩٧م)، ومحمود حسن إسماعيل (١٩٩١م) على أهمية برامج التليفزيون المصري واليمني، وخاصة الإخبارية منها في زيادة الوعي السياسي لدى المشاهدين، وكذلك دراسة سلوى العوادلي (١٩٩٠م) التي أكدت على أهمية وسائل الإعلام المختلفة في بث الوعي السياسي لدى المشاهد، وذلك بعكس دراسة نادية المصري التي أثبتت ضعف تأثيرها ككل لدفع المرأة للمشاركة السياسية، وكذلك خيرت معوض (١٩٩٠م) الذي أثبتت دراسته ضعفها في التأثير بوجه عام.

المدرسة ودورها في التنشئة السياسية:

١ - **المناهج**: أكدت دراسة ابتسام السحماوي (١٩٩٧م)، ودراسة عبد المنعم المشاط على أن الكتب المدرسية تعمل على التوحيد بين الدولة، والحكومة، وبذلك تخلق ثقافة سياسية مؤيدة، ومساندة للسلطة بصفة مستمرة، وتركز على دور السلطة، ولا تعطي اهتمامًا يذكر لدور الشعب، مما يعطي تزييفًا للوعي لدى التلاميذ، وبالتالي تشتيتهم، وخلق حالة من عدم القدرة على الفهم، وأيدت ذلك دراسة نادية سالم (١٩٨٣م) حيث رأت أن المناهج في البلدان العربية المختلفة تعمل على تكوين طالب بعيد عن تحمل المسئولية، وغير مشارك سياسيًّا، وأكدت دراسة محمد المنوفي (١٩٩٨م) عدم اهتمام المناهج السعودية بتقديم القيم السياسية للتلاميذ، كما توحد المناهج بين الحكومة والدولة مما يولد حالة من

الخضوع للحكومة لدى الناشئة تضمن بقاء، واستمرارية الدولة.

- أكدت دراسة عصام الدين هلال - محمد المنوفي (٢٠٠٥م) على أهمية مناهج الدراسات الاجتماعية، واللغة العربية في تأسيس التنشئة السياسية للأطفال، ودعت إلى ضرورة الاهتمام بها، وكذلك أكدت دراسة نادية سالم (١٩٨٣م)، أما دراسة كمال المنوفي فقد أكدت على ضرورة مراجعة، وتعديل مناهج التربية الإسلامية؛ حيث رأت من خلال تحليلها زيادة جرعة الترهيب، والتخويف فيها في حين يتقلص الحيز المخصص للمعلومات.

- وأكدت دراسة هوجوف هانز (١٩٨٧م) على ضرورة تضمين المقررات معلومات سياسية عن حضارات الشرق، والغرب لزيادة الوعي السياسي، أما إلهام بلال (١٩٩٧م) فأكدت أن مناهج التربية الوطنية في المرحلة الثانوية المصرية يجب مراعاتها؛ لأنها لا تعمل على زيادة الوعي السياسي، أو خلق المواطن الصالح.

٢ - **طرق التدريس**: أكدت دراسة عاطف سعيد (١٩٩٤م)، ودراسة ميلابيتو، وألبرت جوزيف على ضرورة الاهتمام بالتطبيق العملي لمبادئ ومفاهيم التنشئة السياسية، وعدم الاكتفاء بتدريس المعارف، والمعلومات، وضرورة استخدام إستراتيجيات متعددة لتدريس المفاهيم، والآراء السياسية، وقد اقترحت إيما هولمز (١٩٩١م) في دراستها استخدام: إستراتيجية المناقشة - إستراتيجية اتخاذ القرار - إستراتيجية التخطيط - إستراتيجية اختبار الفروض، وأكدت دراسة خيري عبد العزيز (١٩٨٥م) عدم فاعلية طرق التدريس التقليدية المستخدمة في تدريس مادة التاريخ في غرس قيم ومفاهيم التربية السياسية لدى الطلاب.

٣ - **الأنشطة المدرسية**: أثبتت دراسة عبد المجيد عبد المجيد (١٩٩٩م) ضعف دور الأنشطة المدرسية في تثقيف الطلاب سياسيًّا بعكس دراسة كل من عاطف سعيد (١٩٩٤م)، وسماح إبراهيم (٢٠٠٢م)، وسامية خضر (١٩٨٩م)، وأمية المقبلي (٢٠٠٥م) التي أثبتت كل منها فاعلية الأنشطة في تأسيس الوعي السياسي، وهناك دراسات مثل دراسة نجدة سليمان (١٩٩٢م)، وهبة النيال (١٩٩٣م)، وأمية المقبلي، وكيتي أكدت على أهمية ممارسة الأنشطة داخل وخارج الفصل؛ لما لها من دور مهم في التنشئة السياسية، وقد دعت جميعها إلى ضرورة تفعيلها، وزيادة الاهتمام بها. ودعت دراسة سمية نعيم (١٩٩٩م) إلى ضرورة الإعلام الكافي عن الأنشطة المختلفة التي يمكن ممارستها داخل المدرسة، والاهتمام بنشاطي الصحافة، والإذاعة المدرسية، وهذا ما أكدته أيضًا دراسة هيثم عبد الحليم (٢٠٠٤م).

٤ - **المحتوى**: أما عن المحتوى الذي يجب أن تشمله المناهج، أو موضوعات التنشئة السياسية فقد أكدت أمية المقبلي في دراستها (٢٠٠٥م) أن طلاب المرحلة الثانوية في المدارس اليمنية يفضلون دراسة موضوعات: الممارسة الديمقراطية - حقوق الإنسان - الواجبات العامة - نظم وقواعد الحكم، ومن خلال دراسة سمية نعيم (١٩٩٩م) أكد الطلاب أنهم في حاجة إلى دراسة، وممارسة الديمقراطية داخل وخارج الفصول الدراسية، أما معلموهم فقد رأوا أن يدرس الطلاب نظام الحكم في مصر، أما قيم التنشئة السياسية التي يجب دراستها في مرحلة الطفولة المبكرة فقد أجملتها سامية موسى(٢٠٠٣م) من خلال دراستها في: الانتماء - الحرية - التعاون - الديمقراطية - المبادأة والإيجابية - العدالة - النظام - الأمن - الأمانة، وقد أكد إسماعيل عبد الفتاح (١٩٨٧م) في دراسته إجماع الطلاب على أن أهم القيم السياسية المرغوب دراستها هي قيمة الحرية، وأكدت ماجدة ناصر في دراستها (١٩٩٨م) عدم تعمق مفهوم الحرية في حياة الطلبة، والطالبات أفراد العينة، كذلك عدم استيعابهم لمضمونه أو تطبيقه في حياتهم المدرسية.

٥ - **المعلم**: أكدت دراسة إسماعيل السيد عثمان (٢٠٠٢م) على تدني مستوى الوعي السياسي لمعظم أفراد العينة من المعلمين، والمعلمات بالمرحلة الثانوية الأزهرية، وأكدت دراسة أمينة حسن إبراهيم (١٩٨٥م) على عدم قدرة المعلمين على أداء واجباتهم الاجتماعية بالنسبة لممارسات الديمقراطية، وبالتالي عدم قدرتهم على تنمية هذا المفهوم وممارسته مع تلاميذهم، وقد أثبتت دراسة والي عبد الرحمن (١٩٩٤م) وجود قصور في أداء المعلمين فيما يتعلق بالمفاهيم السياسية، وكيفية تدريسها لتلاميذهم، أما عبد السلام نوير (١٩٩٨م) فتثبت دراسته أنه بالرغم من قلة ثقافة معلمي التعليم الأساسي السياسية، إلا أنهم يتحلون بقيمة الانتماء، ويتسمون بمستوى جيد من الاتجاه الإيجابي نحو السلطة، وقد أثبتت دراسة ياسر المهدي (٢٠٠٦م) أن هناك علاقة متبادلة بين إحساس المعلم بالعدالة، وبين قيامة بمسئولياته، ومهامه كمواطن صالح تجاه مدرسته، أو طلابه، أو زملائه، وهذا ما أكدته دراسة فين جون (١٩٩١م) حيث رأت أن دور المعلم في دعم، وتنمية التربية السياسية هو دور رئيسي، ومهم لدى الطلاب، وأوصت دراسة روس إليستر (١٩٨٤م) بضرورة الاهتمام بمعلم المرحلة الابتدائية، وأن يكون مرنًا، وذا صفات متعددة، وشخصية جذابة، ومن الدراسات التي وجدت قصورًا كبيرًا في أداء المعلم دراسة فيفي يوسف (١٩٩٤م)، وخاصة فيما يتعلق بأدوار المعلم في تدعيم ونقل الثقافة السياسية، مما انعكس بدوره على طلابه، وجعلهم يحجمون عن المشاركة السياسية؛ لذا أوصت دراسة

ألفين وولف (١٩٩٨م) بضرورة الاهتمام بتدريب المعلم ليتمكن من نقل قواعد، ومفاهيم التربية السياسية لتلاميذه.

٦ - **النظام التعليمي والسلطة المدرسية:** تؤكد إيمان نور الدين في دراستها (١٩٩٠م) أن السلطة المدرسية ما هي إلا انعكاس واضح للسلطة السياسية التي تتميز بالتفرد في اتخاذ القرار، وعدم السماح بالمشاركة فيه؛ لذا لا يشعر الطلبة بالانتماء إلى النظام، ولا يتفاعلون معه، مما يجعل الطلبة يعانون من فراغ، وضحالة في التفكير، ويحتاجون لكثير من الجهود لتأهيلهم سياسيًّا، وهذا ما نادت به دراسة كمال نجيب (١٩٩٢م)، أما دراسة عبيد الهاجري (١٩٩٣م) فترجع أسباب ذلك إلى أن نظام التعليم نفسه يعاني من غياب سياسة واضحة.

مؤسسات التنشئة السياسية:

أكدت دراسة ليلى عبد الستار (١٩٩٣م) على أهمية الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التنشئة السياسية المرتبطة بطلاب الجامعة وهي: التنظيمات الطلابية، دور أعضاء هيئة التدريس، النشاط الحزبي داخل الحرم الجامعي، دور جماعة الرفاق في تشكيل وعي شباب الجامعات، وكذلك أكدت دراسة حنان يوسف (١٩٩٦م) ضرورة الاهتمام بجماعات الانتماء المحيطة بالفرد (الأسرة، الأصدقاء، الزملاء، الحزب) لما لهم من تأثير كبير في سلوك الشخص السياسي، ومشاركته السياسية، وقد أوصت دراسة سلامة الخميسي (١٩٨٤م) بضرورة تفعيل دور مؤسسات التنشئة السياسية في المجتمع المصري، وأن تكون لها خطة وتنسيق واضح محدد يخدم هؤلاء الشباب، ويلبي احتياجاتهم من المعرفة السياسية، كذلك أوصت دراسة عائشة الفلاحي (١٩٩١م) بالاهتمام بالمؤسسات الدينية لما لها من دور حيوي في عملية التنشئة والتلقين السياسي للمواطنين داخل الدولة، كذلك عملت دراسة علي القريشي (١٩٨٦م) على الرجوع إلى الدولة الإسلامية، وتحليل نظرتها للسلطة، الشعب، الإقليم، ومحاولة الاهتداء بها، ونادت دراسة يوسف بدوي، ومحمد قاروط (٢٠٠١م) بضرورة استخدام قواعد تربوية ودينية لبث القيم، والمفاهيم السياسية ومنها: التربية بالقدوة، التربية بالعادة، التربية بالموعظة.

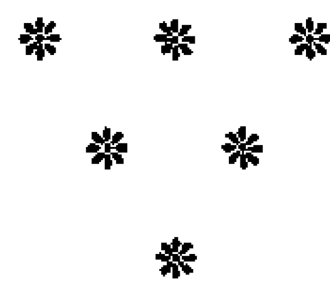
الولاء والانتماء والهوية:

اهتمت دراسة سليمان السليمان (١٩٩٠م) بدراسة ترتيب الانتماءات في المناهج السعودية، وجاءت كالتالي: الهوية الإسلامية، ثم العربية، وأخيرًا الوطنية (السعودية)، وفي دراسة ابتسام السحماوي (١٩٩٧م) على كتب الدراسات الاجتماعية في مرحلة التعليم

الأساسي في مصر جاءت الهوية الوطنية المصرية بنسبة (٦٥,٧٪) في المقررات، تليها الفرعونية (١٢٪)، ثم العربية (٤,٠٪)، والهوية الإسلامية (٢,٠٪)، وقد توصلت دراسة إيمان نور الدين (١٩٩٠م) إلى ضعف الشعور بالانتماء، وخاصة في المدارس الخاصة على الرغم من كونها أكثر ديمقراطية من المدارس الحكومية، وكذلك دراسة نجدة سليمان (١٩٩٢م) التي أكدت أن مدارس اللغات التي تمثل هيئات أجنبية لها تأثير سلبي على الشعور بالانتماء لدى الطلاب بعكس المدارس الحكومية.

أدب الأطفال:

أوصت كثير من الدراسات باستخدام أساليب حديثة في التدريس لتدعيم التنشئة السياسية، ومنها دراسة أسماء غريب (٢٠٠٢م) التي أوصت بتدريس التربية السياسية من خلال أدب الأطفال؛ حيث أحرز أدب الأطفال الإسرائيلي تقدمًا كبيرًا في هذا المجال، وكذلك أكدت دراسة بيرس، وكاترين ميتشل (١٩٩٣م) على أهمية استخدام أدب الأطفال لإرساء، وتدعيم التربية السياسية لدى الأطفال، وكذلك دراسة بن بريدج، وثيستلون (٢٠٠١م)، أما دراسة ستنبرنك جون ودونا بلس (١٩٨٨م) فقد أوصت باستخدام رسومات الكارتون في تدريس التربية السياسية لما حققته من أثر إيجابي في هذا المجال.



قائمة المراجع

المراجع العربية:

١ - ابتسام السحماوي: التنشئة السياسية للطفل المصري - دراسة تحليلية لمضمون كتب الدراسات الاجتماعية بالتعليم الأساسي، جامعة عين شمس، مجلة بحوث المؤتمر العلمي الخامس - نحو رعاية أفضل للطفل، ٣ - ٥ مايو ١٩٩٧م.

٢ - أحمد جمال ظاهر: التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، القاهرة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٤، عدد ٣، ١٩٨٦م.

٣ - أحمد فؤاد الأهواني: التربية في الإسلام، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣م.

٤ - أسامة حسين إبراهيم باهي: اتجاهات طلاب الجامعة نحو بعض القضايا السياسية، جامعة الأزهر، مجلة كلية التربية، العدد ٢٢، ١٩٩١م.

٥ - أسماء غريب بيومي: التربية السياسية في أدب الأطفال - دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل القاهرة، مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٢م.

٦ - إسماعيل السيد عثمان: أصول الوعي التربوي السياسي لدى معلمي المرحلة الثانوية الأزهرية - دراسة ميدانية، جامعة الأزهر، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٢م.

٧ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: التعليم وبث الهوية القومية في مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩١م.

٨ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: القيم السياسية المتضمنة في كتب الأطفال - دراسة تحليل مضمون لكتب الأطفال الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٣ - ١٩٨٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧م.

٩ - إلهام عبد الحميد فرج بلال: الهوية الوطنية ومناهج التعليم، بحث منشور، التعليم وتحديات الهوية الوطنية، القاهرة، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار المحروسة، ١٩٩٧م.

١٠ - أمية جبران علي المقبلي: تطوير مقرر المجتمع اليمني في ضوء بعض قضايا التنشئة السياسية وأثره على الوعي السياسي لدى تلاميذ الصف الأول الثانوي بالجمهورية اليمنية، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٥م.

١١ - إميل فهمي شنودة: التربية السياسية والوعي السياسي لطلاب كلية التربية، دراسة ميدانية منشورة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.

١٢ - أميمة محمد محمد عمران: دور الصحافة الحزبية في المشاركة السياسية - دراسة تحليلية ميدانية، جامعة المنيا، كلية الآداب، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٩م.

١٣ - أمينة حسن إبراهيم: دراسة ميدانية لمفهوم الديمقراطية عند المعلمين، صحيفة التربية، العدد الرابع، السنة ٣٦، القاهرة، ١٩٨٥م، ص١٢٧ - ١٤٩.

١٤ - أنور الجندي: العودة إلى الهوية الإسلامية، القاهرة، دار الهداية، ١٩٩٩م.

١٥ - إيمان نور الدين أمين الشامي: دور المدرسة في التنشئة السياسية دراسة حالة مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠م.

١٦ - ثروت زكي علي مكي: وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية - دراسة حالة التجربة المصرية من ١٩٥٢ - ١٩٨١م، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٣م.

١٧ - جمال الدين إبراهيم محمود: تقويم أثر منهج الدراسات الاجتماعية للصف الأول الإعدادي في تنمية المواطنة لدى التلاميذ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٩٧م.

١٨ - جمال السيد إبراهيم مجاهد: دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي في العالم الثالث - دراسة لحالة مصر في التسعينيات، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٣م.

١٩ - جمال صالح متولي: وسائل الاتصال الجماهيري والتنمية السياسية - تحليل سوسيولوجي لدور الصحافة في التنمية السياسية، جامعة المنيا، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٠م.

٢٠ - حسن طنطاوي فراج: الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٢م.

٢١ - حنان محمد إسماعيل يوسف: دور المادة الخبرية التليفزيونية في تدعيم مفهوم المشاركة السياسية لدي شباب القاهرة الكبرى - دراسة ميدانية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٦م.

٢٢ - حنان مصطفى محمد كفافي: التنشئة السياسية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية - دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٢م.

٢٣ - خيرت معوض محمد: دور الاتصال في التنمية السياسية - دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٠م.

٢٤ - خيري علي إبراهيم عبد العزيز: دور مادة التاريخ في إنماء التربية السياسية لطلاب الصف الأول الثانوي العام - دراسة تحليلية تجريبية، جامعة طنطا، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٥م.

٢٥ - ريتشارد داوسن وآخرون: التنشئة السياسية - دراسة تحليلية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٠م.

٢٦ - سامية خضر صالح: التنشئة السياسية للنشء - دراسة تطبيقية على تلاميذ الصف الثاني الإعدادي، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٩م.

٢٧ - سامية موسى إبراهيم: برنامج مقترح في التنشئة السياسية للأطفال سن ٥ - ٦ سنوات في ضوء أهداف الروضة، جامعة عين شمس، كلية البنات، بحث مقدم للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، العدد ٨٤، إبريل ٢٠٠٣م.

٢٨ - سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة، دراسة منشورة، ١٩٨٤م.

٢٩ - سلوى محمد العوادلي: دور الاتصال في التنشئة السياسية والاجتماعية - دراسة ميدانية على قريتين، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٠م.

٣٠ - سليمان سعد أحمد السليمان: التنشئة السياسية في كتب المواد الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية، جامعة عين شمس، مجلة كلية التربية، العدد السادس عشر، جزء ٢، ١٩٩٢م.

٣١ - سماح إبراهيم سيد محمد: أثر استخدام برنامج نشاط مدرسي لتدريس التاريخ بالصف الخامس الابتدائي على نمو بعض المفاهيم السياسية، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٢م.

٣٢ - سمية يوسف حسنين نعيم: الاحتياجات السياسية لطلاب المرحلة الثانوية العامة - دراسة حالة ، الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، كلية التربية، ١٩٩٩م.

٣٣ - السيد سلامة الخميسي: التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ ١٩٥٢م - دراسة تحليلية، جامعة الإسكندرية، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨١م.

٣٤ - السيد سلامة الخميسي: التخطيط للتربية السياسية لشباب الجامعات في ضوء الأبعاد السياسية والاجتماعية للمجتمع المصري، جامعة الإسكندرية، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٤م.

٣٥ - صفاء محمد علي أحمد: الأنشطة الطلابية ودورها في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة - دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية البنات، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٥م.

٣٦ - صلاح محمد أحمد علي مندور: التربية السياسية للشباب، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٤م.

٣٧ - طارق محمد عبد الوهاب حمزة: سيكولوجية المشاركة السياسية - مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، رسالة دكتوراه منشورة، ١٩٩٩م.

٣٨ - عائشة محمد خالد الفلاحي: التنشئة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١م.

٣٩ - عاطف محمَّد سعيد عبد اللّـه: حقوق الإنسان في مناهج الدراسات الاجتماعية بالتعليم الأساسي في مصر، دراسة تقويمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ١٩٩٤م.

٤٠ - عبد السلام علي نوير: الثقافة السياسية للمعلم في مصر - دراسة ميدانية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي - رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨م.

٤١ - عبد العزيز عبد المنعم عبده حسنين: تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الولاء للوطن لدى الأطفال في سن السابعة من العمر، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٩م.

٤٢ - عبد المجيد عبد المجيد أحمد: دور النشاط المدرسي في التربية السياسية لطلاب المرحلة الثانوية - دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٩م.

٤٣ - عبد المنعم المشاط: التربية السياسية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩١م.

٤٤ - عبد الواحد علواني: تنشئة الأطفال وثقافة التنشئة، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٧م.

٤٥ - عبيد سيف عبيد الهاجري: التعليم والتنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٢ - ١٩٨٧م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣م.

٤٦ - عثمان حسين عثمان: المحددات التفسيرية للتنشئة السياسية اللامؤسسية - دراسة حالة لعينة من أطفال الشوارع بمدينة المنيا، جامعة المنوفية، مجلة بحوث كلية الآداب، عدد ٥٢، يناير ٢٠٠٣م.

٤٧ - عربي عبد العزيز الطوخي: معالجة الصحف المصرية لبعض القضايا السياسية وعلاقتها بالتنشئة السياسية لدى المراهقين، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٤م.

٤٨ - عزة فتحي علي نعمة اللّـه: برنامج مقترح في التربية الوطنية لطلاب المرحلة الثانوية وأثره على تنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحو المجتمع، جامعة عين شمس، كلية البنات، رسالة دكتوراه منشورة، ١٩٩٧م.

٤٩ - عصام الدين هلال - محمد المنوفي: التنشئة السياسية للطفل المصري، القاهرة، دار فرحة، ٢٠٠٥م.

٥٠ - عصام حسين أحمد حسين: إدراك الهوية القومية لدى الطفل المصري، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١م.

٥١ - علي حسن القريشي: دراسة تحليلية لمقومات التربية السياسية في ضوء القرآن والسنة، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٦م.

٥٢ - فدوي أحمد الشامي: برنامج لتنمية مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج التربية الإسلامية للتلاميذ الصم بدولة فلسطين، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٢م.

٥٣ - فيفي أحمد توفيق خليل: الثقافة السياسية والاجتماعية لطلاب المرحلة الثانوية بمدارس اللغات الإنجليزية، جامعة أسيوط، كلية التربية بسوهاج، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٤م.

٥٤ - كمال المنوفي: التنشئة السياسية في مصر ومنظومة القيم في الوطن العربي دراسة حالة للتنشئة المدرسية الابتدائية - مصر والكويت، ندوة التغيرات السياسية الحديثة في الوطن العربي، القاهرة ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٨م، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٨م.

٥٥ - كمال نجيب: المدرسة والوعي السياسي، دراسة للفكر السياسي لطلاب المدرسة الثانوية العامة، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، كتاب التربية المعاصرة، رقم ٢٣، النيل للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.

٥٦ - ليلى عبد الستار علم الدين: تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر - دراسة تحليلية، الجيزة، مجلة التربية والتنمية، السنة الثانية، العدد ٤، أغسطس ١٩٩٣م.

٥٧ - ماجدة ناصر أمين حنا: مفهوم الحرية لدى طلاب المدرسة الثانوية في مصر - دراسة حالة لطلاب الفيوم ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٨م.

٥٨ - محمد إبراهيم المنوفي: التنشئة السياسية للطفل السعودي - دراسة في تحليل مضمون بعض المقررات الدراسية، الندوة العلمية الثانية لقسم أصول التربية، التعليم المدرسي في سياق التغيرات الثقافية المعاصرة، جامعة طنطا، فرع كفر الشيخ، ٩ نوفمبر ١٩٩٩م.

٥٩ - محمَّد أحمد إسماعيل علي: دور المثقفين في التنمية السياسية - دراسة نظرية مع التطبيق على مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥م.

٦٠ - محمد أحمد حسين ناصف: التربية السياسية للشباب دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة، جامعة الزقازيق، كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٩م.

٦١ - محمد سليم العوا: بين الآباء والأبناء - تجارب واقعية، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٣م.

٦٢ - محمد عبد الحميد الغرباوي: دور الصحافة المصرية اليومية في التنشئة السياسية للمراهقين - دراسة تطبيقية على تلاميذ المرحلة الإعدادية، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٨م.

٦٣ - محمد عبد الوهاب الفقيه: دور التليفزيون اليمني في تزويد الشباب بالمعلومات السياسية، دراسة مسحية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٧م.

٦٤ - محمد محمد عبد الحليم طنطاوي: الوعي السياسي لدى طلاب جامعة الزقازيق، جامعة الزقازيق، مجلة التربية، العدد ٢٥، يناير ١٩٩٦م، ص٢١٥ - ٢٥٠.

٦٥ - محمَّد محمود ربيع: تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢، المجلد ١٣، صيف ١٩٨٥م، ص١١ - ٤٣.

٦٦ - محمود حسن إسماعيل: نشرات الأخبار في التليفزيون المصري والتنشئة السياسية للمراهقين - دراسة تطبيقية، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١م.

٦٧ - مديحة الحسيني محمد حمد: برنامج مقترح لتنمية قيمة الانتماء الوطني من خلال مادة التاريخ لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي، جامعة عين شمس، كلية البنات، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٧م.

٦٨ - مهري أمين دياب: المضمون السياسي للتعليم - تحليل سوسيولوجي، مجلة العلوم التربوية، المجلد الثاني العددان ٢، ٣، يونيه ١٩٩٦م.

٦٩ - نادية سالم: التنشئة السياسية للطفل العربي - دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٥١، مايو ١٩٨٣م، ص٥٤ - ٦٨.

٧٠ - نادية مصطفي عبده المصري: دور الاتصال في المشاركة السياسية للمرأة المصرية - دراسة ميدانية تحليلية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٠م.

٧١ - ناصر محمود عبد الفتاح: دور الإذاعة والصحافة المحلية في التنشئة السياسية للمراهقين - دراسة تطبيقية على إقليم شمال الصعيد، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٢م.

٧٢ - نجدة إبراهيم علي سليمان: التنشئة السياسية في المدارس المختلفة بالتعليم الأساسي في محافظة القاهرة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٢م.

٧٣ – نسرين إبراهيم بغدادي: التنشئة السياسية في مصر، دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٧م.

٧٤ – هبة أحمد عبد اللطيف النيال: منهج مقترح في التربية السياسية بمرحلة التعليم الأساسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ١٩٩٣م.

٧٥ – هيثم ناجي عبد الحكيم: دور الإعلام المدرسي في التنشئة السياسية للمراهقين المكفوفين – دراسة مسحية، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٤م.

٧٦ – والي عبد الرحمن أحمد: تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية في ضوء مفهوم الديمقراطية، جامعة المنوفية، كلية التربية، شبين الكوم، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٤م.

٧٧ – ياسر سالم مصطفى أبو عجوة: التنشئة الاجتماعية والوعي السياسي في الأسرة الفلسطينية – دراسة ميدانية على عينة من الأسر الفلسطينية في مجتمعين عربيين، جامعة طنطا، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩١م.

٧٨ – ياسر فتحي الهنداوي المهدي: العدالة التنظيمية وأداء المعلمين لسلوك المواطنة بالمدارس الثانوية العامة في مصر، جامعة عين شمس، كلية التربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٦م.

٧٩ – يوسف بديوي، محمد محمد قاروط: تربية الأطفال في ضوء القرآن والسنة، دمشق، دار المكتبة للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ج١، ٢.

المراجع الأجنبية:

80 - Allen Gary L.: “The Growth of Children’s Political Knowledge during an Election Year”. Merril: Planner Quarterly, Vol. 40, No. 3, 1994.

81 - Alvin Wolf: “Teaching Democracy by Practicing Constitutional Concepts in the Classroom”. Georgia, Social Journal, Vol. 19, No. 2, 1988.

82 - Bainbridge، Joyce; Thistleton – Martin، Judy: “Children’s Literature: Vehicle for the Transmission of National Culture and Identity of the Victim of Massmarkt Globalization? Paper Presented at the Annual Meeting of the Australian Association for Research in Education (Australia, Fremantle، December ,2001), p.p. 2-6.

83 - Brooker Russell: “Truth as a Variable; Teaching Political Strategy with Simulation Games”. Simulation and Games, Vol. 19, No.1، 1988.

84 - Conely Marshell & Osborne Kenneth: “Political Education in Canadian Schools; An Assessment of Social Studies and Political Science Courses Padalogy”. International Journal of Political Education, 1983.

85 - Emma E. Holmes: “Democracy in Elementary School Classes”. Social Education, Vol. 55، No. 3, Mar, 1991.

86 - Erriker Clive and Logan John: “The Place of Political Education in the Classroom”. London, Social Studies, Vol. 14, No. 1, 1995.

87 - Fien John: “Ideology Political Education and Teacher Education”. Journal of Curriculum Studies, Vol. 23, No. 3, 1991.

88 - Haln Chaver: “The effect of Mass media on political participation for adolescence” Desirtation Abstract international. (Vol. 16, No 11, 2001).

89 - Harber. C: "Politics and political Education" (Educational Review, Vol. 36, No. 2, 1984) pp. 113-119.

90 - Houghoff Hans: "Curriculum Development for Social and Political in the Netherlands". Paper Presented at the International Round Table Conference of Political Socialization of the Young in East and West (Fedral Republic of Germany), March 9-13, 1988.

91 - Houghoff، Hans: "Curriculum Development for Political Science". National inst, for Curriculum Development, Netherlands, 1987.

92 - Kitty Abraham: "Political Thinking in Elementary Years; An Empirical Study". Elementary School Journal, Vol. 84, No. 2, 1983.

93 - Osborne Kenneth: "Working Papers in Political Education Monographe in Education XII". Maintaba Univ., Winnipey, 1984.

94 - Palonsky Stuart: "Political Socialization in Elementary Schools". Elementary School Journal, Vol. 87, No. 5, 1987.

95 - Pierce, kathryn Mitchell: "Contemporary Social and Political Issues (Children's Books)". Reading Teacher, Vol. 47, No. 2, 1993.

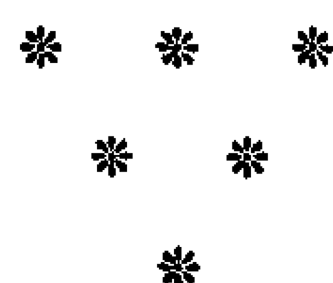
96 - Ross Alistair: "Development political concepts and skills in the primary school", Education Review, Vol. 36, No.2, 1984.

97 - Siegel and Michael Eric: "Political Education in the Classroom". Teaching Political Science, Vol. 14، No. 2, 1987.

98 - Steinbrink John E., Donna Bliss: "Using Political Cartoons to Teach Thinking Skills". Social Studies, Vol. 79, No. 5, 1988.

99 - Thompson & Lauis Rintelman; "Training Elementary School Teachers to Create A Democratic Classroom". Dissertation Abstracts International, Vol. 43, No. 1, 1983.

100 - Villapino & Albert Joseph: "A Study of Elementary School Teachers and Support Personnal's Democratic Classroom Behaviors and their attitudes toward Education". Dissertation Abstracts International, Vol. 43, No. 12, 1983.



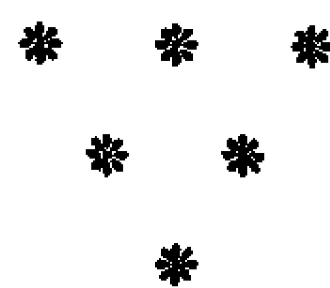
خَاتِمَـة

أما وقد انتهت تلك الدراسات حول التنشئة السياسية، وكان بعضها ينظر لما تنبغي أن تكون عليه التنشئة السياسية في الإسلام وأكثرها يناقش واقع التنشئة السياسية كما كانت تتم في المدارس، والمساجد، وبعض وسائل الإعلام، ولدى بعض الدعاة الجدد قبل ثورة (٢٥ يناير ٢٠١١م)، فإن الأنظار تتلفت الآن في انتظار ميلاد رؤية جديدة للتنشئة السياسية تلبي حاجات الأمة لتنشئة أجيال جديدة تؤمن بحرية الوطن والمواطن، وعدالة التوزيع، ووحدة الأمة، وتعمل على نشر تلك القيم والحياة والنضال من أجل غرسها وتدعيمها في حياة الأمة.

وإذا كان لثورة (٢٥) يناير أن تنجح – ولا بد أن تنجح بإذن اللَّه – فلا بد أن نُعيد النظر في تنشئتنا السياسية السابقة فنقوي عناصر القوة فيها، والتي كان من ثمرتها حدوث تلك الثورة العظيمة، ونجتث كل عناصر الضعف والوهن في تلك التنشئة السياسية، والتي أخرت من حدوث تلك الثورة طوال تلك الفترة الفاسدة الماضية.

لقد خلت تلك الدراسات من دراسة حول الأسرة ودورها في التنشئة السياسية رغم الأهمية القصوى لتلك المؤسسة في التنشئة السياسية، كما أنها في معظمها لم تتناول التنشئة السياسية كما ينبغي أن تكون في ظل مبادئ الإسلام، وفي ظل واقعنا المعاصر بعد ثورة (٢٥) يناير وغيرها من الثورات العربية التي يموج بها عالمنا العربي المعاصر، وهذا ما يتطلع مركز الدراسات المعرفية إلى العمل على إعداده وإصداره في أقرب فرصة ممكنة إن شاء اللَّه، إن معرفة وتحليل ما كان يجري من تنشئة سياسية قبل (٢٥) يناير هو خطوة ضرورية لاستكشاف ما ينبغي أن تكون عليه تلك التنشئة بعد الثورة بإذن اللَّه، وهذا ما سنسعى لإنجازه في المرحلة القادمة القريبة، بإذن اللَّه.

واللَّه الموفق والمستعان



قائمة بكتب النشر المشترك
بين دار السلام والمعهد العالمي للفكر الإسلامي

١ - الإصلاح الإسلامي المعاصر د/ عبد الحميد أبو سليمان.

٢ - بناء المفاهيم - دراسة معرفية ونماذج تطبيقية د/ إبراهيم البيومي غانم وآخرون.

٣ - جزيرة البنائين (قصة تعليمية) د/ عبد الحميد أبو سليمان.

٤ - حوارات الشيخ الغزالي مجموعة محاورين.

٥ - الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي

إشراف د/ عبد الحميد أبو سليمان، تحرير د/ رفعت العوضي.

٦ - دليل الباحثين إلى المفاهيم النفسية في التراث (الجزء الرابع لموسوعة علم النفس في التراث الإسلامي). د/ إبراهيم شوقي وآخرون.

٧ - الرؤية الكونية الحضارية القرآنية د/ عبد الحميد أبو سليمان.

٨ - علم النفس في التراث الإسلامي د/ إبراهيم شوقي وآخرون.

٩ - معالم المنهج الإسلامي د/ محمد عمارة.

١٠ - المنهجية الإسلامية أ. د/ أحمد فؤاد باشا وآخرون.

١١ - موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية:

تحرير: د/ رفعت العوضي.

المجلد الأول: مداخل أساسية في الاقتصاد الإسلامي.

المجلد الثاني: الضمان والاعتمادات المستندية والغرامات.

المجلد الثالث: عقود التمويل والاستثمار.

المجلد الرابع: الجوانب الاقتصادية للمصارف الإسلامية.

المجلد الخامس: الجوانب الإدارية والقانونية للمصارف الإسلامية.

المجلد السادس: الجوانب المحاسبية للمصارف الإسلامية.

المجلد السابع: الدور الاجتماعي والرقابي في المصارف الإسلامية.

المجلد الثامن: تقويم أداء المصارف الإسلامية (١).

المجلد التاسع: تقويم أداء المصارف الإسلامية (٢).

المجلد العاشر: تقويم أداء المصارف الإسلامية (٣).

المجلد الحادي عشر: الأسواق المالية في الإسلام.

المجلد الثاني عشر: النقود.

١٢ - المؤسسية في الإسلام تاريخًا وتأصيلًا   أ. د/ أحمد فؤاد باشا وآخرون

* * *

رقم الإيداع ١٠٢١٩/ ٢٠١٢ الترقيم الدولي I. S. B. N 978 - 977 - 214 - 061 - 9

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم . . السلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته . .

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « موسوعة التنشئة السياسية الإسلامية : التأصيل والممارسات المعاصرة» ورغبة منا في تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌّ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًّا إلى الأمام .

*** فهيَّا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-**

الاسم كاملاً : .... **الوظيفـة :** ....

المؤهل الدراسي : .... **السن :** .... **الدولة :** ....

المدينة : .... **حي :** .... **شارع :** .... **ص.ب:**...................

هاتف : ☐☐☐☐☐☐☐ / ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐ e-mail :

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : .... المدينة : .... العنوان:.......................

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) .... العملة ....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك : -

....

....

....

....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسة منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

عزيزي القارئ الكريم :


نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بذلنا فيه جهدًا نحسبه ممتازًا ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقًا لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨]

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ طباعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فنتداركه في الطبعات اللاحقة ، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعًا في سيرنا نحو الأفضل .

الخطأ	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم . . ،



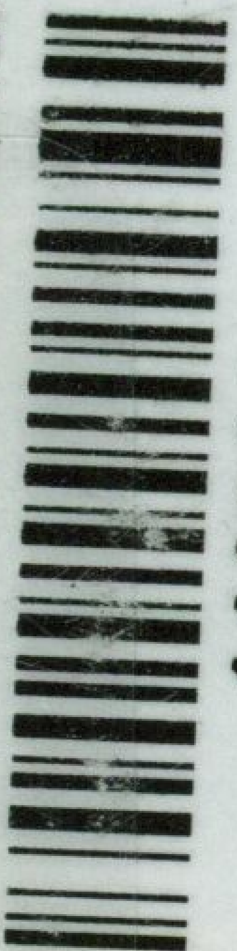
دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الكتاب في سطور

يضم هذا الكتاب عدة دراسات تناولت التنشئة السياسية من جوانبها المختلفة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وكذلك على مستوى المؤسسات التربوية والإعلامية بما في ذلك مؤسسة المسجد ودور الدعاة في تلك التنشئة. وتتميز تلك المجموعة من الدراسات بدراسة تأصيلية للتنشئة السياسية في المنظور القرآني، وأخرى عن الوحي (القرآن والسنة) ودوره في التنشئة السياسية.

لقد عانى كثير من قطاعات الأمة من نقص واضح في التنشئة السياسية فضلًا عن التشوه الذي تتم عليه تلك التنشئة ممثلًا في السلبية السياسية، وتشوه الوعي السياسي إلى غير ذلك من مظاهر النقص في التنشئة السياسية لدى القطاع الأكبر من أفراد الأمة؛ لذلك العلماء والمفكرين مطالبون بالمزيد من الدراسات والبحوث في التنشئة السياسية.



الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ الغورية
هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢
فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢+)
الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣+)
www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com



